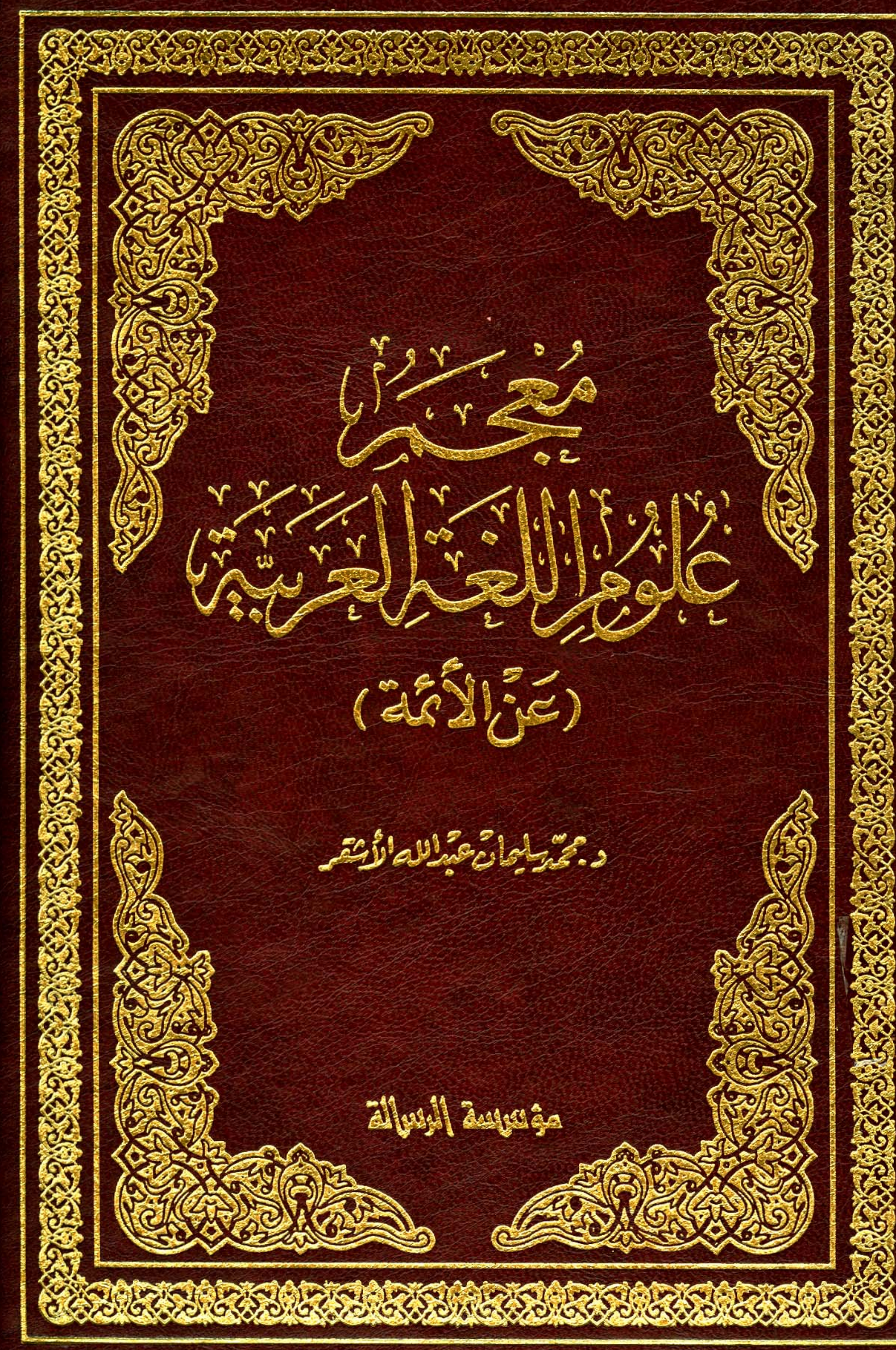

معجم
علوم اللغة العربية
(عن الأئمة)
د. محمد سليمان عبد الله الأشقر
مؤسسة الرسالة



النحو. الصرف. فقه اللغة. المعاني. البيان. البديع
النقد. الخط. الإملاء. العروض. القوافي. التلاوة

د. محمد سليمان عبد الله الأشقر

مؤسسة الرسالة

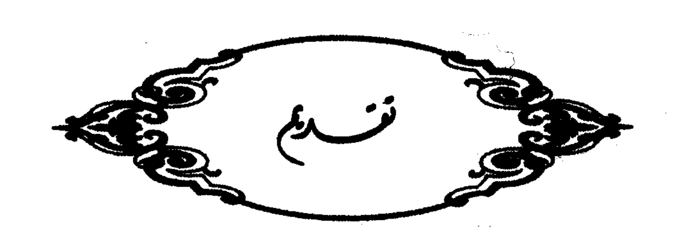


الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٦٠٣٢٤٣ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ - برقيا: بيوشران



الحمد لله رب العالمين. منه نستمد الهداية، وبه نستعين.

يسرني أن أقدم هذا المعجم إلى المشتغلين بالدراسات العربية، ليَكون لهم مرجعًا ميسَّرًا في المسائل التقليدية الكثيرة الدوران في الدراسات اللغوية الثانوية والجامعية.

وقد اخترت موادَّ كلِّ فنٍّ من أوثق المصادر فيه، في العصور التي تمَّ فيها نضج العلوم العربية.

ففي النحو والصرف اعتمدت ابن هشام الذي شهد له ابن خلدون بأنه «أنحى من سيبويه» وكفى بابن خلدون شاهدًا؛ وفي المعاني والبيان والبديع اخترت من كلام الخطيب التبريزي في الإيضاح، وأمثال هذين الأمامين، وأخذت من كلام المعاصرين في فقه اللغة والنقد الأدبيّ، إذ إن أبحاثهم فيهما أتَمُّ. وأضفت إلى ذلك كثيرًا من المسائل النادرة، وما يعسر الوصول إليه، من بعض المراجع المنثورة.

وقد ذكرت فيه أدوات المعاني من الحروف وأشباهها وبينت أحكامها بالتفصيل، بالإضافة إلى أبواب علوم اللغة ومصطلحاتها.

فدونك عقدًا من الدرر، نظمتُهُ لك في سلك من الذهب. وما عليك إلّا أن تبحث عن مسألتك تحت أخص العناوين بها، وستجد مطلوبك عليه

أمارات الحق لائحة. والحمد لله أولاً وآخرًا. وصلى الله على عبده ورسوله نبينا محمد، وآله الأطهار، وصحابته الأبرار، وسلم تسليما.

وكتبه محمد سليمان الأشقر

في ليلة السادس عشر من شوال سنة ١٣٩٢هـ

الموافق ١٩٧٢/٩/٢٠م

نظام ترتيب العناوين
في هذا المعجم

النظام المعتمد هنا هو ما ذكرناه في كتابنا (الفهرسة والترتيب المعجمي) وخلاصة ما يتعلق بهذا نذكره في البنود الآتية:

١ـ ترتيب الحروف: ا (= أ . ء) ب (=پ) ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ڤ ق كـ ل م ن هـ (= ة) و (= ؤ) ي (= ئ، ئ).

٢ـ حرف أل يلغى في الترتيب.

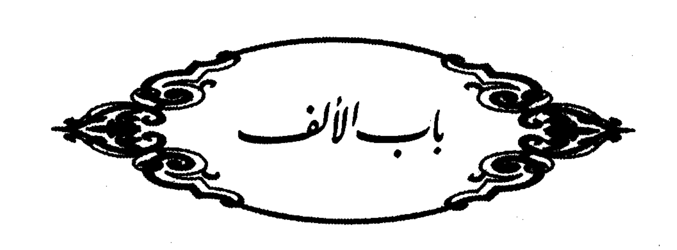
٣ـ ما بين قوسين يلغى في الترتيب، كذلك.

٤ـ الخالي أولاً، في المفردات والتراكيب، مثاله: (الاسم)، (اسم الجنس) يقدم (الاسم) على (اسم الجنس) لأن الكلمة الأولى فيهما متفقة، وموضع الثانية في (الاسم) خالٍ.

٥ـ الهمزة الممدودة (آ) تساوي ألفين. والحرف المشدد يعتبر حرفًا واحدًا.

٦ـ أخذ المفرد في العناوين دون الجمع. فأُخِذ (الفعل) مثلًا دون (الأفعال).

وأخذت (المصادر وأسماء المصادر) دون (الأوصاف المشتقة) فأُخذ (الإضافة) دون (المضاف إليه)، و (النقص) دون (الناقص) و (المنقوص).



باب الألف

أ (الألف)

الألف اللينة: الألف اللينة حرفٌ هوائي لا يمكن النطقِ به في أول الكلام لكونه لا يقبلُ الحركة. فأما الذي يراد به الهمزة فيذكر بعــد في الهمـزة. وابن جنّي يرى أنّ هذا الحرف اسمه (لَا)، وأنه الحرف الذي يُذْكَرُ قبـل الياء عنـد عدِّ الحـروف. وإنه لَمَّا لمْ يمكِنِ أنْ يتلفَّظَ به في أول اسْمِهِ كما فُعِل في أخواتِهِ، إذ قيل: صاد، جيم، تُوصِّل إليهِ باللام، وإن قول المعلِّمين (لامْ ألفْ) خطأ لأنَّ كلًّا من الـلام والألف حَرْفٌ مستقـلٌ، وليس الغرضُ بيانَ كيفيةِ تركيبِ الحروف بل سَرْدُ أَسْمَاءِ الحروف البسيطة (المغني ٢/ ٣٩).

أقول: فعلى هذا ينبغي أن نفصل في التسمية بين الألف والهمزة.

هذا وينطق بعض العرب الألف مُمَالةً في أحوال خاصة (ر: الإمالة).

ولا توصف الألف بتفخيم ولا ترقيق، بل هي تابعة للحرف الذي يكون قبلها، فتأخذ حكمه في ذلك (ر: الاستعلاء).

(إمـلاء) **زيـادة الألف في الرسم**: تزاد الألف في الكتـابـة بعـد واوٍ هي واو ضمير الجماعة لم يتّصل بها شيء بعدها، ومثاله: ضربــوا ولم يكفّــوا. بخــلاف: رأوك ولم يسألوك. وبخلاف: عليٌّ يعدو (والي/ ١٢٦) وبخلاف: نعم الرجال مؤمنو قريشٍ.

إسقـاط الألف في الـرسم: الكلمـات الآتية لا تكتب الألف فيها:

١ـ الـرحمن بشـرط أن تكون بأل. أما (رحمان) فبالألف. ٢ـ الله ٣ـ إله ٤ـ لكنْ، لكنّ ٥ـ أولئـك ٦ـ ها الـداخلة على أسماء الإشـارة نحو: هذا، هؤلاء. فإن كان اسم الإشـارة مبـدوءًا بتـاءٍ أو هاءٍ رُسِمَت الألف نحو: هاتِهِ الفتاةُ هاهنا. ٧ـ ذلك ٨ـ السمٰوات.

هذا ما يسقط في الرسم الدارج في هذا العصر؛ وقد مرّ بالكتابة عصور كانت الألف

فيها تسقط مما يلي:

أ ـ الأعلام المشهورة الزائدة على ثلاثة أحرف نحو: هارون، إبراهيم، إسماعيل، سليمان، عثمان، خالد، معاوية، الحارث.

ب ـ ثلاثمئة، ثلاث، ثلاثون، ثمانية، ثمانمئة.

(والي/ ١٥٠ـ١٦٠).

كتابة الألف الليّنة: تكتب الألف اللينة بصورة الألف هكذا: ما. دعا. دار. ويستثنى من ذلك سبعة مواضع تقع فيها الألف الليّنة طرفًا فتكتب بصورة الياء (ولا تنقط من أسفل كالياء). وهذه المواضع هي:

١ـ في اسم ثلاثيّ، أو فعل ثلاثي ماض، ألفه منقلبة عن ياء نحو (الفتىٰ. النهىٰ)، ونحو (مضىٰ. قضىٰ).

٢ـ في اسم عربي زائد على ثلاثة وليس قبل آخره ياء، أو فعل حروفه أكثر من ثلاثة وليس قبل آخره ياء. نحو (صغرى وكبرى. عذارى. مصطفى) ونحو (أعطى. استعدى) ونحو (يرضى. يدعىٰ).

٣ـ في نحو أربعة أعلام أعجمية الأصل وهي (موسى. عيسى. كسرى. بخارى) أما سائر الأعلام الأعجمية فتكتب بالألف نحو (دارا. زليخا).

٤ـ في خمسة أسماءٍ مبنيّة وهي (لدى. أنّى. متى. أولىٰ. الألى) وسائر الأسماء المبنية تكتب بالألف نحو (ما. أنَا. ذا. إذا)

٥ـ في خمسة أحرف، وهي (إلى. على. بلى. حتى). وسائر الحروف تكتب بالألف، نحو (ما. لا. خلا. عدا. حاشا).

وقال في الشافية: منهم مَنْ كتب الباب كله بالألف؛ أي سواء كانت الألف ثالثة أو فوق ذلك، عن ياء أو غيرها، وهو القياس، لأنّه أنفى للغلط (والى/ ٨٩ـ١٠٥).

(صرف) **زيادةُ الألِفِ: كلُّ ألِفٍ صحبَتْ ثلاثَةَ أصولٍ فأكثَرَ فهي زائدةٌ،** كألِفَات: ضارِب وغَضْبَى وسُلاَمَى. بخلاف نحو: قَالَ وغَزَا وتَلَهَّى ومُسْتَشْفَى، فالألِفُ فيها أصل (التوضيح ٢/٣٨٠).

هذا، ولا تكون الألف في الفصحى في الألفاظ العربية المعربة أصلًا، إنما تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو أو همزة.

(صرف) **إبدال الألف من أختيها الواو والياء:** إن تحركت الواوُ أو الياءُ في كلمةٍ، وما قبلهما مفتوح، وهما في آخر كلمتهما، أو بعدهما متحرك وجب قلب كل مِنهما إلى ألفٍ نحو (دعا)، و(قال) ونحو (سَعَى) و (سَالَ). أصلهنّ: دَعَوَ وقَوَلَ وسَعَيَ وسَيَلَ.

ويستثنىٰ من ذلك نحو أعْوَر، والعَوَر، ونحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا. فإن اجتمع في الكلمة حرفان يستحقان هذا الإعلال صَحَّ الأول منهما وأُعلَّ الثاني نحو: الهَوَى، والحَيَا (التوضيح ٢/٤١٣).

□ ا (ألف التأنيث)

ألف التأنيث الممدودة: الأوزان التي تلحقها ألف التأنيث الممدوة كثيرة، من المشهور منها ما يلي:

١ـ (فَعْلاء) اسمًا كان كصَحْراء، أو مصدرًا كرَغْباء، أو صفة كحَمْراء.

٢ـ (فُعَلاء) كَخُيَلاء، وكُرَماء.

٣، ٤، ٥ـ (أفْعَلاء) بفتح العين، و(أفعِلاء) بكسرها، و(أفعُلاء) بضمها، كقولهم يوم الأربُعاء ـ سُمع فيه الأوزان الثلاثة.

٦ـ (فُعْلُلاء) بضم الأول والثالث، كقُرْفُصَاء.

٧ـ (فاعولاء) بضم الثالث ـ كعاشوراء.

٨ـ (فِعْلياء) نحو: كبرياء (التوضيح ٢/٢٨٢، ٢٨٣).

وكل اسم فيه ألف التأنيث الممدودة فهو ممنوع من الصرف (ر: الممنوع من الصرف).

ألف التأنيث المقصورة: ألف التأنيث تلحق أنواعًا من الأسماء على أوزان شتى منها ما هو نادر ومنها ما هو مشهور.

فمن المشهور من أوزان المختوم بألف التأنيث المقصورة:

١ـ (فُعْلى) بضم الأول وسكون الثاني. اسمًا كان كبُهْمى (اسم لنبت) أو صفة كحُبْلى وطولى، أو مصدرًا كرُجْعى.

٢ـ (فَعَلى) بفتحتين. اسمًا كان كبرَدَى لنهر بدمشق، أو مصدرًا كمرَطَى لمشية، أو صفة كحيَدَى (للحمار الذي يحيد عن ظله).

٣ـ (فَعْلى) إما جمعًا كقَتْلى وجَرْحى، أو مصدرًا كدَعْوى، أو صفة كسَكْرى.

٤ـ (فُعَالى) بضم أوله كحُبَارَى وسُمَانَى (لطائرين).

٥ـ (فِعْلى) بكسر أوله مصدرًا كذِكرى، أو جمعًا كحِجْلى جمعًا للحَجَل، وظِرْبَى جمعًا لظَرِبانٍ (التوضيح ٢/ ٢٧٨-٢٨١).

وكل اسم فيه ألف التأنيث المقصورة فهو كذلك ممنوع الصرف (ر: الممنوع من الصرف).

ألفاتٌ أُخرى:

الألف الفاصلة: تزاد ألف فاصلة قبل نون التوكيد إن أكّد بها فعلٍ متصل بنون النسوة: نحو: تَعَلَّمْنَانِّ يا فتياتُ.

ألف العِوض: وهي المبدلة من التنوين المنصوب إذا وقفت عليه، كقولك: رأيتُ زيدًا (أقول: ومثلها نون التوكيد الساكنة إذا وقفت عليها).

ألف الصلة: وهي ألفٌ توصل بها فتحة القافية أو الفاصلة، كقول الشاعر:

بانت سعادُ وأمسى حبلها انقطعا

وكقوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾.

ألف الندبة: ر: الندبة.

ألف الاثنين: وهي ضمير رفع للمثنى

المذكَّر تلحق الفعل ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، كقاما ويقومان وقوما.

ألف الرفع: في المثنى والملحق به (اللسان ١/٢).

هذا، والألف تكون علامة للنصب في الأسماء الستة.

ء (الهمزة)

النطق بالهمزة: الهمزة المُحَقَّقة حرف حلقيّ مخرجه من المزمار نفسه. وهي صوت شديد (انفجاريّ) تغلق فتحة المزمار غلْقًا كاملاً ثم تنفتح فجأة، وهذا يحتاج إلى جهد عضليّ قويّ، نشأ عنه للهمزة أحكامٌ نُطْقيّة مختلفة:

١- ففي بعض اللهجات تُخَفَّفُ الهمزة الساكنة، وتخفيفها أن تبدل حرف مَدٍّ من جنس حركة ما قبلها نحو: رَاس، بِير، أصلهما: رأس، بئر.

٢- وأما المتحركة فقد يُصْنع بها كالساكنة، نحو: يُنَبِّيكم، أصلها: يُنَبِّئُكُمْ. وقد تسقط بالكلية، نحو: مُسْتَهْـزُون، أصلها: مستهزئون.

٣- وقد تُسَهَّل المتحركة تسهيلاً، فينطق بها لا مُحقَّقَةً، ولا حرف مَدٍّ، ولكنْ بين بين، وتكون حينئذ شبيهة بالهاء (محركة بحركتها الأصليّة) ففي ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ إذا سُهِّلت الهمزة الثانية سمعت الكلمة كأنها: أَهَعْجَمِيٌّ.

وإذا توالى همزتان وكانت الثانية متحركة جاز بالإضافة إلى التسهيل المتقدم ذِكْرُه أن تُدْخَلَ أَلِفُ مدٍّ بين الهمزتين نحو: ﴿ءَاأنذَرْتَهُمْ﴾، أصلها: ءَأَنْذَرْتَهُم (الأصوات اللغوية/ ٧٢).

أقول: قد تقلب الهمزة المفتتح بها النطق في بعض لغات العرب هاء كقولهم هَرَاقَ الماء أي أراقه. وقد تقلب عينًا كقول الشاعر:

أَعَنْ ترسَّمْتَ مِنْ خرقاءَ منزلةً
ماءُ الصبابة من عينيك مسجومُ

(إملاء) كتابة الهمزة: اختلف في كتابة الهمزة بأي صورة تكون، فقالت طائفة: نكتبها بحرف من جنس حركة ما قبلها، وهم الأكثرية.

وقالت طائفة أخرى: نكتبها بحرف من جنس حركة نفسها لتدل على كيفية النطق بها.

وقالت ثالثة: نكتبها بصورة الألف دائمًا (حيثما وقعت) وهو قول الفَرّاء (والي/٦٢).

أما الذي عليه العمل الآن فهو ما يلي:

١- الهمزة في أول الكلمة تكتب بصورة الألف دائمًا، فإن كانت همزة وصل كُتب فوق الألف صاد صغيرة هكذا (ٱ) وإن كانت همزة قطع كُتِبَ فوق الألف رأس عينٍ صغيرة هكذا (أ).

٢- الهمزة في آخر الكلمة تُكتَب على حرف من جنس حركة ما قبلها هكذا: مَلأ، قُرِئَ، يجرُؤ. فإن كان قبلها ساكنٌ كُتبت

مفردة هكذا: شيء، ماءٌ، كفءٌ.

ويستثنى من هذا حالة واحدة وهي أن يكون قبل الهمزة واو مشدّدة مضمومة نحو: التبوُّء، فتكتب حينئذ مفردة.

٣ـ الهمزة وسط الكلمة: عند كتابة الهمزة وسْط الكلمة يُنظَر في حركتِها وحركةِ ما قبلها أيهما أقوى فتكتب على حرفٍ من جنس هذا الـ (أقوى). وأقوى الحركاتِ الكَسْرة ثم الضمة ثم الفتحة، والسكون بعد ذلك.

وأمثلة ذلك: ذِئْل، شانِئُك، تُؤذِهِمْ، يُؤرِّخ، تأريخ.

ويعتبر السُّكون أضْعفَ من كلّ من الحركات الثلاث ما لم يكن سكون حرف معتل.

أما سكون الحرف المعتل فيعامل كما يلي:

سكون الياء يغلب الكسرة والضمة والفتحة.

وسكون الواو يغلب الضمة والفتحة.

وسكون الألف يغلب الفتحة.

فإن كان السكون هو الغالب كتبت الهمزة مفردة، فإن كان ما قبلها متصلاً بما بعدها كُتِبت على الوصلة دون نبرة.

أمثلة ذلك:

شيئِك، شَيئُك، شيئَكَ.

ضَوْئِك، ضَوْءُك، ضَوْءَك.

بنائِكَ، بناؤُك، بناءَك.

يضاف إلى ذلك ما يلي:

١ـ الهمزة المسبوقة بأل المعرِّفة تعامل معاملة الهمزة الواقعة أول الكلمة، فتكتب على ألف.

٢ـ إذا استحقت الهمزة أن تكون على واو، فاجتمعت مع واو أخرى، فإن الواو التي عليها الهمزة تلغى في بعض المواضع، وتكتب الهمزة مفردة هكذا: رَءُوف.

٣ـ إن استَحقّت الهمزة أن تكتب على ألف وبعدها ألف أخرى جعلت الأخرى مَدّةً، هكذا: يقرآن القرآن.

(صرف) زيادة الهمزة: كلُّ همزةٍ في أول الكلمة تأخر عنها ثلاثة حروفٍ أُصولٍ فقطْ فهي همزة زائدة نحو: أَفْكَل، وأَفْضَلَ، بخلاف نحو: كُنَأْبِيل وأَكَلَ وإِصْطَبْل.

وكل همزة في آخر كلمتها مسبوقةٍ بألفٍ والألِفُ مسبوقة بثلاثةِ أصولٍ فأكثر فهي همزة زائدة، نحو: حمراءَ وعَلْيَاءَ وقُرْفُصاء، بخلاف نحو (ماءٍ وَشَاءٍ وبناءٍ وأَبْنَاءٍ) (التوضيح ٣٨١/٢).

هَمْزة الوَصْل: همزة الوصل همزةٌ يؤتى بها في أوّلِ كَلمتها وُصْلَةً للابتداءِ بالسّاكن، يُنْطَقُ بها همزةً إن ابتُدِئَ بها وتَسْقُطُ في دَرْج الكلام. ولا تكونُ في مضارِعٍ مُطْلَقًا، ولا في حرفٍ غَيْرِ (أل)، ولا في ماضٍ ثلاثيّ كأَمَرَ وأَخَذَ، ولا رباعيّ كأَكْرَمَ وأَعْطَى، بل في الخُماسيّ كانْطَلَقَ، والسُّداسيّ كاسْتِخْراجٍ(١)، وفي أَمْرِهِمَا وأَمْرِ الثُّلاثِيِّ

(١) الصواب: كاستخرج

كاضْرِبْ.

أما همزة الوَصْلِ في الأسماءِ فلا تُزَادُ إلّا في مصادرِ الخماسيِّ والسُّداسيِّ كالانطلاق والاستخراج، وفي عَشَرَةِ أسماءٍ محفوظةٍ، وهي: اسمٌ، واسْتٌ، وابْنٌ، وابْنُمٌ (بمعنى ابن) وابْنَةٌ، وامْرُؤٌ، وامْرَأَةٌ، واثنان واثنتان، وايْمُنُ (المخصوص بالقسم).

حركة همزة الوصل: يجب كسرُ همزةِ الوصلِ في كلِّ مواقِعِها ما عدا ما يلي:

١ـ همزة (أَلْ) يَجِبُ فَتْحُهَا دائمًا.

٢ـ وأَمْرُ الثلاثيِّ المضموم العَيْنِ أَصْلاً يَجِبُ فيهِ ضَمُّ الهمزةِ، نحو: اُقْتُلْ. اُنْصُرْ. فإن كان مثل (اُغزى أو: اُدْعي يا فتاةُ) جاز في همزته الضم والكسر، والضمّ أرجح. بخلافِ: اِمْشُوا، اِقْضُوا.

٣ـ الماضي المبنيُّ للمجهولِ يجب ضم همزته نحو: اُنْطُلِق، اُسْتُخْرِجَ. فإن كان معتلّ العين جاز في همزته الكسر والضّم والإشمام وذلك في مثلِ اختير، انقيد تقول: اُخْتِير، أو: اِخْتِير، أو اُخْتُير.

٤ـ كلمة (اسمٍ) تُكْسَرُ همزتها، ويجوز فيها الضمُّ. وكلمة (ايْمُن الله) و(ايْمُ الله) هَمْزَتُهُما مفتوحة، ويجوز فيهما الكَسْر (التوضيح ٢/ ٣٨٤ـ٣٨٦).

(إملاء) إسقاط همزة الوصل في الرسم: تسقط همزة الوصل في الرسم في بعض المواضع من كلمة ابن (ره). وتسقط من كلمة (اسم) في (بسم الله الرحمن الرحيم) إذا كتبت بكمالها، لكثرة الاستعمال. فإن اقتصرت على (باسم الله) وجب رسم الهمزة (والي/١٤٦).

وتحذف همزة الوصل وجوبًا أيضًا إن وقعت مكسورة بعد همزة الاستفهام نحو: ﴿أصطفى البنات﴾ وتحذف جوازًا إن كانت مفتوحة نحو حديث «آلبرَّ تُرِدْن» (والي/ ١٤٧).

(صرف) دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل: إن دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذِفَتْ همزة الوصل على الأصل من سقوطها في درج الكلام نحو: ﴿أتّخذناهم سخريا ـ أَسْتَغْفَرْتَ لهم﴾. إلا إن كانت همزة الوصل مفتوحةً (كمافي أَلْ) فلا يجوز حذفها حينئذٍ لئلا يَلْتَبِسَ الاستفهام بالخبر، ولا تُحَقّق، لأنّ همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلّا ضرورةً، والواجب أن تُبْدَلَ أَلِفًا، وقد يُنْطَق بها مُسَهَّلَةً أي بين الألف والهمزة بدون مدٍّ ظاهر، تقول: آلنَّحْوَ دَرَسْتَ؟ أو: أَألنَّحْوَ دَرَسْتَ؟ قال الله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ (التوضيح ٢/ ٣٨٦، ٤٨٧).

إبدال الهمزة الثانية حرف علة: الهمزتان إذا التقتا في الكلمة وكانت الأولى منهما متحركةً والثانية ساكنةً ـ أُبدلت الثانية حرف علّة من جنس حركة الأولى، فتُبْدَل أَلِفًا بعدَ الفتحةِ، نحو: آمَنْتُ، وياءً بعدَ الكَسْرَةِ، نحو: إيمان، وشَذَّتْ قِرَاءَةُ بعضِهِمْ ﴿إِئْلافِهِمْ﴾ بالتحقيق، وواوًا بعد الضَّمَّةِ

نحو: أُومِنُ، (التوضيح ٢/ ٣٩٧، ٣٩٨).

إبدال الهمزة: تبدل الهمزة من الواو والياء في مسائل:

أنْ تتطرَّفَ إحداهما بعد ألِفٍ زائدةٍ نحو: كساءٍ وسماءٍ ودُعاءٍ ونحو بناءٍ وظِبَاءٍ وفِنَاءٍ. وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراءَ، فإن أصلها حَمْرَى كَسَكْرَى، فزيدت ألِفٌ قبل الآخر فأُبدلت الثانية همزة.

(الثانية) أنْ تقَع إحداهما عينا لاسم فاعِلِ فِعْل ثلاثيٍّ أُعِلَّت فيه نحو: قائل وبائع، بخلاف نحو: عَيِنَ فهو عَايِنٌ، وعَوِرَ فهو عَاوِر.

(الثالثة) أنْ تقَع إحداهما بعد ألِفِ (مَفَاعِل) وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو عجائِز وصحائِف، بخلاف قَسْوَرَة وقَسَاوِر، ومَعِيشَة ومعايش. ويشارك الواوَ والياءَ في هذه المسألة الألِفُ نحو: قِلادَة وقلائد، ورسالة ورسائل.

وهُنا مسألة خاصَّةٌ بالواو، وهي أنه إذا اجتمع واوان وكانت الأُولى مُصَدَّرَةً والثانيةُ متأصِّلَةً في الواويَّة ـ أُبدِلَتِ الواو الأُولى هَمْزَةً نحو: جمع وَاصِلَةٍ ووَاقِيَةٍ، تقول: أَواصِلُ وأَواقٍ، أَصْلُهما: وَوَاصِلُ وَوَوَاقٍ. ونحو (الأُولى) مؤنث الأوّل، أَصْلُها (وُوْلَى) مثل كُبْرَى مؤنث أكْبَر (التوضيح ٢/ ٣٩٠-٣٩٣).

تصريف الفعل المهموز: حكم الفعل المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم (ر: التصريف) فلا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه، إلا كلماتٍ معدودة وهي: أَكَلَ وأَخَذَ وأَمَرَ وسَأَلَ، تحذف همزتها لكثرة الاستعمال، وجوبًا من صيغة الأمر في ابتداء الكلام، فيقال فيها كُلْ. خُذْ. مُرْ. سَلْ. فإن سبقت بشيء جاز الحذف والإبقاء نحو: ﴿وكلوا واشربوا﴾، ونحو: ﴿وَأْمُرْ أهلَكَ﴾ ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾.

وهمزة (رأى) تحذف في المضارع والأمر.

وهمزة (أرى) الرباعي (أصله: أرْأى، كأفْعَلَ) تحذف في جميع صيغ مشتقاته، تقول: يُرِي. يُرى. مُرِ. أرِنِي (محيي الدين عبدالحميد ـ دروس التصريف ١/١٥٣).

(نحو) تستعمل الهمزة حرف معنى، وهي حينئذ عند النحاة كلمة تامة.

معاني الهمزة: تكون الهمزة للنداء، وتكون للاستفهام، وتخرج عن الاستفهام إلى معانٍ أخرى (ر: الاستفهام). وتكون للتسوية.

همزة النداء: هي حرف خاصٌّ بنداء القريب، نحو: أبُنَيَّ لا تظلم ولا تقبلْ ظلمًا.

همزة الاستفهام: الهمزة أُمُّ باب الاستفهام، فاختصَّت بأحكام منها:

١ـ أنه يجوز حذفها نحو:

طربْتُ وما شوقًا إلى البيضِ أَطْرَبُ
ولا لعباً منّي، وذو الشيب يلعب؟!

المعنى: أَوَذو الشَّيبِ يلعب؟

٢ـ أنها يطلب بها التَّصَوُّر كما يُطلب بها التصديق، فمثال الأول: أزيد عندك أم عمرو؟ ومثال الثاني: أزيد عندك؟ أما سائر أدوات الاستفهام فإن (هلْ) وحدها لطلب التصديق لا غير، وما عداها لطلب التصوّر.

٣ـ وإذا دخلت الواو أو الفاء أو ثمّ على كلامٍ مبدوء بهمزة الاستفهام وجب تصدير الهمزة قبل العاطف. ولذلك قدرناها مقدَّمَةً عليه في البيت السابق. وكقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أصابتكم مصيبة﴾ ﴿أَفَكُلَّما جاءكم﴾ ﴿أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به﴾ (المغني/ ٩ـ١٦).

(معاني) تستعمل همزة الاستفهام لطلب التصديق كقولك ـ أقام زيد؟ و: أزيد قائم؟ أو التصور كقولك: (أدبسٌ في الإناء أم عسل؟)

والمسؤول عنه بها هو ما يليها، فتقول ـ أضربت زيدًا؟ ـ إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم هل وُجِدَ الفعل. وتقول: أأنت ضربت زيدًا؟ إذا كان الشك في الفاعل مَنْ هو؟ وتقول: أزيدًا ضربت؟ إذا كان الشك في المفعول مَنْ هو. وهكذا (الإيضاح ٢/٥٤، ٥٥).

همزة التسوية: هي الواقعة بعد (سواء) وبعد (ما أدرى) و(ليت شعري) ونحوهن، نحو ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ وهي خبرية. وأصلها الاستفهام (المغني/ ١٦).

□ آ

(آ) حرف لنداء البعيد. (ر: النداء).

الآلة

اسم الآلة ر: اسم الآلة.

□ الابتداء

الابتداء في القراءات مقابل الوقف (التهانوي ١/١٠٧).

والابتداء عند النحاة وقوع الاسم مبتدأً (ر: المبتدأ).

والجملة الابتدائية هي المستأنفة، وهي نوعان: المفتتح بها النطق، والمنقطعة عمّا قبلها. ولا محل لها من الإعراب (ر: الجملة).

□ الأبجدية

وانظر أيضًا: الألفباء.

الحروف العربية بالترتيب الأبجدي هي هكذا حسب ترتيب المشارقة: أ ب ج د. هـ و ز. ح ط ي. س ع ف ص. ق ر ش ت. ث خ ذ. ض ظ غ.

أما ترتيب المغاربة فهو كترتيب المشارقة إلا أنهم جعلوا الصاد مكان السين، والضاد مكان الصاد، والسين مكان الشين. وبدل: ض ظ غ قالوا: ظ غ ش (والي/ ١٦).

هذا، ولكل حرف منها قيمة عددية، تستعمل في تأريخ الحوادث أو التعداد أو غير ذلك. ر: حساب الجُمَّل.

هذا وإن الحروف الستة الأخيرة: ث خ ذ ض ظ غ، تسمى الروادف. ويظهر أنها لم تكن في الأبجديات التي نقلت منها الأبجدية العربية فأضافها اللغويون العرب.

□ الإبدال

(صرف) الإبدال جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا، سواء أكانا صَحِيْحَيْنِ أم مُعْتَلَّيْن أم مُخْتَلِفَيْن.

أما «القلب» فخاص بحروف العلة والهمزة.

ويخالفهما «التعويضُ» فإنَّه قد يكون في غير الموضِعِ، كتاءِ عِدَةٍ ـ وهَمْزَةِ آبن. فإن كلًّا منها عوض عو واوٍ.

والإعلال تغيير حرف العلة بقلبٍ أو حذفٍ أو إسكانٍ للتَّخْفِيف.

ومن هذا يتبيَّن:

(أ) إن بين الإبدال والقلب عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكل قلبٍ إبدالٌ، ولا عَكْسَ. يجتمعان في نحو بَاعَ، ويَنْفَرِدُ الإبدال في نحو آصْطَبَرَ.

(ب) وكذلك بين الإبدال والتعويض، فكل إبدال تعويضٌ ولا عَكْسَ: يجتمعان في نحو آصْطَبَرَ، ويَنْفَرِدُ التعويض في نحو عِدَةٍ.

(جـ) وبين الإبدال والإعلال عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ: يجتمعان في نحو: قَالَ، وينفرد الإبدال في نحو: آصْطَبَرَ، والإعلال في نحو: يَقُومُ.

وحروف الإبدال كثيرة. أما الأحرف التي تبدل من غيرها إبْدالًا قياسيًا لِغَيْرِ إدغام ـ فهي تسعة يجمعها (هَدَأْتُ مُوطِيا) ويُرْجَعُ لمعرفة مواضع إبْدَال كلِّ حَرْف إلى موضِعِهِ (أعني موضع الحرف المبدل) في هذا المعجم.

أما غير هذه الحروف التسعة فإبداله شاذٌّ كما في عَجْعَجَة قضاعة (ر: العَجْعَجَة) (التوضيح ٢/٣٨٩).

□ ابن

(إملاء) حذف همزة ابن في الرسم: الأصل أن تكتب همزة ابن ولا تحذف في الرسم. ويستثنى من ذلك أن يقع (ابن) نعتًا بين عَلَمَيْن أولهما منوّن وثانيهما لأبي أوّلهما، ولم يقع (ابن) في أول السطر، نحو: علي بنِ أبي طالب، فلا تحذف الهمزة من نحو: أحِبُّ الحسن والحسين ابنَيْ علي (لأنه مثنى). ولا من نحو: كان أحمدُ ابنَ خالدٍ إلى أن وضح النسب (لأنه ليس نعتًا) ونحو: هذا زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمرٍو (لأنه ليس بين علمين) (والي/١٤٢).

لماذا تسقط همزة ابن في الكتابة، ويسقط التنوين من الموصوف بها؟

قال ابن يعيش في شرح المفصّل: لما كثر إجراء ابن صفةً على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافًا إلى عَلَم، وكثر استعماله، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألِف الوصل من ابن، لأنه

لا يُنوىٰ فصله عمّا قبله، وحذفوا تنوين الموصوف أيضًا؛ كأنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدًا لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الأوّل حركة الاسم الثاني، ولذلك شبهه سيبويه بـ«أمرئٍ» في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة. فإذا قلت: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، فهذا مبتدأ، وزيد الخبر، وما بعده نعته. وضمة زيد ضمة إتباع لا ضمة إعراب. لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسمًا واحدًا. (الأشباه والنظائر ١/١٠-١١).

□ ابْنُمٌ

ابنم هي ابن، قال سيبويه: وقالوا: ابنم، فزادوا الميم (لسان العرب).

وهمزة ابن همزة وصل، كما هي في امرئ، وتتبع نونها في حركتها حركة الميم، فتقول في الرفع: هذا ابنُمٌ، وفي النصب: رأيت ابنَمًا، وفي الجر: كنت لي كابنِمٍ (التصريح على التوضيح ٢/٣٦٤).

□ الإتباع

(صرف) الإتباع أنواع:

فمنه إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها. نحو: قراءة مَنْ قرأ: ﴿الحمدِ لِله﴾.

وإتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها، كقراءة مَنْ قرأ: (الحمدُ لُلّه) بضم اللام اتباعًا لحركة الدال.

وإتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب التي في الآخر، وذلك في امرئٍ وابنِمٍ. فإن الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو: ﴿إنِ امرُؤٌ هَلَكَ﴾، ﴿ما كان أبوكِ امرَأَ سوءٍ﴾، ﴿لكل امرئٍ منهم﴾ وكذا ابنُمٌ. ولا ثالث لهما في إتباع العين اللام.

ومنه، إتباع كلمةٍ في إبدال واوها ياءًا بالياء في كلمة أخرى كما في الحديث: «لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ» والأصل (تَلَوْتَ) لأنه من التلاوة. (الأشباه والنظائر ١/ ٨-١٠).

أقول: ومنه ضم همزة الوصل في نحو: اُقتُلْ، وكسرها في اضرِبْ، إتباعًا لحركة عين الفعل، وهو إتباع قياسي. اهـ.

□ اتَّخَذَ

اتخذ فعل متعدٍّ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ر: صيّر وأخواتها).

□ الإجازة

خط الإجازة ر: الخط ـ خط الإجازة.

□ الإجازة

(علم القافية) الإجازة عيب من عيوب القافية، وهي اختلاف الرويّ بحروف متباعدة المخرج، كلامٍ وميمٍ، ومثاله:

أَلَا هَلْ ترى إن لم تَكُنْ أُمُّ مالِكٍ
بمِلْكِ يدي أنَّ الكِفاءَ قليلُ
رأى مِنْ خليلَيْه جفاءً وغِلظةً
إذا قام يبتاعُ القَلوصَ ذميمُ

(أهدى سبيل/ ١٢٢).

□ أَجَلْ

أَجَلْ حرف للجواب، يستعمل لثلاثة أغراض:

١ـ تصديق المُخْبِر، تقولها ـ مثلًا ـ لمن قال: أنت أخي العزيز.

٢ـ إعلامُ المستَفْهِم، تقولها لمن سأل ـ مثلًا ـ: أعندك عونٌ لفلان؟

٣ـ وعد الطالب، تقولها ـ مثلًا ـ لمن قال: اذهبْ معي إلى فلان.

وقيل: هي لتصديق الخبر خاصة (المغني/١٨).

□ أَجْمَع

«أجمع» لفظ يؤتى به للتوكيد المعنوي، وهو غير منوّن ولا مصروف، نحو: أخذت حقي أَجْمَعَ. ولا يكون إلا توكيدًا تابعًا لما قبله لا يبتدأ ولا يخبر به ولا عنه ولا يكون فاعلًا ولا مفعولًا كما يكون غيره من المؤكّدات مثل: نفسه وعينه (لسان العرب) و(ر: التأكيد).

□ الأجوف

(صرف) الأجوف هو اللفظ الذي عينه حرف علة. ويسمى أيضًا المعتل العين، نحو: قول. بيع. مال. قال. يسير (التهانوي ١/٢٤١).

والأجوف واويٌّ أو يائي، وكل منهما إما إن تُعَلّ عينه كقامَ، وباع. أو تصحّ: كَحَوِلَ وصَيِدَ (أي صار أحْوَلَ وأصْيَد). ويكون ذلك في المزيد أيضًا، نحو: انقادَ واستفاض، ونحو: قَاوَلَ وتبايَعَ.

الإعلال والتصحيح في الفعل الأجوف: يجب إعلال عين الفعل الأجوف كباع وعاد واستراح، في ما عدا الحالات التالية فيجب تصحيح العين:

١ـ الأجوف الثلاثي المجرَّد إن كان الوصف منه على وزنِ (أَفْعَل) نحو: حَوِل، عَوِر. ونحو: غَيِدَ، وصَيِدَ، وحَيِدَ، لقولهم: أحْوَل، وأعوَر، وأغيَد، وأصيَد، وأحيَد. بخلاف خاف ومات: لقولهم خائف وميِّت.

٢ـ المزيد على الأوزان الآتية:
(١) فاعَل (قاوَل. بايَعَ). (٢) تفاعَلَ (تقاوَلَ. تبايَعَ). (٣) فَعَّلَ (هَوَّنَ. زَيَّنَ). (٤) تَفَعَّل (تَسَوَّر. تَرَيَّث). (٥) افعَلَّ (اسودَّ. ابيضَّ). (٦) افعالَّ (ابياضَّ. اسوادَّ). (٧) افتَعَلَ الواويّ العين إن دلَّ على المشاركة (اجتَوَرُوا. اشتَوَروا. ازدَوَجُوا. بخلاف: ابتاع. استاف. استاءَ).

وما عدا ذلك يجب إعلاله.

وشذَّ عن ذلك أفعال معيَّنة على وزن أَفْعَلَ واستَفْعَل. وردت بالتصحيح مع أن حقها الإعلال. منها: أغْيَمت السماء. أغْوَل الصبيّ. استَحْوَذ. استجوب. استنْوَق الجمل.

تصريف الأجوف مع ضمائر الرفع: ما

وجب تصحيح عينه من الأجوف فهو كالسالم في أنه لا يتغير في بِنْيَتِهِ شيء لأجل الإسناد. نحو: تقاولوا وتبايَعْن.

وما وجب فيه الإعلال، وأُسند إلى ضمير رفع ساكن بقيت عينه على حالها نحو: باعوا وعادوا. وقاما ثم باتا. وتستريحين.

فإن أُسند إلى ضمير رفع متحرك (ومثله ما لو وجب تسكين آخره للجزم أو الأمر) وجب حذف العين لالتقاء الساكنين.

وتبقى هيئة المزيد بعد الحذف على حالها دون أدنى تغيير، نحو: أقام: أَقَمْتُ. ابتاع: ابتَعْنَا. يستجير: يسْتجِرْن.

أما الثلاثي المجرّدُ: ففي مضارعه وأمره لا تغيير بعد الحذف نحو: يصوم: يَصُمْنَ. يبيع: بِعْ. لم يبع.

وأما الماضي الثلاثي فتكسر فاؤه بعد حذف عينه إن كان من باب فَعِل: نحو: نِمْتُ. خِفْتُ. هِبْتُ. لأن: نامَ. خافَ. هابَ وزنها فَعِل.

فإن كان من باب فَعَل، وكان واويا، ضُمَّتْ فاؤه أيضًا نحو: صُمْتُ. جُلْت. وكُسِرت إن كان يائيًا، نحو: سِرنا. بِعْنَا.

□ الاحتباك

(بديع) الاحتباك أن تُذْكَر جملتان، في كلٍّ منهما مقابِلان لما في الأخرى، ثم يحذف من كلٍّ منهما ضد ما يبقى في الأخرى، فيكون باقي كل منهما دليلاً على ما حذف من الأخرى. ومنه قوله تعالى: ﴿لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرا﴾ أي: لا يرون فيها شمسًا (ولا قمرًا) ولا زمهريرًا (ولا حرًّا). على أحد الاحتمالات في معنى الآية.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة﴾ أي: فئة (مؤمنة) تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة (تقاتل في سبيل الشيطان). (شرح عقود الجمان للسيوطي / ١٣٣).

□ الاحتراس

(معاني) الاحتراس هو ما يسمى التكميل (ر: التكميل).

□ الاختصاص

قد يذكر في الكلام ضميرٌ للمتكلّم فلا يدرى مَنْ المقصود به، فلو قلت: نحن نكرم الضيفَ، لم يُدْرَ من المقصود مَعَك بهذا الضمير، أهم أُسرتك، أم أهل بلدك، أم زملاؤك، أم قومك. فلإيضاح ذلك تأتي باسم منصوبٍ على الاختصاص فتقول: نحن العَرَبَ أسخى الناس. قال النبي ﷺ: «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث».

ونَصْبُهُ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (أخصُّ) العرب، أو: (أعني) العربَ.

وقد يكون الداعي للاختصاص غيرَ التعيينِ، كالفخرِ والتواضعِ

ويجوز أن يُسْتَعْمَل في الاختصاص أيُّها وأيَّتُها، ويستعملان كاستعمالهما في النداء

فَيُضَمَّانِ لفظًا، ويُوصَفَانِ بما فيه (أل) تقول: أَنـا متفائِلٌ أيُّها الفتى (تعني بالفتى نفسك) وتقول: اللهمَّ ارحمْنَا أيَّتها الأمَّةُ المُسْلِمَةُ. أو بالمضـاف لما فيه (أل) كما في الحديث: «نحن مَعاشر الأنبياء لا نورث».

والغـالـب في الضمير المتقـدم في الاختصـاص كونه ضميرَ تكلُّم. وقد يكون ضميرَ خطابٍ كقول بعضهم: بكَ اللهَ نرجو الفضل.

هذا، والاختصاص يفارق النداء في أنه خبرٌ والنداء إنشاء (التوضيح ٢/١٥٤، ١٥٥).

هذا، وإن جملة الاختصـاص لا محل لها من الإعراب.

وجه مجيء الاختصاص بصورة النداء: قد أجرت العرب أشياء اختصوهـا، على طريقة النداء، لاشتراكهما في الاختصاص، فاستعير لفظ النداء للاختصاص، من حيث شاركـه في الاختـصـاص، وإن لم يكن المنصوب على الاختصاص منادى. (ولكن حيث كان مَنْ ينادي أحدًا فإنما يَخُصُّه دون مَنْ سواه، فاستعملت صيغة النداء في قصد التخصيص). (الأشباه والنظائر ٢/١٠٣، ١٠٤).

□ الاختيار

(نحـو) حال الاختيار هو ما عدا حال الضرورة الشعرية (ر: الضرورة).

□ الإخفاء

الإخفـاء في النـطق بالحـرف السـاكن لمحاولة الإبقاء عليه بإطالته مع الميل به إلى مخرج الحرف اللاحق له.

وتخفى النون الساكنة والتنوين إن وَلِيَهَا أحد هذه الحروف: ق ك ج ش س ص ز ض د ت ط ذ ث ظ ف، نحو: ﴿إنها كانت من قوم كافـرين﴾. ونحـو: ﴿نـاصيةٍ كاذبة خاطئة﴾. وتخفى الميم قبـل الباء. نحو: ﴿والذين هم بآياتنا يوقنون﴾.

□ اخلَوْلَقَ

اخـلولق فعـل ناقص، بمعنى عسى، ويعمل عمله (ر: كاد وأخواتها).

□ الأدب

هذا المصطلح تطوّر معناه في العصور العربية أطوارًا هي بالترتيب كما يلي:

١ـ عُرف الأدب أولاً بمعنى الخُلُق الكريم.

٢ـ ثم استخدم بمعنى الثقافة والعلم في أول الإسلام.

٣ـ واقتصر في العصر الأموي على ما يلقيه المؤدبون من شعر ونثر وما يرتبط بهما من أخبارٍ وأنسابٍ وشرح.

٤ـ وشمـل في العصـر العباسيّ الثقافةَ العـربية كلهـا حينًـا. بل شمـل حينًـا آخـر الثقافات الأجنبية والفنون والصناعات.

٥ـ ثم عاد إلى الضيق، فوقف عند حدود علومِ اللغة العربية.

٦ـ ثم اقتصر على الشعر والنثر (الفني) وما يتصل بهما من الأخبار. كما كان في العصر الأموي. وهذا هو المراد به في العصر الحاضر.

(أسس النقد الأدبي/ ١٨) ورَ: الشعر. الأسلوب.

ما يحتاجه الأديب لصناعته: لا بدّ أن يكون الأديب ذا موهبةٍ، فليس بإمكان كل أحدٍ أن يكون أديبًا ماهرًا. وبالإضافة إلى ذلك لا بد أن يحصّل الأدوات التالية:

١ـ معرفة قواعد العربية من النحو والصرف.

٢ـ معرفة مقدارٍ جيّد من متن اللغة، وهو المتداول المألوف استعماله في فصيح الكلام.

٣ـ معرفة الأمثال والأخبار والوقائع.

٤ـ الاطلاع على التآليف الأدبية التي سبقته من المنظوم والمنثور. ولا بدّ له أن يحفظ منها قدرًا حسنًا.

٥ـ معرفة الاصطلاحات الإدارية.

٦ـ حفظ قدرٍ من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والتدرب على أسلوبهما وإدخالهما في الكلام.

٧ـ وهذا النوع خاص بالشعراء، وهو علما الخليل: العروض والقافية.

ويساعد الأديبَ على جودة الإنتاج التدرُّب عليه، وإعداد الخطة، والاجتهاد في صوغ العبارة، واختيار التراكيب، وتخيُّر الوقت المناسب والمكان المناسب الذي يثير الخيال. ويشحذ البيان (أسس النقد الأدبي/ ٤٢ـ٥٨).

أهداف الأدب: الهدف الأساسي للأدب إثارة النفوس وتحريك الطباع، ثم قد يقف عند ذلك كأدب الرثاء والوصف والعتاب، وقد يتعدى ذلك إلى الإقناع بفكرة، أو إلى التهذيب الخلقي، والإصلاح الاجتماعي، أو إلى الاستفادة من تجارب الغير، أو إلى إقامة الحجة (أسس النقد الأدبي/ ٦٨).

□ الإدغام

(ر. أيضًا: التضعيف).

الإدغام لغَةً: الإدخال، واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ـ ساكن فمتحرك ـ من مخرج واحد بلا فَصْلٍ بينهما، بأن ينطق بهما دفعة واحدة.

ويَدْخُلُ جميعَ الحروفِ ما عدا الألف اللّيّنة.

والغرض منه التخفيف.

ويكون في متماثلين، من كلمة واحدة كَمَرَّ ـ ومن كلمتين كَقُلْ له. وفي متقاربين كذلك كادَّكَرَ، وقُل رَّب. ولما كان لا بُدّ في المتقاربين من قلب أحدهما مماثلًا للآخر ـ قيل إن الإدْغام لا يكون إلا بين متماثلين.

ثمّ إنْ وقع في الكلام حرفان من جنسٍ

واحد، فإن كان أوّلهما ساكنًا والثاني متحركًا وجب الإدْغام نحو: (قُم مَّعه).

وإن كان أولهما متحركًا وثانيهما ساكنًا امتنعَ الإدْغام نحو: (شَدَدْتُ) ونحو: (رسولُ الأمين).

وإن كان الأول متحرِّكًا والثاني متحرِّكًا كذلك، وجب الإدغام (ويلزم إسْكَانُ الأول منهما) وذلك إن كانا في كلمة واحدة نَحو: (اَعْتَدَّ) أصلها (اعتدَدَ). ونحو: (شَدَّ وملَّ وحبَّ) - أصلهن شَدَد بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم.

فإن كانا في كلمتين مثل: جعلَ لَك - كان الإدغام جائزًا لا واجبًا.

ويمتنع الإدغام في نحو: دَدٍ. (وهو اللَّعب) ومَهْدَدٍ، واقْعَنْسَسَ، وطَلَلٍ، وذُلُلٍ، وكِلَلٍ، ودُرَرٍ.

ويجوز في (حَيِيَ وعَيِيَ) ونحوهما الإدغام والفك فتقول حَيَّ وعَيِيَ.

ويجوز ذلك أيضًا في المصادر والأفعال مما عينه تاء نحو: (سِتَّار وقِتَّال) أصلهما استِتَار واقْتِتال، و(ستَّر يَستَّر) أصلهما استتر يستَتِرُ.

ويجوز الإدغام والفك في المضارع المجزوم والأمر من المضاعف نحو: (من يرتَدَّ) (من يَرْتَدِدْ) ونحو: (رُدَّ، واردُدْ).

ثم إن سُكِّنَ الحرف الثاني (المدغم فيه) باتصالِهِ بضمير رفعٍ متحرك وجب فكُّ الإدغام نحو: (يَشْدُدْنَ) ونحو: (رَدَدْتُ) (التوضيح ٢/ ٤٣٠، ٤٣١).

(قراءات) إذا تجاور حرفان صوتاهما (متماثلان أو متجانسان أو متقاربان فقد يتأثر سابقهما بلاحقهما فـ (يَفْنَى) فيه أو يميل إلى (الفناء) فيه مع بقاء أثر الأصل.

فمثال الأول ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ تُنطقُ: مِرَّبِّك. و: ﴿مَنْ لم يَحْكُم﴾ تُنطقُ: مَلَّمْ يحكم. ويسمى هذا إدغامًا كاملًا.

ومثال الثاني: ﴿مِنْ ورائه﴾ تُنطق: مِوَّرائِه، بِغُنَّة هي أثر النون المنقلبة إلى واو. ويسمَّى هذا إدغامًا ناقصًا.

والإدغام قسمان: إدغامٌ صغير، وهو ما كان الحرف الأول فيه ساكنًا، كما تقدم. وإدغامٌ كبير، وهو ما فصل فيه بين الحرفين فاصِلٌ هو حَرَكة. وينسب استعمال هذا القسم إلى أبي عمرو أحد القراء السبعة، نحو: ﴿والعادياتِ ضَبْحًا﴾ ينطقها: والعادِيا ضَّبْحًا. وليسَ كل حرفٍ قابلًا للإدغام في كل حرف آخر، بل لا بد من وجود تقاربٍ بينهما. وإليك أمثلة مما وقع فيه الإدغام عند بعض القرّاء:

الباء: أُدغمت في (م) نحو: ﴿اَركب مَعَنا﴾ تُقرأ: (اَركمَّعَنا). وفي (ف) نحو: ﴿قال اذهبْ فمن تبعك منْهم﴾ تُقرأ: (اذْهَفَّمَنْ).

التاء: أُدغمت في (ث، ج، ظ، س، ص، ز) نحو: ﴿كلما نضجتْ جُلودهم﴾ تُقرأ: (نَضِجَجُّلودُهُمْ).

الثاء: أُدغمت في (ت، ذ، س، ش، ض) نحو: ﴿كمْ لبثتُمْ﴾ تُقرأ: (كم لبِتّم).

الجيم: أُدغمت في (ش، ت) نحو: ﴿كزرعٍ اخرجَ شطْأه﴾ تُقرأ: (أخْرَشّطْاه).

الدال: أُدغمت في (ذ، ظ، ض، ج، ش، س، ز، ص، ث) نحو: ﴿ولقدْ ذرأْنا﴾ تُقرأ: (وَلَقَذّرأْنا).

الذال: أُدغمت في (ت، د، ج، س، ز، ص) نحو: ﴿ولولا إذ دخلت جنّتَك﴾ تُقرأ: (إدّخَلْتَ).

الراء: أُدغمت في (ل) نحو: ﴿يغفِرْ لكم﴾.

السين: أُدغمت في (ز، ش)، نحو: ﴿وإذا النفوسُ زُوِّجَتْ﴾.

الفاء: أُدغمت في (ب) نحو: ﴿إنْ نشأ نخسفْ بهم﴾.

القاف: أُدغمت في (ك) نحو: ﴿خلقكم﴾.

اللام: لام التعريف تدغم وجوبًا في ١٣ حرفًا هي: (ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ن). واللام التي لغير التعريف روي إدغامها في عشرة منها هي ما عدا (د، ش، ص) نحـو: ﴿هـلْ تنقمـون. هلْ ثُوِّب. يفعـلْ ذلـك﴾. إلـخ (الأصوات اللغوية/ ١٣٤ـ١٤٨).

النون: أُدغمت في (و، ي، ل، ر، م، ن) نحو: ﴿مِنْ ورائه﴾ ﴿مَنْ لَم يحكُمْ﴾.

□ الإدماج

(بـديع) الإدمـاج، هو أنْ يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لمعنى معنى آخر؛ ومثاله قول أبي الطيِّب:

أُقـلِّب فيه أجـفـانـي كأنّـي
أَعُـدُّ بهـا على الـدهر الذُّنوبا

□ أدوات الشرط

ر: الشرط.

□ أدوات التأكيد

ر: التأكيد.

□ إذ

(نحو) إذ على أربعة أوجه:

١ـ أن تكون إسمًا للزمن الماضي نحو: ﴿فقـد نصره الله إذْ أخرجه الذين كفروا﴾، وتكـون مفعـولاً به نحو: ﴿واذكروا إذْ كنتم قليلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ والغالب على المذكورة في أوائل القَصَصِ في القرآن أن تكون مفعولاً به بتـقـدير اذكـر، نحـو: ﴿وإذ قالَ ربُّـك للملائكة﴾ ﴿وإذ فرقنا بِكُمُ البحر﴾ وتكون مضافًا إلَيْها اسمٌ، نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿بعدَ إذْ هديتَنا﴾ وزعم الجمهور أنّ (إذْ) لا تقع إلّا ظرفًا أو مضافًا إليها، وإنها في نحـو: ﴿واذكروا إذْ كنتم قليلاً﴾ ظرف لمفعـول محـذوف أي: واذكـروا نعمـةَ الله عليكم إذ كنتم قليلاً.

٢ـ أن تكون إسمًا للزمن المستقبل نحو: ﴿يومئذٍ تحدِّثُ أخبارها﴾ والجمهور لا يثبتون

هذا القسم، ويجعلون الآية من باب (ونفخ في الصور) أعني من تنزيل المستقبل الواجبِ الوقوعِ منزلَة ما قَدْ وَقَع.

٣ـ أن تكــون للتـعليلِ نحــو: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذْ ظلمْتُمْ أنكم في العذاب مشتركون﴾ أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا. وإذ هذه حرفٌ بمنزلة لام العلة، أو هي ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ. ونحو: ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفكٌ قديم﴾ ﴿وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا اللهَ فأووا إلى الكهف﴾ والجمهور لا يثبتون هذا القسم.

٤ـ أن تكون للمفاجأة، وهي الواقعة بعد بَيْنَا أو بينما كقوله:

استقــدِرِ اللهَ خيرًا وارضيَنَّ بِهِ
فبينمـا العُسْرُ إذْ دارَتْ مياسيرُ

وهي ظرف مكــان أو زمــان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد، أقوال.

وتلزم (إذْ) الإضافةَ إلى جملةٍ إما إسميةٍ أو فعليةٍ فعلُها ماضٍ لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله إذْ أخرجَهُ الذين كفروا ثانيَ اثنين إذْ هما في الغارِ إذْ يقول لصاحبِهِ لا تحزَنْ إن الله معنا﴾. وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خِبْرَةَ لَهُ أنها أُضيفَتْ إلى المفرد كقول الشاعر:

كانت منــازلَ أُلّافٍ عهـدتُهُمُ
إذْ نحنُ إذْ ذاكَ دون النــاس

نحن وذاك مبتــدآن حذف خبــرهمــا، والتقدير: عهدتُهُمْ اخوانًا إذْ نَحْنُ متآلفون، إذ ذاك كائن. وقد تحذف الجملةُ كلُّها للعلم بها ويعوَّضُ عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء السـاكنين نحو: ﴿ويومئذٍ يفرح المؤمنون﴾ (المغني ١/٧٤ـ٧٨).

□ إذا (الشرطية)

(نحو) إذا ظرف للمستقبل مضمَّنَةٌ معنى الشــرط، وتختص بالـدخـول على الجُملَةِ الفعلية، عكس الفجـائية. وقـد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوةً من الأرض إذا أنتُمْ تخرجون﴾.

والجمهــور على إن إذا لا تخـرج عن الـظرفية. وأنَّ (حتَّى) في نحو: ﴿حتى إذا جاءوهـا﴾ حرف ابتـداءٍ دخـل على الجملة بأسرها ولا عَمَلَ له.

وقــد تخــرج عن الاستقبــالِ فتجيءُ للمـاضي، كما تجيء إذْ للمستقبل، كقوله تعــالى: ﴿ولا على الـذين إذا ما أتــوْكَ لتحملَهُمْ قلت لا أجِـدُ ما أحملكم عليــه تَوَلَّـوْا﴾ ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهـوًا انفضُّوا إليهـا﴾ وقد تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو: ﴿والليلِ إذا يغشى﴾.

ونــاصــب (إذا) شرطـهــا، وهــو قول المحقِّقين، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان. و(إذا) عند هؤلاء غَيْرُ مضافةٍ. وقيل ناصِبُهَا ما

في جوابهـا من فعـلٍ أو شبهـهِ وهـو قول الأكثرين، وأنها جارَّةٌ لشرطِهَا.

وتخـرج (إذا) عن الشرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿وإذا ما غضبوا هم يَغْفِرون﴾ وقوله تعـالى: ﴿والـذين إذا أصـابهم البغْيُ هُمْ ينتَصِـرون﴾ فإذا فيهمـا ظرف لخبر المبتدأ بعـدهـا ولـو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء.

ومن ذلك (إذا) التي بعد القسم نحو: ﴿والليـل إذا يغشى﴾ ﴿والنجم إذا هوى﴾ (المغني ١/٨٤ـ٩٤).

هذا وإنَّ (إذا) لمـا يتحقق وقـوعـه، بخلاف (إنْ) فهي للمشكوك فيه (ر: إنْ).

□ إذا (الفُجائية)

(نحـو) إذا الفجـائية تختص بالجمـل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء. ومعناها الحالُ لا الاستقبال، نحو: خرجتُ فإذا الأسد بالباب. ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا هي حيَّةٌ تسعَى﴾.

وهي حرف عند الأخفش، وظرف مكانٍ عنـدَ المبرِّد، وظـرف زمـانٍ عنـد الزجاج. وناصبها الخبر المذكور في نحو: خرجتُ فإذا زيد جالسٌ، أو المقدر في نحو: فإذا الأسد، أي حاضرٌ. وتقول: خرجت فإذا زيدٌ جالِسٌ أو جالسًا فالرفع على الخبرية، والنصب على الحالية.

وقالت العرب: قد كنتُ أظنُّ أن العقْرَبَ أشدُّ لسعًا من الزُّنْبُورِ، فإذا هو هي. وقالوا أيضًا: فإذا هو إياها. وهذا الوجه الثاني هو الـذي أنكـره سيبويه لما سأله الكسائي عنه بحضرة يحيـى البَرْمكي (المغني ١/٧٩، ٨٠).

□ إذْما

إذما: حرف شرط يجزم فعلين (ر: الشرط).

□ إذن

القـول بأن (إذن) حرف غير مركب هو القــول المعتمـد عنـد النحـاة. ولكن يرى بعضهم أنها في الأصل (إذا) الشرطية الظرفية بعينها، نُوِّنَتْ تنوين العوض كما تنوّن (إذ)؛ فلو قلت: إذاً أُكـرمَـك، فإن الأصـل: إذا جئتني أُكــرمُـك، ثم حذفت جملة الشـرط ونُوِّنَتْ (إذا) عوضًا.

وتقع في صدر كلامٍ وقع جوابًا لكلام سابق، فلا تقع في ابتداء كلام مُسْتَقِلّ غير مرتبط بشيء سابق (المغني ١/١٩).

كتابة (إذن): بعضهم يكتبها بالنون بناء على أنه يوقف عليها بالنون، وبعضهم يكتبها بالألف بناء على أنه يوقف عليها بالألف.

عملها: تنصب (إذن) الفعلَ المضارعَ المراد به الاستقبال، بشرط أن تكون (إذن) في صدر جملتِهـا، وأن تتصـل بالفعـل. ومثاله: إذن أُكْرِمَك، جوابًا لِمَنْ قال: سوف آتيك اليوم. فإنْ قلت: أنا إذن أُكْرِمُك، أو:

إذن تحسِنُ بي الظنّ، أو: إذن أنا أُكرمُك، فالفعل واجب الرفع (المغني ١/٢).

□ أرأيتَ

(أَرَأَيْتَ) اسمُ فعل أمرٍ بمعنى أخبرني، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كرَّمْتَ عَلَيّ﴾ وهي منقولة من جملة استفهامية مركبة من همزة استفهام، والفعل (رأى) التي بمعنى (عَلِمَ)، والتاء التي هي فاعل. وأما الكاف فهي لاحقة بعد النقل إلى اسم الفعل دلالة على الخطاب، وهي حرف خطاب على الصحيح وليست ضميرًا، وتتصرف بحسب حال المخاطب بالكلام. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أرأيتكم إنْ أتاكُمْ عذابُ الله أو أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أغَيْرَ الله تدعون﴾.

وفي هذه اللفظة توجيهات أخرى تراجع في الأصل (المغني وحاشية الأمير ١/١٥٦).

□ الارتجال

(فقه لغة) الارتجال طريقة من طرائق نموّ اللغة، وهو أن تُخْتَرَعَ ألفاظ اللغة اختراعًا. فقد تكون الكلمة المرتجلة قياسية، أي لها نظائر في الوزن من الألفاظ المشابهة، ومن ذلك العَلَم المرتجل (فَقْعَس) فهو نظير العَلَم (سَلْهَب) ومعنى سلهب قبل العلمية (الطويل). أما المرتجل الشاذ فمثل (مَوْهَب) بفتح الهاء وذلك لأن هذا الوزن لا يكون في اللغة إلا بكسر العين (أسرار اللغة/ ٨٣). هذا وإن كثيرًا مما يُدَّعى أنه مرتجل يمكن إرجاعه إلى لغات قديمة، أو يكون مشتقًا اشتقاقًا جديدًا قياسًا على كلمات مألوفة الصورة. ولكن ذلك لا يمنع أن الارتجال طريق من طرق التوسع اللغوي، له مكانته.

□ الإرصاد

(بديع) الإرصاد، ويسمى التسهيم أيضًا، هو أن يُجعل قبل العجُز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجُز إذا عُرِف الرويّ، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾. وقول زهير:

سَئِمْتُ تكاليف الحياة ومن يعش
ثمانين حولًا لا أبا لكَ يسأمِ

وقوله:

أحلَّتْ دمي من غير جُرمٍ وحرَّمتْ
بلا سببٍ يومَ اللقاءِ كلامي
فليس الذي حلَّلْتِه بمحلَّلٍ
وليس الذي حرَّمْتِه بحرامِ

(الإيضاح ٤/ ٢١، ٢٢).

□ الاستتار

استتار الضمائر ر: الضمير.

□ الاستتباع

(بديع) الاستتباع، هو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقول أبي

الطيب:

نَهَبْتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَهُ
لَهُنِّئتِ الـدنيا بأنَّـك خالِـدُ

فإنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه، بحيث لو ورث أعمارهم لخَلَد في الدنيا على وجهٍ استتبع مدْحَه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها، حيث جَعَل الدنيا مهنَّأةً بخلودِهِ (الإيضاح ٤/٦١).

□ الاستثناء

(نحو) المستثنى هو اسم يذكر بعد (إلّا) أو إحدى أخَواتها ـ مخالفًا في الحكم لما قبلها نفيًا وإثباتًا.

وأدواتُ الاستثناء ثمانية، هي: إلّا [وهي أم الباب] وحاشا، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وغير، وسوى. (أقول: وينبغي أن يضاف: أو، وبيْد) وتعلم الأحكام الخاصة بكل منها بالرجوع إلى موضعها في هذا المعجم.

أنواع الاستثناء بإلّا:

١ـ **الاستثناء المفرّغ**: هو ما يكون فيه المستثنى منه غير مذكور. وحينئذ فلا عمل لإلّا، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها، فيكون المستثنى على حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله في التركيب بقطع النظر عن (إلّا). وشرطه أن يتقدمه النفي الصريح نحو: ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾ أو النهي نحو: ﴿ولا تقولوا على الله إلّا الحقَّ﴾ ﴿ولا تجادلوا أهلَ الكتاب إلّا بالتي هي أحسنُ﴾، أو الاستفهام الإنكاري نحو: ﴿فهلْ يُهلَك إلّا القومُ الفاسقون﴾، أو النفي المعنوي نحو قوله تعالى: ﴿ويأبى الله إلّا أن يُتِمَّ نورَه﴾ لأن (يأبى) بمعنى (لا يريد).

٢ـ **الاستثناء من الكلام التامّ الموجَب**: ويجب فيه نصب المستثنى نحو: ﴿فشربوا منه إلّا قليلاً منهم﴾.

٣ـ **وإن كان الكلام تامًا غير موجب**: فالأرجح إتباعُ المستثنى للمستثنى منه، بدلَ بعضٍ عند البصريين، وعطفَ نسقٍ عند الكوفيين، نحو: ﴿ما فعلوهُ إلّا قليلٌ منهم﴾ ﴿ولا يلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُك﴾ ﴿ومن يقنطُ من رحمةِ ربه إلّا الضالُّون﴾، ويجوز النصب على الاستثناء وهو عربيٌّ جيِّد، وقد قرئ به في السبع في (قليلٌ) و(امرأتُك). وإذا تعذَّر البدلُ على اللفظ ـ أُبْدِلَ على الموضع نحو: ليس زيد بشيءٍ إلا شيئًا لا يعبأ به؛ بالنصب لا غير، لأن الباء لا تدخل في الإثبات..

٤ـ **الاستثناء المنقطع**: الأحكامُ السابقة خاصَّةٌ بالاستثناء المتَّصل، وهو ما يكون فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، مخالفًا له في الحكم. فإن فُقِدَ أحَدُ ركني المتصل، فهو منقطع. نحو: قامَ القومُ إلا حمارًا ـ لفاقد البعضيّة. وقوله تعالى: ﴿لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتَةَ الأولى﴾ لفاقد المخالفَةِ في الحكم لما قبله. ويشترط في المنقطع أن يناسب المستثنى منه، فلا يجوز: قام القوم إلا ثعبانًا.

ويجب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع على كل حال.

وفي لغة التميميين خاصة يجوز الاتباع إن أمكن تسليط العامل على المستثنى نحو:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(التوضيح ١/ ٣٣٣-٣٣٧).

تقدُّم المستثنى: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ـ وجب نصبه مطلقًا كقول الشاعر:

لأنَّهُمْ يَرجُونَ منه شفاعةً
إذا لم يَكُنْ إلا النبيون شافِعُ

(التوضيح ١/٣٣٨).

□ الاستخدام

(بديع) الاستخدام، هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدُهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبضميره الآخر معناه الآخر؛ كقول الشاعر:

إذا نَزَل السماءُ بأرض قومٍ
رَعيناهُ وإنْ كانوا غضابا

أراد بالسماءِ الغيث وبضميرها النبت. وكقول البحتري:

فسَقى الغضا والساكنيه وإن هُمُ
شَبُّوه بين جَوانِحي وضُلُوعِي

أراد بضمير الغضا في قوله: (والساكنيه) المكان، وفي قوله: (شبُّوه) الشجر.

(الإيضاح ٤/ ٣٣، ٣٤).

□ الاستدراك

(نحو) الاستدراك دفع توهُّمٍ ناشئٍ من كلامٍ سابق. وأدواته: (لكنَّ) و(لكنْ) فإذا قلت: جاءني محمَّدٌ، فقد يوهِمُ هذا أن عُمَرَ جاء أيضًا، لما بينهما مِنَ الألفَةِ والصداقة، وأنَّ من عادتهما أن يجيئا معًا، فتدفع هذا الوهم بقولك: ولكنَّ عُمَرَ لم يجئ. فكأنك تستدرك السامع من الوقوع في الخطأ (التهانوي ١/٣٨٣).

هذا، وقد يُستَدَرك بعلى، كقولك: فلان مريض شديد المرض على أنه لا ييأس من رحمة الله.

□ الاستدراك

(بديع) الاستدراك نوع من (القول بالموجَب) فراجعه.

□ الاستطراد

(بديع) الاستطراد: هو الانتقال من معنى إلى آخر متصل به لم يُقْصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني، كقول الحماسي:

وإنَّا لَقومٌ ما نرى القتل سُبَّةً
إذا ما رأتْهُ عامرٌ وسَلولُ

وقول آخر:

إذا ما اتَّقىٰ الله الفتى وأطاعَهُ
فليس به بأسٌ وإن كان من جَرْمِ

والشاهد في أنه أرادَ الوعظ، فاستطرد

إلى ذم قبيلة جرم (الإيضاح ٤/٢٤، ٢٥).

□ الاستعارة

(بلاغة) الاستعارة مجاز يتضمن تشبيه ما يُعْنىٰ به بما هو موضوع له في الأصل، كقولك: رأيت أسدًا يرمي الأعداء بسهامه القاتلة. فالمقصود بالأسد هنا رجل، أُطلق عليه اسم الأسد تشبيهًا له بالأسد الحقيقي في الشجاعة. ويشترط أن لا يكون المشبَّه مذكورًا بلفظه، كما في المثال السابق. فإن كان مذكورًا كقولك (عليٌّ أَسَدٌ) واسم المشبَّه بِهِ خبرٌ أو في حكم الخبر، فالأصحّ أنه يسمى تشبيهًا ولا يسمى استعارة.

والاستعارة مجاز لغويّ لا عقليّ. لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأمرٍ أعمّ منهما. كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للشجاع مطلقًا. وقيل: الاستعارة مجاز عقلي لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخولِهِ في جنس المشبه به.

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المُشَبَّه به لا يُخرج اللفظ عن كونه مستعمَلًا في غير ما وضع له.

والاستعارة مبنية على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة.

والاستعارة تفارق الكذب من وجهين: بناء الدعوىٰ فيها على التأويل، ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها، فإن الكاذب يتبرأ من التأويل، ولا ينصب دليلًا خلاف زَعْمِه.

الاستعارة العنادية والوفاقية: الاستعارة إمّا وفاقية أو عنادية، فالوفاقية هي الأكثر، والعناديّة أن ينزّل الموجود في منزلة المعدوم بادعاء أنه لا ثمرة في وجوده فيستوي هو ومن لم يكن موجودًا أصلًا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو مَنْ كان ميتًا فأحييناه﴾ أي: ضالًّا فهديناه. فاستعمال الموت في الضلال استعارة عنادية، واستعمال الإحياء في الهداية استعارة وفاقية.

ومن الاستعارة العنادية اللفظ المستعمل في ضدِّ معناه بتنزيل التضاد منزلة التناسب تهكُّمًا أو تمليحًا كقوله تعالى: ﴿فبشِّرهم بعذابٍ أليم﴾ ويخصّ هذا النوع باسم التهكّميةِ أو التمليحية.

الاستعارة الأصلية والاستعارة التبعية: إن كان اللفظ المستعار اسم ذات كأسد، أو اسم معنى (مصدرًا) كالحياة والموت فالاستعارة أصلية، وإن كان غير ذلك فالاستعارة تبعية، كالأفعال والمشتقات والحروف، فإن استعمال (ميتًا) بمعنى (ضالًّا) تابع لاعتبار (الموت) بمعنى (الضلال)، ومن ذلك أن (يا) حرف وضع في أصله لنداء البعيد، استعمل في مناداة القريب لتشبيهه بالبعيد باعتبار أمر راجع إليه، أو إلى المنادي كقولك لمن سها وغفل وإن قرب: (يا فلان) وقول الداعي في جُؤَارِه: (يا ربِّ. يا الله) وهو أقرب إليه من حبل الوريد، فإنه استقصار مِنْه لنفسِهِ واستبعادٌ لها من

مظان الزلفى وما يقرّبه إلى رضوان الله تعالى ومنازل المقربين، هضمًا لنفسه وإقرارًا عليها بالتفريط في جنب الله تعالى، مع فرط التهالك على استجابة دعوته والأذنِ لنداائه وابتهاله.

والاستعارة إما مُطلَقة أو مجرَّدة أو مرشَّحة.

فالاستعارة المُطلَقة: هي ما لم تقترن بما يلائم المشبه أو المشبه به.

والاستعارة المجرَّدة: هي التي قرنت بما يلائم المستعار له كقوله تعالى: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ حيث قال: (أذاقها) ولم يقل كساها، فإن المراد بالإذاقة إصابتهم بما استعير له اللباس.

والاستعارة المرشحة: هي التي قرنت بما يلائم المستعار منه كقوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم﴾ فإنه استعار الاشتراء للاختيار، وقفّاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء، فنظر إلى المستعار منه.

وقد يجتمع التجريد والترشيح، كما في قول زهير:

لدى أسدٍ شاكي السلاح مُقَذَّفٍ
له لِبَدٌ أظفارُه لم تُقَلَّمِ

والترشيح أبلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه، قضاءً لِحَقِّ الادّعاء بدخول المشبه في جنس المشبه به، كقول المتنبي:

ولم أَرَ قبلي من مشى البدرُ نحوَهُ
ولا رجلًا قامت تُعانقُه الأُسْدُ

والشاهد في أنه استعار البدر والأَسَد لممدوحه، ثم تناسى التشبيه فذكر أنَّه لم ير قبله من مشى البدر إليه وعانَقَتْهُ الأُسد (الإيضاح ٣/ ١٠٧-١٤٤).

الاستعارة المكنية والتخييلية: قد يضمَر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه. ويُدَلّ عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك في اللفظ ما يجري عليه، فيسمّى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيًّا عنها. وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية. والمثال المشهور للاستعارتين المكنيّة والتخييليّة هو قول أبي ذؤيب الهذلي:

وإذا المنيّة أنشبت أظفارها
أَلفَيْتَ كلّ تميمةٍ لا تنفعُ

فإنّه شبّه المنية بالسَّبُع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفّاع وضرّار، ولا رقةٍ لمرحوم، ولا بُقْيا على ذي فضيلة، فأثبت للمنيّة الأظفار. وهو لم يذكر المشبّه به، وهو السبع، في كلامه، وإنما التشبيه في نفس الشاعر، وعُلِمَ ما في نفسه من إثباته للمنيّة لازمًا من لوازم السَّبُع وهو الأظفار. وإثبات الأظفار للمنيّة استعارة تخييلية.

ومثله أيضًا قول الشاعر:

ولئن نَطَقْتُ بشكْرِ برِّك مُفْصِحًا
فلسَانُ حالي بالشّكاية أنطقُ

فإنه شبه الحال الدالّة على المقصود بإنسان متكلم في الدلالة؛ فأثبتَ لها اللسان الذي به قوام الدّلالة في الإنسان (الإيضاح ٣/١٤٧-١٥٦).

هذا، وكلاهما - أعني الاستعارة المكنية والاستعارة التخييلية (المقارنة للمكنية) - هي حقيقة لا مجاز، وتسميتهما استعارة إنما هو اشتراك لفظي لا غير.

الاستعارة التمثيلية: الاستعارة التمثيلية هي اللفظ المركب المستعمل في غير معناه الأصلي، لعلاقة المشابهة بين المعنيين، اللذين كل منهما صورةٌ منتَزَعة من متعدِّد. فَتُدخَل الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبَّه بها مبالغة في التشبيه، فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه، كما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: أما بعد، فإني أراك تُقدِّم رِجْلًا، وتؤخِّر أُخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت، والسلام. شبّه صورة تردُّده في المبايعة بصورة تردُّدِ مَنْ قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدّم رِجْلًا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. ثم استعير اللفظ الدال على المشبَّه به للمشبه، على طريق الاستعارة التصريحية التمثيلية.

وكما يقال لمن يعمل في غير نفع: أراك تنفخ في غير فحم، وتخط على الماء. والمعنى أنَّك في فعلك كمن يفعل ذلك. وكما يقال لمن يعمل الحيلة حتى يُمِيل صاحبه إلى ما كان يمتنع منه: ما زال يفتل منه في الذروة والغارب حتى بلغ منه ما أراد. والمعنى أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقًا يشبه حاله فيه حال مَنْ يجيء إلى البعير الصعب فيحكُّه، ويفتل الشَّعَر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس.

وكل هذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقًا، ومتى فشا استعماله كذلك سمي (مَثَلًا)، ولذلك لا تغير الأمثال (الإيضاح ٣/١٤٧-١٥١).

□ الاستعلاء

(أصوات لغوية) الاستعلاء في نطق الحروف هو التفخيم. والذي يفخّم من الحروف هو حروف (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ). وباقي الحروف مستَفِلَةٌ أي مُرَقَّقة. وفي الراء واللام تفصيل. وأما الألف فهي تابعة لما قبلها فلا توصف بتفخيم ولا ترقيق (النشر ١/٢٠٢).

□ الاستغاثة

الاستغاثة نوع من النداء، وهي أن ينادَى من يخلِّص من شدَّةٍ أو يعينُ على دَفْع مشقَّةٍ. ولا يُسْتَعْمَل في الاستغاثة إلّا حَرْفَ النداء (يا) مذكورًا غيرَ محذوف، نحو: يا الله. ويجوز وهو الأكثر، جرُّ المستغاثِ بِهِ بلامٍ مفتوحة، نحو يا لَلّهِ. فإن عَطَفْتَ على

المستغاثِ بِهِ دون إعادة حرفِ النداءِ كَسَرْتَها كَقَوْلِ الشاعر:

يَبْكيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدارِ مغتربٌ
يا لَلْكُهولِ ولِلشُّبانِ للعَجَبِ

ويجوز الاَّ يُجَرَّ المستغاثُ باللاّم، فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف كقول الشاعر:

يا يزيدَا لآملٍ نيلَ عزٍّ
وغنىً بعد فاقةٍ وهوانِ

وأما المستغاث لأجله فيجر أيضًا بلامٍ ولكنَّها مكسورَةٌ على الأصل. نحو: يا للهِ لِلمُسلمين.

ويجوز نداء المتعجَّبِ مِنْهُ، فيعامل معامَلَةَ المستغاثِ. كقولهم: يا للماء، ويا للدواهي ـ إذا تعجبوا من كثرتهما (التوضيح ٢/١٤١ـ١٤٣).

□ الاستغناء

قال سيبويه: العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنىٰ عنه مسقطًا من كلامهم ألبتَّة، فمن ذلك استغناؤهم بترَكَ عن وَذَرَ وَوَدَعَ، وبِلَيْلَةٍ عن ليلاة، بدليل أن جمعها: ليالي.

وكذلك استغنوا بِقِسِيّ عن قُوُوس. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم (أرْجُل)، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن، وباثنين عن واحدين. وبعشرين عن عشرتين (الأشباه والنظائر ١/٥٠، ٥١).

□ الاستفال

الاستفال في نطق الحروف: ضد الاستعلاء.

والحروف المستَفِلة في النطق هي الحروف المرقَّقة. وهي جميع الحروف ما عدا (خ ص ض غ ط ق ظ) وفي اللام والراء تفصيل.

□ الاستفهام

(معاني) الاستفهام نوع من الإنشاء يطلب به حصول صورة الشيء في الذهن، أو حصول النسبة من إثبات أو نفي بين أمرين.

وأدوات الاستفهام هي: الهمزة، هل ـ وهما حرفان ـ ما، مَنْ، أيُّ، كم، كيف، أيْن، أنَّى، متى، أيان، وهي أسماء. ويعلم حكم كل منها بالرجوع إلى موضعه من هذا المعجم (الإيضاح ٢/٥٤).

ما يُعتبر في جواب الاستفهام: ر: الجواب.

(نحو) ما تدخل عليه أدوات الاستفهام: أدوات الاستفهام خاصة بالفعل لا تدخل على الأسماء، ما عدا الهمزة، فإنها غير مختَصَّةٍ بالفعل ولكنها به أولى.

ومعنى اختصاص أدواتِ الاستفهام بالفِعْل أنَّه إذا وُجِد الفعل في حيِّزها لَمْ ترضَ إلا بمُعَانقَتِهِ، ولا ترضى بفاصل يفصل بينها

وبينه، فأمّا إن لم يوجد في حيزها فإنها تتسلى عنه ذاهلة[1] كقولك: هل في الدار أحدٌ، وكم رجلًا قومُك (التوضيح ١/٢٧٤).

(معاني) خروج الاستفهام إلى معانٍ أخرى: إن أدوات الاستفهام كثيرًا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام:

منها الاستبطاء نحو قوله تعالى: ﴿حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله﴾.

ومنها التعجب نحو قوله: ﴿ماليَ لا أرى الهدهد﴾.

ومنها التنبيه على الضلال نحو: ﴿فأينَ تذهبون﴾.

ومنها الوعيد كقوله تعالى: ﴿ألمْ نُهلك الأولين﴾.

ومنها الأمر نحو قوله تعالى: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾ ونحو ﴿فهل من مدّكر﴾.

ومنها التقرير، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك: أفعلت؟ إذا أردت أن تُقَرِّرَه بأن الفعل كان منه، وكقولك: أأنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل.

ومنها الإنكار. والإنكار إما للتوبيخ نحو: أعصيت ربك؟ وكقولك للرجل يركب الخطر: أتخرج في هذا الوقت؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما همَّ به.

وإما للتكذيب بمعنى: لم يكن، أو لا يكون، كقوله تعالى: ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثًا﴾ ونحو:

أيقتلني والمشْرَفيُّ مُضَاجعي ... ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوال

والإنكار كالتقرير يشترط أن يلي المنكر الهمزة، كقوله تعالى: ﴿أغير الله تدعون﴾.

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ أي الله كاف عبده، لأن نفي النفي إثبات.

ومنها التهكم نحو: ﴿أصلاتُك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا﴾.

ومنها التحقير كقولك: مَن هذا؟ وما هذا؟

ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين. مَنْ فرعونُ؟﴾ بلفظ الاستفهام، يهوِّل من شأنه وفظاعة عذابه.

ومنها الاستبعاد نحو: ﴿أنّى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين. ثم تولّوْا عنه وقالوا معلَّم مجنون﴾.

ومنها التوبيخ والتعجب جميعًا كقوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكم ثم يميتكم ثم يُحْييكم ثم إليه ترجعون﴾ (الإيضاح ٢/٦٢-٧٠).

إعراب أسماء الاستفهام وأسماء الشرط:

---

(١) أصل هذا التعبير لسيبويه.

١ـ إن دخل عليها حرف جرّ أو مضاف فهي في محل جر، نحو: ﴿عمَّ يتساءلون؟﴾ ونحو: كتاب مَنْ معك؟ ويتعلق الجار والمجرور بالمستفهم عنه أو بفعل الشرط.

٢ـ إن كان مدلول اسم الشرط أو الاستفهام زمانًا أو مكانًا أو حدثًا فمحله النصب مفعولاً فيه، أو مفعولاً مطلقًا، نحو: ﴿أيّانَ يبعثون؟﴾ ونحو: ﴿أيَّ مُنقَلَبٍ ينقلبون؟﴾.

٣ـ إن دلَّ على ذاتٍ، ودخل على نكرة فهو مبتدأ، نحو: مَنْ صديقٌ لك؟ فإن كان دخوله على معرفة جاز أن يكون مبتدأ وأن يكون خبرًا، نحو: مَنْ زيد؟

وهذا القسم خاص بأسماء الاستفهام، لا يكون في أسماء الشرط.

٤ـ فإن دل على ذات ودخل على فعل وكان الفعل لازمًا فهو ـ أعني اسم الاستفهام أو الشرط ـ مبتدأ. وخبره مدخوله. نحو: من يقم أقم معه. ونحو: من يذهبُ؟

وإن كان الفعل متعديًا واقعًا على ضميره أو سَبَبِيِّهِ فالاسم كذلك مبتدأ. نحو: من يكرمْني أكرمْه. ونحو: من يكرمْ أخي أكرمْ أخاه.

٥ـ فإن كان الفعل متعديًا واقعًا على الاسم فالاسم مفعول به. نحو: مَنْ رأيتَ. ونحو: مَنْ تكرمْ يكرمك.

وبهذا يتبين أن اسم الشرط في مثل المثال الأخير يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في اسم الشرط، فكل منهما عامل في الآخر ومعمول له. وهي من غرائب اللغة.

ثم حيث قلنا اسم الشرط مبتدأ فخبره جملة فعل الشرط. وقيل خبره جملة الجواب (المغني ٢/٩١).

□ الاستقبال

المستقبل من الزمان هو ما يأتي منه بعد اللحظة التي أنت فيها. وهناك أسماء خاصة بالزمان المستقبل، نحو: أبدًا، وعَوْضُ، وغدًا.

ومما يدل به على الاستقبال السين وسوف إذا دخلت على المضارع (ر: س. سوف).

وهناك أدوات إذا دخلت على الفعل المضارع مَحَّضته للمستقبل، منها أدوات الشرط وأدوات التحضيض ولن وكي وإذن وأن الناصبة للمضارع ولام الأمر ولا الناهية.

وأدوات الشرط والتحضيض إن دخلت على الماضي قلبت معناه إلى المستقبل.

□ الاستهلال

براعة الاستهلال: ر: براعة الاستهلال.

□ الاستئناف

(معاني) الاستئناف: فصل جملة عن جملة سابقة، لكون الثانية كجوابٍ لسؤالٍ اقتضته الجملة الأولى. نحو: أحسنتُ إلى زيدٍ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان. (التهانوي

١/ ٨٠).

وعند النحويين الجملة المستأنفة نوعان: المبتدأ بها النطق. والمنقطعة عمّا قبلها.

واو الاستئناف: ر: و (الواو).

□ الأسلوب

الأسلوب هو طريقة الكتابة، أو طريقة الإنشاء، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير عن المعاني بقصد الإيضاح أو التأثير. ويختلف في صوغ العبارات بين إيجاز وإطناب، وسهولة وإغراب، وبساطة وتعقيد. ويكون قبل ذلك في اختيار الأفكار، وكيفية ترتيبها ترتيبًا منطقيًّا أو مضطربًا، ووضوحها أو غموضها، ويكون بعد ذلك في طريقة التخييل والتصوير: هل يسلك الأديب طريقة التشبيه أو الاستعارة أو الكناية، وما مقدار ابتكاره في ذلك أو تقليده حتى يكون لكل كاتب أو شاعرٍ أو خطيب أسلوبه الخاص الذي يتميز به عن غيره من الأساليب. وباختصار: الأسلوب هو: طريقة التفكير، والتصوير، والتعبير. وهو للأديب كطبيعةٍ ثانية يصدر عن صاحبه كأنه يتنفس أو يبصر.

عناصر الأسلوب: هي ثلاثة عناصر: الأفكار، والصور، والعبارات. ويزيد الأدب عنصرًا رابعًا هو العاطفة. وفي الشعر خاصة: ينضاف عنصرا الوزن والقافية. هذه عناصر الأسلوب في نص أدبيّ كما ينبغي أن يُتصور، كلًّا لا يتجزأ. وقد يحلَّل ـ على سبيل التوضيح والتيسير، إلى عناصر لفظية فقط، وهي حينئذ: الكلمة، والجملة، والصورة (التشبيه، والاستعارة، والكناية) والفقرة والعبارة. ويكون ما ذُكر قبل زائدًا على ذلك خصائص يتميز كل قسمٍ ببعضها.

أسباب اختلاف الأساليب: يرجع اختلاف الأساليب إلى سببين رئيسيين:

١ـ الموضوع ٢ـ الأديب.

فقد يكون الموضوع علمًا أو أدبًا، شعرًا، أو نثرًا، مقالة أو قصة أو رسالة أو خطابة. فلكل فن منها أسلوبَه.

وأما الأديب، فإن شخصيات الأدباء تختلف من حيث أذواقهم ومواهبهم العقلية ودرجة انفعالهم، ورقة طبائعهم وخشونتها، وطريقة تفكيرهم وتصويرهم.

الفروق بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي: إن بين الأسلوبين فرقًا في المصدر والغاية والوسيلة. وإليك التفصيل:

١ـ الأسلوب العلمي تعرض فيه الأفكار بصورة مستقصاة محددة، فهو لغة العقل. وقلَّما تجد للانفعال فيه أثرًا. بعكس الأسلوب الأدبي.

٢ـ الغرض من الأول أداء الحقائق قصد التعليم، وخدمة المعرفة، وإنارة العقول. والغرض من الثاني إثارة الانفعال بعرض الحقائق رائعة جميلة كما تصورها الأديب.

٣ـ المصطلحات العلمية، والأرقام الحسابية، والصفات الهندسية في الأول،

يقابلها الصور الخيالية، والصنعة البديعية، والكلمات الموسيقية في الثاني.

٤ـ السهولة والوضوح للأول، يقابلها الجزالة والقوة في الثاني.

٥ـ التكرار المعنوي واللفظي غير مقبول في الأول، ولكنه مقبول في الثاني.

(الأسلوب ١/٤٠ وما بعدها). هذا، وتنظر خصائص كل من الفنون الأدبية تحت اسمه في هذا المعجم.

□ الأسلوب الحكيم

(علم البديع) الأسلوب الحكيم هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهًا له على أنه الأَوْلى بالقصد، أو تَلَقِّي السائل بغير ما يتطلّب بتنزيل سوءاله منزلة سؤال آخر تنبيهًا على أنه الأَوْلى بحال السائل أو المهمّ له.

أما الأول فكقول القَبَعْثَرىٰ للحجاج، لما قال له متوعدًا بالقيد (لأحملنك على الأدهم) قال: مثلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب (أي من الخيل). وسماه الشيخ عبدالقاهر مغالطة.

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾ قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط؟ ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجابهم ببيان حكمته، تنبيهًا على أنه هو الأولى بحالهم لا السؤال عن سببه.

وكقوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (الإيضاح ١/١٤٨، ١٤٩).

□ الاسم

(الاسم) عند النحاة لفظ يقع على ثلاثة معان:

١ـ الاسم الذي هو نوع من الكلمة، ويقابله الفعل والحرف.

٢ـ الاسم الذي هو نوع من العلم، كزيد، ويقابله الكنية كأبي محمد، واللقب كذي نواس.

٣ـ الاسم الذي يقابل الصفة، وهو نوعان: اسم ذات كالرجل، واسم معنى كالإحسان.

والاسم إما ضمير (ره) وإما ظاهر وهو ما عدا الضمير.

(نحو) علامات الاسم: العلامات التي يتميز بها الاسم عن الفعل وعن الحرف علامات كثيرة، من أوضحها الجرّ، والتنوين، وكون الكلمة مناداةً، ودخول أل المعرِّفة، والإسناد إليه.

والأسماء إما أن تكون معربة وإما أن تكون مبنية. والأصل في الأسماء الإعراب (ر: الإعراب) والبناء فرع. ولا يبنى الاسم إلّا إذا أشبه الحرف بنوع من أنواع الشبه (ر:

البناء) ويسمى الاسم المعرب مُتَمَكِّنًا. ثم إن كان الاسم المعرَب مُشْبِهًا للفعل مُنِعَ من الصرف، كأحمدَ وإبراهيمَ (ر: الممنوع من الصرف) ويسمى حينئذ متمكنًا غير أمكن. فإن لم يشبه الحرفَ ولا أشبهَ الفعلَ فهو الاسم المتمكن الأمكن كرجلٍ وكتابٍ (التوضيح ١/١٣، ٢٢).

خصائص الاسم: واضح مما تقدم أن هذه الأمور يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف. فالجر من خصائص الاسم، ولا يجرّ الفعل والحرف. وكذلك التنوين والنداء ودخول أل المعرفة والإسناد إليه.

ومما يتميز به الاسم أيضًا عن الفعل أنه يدخله الكسر في حال البناء. ولا يكسر الفعل. وأن الاسم قد يتركب من سبعة حروف، نحو: استقامة، واستيعاب، والفعل لا يزيد عن ستة، نحو: استقام واستوعب. ولا يزيد الحرف عن خمسة، نحو: (لكنّ). وفي المجرد قد يكون الاسم من خمسة أصول كسفرجل، ولا يزيد الفعل عن أربعة أصول كبعثَرَ.

□ اسم الآلة

يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثيّ ـ المتعدي غالبًا ـ اسمٌ يدل على الأداة التي تُعِينُ الفاعل في عمل (الفعل) ـ يسمى اسم الآلة. وأوزانه ثلاثة:

١ـ (مِفْعال) كمِفْتاحٍ، ومنشار، ومِقْراضٍ، ومصباحٍ، ومهمازٍ.

٢ـ (مِفْعَل) كمِبْرَدٍ، ومِقَصٍّ، ومِحْلَبٍ، ومِنْجَلٍ، ومِخْيَطٍ، ومِقْوَد.

٣ـ (مِفْعَلَة) كمِكْنَسَة، ومِصْفاة.

وهناك أسماء جامدة للآلات، ليس لها وزن معيّن، بل تأتي على أوزان شتى كالفأس، والقَدُوم، والسِّكِّين... إلخ. وأما نحو المُدْهُن والمُنْخُل والمُسْعُط والمُكْحُلَة ـ فالصحيح أنها أسماء أوعية مخصوصة وليست جاريةً على فعلها.

ويوصي المجمع اللغوي باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ على أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة (منار السالك ٢/٢٥).

صيغة فَعَّالة من صيغ اسم الآلة: قرر مجمع اللغة العربية صحة استعمال صيغة (فَعّالة) لاسم الآلة، وقرر إضافة هذه الصيغة إلى الصيغ القديمة. وبهذا يصح قول العامة: غَسَّالة، وعصّارة، وكسَّارة، وفرّازة، وخرّامة، وسمّاعة. (مجلة المَجْمَع ١٠/٢٧٩).

أقول: والذي ألاحظه أن العامة فرّقوا بسليقتهم بين نوعين من الآلات، الأول: الآلة البسيطة، وهي (الأدوات)، وهذه تخص بالأوزان القديمة، والثاني: الآلة المعقدة العمل، وهي التي تسمى (الأجهزة)، وخصوها بوزن (فعّالة). وهو تخصيص له ما يبرره، لأن (فعّالة) صيغة مبالغة. فكأنهم

تخيّلوا في الجهاز المعقد نوعًا من (الإرادة) و(التعقل) و(التفكير)، فأعطوه صيغة تدل على ذلك.

□ اسم الإشارة

هو اسم معرفةٌ يُعَيِّن مسمّاهُ بواسطة إشارةٍ حِسّيّةٍ أو معنويّة. وتختلف صيغته باختلاف المشار إليه من حيث النوع (مذكّر أو مؤنّث) ومن حيث العدد (واحد أو اثنان أو أكثر) ومن حيث بُعْدُه أو قربه. كما تختلف صيغته أيضًا باختلاف نوع المخاطب وعدده:

فللمشارِ إليه المفرد المذكر (ذا)، وللمفرد المؤنث عشرة وهي: ذي وتي، وذِهْ وتِهْ، وذِهِ وتِهِ، وذِه وتِه (وينطق بهما: ذِهِي وتِهِي) وذاتُ، وتا. وللمثنى (ذَانِ وتَانِ) رفعًا، و(ذَيْن وتَيْن) جرًّا ونَصْبًا. ولجمعهما (أولاءِ) ممدودًا عند الحجازيين، مقصورًا عند تميم (أولَى). ويقل مجيئه لغير العقلاء كقول الشاعر:

ذُمَّ المنازِلَ بعدَ منزِلَةِ اللُّوى
والعيشَ بَعْدَ أولئِكَ الأيامِ

وإذا كان المُشَارُ إليه بعيدًا لَحِقَتْهُ كافٌ حرفية تتصرّف تصرُّفَ الكاف الاسميةِ غالبًا ليتبين بها حال المخاطب، من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فَتُفْتَحُ للمخاطَب، وتُكسرَ للمخاطَبة، وتتصل بها علامة التثنية والجمع، فتقول: ذاكَ وذاكِ ـ وذاكُما ـ وذاكُمْ وذاكُنَّ. ويجوز أن لا تتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك خير لكم﴾ وعلى كل من الحالين فلك أن تزيد قبلها لامًا إلاّ في التَّثْنِيَةِ مطلقًا، وفي الجمع في لغة من مَدَّه، وفيما سبقته (ها)، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا (التوضيح ١/٧٤، ٧٥).

[أقول: هذا ما ذكره ابن هشام، وبعض النحويين يرى أن مراتب المشار إليه ثلاثة: القُرْبُ والتوسُّط والبُعد، فللقريب: هذا، أو ذا وفُرُوعُهمَا. وللمتوسط: هٰذاك أو ذاك، وفروعهما. وللبعيد: ذلك وفروعها. وهذا التقسيم عندي أصحّ. اهـ].

قال ابن هشام: ويشار إلى المكان القريب بهُنَا أو هٰهُنا، نحو: ﴿إنّا هٰهنا قاعدون﴾. وللبعيد بهناكَ أو هاهُنَاك أو هُنالكَ ـ أو هَنَّا أو هِنَّا أو هِنَّتْ ـ أو ثَمَّ، نحو: ﴿وأزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرِين﴾ (التوضيح ١/٧٥).

تصغير أسماء الإشارة: تصغر (ذا) بقولك (ذَيَّا) ويجوز أن تلحقها اللام والكاف كقول الشاعر:

لَتَقْعُدِنَّ مقْعَدَ القَصِيِّ
مِنِّيَ ذي القاذورة المقليِّ
أو تحلفي بربِّكِ العليِّ
إنـي أبو ذيَّالِكِ الصبيِّ

ولا يصغر من أسماء الإشارة التي للمفردة المؤنثة إلاّ تي فيقال فيها: تيَّا، وتياك، وتيَّالك.

وتُصغّر هذان وهاتان: هٰذيَّان وهاتيَّان.
وتُصغّر هؤلاء: هٰؤليّاءِ، وتلحقها الكاف

فيقال: هؤليائك.

(علم المعاني) **الغرض من تعريف الشيء بالإشارة**: إما لتمييزه أكملَ تمييز، لصحة إحضارة في ذهن السامع بوساطة الإشارة حسًّا.

وإما للقصد إلى أن السامع غبيّ لا يتميز الشيء عِنْدَهُ إلا بالحس، كقول الفرزدق:

أولئك آبائي، فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وإما لبيان حاله في القرب، أو البعد، أو التوسط. كقوله: (هذا زيد وذلك عمرو وذاك بشر).

وربَّمَا جُعِل القرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى: **﴿وإذا رَءَاك الذين كفروا إنْ يتخذونك إلّا هُزُوًا أهذا الذي يذكر آلهتكم﴾**.

وربما جعل البُعْدُ ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: **﴿آلـمّ، ذلك الكتاب﴾** ذهابًا إلى علو درجتِهِ.

وإذا ذكر قبل المسند إليه مذكور، وعُقِّبَ بأوصافٍ، فيعرَّف باسم الإشارة الذي للبعد للدلالة أن ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف، ومنه قوله تعالى: **﴿أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾** أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح.

وأما لاعتبار آخر مناسب (الإيضاح ١/ ٧٨ـ٨١).

◻ اسم التفضيل

ر: التفضيل.

◻ اسم الجمع

اسم الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع أو غالبٍ فيه، كقَوْمٍ، ورهط (وجيش، وفرقة، وطائفة، ونسوة، وجماعة، وقطيع، ونحو ذلك) (منار السالك ١/ ١٢).

◻ اسم الجنس

اسم الجنس كل اسم يصدق على شيء وعلى كل مشاركٍ لذلك الشيء في الحقيقة على سبيل البدل أو الشمول، اسمَ عيْنٍ كانَ كَرَجُلٍ، أو معنًى كهُدىً، جامدًا كانَ أو مشتقًّا. وقد يكون نكرة كرجل أو معرفة كالرّجل. وليس العلم المشترك كعليٍّ، اسم جنسٍ وإن صدق على أكثر من شخص، لأن العَلَم يوضع للتعيين والتمييز، والاشتراك عارض بسبب قلة الأسماء وكثرة الأشخاص.

فعلى هذا تكون (التمرة) مثلًا اسم جنس وكذلك (العربيّ) و(القائم).

وفي اصطلاح آخر: يقصد النحاة باسم الجنس ما يصدق على القليل والكثير وتتشابه أجزاؤه ويفرق بينه وبين واحده بالتاء كالزيت والشعير والشجر، أو بالياء كالعرب والرُّوم.

وفي اصطلاح ثالث: يطلق اسم الجنس

على ما لا يكون صفة ولا عَلَمًا. (التهانوي ٧١٨/١).

ثم إن اسم الجنس إمَّا إفراديٌّ، وإمَّا جمعيّ.

اسم الجنس الإفرادي: هو ما دلّ على الحقيقة من حيث هي دون تقييد بقلّة ولا كثرة. فيصدق لفظه على القليل والكثير، كزيتٍ، وعسل، وماء، وتراب.

واسم الجنس الجمعي: هو ما دلّ على أكثر منْ اثنين، وفُرِّق بينه وبين واحِدِهِ إما بالتاء، كتمْرٍ وتَمْرة، وشَجَر وشجرة، والتاء هنا في المفرد وهو الغالب، وقد تكون في اسم الجنس وتترك في المفرد، كجَبْأة وجبء، وكمأة وكمء. فالجبء هو الواحد من الجبأة، والكمء هو الواحد من الكمأة.

وإما بياء النسب، كروم ٍ وروميّ، وعرب وعربيّ. (منار السالك ١١/١).

وإذا كان المفرد بالتاء وجُمع بألف وتاء فإنه يكون للقلة كتَمَرات وشَجَرات. أما جمع الكثرة فـ(الغالب أن) يكتفى عنه باسم الجنس نفسه كَتَمْرٍ وشَجَر (أبنية الصرف/ ٣٣٨).

□ اسم الحرفة

قرر مجمع اللغة العربية ما يلي:

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها، من أيِّ بابٍ من أبواب الثلاثي، مصدرٌ على وزن (فِعالَة) بالكسر. (مجلة المجمع ٣٤/١). وأمثلته: الخِياطة. النِّجارة. السِّفارة.

□ اسم الزمان واسم المكان

اسما الزمان والمكان اسمان مَصُوغانِ لِزَمان الفعل أو مكانه. وهما من الثلاثيّ على وزن (مَفْعَل) كَمرْمَى، ومَسْعَى، ومَدْعَى، ومَنْظَر، ومَذْهَب ـ إلا إن كان الفعل صحيحَ اللّام وكان مع ذلك مكسور عين المضارِع أو كانت فاؤُهُ واوًا فيكونُ اسما الزَمان والمكَان منه على وزن مَفْعِل (بكسر العين). كمَسجِدٍ ومَوْرِد.

ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، كمُكْرَمٍ، ومُسْتَخْرَجٍ، ومُسْتَرَاح (منار السالك ٢٥/٢).

هذا، وإن هناك أسماء أخرى للزمان على أوزان غير قياسية كاليوم والليلة والصباح والمساء.

وقوع اسم الزمان خبرًا: يخبر باسم الزمان عن أسماء المعاني، ولكن لا يخبر به عن أسماء الذوات إلاّ في أحوال خاصة (ر: الخبر ـ الإخبار باسم الزمان عن الذات).

إعراب اسم الزمان المضاف إلى الجمل: اسم الزمان المبهم المضاف إلى جملة يجوز بناؤه على الفتح ويجوز إعرابه (ر: الإضافة ـ إضافة أسماء الزمان إلى الجمل).

□ اسم الصوت

(نحو) اسم الصوت هو لفظٌ حُكِي به صوتٌ أو صُوِّت به لزجر حيوانٍ، أو نحوِهِ.

وهو ثلاثة أقسام:

١ـ حكاية صوتٍ صادرٍ من الحيوانات العُجْم أو من الجمادات، أيْ لفظ صوَّتَ به إنسانٌ تقليدًا لصوت بهيمة أو طائر أو جمادٍ أو نحو ذلك، كما يفعل صائد الطيور، إذ يصوّت بصوتٍ شبيهٍ بأصواتها لئلّا تَنْفِر. ومن أمثلته (غاقْ) لحكاية صوت الغراب و(قَبْ) لحكاية صوت وقوع السيف على الضريبة.

٢ـ أصوات خارجة من فم الإنسان غير موضوعة وضْعًا، بل تدلُّ طبعًا على معانٍ في النفس كقول المتألّم (آه) وقول المتقذر من شيء (أُفّ).

٣ـ أصواتٌ يصوَّتُ بها لحيوان أو آدمي صغير عند طلب شيء منه، كما يُقال للبعير إذا اريدتْ إناخته (إخْ) أو سقيه (جئْ) وكما يقال للصبي (كِخْ) إذا أُريد أمره بترك شيء قذر. (التهانوي ١/٨١٢) و(التوضيح ٢/١٦٦).

وأسماء الأصوات كلها مبنية.

□ اسم الفاعل

هو ما دلّ على الحدث وفاعله على سبيل الحدوث، لا كالصفة المشبهة التي تدل على الحدث وفاعله على سبيل الدّوام (التوضيح ٢/٧).

أبنية أسماء الفاعلين: يصاغ اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثيّ على وزن (فاعِلٍ)، كضاربٍ وقاتلٍ. ومن مصدر غير الثلاثيّ على وزنِ مضارِعِهِ بإبدال حرف المضارَعَةِ مِيمًا مضمومَةً وكسرِ ما قبل الآخر كمُدَحْرِجٍ، ومُنْتَقِلٍ، ومُسْتَعْجِلٍ.

ثم إن كانت الكلمة التي على وزن فاعِلٍ أو مستَفْعِلٍ أو نحوهما دالة على الحدوث، فهي اسم فاعل، أما إن دلت على الثبات والدوام فهي صفة مشبهة (رها) (التوضيح ٢/٢٨).

عَمَلُ اسم الفاعل: اسم الفاعل إن كان صلةً (لألْ) عَمِل مطلقًا، وإن لم يكن صلة (لألْ) عمل بشرطين:

(أحدهما) كونه للحالِ أو الاستقبالِ لا للماضي.

(والثاني) اعتمادُه على استفهامٍ، أو نفيٍ، أو مُخْبَرٍ عنه، أو موصوف، نحو: أضاربٌ زيدٌ عمرا؟ والاعتمادُ على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مُكْرِمُهُ؟ أيْ: أمهين؟ ونحو: ﴿مختلف ألوانه﴾ أي صِنْفٌ مختلف ألوانه (التوضيح ٢/٧، ٨).

وتثنية اسمِ الفاعلِ وجمعُهُ تَعْمَل عمل المفرد، قال الله تعالى: ﴿والذاكرينَ الله كثيرًا﴾ وقال: ﴿خُشَّعًا أبصارُهُمْ﴾. وقال عنترة:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي ولم أشْتِمْهُمَا
والنـاذِرَيْنِ إذا لَمَ ٱلقَهُمَا دَمي

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن

يُنْصَبَ به، وأن يُخْفَض بإضافتِهِ، وقد قرئ: ﴿إن الله بالغُ أمْرِه﴾ ﴿هَلْ هُنَّ كاشفاتُ ضرِّهِ﴾ فإن كان مفصولاً لم يَجُزِ الجرّ كقوله تعالى: ﴿إنّي جاعلٌ في الأرضِ خليفةً﴾.

ثم إذا أُتبع المجرور فالوجه الغالب جَرُّ التابعِ على اللفظ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو. ويجوز نصبُه على قِلّة (التوضيح ٢/١٠-١٢).

(علم المعاني): اسم الفاعل حقيقة في المتلبّس بالفعل في الوقت الحاضر باتفاق، وفي الماضي على قول. وقد يُعبَّر به ويراد المستقبل كقوله تعالى: ﴿وإن الدين لواقع﴾ والغرض من ذلك التنبيه على تحقيق الوقوع وأن ذلك الأمر المتوقع إنما هو بدرجة الواقع حقيقة كما في ﴿أتى أمر الله﴾ (الإيضاح ١/١٥١).

أقول: فيكون استعماله بمعنى المستقبل على سبيل المجاز.

□ اسم الفعل

اسم الفعل اسمٌ ينوب عن الفعل معنىً واستعمالاً (كشتّانَ) و(صَهْ) و(أوّهْ). والمرادُ بالاستعمالِ كونُهُ عاملاً غير معمول.

ووروده بمعنى الأمر كثيرٌ كصَهْ، ومَهْ، وآمين ـ بمعنى: اسكت، وانكفِفْ، واستَجِبْ. ومنه نَزَالِ وبَابُه.

ويَرِدُ بمعنى الماضي والمضارع قليلاً كشتّانَ وهَيْهاتَ ـ بمعنى افترقَ وبَعُدَ، وأوّهْ وأفٍّ ـ بمعنى أتوجّعُ وأتضجّر، وَوَا، ووَيْ، ووَاهًا ـ بمعنى أعْجَبُ، كقوله تعالى: ﴿وَيْ كأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافرون﴾ أي: أعْجَبُ لعدمِ فلاحِ الكافرين (التوضيح ٢/١٦١، ١٦٢).

وأسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف استعمالاً، أي في أنها تؤثر في غيرها عملاً ولا يؤثر غيرها فيها.

اسم الفعل إما مرتجل أو منقول:

فالمرتجل: ما وُضِعَ من أول الأمر كذلك، كشتانَ، وصَهْ، ووَيْ.

والمنقول: ما نُقِل من غيره إليه، وهو نوعان:

منقول من ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور، نحو: عليك ـ بمعنى الْزَمْ، ومنه ﴿عليكمْ أنْفُسَكُمْ﴾ أي: الزموا شأن أنفسكم، ودُونَكَ زيدًا ـ بمعنى خُذْه، ومكانَكَ ـ بمعنى اثْبُتْ، وأمَامَك ـ بمعنى تقدم، ووراءَك ـ بمعنى تأخر، وإلَيْكَ ـ بمعنى تَنَحَّ.

ومنقول من مصدر نحو: رويدَ زيدًا ـ أي أمْهِلْهُ، ونحو قولهم: بَلْهَ زيدًا ـ بمعنى اتْرُكْ ذِكْرَ زيدٍ (التوضيح ٢/١٦٢، ١٦٣).

أقول: ومنه المنقول من جملة، ومثاله: أرأيتَ بمعنى أخبرني.

المعرفة والنكرة من أسماء الأفعال: ما نُوِّنَ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التزم ذلك في (واهًا) و(ويهًا).

وما لم ينوَّنْ منها فهو معرفة، وقد التزم

ذلك في نزالِ وتراكِ وبابهما.

وما استُعمِل بالوجهين فعلى المعنيَيْن. وقد جاء على ذلك: صَهْ وصهٍ، ومَهْ ومهٍ، وإيهِ وإيهٍ، وألفاظ أخر (التوضيح ٢/١٦٥، ١٦٦).

□ اسم المرّة

اسم المرة مصدر يدل على حصول الحدث مرة واحدة. ولا يصاغ للفعل اسم مرّة إلا إن كان الفعل تامًا (غير ناقص مثل كان) متصرفًا (غير جامد كَعَسَى) غير قلبيٍّ كعَلِمَ، ولا دال على صفة ملازمة كبَخِل. ثم إن كان الفعل ثلاثيًا فاسم المرّة منه على وزن فَعْلة (بفتح الفاء) كجَلَسَ جَلْسَةً وشرب شَرْبة. فإن كان المصدر العام للفعل على وزن فَعْلة فلا بد من استخدام قرينة للدلالة على المرّة، كرَحِمْتُه رَحْمَةً واحدةً.

والمرّة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدرِهِ القياسيّ، كانطلاقة واستِخراجة. فإن كان بناء المصدر العام على التاء ـ دُلَّ على المـرّة منه بالوصف كإقامةٍ واحدة ـ واستقامةٍ واحدة (التوضيح ٢/٢٤).

□ اسم المصدر

اسم المصدر هو الاسم الدال على مُجرَّد الحدث، إن كان عَلَماً ـ كفَجَارِ وحَمَادِ للفَجْرَةِ والمَحْمَدَةِ، أو مبدوءًا بميم زائدةٍ لغير المفاعلة كمَضْرَبٍ ومَقْتَل، أو مُتجَاوزًا فِعْلُه الثَّلاثةَ وهو بزِنَةِ مصدَرِ الثلاثيِّ كغُسْلٍ ووضوء في قولك: اِغتَسَلَ غُسْلاً وتوضّأ وضوءًا (التوضيح ٢/٢).

وقال الشيخ محمد الخضر حسين: أنواع اسم المصدر ثلاثة:

١ـ ما يسمّى المصدر الميمي كالمرحمة والمظنّة. والأولى الاكتفاء بتسمية هذا النوع مصدرًا ميميًا.

٢ـ ما كان علم جنسٍ دالًّا على الحدث، نحو: بَرَّة للبرّ، وفجارِ للفجور.

٣ـ أسماء تدل على الحدث ولكنها تخالف المصادر في أنها (لا تجرى على أفعالها) كالصلح اسمٌ للمصالحة، فالصلح اسم مصدر لصالَحَ، والمصالحة مصدر له.

وهذا النوع يختلف حدُّه في كلام النحاة والصرفيين، فمنهم من يجعل حدَّه أنه (ما كانت حروفه أقلّ من حروف فعله).

ومنهم مَنْ قال: (ما لا يجري على قياس فعله).

أما مدلول اسم المصد فللعلماء فيه أوجه مختلفة:

١ـ أن مدلوله الحدث، كالمصدر تمامًا.

٢ـ أن مدلوله لفظ المصدر، ومدلول المصدر الحدث. فاسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالته على المصدر.

٣ـ أن مدلول المصدر الحدث من حيث تعلُّقه بالمنسوب إليه من فاعله أو مفعوله أو كليهما. أما اسم المصدر فمدلوله الحدث من غير ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه.

٤ـ اسم المصدر اسمُ عينٍ يُستَعْمَلُ بمعنى المصدر. فالعطاء اسمٌ للعَيْنِ التي تعطى، استعمل في قول الشاعر:

أَكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنّي
وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

بمعنى الإعطاء، فكان اسم مصدر.

٥ ـ أن المصدر يدل على (الوقوع أو الإيقاع، واسم المصدر يدلّ على الأثر الحاصل بذلك (الوقوع أو الإيقاع. فالإكرام معروف، والكرامة اسم مصدر لأنها الهيئة المحسوسة الحاصلة للشخص المُكْرَم بتأثير ذلك الإكرام.

ويرى بعض الباحثين أن بعض ما أدخله النحويون في أسماء المصادر ينبغي أخراجه منها، وذلك:

١ـ ما هو مصدر في لهجة أخرى، كالغَسل والغُسل، والشَّربِ والشُّرب. قيل في الغُسل والشُّرب إنهما اسما مصدرين، والصحيح أنهما مصدران، ولكن لقبائل أخرى.

٢ـ ما هو مصدر لفعل آخر استعمل مع غير فعله تساهُلاً نحو اجتوروا جوارًا، واتّبَعْتهُ اتباعًا، ونحو (تَبَتَّلْ إليه تبتيلاً).

٣ـ ما هو اسم معنىً لكن خفي فعله على بعضهم فجعله اسم مصدر، كالقهقرى، ادعى ابن الحاجب أنه اسم مصدر لأنه لا فعل له، لكن أثبت صاحب القاموس له فعلاً هو (قَهْقَرَ).

ويرى هذا الباحث أنه ينبغي اعتماد ما يلي:

١ـ إن اسم المصدر لا تكون أحرفه إلّا أقل من أحرف الفعل. فإن كانت مساوية أو أكثر فليس اسم مصدر.

٢ـ أنه ليس للأفعال المجرّدة أسماء مصادر، بل أسماء المصادر للأفعال المزيدة.

٣ـ لا فرق بين المصدر واسم المصدر من جهة المعنى، ولكن إن أراد المتكلم التعبير عن الحدث مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه فلْيستعمِل المصدر، وإن لم يُرِدْ ملاحظة التعلق فلْيُعَبِّر باسم المصدر، وله أن يعبِّرَ أيضًا بالمصدر (محمد الخضر حسين، مجلة المَجْمَع ١٤٧/٨ وما بعدها).

عمل اسم المصدر: اسم المصدرِ إن كان علمًا لم يعمل اتفاقًا، وإن كان ميميًّا فكالمصدر يعمل اتفاقًا، كقول الشاعر:

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً
أهدَى السلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

وإن كان من النوع الثالث وهو ما وافق مصدر الثلاثيّ ففي إعْمَالِه خلاف، وعلى الإعمال قول الشاعر:

أَكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنّي
وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

(التوضيح ٣/٢، ٤).

□ اسم المفعول

أبنية أسماء المفعولين: يأتي وصف المفعول من الثلاثيّ المجرد على زنة (مفعول) كمضروب ومقصود وممرورٍ به. ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمِيٌّ ـ إلا أنّها غُيِّرت.

ومن غير الثلاثيّ بلفظ مضارِعِهِ المبني للمجهول، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة. وإن شئت فَقُلْ: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر نحو: المال مستخرَج ـ وزيد منطلَقٌ بِهِ.

وقد ينوب (فعيل) عن (مفعول) كدَهينٍ وكَحِيلٍ وجريحٍ وطَريحٍ، ومرجعه إلى السماع (التوضيح ٢/ ٣٠، ٣١).

عمل اسم المفعول: اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبنيِّ للمجهول. ولا يعمل إلّا إذا تحققت فيه شروط إعمال اسم الفاعل (ر: اسم الفاعل) تقول: المُعْطَى كفافًا يكتفي ـ كما تقول: (الذي يُعْطَى) أو (أُعْطِيَ)، فالمعطى مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أل)، وكفافًا مفعولٌ ثانٍ، و (يَكْتَفي) خَبَر.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجوازِ إضافَتِهِ إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى، وذلك بعد تحويلِ الإسناد عنهُ إلى ضميرٍ راجع للموصوف ونصبِ الاسمِ على التشبيهِ بالمفعول به، تقول: الوَرِعُ محمودَةٌ مقاصِدُهُ، ثم تقول: الورع محمودٌ المقاصدَ، بالنّصب، ثم تقول: الورع محمودُ المقاصِدِ، بالجرّ (التوضيح ٢/١٣، ١٤).

□ الاسم الموصول

ر: الموصول.

□ اسم الهيئة

اسم الهيئة (مصدر) يدل على الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل.

ويصاغ اسم الهيئة من الفعل الثلاثيّ على وزن فِعْلَةٍ (بكسر الفاء) كجَلَسَ جِلْسَةَ الضيف وأكل إكْلَةَ الجائع. فإن كان المصدر العام للفعل على وزنِ فِعْلَة فلا بد من استخدام قرينةٍ للدلالة على الهيئة، نحو: نَشَدَ الحاج الضالّة نِشْدَةَ الملهوف.

ولا يُبْنى مِنْ غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة، إلا شذوذًا، كقولهم فلانَةٌ حسَنة الخِمْرَةِ (من اخْتَمَرت) والنِّقْبَةِ (من انْتَقَبَتْ) (التوضيح ٢/ ٢٤).

□ الأسماء الستة

(نحو) الأسماء الستة اصطلاح يراد به ستّة أسماءٍ معيّنة تشترك في أنها تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرّ بالياء. وهي: (ذو) بمعنى صاحب، و(الفم) إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والحم، والهن.

ويشترط أن تكون مضافةً لا مفردة، فإن أُفردت أُعربتْ بالحركات، نحو: ﴿وله أخ﴾ و﴿إن له أبًا﴾، ﴿وبنات الأخ﴾. ويجب في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدرة، نحو: ﴿وأخي

هارونُ﴾ (التوضيح ١/٢٩، ٣٠).

◻ الإسناد

ر: المسند. المسند إليه.

◻ الإسهاب

(معاني) الإسهاب أعمُّ من الإطناب، إذِ الإسهاب هو تطويل الكلام لفائدة أو دون فائدة (التهانوي ١/٦٣٣).

◻ الإشارة

اسم الإشارة ر: اسم الإشارة.

◻ الإشباع

(صرف) الإشباع هو أن تَمُدَّ الحركة وتمطلها فينشأ عنها حرف من جنسها؛ فينشأ بعد الفتحة ألف، وبعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واو. ومن مطل الفتحة قول عنترة:

(ينباع من ذِفْرىٰ غضوبٍ جَسْرةٍ)

أراد (ينبع) فاشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا.

وحكى الفراء: (أكلت لحما شاةٍ) أراد (لحم شاة) فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفًا.

ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من (الصياريف) بدل الصيارف. و(المطافيل) بدل (المطافل).

ومن مطل الضمة قول الشاعر:

مَمْكورةٌ جَمُّ العظام عُطْبولْ
كأن في أنيابها القَرَنْفُولْ

أراد: القرنفُل (الأشباه والنظائر ١/١٦٥، ١٦٦) وقد سماه السيوطي (المَطْل) ونحن نرى أن يكون اسمه الاصطلاحي (الإشباع) وهو الدارج في كلام الصرفيين.

◻ الإشباع

(علم القافية) ر: القافية ١٢.

◻ الاشتراك

الاشتراك أن يكون للفظٍ واحدٍ معنيان مختلفان، فأكثر (اللسان).

عوامل تولُّد الاشتراك: العامل الأصلي في تولُّد الاشتراك اللفظي هو تطوُّر معنى الكلمة في اتجاه جديد، أو اتجاهين مختلفين فأكثر، مع احتفاظ الكلمة بحروفها الأصلية. ولعل أهم عامل في تغير المعنى هو الاستعمال المجازي، الذي تنسى مجازيته فيعود حقيقة. ومن العوامل الأخرى سوء فهم المعنى، ثم يستقر اللفظ على المعنى المتخيَّل. وقد تستعير بيئة من بيئة أخرى لفظة مشابهة في حروفها للفظةٍ أصليةٍ في البيئة المستعيرة، كلفظ سُكَّر، فأصله أعجمي، وهو موافق لـ (سَكَّر) بمعنى أغْلَقَ.

وقد ينشأ الاشتراك من تَطَوُّرٍ صوتيٍّ في كلمة ما حتى توافق في اللفظ كلمةً أخرى، وتبقى مع ذلك مخالفة لها في المعنى (في اللهجات العربية/ ١٨٣).

إرادة المعنيين جميعًا: اختُلِف في جواز إرادة كلا معنيي المشترك في نطق واحدٍ، فرأى قوم منهم الشافعيّ جوازه إن لم يكن

المعنيان ضدين (كالقرء)، ومنعه أبو حنيفة (التهانوي ١/٧٧٨) واختلف مجيزوه في أنه هل يكون حقيقة في كلا المعنيين أم لا بد أن يكون مجازًا في أحدهما.

ومثاله عند الشافعي ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبيّ﴾ فالصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار.

□ الاشتغال

هو أن يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّرَ عنه عامل مشتَغِلٌ عن الاسمِ المتقدم بالعَمَلِ في ضميرِهِ أو في مُلابسِ ضميره، بحيث لو فُرِّغَ من ذَلك المَعْمُولِ وسُلِّط على الاسم المتقدم لَنَصبَه.

هذا، والأصل في الاسم المتقدِّم أن يجوز فيه وجهان:

أحدهما راجحٌ، لسلامته من التقدير، وهو أنْ يُرْفَعَ بالابتداء، فما بعده في موضع رفعٍ على الخبريَّة، وجملة الكلام حينئذٍ اسميَّة.

والوجه الثاني مرجوحٌ، لاحتياجه إلى التقدير، وهو أنْ يُنْصَب، ويكونُ نصبُهُ بفِعْلٍ موافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوبًا، فما بعده لا محل له لأنه مُفَسِّر، وجملة الكلام حينئذ فعلية.

ثم قد يعرض للمشغول عنه ما يوجِبُ نَصْبَهُ، وما يرجِّحه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب.

١ـ فيجب النصب: إذا وقع الاسم بعد ما يخْتَصُّ بالفعل، كأدوات التحضيض نحو: هلَّا زيدًا أكْرَمْتَهُ.

٢ـ ويجوز النصب والرفع، مع ترجيح النصب، في ستِّ مسائل:

(إحداها) أن يكون الفعل طَلَبًا ـ وهو الأمْرُ والدُّعاءُ ولو بصيغة الخبرـ نحو: زيدًا اضربْهُ، واللّٰهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ، وزيدًا غفَر الله لَهُ.

(الثانية) أن يكون الفعل مقرونًا باللّام أو بلا الطلبيّتين، نحو: عَمْرًا لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ، وخالدًا لا تُهِنْهُ، ومنه: زيدًا لا يُعَذِّبْهُ الله، لأنه نَفْيٌ بمعنى الطلب.

(الثالثة) أن يكون الاسم بعد شيء الغالبُ أن يليه فعل، ولذلك أمثلة، منها همزة الاستفهام نحو: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا واحدًا نَتَّبِعُهُ﴾، ومنها النفي بما، أو لا، أو إنْ نحو: ما زيدًا رأيته.

(الرابعة) أن يقع الاسم بعد عاطفٍ مسبوق بجملة فعلية صِرْفَةٍ نحو: ﴿والأَنْعَامَ خلقَهَا لَكُمْ﴾ بعد ﴿خَلَقَ الإنسان من نُطْفة﴾.

(الخامسة) أن يُتَوَهَّمَ في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إنَّا كلَّ شَيْءٍ خلقناه بِقَدَرٍ﴾.

(السادسة) أن يكون الاسم جوابًا لاستفهام منصوب، كزيدًا ضَرَبْتُه، جوابًا لمن قال: أيَّهُمْ ضَرَبْتَ؟ ـ أو: مَنْ ضربت؟

٣ـ ويستوي الرفع والنصب إذا تقدم على المشغول عنه جملة اسمية الخبر فيها فِعْل، بشرط أن تكون الثانية معطوفةً على الأولى بالفاء، أو متضمِّنَةً لضمير المبتدأ الأوّل، نحو: زيد قام، وعمرٌو أكْرَمْتُه لأجلِهِ ـ أو فَعَمْرًا أكرمْتُهُ. فإن لم يكنْ في الثانيَةِ ضميرٌ للأول، ولم تُعْطَف بالفاء، امتنع النصب.

هذا ويجوز في العامل في الاشتغال أن يكون وَصْفًا عاملًا، صالحًا للعمل فيما قبله، وذلك نحو: زيدٌ أنا ضاربه الآن أو غدًا.

الرابط في الاشتغال: لا بد في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العامل والاسم السابق. وكما تحصل العُلْقَةُ بضميره المتصل بالعامل، كزيدًا ضربْتُهُ ـ كذلك تحصل بضيره المفصول في مثل: زيدًا مَرَرْتُ به، أو: زيدًا ضربت أخاه، أو: زيدًا ضربت رجلًا يحبّه، أو: زيدًا ضربت عمرًا وأخاهُ.

تقدير المحذوف: يجب كون المقدر في نحو زيدًا ضربته ـ من معنى العامل المذكور ولفظه، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: (جاوزت) زيدًا مررت به، و(أهنت) زيدًا ضربت أخاه.

ما يجري مجرى الاشتغال وليس منه: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق، نحو زيد قام، أو: غُضِبَ عليه، أو ملابسًا لضميره، نحو: زيدٌ قام أبوه، فقد يكون ذلك الاسم المتقدِّم واجبَ الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قد قام، وليتما عمرو قعد، إن قدرتَ (ما) كافَّةً ـ أو بالفاعلية نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وهلّا زيد قام.

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو: زيد قام، عند المُبَرِّد. والبعضُ يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو: زيد ليقم، ونحو: قام زيدٌ وعمرٌو قَعَدَ، ونحو: ﴿أبَشَرٌ يهدوننا﴾ ﴿أأنتم تخلقونه﴾.

وقد يستويان، نحو: زيد قام وعمرو قعد عنده.

فهذا النوع يجري مجرى الاشتغال وليس منه لأن الاشتغال خاص بحال النصب (التوضيح ١/٢٧٣ـ٢٨٤).

□ الاشتقاق

الاشتقاق طريق من طرائق نموّ اللغة، وهو استخراجُ لفظٍ من لفظ، أو صيغةٍ من أخرى، متَّفقينِ في المعنى والحروف الأصلية، بالقياسِ على النظائر.

فإن اتَّحَدَ المشتقُّ والمشتقُّ منه في ترتيب الحروف الأصلية فهو الاشتقاق (يُعَبَّر عنه هكذا بالإطلاق، وقد يقال له: **الاشتقاقُ الصغير**) ومثاله أخذ (قاتل) من القَتْل، وهو المراد في بحوث الاشتقاق عند الصرفيين غالبًا.

وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو **الاشتقاق الكبير**، نحو: جبر، وبرج، ونحو:

جبذ، وجذب.

وهناك **الاشتقاق الأكبر**، وهو أن يختلف اللفظان في بعض الحروف الأصلية مع الاتفاق في المعنى نحو: أزَّ، هَزَّ. ونحو: أَصَر، حَصَر، قَصَر (أسرار اللغة/ ٥١).

أصل المشتقات: اختلف في أصل المشتقات، فيرى البصريون أن الفعل وغيره من المشتقات مأخوذة من أسماء المعاني، وهي المصادر.

وقال الكوفيون: الفعل أصل المشتقات.

أنواع المشتقات: المشتقات هي: ١ـ اسم الفاعل، ٢ـ وصيغ المبالغة، ٣ـ واسم المفعول، ٤ـ والصفة المشبهة، ٥ـ وأَفْعَلُ التفضيل، ٦ـ واسم الزمان، ٧ـ واسم المكان، ٨ـ واسم الآلة، ٩ـ والفعل. وتعلم أحوال كل منها بالرجوع إلى موضعه من هذا المعجم.

وكثيرًا ما يعبرون بالمشتق يعنون به الوصف الذي يتحمل الضمير، وذلك الأنواع الخمسة الأولى خاصة دون ما بعدها.

الاشتقاق من أسماء الأعيان: في بحث لعبدالله أمين استنتج أن العرب تشتق من أسماء الأعيان أفعالاً بمقتضى قواعد معينة، خلاصتها أنه إن كان الاسم مجرّدًا ثلاثيًا أو رباعيًا فإن الفعل منه يكون مساويًا له في عدد الحروف وأنواعها وترتيبها، كما قالوا من الرأس (رَأَسَهُ) بمعنى ضرب رأسه، ومن الفهد والأسد والذئب (فَهِدَ، وأَسِدَ، وذَؤُب) بمعنى نام وتغافل كالفهد، وشابه الأسد في جراءته، وصار كالذئب في الخبث والدهاء. وكما قالوا من العِصْفِر (عصفرتُ الثوب) إذا صبغته بالعصفر.

وأما المزيد من الأسماء فتحذف زيادته عند اشتقاق الأفعال منه، كقولهم من الحنظل (حَظِلَتِ الإبل) بحذف النون، إذا أكلت الحنظل فمرضت منه. وكقولهم من الحنّاء (حَنَأَ لِحْيَتَهُ) إذا صبغها به. وكقولهم من نافقاء اليربوع (نَفَق) بمعنى خرج من نافقائه وهو الجحر. وكقولهم من السُّرادِق (سَرْدَقَ) ومن العَرَنْقُصان وهو الحيّة (عَرْقَصَ) إذا مشى مشيَ الحيّة.

فإن كان الاسم خماسيّ الأصول مجرَّدًا أو معها حرف زائد فإنّه لم يرد عن العرب اشتقاق من هذا النوع، والقياسُ أنَّ الزائد يحذف، ويحذف معه الحرف الخامس، أو ما أشبه الزائد، ثم يُشتقُّ من الباقي فعلٌ رباعيّ.

وفي جميع هذه الصور لا مانع من الزيادات العارضة بعد أخذ المجرّد، كما في سائر الأفعال المشتقّة من أسماء المعاني، كقولهم (آستأسد، تبغدَد، وثوب مُقَرمد) أي: ثوب مطليٌّ بالزعفران أو نحوه (مجلة المَجْمَع ٣٢٨/٤ وما بعدها).

وقال الشيخ أحمد الإسكندري: أحجم الأقدمون عن التصريح بقياسية الاشتقاق من [أسماء] الأعيان والجواهر، لأمرين: أولهما:

قلة ما ورد من مشتقات الأعيان، ولو بلغت ألوفاً، بالنسبة إلى ما ورد من مشتقات أسماء المعاني، التي تُعدّ بعشرات الألوف. وثانيهما: أن المشتقّ يدلُّ على حدث مع ذات، أو زمانٍ. والاسم الدالّ على الحدث المجرد هو اسم المعنى المفرد، لا اسم الذات.

والمَجْمَع يرى أن لا حاجة حافزة في لغة الأدب إلى قرارٍ يبيح الاشتقاق من أسماء الأعيان، فإنَّ في السماعيّ الوارد من كلام العرب غنية للأديب... ولذلك حق للمَجْمَع أن يقرر ما قرّر: (اشتق العرب من أسماء الأعيان كثيرًا. والمَجْمَع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم) (مجلة المَجْمَع ١/٢٣٢-٢٣٥).

الاشتقاق من الحروف: يجوز الاشتقاق من الحروف، كقولهم: أَنْعَمَ له بكذا، أي قال له: نعم، وسوّفتُ الرجل، إذا قلتَ له: سوف أفعل، وسألتُك حاجة فلَوْلَيْتَ لي، أي قلتَ لي: لولا، ولالَيْتَ لي، أي قلت لي: لا لا (الأشباه والنظائر ١/٦٣).

الاشتقاق من أسماء الأصوات: يجوز أن تأخذ من أسماء الأصوات أفعالاً ثم تصرِّف هذه الأفعال، ومن ذلك قولهم: جأْجَأَ إبلَه، بمعنى دعاها لتشرب. وقالوا: قَهْقَهَ الرَّجُل إذا اشتد ضحكه ورجّع فيه.

الاشتقاق من المركبات التامة: وذلك كقولهم سبَّحَ وكبَّر وحَمْدَلَ وبَسْمَل. وهذا النوع من الاشتقاق يسمّى بالنحت (ره).

أوزان الأفعال التي تشتق من غير المصادر: إن الغالب أن الأفعال تشتق من غير المصادر على ثلاثة أوزان:

الأول: فَعَّلَ، ومنه كَبَّر وسبَّح، أي قال الله أكبر، وسبحان الله.

الثاني: أَفْعَلَ، ومنه أمطرت السماء، من (المطر)، وأَفَّفَ، إذا قال: (أفّ).

الثالث: فَعْلَلَ، وهو كثير، ومنه جَوْدَبَ، وقَهْقَهَ، وبَسْمَلَ. (محي الدين عبدالحميد - دروس التصريف ١/٢٢).

الاشتقاق المركب: الاشتقاق المركب هو الاشتقاق من المشتق بتوهم أصالته كقولهم (تَمَسْكَنَ) أخذوه من (المسكين) فقد توهموا أصالة الميم، وعاملوها على أنها أصل، مع أن الكلمة في الأصل مشتقة من مصدر سَكَنَ. وكذا قالوا: تمذهب فلان، (من المذهب)، وتمنطق (من المنطقة)، ومنه: مكينٌ وتَمَكَّنَ فهما مشتقان من (المكان) والمكان مشتق من (الكون). (محمد المبارك/ فقه اللغة/ ١٥١).

أقول: ومثله قولهم فلان تَقِيٌّ، توهموا أصالة التاء الأولى في اتَّقى.

□ الاشتقاق

(بديع) الاشتقاق، هو أن يَشْتَقّ المتكلّم من الاسم العَلَم معنًى في غرضٍ يقصده، من مدحٍ أو هجاء. مثاله في مَن اسمه

نفطويه:

أحـرَقَـه الله بنصف اسمِـهِ
وصيَّر البـاقي صراخـاً عليه

(شرح عقود الجمان للسيوطي / ١٣٦).

□ الإشمام

الإشمـام: أن يُشَمَّ الحـرف الساكن حركـة، ويكـون في الـوقف على المضموم والمكسور والمفتوح، كقولك: هذا العمل(ه) وتسكت بالسكون لكن مع وجود رائحة الضمة لم تبلغ أن تكـون حركـة. وقيل يكون في الوقف على المكسور والمضموم لا غير. وهو أقل من (رَوْم) الحركة. (اللسان).

أقول: قد قال بعضهم إنه لا رائحة فيه للحركة وإنما يكون بمجرد ضم الشفتين بعد السكوت، فإنما يدركه البصير دون الأعمى (ر: الوقف).

ومن الإشمام أيضًا أن تجعل في الحركة رائحة حركة أخرى (ر. الحركة. المبني للمجهول).

□ أصبح

أصبح فعل يأتي تامًا بمعنى الدخول في الصباح، ويأتي ناقصًا فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ الإصراف

(علم القافية) الإِصراف عيب من عيوب القافية، وهو اختلاف المَجْرَى (حركة الرويّ المطْلَق) بالفتح وغيره، ومثاله:

أَرَيتَـك إن مَنَعْتَ كلامَ يحيى
أتـمنعُني على يحيى البكـاءَ

ففي طرفي على يحيى سهـادٌ
وفي قلبي على يحيى البـلاءُ

(أهدى سبيل/ ١٢٢).

□ الأصوات اللغوية

علم الأصـوات (Phonology) مصـطلح حديث يراد به العلم الذي يُعْنى بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نَحْوِه وصرفه، فهو يَخـدِمُ بنية الكلمـات وتـركيب الجُمـل (الأصوات اللغوية/ ٥).

رَ: الإبـدال. الـتجـويد. الصـوت. القـراءات. مخـارج الحروف. وراجع أيضًا النطق بكل حرف عند موضعه في هذا المعجم.

□ الإضافة

الإضـافة هي نِسْبَةُ اسم إلى اسم آخر يحذف بها التنوين من الأول ويُجَرُّ بها الثاني أبدًا. نحو (علمُ النحوِ عِصْمَةُ اللسانِ).

العمل عند الإضافة: تحذف من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مقدّر كقـولك في ثوبٍ ودراهم: ثوبُ زيدٍ ودراهِمُـهُ. وتحـذف أيضًـا نون التثنية نحـو ﴿تَبَّتْ يدا أبي لهب﴾، ونون جمع المذكر السالم نحو: ﴿والمقيمي الصلاة﴾ وتحذف منـه (أل) إن كان محليًّ بهـا فتقـول في الكتاب: كتاب النحو.

ويجر المضاف إليه بالمضاف.

معاني الإضافة: تكون الإضافة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وهو الأصل في الإضافة، وعلى معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلة. نحو: ﴿مَكْرُ الليل﴾ أي: مكركم في الليل. ﴿يا صاحِبَي السجن﴾ أي: يا صاحبيَّ في السجن. ومثال التي بمعنى (من) قولهم: خاتَمُ فضةٍ، ورطلُ لبنٍ. ومثال التي بمعنى لام الملك: قميص يوسف، وصواع الملك. ومثال التي بمعنى لام الاختصاص وهو الأكثر: حصير المسجد وقنديله، ويوم الخميس، ويد زيد، إذ لا مِلك هنا.

أثر الإضافة في معنى المضاف: الإضافة على ثلاثة أنواع:

١ـ نوع يفيد تَعَرُّفَ المضافِ بالمضافِ إليه إن كان معرفةً كزيدٍ، وتخصصه به إن كان نكرة، كثوب امرأةٍ. وهذا النوع هو الغالب.

٢ـ ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرُّفِهِ. وضابطه أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام (كغيرٍ) (ومثلٍ) إذا أُريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة نحو: مررت برجل مثلِك، أو: غيرِك.

وتسمى الإضافة في هذين النوعين: معنوية، لأنها أفادت أمرًا معنويًا ـ وتسمى محضة أي خالصة من تقدير الانفصال.

ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك وهو المسمى الإضافة اللفظية، وستأتي (التوضيح ١/ ٤٠٨ـ٤١٠).

وإذا قلت: كتابُ عليٍّ، فإن الأوّل هو المضاف والثاني هو المضاف إليه، وهو قول سيبويه وهو المعتمد. وقيل: إن الثاني هو المضاف والأول هو المضاف إليه. وقيل: يجوز أن يقال كلٌّ منهما مضاف إلى الآخر (الأشباه والنظائر ٢/٥).

(علم المعاني) أغراض التعريف بالإضافة:

قد يكون الغرض من تعريف الاسم بالإضافة دون غيرها من وسائل التعريف كونها تتضمن تعظيمًا لشأن المضاف إليه، كقولك: (خادمي حضر) فتُعَظِّم شأنك؛ أو لشأن المضاف، كقوله ـ حارس الخليفة ركب ـ فتعظِّمُ شأن الحارس، أو شأنَ غيرهما، كقولك: ممثِّل السلطان عند فلان ـ فتعظِّم شأن فلان، أو تحقيراً، نحو: ولد الخباز حضر.

وأما لاعتبار آخر مناسب كالاستعطاف في قوله تعالى: ﴿لا تضارَّ والدة بولدها ولا مولود له بولده﴾.

وكتضمنها لطفاً مجازيًا في نحو قول الشاعر:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاح بِسُحرةٍ
سهيلٌ أذاعت غزْلَها في الأقاربِ

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة، وهي أنها لا تتذكر سَوْرة الشتاء إلاّ

وقت طلوعه سَحَرًا، وهو لا يطلع سَحَرًا إلاّ في الشتاء. وسهيل بدل من كوكب (الإيضاح ١/ ٨٨، ٨٩).

الإضافة اللفظية: هي أن يكون المضاف وصفًا مرادًا به الحال أو الاستقبال، قد أضيف إلى معموله. وهذا الوصف ثلاثة أنواع: اسم الفاعل كضاربُ زيدٍ، وراجينا، واسم المفعول كمضروبِ العبدِ، ومروّعِ القلبِ، والصفة المشبهة كحَسَنِ الوجه، وعظيمِ الأمل، وقليل الحِيَل.

وهذه الإضافة سميت لفظية لأن المضاف لم يستفد بها أمرًا معنويًا. والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا: وصفُ النكرة به في نحو: ﴿هدْيًا بالغ الكعبةِ﴾، ووقوعه حالاً في نحو: (ثانِيَ عِطفِه)، ودخول (رُبَّ) عليه في قول الشاعر:

يا ربَّ غابِطِنا لو كان يطلُبُكُمْ
لاقَى مباعدةً منكم وحرمانا

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصًا: أن أصل قولك: ضاربُ زيدٍ: ضاربٌ زيدًا، فالاختصاص موجود قبل الإضافة. وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيفَ، أو رفْعَ القبح.

أما التخفيف فَبِحَذْفِ التنوين الظاهر كما في: ضاربُ زيدٍ - وضارباتُ عمرٍو - وحَسَنُ وجهٍ، أو المقدر كما في ضواربُ زيدٍ، أو نون التثنية كما في ضاربا زيدٍ، أو الجمع كما في ضاربو زيدٍ.

وأما رفع القبح ففي نحو: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ.

وتختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف إن كان المضاف إليه (بأل) كالجعدِ الشَّعَرِ، أو مضافاً لما فيه (أل) كالضارب رأس الجاني، أو مضافًا إلى ضمير ما فيه (أل) كقول الشاعر:

الـوُدُّ أنتِ المسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ
مِنِّي وإن لم أَرْجُ منكِ نوالاَ

أو أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا، كقول الشاعر:

إن يَغْنَيَا عنِّيَ المستوطنا عدنٍ
فإنَّني لست يومًا عنهما بِغَنِي

وجوز الفَرَّاءُ إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلِّها، كالضارب زيدٍ، والضارب هذا. وقال المبرِّد والرمّانِيّ في الضاربكَ وضاربكَ - موضع الضمير جرٌّ. وقال الأَخفش: نَصْبٌ. وقال سيبويه: الضمير كالظاهر، فهو منصوب في (الضاربك) مجرور في (ضاربك)، ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان. وقول سيبويه هو المعتمد (التوضيح ١/ ٤١٠-٤١٥).

الفصل بين المضايفين: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ويستثنى من ذلك ثلاث مسائل:

(إحداها) أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً، والفاصل اما مفعولُه كقراءة ابن عامرَ: ﴿قَتْلَ أولادَهم شركائِهم﴾ وقول الشاعر:

عتَوْا إذْ أجَبْناهُمْ إلى السِّلْمِ رأفةً
فسُقْناهُمُ سَوْقَ البُغاثَ الأجادِلِ

واما ظرفه كقول بعضهم: تَرْكُ يومًا نَفْسِكَ وَهَوَاها سَعْيٌ لَها في رَدَاها.

(الثانية) أن يكون المضافُ وصفًا والمضاف إليه مفعولُهُ الأول والفاصل مفعولُهُ الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فلا تحسبنَّ اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسُلِهِ﴾، أو ظَرْفُهُ كقوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟».

(الثالثة) أن يكون الفاصلُ قَسَمًا كقولك: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ.

ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير هذا (التوضيح ١/ ٤٤٣-٤٤٥).

إضافة الشيء إلى نفسه: لا يضاف اسمٌ لمرادفِهِ كليثُ أسدٍ، ولا موصوفٌ إلى صفتِهِ، كرجلُ فاضلٍ، ولا صفةٌ إلى موصوفِها كفاضلُ رجلٍ. فإن سُمِع ما يوهم شيئًا من ذلك - يُؤوَّل. ومنه قولهم: جاءني سعيدُ كُرزٍ، وتأويله إن يُرادَ بالأوّل المسمّى وبالثاني الاسم - أي جاءني مُسَمّى هذا الاسم. ومنه قولهم: حَبَّةُ الحمقاءِ، وصَلاةُ الأولى، ومَسْجدُ الجامعِ، وتأويله أن يقدر موصوف، أي حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاءِ، وصلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكانِ الجامعِ.

فالأصل في المتضايفين أن يكونا متغايرين (التوضيح ١/٤١٧).

أقول: عندي أنّ بعض هذا المنع هو من باب تناسي الوصفيّة وتوهّم الاسمية. فاستُعْمِلَ (الجامع) أولاً وصفًا فقيل: (المسجد الجامع) ثم حذف (المسجد) اختصارًا فقيل: (الجامع) على أنه وصف لمحذوف. ثم كثر ذلك حتى اعتبر اسمًا ذا دلالة مستقلة فصحت الإضافة. اهـ.

إضافة أسماء الزمان إلى الجُمَل: أسماءُ الزمان المبهمِ تجوزُ إضافَتُها إلى الجُمَلِ حملًا لها على إذْ وإذَا. فإن كان اسمَ زمانٍ ماضٍ جازتْ إضافَتُهُ إلى الجملتين الاسميّة والفعليّة. وإن كان اسمُ الزمانِ للمستَقْبَلِ جازت إضافته إلى الجملة الفعليّة دونَ الاسمية. تقول: جئتك زَمَنَ الحجاجُ أميرٌ - أو زَمَنَ كانَ الحجّاجُ أميراً، لأنه بمنزلة (إذ). وآتيك زمن يَقْدَم الحاجُّ. ويمتنع: زمنَ الحاجُّ قَادِمٌ لأنه بمنزلة (إذا).

ويجوز في اسم الزمانِ المَحْمُولِ على (إذ) أو (إذا)، الإعرابُ على الأصل، والبناء حملًا عليهما. فإن كان ما وَلِيَهُ فعلًا مبنيًا - فالبناء أرجح للتناسب، كقوله:

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا
وقُلْتُ ألَمّا أصْحُ والشيبُ وازِعُ

وإن كان فِعْلًا مُعْرَبًا أو جملةً اسمية - فالإعراب أرجح. كقوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ (التوضيح ١/ ٤٢٥-٤٢٧).

الأسماء الملازمة للإضافة:

١ - كلٌّ وبعضٌ وأي، واجبةُ الإضافةِ إلى

مفردٍ، فلا تستعمل مجرَّدةً عن الإضافة. ولكنْ يجوز قطعُها عن الإضافة لفظًا، وإلحاق تنوينٍ بها يسمَّى تنوينَ العوض، نحو: ﴿وكلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾ ﴿فضّلنا بعضهم على بعض﴾ ﴿أيًّا ما تدعو﴾.

٢ـ كِلاَ وكِلْتَا وعندَ ولَدَى وقُصَارَى وسِوَى وأُولُو وذو، وذوات و(وَحْدَ) و(لَبَّيْكَ) بمعنى: إقامةً على إجابَتِك بعدَ إقامة، و(سعْدَيْك) بمعنى: إسعادًا لكَ بعد إسعاد ـ ولا تستعمل إلاّ بعد لبيك، (وحنانَيْكَ) بمعنى: تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنُّنٍ، (ودَوَالَيْك) بمعنى: تداولاً بعد تداوُلٍ، (وهذاذيك) بذالين معجمتين بمعنى: إسراعًا لك بعد إسراع، فهذه كلُّها ملازمةٌ للإضافة إلى مفرد، ولا يجوز قَطْعُها عن الإضافة بحال.

٣ـ ومن الأسماء ما هو واجب الإضافة إلى الجُمَلِ، إسميةً كانت أو فعليّة، وهو (إذ) و(حيث) ومنها ما يختص بالجُمَلِ الفعلية ـ وهو (لَمَّا) عند مَنْ قال باسميتها، نحو: لَمَّا جاءَني أكرمتُه، و(إذا) نحو: ﴿إذا طلَّقْتُمُ النساء﴾ (التوضيح ١/ ٤١٨ـ٤٢٤).

الأسماء التي تمتنع إضافتها: من الأسماء ما يمتنع إضافته، كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات، وأسماءِ الشرط، والاستفهام (التوضيح ١/٤١٨).

حذف أحد المتضايفين: يجوز أن يحذف ما علم من مصاف أو مضاف إليه.

فإن كان المحذوف المضاف ـ فالغالب أن يَخْلُفَهُ في إعرابِه المضافُ إليه نحو: ﴿واسأل القريةَ﴾ أي أهلَ القريةِ.

وقد يَبْقى على جرّه كقولهم: ما مِثْلُ عبدِالله ولا أخيه يقولان ذلك ـ أي ولا مثلُ أخيه. وقول الشاعر:

أكُلَّ امرِىءٍ تحسبينَ امرأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا؟

أي وكلَّ نارٍ.

وإن كان المحذوف المضافَ إليه فهو على ثلاثة أقسام:

١ـ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقُّه من إعرابٍ وتنوينٍ ويُبْني على الضمّ نحو: ليس غيرُ، ونحو: ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾.

٢ـ وتارةً يَبْقى إعرابُه ويُرَدّ إليه تنوينه، وهو الغالب نحو: ﴿وكلًّا ضربنا له الأمثال﴾ ﴿أيًّا ما تدعو﴾.

٣ـ وتارةً يبقى إعرابه، ويُتْرك تنوينه، ولا تُرَدّ إليه النون إن كان مثنًى أو مجموعًا وذلك لنيّةِ لفْظِ المضافِ إليه، كقولهم: خُذْ نصفَ ورُبعَ ما حَصلَ، أي: نصف ما حصل وربْعَهُ (التوضيح ١/ ٤٤٠ـ٤٤٢).

□ الإضجاع

(الأصوات اللغوية) الإضجاع هو الإمالة ر: الإمالة.

□ أَضْحَى

أضحى فعل يأتي تامًّا بمعنى الدخول في وقت الضحى، وقد يأتي ناقصًا فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ الاضداد

ر: التضادّ.

□ الإضراب

الإضراب في اللغة الإعراض عن الشيء. وعند النحويين نوعان:

الأول: الإضراب الإبْطالي. وهو أن يتكلم المتكلم بشيء ثم يبدو له أنَّ الأَوْلى ترك الأول، وقصد غيره، فيجعل الأول في حكم المتروك.

والثاني: الإضراب الانتقالي، وهو أن ينتقل من الأول إلى ما هو أعلى منه منزلة، من دون أن يُبْطِلَ الأول.

وللإضراب أساليب منها:

١ـ البدل، فيسمى بدل الإضراب، وبدل البَداء، ومثاله: خذ الكتابَ القَلَم.

٢ـ بل، وقد يؤكد الإضراب هنا بلا نحو: خذ الكتاب بل القلم، أو: لا بل القلم.

٣ـ أو، نحو: ما قام عليٌّ أو ما قام سعدٌ.

٤ـ أم، كقوله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين. أم يقولون افتراه﴾ المعنى: بل يقولون. والإضراب هنا ليس على بابه بل هو لغرض بلاغي. وهو الانتقال من الأدنى إلى الأعلى، كأنه جعل الأدنى متروكًا.

وهذا النوع الأخير هو المسمى إضرابًا انتقاليًا.

□ الإضمار

الضمائر: ر: الضمير.

□ الإضمار

(عروض) ر: الزحاف.

□ الإضمار على شريطة التفسير

(نحو) الإضمار على شريطة التفسير هو حذف العامل في الاسم بشرط تفسير ذلك العامل المحذوف بعاملٍ متأخرٍ عن الاسم مشغولٍ بضميره. وهو ما يعبر عنه إن كان الاسم المتقدم منصوبًا، باسم «الاشتغال» (ره) وقد يكون في المرفوع أيضًا كقوله تعالى: ﴿إذا السماء انفطرت﴾ ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ﴾. (و ر: الاشتغال).

□ الإطباق

(أصوات لغوية) الإطباق من صفات القوة في نطق الحروف. وحروف الإطباق أربعة هي: ص. ض. ط. ظ. وما سواهن فهي حروف منفتحة (النشر ٢٠٣/١) فعند النطق بالظاء مثلًا ينطبق اللسان على الحنك

الأعلى آخذًا شكلاً مُقَعَّرًا في وسط اللسان ويرجع اللسان إلى الوراء قليلاً (الأصوات اللغوية/ ٤٨) ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سينًا، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه لا يخرج من مخرجها حرف آخر (اللسان ـ مادة طبق).

□ الاطِّراد

(بديع) الاطِّراد هو أن يأتي الشاعر بأسماء الممدوح، أو غيره، وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلُّفٍ في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدُّرِها كالماء الجاري في اطّراده وسهولة انسجامه، كقول الشاعر:

ان يَقْتُلوكَ فقد ثَلَلْتَ عروشَهُمْ
بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ

وقول دريد بن الصمة:

قتلنا بعبدِالله خيرَ لِداتِهِ
ذُؤَابَ بنَ أسماءِ بنِ زيدِ بنِ قاربِ

قيل: لما سمعه عبدالملك بن مروان قال: لولا القافية لبَلَغَ به آدم (الإيضاح ٤/ ٧١، ٧٢).

□ الإطلاق

(علم القافية): ر القافية.

□ الإطلاق والتقييد

(نحو) الإطلاق أن يُذكر الشيء باسمه لا يُقْرَنَ به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء نحو ذلك.

والتقييد أن يذكر معه قرين من نحو ما ذكر، فيكون القرين زائدًا في المعنى. مثاله أن تقول: زيدٌ ليثٌ. شبهته بليثٍ في الشجاعة. فإذا قلت: هو كليثٍ حَرِبٍ. فقد زدت وصف (الحَرِب)، وهو الغضبان الذي حُرِب فريسته، أي سُلِبَهَا (الصاحبي ص١٩٤).

□ الأطلس اللّغوي

الأطلس اللّغوي وسيلة من أحدث وسائل البحث في علم اللغات وفقهها، وذلك بتسجيل الواقع اللغوي للّغات واللهجات على خرائط، يجمعها آخر الأمر أطلس لغويّ عام. وتختص كل خريطة بكلمة، فتسجل عليها الاختلافات الممكنة للكلمة الواحدة سواء كانت صوتية أم كانت صرفية. كما تسجّل على الخريطة المترادفات الواردة للمعنى الواحد.

فالأطلس اللغوي نوع من العرض الجغرافي للّغةِ، ممثَّلَةً في لهجاتها المختلفة، ويشير ذلك إلى مراحل تاريخية موحّدة للمناطق المتشابهة اللهجات. كما يكون له نفع في الدراسات الاجتماعية.

وأصل الفكرة لعمل الأطالس اللغوية بدأت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. وأول مَنْ صنع من ذلك شيئًا فنكر (Wenker) الألماني، وجييرون (Gillieron) الفرنسي.

وتنظر طريقة عمل الأطلس اللغوي

وشروط الرواة والمسجلين، في الأصل من بحث لخليل عساكر (مجلة المَجْمَع ٧/٣٨٢).

□ الإطناب

(علم المعاني) الإطناب أن تكون الألفاظ أكثر مما يؤدّى به أصْلُ المعنى المراد بحسب مُتَعَارف أوساط الناس. ومن الإطناب أساليب معينة منها:

١- الإيضاح بعد الإبهام وفروعه، ليُرَى المعنى في صورتين مختلفتين، ليتَمَكَّن في النفس فضلَ تَمَكُّن، فإن المعنى إذا أُلقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجّه إلى ما يرد بعد ذلك؛ فإذا أُلقي كذلك تمكن فيها فضل تمكن، وكان شعورها به أتمّ. كقوله تعالى: ﴿وقضينا إليه ذلك الأمْرَ أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين﴾ ومثله قول النبيِّ (ﷺ): «يشيبُ ابن آدم ويشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل».

٢- ومنها ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أُمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ وقوله: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾.

٣- ومنها التكرير، لنكتةٍ كتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كلّا سوف تعلمون. ثم كلّا سوف تعلمون﴾ وفي ـ ثم ـ دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشدّ.

وقد يكَرِّر اللفظ لطولٍ في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالةٍ ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إنَّ ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ثم إن ربَّك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصَبَروا إنَّ ربك من بعدها لغفور رحيم﴾.

٤- ٨- وقد يكون الإطناب بالإيغال أو التذييل أو التكميل أو التتميم أو الاعتراض (ويراجع كل منها في موضعه من هذا المعجم) (الإيضاح ٢/ ١٥٠-١٥٣).

هذا، وإن الغرض من الإطناب تطويل الكلام ليتمكن في الفهم. وتستحب الإطالة عند الإعذار والإنذار، والترغيب والترهيب. والقصائد الطوال أهيب وأتمُّ من الإيجاز (أسس النقد الأدبي/ ٩٥، ٩٦).

□ الاعتراض

(معاني) الاعتراض هو أن يؤتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى ما ذكر في تعريف التكميل (ر: التكميل) كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿ويجعلون لله البنات ـ سبحانه ـ ولهم ما يشتهون﴾.

وكالدعاءِ، في قول أبي الطيب:

وتحتقرُ الدنيا احتقار مجرِّبٍ
يرى كل ما فيها ـ وحاشاكَ ـ فانيا

وكتخصيص أحدِ المذكورين بزيادة التأكيد في أمرٍ عُلِّق بهما. كقوله تعالى: **﴿ووصينا الإنسان بوالديه ـ حملته أمه وهنًا على وهن وفصاله في عامين ـ أن اشكر لي ولوالديك﴾**. وقوله تعالى: **﴿فلا أقسم بمواقع النجوم ـ وإنه لقسم ـ لو تعلمون ـ عظيم ـ إنه لقرآن كريم﴾** اعتراض في اعتراض، لأنه اعترض بين الموصوف والصفة بقوله: **﴿لو تعلمون﴾**، واعترض بقوله: **﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾** بين القسم والمقسم عليه.

ووجه حسن الاعتراض على الإطلاق حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا معوَّل عليه في الإفادة، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها (الإيضاح ٢/ ١٦٣ـ١٦٧).

هذا، وقد جرى الاصطلاح على أن تكتب الجملة المعترضة بين شرطتين أفقيتين كما رأيت فيما أوردناه منها هنا.

هذا، وكثيرًا ما تشتبه الجملة المعترضة بالحاليَّة، ويُمَيَّز بينهما بأنَّ المعترضة قد تقع طلبِيَّةً، وأنَّ الحاليَّةَ لا تَقَعُ إلَّا خَبَرِيَّة.

والمعترضة يجوز أن تَكُونَ مُفْتَتَحَةً بحرفٍ دالٍّ على الاستقبالِ كقول الشاعر:

وما أدْرِي ـ وسوفَ إخالُ أدْرِي ـ
أقَوْمٌ آل حصنٍ أم نِساءُ

والمعترضة يجوز اقترانها بالفاء، كقوله الآخر:

اعْلَمْ ـ فعلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ ـ
أنْ سوفَ يأتي كلُّ قُدِرَا

أو بالواو مع تصديرها بالمضارع كقول المتنبّي:

يا حادِيَيْ عِيسِهَا ـ وأحْسَبُني
أوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أفْقِدُها ـ
قِفَا قليلًا بها عَلَيَّ فَلَا
أقلُّ من نظرةٍ أُزَوَّدُها

بخلاف الحالية في ذلك كلّه. (المغني ٢/ ٥٤ـ٥٦).

□ الاعتلال

ر: العلة.

□ الإعجام

الإعجام هو نقط الحروف. قيل: سمي بذلك لأنه يزيل العُجْمة وهي الإبهام. إذ لولا النقط لالتبست الباء بالتاء بالثاء، وفي بعض المواضع تلتبس الباء بالنون والياء. فإذا نقط الحرف زال الالتباس.

والذي نراه أنه سمِّي بذلك لشبهة بالعَجَم وهو النوى و(ر: النَّقْط).

وقد بقيت الكتابة العربية خالية من الإعجام إلى العصر الأموي، والذي أعجم الحروف هو نصر بن عاصم الليثي.

□ الإعراب

(نحو) الإعراب أثَرٌ ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. ويكاد الإعراب يكون من خصائص العربية من بين اللغات المعاصرة، وإن وجدت له آثار في العبرية. واليونانية واللاتينية، بل والآشورية (مجلة المَجْمَع ١٣/٥٢). وقد ادعى بعض المستشرقين وتبعهم بعض اللغويين العرب والمعاصرين أن الإعراب لم يكن في العربية أصلًا، وإنما اختلقه النحاة اختلاقًا، لعدم وجود آثار له في لغةِ الحديث في العربية المعاصرة، ولأن ما في قواعد الإعراب من الدِّقة والصنعة الراقية التي تراعي المعاني الدقيقة لا يمكن لعقلٍ ساذجٍ كعقلية البدو أن توجده.

وهذا القول يختفي خلفه مكر قائله، وغرضه ظاهر للعيان، وهو من إنكار المحسوس. وقد رَدَّ عليه علي عبدالواحد وافي من ١٤ وجهًا، كلُّ منها مُقنع (فقه اللغة/ ٢٠٤).

وأنواع الإعراب أربعة:

الرفع والنصب في الاسم والفعل المضارع، نحو: زيدٌ يقومُ ـ وإنَّ زيدًا لن يقومَ.

والجرُّ في الاسم، نحو: لزيدٍ.

والجزم في الفعل، نحو: لم يقمْ (التوضيح ١/٢٨) وانظر كلًّا من هذه الأنواع الأربعة في موضعه من هذا المعجم.

والأصل في الأسماء الإعراب، ولا يبنى من الأسماء إلّا أسماء محدودة، بُنيت لشبهها بالحروف (ر: البناء).

والفعل المضارع معرب ما لم يتصل بضمير رفع متحرك أو تدخل عليه نون التوكيد المباشرة.

أما الفعل الماضي وفعل الأمر فهما مبنيان، وكذلك حروف المعاني. اهـ.

وجه الحاجة إلى الإعراب: إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني. فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلُّوا برفع (زيدٍ) على أن الفعل له، وبنصب (عمرٍو) على أن الفعل واقع به.

وقالوا: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، فدلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يُسَمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: (هذا كتابُ زيدٍ) فدلوا بخفض زيد على إضافة الكتاب إليه. وكذلك سائر المعاني. جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادُوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين، إلا قُطْرُبًا.

وقال قطرب: لَم يُعرب الكلام للدلالةِ على المعاني والفرقِ بين بعضها وبعض؛ قد

نَجِد في كلامهم أسماءً متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماءً مختلفةَ الإعراب متفقةَ المعاني.

قال قطرب: وإنما أُعربَتِ العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف. فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج. فالغرض من الإعراب عنده السرعة في الكلام والخفة فيه لا قصد بيان المعاني (الأشباه والنظائر ١/٧٨، ٧٩).

والأصل إن الإعراب من خصائص الاسم. وإعرابُ المضارع تبع. ولذا سمّي المضارع مضارعًا أي مشابهًا للاسم في وقوعه مواقعه.

ويتغير بسبب الإعراب حركة الحرف الأخير، ولا يتبعُهُ في تغيير الحركة ما قبله إلاّ في لفظين هما امرؤ وابنُمٌ، فإن الراء من (امرِئٍ) تُحرَّك بحركة مثل حركة الهمزة، وهكذا النون من (ابنِمٍ) تُحرَّك بحركة مثل حركة الميم. ومع هذا فإن الإعراب هو حركة الآخر فقط وليس ما قبل ذلك إعرابًا.

وفي الضمائر خاصة تختلف الضمائر التي تقع في مواقع الرفع عن التي تقع في مواقع النصب والجرّ، فالمخاطب مثلًا له الضمير (أنتَ) في حالة الرفع، والضمير (إياك) في حالة النصب، وهذا نوع من الإعراب غير صريح، ويُعتبر كل من (أنت) ومن (إياك) ضميراً مبنيًا. ويقال مثل هذا في (هٰذان وهذيْن) و(اللذان واللذيْن) حيث وضع لحال الرفع لَفظ خاص ولحالَ النصب لفظ آخر.

علامات الإعراب: الإعراب إما بالحركات وهي الأصل. وإما بالحروف، كإعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم والأمثلة الخمسة، ونحو ذلك.

الإعراب المحلي: إذا وقع لفظ غير معرب في موقع لفظ معرب، قيل إنه في محل رفع أو نصب أو غير ذلك. فهؤلاء في قولك: هؤلاء إخواني، في محل رفع، لأنه لو كان محلّه اسم معرب كان مرفوعًا.

والجمل الواقعة في محل المفرد إعرابها محلّيّ (ر: الجملة).

الإعراب التقديري: هو أن لا يتلفَّظ بعلامة الإعراب في اللفظ المعرب، لمانعٍ ما، كالثقل في: هو يرمي، والتعذر في: هو يرضى، واشتغال المحلّ بالحركة المناسبة في: هذا كتابي. فتكون الضمة الإعرابية مقدَّرة على ياء يرمي وألف يرضى وياء كتابي (التهانوي/ ٩٣٣).

وتقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: الفتى والمصطفى، ويسمى معتلًا مقصورًا.

وتُقَدَّرُ الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمةٌ مكسورٌ ما قبلها نحو: المرتَقِي والقاضي، ويسمى معتلًا منقوصًا.

وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف نحو: هو يخشاها ولن يرضاها. وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء نحو: هو يدعو، هو يرمي. وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو: إن القاضيَ لن يَرْمِيَ ولَنْ يَغْزُوَ (التوضيح ١/٤٤).

هل في الكلام واسطة بين المبني والمُعرب: ليس في الكلام كلمة لا هي معربة ولا مبنية، عند المحققين. لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنيّ. وليس بين الضدّين هنا واسطة؛ لأن الاسم إمّا متمكن وهو المعرب. وإما غير متمكن وهو المبنيّ. فهما قسيمان كالإثبات والنفي ولا واسطة بينهما. وقيل: إن (سَحَرَ)، والمضافَ إلى ياء المتكلم، و(أمسِ) ليست معربة ولا مبنية (الأشباه والنظائر ١/٣٠٠).

(أقول: وقد قال بعضهم في (يا أيُّها الرجلُ) إن كلمة (الرجل) هنا ليست معربة وإلّا لنصبت، ولا مبينية لعدم الموجب لذلك والصواب أنها نعت لأيُّها على اللفظ فهي معربة مرفوعة).

□ الإعراب

الإعراب عملية تعليمية يراد بها تدريب الطلّاب على الصناعة النحوية بذكر مواقع المفردات والجمل.

كيفية الإعراب: اللفظ المعبَّر عنه إن كان مكوّنًا من حرفٍ واحدٍ عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به أو المشترك، فيقال في المتّصِل بالفعل من نحو (ضربتُ): التاءُ فاعل، أو: الضمير فاعل. ولا يقال (تَ فاعل) ويجوز أن تقول في قِ زيدًا: (قِ فِعْلُ أمرٍ) لأن الحذف عارضٌ فاعتُبِرَ الأصل. وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نُطِقَ به فقيل: قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام، ونا فاعل، أو مفعول. والأحسن أن تعبر عنه بقولك (الضمير) لئلا تنطق بالمتصل مُسْتَقِلًّا. ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة، فلا يجوز أن تقول: (القاف والدال حرف تحقيق).

إعراب الأسماء: لا بد للمتكلّم على الاسم أن يَذْكُرَ ما يقتضي وجهَ إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه. ولا يجوز الاقتصار على أن تقول: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابًا مخصوصًا، فلا يعلم به موقعها من الإعراب.

وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عُيِّنَ نَوْعُه، فقيل: مفعولٌ مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه.

وإن كان المفعول به متعدِّدًا عَيَّنْتَ كلَّ واحد، فقلتَ: مفعولٌ بهِ أوّلُ أو ثانٍ، أو ثالث.

إعراب الأفعال: ينبغي أن يعيِّن نوعَ الفعل، فتقول: فِعْلٌ ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعل أمر.

وتقول في الماضي: مبنيٌّ على الفَتْحِ أو: على كذا، وفي الأمر: مبنيٌّ على كذا.

وتقول في المضارِع المعرب: مرفوعٌ لتجرّده من الناصب والجازِم.

أو تقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، أو مجزوم بكذا، وتبيِّن علامة الرفع والنصب والجزم.

وإن كان الفعلُ ناقصًا نَصَّ المعرب عليه، فقال مثلاً (كان) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر.

وإن كان المُعْرَب حالاً في غير محلِّهِ عُيِّنَ ذلك، فقال في (قائم) مثلاً من نحو (قائمٌ زيدٌ) خبرٌ مقدَّم، ليُعْلَمَ أنه فارقَ موضِعَه الأصْليّ، وليَتَطَلَّبَ مُبْتَدَأَهُ.

إعراب الحروف: إن كان المبحوث فيه حرفًا بيَّنَ المُعْرِب، نوعَهُ، ومعناه، وعمله إن كان عاملاً. فقال مثلاً: إنَّ حرفُ توكيدٍ تنصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبر، (لن) حرفُ نفيٍ ونَصْبٍ واستقبالٍ.

ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم المعرب على الجُمَل ألَهَا محلٌّ من الإعراب أم لاَ.

وينبغي للمعرب أن يتحرز من أمور ثلاثة:

١ـ أن يلتبس عليه الأصْليُّ بالزائد، ومثالُه أن يعرب ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ مبتدأ وخبرًا فَيَظنهما مثل قولك: (المنطلق زيد)، وكما قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ. فقيل له: لم قلتَ: باعِهِ؟ قال: فلم قُلْتَ أنت: بحمارِهِ؟ فقال: أنا جَرَرْتُهُ بالباء، فقال: فَلِمَ تَجُرُّ باؤك، وبائي لا تَجُرّ؟!

٢ـ أن يجري لسانُهُ على عبارةٍ اعتادَهَا فيستعملُها في غير محلِّها، كأن يقول في (كُنْتُ وكانوا) الناقصتين: فعلٍ وفاعلٍ، لِمَا ألِفَ من قول ذلك في نحو: فَعَلْتُ وفَعَلُوا.

٣ـ أن يُعرب شيئًا طالبًا لشيء، ويهملَ النَّظَرَ في ذلك المطلوب، كأنْ يُعْرِبَ فِعْلاً، ولا يتطلَّبُ فاعِلَهُ، أو مبتدأً ولاَ يتعرَّضُ لخبره. بل رُبَّمَا مَرَّ بِهِ فأعرَبَهُ بما لا يستحقه، ونسي ما تَقَدَّم له من الإعراب (المغني ٢/ ١٨٤ـ١٨٧).

وهذا مثال إعرابيّ: لو قيل لك أعرب: ﴿إن الله له ملك السمٰواتِ والأرض﴾.

فإنك تقول:

إنَّ: حرف توكيد ونصب، ينصب اسمه ويرفع خبره.

الله: اسم إنَّ، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

له: اللام حرف جر، والهاء ضمير مبني على الضم في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ المؤخر، والخبر محذوف تقديره كائن أو مستقرّ.

مُلْكُ: مبتدأ مؤخر، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وهو مضاف.

السمٰوات: مضاف إليه مجرور وعلامة

جره الكسرة.

والأرض: الواو حرف عطف. والأرض: معطوف على السمٰوات، مجرور.

والجملة من المبتدأ المؤخر وخبره المقدّم في محلّ رفعٍ، خبرُ إنَّ.

أسباب الخطأ في الإعراب: أسباب الخطأ في الإعراب ترجع إلى عشرة أبواب:

١ـ أن يراعِيَ المُعْرِبُ ما يقتضيه ظاهر الصناعة النحوية، ولا يراعي المعنى. وأوّلُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يُعْرِبُهُ مفردًا ومركّبًا. ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه. وقد سئل نحويٌّ عن إعراب: (كلالَةً) من قوله تعالى: ﴿وإن كانَ رَجُلٌ يورَثُ كلالَةً أو امرأة﴾ فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابنٌ فما سفل. فقال: فهي إذًا تمييز. وحكى بعضهم أنه سمع شيخًا يُعْرب لتلميذه (قَيِّمًا) من قوله تعالى: ﴿ولم يجعلْ لَهُ عوجًا. قَيِّمًا﴾ صفةً لـ (عِوَجًا) قال: فقلت له: يا هٰذا! كيف يكون العِوَجُ قَيِّمًا؟! وترحمت على مَنْ وقف من القُرَّاءِ على ألِفِ التنوين في عوجًا وقفةً لطيفةً دفعًا لهذا التوهُّم.

٢ـ أن يراعي المُعْرِبُ معنًى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة النحْويَّة، من ذلك قولُ بعضِهِمْ في ﴿وثَمُودَ فما أَبْقَى﴾ إن (ثمودَ) مفعولٌ مقدم. وهذا ممتنع، لأنَّ ما النافية لها الصدر، فلا يعملُ ما بعدَهَا فيما قبلها. وإنما هو معطوف على (عادًا).

٣ـ أن يخرِّجَ على ما لم يثبت في العربيّة. وذلك إنَّمَا يقع عن جهلٍ أو غَفْلَةٍ، كقول أبي عبيدةَ في: ﴿كما أخرجك رَبُّكَ من بيتِكَ بالحقّ﴾ إنَّ الكاف حرف قسم، وأنَّ المعنى (الأنفال لله والرسول والذي أخرجك) وقد شنع ابن الشَّجَريّ هذا القول، قال: ولو أن قائلًا قال: كاللهِ لأَفْعَلَنَّ، لاستحقّ أنْ يُبْصَقَ في وجهه.

٤ـ أن يُخَرِّجَ على الأمورِ البعيدةِ، والأَوْجُهِ الضعيفة، ويترك الوجْهَ القريبَ والقويّ، فإن كان لم يظهر له إلّا ذاك فله عذر، وإن ذَكَرَ الجميعَ، فإنْ قصد بيان الاحتمالاتِ، أو تدريبَ الطالِبِ، فَحَسَنٌ، إلّا في ألفاظِ القرآن فلا يجوز أن يخرِّجَ إلّا على ما يغلب على الظنِّ إرادَتُهُ، ومثاله قول بعضِهِمْ في ﴿فلا جناح عليه أن يَطَّوَّفَ بهما﴾ إنّ الوقف على: فلا جناح، وإن ما بعدَهُ إغراء. وقول بعضهم في ﴿قل تعالوا أتلُ ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئًا﴾ إن الوقف قبل عليكم وعَلَيْكُمْ إغراء.

٥ـ أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأَوْجُهِ الظاهرة، فمثلًا: يجوز في الاسم المُفْتَتَحِ به من نحو قولِكَ (هذا أكْرَمْتُهُ) الابتداء والمفعولية.

أقول: إنه عند تعليم الأوْجُهِ المُحْتَمَلَةِ للطلّاب ينبغي ذِكْرُها جميعًا. أما مَنْ سئل

عن إعـراب فذكر وجهًا واحدًا صحيحًا قويًا يناسِبُ معنى الكلام والمرادَ منه، وترك سائر الوجوه، فلا يعابُ ذلِكَ منْهُ، قطعًا. اهـ.

٦ـ أن لا يراعـي الشـروطَ المختلفـة بحسب الأبـواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في آخر نقيضَ ذلِكَ الشـيء، على ما اقتضتـه حِكْمَـةُ لُغَتِهِمْ وصحيحُ أقْيِسَتِهِمْ. فإذا لم يتـأمـل المُعْرِب اختلطت عليه الأبْـوابُ والشرائط. مِنْ ذلِكَ اشتراطُهُم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت. ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: (مررت بهذا الرَّجُل) إن (الـرجـل) نعت، قال ابن مالـك: أكثَرُ المُتَـأَخِّـرين يقلِّد بعضُهُمْ بعضًـا في ذلك. والحامل لَهم عليه توهُّمُهُمْ أنَّ عطف البيان لا يكون إلا أخَصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامِدِ بمنزلة النعت في المشتقات.

٧ـ أن يحمِلَ كلامًا على شَيْءٍ ويشهدَ استعمالٌ آخَرُ في نظير ذلك الموضع بخلافِهِ، كقـول الـزمخْشَرِيّ في قوله تعالى: ﴿فالِقُ الـحبِّ والنَّـوَى يُخْـرِجُ الحيَّ مِنَ الميِّتِ ومُخْرِجُ المَيِّتِ من الحيِّ﴾ إن (مخرِجُ الميِّتِ من الحيِّ) عطفٌ على (فالِقُ الحبِّ والنوى) ولم يجعله معـطوفًـا على (يُخْرِجُ الحَيّ من الميِّتِ) لأنَّ عَطْفَ الاسم على الاسم أولى، ولكنّ مجيءَ قولـه تعـالى في موضـع آخر: ﴿يُخرج الحيَّ من الميِّتِ ويخرج الميِّتَ من الحَيِّ﴾ بالفعل فيهما، يدل على خلاف ما قال.

٨ـ أن يَحْمِلَ المُعْرِب على شيءٍ وفي ذلك الموضِع ما يدفعه، كقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ إنَّها: إنَّ واسمها، أي إنَّ القصة، و(ذان) مبتدأ. وهذا يدفعه رسم (إنَّ) منفصلة، وهذان متصلة.

٩ـ أن لا يتأمَّلَ عِنْدَ وجود المشتبهات، ومثـالـه: (رأيت زيدًا فقيهًا، ورأيت الهلال طالعًـا) فإنَّ رَأى في الأول عِلْمِيَّةٌ، وفقيهًـا مفعول ثان، وفي الثاني بَصَرِيَّةٌ وطالعًا حال. وتقول: (تركتُ زيدًا عالِمًا) فَإِنْ قَدَّرْتَ تركتُ بصَيَّـرْتُ فعالِـمًا مفعـول ثـانٍ، أو بخَلَّفْـتُ فَحَالٌ.

١٠ـ أن يخرِّجَ على خلافِ الأصْلِ، أو على خلاف الـظاهِـرِ، لغير مُقْتَضٍ، كقول الزمخشريّ في قولِ الشاعر:

لا نَسَـبَ الـيَوْمَ ولا خُلَّةً
اتَّسَعَ الخرقُ على الـراقِعِ

إن نصب (خُلَّةً) بإضمار فعل، أي (ولا أرَى خُلَّةً)، إنما النَّصْبُ بالعطف على مَحَلِّ اسمِ لا الأولى (المغني ٢/ ١١٩-١٥٤).

□ الإعلال

(صرف) الإعلال تغيير حرف العِلَّةِ من حالِهِ الأصْلِيَّة إلى حال أخرى.

وأنواعُ الإعلالِ ثلاثة:

١ـ الإعلال بالقلب، ويكون بقلبِ حرف العلَّةِ إلى حرفٍ آخَـرَ معتـلٍّ أو صحيحٍ

فـ(مَالَ) أصْلُهَا (مَوَلَ) و(اتّصَلَ) أصْلُها (اوْتَصَلَ).

وحرف العلة قد ينقلب إلى واحد من الحروف الآتية ا. أ. ت. م. و. ي وتراجع المعلومات عن ذلك عند مواضع هذه الحروف في هذا المعجم. والإعلال بالقلب نوع من الإبدال (ر: الإبدال).

٢ـ الإعلال بالنَّقْلِ والتَّسْكين، فـ(يَقُومُ) أصْلُها يَقْوُمُ كَيَنْصُرُ، نُقِلت الحركة، وهي الضمّة، عن الواو المُعْتَلَّة إلى الساكن الصحيح قبلها. لأنه أوْلى بالحركة مِنْهَا، فَسَكَنَتْ.

٣ـ الإعلال بالحذف (ر: الحذف).

مواضع الإعلال بالنقل والتسكين: تُنْقَلُ حركة الحرف المتحرك المعتلّ إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل:

١ـ أن يكون الحرف المعتل عينًا لِفِعْلٍ أجْوف، ويجب بعد النقلِ في المسائل الأربع أن يَبْقى الحرف المعتلّ إن جانَسَ الحركة المنقولة، نحو: يَقُولُ ويَبِيعُ، أصلهما يَقْوُلُ مثل يَقْتُلُ ـ ويَبْيِعُ مثل يَضْرِبُ، وأنْ تَقْلِبَه حرفًا يناسب تلك الحركة إن لم يجانِسْها نحو: يَخَافُ ويُخِيفُ، أصلهما يَخْوَفُ كَيَذْهَبُ ـ ويُخْوِفُ كَيُكْرِمُ.

ويمتنع النقل إن كان الفعل فعل تعجب نحو: ما أَبْيَنَهُ وأبْيِنْ بِهِ ـ وما أقْوَمَهُ وأقوِم بِهِ، أو مضعّفًا نحو: ابْيَضّ واسْوَدَّ، أو معتلَ اللام نحو أهْوَى وأحْيَا.

٢ـ الاسم المُشْبِهُ للمُضَارِعِ في وَزْنِهِ دُوْنَ زِيادَتِهِ نحو: (مَقَام) أصله (مَقْوَم).

٣ـ المصدر الموازن (لإفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعالٍ) نحو: إقْوَامٍ واستِقْوامٍ ويجب بعد القلب حذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين ثم يؤتى بالتاء عوضًا فيقال: إقامَةٍ واستقامَةٍ، وقد لا يؤتىٰ بها نحو: (وإقَامِ الصَّلاةِ).

٤ـ صيغةُ مفعولٍ: ويجبُ بعدَ النَّقْلِ في ذواتِ الواوِ حذف الثانية. ويجب أيضًا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوًا.

مثال الواوي: مَقُولٌ ومَصُوْغٌ، واليائي: مَبِيعٌ ومَدِيْنٌ (التوضيح ٢/ ٤٢٢-٤٢٦).

□ أعلم وأخواتها

أَعْلَم فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، ثانيها وثالثها أصلهما مبتدأ وخبر (ر: ظن وأخواتها).

□ الإغراء

(نحو) الإغراء تنبيه المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليَفْعَلَهُ. وحكم الاسمِ فيهِ حكم التَّحذِيرِ الذي لم يُذْكرْ فيه (إيَّا) (ر: التحذير)، فلا يلزم حذف عامله إلا في عطفٍ أو تكرارٍ، كقولك: المروءَةَ والنجدةَ ـ بتقدير الزمْ، وقول الشاعر:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ
كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ

ويقال: الصلاةَ جامعةً، فَتَنْصِبُ الصلاةَ

بتقدير: احضُروا، وجامعةً على الحال، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز (التوضيح ٢/١٥٩).

□ الإغراق

(بديع) الإغراق نوع من المبالغة (ر: المبالغة).

□ الإفراد

(نحو وصرف) المفرد يطلق على معانٍ:

١ـ مقابل المركب، فمحمد مفرد، وعبدالله، وبعلبكّ، مركبان. إلا أنه يشكل على هذا عدُّهم للفعل المضارع، نحو يقوم، مفردًا مع أن فيه نوعًا من التركيب بضم حرف المضارعة إلى أصلِ الفعل. ومثله المؤنث نحو: قائمة، والمنسُوب نحو: مصريّ، والمعرّفُ بأل نحو: الرجل. والأولىٰ التّسامح بعدِّها مفرداتٍ لشدة الامتزاج.

٢ـ مقابل المثنى والمجموع، فالرجل مفرد، والرجلان مثنى، والرجال جمع.

٣ـ مقابل الجملة وشبهها. فبعلبَكُّ على هذا مفرد.

٤ـ مقابل المضاف، أي مفردٌ عن الإضافة (التهانوي / ١١١٢).

□ أفعال التصيير

ر: صيّر وأخواتها.

□ الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، نحو: تَفْعَلانِ ويفعلانِ، أو واوُ جمعٍ، نحو: تفعلون ويفعلون، أو ياء مخاطبة نحو: تفعلين.

ورَفْعُها بثبوت النون، وجزمُها ونصبها بحذف النون نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ (التوضيح ١/٤٢).

وقد يعبّر عنها بالأمثلة الخمسة.

□ أفعال الرجاء والشروع والمقاربة

ر: كاد وأخواتها.

□ أفعال القلوب (اليقين والرجحان)

ر: ظنّ وأخواتها.

□ الأفعال الناسخة (الناقصة)

ر: كان وأخواتها. كاد وأخواتها.

□ الاقتباس

(بديع) الاقتباس هو أن يضمَّن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث لا على أنَّه منه، كقول الحريري: فلم يكن إلا كَلَمْحِ البَصَر أو هو أقْرَبُ، حتى أنشدَ فأغْرب. وقوله: أنا انبِّئُكم بتأويله، وأُميِّز صحيح القول من عليله. وقول الآخر:

لا تعاشِرْ معشرًا ضَلُّوا الهدى
فَسَواءٌ أقبلوا أو أدبروا

بدت البغضاء من أفواههم
والذي يخفون منها أكبرُ

وكقول ابن عباد:

قال لي: إنَّ رقيبي
سَيِّئُ الخُلْق فدارِهْ
قلت: دعني وجهُك «الجنـ
ـة حُفَّتْ بالمكارِهْ»

اقتبس من لفظ الحديث: «حُفَّت الجنة بالمكارِه، وحُفَّت النار بالشهوات» (الإيضاح ٤/ ١٣٠-١٣٣).

□ الاقتضاب

(بديع) الاقتضاب هو أن ينتقل الشاعر أو الخطيب من الافتتاحية إلى المقصود مباشرة دون ربط، كقول الخطيب بعد حمد الله والثناء عليه (أما بعد) ثم يشرع في مقصوده (ر: حسن التخلص).

□ الإقواء

(علم القافية) الإقواء عيب من عيوب القافية، وهو اختلافُ المَجْرَى (حركة الرويّ) بالضم والكَسْر. ومنه قول النابغة:

سقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ اسقاطَهُ
فتناولتْهُ واتَّقَتْنَا باليدِ
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنَّ بَنانَهُ
عَنَمٌ يكادُ من اللطافَةِ يُعْقَدُ

(أهدى سبيل/ ١٢٢).

□ الإكفاء

(علم القافية) الإكفاء عيبٌ من عيوب القافية. وهو اختلاف رويّ القصيدة بحروف متقاربة المخارج، كاللام والنون في قول الشاعر يصف الإبل:

بَنَاتُ وُطَّاءٍ على خَدِّ الليْلْ
لا تُشْتَكِيَنَّ عَمَلًا ما أَنْقَيْنْ

□ (أل)

(إملاء) كتابة لام ألْ: إذا دخلت أل على ما أوله لام كتبت اللامان جميعًا نحو: (الليل. اللحم). إلَّا أنَّ (الَّذي والَّذِين) تكتب كل منهما بلامٍ واحدة. بخلاف اللَّذَيْنِ واللَّاتِي وسائر الفروع.

ثم إن دخلت لام الجرّ على نحو: (الليل) حذفت إحدى اللامات الثلاث من الرسم نحو: (لم يخلقنا الله لِلَّهو ولا لِلَّعب).

(أصوات لغوية) النطق بلام أل: تدغم لام (أل) في الحرف الأول مما دخلت عليه إن كان من الحروف الشمسية (ر: الشمسي والقمري).

هذا، وإن بعض العرب تقلب لام (أل) ميمًا، وعليه الحديث: «ليس من آمْبِرِّ امصيامُ في امْسَفَر».

همزة (أل): همزة أل همزة وصل تسقط في درج الكلام. فإن افتتحت بها الكلام نطقت بها مفتوحة.

هذا، والمشهور عند النحويين على ما نقله الشيخ خالد الأزهري في شرح التوضيح أن المعرِّف هو أل عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه.

(نحو) تُستعمل أَلْ على ثلاثة أوجه: ١ـ تكون اسمًا موصولاً. ٢ـ وتكون حرف تعريف وهو الأكثر. ٣ـ وتكون زائدة.

وتفصيلهن يأتي. وتستعمل على وجهين آخرين: ٤ـ أن تكون نائبة عن ضمير المضاف إليه، نحو: ﴿فإنَّ الجنّةَ هي المأوى﴾ أي مأواه. ٥ـ أن تكون استفهامية نحو: أَلْ فَعَلْتَ؟ بمعنى هَلْ فعلت؟ وهي حينئذ مُبْدَلَةٌ همزتها من هاء هل. وهذا في لغة نادرة. اهـ.

أل التعريفية: تكون (أل) حرف تعريفٍ، وهي نوعان:

١ـ **أَلْ العَهْدِيّة**: وهي ما أشارت إلى أن ما دخلت عليه معهود معلوم للمخاطب، إما لأنه ذُكِر في كلامٍ سابق، فيقال إن العَهْدَ حينئذٍ عهدٌ ذِكْريّ، أو لأنه معهودٌ في ذهن المخاطب، أو لأنه حاضرٌ في مجلس القول. فمثال العهد الذكريّ ﴿كما أرسلْنا إلى فرعون رسولاً. فعصى فرعون الرسولَ﴾ ونحو: ﴿فيها مصباحٌ، المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنّها كوكب﴾.

ومثال العهد الذهني: ﴿إذْ هُمَا في الغار﴾ ونحو: ﴿إذْ يبايعونك تحت الشَّجَرَة﴾.

ومثال العهد الحضوري: هذا الرجل، ويا أيُّها الرجل، ونحو: ﴿الآنَ حصحص الحق﴾ ﴿اليومَ أكملْتُ لكم دينكم﴾ ونحو قولك: خذ الكتابَ، تعني الكتاب الموضوع أمامك (المغني ١/٤٨).

أل الجنسية: وهي التي يراد بها الجنس، إما مع استغراق أفراده، وتخلفها حينئذ (كلٌّ)، نحو: ﴿إن الإنسان لفي خُسْرٍ. إلا الذين آمنوا﴾.

ومن الجنسيةِ الاستغراقيةِ نحو: أنت الرَّجُلُ عِلْمًا، لأنها لاستغراق صفات الجنس مبالغةً.

وإما لتعريف الماهية، ولا تخلفها حينئذ (كلٌّ). نحو: الرَّجُلُ خير من المرأة. ونحو: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيٍّ﴾ (المغني ١/٤٩).

أقول: وإن النوع الأخير مُشْكِلٌ، لأنك تقول: هذا الخاتَمُ مصنوعٌ من الذهب، أو مصنوع من ذهب. فلا يختلف المعنى. قال الله تعالى: ﴿خلق كلَّ دابةٍ من ماءٍ﴾ وقال: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾ ولأن الاسم النكرة يدلّ على الماهيّة بوضعه. ولذلك قيل في هذا النوع الأخير إنه لتعريف العهد، وهذا القول عندي أظهر.

(معاني) **أغراض التعريف بالألف واللام:** يعرَّف الاسم بأل إما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا قال لك قائل: جاني رجلٌ من قبيلة كذا، فتقول: ما فعل الرجل؟ وتسمَّى اللامُ حينئذٍ (لام العهد).

وإمَّا لإرادة نفس الحقيقة كقولك: الرجل خيرٌ من المرأة، والدينار خيرٌ من الدرهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ

حيٌّ﴾ وتسمَّى اللام حينئذ (لام الجنس).

والمُعَرَّف بلام الجنس قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك: ادخل السُّوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج. وتسمَّى اللام فيه (لام العهد الذهني) وعليه قول الشاعر:

ولقد أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلت: لا يعنيني

وهذا يقرب في المعنى من النكرة، ولذلك يقدر ـ يسبني ـ نعتًا للَّئيم، لا حالاً.

وقد يفيد الاستغراق، كقوله تعالى: ﴿إنَّ الإنسان لفي خسر. إلا الذين آمنوا﴾ أيْ كلُّ إنسان، والاستغراق ضربان:

١ـ حقيقيٌّ كقوله تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ أيْ كلِّ غيب وشهادة.

٢ـ وعُرْفي، كقولنا ـ جمع الأميرُ الصَّاغة ـ إذا جمع صاغة بلده أو أطرافِ مملكته فحسب، لا صاغة الدنيا (الإيضاح ١/ ٨٢ـ٨٥).

أل الزائدة: هي ما لم تَكُنْ موصولةً، ولا مفيدة للتعريف، إما لأن الاسم معها باقٍ على تنكيره وهي الداخلة على الحال نحو: ادخلوا الأوّل فالأول، وإما لأن ما دخلت عليه معرَّف بغيرها كالذي وفروعها فإن تعريفَهُنَّ بالصلة، وكالنَّضْر والحارث والنعمان، فإن تعريفهنّ بالعَلَميّةِ ـ ومن هذا النوع اسم الجلالة (الله). ثم الزيادة إما لازمة كما في الأمثلة المذكورة، وإما عارضة كما في العباس والحسن، وهي الداخلة على بعض الأعلام لِلَمْح أصل المعنى فيها (المغني ١/ ٤٩).

أل الموصولة: (نحو) تكون (أل) إسمًا موصولاً بمعنى (الَّذي) وفروعه. وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، لأنهما بمعنى الأفعال. أما الداخلة على الصفة المشبهة وافعل التفضيل فهي تعريفية. وربما كانت صلةُ (ألْ) الموصولة ظرفًا أو جملة اسمية أو فعلية. وأمثلة ذلك:

مَنْ لا يزال شاكراً على اَلْمَعَهْ
فهو حَرٍ بعيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

و:

مِنَ القَوْم الرَّسولُ اللهِ مِنْهُمْ
لهم دانَتْ رِقابُ بني مَعَدٍّ

و:

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقًا
إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اَلْيُجَدَّعُ

(المغني ١/ ٤٧).

أقول: ولا يظهر الإعراب ولا يُقَدَّر على (أَلْ) الموصولة باسمٍ، وإنما يَتَخطاها العامل، ويظهر أثره على آخر اسم الفاعل أو اسم المفعول. فإن كانت الصلة غير مفرد، بأن كانت جملة أو شبهها، فإن الإعراب يقدر على (ألْ) نفسها، فـ(أل) في (اَلْمَعَهْ) في البيت السابق هي في محل جرٍّ. أما في

قولك (سأكون من الشاكرين) فليس لِـ (أل) محلٌ من الإعراب، والإعراب ظاهرٌ على (شاكرين) وذلك لما حصل من الامتزاج بين (أل) وبين الصفة. اهـ.

□ ألاَ

(نحو) ألاَ على خمسة أوجُه:

١ـ أن تكون للتنبيه فتدل على تحقيق ما بعدها نحو **﴿ألاَ إنهم هم السفهاء﴾** **﴿ألاَ يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾** وإفادتُها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا. وهمزة الاستفهام إذا دَخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: **﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾** ولا تكاد تَقَعُ الجُمْلَةُ بعدَها إلاَّ مصدَّرَةً بنحو ما يُتَلَقَّى به القسم نحو: **﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**.

٢ـ التوبيخ والإنكار كقول حسان بن ثابت:

ألا طعانُ ألا فرسانُ عاديةٍ
إلاّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانيرِ

٣ـ التمنِّي كقول الشاعر:

ألاَ عُمْرَ وَلَّى مستطاعٌ رجوعُهُ
فَيَرْأَبَ ما أثْأتْ يَدُ الغَفَلاتِ

ولهذا نصبَ (يرأب) لأنّه جواب التمنِّي ومقرون بالفاء. يرأب يُصلح وأثأت أفسدت.

٤ـ الاستفهام عن النفي كقول الشاعر:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ
إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل (ألاَ) عمل (لا) النافية للجنس.

٥ـ العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء، لكن العرض طلبٌ بِلينٍ والتحضيض طَلَبٌ بِحَثٍّ.

وتختص ألاَ هذه بالفعلية نحو: **﴿ألا تقاتلون قومًا نَكَثُوا أيمانهم﴾** (المغني ١/ ٦٥، ٦٦).

□ ألاَّ

(نحو) ألاَّ حرف تحضيضٍ مختص بالجملة الفعلية الخبرية (أي فتقلِبها إلى طلبيّة)، كسائر أدوات التحضيض.

وتأتي ألاَّ لغير ذلك، كما في قوله تعالى: **﴿إنّه من سليمان وإنه بسمِ الله الرحمنِ الرحيم. ألاّ تَعْلوا عليَّ﴾**، وهي هنا كلمتانِ: (أنْ) الناصبة، ولا الناهية (المغني ١/ ٦٩).

□ إلاَّ

(نحو) إلاَّ على وجهين:

١ـ أن تكون للاستثناء نحو: **﴿فشربوا منه إلاَّ قليلاً﴾** وانتصابُ ما بعدَها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح. وإلاَّ الاستثنائية حرفُ عطفٍ عند الكوفيين وهي

عندَهُمْ بمنزلةِ (لا) العاطفة في أنّ ما بعدَها مخالفٌ لما قبلها لكن ذاك منفيٌّ بعد إيجابٍ وهذا موجَبٌ.

٢ـ أن تكون بمنزلة غيرٍ فيوصَفُ بها وبتاليها جَمْعٌ منكّرٌ أو شبهُهُ. فمثال الجمع المنكّر ﴿لو كانَ فيهما آلهة إلاَّ اللهُ لفسدَتَا﴾ فلا يجوزُ في (إلَّا) هٰذِهِ أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، ولا يصحُّ المعنى حتى تكون (إلّا) بمعنى (غير)، وَنَحْوُ: لو كان معنا رجل إلَّا زيدٌ لَغَلَبْنَا، أي: رجلٌ مكانَ زيدٍ، أو عوضًا مِنْ زيدٍ. ونحو:

وكـلُّ أخٍ مفـارِقُـهُ أخـوهُ
لعمْـرُ أبيكَ إلَّا الفـرْقـدانِ

الفرقدان نجمان في السماء متقارنان. (المغني ١/٦٧، ٦٨).

٣ـ أقول: وتكون (إلّا) على وجه ثالث، وهي أن تكون مركبة من (إن) الشرطية و(لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿إلَّا تنصروه فقد نصره الله...﴾.

□ الأُلىٰ

اسم موصول يكتب بغير واو، يستعمل لجماعة الذكور كثيرًا ولجماعة الإناث قليلاً، ومثاله قول الشاعر في المنايا:

وتُبلي الأُلىٰ يستلئمون على الأُلىٰ
تراهنَّ يوم الـروع كالحِـدَإ القُبْـلِ

أي تبلي المنايا الفرسانَ الذي يلبسون اللأمة على الخيل.

□ الالتفات

(علم المعاني) الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة وهي الخطاب أو التكلم أو الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى حكايةً: ﴿وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه تُرجعون﴾ فإن السياق يقتضي (وإليه أُرجع).

ومن التكلم إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر. فصل لربك وانحر﴾ أصله (فصلِّ لنا).

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة:

طَحَا بك قلبٌ في الحِسانِ طروبُ
بُعَيْدَ الشبـابِ عَصْـرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَـلِّفُـني لَيْلىٰ وقـد شَطَّ وَلْيُهـا
وعـادت عوادٍ بيننـا وخُـطُوب

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾.

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابًا فسقناه﴾.

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين. إياك نعبد﴾.

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام. ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن

الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.

وقد تختص مواقعه بلطائف، كما في سورة الفاتحة، فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد، على قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه، ووصفه بالصفات العِظام إلى قوله: ﴿مالك يوم الدين﴾، الدالّ على أنه مالك للأمر كلّه يوم الجزاء، تناهت قوته، وأوجب الإقبالَ عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخُضُوع والاستعانة في المهمات (الإيضاح ١/ ١٤١ـ١٤٦).

أقول: ومن غرائب الالتفات قوله تعالى: ﴿إنّا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا. لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه﴾ ففيها ثلاثة التفاتات: الأولى في حق الله تعالى، من التكلم إلى الغيبة. وفي حق النبي (ﷺ) من الخطاب إلى الغيبة. وفي حق المؤمنين من الغيبة إلى الخطاب. اهـ.

□ التقاء الساكنين

ر: السكون.

□ التي

التي اسم موصول للمفرد المؤنث العاقل وغير العاقل. ويجوز في يائه الحذف وهو قليل، والإثبات وهو الأكثر.

□ الإلحاق

(صرف) الإلحاق: هو جعل كلمة على وزنِ أخرى أَزْيَدَ منها في الحروف، لتُعَامَلَ معاملتها في التصريف. ويكون في الفعل والاسم؛ فَيُلحَق الفعل الثلاثيُّ بالرباعي المجرّدِ وبالمزيد مثل (جَلْبَبَ) فإنها من الثلاثي (جَلَبَ) ملحقةٌ بِدَحْرَجَ. ومثل (اَقعنْسَس) من (قعس) ملحقة باحرنجَمَ.

أما الإلحاق في الاسم فكل كلمة فيها زيادة لا تَطَّرد في إفادةِ معنىً، وكانت موافِقَةً لوزنٍ من أوزانِ الاسم الرباعي أو الخماسي المجردين في الحركات والسكنات ـ تكون ملحَقَةً به، إلا إذا كانت هذه الزيادة حرف مدّ، فإن حروف المد لا تكون للإلحاق إلا طرفًا (أي في آخر الكلمة).

ويشترط في الزيادة التي للإلحاق ألاّ تَطَّرد في إفادة معنىً، فالميم في (مَفْعَلٍ) للزّمانِ أو المَكَانِ أو المَصْدَر، والهمزة في (أَفْعل) للتفضيل، ونحو أَكْرَمَ وقاتَلَ وقَدَّم، كل ذلك ونحوه ـ ليس من الإلحاق في شيء، ولهذا كان معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة.

ويلاحظ أن زيادة الإلحاق هي تَكْرِيرُ اللام وهو الغالب، أو زيادة الواو أو الياء ثانية وثالثة، كهَيْمَنَ وهَرْوَلَ، أو النون وسطًا أو الألف آخرًا كقَلْنَسَ (ألبسه القلنسوة) واَحْرنْبَى الديك (من حَرِبَ) إذا انتَفَشَ للقتال (منار السالك ٢/ ٢٠).

ومن فائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك في شعر أو سجع (التهانوي/ ١٣٠٣).

□ الذي

الذي اسم موصول (ر: الموصول) للمفرد المذكر عاقلاً أو غير عاقل (التصريح).

وأصل الحاجة إلى (الذي) وفروعه أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، ولم يَجُز أنْ يجروها عليها لكون الجملة نكرة، فأصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: (مررت بزيد الذي قام أخوه) (الأشباه والنظائر ١/٦٧، ٦٨).

□ الذين

الّذين اسم موصول لجماعة الذكور العقلاء خاصة. وقد يقال فيه (اللَّذُون) بالواو رفعًا و(الّذين) بالياء نصبًا وجرًّا، وهي لغة هُذَيْل أو عُقَيل. (التصريح ١/١٣٣).

□ الإلغاء

الإلغاء هو إبطال عمل العامل في لفظ المعمول ومحله، عند ضعف العامل.

ومما يلغي من العوامل (ظن) وأخواتها. فإن ظن (ومثلها سائر أخواتها) إن كانت متقدمة على المبتدأ والخبر وجب نصبهما بها مفعولين (ر: ظن وأخواتها) ولكن إنْ تأخرت عن المبتدأ والخبر فالأحسن إلغاؤها. قال الشاعر:

همـا سيِّدانـا، يزعمـان، وإنمـا
يسـودانِنَـا أنْ أيْسَـرَتْ غَنَمَاهُمـا

فارتفع هما، وسيدان، على أنهما مبتدأ وخبر ولم ينصبهما فعل الظن (يزعمان) لا لفظًا ولا محلاً، بل أُلغِيَ عَمَلُهُ فيهما لأنه ضَعُفَ بتأخُرِهِ عنهما.

ويجوز الإلغاء أيضًا إن توسَّطَ العامل بين المبتدأ والخبر، والإعمال في هذه الحال أرجح من الإلغاء، تقول: محمد - أظن - أخوك. ويجوز أن تقول: محمداً أظنُّ أخاك (التوضيح ١/ ٢١٧، ٢١٨).

□ الألفباء

(أو حروف الهجاء، أو حروف المعجم): أصل ترتيب الحروف العربية كان على ترتيب أبجد هوز (ر: الأبجدية) إلى أن حدث النقط فرتبت هكذا:

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و هـ لا ى. وهذا ترتيب المشارقة للحروف.

أما ترتيب المغاربة فهو هكذا: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ى.

أما سبب ترتيب الحروف الهجائية على هذا النسق واختصاص بعضها بالنقط دون بعض، وما يتعلق بذلك، فقد بينه بعضهم بأنهم أخذوا حروف الأبجدية، وألحقوا بكل حرف ما يشابهه في الصورة ويخالفه في النقط، وجعلوا الهاء وحروف العلة آخرًا. (والي/ ٢٢).

أقول: وهذا المعنى أظهر في الترتيب المغربي (ر: الأبجدية).

أقول أيضاً: وينبغي للمفهرسين والمعجميين ونحوهم ممن له عِنَايةٌ بفن ترتيب الحروف أن يُلْحق بالألف الهمزة، وبالباء الياء (المثلثة من تحت) بالجيم الجيم، وبالفاء القاء، وبالكاف الكَاف، وبالهاء التاء المربوطة، وبالواو الواو المكتوب عليها الهمزة، وبالياء الياء ذات الهمزة، والألف المكتوبة بصورة الياء. ويقدّم الهاء على الواو. فيكون الترتيب الألفبائي كما يلي:

ا (أ آ ء) ب (پ) ت ث ج (چ) ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف (ڤ) ق ك (ک) ل م ن هـ (ة) و(ؤ) ي (ى ئ). (رسالتنا في الفهرسة الهجائية والترتيب المعجميّ).

◻ أَلْفَى

أَلْفَى فعل يكون بمعنى وَجَد الشيء، ويكون من أفعال القلوب بمعنى عَلِمَ فينصب مفعولين (ر: ظن وأخواتها).

◻ اللاتي

اللاتي اسم موصول لجماعة الإناث، وقد تحذف ياؤه وتبقى الكسرة.

◻ اللائي

اللائي اسم موصول لجماعة الإناث كقوله تعالى: ﴿واللائي يئسْنَ من المحيض...﴾ ويجوز استعماله للذكور قليلًا كقول الشاعر:

فما آباؤنا بأَمَنَّ منه
علينا اللاءِ قد مَهَدوا الحجورا

ويجوز حذف يائه كما في البيت المذكور (التصريح ١/١٣٣).

◻ اللَّتَانِ

اللَّتانِ اسم موصول للمثنى المؤنث عاقلًا أو غير عاقل. وكان القياسِ أن يقال (اللَّتِيَانِ) غير أنهم حذفوا الياء تفريقًا بين تثنية المبني وتثنية المعرب. ويجوز في النون الكسر مخفَّفةً وهو الأكثر، ويجوز حذفها، ويجوز أيضًا تشديدها عوضًا عن الياء المحذوفة، تقول «أُختاك اللّتانِ، أو اللّتَا، أو اللتانّ رأيتهما نبيلتانِ» و«رأيتك مع أختيك اللَّتَيْنِ، أو اللَّتَيْ، أو اللَّتَيْنِّ معك» (التصريح ١/١٣٢).

◻ اللّذان

اللذان اسم موصول للمثنى المذكر، عاقلًا أو غير عاقل وكان القياس أن يقال في تثنية الذي: اللَّذِيَان، فحذفوا الياء تفريقًا بين تثنية المعرب وتثنية المبنيّ. وبعض العرب يشدّد النون فيقول (اللذانّ) عوضًا عن المحذوف، أو تأكيدًا للفرق، وبعض العرب يحذف النون أصلًا فيقول (أخواك اللذا فعلا ذلك) (التصريح ١/١٣٢).

◻ إلى

(نحو) إلى حرفُ جرٌّ له معانٍ:

١ـ انتهاء الغاية الزمانية نحو: ﴿ثم أتمُّوا الصيامَ إلى الليل﴾ والمكانية نحو: ﴿مِن المسجدِ الحرام إلى المسجدِ الأقصى﴾ وإذا دلّت قرينةٌ على دخول ما بعدها، نحو: ﴿قرأتُ القرآن من أوله إلى آخره﴾ أو خروجه نحو: ﴿ثم أتموا الصيامَ إلى الليل﴾ عُمِل بها، وإلّا فقيل يدخل إن كان من الجنس، وقيل يدخُلُ مطلقًا، وقيل لا يدخل مطلقًا، وهو الصحيح.

٢ـ المعية وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخر نحو: ﴿مَنْ أنصاري إلى الله﴾ وقولهم: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبلٌ، والدرهم إلى الدرهم مالٌ.

٣ـ التبيين وهي المبينة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بُغْضًا من فعلِ تعجُّب أو اسم تفضيلٍ، نحو: ﴿قالَ ربِّ السجنُ أَحَبُّ إليَّ﴾.

٤ـ مرادَفَةُ اللام نحو: (والأمرُ إليكِ) وقيل هي هنا لانتهاء الغاية، أيْ منتهٍ إليك (المغني ١/٧٠).

□ أَمْ

(أَمْ) تكون متصلة عاطفة، أو منقطعة بمعنى (بل)، أو حرف تعريفٍ بمعنى (أل) في لغة طيٍّ وحِمْيَر. وورد عليها الحديث «لَيْسَ مِنَ آمْبِرِّ آمْصيامُ في آمْسَفَرِ» (المغني ١/٣٩-٤٧).

أمْ المتصلة: هي الواقعة بعد همزة الاستفهام، فيُطْلَب بها وبأمْ التعيين، ويُذكر بعد أمْ المُعَادِل. نحو: أزيدٌ في الدار أمْ عمرٌو؟ ونحو: أزيدٌ في الدار أمْ في السوق؟

وهناك نوعٌ آخر من (أمْ) المتصلة، وهي المسبوقةُ بهمزة التَّسْوية نحو: ﴿سواءٌ علينا أجَزِعْنا أمْ صبرْنا﴾. ولا تقع هذه بين مفردَيْنِ بل بين جملتين في تأويل المفردين كما في الآية، إذ التأويل: سواءٌ علينا جَزَعُنَا وصَبْرُنَا. (المغني ١/٤٠).

أم المنقطعة: هِيَ الّتي لا يفارقها معنىٰ الإضراب. ثم هي أحيانًا تكون بمعنى (بَلْ) وأحيانًا بمعنى بَلْ وهمزة الاستفهام فمن الأول قول الله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. أم يقولون افتراه﴾ ومن الثاني: ﴿أمْ له البناتُ ولكم البنون﴾ (المغني ١/٤٣).

□ أَمَا

أَمَا على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكونَ حرفَ استفتاحٍ بمنزلةِ (ألَا) وتكثر قبل القَسَمِ كقول الشاعر:

أَمَا والذي أبكى وأَضْحَكَ والّذي
أماتَ وأَحيا والذي أَمْرُهُ الأمْرُ

وقد تُبْدَلُ همزتُها هاءً أو عينًا قبل القَسَم.

والثاني: أن تكون بمعنى: حقًّا، أو: أَحَقًّا.

وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، وما اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أَحَقًّا وهذا هو

الصواب، وموضع ما النصب على الظرفية.

ثالثًا: أن تكون حرف عَرْضٍ بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو: (أمَا تقومُ) و(أمَا تقعدُ) (المغني ١/٥٢، ٥٣).

□ أمّا

(نحو) أمّا حرف شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ. أمّا أنها شرطٌ فبدليل لزوم الفاء بعدها.

وأمّا التفصيل فهو في غالب أحوالها كقوله تعالى: ﴿أمّا السفينةُ فكانت لمساكين... وأمّا الغلام... وأمّا الجِدار...﴾ الآيات.

وأما التوكيد فقد قال الزمخشري: فائدة أمّا في الكلام أن تعطيه فضل توكيد.

والغالب أن تكرر أمّا مرتين أو أكثر، كما في الآية المتقدمة. وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر نحو: ﴿يا أيُّها الناس قد جاءكم برهانٌ من ربِّكم وأنزلنا إليكم نورًا مبينا. فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل﴾ أي: وأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا.

(أقول: ومنه قوله تعالى: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه...﴾ الآية، على قول. وعلى القول الآخر استغني بالواو في قوله تعالى: ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به﴾ عن تكرار أمّا. اهـ).

(المغني ١/ ٥٣-٥٥).

□ إمّا

إمّا الشرطية: مركبة من حرفين (إن) و(ما) الزائدة. ويجب توكيد المضارع الواقع شرطًا لها بالنون وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿وإما تخافنّ من قومٍ خيانة فانبذ إليهم﴾ (المغني ١/٥٩ ور: ن ـ نون التوكيد).

□ إمّا لا

إمّا لا: تركيب مختصر، فإن قال قائل: لن أزور فلانًا، فقلت له: زُرْ أخاهُ إما لا. أي: إن كنت لا تزوره هو. فحذفت كان واسمها، وعوضْتَ عنهما (ما) الزائدة فأدغمت النون في الميم ثم حذفتَ جملة الخبر وأبقيت منها حرف النفي.

□ إمّا... وإمّا

إمّا حرفٌ يكون بعد الطلب للتخيير أو الإباحة نحو: تزوّجْ إمّا هندًا وإمّا أُختها، ونحو: كل إمّا السمك وإمّا اللحم؛ وبعد الخبر تكون للشّك من المتكلم، أو لقصد الإبهام على المخاطب، نحو: جاءني إمّا أخوك وإمّا ابنُ عمّك. وقد تكون للتفصيل، نحو: ﴿إنّا هديناه السبيلَ إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا﴾.

و(إمّا) الأولى الغرض منها افتتاح الكلام منبئًا بالوجه الذي سيق الكلام لأجله. ويجوز حذفها عند الفرّاء قياسًا، يقول: زيدٌ يقومُ وإمّا يقعد.

و(إمّا) الثانية هي القائمة مقام (أوْ).

والواو لازمة لها قبلها. وحرف العطف هو (إمّا) وليس الواو. والواو زائدة لازمة، وقيل العكس، وأن العاطف هو الواو.

ويجوز ـ إنْ ذكرتْ إمّا الأولى ـ الاستغناء عن الثانية بما يغني عنها كقول الشاعر:

فإمّا أن تكونَ أخي بصدقٍ
فأعرف منك غَثّي من سَمِيني
وإلاّ فاطّرِحْني واتّخذني
عدوًا أتّقيكَ وتَتّقيني

(تأليفًا من التوضيح ٢/١٠٤، والمغني ١/٥٦).

□ الإمالة

تعريف الإمالة: الإمالة أن تنحو بالفتحة في النطق نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. وقد يكون ذلك بدرجة كبيرة فيسمى حينئذ «الإضجاع» أو «البَطْح» وقد يقال له «الكسر». أو يكون بنسبة قليلة، فيقال له حينئذ «التلطيف» أو «التقليل» أو «الإمالة بينَ بينَ» (النشر ٢/٣٠).

مواضع الإمالة: إذا أملتَ الفتحة إلى جهة الكسرة، وكان بعدها ألِفٌ، ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كالفَتَى، وإن لم يكن بعدها ألف أُميلت الفتحة وحدها. والغرض الأصلي من الإمالة تناسب الأصوات وتقاربها، وذلك أن النطق بالفتحة والألف تَصَعُّدٌ واْستعلاء ـ وبالكَسْرة والياء اْنحِدَارٌ وتَسَفُّل فيكون في الصوت بعض اْختِلافٍ وتَنَافُرٍ فإذا أَمَلْتَ الألف قَرُبَتْ من الياء وامتزج بالفتحةِ طرفٌ من الكسرة، فتصير الأَصْوَاتُ من نمطٍ واحد. وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصلٍ أو غيره كما سيأتي. وحكمها الجُوَازُ ولا تَجِبُ أَصْلاً. وهِيَ لغةٌ لأهلِ نَجْدٍ (أي قديمًا. أما الآن فلا إمالة في نجد فيما نعلم). ولا يُميلُ الحجازيّون إلا قَليلاً.

وأسباب إمالَةِ الألف ثمانية:

(أحدها) كون الألف مُبْدَلَةً من ياء متطرفة، مثالُهُ في الأسماء: الفَتَى والهُدَى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشترَى.

(الثاني) كون الياء تخْلُفُها في بعض التصاريف. كألف ملهَى وأرْطَى وحُبْلَى. فهذه وشبهها تمال، لقولهم في التثنية: ملهَيَانِ وحُبْلَيَانِ.

(الثالث) كون الأَلِفِ مُبْدَلَةً من عَيْنِ فعل يؤول عند إسناده إلى التاء ـ إلى قولك (فِلْتُ) بكسر الفاء، نحو: باعٍ وكال وهاب وكاد، ومات في لغة مَنْ قال مِتُّ بالكسر، بخلاف نحو: قَالَ وطَالَ.

(الرابع) وقوع الألف قبل الياء كَبايَعْتُه وسَاوَيْتُه.

(الخامس) وقوعها بعد الياء، متصلة كبَيَان، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجَادتْ يَدَاه ـ أو بحرفين أحدهما الهاء نحو دخلت بيتَهَا.

(السادس) وقوع الألف قبل الكسرة نحو: عَالِم وكَاتِب.

(السابع) وقوعها بعدها منفصلة، إما بحرف، نحو: كِتَاب وسِلَاح، أو بحرفين، أحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربهَا، أو ساكن نحو: شِمْلَال وسِرِدَاح، أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

(الثامن) إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألفُ بَعْدَ ألِفٍ في كلمتها، أو في كلمة قارنَتْها قد أميلتا لسبب، فالأول: كرأيت عِمَادًا وقرأت كِتَابًا، وكقراءة أبي عمرو ﴿والضُّحَى﴾ بالإمالة ـ مع أنَّ ألِفها عن واو الضحوة ـ لمناسبة (سَجَى) و(قَلَى) وما بعدهما.

ثم إن كان هناك حرف استعلاء (تفخيم) غير مكسورٍ، قريباً من الألف قبلها أو بعدها امتنعت إمالتها، لأن التفخيم ضِدُّ الإمالة (إذ هي نوع من الترقيق) فلا تُمَال ألفُ نَحْو: طَالِبٍ وصالح. وفي هذا المَنْع تفصيلات تُراجع في الأصل (التوضيح ٢/ ٣٦١-٣٦٤).

إمَالَةُ الفتحة غير المُتْبَعَةِ بألف: تمال الفتحة قبل الرَّاءِ وقبل هاءِ التأنيث.

فَتُمال الفتحة قبل الراءِ المكسورة إذا لم يُفْصَل بينهما بِفاصل، نحو: من الكِبَر. أو كانا منفصلين بحرفٍ واحدٍ ساكنٍ أو مكسورٍ، نحو: مِنْ عِمْرٍو ونحو: أَشِرٍ.

وأما إمالةُ الفَتْحَةِ قبل هاء التأنيث فيكون عند الوَقْفِ خاصَّةً، نحو: نِعمَة ورحمَة.

هذا، ولا تكون الإمالة في الحروف وما أشبهها فلا تُمَال (إلَّا) ولا (إلى) ولا (عَلَى). ويستثنى من ذلك (نَا) و(هَا) إن كان قبلهما كَسْرَةٌ أو ياء نحو بها وعلينا (التوضيح ٢/ ٣٦٨-٣٧٠).

□ الأمر

فعل الأمر: هو الفعل الدالّ على الطلب بصيغته. وعلامةُ كون الكلمة فعل أمرٍ أن يَقْبَلَ نون التوكيد، مع دلالته على الأمر، نحو: قُومَنَّ. فإن قَبِلَتْ كلمةٌ النونَ ولم تدلَّ على الأمر ـ فهي فعل مضارع، نحو (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا). وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون ـ فهي اسمٌ لفعل الأمر، كنَزَالِ ودَرَاكِ ـ بمعنى أنزل وأدْرِكْ (التوضيح ١/ ٢٠، ٢١).

رأي الكوفيين في صيغة فعل الأمر: فعل الأمر عند الكوفيين هو فعل مضارع وليس قسمًا مستقلاً. وقالوا: إنه مجزومٌ بلام الأمر، وإن اللام قد حذفَتْ حذفًا مستمرًا في نحو: قُمْ واقعُد، وإن الأصلَ لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. ويقولهم يَقُولُ ابن هشام. قال: لأنَّ الأمْرَ معنًى حقُّه أن يؤدِّي بالحرف. ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلّ على النهي إلَّا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المُحَصَّل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصودِه، ولأنهم قد نَطَقُوا بذلك الأصل كقول الشاعر:

لتقم أنتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ

وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول: اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم، ولأنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أنّ أفعالَ الإنشاء مجرَّدة عن الزمان كبِعتُ وأقسَمْتُ وقَبِلْتُ، فإذا ادعى أن أصله لِتَقُمْ كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل (المغني ١/ ١٨٩).

صياغة فعل الأمر: يصاغ فعل الأمر من الفعل المضارع. فتبقى هيئة المضارع كما هي في حالة الجزم، ولا يتغير منها شيء إلا أن تحذف حرف المضارعة، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا ألحقت همزة وصل.

وأمثلته: اَضرِبْ. سافِرْ. انتقِلْ. استغفِرْ. وترجع الهمزة المحذوفة في المضارع من أَفْعَلَ الرباعي، تقول: أكرِمْ، وأعِنْ.

(معاني) من أنواع الإنشاء الأمر، وله صيغتان: فعل الأمر، نحو: (أكرم أخاك)، والمقترن بلام الأمر نحو: (لِيدخُلْ أخوك).

وأصل وضع صيغتي الأمر للدلالة على طلب الفعل على وجه الاستعلاء. وكل منهما قد تُستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام:

كالإباحة كقول كُثَيِّر:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومةً
لدينا ولا مقليَّةٌ إن تَقَلَّتِ

والتهديد نحو: ﴿اعملوا ما شئتم﴾.

والتعجيز نحو: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾.

والتسخير نحو: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾.

والإهانة نحو: ﴿كونوا حجارة أو حديدًا﴾، وقوله تعالى: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾.

والتسوية كقوله: ﴿أنفقوا طوعًا أو كرهًا لن يُتَقَبَّل منكم﴾.

والتمنّي كقول امرئ القيس:

ألا أيُّها الليل الطويل ألا انْجَلِ
بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

والدعاء إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو: ﴿رب اغفر لي ولوالدي﴾.

والالتماس، إذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة ـ افعل ـ بدون الاستعلاء.

والاحتقار نحو: ﴿ألقوا ما أنتم ملقون﴾ (الإيضاح ٢/ ٧٢-٧٤).

□ أمسى

أمسى فعل يأتي تامًا بمعنى الدخول في المساء، قال الله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ ويأتي ناقصًا فيعمل

عمل كان (ر: كان وأخواتها).

◻ الإملاء

الإملاء ويسمى أيضًا: الرسم، هو فنّ يبحث في الكتابة العربية من النواحي الآتية:

١ـ الحروف التي تكتب بصورة حرف بديل، كالهمزة في (سؤال وذئاب) ر: أ (الهمزة).

٢ـ الحروف التي تزاد في الكتابة عما عليه اللفظ المنطوقَ به، كالألف في (مائة) (ر: أ) والواو في (عمرو) (ر: و).

٣ـ الحروف التي تنقص في الكتابة عن اللفظ المنطوق به كألف ها التنبيه في (هذا) ر: أ (الألف اللينة).

٤ـ الكلمات الواجب فصلها والواجب وصلها، كفصل (ما) عن (إنّ) في ﴿إنّ ما توعدون لآت﴾، ووصلها بها في ﴿إنما الله إلهٌ واحد﴾. (ر: ما) و(ر: الفصل والوصل).

٥ـ النقط والشكل (ر: النقط. الشكل).

◻ أنْ

(أنْ) الحرفية تستعمل على أربعة أوجه: ١ـ أنْ المصدرية الناصبة للمضارع. ٢ـ أنْ المصدرية المخَفَّفَةُ من الثقيلة. ٣ـ أنْ المفسرة. ٤ـ أنْ الزائدة (المغني ١/ ٢٥).

نصب المضارع بأنْ: تنصب أنْ الفعل المضارع إن وقعت في ابتداء الكلام، أو وقعت بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين. نحو: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾ ونحو: ﴿فأردْت أن أعِيبَها﴾ فإن وقعت بعد اليقين فهي المخففة من الثقيلة.

وتدخل (أنْ) على الفعل الماضي، ولا يقال حينئذ إنه في محلّ نصب.

وهي وما دخلت عليه تؤوَّل دائمًا بمصدر (المغني ١/ ٢٧).

مواقع إضمار أنْ وجوبًا:

١ـ بعد لام الجحود (ر: ل ـ لام الجحود).

٢ـ بعد أو التي بمعنى حتى كقول الشاعر:

لأستسهلنّ الصعب أو أُدْرِكَ المُنىٰ
فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو التي بمعنى إلا كقوله:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ
كسرتُ كعوبها أو تستقيما

٣ـ بعد (حتى) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار ما قبلها نحو: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ (ر: حتى).

٤، ٥ـ بعد فاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي أو طلب (ر: ف. و) (التوضيح ٢/ ٢٠٦ـ٢٠٨).

أنْ المضمرة جوازًا: يُنْصَبُ المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل ر: ل (لام التعليل). وبعد حرف عاطف على مصدرٍ كقوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله

إلّا وحيًا أو من وراء حجاب أو يُرْسِلَ رسولاً﴾، وقول الشاعرة:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني
أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(التوضيح ٢/ ٢١٣، ٢١٤).

(أنْ) المخففة من أنَّ: تخفَّف (أنَّ) فتقع بعد فعل دالٍّ على اليقين أو ما نُزِّل منزلته نحو ﴿أفلا يَرَوْنَ أنْ لا يرجِعُ إليْهم قولاً﴾ وهي مصدرية، وتنصب الاسم وترفع الخبر. والغالب أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا وخبرها لا يكون إلاّ جُملة كما في الآية السابقة، ويجوز إفراد الخبر إن كان الاسم ظاهرًا كقول الشاعرة:

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ
وأنْكَ هناك تكون الثمالا

(المغني ١/ ٣٠).

(أنْ) التفسيرية: تكون (أنْ) تفسيرية بمنزلة (أيْ) وذلك إن كانت مسبوقة بجملة فيها معنى (القول) دون حروفه. وذلك مثل أوحى. أمر. كتب. وصّى. قضى. نحو: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفُلْكَ﴾ ﴿وانطلق الملأ منهم أنِ آمشوا واصبروا على آلهتِكُم﴾ (المغني ١/ ٢٠، ٣٢).

(أنْ) الزائدة: تزادُ (أنْ) بعد (لَمّا) الدالة على الزمان نحو: ﴿ولمّا أن جاءت رسلنا لوطًا سِيءَ بِهِم﴾.

وتزاد بين فعل القسم و(لَوْ) نحو:

فأُقْسِمُ أن لو التقينا وأنْتُمُ
لكانَ لَكُمْ يومٌ مِنَ الشرِّ مُظْلم

(المغني ١/ ٣٢).

معانٍ أخرى لأنْ: قد قيل إنّ (أنْ) تكون حرف جواب بمعنى نعم. وحكى سيبويه أنها تكون بمعنى لَعَلَّ، كقولهم: ائت السوق أنَكَ تشتري لنا دقيقًا، أي لعلك (اللسان).

□ إنْ

(نحو) إنْ المكسورةُ الهمزةِ الساكنةُ النون تأتي لأربعة معانٍ: ١ـ إنْ الشرطيّة. ٢ـ إنْ النافية. ٣ـ إنْ المُخَفَّفة من الثقيلة. ٤ـ إنْ الزائدة. وتفصيل أحكامهنّ في ما يلي:

إن الشرطيّة: حرف يجزم فعلين، وقد تقترن بلا النافية فتدغم نونها في اللام هكذا ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾ وقد تقترن بما الزائدة فتدغم أيضًا كقوله تعالى: ﴿وإمّا تخافَنَّ مِنْ قومٍ خيانةً فانبذْ إليهم﴾. (المغني ١/ ٢١) وهي أُمُّ باب الشرط.

(معاني) الفرق بين إنْ وإذا: إنْ وإذا ـ للشرط في الاستقبال لكنهما يفترقان في شيء وهو أنّ الأصل في ـ إنْ ـ ألا يكون الشرط فيها مقطوعًا بوقوعه، كما تقول لصاحبك: إن تكرمني أُكرمك، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك، والأصل في ـ إذا ـ أن يكون الشرط فيها مقطوعًا بوقوعه كما تقول: إذا زالت الشمس آتيك ـ ولذلك كان الحكم النادر موقعًا لإنْ، لأنَّ النادر غير مقطوع به في غالب الأمر،

وغلب لفظ الماضي مع ـ إذا ـ لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظرًا إلى اللفظ؛ قال الله تعالى: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه، وإن تصبهم سيئة يطَّيَّروا بموسى ومَنْ معه﴾ أتى في جانب الحسنة بلفظ ـ إذا ـ لأنّ المراد بالحسنة الحسنة المُطْلَقة التي حصولها مقطوع به، وأتى في جانب السيئة بلفظ ـ إنْ ـ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة، ولذلك نُكِّرت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا أذقْنَا الناس رحمة فرحوا بها وَإنْ تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

قال الزمخشري: أخطأ عبدالرحمن بن حسان بهما الموقع في قوله يذمّ:

إذا هي حثّـتْـهُ على الـخـير مرةً
عصاها وإن همَّتْ بشرٍ أطاعها

هي أي نفس المذموم فلو عكس لأصاب.

وقد تستعمل ـ إن ـ في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتةٍ، كالتجاهل لاستدعاء المقام لذلك.

وكتنزيل المخاطب منزلة الجاهل، كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذِه.

وكالتوبيخ على الشرط كقوله تعالى: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحًا إن كنتم قومًا مسرفين﴾ فيمن قرأ ـ إن ـ بالكسر، لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف (الإيضاح ١/ ١٧٤ـ١٧٨).

(إنْ) المخفَّفَةُ من الثقيلة: حرف توكيد يجوز دخولُهُ على الجمل الفعلية وعلى الجمل الاسمية، ولا يجوز إعمالها في الحالة الأولى، أما في الثانية فيجوز إعمالها ويجوز إهمالها كقول الله تعالى: ﴿قالوا إنْ هذان لساحرانِ﴾. ومن الإعمال قوله: ﴿وإنْ كلًّا لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّك أعْمَالَهُمْ﴾ في بعض القراءات.

هذا، وإن وجدت اللام بعد (إنْ) حكمنا بأنها مخَفَّفَة من الثقيلة.

ثم إنَّ دخول (إنْ) على الجُمَل الفعلية قياسِيٌّ إن كان الفعل ناسخًا نحو: ﴿وإنْ كادوا ليفتنونَكَ﴾ ﴿وإن نظُنُّك لَمِنَ الكاذبين﴾. وسماعي إن لم يكن ناسخًا، ومنه قول عاتكة امرأة الزُّبَيْرِ، لقاتله:

شلَّتْ يمينك إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
حَلَّتْ عليكَ عقوبة المُتَعَمِّدِ

(المغني ١/٢٢).

(إنْ) النافية: إن حرف نفي يصح أن تدخل على الجُمَل الإسمية، نحو: ﴿إن الكافرون إلّا في غرور﴾ وعلى الفعليّة نحو: ﴿إنْ أردنا إلا الحسنى﴾ ﴿وإنْ أدرِي لعلَّهُ فتنة لكُمْ﴾.

عملها: لا يجيز سيبويه إعمال (إنْ) النافية، ويجيز المبرِّد والكسائي إعمالها عمل ليس. وعلى كلٍّ فالإهمال لغة الأكثرين. ولا

تعمل إلاّ في الجملة الاسمية (المغني ١/٢٢).

(إنْ) الزائدة: قد تزادُ (إنْ) بعد (ما) النافية. كقول الشاعِر:

فمـا إنْ طِبُّنَـا جُبْنٌ ولٰكنْ
منـايانـا ودولَـةُ آخَـرينَـا

فتكفّ حينئذٍ عمل (ما) الحجازية.

وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقول الشاعر:

يُرَجِّي الـمـرءُ ما إن لا يراه
وتَـعْـرِضُ دون أدنـاهُ الخـطوبُ

وقد تزاد بعد (ما) المصدرية، كقول الشاعر:

وَرَجِّ الـفـتى للخَيْرِ ما إن رأيتـه
على الـسـنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

(المغني ١/٢٣).

□ أنَّ

(أنَّ) حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. والصحيح أنها فرعٌ عن (إنَّ) المكسورة (يعني أن إنَّ وأنَّ هما في الحقيقة كلمة واحدة، فحيث كانت تؤوّل مع معموليها بمصدر فُتِحَتْ همزتُها، وإلاّ كُسِرَتْ). وقد تُخَفَّف أنَّ، ويبقى عملها (ر: أنْ المخففة) (المغني ١/٣٨) وقد تدخل عليها (ما) الزائدة (ر: أنّما).

تفصيل مواضع كسر همزة (إنَّ):

الأول: أن تكون في ابتداء الكلام.

الثاني: أن تكون مستأنفة بعد كلام قد انتهى.

الثالث: أن يكون في خبرها لام مؤكدة، كقوله تعالى: ﴿أفلا يعلم... إنَّ ربَّهم بهم يومئذ لخبير﴾.

الرابع: أن تقع بعد القول وما تصرف منه، كقوله تعالى: ﴿قال إني عبدالله﴾ (اللسان ـ أنن).

□ إنَّ (الجوابيَّة)

(إنَّ) حرف جوابٍ بمعنى نَعَم. قال الشاعر:

بَكَـرَ العـواذِلُ في الصبا
حِ يَلُمْنَني وأَلُـومهُنَّـهْ
ويقلن شيبٌ قد عَلَا
كَ وقد كبرتَ فقلتُ إنَّـهْ

وقال رجلٌ لابن الزبير: لَعَنَ الله ناقةً حملتني إليك. فقال له: إنَّ وَرَاكِبَهَا، أي: نَعَمْ ولَعَنَ راكبها. (المغني ١/٣٦).

□ إنَّ وأخواتها

هي ثمانية أحرفٍ تدخل على الجملة الإسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها. وهي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ، لا النافية للجنس. وهذه السبعة متفق عليها. وعَسَى في بعض لغات العرب. ومن العرب مَنْ ينصب بهذه الحروفِ الجزأين، كقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتَكُنْ
خطاكَ خفافًا إن حُرَّاسَنا أُسْدَا

وقولِ آخر:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رواجعًا

وقول محمَّدِ بنِ ذُؤيبٍ يصف حمارًا:

كأنَّ أُذنيهِ إذَا تشوَّفَا
قادمةً أو قلمًا محرَّفَا

(التوضيح ١/ ١٧٠).

العطف على اسم إنَّ وأخواتها: المعطوف على اسم ليت أو لعلّ أو كأنّ، يجب أن يكونَ منصوبًا. وأمّا المعطوف على اسم إنّ أو أنَّ أو لكنّ بعد مجيء الخبر فيجوز فيه الرفع كقوله تعالى: **﴿أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾**. وقول الشاعر:

فمن يَكُ لم يُنْجِبْ أبوه وأُمُّهُ
فإنّ لنا الأمَّ النَّجِيبةَ والأَبُ

وقول الآخر:

وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُؤولَةٌ
ولكنَّ عمِّي الطيِّبُ الأصْلِ والخالُ

ورفع ذلك ونحْوِهِ ـ على أنَّهُ مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: ورسولُه بريء كذلك. أو بالعطف على الضمير المستتر في الخبر وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محلِّ الاسم. وقيل: الرفع بالعطف على محلِّ الاسمِ، على اعتبار أن اسم إنّ واختيها منصوبٌ لفظًا، وباقٍ على الرَّفعِ محلًا لأن معنى الابتداء لَمْ يزل.

أما المعطوف على اسم إنَّ أو أنَّ أو لكنّ قبل مجيء الخبر فبعضهم يجيز فيه الرفْعَ أيضًا، استدلالاً بقوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾**. وبقراءة بعضهم: **﴿إن الله وملائِكَتُه يصلّون على النبيّ﴾**. ويقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ
فإنّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

وخَرَّجها المانعون على التقديمِ والتأخير ـ أي والصابئون كذلك، أو على حذف خبرِ الأوّل كقول الشاعر:

خليليّ هل طِبٌّ فإنّي وأنتما
وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفانِ

(التوضيح ١/ ١٧٠، ١٨٦ـ١٨٨).

ولمعرفة خصائص كل حرف من هذه الأحرف الثمانية انظره في موضعه الخاص به في هذا المعجم.

□ أَنَا

أنا ضمير للمتكلم، منفصل. يقع في محل الرفع. وألفه تسقط في درج الكلام، وتثبت عند الوقف عليه. ومن العرب مَنْ يقول: أَنْ فعلتُ. ومنهم مَنْ يقول: آنْ فعلتُ. وليس له (تثنية).

□ أنت

(نحو) أنتَ ضمير للمخاطب المذكر المفرد، وفروعه معلومة. والمعتمد عند جمهور النحويين أنّ الضمير هو (أنْ) والتاء

حرف خطاب وما بعده علامات. وقيل التاء هي الضمير، وهي التي تكون في حال الاتصال كقمْتَ. ويؤتى بـ (أن) عند انفصال التاء (المغني ١/٢٦).

□ الإنشاء

(معاني) ينقسم الكلام إلى خبر وإنشاء (ر: الخبر)، والإنشاء هو ما لا يستفاد به خبر من واقع ماض أو حاضر أو مستقبل، ولكن يُوجِدُ به المتكلمُ ما لو لا لفظُه لم يوجد. فقول البائع: بعْتُ، وقول المشتري: اشتريتُ، وجد بهما عقد البيع، وكان وجوده بنفس اللفظ. فلذلك كانا لفظين إنشائيين؛ لأن عقد البيع أُنشِئ بهما. أما الخبر فهو يتحدث عن واقع، إن طابقه فصدق ولا فكذب. ثم الإنشاء قسمان:

إنشاء غير طلبيّ، وأكثر أنواعه في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء. ومن الإنشاء غير الطلبيّ التّرجّي، ومنه أفعال المدح والذم، كنعم وبئس، وأفعال التعجب، فهي لإنشاء المدح والذم والتعجب. ومنه القَسَمُ وصيغ العقود كبعت واشتريت، ومنه ربّ وكمْ الخبرية.

أقول: ومنه ذكر بعض الأوصاف التي تقتضي مدحًا أو ذمًّا أو رحمة قصدًا لإنشاء المدح أو الذمّ أو الترحُّم، كما تقول: الحمدُ لله الحميدُ، لعنة الله على الشيطانِ الرجيمُ. ويقطع النعت حينئذ (ر: النعت. القطع).

وإنشاء طلبي: ومنه التمني والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، والعرض، والتحْضيض. وتعلم أحكامها بالرجوع إلى مواضعها في هذا المعجم (ر: الاستفهام. التمني.. إلخ) (الإيضاح ٢/٥٢).

هذا، ويرى البعض أن الإنشاء خاصٌّ بما سماه صاحب الإيضاح في كلامه المتقدم (الإنشاء غير الطلبي) وأن ما عداه من الاستفهام والتمني وغيرهما لا يسمى إنشاءً ولكن يسمى طلبًا (جمع الجوامع للسبكي - باب الأخبار).

وقوع الخبر موقع الإنشاء، وعكسه: ر: الخبر.

□ الإنشاد

إنشاد الشعر غير الغناء به. ولم يكن شعراء العرب يغنون بشعر أنْفُسِهم، وإنما كانوا ينشدونه، وكانَتْ تُغَنِّي ببعضه الجواري والمغَنُّون.

والإنشاد يخلَع على الشعر ثوبًا من الجمال، ويضفي عليه من الروعة والجلال، فيفوق في تأثيره تأثير الشعر المكتوب، بل قد يفوق في تأثيره تأثير غيره من الشعر ولو كان أجود منه معنًى وسَبْكًا.

ولا تكفي المعلومات العروضية لإجادة إنشاد الشِّعر. فأوزان الشِّعر وتوالي مقاطِعِه لا تكفي في بعث الشِّعر حيًّا، بل لا بدّ من معرفة طرق الأداء وكيفية الإنشاد. ولم يبيّن علماؤنا كيفية إنشاد الشعر عند القُدَماء. إلا أن كيفية الإنشاد تتأثر باللهجة التي ينتمي

إليها المنْشِد.

ويقتضي الإنشاد زيادة في الضغط على المقاطع المنبورة، وينشأ من ذلك أن إنشاد البيت من (الطويل) يحتاج إلى ضعف الوقت الذي يحتاج إليه لِـ (قراءة) البيت نَفْسِهِ.

وطبيعة الإنشاد تتطلّب اتصال كلمات الشّطر بعضها ببعض اتصالاً وثيقًا، فإن كان في الشطر كلمة من مقطع واحد زيد توثيق اتصالها بما قبلها، كـ (لي) و (بي) في قول المتنبّي:

أزورُهم وسوادُ الليلِ يَشْفَعُ لي
وأنثني وبياض الصبح يُغْري بي

فتعامل (يغري بي) مثلًا ككلمة واحدة فينتقل النّبر من مقطعها الأول (يُغْ) إلى الثاني (ري) (ويترك نَبْر المقطع المفرد (بي)).

ولا يتمّ الإنشاد بمراعاة التفاعيل، أو بإعطاء النّبر حقّه، بل لا بدّ من نغمة موسيقيّة مع ذلك. وهذه النغمة تتكيف بحسب المعنى من استفهام، أو تعجب، أو إخبار. فَيُراعىٰ المعنى، وتصعد النغمة عند أول البيت، وتهبط عند آخره إن كان معناه مستقلًا. فإن كان البيتان فأكثر يمثّلان وحدة معنويّة واحدة لم تهبِط النغمة إلا عند آخرها.

ولا ينبغي تقطيع أوصال البيت بحسب المعنى، وإنما يجب الوقوف على نهاية الشطر الأول، ونهاية الشطر الثاني. وكثيرون يخطئون في إنشاد مثل هذا البيت:

وتوسّموهُمْ في القيود فقائلٌ
هذا فلانٌ قد وَشَى بفلانِ

فيقفون على (القيود) ويصلون (فقائل) بما بعدها، وهذا يحطّم موسيقى البيت.

هذا، والوقوف على آخر الشطر الأول يراعى معه أن لا تهبط عنده نغمة الصوت بل هو وَقْفٌ يصعد معه الصوت ليشعر السامع أن للكلام بقية. وبهذا يظهر أن قطع البيت بين قائِلَيْن فأكثر (في الروايات التمثيلية الشعرية) هو عيبٌ ينبغي تجنبه. ويمكن بدل ذلك استخدام الأوزان القصيرة من مشطورٍ أو نحوه (موسيقى الشعر/ ١٦٠-١٧٢).

□ انفَكَّ

انفكّ فعل ناقص من أخوات كان (ر: كان وأخواتها) ويأتي أيضًا تامًّا، من الانفكاك بمعنى الانفصال.

□ أنَّما

أدعى الزمخشريُّ أن (أنّما) تفيد الحصر، مثل (إنّما) وقد اجتمعتا في قول الله تعالى: ﴿قل إنّما يوحىٰ إليّ أنّما إلٰهكم إلٰهٌ واحد﴾ وهو قول حَسَنٌ لأن أنَّ فرعٌ على إنَّ (المغني ١/٣٨).

□ إنَّما

إنّما هي (إنّ) المؤكدة دخلت عليها (ما) الكافة، ومن أجل ذلك تعمل في جزأي الجملة. وتستعمل أداة حصر بمعنى ما وإلا

إلّا أن بينهما فروقًا (ر: القصر).

□ أنّى

أنّى اسم شرط يجزم فعلين (ر: الشرط) (التوضيح ٢/٢١٩)، وقد تكون استفهامًا. ومعناها من أينَ. وقد تكون بمعنى كيف. وبمعنى متى. وفي قول بعضهم إنها تكون بمعنى أين وكيف جميعًا. أي إنها في كل موقع من مواقعها تدل على المكان وعلى وجوه الفعل. (اللسان).

أقول: بل قال بعضهم إنها تكون بمعنى (أين وكيف ومتى) مجتمعة. اهـ.

□ الإهمال

(صرف) اللفظ المهمل هو ضد المستعمل. والتراكيب الممكنة عقلًا من الحروف العربية التسعة والعشرين تزيد على ١٢ مليونًا، المستعمل منها ستة آلاف على قول أبي بكر الزبيدي، وجمع صاحب الصّحاح ٤٠ ألفًا، وجمع ابن منظور في (اللسان) ٨٠ ألفًا. وباقي تلك الملايين مهمل.

وعلة الإهمال عند ابن جنّي الاستثقال في غالب الأحيان، وسبب الاستثقال تقارب مخرجي الحرفين المتواليين في الكلمة، مثل: سَصّ، ظَثّ، قَكّ، جكّ. أما تباعد الحروف في المخارج فهو من أسباب الخفة، وبالتّالي كثرة الاستعمال.

ومن أسباب الاستثقال أيضًا كثرة الحروف، فالرباعيّ أقل استعمالًا من الثلاثي، والإهمال في الخماسيّ أكثر، فحروف سفرجل يمكن عقلًا أن يتركب منها ١٢٠ لفظًا، المستعمل منها هذا اللفظ وحده.

ويرى إبراهيم أنيس أن عُسْر النطق بالحروف المتجاورة يرجع إلى سببين:

١ـ الجهد العضلي الشاق في مخارج الحروف. ٢ـ قلة الشيوع، فإن كثرة استعمال التركيب النادر تزيل صعوبة النطق به بسبب المران. وإن الضوابط العامة للتنافر بين الحروف (وبالتالي للإهمال) ترجع إلى تلاقي حرفين من مخرجٍ واحدٍ، كحرفي حلق، أو ذَوَيْ صفة واحدة كاللام مع الراء، والزاي مع السين، والظاء مع الطاء، والقاف مع الكاف.

وثقل الألفاظ أمر نسبيّ في اللغات فما يصعب في لغة قد يسهل في أخرى (موسيقى الشعر / ١٩ـ٣٠).

الإهمال، في اصطلاحين آخرين: يعبِّر النحويون بالإهمال أحيانًا عن عدم الإعمال، فيقولون: (إنّ) عاملة و(لمّا) مهملة.

والإهمال أيضًا ضد الإعجام، فالعين (ع) مهملة، والغين معجمة.

□ أو

(نحو) أوْ حرف عطفٍ له ١٢ معنى:

١ـ الشك، نحو: ﴿لبثنا يومًا أو بعض

يوم﴾.

٢ـ الإبهام، نحو: ﴿وإنا أو إيّاكم لعلى هدًى أو في ضلالٍ مبين﴾.

٣ـ التخيير، نحو: تزوجْ هندًا أو أختَها، وخذ من مالي دينارًا أو درهمًا.

٤ـ الإباحة، وهي ما يجوز فيه الجمع نحو: جَالِسِ العلماءَ أو الزهاد، وتعلَّم الفقهَ أو النحو. وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثمًا أو كفورا﴾ إذِ المعنى: لا تطعْ أحدهما فأيُّهما فعله فهو أحدهما؛ وتلخيصه أنها تدخل للنهي عمّا كان مباحًا. وكذا حكم النهي الداخل على التخيير.

٥ـ الجمع المطلق كالواو نحو قول الشاعر:

قوم إذا سَمِعوا الصريخَ رأيتَهُم
ما بينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

أي آخذٍ بمعرفة فَرَسِه.

٦ـ الإضراب، كَبَلْ، بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو) فيصير إضرابًا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط. وقيل تأتي للإضرابِ مطلقًا احتجاجًا بقول جرير:

ماذا تَرى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم
لم أُحصِ عِدَّتَهُمْ إلّا بعدّادِ

كانوا ثمانين أَو زادُوا ثمانيَةً
لولا رجاؤك قد قَتَّلْتُ أولادي

وقوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون﴾ فقال الفراء: المعنى بل يزيدون ونحو: ﴿وما أمر الساعة إلا كَلَمْحِ البَصَرِ أو هو أقْرَبُ﴾.

٧ـ التقسيم، نحو: الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ. ونحو: ﴿وقالوا كونوا هودًا أو نصارى﴾ واستعمال الواو في التقسيم أجود، نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف.

٨ـ أن تكون بمعنى إلَّا في الاستثناء. وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أنْ) كقولهم: لأقتلنه أوْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ
كَسَرْتُ كعوبَها أو تستقيما

٩ـ أن تكون بمعنى إلى، وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرةً، نحو: لألزمنَّك أو تقضِيَني حقّي، وقول الشاعر:

لأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ أو أُدركَ المُنَى
فما انقادَتِ الآمالُ إلّا لِصَابِرِ

١٠ـ التقريب، نحو: ما أدري أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّع.

١١ـ الشرطية، نحو: لأضْرِبَنَّهُ عاشَ أو ماتَ، أي: إن عاش وإن مات.

١٢ـ التبعيض، نحو: ﴿وقالوا كونوا

هودًا أو نصارى﴾، وهذا قولٌ للكوفيين.

والتحقيق أن (أوْ) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وقد تخرج إلى معنى بَلْ وإلى معنى الواو وأما بقية المعاني التي ذكرت لها فمستفادة من غيرها (أي من قوة الكلام) (المغني ١/٥٩-٦٥).

استعمال (أو) بعد همزة التسوية: يرى ابن هشام أن (أو) لا يعطف بها بعد همز التسوية، ويخطئ مَنْ يقول: سواء عليَّ أقُمْتَ أو قَعَدْتَ، والصواب عنده العطف بأمْ بدل (أوْ). ويرى الشيخ محمد الأمير جواز العطف بأوْ بعد همز التسوية (المغني وحاشية الأمير ١/٦٢).

□ أوشك

أوشك فعل من أفعال المقاربة (ر: كاد وأخواتها).

□ أولاء

أولاء اسم إشارة يكون لجمع الذكور ويكون لجمع الإناث، وقد تتقدم عليه (ها) التنبيهية، فتقول: هؤلاء الرجال وهؤلاء النساء. وقد تلحقه (كاف) الخطاب، ويستعمل معها للدلالة على البعد (ر: إسم الإشارة).

□ أولو

أولو اسم جمع بمعنى ذوو، نحو: ﴿أولو الألباب﴾ ولا مفرد له من لفظه، ويلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم، وهو ملازم للإضافة.

□ أيْ

(نحو) تستعمل أيْ على وجهين:

١ـ أن تكون حرفًا لنداءِ البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك قال الشاعر:

ألم تسمعي أيْ عَبْدَ في رونق الضُّحىٰ
بُكاءَ حماماتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

٢ـ أو حرفَ تفسيرٍ. تقول: عندي عسجَدٌ أيْ ذهبٌ، وغضنفَرٌ أيْ أسَدٌ. وما بعدها عطفُ بيانٍ على ما قبلها أو بدلٌ. وتصلُحُ للسقوطِ دائمًا. وتقع تفسيرًا للجمل أيضًا كقول الشاعر:

وترمينَنِي بالطَّرْفِ أيْ: أنتَ مُذْنِبٌ
وتَقْلينَنِي لكنَّ إيّاكِ لا أقْلي

وإذا وقعت بعد (تقولُ) وقبلِ فعلٍ مسندٍ للضمير حُكِيَ الضميرُ، نحو: تَقُولُ ٱستَكْتَمْتُهُ الحديثَ، أيْ سألْتُه كتمانَه، يُقالُ ذلك بضم التاء، ولو جئت بإذا مكان (أيْ) فتحتَ التاء فقلتَ: (إذا سألتَه) لأنَّ (إذا) ظرفٌ لِتَقُولُ (المغني ١/٧١).

□ إي

إي حرف جواب بمعنى نَعَمْ، تقال عند تصديق المخْبِرِ، أو إعلام السائل، أو وَعْدِ الطالب. فتقع بعد قول القائل: قامَ زيدٌ،

أو: هل قام زيدٌ؟ أو: اضربْ زيدًا. ونحو هذه الأمثلة الثلاثة.

ويقول العوامُّ (إيوَهْ) وأصلها (إي والله) حذف منها اسم الجلالة لكثرة الاستعمال وألحق بها هاء السَّكْتِ (المغني ١/٧١).

□ أيٌّ

(نحو) أيٌّ اسمٌ يأتي على خمسة أوجه:

١- شرطاً، نحو: ﴿**أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾.

٢- استفهامًا، نحو: ﴿**أيكم زادته هذه إيمانًا**﴾.

٣- موصولاً، نحو: ﴿**لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ**﴾ التقدير لننزعنّ الذي هو أشدُّ. قاله سيبويه، وخالَفهُ الكوفيون وجماعة من البصريين. وقال الزجاجُ: ما تبيَّنَ لي أن سيبويه غَلِطَ إلاّ في موضعين هذا أحدهما.

٤- أن تكون دالَّةً على معنى الكمالِ فتقع صفةً للنَّكِرَةِ، نحو: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، أي كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفةِ، كمررت بعبدالله أيَّ رجلٍ.

٥- أن تكون وُصْلَةً إلى نداءِ ما فيه أل، نحو: يا أيُّها الرجل.

ولا بد من إضافة أيٍّ لفظًا إلاّ في النداءِ والحكاية، يقال: جاءني رجلٌ فتقول أيٌّ يا هذا (المغني ١/٧٢، ٧٣) وإذا كان المتوصل إلى ندائه مؤنثًا فإنك تدخل التاء على (أي) فتقول مثلاً: يا أيتها المرأة.

□ أَيَا

حرف لنداء البعيد خاصة (المغني).

□ إيّا

إيَّاي وإيَّاكَ ونحوها ضمائِرُ نَصْب منفصلة. والمختار أن الضمير نفس (إيّا)؛ وأنَّ اللَّواحِقَ لها حروف تَكَلُّم وخطابٍ وغَيْبَة (التوضيح ١/٥٢).

و(إيَّا) المستعملة في التحذير هي ضمير كذلك (ر: التحذير).

□ أيَّانَ

اسم شرط يجزم فعلين (ر: الشرط) (التوضيح ٢/٢١٩).

وقد تكون اسم استفهام.

وعلى كلا الوجهين فهي واقعة على الزمان، بمعنى متى. وفرَّق بعضهم بأن أيّانَ تقال في مقام الاستعظام كقوله تعالى: ﴿**يسأل أيّانَ يوم القيامة**﴾.

□ الإيجاز

(معاني) الإيجاز أن يكون اللفظ ناقصًا عمّا يُؤَدِّي به أصل المراد في متعارف أوساط الناس.

وهو ضربان:

١- **إيجاز القِصَر**: وهو ما ليس بحذف، كقوله تعالى: ﴿**ولكم في القصاص حياة**﴾ فإنه لا حذف فيه مع أن معناه كثير يزيد على لفظه؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علِم أنه

متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعيًا له قويًا إلى ألَّا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاصٌ كثير من قتلِ الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُدًى للمتقين﴾، وقولُه: ﴿أتنبئون الله بما لا يعلم﴾ أي: بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بثبوته. وقوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميمٍ ولا شفيعٍ يُطَاع﴾ أي: لا شفاعة ولا طاعة.

ومن أمثلة الإيجاز أيضًا قوله تعالى: ﴿خذ العفو وَأْمُرْ بالعُرْفِ وأعرِضْ عن الجاهلين﴾ فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق.

٢ـ **إيجاز الحذف**: وهو ما يكون بحذف (ر: الحذف) (الإيضاح ٢/ ١٣٦ـ١٣٩).

والغرض من الإيجاز غالبًا تسهيل حفظ الكلام، وبقائه في الصدور، وسهولة تناقله وانتشاره (أُسس النقد/ ٩٦).

□ الإيطاء

(علم القافية) الإيطاء عيب من عيوب القافية. وهو إعادة كلمة الرويّ بلفظها ومعناها. بدون أن يفصل بين اللفظين سبعة أبيات فأكثر. وفي قول الخليل: إن اعيدت الكلمة بلفظها واختلف المعنى فهو إيطاءٌ أيضًا (أهدى سبيل/ ١٢٠).

□ الإيغال

(معاني) اختلف في معنى الإيغال، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء:

وإنَّ صخْرًا لتَأْتَمُّ الهُداةُ به
كأنّه عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

لم ترضَ أن تشبّهه بالعَلَم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلتْ في رأسه نارًا.

وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس:

كأنَّ عيون الوحش حول خِبائِنا
وأرْحُلِنَا الجَزْعُ الَّذي لم يُثَقَّبِ

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله ـ لم يُثَقَّب ـ لأن الجَزْع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

وقيل: لا يختص بالنظم. ومُثّل بقوله تعالى: ﴿اتبعوا مَنْ لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون﴾ (الإيضاح ٢/ ١٥٤ـ١٥٦).

□ آيمُنُ

(نحو) آيمُنُ المختصُّ بالقسم اسمٌ لا حرفٌ. وهمزته همزة وصل، ويجوز كسر همزَتِهِ وفتحُ ميمه. ويجب فيه الرفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى (المغني ١/ ٩٤، ٩٥).

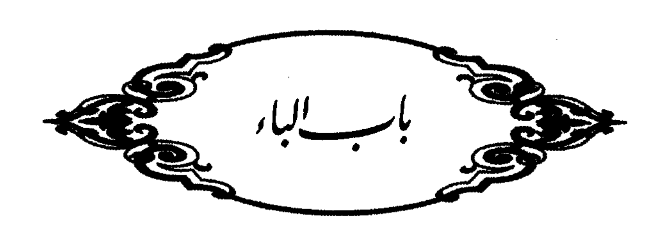
□ أيْنَ

أين اسم مكان، يكون للشرط فيجزم فعلين، ويكون للاستفهام (ر: الاستفهام. الشرط) وقد تلحق (ما) الزائدة (أين) الشرطية

ويبقى عملها، كقوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾.

□ أيُّها

(أيُّهـا) اسم يستعمـل وصلة في النداء (ر: النداء) وفي الاختصاص (ره) وهو مركب من أيّ وها التنبيهية. ور: أيٌّ.



باب الباء

ب (الباء)

النطق بالباء: الباء حرف شديد مجهور، ينحبس معه الهواء عند الشفتين، ثم تنفرجان فجأة.

وتُقَلقَل الباء إذا سكنت. ر: قلقلة (الأصوات اللغوية/ ٤٨).

ب

(نحو) الباء المفردة حرف جَرٍّ لأربعةَ عَشَر معنًى، إليكها مرتبة حسب أحرف الهجاء:

١ـ باء الاستعانة، وهي الداخلة على آلَةِ الفعل، نحو: كتبت بالقلم ونَجَرْتُ بالقَدُوم.

٢ـ باء الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إن تأمنه بقنطار...﴾ الآية. وقول الشاعر:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلَبَانُ برأسِهِ
لقد هانَ من بالَتْ عليهِ الثعالِبُ

٣ـ باء الإلصاق وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه. كأمسكت بزَيْدٍ، إذا قبضتَ على شيءٍ من جسمِهِ، أو على ما يَحْبِسُهُ من يدٍ أو ثوبٍ ونحوه. ولو قلت أمسَكْتُهُ احتمل ذلك واحتمل أنَ تكونَ منعته من التصرُّف. ونحو: مررتُ بزَيْدٍ، أي أَلْصَقْتُ مُروري بمكانٍ يَقْرُب من زيدٍ.

٤ـ باء البدل، كقول الحماسيّ:

فليتَ لي بِهِمُ قومًا إذَا رَكِبُوا
شَنُّوا الإغَارَةَ فرسانًا ورُكْبانَا

٥ـ باء التبعيض، ومنه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بها عبادُ الله﴾، وقولِ الشاعر عن السحائب:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ

متى بمعنى مِنْ. والنئيج صوت.

٦ـ باء التعدية، وتسمى باء النقل أيضًا، وهي المعاقِبَةُ للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً. وأكْثَرُ ما تُعَدِّي الفعل اللازمَ، تقول في ذهب زيدٌ: ذهبتُ بزيدٍ وأذْهَبْتُه، ومنه: ﴿ذهب الله بنورهم﴾.

٧ـ الباء الزائدة، ومعناها التوكيد.

وزيادتها في ستة مواضع:

(أحدها) الفاعل في التعجّب وغيره، نحو: (أحسن بزيد)، ونحو: ﴿كفى بالله شهيدًا﴾ دخلت لتضمن كَفَى معنى اكْتَفِ، ولا تزاد الباءُ في فاعِل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى كقول الشاعر:

قليلٌ منكَ يكفيني ولكن
قليلُكَ لا يقالُ لَهُ قليلُ

(الثاني) المفعول، نحو: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ ﴿وهُزّي إليكِ بجذْعِ النخْلةِ﴾.

(والثالث) المبتدأ، وذلك في قولهم: (بِحَسْبِكَ درهمٌ) و(خرجت فإذا بزيدٍ) و(كيف بِكَ إذَا كان كذا).

واسم (ليسَ) بشرط أن يتأخّر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: ﴿ليسَ البرَّ بأنْ تُوَلُّوا﴾ بنصب البرّ، وقول الشاعر:

أليسَ عجيبًا بأنَّ الفتى
يصابُ ببعضِ الذي في يَدَيْهِ

(والرابع) الخَبَرُ، وهو ضربان: غير الموجَب وتدخلُه الباء قياسًا نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ، ﴿وما الله بغافلٍ﴾ وقولهم: لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النار.

(والخامس) الحال المنفيُّ عامِلُها، كقول الشاعر:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ
حكيمُ بن المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وهذا النوع نادر.

(والسادس) التوكيد بالنفسِ والعينِ، نحو: ذهبت إليه بِنَفْسِي.

٨- باء السببية، نحو: ﴿إنكم ظلمتم أنْفُسَكُمْ باتخاذِكم العِجْلَ﴾ ﴿فَكُلًّا أخذنا بذنبِهِ﴾.

٩- باء الظرفية، نحو: ﴿ولقد نَصَرَكُمُ الله بِبَدْرٍ﴾ ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾.

١٠- باء الغاية، نحو: ﴿وقد أحْسَنَ بي﴾ أي: (إليّ) أوْ ضمَّنَ أحْسَنَ معنى لَطَفَ.

١١- باء القسم، وهو أصْلُ أحرُفِهِ ولذلك خُصَّتْ بجوازِ ذكْرِ الفعلِ معها نحو: أُقسم بالله لأفْعَلَنَّ. واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو: بالله هل قام زيد أي: أسألك بالله مستَعْطِفًا.

١٢- باء المجاوزة كَعَنْ وتختص بالسُّؤالِ، نحو: (فاسأل به خبيرًا). وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يسعى نورهم بين أيديهم وبإيمانِهِمْ﴾.

١٣- باء المصاحبة، نحو: ﴿اهبط بسلامٍ﴾ أي معه ﴿وقد دخلوا بالْكُفْرِ...﴾ الآية.

١٤- باء المقابلة وهي الداخلة على العوضِ، نحو: اشتريتُهُ بألفِ دينارٍ وكافأت إحسانَهُ بضِعْفِه. وقولهم: هذا بذاك. ومنه: ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ على أحد

الوجهين في تفسير الآية. والوجه الآخر أنها باء السببيّة (المغني ١/ ٩٥-١٠٢).

□ پ

قرَّر مَجْمَع اللغة العربية استعمال هذه الصورة (پ) في مقابلة الحرف الافرنجي (P) (مجلة المَجْمَع ٤/ ١٩).

□ باتَ

باتَ فعل يأتي تامًّا بمعنى قضى الليل، تقول: باتَ العصفور في عشه، ويأتي ناقصًا فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ البَتْر

(عروض) البَتْر من علل النقص، ويكون بالجمع بين الحذْف والقطْع، ومثاله (فعولُنْ) تصير بعد البتر (فعْ) و(فاعلاتن) تصير (فاعلْ).

□ البحر

(عـروض) بحـور الشعـر هي أوزانـه القياسية. وأول مَنْ حصر ما تنظم عليه العرب من الأوزان هو الخليل بن أحمد الفراهيدي واضـع علم العـروض. وقد استقرىٰ أشعار العرب، واستخرج البحور التي نظمت عليها، فوجـدهـا لا تخـرج عن خمسة عشر بحرًا؛ أسماؤها: الطويل، المديد، البسيط، الوافر، الكـامل، الهَزَج، الرَّجَز، الرَّمَل، السريع، المنسرِح، الخفيف، المضارِع، المُقتضَب، المُجْتَث.

ثم استـدرك عليه الأخـفشُ الأوسطُ سعيدُ بن مسعدة (-٢١٦هـ) بحرًا آخر سمّاه (المتـدارَك)، رأىٰ أنه واقع في ما صح من شعـر العـرب. وقـد أراد الخليل أن يحصر البحـور فجعـل لها خمس دوائر تجمع كل دائرة مجموعة من هذه البحور (ر: دائرة).

وقد نَظَمَ بعضهم أسماء البحور الأصلية في بيتين ليسهل تذكرها وهما:

طويلٌ يمـدُّ البسطَ بالـوفْـرِ كامـلٌ ... ويهـزَجُ في رجْـزٍ وَيُرمِـلُ مسـرعًـا

فسـرِّحْ خفيفًـا ضارعًـا تَقْتَضِبْ لَنَـا ... من اجتُثَّ من قُرْبٍ لتـدرك مطمعًا

وما لم يكن من هذه الأوزان الستة عشر فليس وزنًـا عربيًا. غير أن المولدين أحدثوا ستة أوزانٍ استنبطوها من دوائر البحور وهي: المستـطيل، والممتـدّ، والمتوافر، والمتّئِد، والمُنْسَرِد، والمطَّرد. فهذه ٢٢ بحرًا.

وقـد اختُرِعت أيضًا فنون من النظم لم تُسَمَّ بحورًا، وإن كانت ذات أوزان خاصة، والـمشهـور منهـا سبعـة هي: السلسلة، الـدوبيت، القـوما، الموشح، الزجل، كان وكان، المَواليَا.

وتـعـلم أحكـام كل من هذه البحــور والفنون بالرجوع إلى موضعه من هذا المعجم.

ثم البحر إما أن ينظم عليه الشاعر بتمام أجزائه كما يخرج من دائرته، وإما أن ينظم

عليه مع إسقاط تفعيلة من صدره، وأخرى من عجزه فيقال حينئذ إنه مجزوء. فإن أسقط نصف البيت فهو **المشطور**. فإن أسقط الثلثين ونظم على الثلث فهو **المنهوك** (رها). (أهدى سبيل).

ومجموع ما نظم عليه العرب من تام ومجزوء ومشطور ومنهوك لجميع البحور يصل إلى ٦٣ ضربًا (أسس النقد الأدبي/ ٣٠٩).

وأكثر البحور الستة عشر شيوعًا في الشعر العربي البحر الطويل، ويتلوه الكامل والبسيط. وهاك نسبة توزيع ما في الأغاني (الـ ١٢ جزءًا الأولى) من أبيات الشعر:

الطويل ٣٦٪، الكامل ١٢٪، البسيط ١٢٪، الوافر ١١٪، الخفيف ٨٪، الرَّجَز ٤٪، المتقارب ٤٪، السَّريع ٣٪، المنْسَرح ٣٪، الرَّمَل ٢٪، الْهَزَج ١٪، المديد ١٪ (موسيقى الشعر/ ١٩٠).

وَجْه تسمية البحور بما سمِّيت به: قال الأخفش: سألت الخليل بعد أن عمل كتاب العروض: لم سمِّيَت الطويل طويلاً؟ قال: لأنه طال بتمام أجزائه.

قلتُ: فالبسيط؟ قال: لأنه انبسط عن مدى الطويل، وجاء وسطه فعِلن. وآخره فعلن.

قلتُ: فالمديد؟ قال: لتَمدُّد سُباعيِّه حول خُماسيِّه.

قلتُ: فالوافر؟ قال: لوفور أجزائه وَتِدًا بوتد.

قلتُ: فالكامل؟ قال: لأن فيه ثلاثين حركة، لم تجتمع في غيره من الشعر.

قلتُ: فالهَزَج؟ قال: لأنه يضطرب، شبِّه بهزج الصوت.

قلتُ: فالرَّجز؟ قال: لاضطرابه كاضطراب قوائم الناقة عند قيامها.

قلتُ: فالرَّمَل؟ قال: لأنه شُبِّه بِرَمَل الحصير، لضم بعضه إلى بعض.

قلتُ: فالسريع؟ قال: لأنه يُسرع على اللسان.

قلتُ: فالمُنْسَرح؟ قال: لانسراحه وسهولته.

قلتُ: فالخفيف؟ قال: لأنه أخفُّ السباعيات.

قلتُ: فالمقتضَب؟ قال: لأنه اقتُضِبَ من السريع.

قلتُ: فالمضارع؟ قال: لأنه ضارَع المقتَضَب.

قلتُ: فالمُجْتَثّ؟ قال: لأنه اجتُثّ، أي قُطِع، من طويل دائرته.

قلتُ: فالمُتَقَارب؟ قال: لتَقَارُب أجزائه، كلُّها خماسيّة، يُشبه بعضها بعضًا (أسس النقد/ ٣١٥، عن العمدة ١/٨٩).

مجالات استعمال البحور: رأى البستاني في مقدّمة ترجمة الإلياذة أنّ الطويل يتسع لكثير من المعاني، فيكثر في الفخر والحماسة والوصف والتاريخ.

والبسيط يقرب من الطويل، ولا يتسع مثله لاستيعاب المعاني، ولكنه أرق منه ولذا كثر في شعر المولّدين.

والكامل أتمُّ البحور السباعية، يصلح لأكثر الموضوعات، وهو في الخبر أجود منه في الإنشاء، وأقرب إلى الشدة منه إلى الرقة.

والوافر ألين البحور، يشتد إذا شددته، ويرقّ إذا رققته. وتحسن فيه المراثي والفخر.

والخفيف أخف البحور على السمع، ألين من الوافر، وأقرب انسجامًا، وإذا جاد نظمه رأيته سهلاً ممتنعًا. يصلح لجميع المعاني.

والرَّمَل بحر الرقة، يجودُ نظمه في الأحزان والأفراح والزهريات، وتحسن فيه الموشحات.

والسريع سلس عذب، يحسن فيه الوصف وتمثيل العواطف.

والمتقارب رنانٌ مُطرب.

والرجز أسهل البحور نظمًا (أُسس النقد/ ٣٢٠).

□ البدل

(نحو) البدلُ هو التابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بلا واسطة. وَأقسام البدل أربعة:

(الأول) بدل كلٍّ من كلٍّ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو: ﴿اهدنا الصراطَ المستقيم. صراطَ الذين﴾.

(الثاني) بدل بعضٍ من كلٍّ، ويُبْدَلُ الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء، أو مساويًا، أو أكثر، كأَكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه، أو نصفَه، أو ثلثَيْهِ.

ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المُبْدَلِ منه، مذكورٍ كقوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصمُّوا كثيرٌ منهم﴾، أو مقدرٍ كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليْهِ سبيلاً﴾ - أي منهم.

(الثالث) بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، كأعجبني زيدٌ علمُه أو حسنُه - وسُرِقَ زيد ثوبُهُ أو فَرَسُهُ. وأمْرُه في الضمير كأَمْرِ بدل البعض، كقوله تعالى: ﴿يسألونك عَن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾، ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ. النارِ﴾ - أي النار فيه.

(والرابع) البدل المباينِ، وهو ثلاثة أنواع: بدل الغَلَط، وبدل النِّسيان، وبدل الإضراب، وقولك: (خُذِ السكينَ السَّهْمَ) يصلح مثالاً على كل من الأنواع الثلاثة (التوضيح ٢/ ١١٤-١١٧).

إبدال الفعل والجملة: يُبْدَلُ كلّ من الفعل والجملة. فالفعل كقوله تعالى: ﴿ومَنْ يفعلْ ذلك يلقَ أثامًا. يُضَاعفْ﴾ والجملة كقوله تعالى: ﴿أمدّكم بما تعلمون. أمدّكم بأنعامٍ وبنين﴾، وقد تبدل الجملة من المفرد كقولِ الشاعر:

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً ... وبالشامِ أُخرَى، كيفَ يَلْتَقِيانِ؟

أَبْدَلَ (كيف يلتقيان) من حاجةٍ وأُخرى، أيْ إلى الله أشكو هاتين الحاجتين ـ تَعَذُّرَ التقائِهما (التوضيح ٢/ ١١٩، ١٢٠).

(نحو) **الإبدال من أسماء الاستفهام وأسماء الشرط**: إذا أبدل اسمٌ من اسم استفهامٍ أو شرطٍ ـ ذُكِرَ مَعَ البَدَل همزة الاستفهام أو (إنْ) الشرطية.

فالأول كقولك: كَمْ مالك ـ أعشرون أمْ ثلاثون؟ وما صنعتَ ـ أخيرًا أم شرًّا؟

والثاني نحو: مَنْ يَقُمْ ـ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو ـ أقُمْ مَعَه، وما تصنعْ ـ إن خيرًا وإن شرًّا ـ تُجْزَ بِهِ، ومتى تسافِرْ ـ إن غدًا وإنْ بَعْدَ غدٍ ـ أُسافِرْ مَعَك (التوضيح ٢/ ١٢٠).

(معاني) **أغراض البدل**: يبدل من الاسم لزيادة التقرير والإيضاح نحو: جاءني زيد أخوك، وجاء القومُ أكثرُهم، وسُلِبَ عمرٌو ثوبُه. وقوله تعالى: ﴿إهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الإيضاح ١/١٠٢).

□ البديع

علم البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وبعد رعاية وضوح دلالة الكلام مع معناه.

والمحسنات البديعية قسمان: معنوية ولفظية.

فالمحسنات المعنوية منها: ١ـ المطابقة ٢ـ المقابلة ٣ـ مراعاة النظير ٤ـ التفويف ٥ـ الإرصاد أو التسهيم ٦ـ المشاكلة ٧ـ الاستطراد ٨ـ المزاوجة ٩ـ الرجوع ١٠ـ التورية ١١ـ الاستخدام ١٢ـ اللف والنشر ١٣ـ الجمع ١٤ـ التفريق ١٥ـ التقسيم ١٦ـ التجريد ١٧ـ المبالغة ١٨ـ المذهب الكلامي ١٩ـ حسن التعليل ٢٠ـ التفريع ٢١ـ تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح ٢٢ـ الاستتباع ٢٣ـ الإدماج ٢٤ـ التوجيه ٢٥ـ تجاهل العارف ٢٦ـ القول بالموجب ٢٧ـ الاطراد.

وأما المحسّنات اللفظية فمنها: ١ـ الجناس ٢ـ رد العجز على الصدر ٣ـ السجع ٤ـ التصريع ٥ـ الموازنة والمماثلة ٦ـ القلب ٧ـ التشريع ٨ـ لزوم ما لا يلزم.

وأصل الحسن في المحسّنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعةً للمعاني، فإن المعاني إذا أُرسلت على سجيتها وتركت وما تريد طلبت لأنفسها الألفاظ ولم تكتسِ إلا ما يليق بها.

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حَمَل صاحبَه فرطُ شغفِهِ بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع على أن ينسىٰ أنه يتكلّم لِيُفْهِم ويقول لِيُبَيِّن، ويخيَّل إليه أنه إذا جمع عدةً من أقسام البديع في بيت شعر فلا ضير أن يقع المعنى في عمياء، وأن يوقع السامعَ طلبُهُ في خبط عشواء (الإيضاح ٤/١ـ٣، ١٠٤ـ١٠٥) أقول: وهناك أنواعٌ أخرى.

والمعلومات عن كل نوع من الأنواع البديعية تجدها تحت اسمه في هذا المعجم.

هذا وإن بعض الناس يسمي علوم البلاغة الثلاثة علم الديع (الإيضاح ١/٢٤).

□ براعة الاستهلال

(بديع) براعة الاستهلال هو نوع من أنواع حسن الابتداء، وهو أن يبتدئ القصيدة أو الخطبة ابتداءً حسنًا ويكون مناسبًا للمقصود من القصيدة أو الخطبة.

كقول أبي تمام يهنّئ المعتصم بالله بفتح عَمُّورِيَّة، وكان أهل التنجيم زعموا أنها لا تُفتح في ذلك الوقت:

السيفُ أصدق إنباءً من الكتب
في حدّه الحدُّ بين الجِدِّ واللعبِ
بيض الصفائح لا سود الصحائف في
متونهنّ جَلاءُ الشكِّ والرِّيَبِ

(الإيضاح ٤/١٥١، ١٥٢).

□ بَرِحَ

برح فعل يأتي تامًّا متعدّيًا لواحدٍ، بمعنى فارَقَ المكان، ويأتي ناقصًا فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ البسيط

(عروض) البحر البسيط، وزنه في الأصل كما يخرج من دائرته، هكذا:

مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مستفعلن فاعلن
مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

ونظمه بعضهم للتذكُّر فقال:

إن البسيطَ لديْهِ يُبْسَطُ الأمَلُ
مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلُ

ويستعمل تامًّا ومجزوءًا. وأعاريضه ثلاث، وأضربه ستة، هكذا:

أ ـ مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلنْ
مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلُن ـ١
... ...
... ... فاعِلْ ـ٢

ب ـ مستفعلن فاعلن مستفعلن
مستفعلن فاعلن مستفعلانْ ـ٣
... ...
... ... مستفعلن ـ٤
... ...
... ... مستفعِلْ ـ٥

جـ ـ مستفعلن فاعلن مستفعِلْ
مستفعلن فاعلن مستفعِلْ ـ٦

وبعضهم حافظ في هذا الوزن الآخِر على خبن العروض والضرب، حتى عاد كل منهما هكذا (فعولن)، ويسمى هذا الوزن مُخَلَّع البسيط ـ٧

وأمثلته السبعة بالترتيب:

١ـ يا أيُّها الملك المبدي عداوته
انظر لنفسك أيَّ الأمْرِ تبتدرُ

٢ـ والله لو كرهتْ كفِّي مصاحبتي
لقلت إذ كرهتْ قربي، لها: بِيني

٣ـ يا صاح قد اخلفتْ أسماءُ ما
كانت تُمنِّيك من حسن الوصالْ

٤ـ ماذا وقوفي على ربع عفا
مخلولق دارس مستعجم
٥ـ سيروا معًا إنما ميعادكم
يوم الثلاثاء بطن الوادي
٦ـ ما هيّج الشوق من أطلال
أضحت قفارًا كوحي الواحي
٧ـ قد نمّ طرفي بما ألاقي
من كمدٍ دائم المزيدِ

□ بَلْ

(نحو) بلْ حرف إضراب؛ فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: ﴿وقالوا اتَّخَذَ الرحمن وَلَدًا سبحانه بل عبادٌ مكرمون﴾ أي: بل هم عبادٌ، ونحو: ﴿أَمْ يقولون بِهِ جِنَّةٌ بل جاءهم بالحقّ﴾ وإمَّا الانتقالُ من غرضٍ إلى آخرَ وَوَهِمَ ابنُ مالكٍ إذ زَعَمَ في شرحِ كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلّا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿قد أفلح مَنْ تزكّى. وذكر اسم ربه فصلّى. بل تؤثِرُونَ الحياةَ الدنيا﴾، ونحو: ﴿ولدينا كتابٌ ينطِقُ بالحقّ وهم لا يُظْلَمون. بلْ قلوبُهم في غَمْرةٍ﴾.

وهي في ذلك كلِّهِ حرفُ ابتداءٍ وليست عاطفة على الصحيح.

وإن تلاها مُفْرَدٌ فهي عاطفة. ثم إن تقدمها أمْرٌ أو إيجابٌ كاضرب زيدًا بل عمرًا، وقام زيدٌ بل عمرو، فهي تَجْعَلُ ما قبلها كالمسكوتِ عَنْهُ فلا يُحكَم عليه بشيء وتثبت الحكمَ لما بعدها. وإن تقدَّمَها نَفْيٌ أو نَهْيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالَتِهِ وجَعْلِ ضِدِّهِ لما بعدها نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو. ولا يَقُمْ زيدٌ بل عمرو.

وقد تُزَادُ قَبْلَها (لا) لتوكيد الإضرابِ بعد الإيجاب كقولِ الشاعر:

وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشمسُ لَوْلَمْ
يُقْضَ للشمسِ كِسْفَةٌ أو أُفولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي كقول الشاعر:

وما هَجَرْتُكِ لا بلْ زادَني شَغَفًا
هَجْرٌ وبُعْدُ تراخٍ لا إلى أَجَلِ

□ البلاغة

بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (ر: الفصاحة).

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يُبَاين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي.

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول يكون بمطابقته للاعتبار المناسب. وانحطاطُه بعدم مطابقته له.

وللبلاغة طرفان: أعلى إليه تنتهي؛ وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل منه

تبتدئ؛ وهو ما إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب. وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة.

ويتبع البلاغة وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة، تورث الكلام حسنًا وقبولاً، وهي المحسِّنات البديعية الآتية في علم البديع (ر: البديع).

فلذلك تنحصر عيوب الكلام المخلّة ببلاغته فيما يلي:

(١) التنافر في حروف الكلمة (٢) الغرابة (٣) مخالفة القياس الصرفي (٤) ضعف التأليف (٥) تنافر الكلمات (٦) التعقيد اللفظي (٧) التعقيد المعنوي (٨) عدم مطابقته مقتضى الحال.

فالعيب الأول والعيب الخامس يمكن تجنبهما بحسن الذوق وكمال الحسّ. والثاني بمعرفة متن اللغة. والثالث بمعرفة علم التصريف. والرابع بعلم النحو. والسادس بعلم النحو كذلك. والسابع بعلم البيان. والثامن بعلم المعاني.

وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع. وعلم البلاغة هو مجموع العلوم الثلاثة: البيان والمعاني والبديع (الإيضاح ١/١٩-٢٤).

هذا، ويرى ابن خلدون أن الإعراب لا مدخل له في البلاغة، وأن البلاغة مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال، حتى في كلام العامة، فإنه إذا عرف اصطلاح واشتهر صحت الدلالة، وإذا طابقت الدلالة المقصود ومقتضى الحال صحّت البلاغة، ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك (المقدّمة ١/١١٢٦ ط دار الكتاب اللبناني).

فوائد معرفة علوم البلاغة:

١- أنها وسيلة إلى معرفة وجوه إعجاز القرآن.

٢- أنها تصقل الذوق وتُنمّي القدرة على التفريق بين الكلام الجيد والرديء، والشعر النادر والشعر البارد.

٣- أنها تعصم العارف بها من الزلل إن أراد أن ينشئ قصيدة أو يكتب رسالة، وتضيء له الطريق، فيُثْبِتُ ويمحو على بصيرة.

٤- يساعد عند اختيار الأدب الجيد للحفظ أو التأليف (أُسس النقد الأدبي/ ١٠٢).

□ بلىٰ

(نحو) بَلىٰ حرفُ جوابٍ: وتختصّ بالنَّفْيِ وتفيد إبطاله سواء أكان مجرَّدًا نَحْو: ﴿زَعَمَ الذين كفروا أن لَنْ يبعثوا قل بلى وربِّي﴾ أم كان مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًا كان، نحو: (أَلَيْسَ زيدٌ بقائمٍ) فتقول: بلى، أو توبيخيًا نحو: ﴿أم يحسبون أنّا لا نسمَعُ سرَّهُمْ ونجواهم. بَلَى﴾ ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه. بلى﴾، أو تقريريًا نحو: ﴿ألستُ بربكم قالوا بَلى﴾ ولذلك قال

ابن عباس وغيره: لو قالوا نَعَمْ لكفروا. ووجهه أن نَعَمْ تصديقٌ للخَبَر بنفيٍ أو إيجاب. ولذلك قال جماعة من الفقهاء، لو قال: أليسَ لي عليكَ ألفٌ، فقال: بلى، لزمته الألف. ولو قال: نَعَمْ، لم تلزمه (المغني ١/١٠٤).

□ البناء

(نحو) البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مع اختلاف العوامل الداخلة على الكلمة.

وأنواع البناء أربعة:

السكون: وهو الأصل، ولخفته دخل في الاسم والفعل والحرف، نحو: هلْ، وقُمْ، وكَمْ.

والفتح: وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضًا في الاسم والفعل والحرف كذلك، نحو: سوفَ، وقامَ، وأينَ.

والنوعان الآخران هما:

الكسرُ والضمُّ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا في الحرف والاسم، نحو: لام الجرِّ، وأمْسِ، ونحو: منذُ (التوضيح ١/٢٧، ٢٨).

بناءُ الاسم: يُبْنى الاسم إذا أشبه الحرف. وأنواع الشبه ثلاثة:

١ـ الشبه الوضعيّ، وضابطه: أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو حرفين. كـ (تاء) قُمْتُ، فإنها شبيهة بنحو: باءِ الجر ولامه، وواو العطف وفائه. وكـ (نا) من قمنا. فإنها شبيهة بنحو: قَدْ، وبل. وإنما أُعرب نحوُ: أب، وأخ، لضعف الشبهِ بكونه عارضًا، فإن أصلهما: أبَوٌ وأخَوٌ، بدليل: أبوانِ وأخوان.

(ومن هنا بنيت جميع الضمائر حتى الثلاثية منها طردًا للباب).

٢ـ الشَّبه المعنوي، وضابطه: أن يتضمّن الاسم معنًى من معاني الحروف، كـ (متى)، فإنها تستعمل شرطًا، نحو: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، وهي حينئذ شبيهةٌ في المعنى بإن الشرطيّة، وتستعمل أيضًا استفهامًا نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾ وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام. وإنما أُعربت (أيٌّ) الشرطية في نحو: (أيُّما الأجَلَيْن قَضَيْتُ)، والاستفهامية في نحو: (فأيّ الفريقَين أحقّ) ـ لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

(ومن أجل الشبه المعنوي بنيت أسماء الشرط واسما الاستفهام وأسماء الإشارة).

٣ـ الشبه الاستعماليّ، وضابطه: أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل ولا يدخلَ عليه عاملٌ فيؤثِّرَ فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصِّلاً إلى جملة.

(فالأول) كـ (هيهات) و(صَهْ) و(أَوَّهْ)، فإنها نائِبَةٌ عن بَعُدَ ـ واسْكُتْ ـ وأتَوَجَّع، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثَّرَ به، فأشبهت (لَيْتَ) و(لعلَّ) مثلاً.

ومن أجل الشبهِ الاستعمالي بُنيت أسماء الأفعال وأسماء الأصوات.

(والثـاني) كـ (إذْ، وإذا، وحيثُ، والمَوْصُولات). تقول: (جئتُك إذْ) فلا يتمّ معنى (إذْ) حتى تقول: جاء زيد، ونحوه. وكذلك الباقي.

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فهو معرب (التوضيح ١/٢٢-٢٥).

تصريف الاسم المبني: إن الأسماء المبنية لا تثنى، ولا تجمع، ولا تصغر، ولا ينسب إليها، ولا توزن صرفيًا. ويستثنى من ذلك أشياءُ معينة تُعلم في مواضعها.

بناء الأفعال: فعل الأمر مبنيٌّ، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه. وهكذا فإن (اذهبْ) مبنيٌّ على السكون، و(امش) مبنيٌّ على حذف الياء، و(صوموا) مبنيٌّ على حذف النون.

وفي قول الكوفيين إن الأمر هو مضارع معرب، مجزوم بلام الأمر المحذوفة (ر: الأمر).

أما المضارع فهو معرب دائمًا إلا إن اتصلت به نون النسوة فيبنى على السكون. ويبنى على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد المباشرة، نحو: لتذهَبَنَّ. أما غير المباشرة فهو معها معرب، نحو: لَتُبْلَوُنَّ، فهذا مرفوع بثبوت النون. ومثله: لتقْعُدِنَّ، لأن ياء المخاطبة فاصل مقرّر.

وأما الماضي: فهو مبنيٌّ في جميع أحواله، والأصل فيه البناء على الفتح، نحو: ذهبَ، ذهبَا، ذهبَتْ.

ويبنى مع واو الجماعة على الضم، نحو: ذهبوا.

ومع ضمائر الرفع المتحركة (نا. تِ. نَ) على السكون، نحو: ذهبْنا. ذهبْتما. ذهبْنَ.

بناء الحروف: الحروف كلها مبنية.

□ البِنْية

(صرف) البِنْيَة هيئة الكلمة، أي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها، مع اعتبار حروفها الزائدة والأصلية (التهانوي ١/١٤).

□ البيان

عطف البيان ر: عطف البيان.

□ البيان

(بلاغة) علم البيان هو أحد علوم البلاغة الثلاثة، وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

وتنحصر مباحث علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية. (الإيضاح ٣/٢-٦) وتعلم مباحثها بالرجوع إليها في مواضعها من هذا المعجم.

هذا، وبعض الناس يطلق علم البيان على علوم البلاغة الثلاثة. وبعض يطلقه

على ما يسمى علم البيان وعلم البديع (الإيضاح ١/٢٤).

□ البيت

(عروض) البيت من النَّظْم عبارة عن وَحْدة من وحدات النظم مكونة في الأصل من مصراعين، في كل منهما ثلاث تفعيلات أو أربع. وقد يكون البيت مشطورًا فيكون فيه مصراعٌ واحدٌ لا غير. وقد يكون مجزوءًا، وهو ما حذف منه تفعيلة واحدة من كل مصراع. وقد يكون منهوكًا وهو ما بقي فيه ثلث التفعيلات فقط (ر.أ: البحر) وسمّي بَيْتُ الشعر بذلك تشبيهًا ببيت الشَّعَر.

□ بَيْدَ

بَيْدَ اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى أنَّ وصِلَتِها، وله معنيان (أحدهما) أن تكون بمعنى (إلّا) إلّا أنّه لا يقعِ مرفوعًا ولا مجرورًا بل منصوبًا، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متّصِلاً وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصّةً. ومنه الحديث: «نحن الآخِرونَ السابقونَ بَيْدَ أنَّهُمْ أوتوا الكتابَ من قبلنا وأوتيناه من بعدِهم».

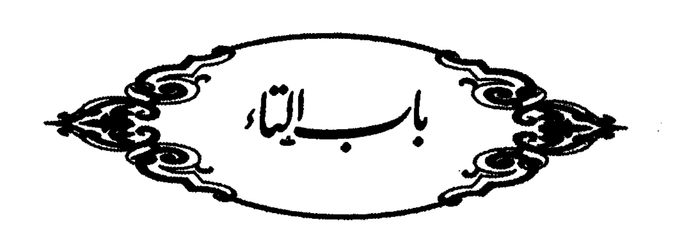
(الثاني) أن تكون بمعنى (مِنْ أجل) ومنه الحديث: «أنَا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ بَيْدَ أنّي من قريش واستَرضِعْتُ في بني سَعْدِ بن بكرٍ»، وقول الشاعر:

عمدًا فعلتُ ذاكَ بَيْدَ أنِّي
أخافُ إن هلكْتُ أنْ تَرِنِّي

أي: أخَافُ أن تصرخي (المغني ١/ ١٠٤، ١٠٥).

□ بئس

ر: نعم وبئس.



باب التاء

ت (تاء)

النطق بالتاء: التاء صوت شديد مهموس (لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان) ينحبس النَّفَس معه بالتقاء اللسان بأصول الثنايا العُليا، ثم ينفصل فجأة (الأصوات اللغوية/ ٥١).

(صرف) إبدال التاء من الواو والياء: إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال ـ أُبدلتْ تاءً وأُدغمتْ في تاء الافتعال وما تصرف منه كالماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول نحو: (اتَّصَلَ واتَّعَدَ) من الوصل والوعد، و(اتَّسَرَ) من اليُسْر، ومثله متَّصِل واتِّصال ويتَّصِل (التوضيح ٢/ ٤١٦، ٤١٧).

وتقلب تاء الافتعال طاء في ما فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، كاصطبر ولم يضطرب.

زيادة التاء: تزاد التاء علامة للتأنيث كقائمة، وفي المضارع كتقوم، ومطاوع فَعْلَلَ كتدحرج. وتزاد أيضًا في الاستفعال والتفعُّل والافتعال والتفاعُل وفروعهنّ، وفي التَّفْعيل والتِّفْعالِ كالتَّقديس والتِّرداد، دون فروعهنّ (التوضيح ٢/٣٨٢) وزيدت في غير ذلك في كلمات قليلة منها: مَلَكوت، وعِفريت، وعنكبوت.

وتزاد في أول الفعل المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل (ر: الفاعل) أو على كون الفاعل مخاطَبًا.

وتزاد ساكنة للتأنيث في آخر الفعل الماضي. وانظر: التأنيث.

اجتماع تاءين في أول المضارع: المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء، نحو: تتعلم وتتكلم، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين، والمحذوف الثانية (الأشباه والنظائر ١/ ٣٥).

تاء القسم: هي تاء مفتوحة تدخل على المُقْسَمِ به، وهي خاصة باسم الجلالة (الله) فلا تدخل على اسم لغيره تعالى، ولا على اسم آخر من أسمائه غير (الله). وربما قالوا:

تالـرّحمٰن، تَرَبِّي، تَرَبُّ الكعبـة. وقـال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وتَاللهِ لأكيدَنَّ أصنامكم﴾: الباء أَصْلُ أحرف القَسَم، والواو بَدَلٌ من (أي مُحَوَّلة عن) الباء، والتاء بدل من الـواو، وفي التـاء زيادة معنى التعجب (المغني ١/١٠٦).

تاء الخـطاب وتـاء الضميـر: التاء في ضمائر المخاطبين (أنت وفروعها) حرف دالٌ على الخطاب، والضمير هو الهمزة والنون.

وأما التاء التي تلحق أواخر الأفعال فهي ضمير، فالمضمـومة المنفردة للمتكلم نحو: (قمتُ)، والمفتوحة للمخاطب المفرد نحو: (قمتَ)، والمكسورة للمخاطبة المفردة نحو: (قمتِ). وأمـا المثنى فله نحـو: (قمتُمـا) والجمع بنوعيه (قُمْتُمْ، وقمتنّ) وما بعد التاء هو حروف ليسَ من الضمير.

هذا، وقد تُجَرَّدُ التاء اللاحقة للفعل من معْنى الاسمية والخـطاب وذلك في قولهم: (أَرَأَيْتَ؟) ر: أرأيْتَ (المغني ١/١٠٦).

تاء التأنيث: انظر: ة ـ هاء التأنيث (في أوائل حرف الهاء).

□ التابع

ر: التبعية.

□ التأسيس

(علم القافية) ر: القافية.

□ التأسيس

(نحو) التأسيس خلاف التأكيد. فالتأكيد أن يُذكَرَ لفظٌ معناه مفهوم بدون ذكره، كما لو سُبق بكلام يدلُّ على معناه، والتأسيس لفظ يُفيد معنًى لَم يكن حاصلاً بدونه. (التّهانوي ١/٧٣).

والأصل في الكلام أن يكون تأسيسًا لا تأكيدًا. فلو دار اللفظ بين أن يحمـل على التأسيس وعلى التوكيد فحمله على التأسيس أولى (الأشباه والنظائر في الفقه الشافعي ـ للسيوطي).

□ التأكيد

التأكيد إما لفظي وإما معنوي.

التأكيد اللفظيّ: هو اللفظ المكرر به ما قبله إما بعينه، أو بمرادِفِهِ كقول الشاعر:

أنتَ بالخيرِ حقيقٌ قَمِن

ولا يزيد التكرير عن ثلاث مرات، لأنه لم يقع أكثر منها في كلام العرب.

كيفية العمل في التأكيد اللفظيّ:

١ـ إن كان التوكيد جملة فالأكثر اقترانها بالعـطف نحـو: ﴿**كـلّا سيعلمون. ثم كلّا سيعلمـون**﴾ ونحـو: ﴿**أولى لك فأولى. ثم أولى لك فأولى**﴾. وتأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «والله لأغزون قريشًا» ثلاث مرات.

٢ـ وإن كان اسمًـا ظاهـرًا أو ضميرًا منفصلاً منصـوبًا يكـرر بدون شرط نحو: فنكاحُهَا باطلٌ باطلٌ باطلٌ، وقول الشاعر:

فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّهُ
إلى الشرِّ دَعّاءٌ وللشرّ جالبُ

٣ـ وإن كان ضميرًا منفصلًا مرفوعًا ـ جاز أن يؤكَّدَ به كل ضمير متصل نحو: قمتَ أنتَ ـ وأكرمتُكَ أنتَ ـ ومررت بكَ أنتَ.

٤ـ وإن كان ضميرًا متصلًا وُصِلَ بما وُصِل به المؤكَّد نحو: عجبت مِنْكَ منكَ.

٥ـ وإن كان فعلًا أو حرفًا جوابيًا ـ فواضح، كقولك: قام قام زيد.

٦ـ وإن كان حرفًا غير جوابي وَجَبَ أن يُعادَ مع التوكيد متى اتصل بالمؤكَّد نحو: ﴿أيعِدُكُمْ أنَّكُمْ إذا مِتّمْ وكنتم ترابًا وعظامًا أنَّكم مخرجون﴾ (التوضيح ٢/ ٨٦ـ٨٨).

٧ـ أقول: إن كان المؤكَّد اسمًا مشتقًا أو فعلًا أو مصدرًا جاز توكيده بمصدر منصوب على المفعولية المطلقة (ر: المفعول المطلق).

هذا، وإن الحذف منافٍ للتأكيد، فلا يؤكَّد المحذوف (ر: الحذف).

التأكيد المعنويّ: الغرض من التوكيد المعنويّ رفع احتمال إرادة غير الظاهر.

وله سبعة ألفاظ: النفس، والعين. ويُؤَكَّدُ بهما لرفع احتمال المجاز عن الذات، تقول: جاء الخليفة، فيحتمل أن الجائي خَبَرُه، أو أمتعته، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ـ ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد، وأن يكون لفظهما طِبْقَه في الإفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصح جمعهُما على (أفْعُل) نحو: جاء أبواكَ أنفسهما.

والألفاظ الباقية: كِلَا، وكلتا، للمثنى، وكلّ، وجميعٌ، وعامةٌ ـ لغيره. ويجب اتصالهنّ بضمير المؤكَّد.

ويؤكَّد بهن لرفع احتمال إرادة بعض المدلول.

ويجوز إذا أُريد تقوية التوكيد ـ أن يُتْبَعَ (كُلّه) بأجمع و(كلّها) بجَمْعَاءَ، و(كلّهم) بأجمعين، و(كلُّهنَّ) بجُمَعَ، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الملائكة كلُّهم أجمعون﴾. وقد يؤكد بِهِنّ وإن لم يتقدم (كلّ) نحو: ﴿لأغوينّهم أجمعين﴾ ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أجمعين﴾.

هذا، وإن التوكيد المعنوي إنما هو للمعرفة، فأما النكرة فلا تؤكَّد بشيء من ألفاظ التوكيد المعنوي ما لم يكن المؤكَّد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كاعتكف أُسبوعًا كلَّه، وكقول الشاعر:

لكنّهُ شاقَهُ أنْ قيلَ ذا رَجَبٌ
يا لَيْتَ عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ

(التوضيح ٢/ ٨٢ـ٨٥).

(علم المَعاني) **أغراض التوكيد**: يؤتى بالتوكيد للتقرير، أي: تقوية الحكم.

وقد يؤتى به لدفع توهم التجوّز أو السهو كقولك: عرفت أنا، وعرفت أنت، وعرف زيد

زيد.

أو لدفع توهم عدم الشمول، كقولك: عرفني الرجلان كلاهما. أو الرجال كلهم. (الإيضاح ١/ ٩٩، ١٠٠).

وأما النسبة الخبرية فتؤكد في مواضع خاصة (ر: الخبر ـ أغراض الخبر ومواضع توكيده).

أساليب أُخرى للتأكيد:

١ـ منها ضمير الفصل، نحو: **﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾**.

٢ـ ومنها ضمير الشأن، نحو: **﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾**.

٣ـ ومنها حروف الجرّ الزائدة، نحو: **﴿أليس الله بعزيزٍ ذي انتقام﴾**.

٤ـ ومنها إنَّ وأن (ر: إنَّ وأخواتها).

٥ـ ومنها نونا التوكيد في المضارع والأمر (ر: ن ـ نون التوكيد).

٦ـ ومنها الحال المؤكدة (ر: الحال) والنعت المؤكد، كقولهم أمس الدابر لا يعود، وليلة ليلاء، ويوم أَيْوَمُ. والمصدر المؤكد لمضمون الجملة، كقوله تعالى: **﴿ذلك عيسى بن مريم قولَ الحق الذي فيه يمترون﴾**.

٧ـ ومنها تأكيد الجملة الخبرية بلام الابتداء. وتأكيد الفعل بقد.

٨ـ ومنها تحويل الجملة الفعلية إلى اسمية، كقوله تعالى: **﴿فهل أنتم شاكرون﴾** وقوله: **﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾** أي: لأثيبوا مثوبةً.

□ تأكيد المدح بما يشبه الذم، وعكسه

(بديع) تأكيد المدح بما يشبه الذم، يكون بأن يُستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنَّ سيوفَهم
بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

ووجه التوكيد فيه أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلّا أو نحوها، توهَّم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أنّ ما يأتي بعدها مُخْرَجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفةِ الذمِّ ثابتًا، وهذا ذم، فإذا اتَتْ بعدها صفة مدحٍ تأكَّد المدح، لكونه مدحًا على مدح، وإن كان فيه نوع من المخادعة. ومنه قول النابغة الجَعْديّ:

فتًى كَمُلتْ أخلاقُهُ غيرَ أنَّهُ
جوادٌ فَما يُبْقي من المالِ باقِيَا

والاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول بديع الزمان الهَمَذاني:

هو البدرُ إلا أنَّهُ البحْرُ زاخرًا
سوى أنَّه الضرغامُ لكنَّه الوبلُ

وعكسه الذم بما يشبه المدح. من ذلك قول الشاعر:

يا رسولاً أعداؤه أرذلُ النا
س جميعًا لكنَّهمْ في الجحيمِ

(الإيضاح ٤/ ٥٨-٦١).

□ تانِ

تان اسم إشارة، وهو مثنى (تي). ويجوز في نونِه التخفيف كثيرًا، والتشديد قليلاً و(ر: اسم الإشارة).

□ التأنيث

الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع، ولذلك فإن التأنيث يُدَلُّ عليه بعلامة. وكذلك الأفعال المسندة إلى الفاعل المؤنث بحاجة إلى علامة تأنيث (ر: الفاعل).

علامات التأنيث:

١- التاء المتحركة في آخر الاسم كقائمة.

٢- التاء الساكنة في آخر الفعل الماضي كقَامَتْ.

٣- التاء المتحركة في أول الفعل المضارع نحو: الدنيا تَخْدَع.

٤- الألف المقصورة في الأسماء كحُبْلَى ودُنْيا (ر: ١- الألف اللينة).

٥- الألف الممدوة، وهي ألف بعدها ألف، فتقلب الثانية منهما همزة، كحمراء (ر: ١- الألف اللينة).

ولا يُجمع بين الألف والتاء في اسم واحد.

هذا، وقد يكون الاسم المؤنث مؤنثًا بتاء تأنيثٍ مقدرة. ويستدل على ذلك، بالضمير العائد نحو: ﴿النارُ وعدهَا الله الذين كفروا﴾ ﴿حتى تَضَع الحربُ أوزارها﴾ ﴿وإن جَنَحُوا للسَّلْمِ فاجنح لها﴾. وبالإشارة إليها نحو: ﴿هذه جهنم﴾ وبثبوتها في تصغيره نحو: عيينة وأُذينة، أو فعله نحو قوله تعالى: ﴿ولما فَصَلَتِ العِيرُ﴾، وبسقوطها من عدده كقول الشاعر في وصف قوس:

أرمِي عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ
وَهْيَ ثَلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ

والمؤنث قسمان: الأول: مؤنث حقيقي، وهو ما دل على أُنثى حقيقية كامرأة وليلى وهند وناقة وأرنب، والمؤنث الحقيقي يسمى مؤنثًا معنويًا سواء كان في الاسم علامة تأنيث أو لم تكن.

والثاني: مؤنث مجازيّ، وهو ما يعامل معاملة المؤنث في الأحكام اللفظية، ولكنه لا يدل على أُنثى حقيقية كسفينة وأرض.

المؤنث اللفظيّ: ما فيه علامة التأنيث فهو مؤنث لفظي سواء أكان لمؤنث حقيقيّ كسلمى وفاطمة، أو لجمع كمرضى، أو لمذكَّر كحمزة وطلحة وعلامة.

وبهذا يتبين أن نحو امرأة وناقة: هو مؤنث لفظيّ مَعْنويّ، وأن حمزة: لفظيٌّ فقط، وهند: معنوي فقط، وأرض مجازي فقط (التوضيح ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦).

□ التَّبَعِيَّة

(نحـو) التابع هو ما يشارك ما قبله في إعـرابـه اللفـظي أو التقـديري أو المَحَلِّي. والأشياء التي تتبـع ما قبلهـا في الإعـراب خَمْسَـة: النعتُ، والتَّوْكيد، وعطف البيان، والنَّسَق، والبدل.

والصحيح أن العامل فيها هو العامل في متبوعها ـ ما عدا البدل فإن عامله محذوف. فالبدل في حكم المستقل عن جملة المبدَلِ منه.

ولا يفصـل بين التابع والمتبوع بأجنبي محضٍ عن كل منهمـا. ويجـوز الفصـل بمعمـول أحـدهمـا، وبعـامـلِ المتبـوعِ، ومعمول العامل، ومفسِّره، وبالقَسَم وجوابِهِ، وبـالاعتـراض، والاستثنـاء. ويمتنـع تقديم التـابع على المتبوع (التوضيح ٢/٧٠) هذا وتُعْلَمُ أحكـام كل من التـوابع بالرجوع إلى موضعه من هذا المعجم.

□ التبليغ

(بديع) التبليغ نوع من المبالغة (ر: المبالغة).

□ التتميم

(معاني) التتميم هو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصـود بفضلةٍ تفيد نكتـة، كالمبالغة في قوله تعالى: **﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾** أي: مع حبه. والضمير للطعام. أي مع اشتهائه والحاجة إليه. وكقول الشاعر:

إنِّـي على ما تريـن من كِبـرَي
أعـرف من أين تؤكـل الـكَـتِـفُ

(الإيضاح ٢/ ١٦٢، ١٦٣).

□ التثنية

التثنية هي أن يُلحق بآخـر المفرد ألف ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالَتَي النَّصْبِ والجر، للدلالة على اثنين من ذلك الجنس. ولا يُثَنّى المثنى، ولا المجمـوع جمـع مذكر سالمًا، ولا المُرَكَّب المزجيّ. وقد تمتنع تثنية المفرد استغناء بتثنية غيره. فلا يثنى (سواء) استغناء بقولهم: (سِيَّان).

هذا، ويلحق بالمثَنَّى في إعرابه أربعة ألفـاظ: كلا وكلتـا مضـافينِ إلى الضمير، واثنان واثنتان (ويقال فيها أيضًا: ثِنْتَان).

هذا، ولا يثنى إلا الأسماء المعربة. أما قولهم: (هٰذانِ) و(اللَّذان) فهو وضعٌ مستقل عن قولهم: (هٰذا) و(الذي) (التوضيح ١/٣٢).

ونـون المثنى وما حمل عليه مكسورة، وفتحها لغة، كقول الشاعر:

على أَحْـوَذِيَّيْنَ اسـتـقـلَّتْ عشيَّةً
فمـا هي إلا لمـحـةٌ وتـغـيبُ

وهـو لحميد بن ثور من قصيدة يصف قطاةً بشدة الجناحين. وكقول الشاعر:

اعـرفُ منهـا الـجيدَ والعَيْنَـانَـا
ومِـنْـخَـرَيـنِ أشْـبَـهـا ظَبْيَانَـا

(التوضيح ١/٣٨).

كيفية التثنية: المفرد إذا ثُنِّيَ لم يغيَّر فيه شيء إن كان صحيح الآخر كرجلٍ وامرأةٍ، أو كان مختومًا بواو قبلها ساكن كدلوٍ، أو ياء كظبي وقاضي.

أما ما يدخله التغيير عند تثنيته فهو المقصور والممدود لا غير:

تثنية المقصور: عند تثنية المقصور تنقلب ألفه ياءً ما لَمْ تكن ثالثة مبدلة من الواو، كَعَصَا، وقَفَا، تقول في تثنيتهما: عَصَوَان وقَفَوَان. أما فَتًى ومُسْتَدْعًى فَتَثْنِيَتُهُمَا فَتَيَان ومستدعَيَان.

تثنية الممدود: عند تثنية الممدود يُنْظَرُ في همزته.

فإن كانت أصلية (غير منقلبة) سَلِمَتْ في التثنية، تقول: إنْشَاءَان.

وإن كانت الهمزة بعد ألفِ التأنيث الممدودة وجب قلبها واوًا، تقول: حمراوانِ حسناوانِ.

وإن كانت الهمزة منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ جاز سلامة الهمزة وهو الأحسن تقول: كساءَانِ وبناءَان، وجاز إبدال الهمزة واوًا، تقول: كساوان وبناوان (التوضيح ٢/ ٢٨٩-٢٩١).

◻ تجاهل العارف

(بديع) تجاهُلُ العارف هو سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجيَّة:

أيا شَجَرَ الخابور ما لك مورقًا ... كأنَّك لم تجزعْ على ابن طريفِ

وكالمبالغة في المدح في قول البحتري:

أَلَمْعُ برقٍ سرى أم ضوء مصباح ... أم ابتسامَتُها بالمنظر الضاحي

أو في الذم في قول زهير:

وما أدري، وسوف إخالُ أدري ... أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

والتدلُّه في الحب في قول الشاعر:

باللهِ يا ظَبَيَاتِ القاع قُلْنَ لنا ... ليلايَ منكنَّ أم لَيلى من البَشَرِ؟

(الإيضاح ٤/ ٦٦-٦٨).

◻ التجريد

(صرف) الأسْمَاء والأفعال المتصرِّفة (غيرُ الجامدة) تنقسم إلى قسيمن: مُجَرَّد ومزيد (ر: الزيادة).

والأسْمَاءُ المُجَرَّدَةُ: إما ثلاثيةٌ أو رباعية أو خماسية، ولا تكون أكثر من ذلك.

فالاسم الثلاثي المجرَّدُ له أَحَدَ عَشَرَ وزنًا، لأنَّ أوله واجب الحَرَكَة، والحركاتُ ثلاث، والحرف الثاني يكون مُحَرَّكًا وساكِنًا، فإذا ضربتَ ثلاثة أحوالِ الأوَّلِ في أربعةِ أحوالِ الثاني ـ خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها. فَلْسٌ ـ فَرَسٌ ـ كَتِفٌ ـ عَضُدٌ، حِبْرٌ ـ عِنَبٌ ـ إبِلٌ؛ قُفْلٌ ـ صُرَدٌ ـ دُئِلٌ ـ عُنُقٌ.

والمهمل منها (فِعُل).

أوزان الاسم الرباعي المجرّد: هي خمسةٌ أمثلتُها: جَعْفَرٌ، زِبْرِجٌ (وهو السحاب الرقيق) وفِطَحْلٌ (وهو الجمل الضخم) ودِرْهَمٌ وجُخْدَب (نوع من الجراد).

أوزان الاسم الخماسيّ المجرّد: للخماسيِّ المجرَّدِ أربعةُ أوزان، أمثلتُها: سَفَرْجَل، جَحْمَرِش (العجوز المسنة) قِرْطَعْب (الشيء الحقير التافه) قُذَعْمِل (الضَخْمُ من الإبل) وأوزانها على الترتيب: فَعَلّلٌ، فَعْلَلِلٌ، فِعْلَلٌ، فُعَلِّلٌ.

فجملة الأوزان المتفق عليها للاسم المجرد عِشْرُونَ (التوضيح ٢/ ٣٧٢-٣٧٤).

الأَفْعَالُ المُجَرَّدَةُ: ينقسمُ الفِعْلُ إلى مجرَّدٍ ومزيد.

فالمجرَّدُ إمَّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ، ولا يكون خماسيًّا، ولا أكثرَ منه. وأوزان الثلاثيِّ ثلاثة: كضَرَبَ، وعَلِمَ، وظَرُفَ. ورابعها (فُعِلَ) الخاص بالمبنيِّ لِلْمَجهولِ كَضُرِبَ (التوضيح ٢/ ٣٧٥).

والمبني للمعلوم مقرونًا ماضيه بمضارعه منحصر في سبعة أبواب:

(١) فَعَل يفعُل (٢) فعَل يفعِل (٣) فَعَل يفعَل (٤) فَعِل يفعَل (٥) فَعُل يفعُل (٦) فعِل يفعِل.

ويقال للأول باب نصر، وللثاني باب ضرب، وللثالث باب فتح، وللرابع باب فرح، وللخامس باب كرُم، وللسادس باب حسِب.

وهذه الستة مرتبة هنا بحسب كثرة ما يرد عليها من الأفعال في العربية.

(٧) أما الفعل الرباعي المجرّد فله وزن واحد هو: فَعْلَل يُفَعْلِل.

الباب الأول (باب نصر ينصر): مقيس في أربعة أنواع:

١- واويّ العين، كسادَ يسودُ، وقال يقول.

٢- واوي اللامّ، كدعا يدعو، وخَطَا يخطو. ويستثنى من ذلك أفعال قليلة وردت من الباب الخامس.

٣- المضعَّفُ المتعدي، ومنه: سبّه يسُبُّه، وردَّه يرُدّه. إلاّ أن المضعّف قد يرد من الباب الرابع، كَمَلَّ الحديثَ يَمَلُّه.

٤- فعل الغَلَب في المغالبة، كفاخرتُهُ فَفَخَرْتُه أفْخُرُه. وضاربْتُه فضربْتُهُ أضْرُبُه.

وقد يجيء من هذا الباب أفعال أخرى سماعًا، متعدية كنصَر ينصُر، ولازمة كقعَد يقعُدُ.

الباب الثاني (باب ضرب يضرب): وهو مقيس في أربعة أنواع أيضًا:

١- واويّ الفاء بشرط أن لا تكون لامه حرف حلق. ومثاله: وَثَبَ يَثِب، ووَقَف يقِف، ووَكَل يكِل، ووفَى يفِي. أما حلقي

اللام من هذا النوع فهو من الباب الثالث. ومن ذلك وَقَعَ يَقع، ووَجَأ يَجَأ.

٢ـ يائي العين، كباع يبيع، وسارَ يسير.

٣ـ يائي اللام، بشرط أن لا يكون حلقيّ العين. ومثاله: رمَى يرمِي وكَوَى يكوِي. فإن كانت عينه حرف حلق فهو من الباب الثالث. ومن ذلك رأى يَرَى، رعَى يرعَى.

٤ـ المضعف اللازم، كعفَّ يَعِفُّ، وضجَّ يضِجُّ. فإن كان أصل المضعّف متعديًا وعرض له اللزوم بقي ضمُّ عينه في المضارع كعَمَّ النبتُ يَعُمُّ، إذا طال، فإن أصله التعدي، يقال: عَمَّ النبت الأرض.

وهناك أفعال مضعّفة لازمة هي من الباب الرابع منها: مسَّ يَمَسُّ، وشَلَّ يَشَلُّ.

ووردت من هذا الباب، سماعًا، أفعال من غير هذه الأنواع الأربعة، كضَرَب يضرِب، وقَطَفَ يقطِف.

الباب الثالث: (باب فتحَ يفتَح): ويشترط في كل فعل من أفعال هذا الباب أن تكون عينه أو لامه حرف حلقٍ كسَحَبَ يَسْحَبُ ونَعَبَ يَنْعَبُ وكَبَدَأ يبدأ، وصَرَعَ يَصْرَعُ.

الباب الرابع (باب فَرِحَ يَفْرَحُ): وهذا ملتزم في كل فعل مكسور العين في الماضي أن يكون مفتوحًا في المضارع. ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا (٣١) فعلاً هي المذكورة في الباب السادس. ومن أمثلة هذا الباب الرابع: سمع يسمَع، وعلِمَ يَعْلَمُ، وصعِد يصعَد.

الباب الخامس (باب كَرُمَ يَكْرُمُ): وهذا ملتزم في كل فعل مضموم العين في الماضي أن يكون مضمومها في المضارع. ولا يجيء إلّا في الأفعال الدالّة على الأوصاف الخِلْقيّة، أي التي لها مُكْث، من الغرائز والطباع والأخلاق ونحوها. ولك أن تنقل إلى هذا الباب كلّ فعلٍ ثلاثيّ وإن لم يكن أصله منه إذا قصدت الدلالة على أن معناه أصبح كالغريزة في صاحبه، فتقول: عَلُمَ، وفَهُمَ.

وقد تستعمل الأفعال من هذا الباب للدلالة على معنى التعجب فتتجرَّدُ من الدلالة على الحدوث.

ومن أمثلة هذا الباب: صَلُح يَصْلُح، وكَبُر يكبُر.

الباب السادس (باب حسِبَ يحسِب): وسمع في هذا الباب ٣١ فعلاً منها ١٢ فعلاً ورد مضارعها مكسور العين ومفتوحها: منها حسِب يحسَبُ، ويبِس ييبَس، ويئِس ييئِس.

والباقي وعددها ١٩ فعلاً، وردت بكسر العين لا غير، في المضارع، منها: وَرِث يَرِثُ، ووَلِيَ يلي، ووهِمَ يَهِمُ (دروس التصريف ١/ ٩٠ـ ١٢٧).

□ التجريد

(بيان) تجريد الاستعارة قرنها بما يلائم المشبه (ر: الاستعارة).

□ التجريد

(بديع) التجريد، هو أن يُنْتَزَع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغةً في كمالِها فيه. وهو أقسام:

منها نحو قولهم: لي من فلانٍ صديقٌ حميم ـ كأنه بلغ من الصداقة مبلغًا صحّ معه أن يستخلص منه صديق آخر.

ومنها نحو قولهم: لئن سألتَ فلانًا لتسألن به البحر.

ومنها نحو قول الشاعر:

وشَوْهاءَ تَعْدُو بي إلى صارخ الوغى
بمستلئِمٍ مثل الفَنِيقِ المرحَّلِ

أي تعدو بي، ومعي من نفسي لكمال استعدادها للحرب مستلئمٌ أي لابس لأمة.

ومنها نحو قوله تعالى: ﴿لهم فيها دارُ الخلد﴾ فإنَّ جهنَّم هي دار الخلد، لكن انتزع منها مثلها.

ومنها نحو قول الحماسي:

فلئن بقيت لأرحلنَّ بغزوةٍ
تَحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

ومنها نحو قول الشاعر:

يا خيرَ مَنْ يركبُ المطيَّ ولا
يَشْربُ كأسًا بكفِّ مَنْ بَخِلا

ونحوه قول الآخر:

إن تلقَني لا ترى غيري بناظِرَةٍ
تنسَ السلاحَ وتعرفْ جبهةَ الأسَدِ

ومنها مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى:

ودِّعْ هريرةَ إنَّ الرَّكْبَ مرتحلُ
وهل تُطِيقُ وَدَاعًا أيُّها الرجلُ

(الإيضاح ٤/ ٤٤-٤٦).

□ التجويد

التجويد في اللغة التحسين، وفي اصطلاح القُرَّاء تلاوة القرآن بإعطاء كل حرفٍ حقَّه من مَخرجه وصفته اللازمة له من همسٍ وجهر، وشِدَّةٍ ورخاوة، ونحو ذلك، وردِّ كلِّ حرفٍ إلى أصله من غير تكلُّف. وهو ثلاثُ مراتب من حيث السرعة والبطء: تحقيق، وتدوير، وحَدْر (رها).

والتحقيق مذهب ورش وعاصم وحمزة، والتدوير مذهب ابن عامر والكسائي، والحدر وهو الإسراع مذهب ابن كثير وابن عمرٍو وقالون.

والمختار أن يكون التحقيق للتعليم والرياضة والتدريب، أو للتدبّر، ويسمي حينئذ الترتيل.

وأكمل التجويد أن يُقْرَأَ القرآنُ على منازِلِه، فإن قرأ آيةً فيها تَهْديد نطق بها نُطْقَ المهدِّد، وإن كان فيها حزْنٌ حزَّن صوته (التّهانوي ١/ ٩٦).

ومن قدر على التجويد فتركه أَثِم، ومَنْ كان لسانه لا يطاوعه فلا يكلّف الله نفسًا إلّا وُسْعها.

وليس التجويد بتمضيغ اللسان، وتعويج الفكّين، وترعيد الصوت، وتمطيط الشد، وتقطيع المَدّ، كما يفعل كثيرٌ من القُرّاء، بل هو القراءة السهلة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسُّف ولا تكلّف، ولا تصنُّعَ ولا تَنطّع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء (النشر ١/٢١٣) وانظر للتفصيل كلّ حرفٍ وحده لتعرف مخرجه وأحكام النطق به، في موضعه من هذا المعجم.

□ التحذير

(نحو) التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه. ويكون التحذير بثلاثةِ أشياء: ١ـ بإياك وأخواتها ٢ـ بما ناب عنها من الأسماء المضافةِ إلى ضميرِ المحذَّر، كَنفْسَكَ، أوْ: رَأْسَكَ ٣ـ بذكر المحذِّرِ منه، كقولِكَ: الأَسَدَ الأسد.

فإن ذكر التَّحذِير بلفظ (إيّا) لم يَجُزْ ذكر العامل، لِقيام (إيّا) مقامه، سواءٌ عطفتَ عليه أو كرَّرْتَه، أم لم تَعْطِفْ ولم تُكرِّره، تقول: إياكَ والأسد، والأصل: إحْذَرْ تَلاقِي نَفسِكَ والأسدِ، ثم حذف ما قبل الضمير فانفصل، وقيل الأصل: باعِدْ نَفْسَكَ واحْذَرِ الأَسَدَ (أقول: وهو أَوْجَهُ عندي).

وتقول: إيّاك من الأسد، والأصل: باعد نَفْسَكَ من الأسد، ثم حذف (باعد) وفاعله والمضاف.

هذا، والجائز تحذيره بإيا قياسًا هو المخاطب، أما المتكلم والغائب فلا. وشذ قول عمر رضي الله عنه: وإيايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب. وشذ قول بعضهم: إذا بلغ الرجل السِّتين فإياهُ وإيّا الشوابّ.

وإن ذكر المحذَّر بغير لفظ (إيّا)، أو اقتُصِرَ على ذكر المحذر منه، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: نَفْسَكَ نَفْسَكَ، ونحو: الأَسَدَ الأَسَدَ، والثاني نحو: ﴿ناقَةَ الله وسُقْيَاها﴾.

وفي غير ذلك يجوز الإظهار كقول الشاعر:

خلِّ الطريقَ لمن يَبْنِي المنارَ به
وابرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرَّكَ القَدَرُ

(التوضيح ٢/ ١٥٦ـ١٥٨).

□ التحضيض

التحضيض طلبٌ بحثٍّ. ومن أدواته ألَّا وهلّا ولولا ولوما، وتدخل على الجمل الفعلية الخبرية فتقلبها إلى طلبية.

ومنه قوله تعالى: **﴿لوما تأتينا بالملائكة. . .﴾**.

ومنه قول الشاعر للحجاج حينما فرّ من غزالةَ الخارجية:

أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ
فتخاءُ تنفر من صفير الصافِرِ
هلّا برزْتَ إلى غزالةَ في الوغى
بل كان قلبك في جناحي طائر

□ التحقيق

(قراءات) التحقيق في قراءة القرآن هو إعطاء كل حرف حقّه، من إشباع المدّ. وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغُنّات، وتفكيك الحروف وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والتَّرَسُّل واليُسر والتُّؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف. ولا يكون مع التحقيق قَصْرٌ، ولا اختلاس، ولا إسكان متحرِّكٍ، ولا إدغامه، ولكن لا ينبغي أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط، من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنة. وإمام أهل قراءة التحقيق هو حمزة، وقد أنكر الإفراط عندما سمع من يفرط في التحقيق. وقراءة التحقيق تستحب لغرض التعليم.

وخلاف التحقيق قراءة الحدر وهو الإسراع، والتدوير وهو التوسط (النشر ٢٠٥/١) والتحقيق نوع من الترتيل (ر: الترتيل) وهو خير من الحَدْر (ر: الحدر) والتدوير خيرٌ (ر: التدوير).

□ التحويل

أفعال التحويل ر: صيَّر وأخواتها.

□ تَخِذَ

تخذ فعل من أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ر: صيّر وأخواتها) قيل إنها أصل برأسه، تَخِذَ تَخْذًا، واتخذ افتعل منه. وقال الجوهري: الاتخاذ الافتعال من (الأخذ) إلا أنه أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لمّا كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فَعِلَ يفعَل) قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ (لسان العرب ـ تخذ).

□ التخصيص

(نحو) التخصيص هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وتقليل الاشتراك الحاصل في المعارف. وبعضهم يسمى النوع الثاني توضيحًا. ومثال التخصيص أن تقول: رأيتُ رجلًا، فيدور وهم السامع بين جميع الرجال الممكن تصوُّرهم، ثمّ تقول: أبيض، فيقل مجال دوران الوهم بانحساره عن أنواع الرجال غير البيض وانحصاره في البيض وحدهم (التهانوي ٤٢٩/١).

والتخصيص يكون بالوصف كما تقدم، أو بالإضافة، مثل شجرةُ عنبٍ.

□ التخييل

الاستعارة التخييلية: ر: الاستعارة ـ الاستعارة التخييلية.

□ التدبيج

(بديع) التدبيج نوع من الطباق، كقول أبي تمام:

تردّى ثيابَ الموتِ حُمْرًا فما دجىٰ
لها الليلُ إلا وهي من سُنْدُسٍ خُضْرُ

وقول الحريري: فَمنذُ ازورَّ المحبوب الأصفر، واغبرَّ العيش الأخضر، اسودَّ يومي الأبيض، وابيضَّ فَوْدِي الأسود، حتى رثىٰ لي

العدوُّ الأزرق، فحبذا الموت الأحمر.

ومعنى التدبيج أن يُذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية. أما تدبيج الكناية فكبيت أبي تمام، وأما تدبيج التورية فكلفظ الأصفر في قول الحريري (الإيضاح ٤/٩-١١).

□ التَّدوير

(قراءات) التدوير (في قراءة القرءان) اصطلاح يقصد به التوسُّطُ بين التحقيق والحَذْر. وقد صحّ التدوير عن جميع أئمة القرّاء. وهو المختار عند أهل الأداء. وهو معنى ما رويَ عن ابن مسعود: لا تنثروه (أي القرءان) نثر الدَّقَل (أي التَّمر) ولا تَهُذُّوه هذَّ الشِّعر (النَّشر ١/٢٠٧).

□ التذكير

(نحو) المذكر اسمٌ لم توجد فيه علامة التأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا. وهو إما مذكَّرٌ حقيقي، وهو ما دلَّ على حيوانٍ له أنثى من جنسه، وإما مذكَّرٌ غير حقيقي، وهو ما عدا ذلك (التهانوي ١/٥١٣).

والتذكير هو الأصل في الأسماء، ولذلك لم تكن له علامة. والتأنيث فرع عنه فاحتاج إلى علامة (ر: التأنيث).

□ التذييل

(معاني) التذييل هو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد. وهو ضربان:

١- ضَرْب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقُّفِهِ على ما قبله، كقول ابن نباتة السعدي:

لم يُبْقِ جودك لي شيئًا أُؤَمِّلُهُ
تركْتَني أَصْحَبُ الدنيا بلا أَمَلِ

٢- وضَرْبٌ يخرج مخرج المثل، كقول الحطيئة:

تزور فتًى يُعطِي على الحمد ماله
ومن يُعْطِ اثمانَ المكارم يُحْمَدِ

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: **﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مِتَّ فهم الخالدون. كلُّ نفسٍ ذائقة الموت﴾** فإنّ قوله: **﴿أفإن متّ فهم الخالدون﴾** من الأول، وما بعده من الثاني، كلٌّ منهما تذييل على ما قبله (الإيضاح ٢/ ١٥٦-١٥٩).

□ التذييل

(عروض) التذييل من علل الزيادة، ويكون بزيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، ومثاله (متفاعلن) تصير بعد التذييل (متفاعلان).

□ الترادف

الترادف (الحقيقي): لا بد لتحقق الترادف مما يلي:

١- الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا كاملًا. فإن وجد بينهما فرق ولو جزئي لم تكونا مترادفتين.

٢- الاتحاد في البيئة اللغوية. فإن كان

كل منهما مستعملاً في بيئة دون الأخرى، فليس ذلك ترادفًا.

٣ـ الاتحاد في العصر.

٤ـ أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للّفظ الآخر، فنحو «الجثل والجفل»، و«الجذب والجبذ» ليس من قبيل الترادف.

منشأ الترادف: ينشأ الترادف عادة من الأسباب الآتية:

١ـ توسع البيئة اللغوية حتى تضم بيئات مختلفة فيها ألفاظ متساوية المعاني، كما حدث في الجزيرة العربية.

٢ـ استعارة كلمة من لهجة أخرى أو لغة أخرى.

٣ـ تولّد أسماء جديدة من كلمات كانت تستعمل صفات. كالمهنّد واليماني من أسماء السيف.

٤ـ تناسي الفروق بين الألفاظ المتشابهة.

٥ـ تناسي المجازات (في اللهجات العربية/ ١٧٠ـ١٧٢).

□ الترتيل

(قراءات) الترتيل نوع من قراءة القرءان، وهو أن يُقْرَأ على مُكثٍ وتَفَهُّمٍ من غير عجلة. قال الله تعالى: ﴿ورتّل القرءان ترتيلا﴾ قال ابن عباس: بَيِّنْهُ. وقال مجاهد: تَأَنَّ فيه. وقال الضحّاك: اَنْبِذْهُ حرفًا حرفًا. وكانت قراءة النبيّ (ﷺ) مُفَسَّرَةً حرفًا حرفًا. والترتيل مع قلة القراءة أفضل من السُّرعة مع كثرتها، وأكثر أجرًا. والترتيل يكون للتدبّر والتَّفَكُّرِ والاستنباط. والتحقيق نوع من الترتيل (النَّشر ١/ ٢٠٩).

□ الترجمة

الترجمة هي نقل الأفكار من لغة إلى أخرى. وبعضهم يسمّيها التعريب. والأولى أن التعريب هو نقل اللفظ. والترجمة نقل المعنى.

طرائق الترجمة: قال الصفدي: للترجمة طريقتان:

الأولى: أن ينظر المترجم إلى كل كلمة مفردة من كلمات النصّ الأجنبيّ، وما تدل عليه من المعنى، فيأتي المترجم إلى العربية مثلاً بلفظة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى، فيثبتها، ثم ينتقل إلى أخرى كذلك، إلى أن ينتهي مما يريد ترجمته.

وهذه الطريقة رديئة، لأنه لا يوجد في العربية مقابل لكل كلمة أجنبية. فيضطر المترجم إلى استخدام الألفاظ الأجنبية.

الطريق الثاني: أن يُحصِّل المترجم معنى الجملة في نفسه، فيعبّر عنها من العربية بجملة تطابقها، سواء تساوت الألفاظ أو خالفتها.

وهذا الطريق أجود.

ويرى أحمد حسن الزيات أنه ينبغي أن يُجمع بين المذهبين، وذلك ممكن في

ترجمة الآثار العلمية. أما الأدب فينبغي أن يضيف إلى ذلك استشعار التجربة العاطفية التي ترجمها الشاعر أو الكاتب ليكون التعبير عنها قويًا صادقًا. فالعمل في ذلك: أنه يترجم النص الأدبي إلى العربية نقلاً حرفيًا على حَسَب نَظْمِهِ في لغته، ثم يعود فيجُريه على الأسلوب العربيّ الأصيل، فيقدِّم ويؤخر دون أن يزيد أو ينقص، ثم يعود مرة ثالثة فيفرغ في النصّ روح المؤلِّف وشعوره باللفظ الملائم، والمجاز المطابق، والنسق المنتظم، بحيث يتيقَّن أن المؤلف لو كان عربيًا لما كتبه على غير تلك الصورة. ومن هنا كانت الترجمة أشق من التأليف (فن الترجمة/ ١٥-٢٠).

ولا بدّ أن يكون المترجم عالمًا بما يُذكر في النصّ، وأن يجيد اللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها. ولا بدّ من اعتبار الأسلوب، وطريقة الأداء والتعبير، وذوق اللغة التي ينقل إليها.

ولا بد من إحاطة المترجم بموضوع الترجمة. ولا بد أن يعتني بإعادة الأعلام الشخصية وأسماء الأمكنة ونحوها إلى ألفاظها الصحيحة، وإعادة النصوص القرآنية والحديثية والشعرية ونحوها إلى ما كانت عليه. وهذا في النصوص التي تعاد ترجمتها إلى لغتها الأصلية.

الزيادة والنقص في النص المترجَم: ينبغي أن لا يزيد المترجِم أو ينقص من النص المترجَم إلاّ لمقتضٍ يضطرُّه إلى ذلك. ولكن الترجمات المعتمدة في الآداب العربية، يلاحظ فيها عند تعددها واتحاد الأصل، أنها قلّما حافظت على هذا المبدأ. ومِنْ هنا كان الأَوْلى أن يعمد المترجم إلى النص الأصلي في لغته الأصلية فيترجم عنه، أما الترجمة من الترجمة فقد توقع المترجم الثاني في المآخذ والمزالق التي وقع فيها المترجم الأوّل. [ويزيد عليها، فيبتعد عن الأصل كثيرًا].

وبعض كبار التراجمة لجأوا إلى البتر والحذف وإهمال بعض العبارات المذكورة في الأصل لاعتبارات خاصة، كأن لا يؤذي شعور قومه بترجمة مطاعن ومثالب وجهها المؤلف الأجنبيّ إليهم، أو إلى عقائدهم أو عوائدهم. وكأن تكون عبارة المؤلف مما يُستحيا من التصريح به. ولكن ذلك لا يعني أن مثل ذلك التصرّف سليم [دائماً].

اختيار اللفظة المترجمة: إن عملية اختيار اللفظة الملائمة في الترجمة عملية بالغة الصعوبةِ سواء بالنسبة إلى ترجمة المصطلحات أو ترجمة النصوص. فلا بد أن تكون اللفظة مناسبة للمقام، موافقة لروح النصّ. ولا بدّ أن تكون ذات دلالة تامَّة على المعنى المرادّ، وأن تكون خفيفة في النطق، موافقة للذوق والعرف العام بأن لا تحمل معنًى غير لائق عند العامَّة، ولا يكون في حروفها تنافر؛ فلم تَعِش الألفاظ الآتية في ترجمة مقابلاتها المذكورة معها (١) (النَّجَّاش)، ترجمة لكمة Chauffeur

لغرابتها وثقلها على السمع، وحلّ محلها (السائق) (٢) (البزيع) ترجمة لكلمة Gentleman ، لغرابتها وثقلها كذلك، وحلّ محلها (السيِّد) (٣) (الخَفَر الجنسي)، ترجمة لكلمة Le Garde Nationale ، لما فيها من التباس بحياء الرجال من النساء وعكسه، وحلّ محلّها (الحرس الوطني) و(الحرس القومي).

ومع هذا فإن الوصول إلى اللفظ المساوي يكاد يكون في بعض الأحيان مستحيلًا، لما ينبعث من كل لفظة في لغتها من الإيحاءات والظلال (فنّ الترجمة ـ بتصرف).

□ الترجّي

ر: الرجاء.

□ الترخيم

الترخيم حذف بعض الحروف الأصلية من الكلمة لغير علة مطّردة. كحذف لامي يدٍ ودمٍ إذ إن أصلهما يدي، ودمي.

ترخيم المنادى: يجوز حذف تاء التأنيث من آخر المنادى كقول امرىء القيس:

أفاطمَ مهلًا بعضَ هذا التدلُّلِ
وإنْ كُنْتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأجْمِلِي

ولو كان ما فيه التاء غيرَ عَلَمٍ جاز ترخيمُهُ أيضًا، تقول: في (جارية) لمعيَّنةٍ ـ يا جاريَ. قال العجّاج:

جَارِيَ لا تستنكِري عَذِيري
سَيْري وإشفاقي على بَعِيري

ثم إذا حذفت التاء لم يَجُزْ حَذْفُ حرفٍ آخَرَ قبلها بوجهٍ من الوجوه.

أما الخالي من التاء إن لم يكن علمًا فلا يُرَخَّم. ويجوز ترخيم العلم غير الثلاثي.

فإن أُريد ترخيمه فالأكثر الاكتفاء بحذف حرفٍ واحد، نحو: يا سُعَا ويا مالِ، في ترخيم سعادَ، ومالِكٍ. ويجوز حذف حرفين إن كان ما قبل الآخر حرف مدٍّ زائدًا بشرط أن يبقى بعد الحذف حروفٌ ثلاثةٌ على الأقل وذلك نحو: مروان وسلمان وأسماء ومنصور. تقول فيها: يا مَرْوَ، ويا سلْمُ، ويا أَسْمُ، ويا منصُ. قال الشاعر:

يا مَرْوُ إنَّ مطيّتي محبوسةٌ
ترجو الحِبَاءَ وربُّها لم يَيْأسِ

وقال:

يا أَسْمُ صبرًا على ما كان من حدثٍ
إن الحوادِثَ ملقيٌّ ومُنْتَظَرُ

إعراب المرخم: الأكثر أن يُنوى المحذوفُ فلا يُغَيَّر ما بقي، بل يَبْقى على حاله قبل الحذف من حركةٍ أو سكون، وصحةٍ أو إعلال؛ لأن المحذوف في نية الملفوظ، وتسمى هذه لغة من ينتظر وهي اللغة الفُضْلى، لأن الحرف المحذوف في حكم الموجود فهو حقيقٌ بأن يراعَى. تقول

في جعفر: يا جَعْفَ، بالفتح، وفي حارث: يا حارِ، بالكسر، وفي منصور: يا مَنْصُ، بتلك الضمة، وفي هرقل: يا هِرَقْ، بالسكون.

ويجوز الَّا يُنوَى المحذوف، فيُجْعَلُ الباقي كأنه آخِر الاسم في أصل الوضع. وهذِهِ تسمّى لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جعفُ ويا حارُ ويا هِرَقُ، بالضم فيهن، وكذلك تقول: يا منصُ، بضمةٍ حادثةٍ للبناء. ولا تجوز هذه اللغة إذا التبس المذكر بالمؤنث: ولذلك تقول في ترخيم طالبة: يا طالبَ، بالفتح على لغة من ينتظر، ولا يجوز الضم لئلا يلتبس بنداء المذكَّر (التوضيح ٢/ ١٤٧ـ١٥١).

ترخيم غير المنادى: لا يجوز ترخيم غير المنادى إلّا في ضرورة الشعر. وحتّى في حال الضرورة لا يجوز أن يرخّم إلا ما كان صالحًا لأن يباشره حرف النداء، وصالحًا في الوقت نفسه للترخيم لو كان منادى. قال الشاعر:

لَنِعْمَ الفتَى تعشو إلى ضوءِ نارِهِ
طريفُ بن مالٍ لَيْلَةَ الجوعِ والخَصَرْ

أي ابن مالك. وقال:

ألا أضْحَتْ حبالُكُمُ رِمامَا
وأضْحَتْ منكَ شاسعةً أُمَامَا

أي أُمامة (التوضيح ٢/ ١٥٢، ١٥٣).

تصغير الترخيم: انظر: التصغير.

□ الترشيح

(بيان) الترشيح قَرْنُ اللفظ المستعمل في غير معناه الأول بما يلائم معناه الجديد.

وقد تُرشَّحُ الكناية، والتورية، والمجاز اللغوي، والمجاز العقلي، وقد يرشَّح التشبيه أيضًا. ومن أمثلة ترشيح الاستعارة كلمة (أنْشَبَتْ) في قول الشاعر:

وإذا المنية أنشَبَتْ أظفارها
ألْفَيْتَ كلّ تميمةٍ لا تَنْفَعُ

ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهُدَى فما ربحتْ تجارتهم﴾ فذكر ربح التجارة مناسبٌ للمستعار منه وهو الشراء.

وضد الترشيح التجريد وهو قرن اللفظ بما يلائم المعنى الأول.

□ الترصيع

(بديع) الترصيع نوع من السجع تكون فيه الجملتان متساويتين في الوزن والقافية كقوله تعالى: ﴿إن الأبرار لفي نعيم. وإن الفجار لفي جحيم﴾.

□ الترفيل

(عروض) الترفيل من علل الزيادة، ويكون بزيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع. ومثاله (فاعلن) تصبح بعد الترفيل

(فاعلاتن) (أهدى سبيل/ ٢٧).

□ التَّرَقِّي

(بديع) الترقّي أن يذكر المعنى ثم يُرْدِفه القائل بما هو أبلغ منه كقوله تعالى: ﴿هو الله الخالق البارئ المصوِّر﴾ أي قدّر ما يوجده، ثم أوجده، ثم صَوَّره (شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٥).

□ الترقيق

الترقيق في نطق الحروف هو ما يسمى الاستفال (ره).

□ تَرَكَ

ترك فعل يأتي بمعنى مفارقة الشيء، ويأتي بمعنى صيّر (ر: صيّر وأخواتها).

□ التركيب

التركيب: هو ضم كلمة إلى كلمة فأكثر ليتكون لفظ له هيئة اجتماعية ذات دلالة مغايرة لدلالة مفرداته. وأنواعه أربعة:

١- تركيب إضافي: بإضافة اسم إلى اسم أو جملة (ر: الإضافة).

٢- تركيب تقييدي كقولك: كتابٌ كريم.

٣- تركيب مزجي، وهو ما تعود فيه الكلمتان كلمة واحدة لها حرف إعراب واحد، كبعلبك. وهذا النوع إن كان علمًا منع من الصرف (ور: الممنوع من الصرف. التصغير. النسب).

٤- تركيب إسنادي، وهو ما أسند فيه بعض مفرداته إلى بعض، وهو الجملة.

□ التسبيغ

(بديع) التسبيغ هو أن يعاد لفظ القافية في أول البيت التالي، وسماه قوم تشابه الأطراف، ومنه قول أبي نواس:

خُزَيمةُ خيرُ بني حَازمٍ
وحازمٌ خير بني دارِمِ
ودارمٌ خير تميمٍ وما
مِثْلُ تَميمٍ في بني آدم

(شرح عقود الجمان/ ١٤٩).

□ التسبيغ

(عروض) التسبيغ من علل الزيادة، ويكون بزيادة حرف ساكنٍ على ما آخره سبب خفيف، ومثاله (فاعلاتن) تصير بعد التسبيغ (فاعلاتانْ).

□ التسليم

(بديع) التسليم هو أن يفترض المتكلّم حصول أمرٍ قد نفاه أو أَفْهَمَ استحالته، ثم يسلِّمَ وقوعه، ويأتي بما يدلُّ على عدم فائدته، كقولِ صفيّ الدين الحلّيّ:

سألتُ في الحبِّ عذّالي فما نصحوا
وهبه كان، فما نفعي بنُصحِهِمُ

(شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٢).

□ التسميط

(بديع) التسميط نوع من السجع يقع في

الشِّعر بأن يكون في البيت ثلاث سجعات غير القافية، ثنتان في المصراع الأول، وواحدة في الثاني، كقول صفيّ الدين الحلّي:

فالحقُّ في أُفُقٍ، والشِّركُ في نَفَقٍ
والكفرُ في فَرَقٍ، والدينُ في حَرَمِ

وقول الآخر:

هم القومُ إن قالوا أصابوا، وإن دُعُوا
أجابوا، وإن أعطَوْا أطابوا وأجزلوا

(شرح عقود الجمان/ ١٥٢).

□ التسهيل

(صرف. قراءات) التسهيل في الهمز أن تُقرأ الهمزة بين نطقها التامّ وبين حرف حركتها، بأن تُقرأ بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة (كما في أُؤُمّ)، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة (كما في أئمة)، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة (كما في سأل) ويقال له أيضًا: الهمز بَيْنَ بَيْنَ (التهانوي/ ٦٩٣).

□ التسهيم

(بديع) التسهيم هو ما يسمى بالإرصاد.

ر: الإرصاد.

□ التشابه

(بيان) التشابه أن يُجمع بين شيئين في وجه الشبه، لا على سبيل إلحاق أحدهما بالآخر فيه، بل على سبيل التساوي بينهما، أو على سبيل تجاهل التفاوت. وهو نوع من التشبيه. ومثاله قول الشاعر:

رقَّ الزجاجُ وراقتِ الخَمْرُ
وتشابها فتشاكل الأمرُ
فكأنّما خمرٌ ولا قَدَحٌ
وكأنّما قَدَحٌ ولا خَمْرُ

(التهانوي ١/ ٨٠١).

□ التشبيه

(بيان) تعريف التشبيه: التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في وصف جامع، بأداة من أدواته، وهي الكاف وكأن ومثل ونحوها، ظاهرة أو منوية.

وللتشبيه تأثير قويّ لا ينكر في تحريك النفوس إلى التأثّر بالمعاني، وخاصة تشبيه التمثيل. وفرق بين قولك: «أرى قومًا لهم منظر، وليس لهم مَخبَر» وتقطع الكلام، وبين أن تتبعه بنحو قول الشاعر:

في شَجَرِ السَّروِ منهمُ مَثَلٌ
له رُواء وما لَهُ ثمرُ

أسباب تأثير التشبيه: منها ما يحصل للنفس من الأُنس بإخراجها من خفي إلى جلي، كالانتقال من المعقول إلى المحسوس كما في بيت الشعر السابق الذكر.

ومنها الاستطراف، بذكر صورة نادرة أو تركيب صورة ممتنعة، كقول الشاعر في وصف البنفسج:

ولازَوَرْدِيَّةٍ تزهو بزُرْقَتِها
بين الرياض على حُمْر اليَوَاقيتِ
كأنها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها
أوائِلُ النارِ في أطراف كِبْريتِ

ومن فضائل التشبيه أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشباه عدة، نحو أن يعطيك من القمر الكمال من النقصان، كما قال أبو تمام في رثاء صبيَّين:

لَهَفي على تلك الشواهد فيهما
لو أُمهِلَتْ حتى تصير شمائلا
لغدا سكونُهما حجًى، وصِبَاهما
حلمًا، وتلك الأرْيَحِيَّة نائلا
ولأعقب النجم المُرِذُّ بدِيمَةٍ
ولعادَ ذاك الطلُّ جَوْدًا وابِلا
إن الهلال إذا رأيتَ نُمُوَّهُ
أيقنت أنْ سيصيرُ بَدْرًا كاملا

(الإيضاح ٣/ ٦-١٣).

وليست الاستعارة من التشبيه لأنها مبنية على تناسي التشبيه وادعاء دخول المشبَّه في جنس المشبه به. وكذلك التجريد ليس من التشبيه الاصطلاحي (التهانوي/ ٧٩٦).

أركان التشبيه: للتشبيه أربعة أركان ١- المشبه ٢- المشبَّهُ به ٣- أداة التشبيه ٤- وجه الشبه.

والمشبه والمشبه به يسميان طرفي التشبيه.

وأدوات التشبيه الكاف، وكأنّ، ومثل، وشبه ونحوها.

أغراض التشبيه: غرض التشبيه يعود إلى المشبه، ١- لبيان مكانه ٢- أو لبيان حاله، ٣- أو لبيان مقدار حاله كما في تشبيه الثوب بالغراب من شدة السَّواد ٤- أو لتقرير حاله وتقويتها في نفس السامع كتشبيه حال مَنْ لا يحصل من سعيه على طائل بمن يَرْقُمُ على الماء. ٥- أو لتزيين المشبه أو تقبيحه ٦- أو لبيان استطرافه أي عدّ المشبّه طريفًا. كقول مَنْ قال في زهرات البنفسج:

كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها
أوائل النار في أطرافِ كبريتِ

التشبيه المقلوب: قد يبالغ بعضهم فيجعل المشبه مشبَّهًا به، والمشبه به مشبهًا، على سبيل المبالغة، كقول الشاعر:

وبدا الصباحُ كأنّ غُرَّتَهُ
وجهُ الخليفةِ حينَ يُمْتَدَحُ

التشبيه المرسل والتشبيه المؤكد: التشبيه المرسل هو ما ذكرت فيه أداة التشبيه. والتشبيه المؤكَّد هو ما حذفت منه أداة التشبيه دون أن تقدّر، بل على سبيل نوع من المبالغة، بحيث يكون خلوّ التشبيه من الأداة مُشْعِرًا بأنّ المشبَّه عينُ المشبَّهِ به في الواقع بحسَب الظاهر. ومثاله قول ابن قيس الرقيّات:

إنما مُصعَبٌ شهابٌ من اللـ
ـهِ تجلّتْ عن وجهِهِ الظُّلماءُ

(التهانوي ١/ ٨٠٠).

التشبيه المفصل والتشبيه المجمل:

التشبيه المفصل هو الذي ذُكر فيه وجه الشبه، والمجمل هو الذي حذف منه وجه الشبه. مثال المفصل: زيد كالأسدِ في الشجاعة. ومثال المجمل: كلامك كالعَسَل. ولو ذكر في التشبيه وصف للمشبه أو المشبه به مُشْعِر بوجه الشَبَه لم يخرج بذلك عن أن يكون مجملاً، نحو قول الأنماريّة في وصف أولادها: هم كالحلْقةِ المُفرغَة لا يُدْرَى أين طرفاها.

التشبيه البليغ: هو ما حذفت منه الأداة ووجه الشبه. كقول الشاعر:

عزمَاتهم قُضُبٌ، وفَيْضُ اكفِّهم
سُحُبٌ، وبِيضٌ وجوههم أقمارُ

ومن التشبيه البليغ ما يذكر فيه المشبه به على صورة مفعول مطلق، كقولك: أقدَمَ الجنديّ إقدام الأسد، أو على صورة مضافٍ إليه نحو: لبس فلان ثوب العافية، أو حال، نحو: حَمَل المقاتلون على أعدائهم أُسودًا (جواهر البلاغة/ ٢٧٠).

التشبيه الضمنيّ: هو تشبيه لا يوضع فيه المشبّه والمشبَّهُ به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يُلمح المشبَّهُ والمشبَّهُ به، ويُفْهَمان من المعنى. والغالب أن يكون الغرض من هذا النوع من التشبيه البرهنة على إمكان المشبّه، كقول المتنبّي:

مَنْ يَهُنْ يسهل الهوانُ عليه
ما لجرحٍ بميّتٍ إيلامُ

(جواهر البلاغة/ ٢٧٤).

أقسام التشبيه باعتبار طرفيه: ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى:

١ـ **تشبيه ملفوف**: وهو ما يؤتى فيه بالمشبَّهات على طريق العطف أو غيره، ثم يؤتى بالمشبَّهِ بها كذلك، كقول امرئ القيس في وصف العُقاب:

كأن قلوبَ الطير رطبًا ويابسًا
لدى وَكْرِها العُنّاب والحَشَفُ البالي

٢ـ **تشبيه مفروق**: وهو ما يؤتى فيه بمشبه ومشبه به، ثم بمشبهٍ آخر، ومشبّهٍ به آخر كقول الشاعر:

النشرُ مسْكٌ والوجوهُ دنا
نيرٌ وأطراف الأكفٌ عَنَمْ

٣ـ **تشبيه التسوية**: وهو ما تعدد فيه المشبه واتحد المشبه به كقول الشاعر:

صُدغ الحبيبي وحالي
كلاهما كالليالي
وثغْرُه في صفاءٍ
وأدمعي كاللآلي

٤ـ **تشبيه الجمع**: وهو عكس تشبيه التسوية، ومنه قول البحتريّ:

بات نديمًا ليَ حتى الصباحْ
أغْيَدُ مجدولُ مكانِ الوشاحْ
كأنما يبسم عن لؤلؤ
منضّدٍ أو بَرَدٍ أو أقاحْ

(جواهر البلاغة/ ٢٥٨).

تشبيه التمثيل: تشبيه التمثيل ما كان كل

من طرفي التشبيه فيه هيئةً منتزعةً من متعدد، لم يقصد فيه أن يجعل كل جزء من المشبه به مقابلًا لجزء معين من المشبه، وإنما الهيئة بكاملها مقابلة للهيئة لأخرى. ومثاله:

كأنما المرِّيخ والمشتري
قُدّامَه في شامخِ الرِّفْعَهْ
مُنْصَرِفٌ بالليل عَنْ دعوةٍ
قَدْ أُسْرِجَتْ قُدّامَه شمعَهْ

فإنه لم يقصد تشبيه المنصرف بالمرِّيخ، وإنما يراد إلحاق صورة بصورة (التهانوي ١/ ٧٩٩).

□ التشديد

(الأصوات اللغوية) التشديد اسمٌ للكيفيّة العارضة للحرف بالإدغام. ويقابله التخفيف.
ر: الإدغام.

□ التشريع

(بديع) التشريع بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدةٍ منهما، كقول الحريريّ:

يا خاطِبَ الدنيا الدنيَّةِ إنَّها
شَرَكُ الردَى وقرارة الأكدارِ
دارٌ متى ما أضحكت في يومها
أبكت غدًا تبًّا لها من دارِ
غاراتُها لا تنقضِي وأسيرُها
لا يُفْتَدَى بجلائِلِ الأخْطارِ

والشاهد في أنه يمكن أن يركب ذلك من مجزوء الكامل، فيقال:

يا خاطبَ الدنيا الدنيّـ
ـةِ إنها شَرَكُ الردَى
دارٌ متى ما أضحَكَتْ
في يومِها أبكتْ غَدَا
غاراتُها لا تنقضِي
وأسيرُها لا يُفْتَدَى

(الإيضاح ٤/ ١٠١، ١٠٢).

□ التشطير

(بديع) التشطير أن يُجْعَل كلٌّ من شطري البيت سَجْعَةً مخالفة لأختها، كقول أبي تمام:

تدبيرُ معتصمٍ، بالله منتقمٍ
لله مرتَغِبٍ، في الله مُرْتَقِبِ

(الإيضاح ٤/ ٩٨).

□ التصحيح

(صرف) يقال: جمعُ تصحيح، لجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، لصحة بناء المفرد في كلٍّ منهما.

□ التصحيف

التصحيف تغيّر الكلمة بسبب انتقال النقط من حرف إلى حرف فيها أو بسقوط بعض النقاط أو إضافة شيء منها.

وفي البديع: أن يأتي الأديب بكلمة إن غيرت نقاطها أدت معنى مقصودًا، فقد يختلف من مدح إلى قدح، كمن قال:

حبيبنا بذاته مُخَدَّمُ
موقر العزة في الأنامِ

وهو يقصد: موقر العزة في الآثام (التهانوي/ ٨٣٦).

◻ التصرف

(صرف) المتصرف من الأفعال هو الفعل الذي يؤخذ منه مضارع وأمر ومبني للمجهول واسم فاعل واسم مفعول وغير ذلك. ومثاله: خرج وقام وذهب.

وما سوى المتصرف فهو جامد نحو: نعم وبئس وليس.

وقد يكون التصرف جزئيًا بأن يؤخذ من الفعل بعض المشتقات، ولا يؤخذ منه البعض الآخر، ومثاله على ما ذكروا (وَدَعَ يَدَعُ دَعْ) الماضي منه مهجور والمصدر كذلك.

وقد يقال للظرف إنه متصرف، وهو ما جاز خروجه عن الظرفية والجر بمن. فـ (يوم) من قولك: أقمت بالكويت يومًا، ظرف متصرّف، لأنه يجوز أن يكون خبرًا، كقولك: هذا يومٌ جميل. ويسمى المتصرف أيضًا متمكّنًا.

فإن لم يمكن خروجه سمي ظرفًا غير متصرف، أو غير متمكن، كعند ولدىٰ ولَدُنْ.

ويسمى المصدر أيضًا متصرّفًا، وهو ما جاز استعماله في غير المفعولية المطلقة.

ومثاله قياماً من قولك: قمت قيامًا، فإنه يجوز أن يكون خبرًا مثلاً، كقولك: قيامك قيامٌ سريع. فإن لم يمكن استعماله في غير المفعولية المطلقة فهو غير متصرف، ومثاله: سبحانَ الله ومعاذ الله (التهانوي ١/٨٣٨).

◻ التصريح

(بيان) الاستعارة التصريحية نوع من الاستعارة، يكون بذكر المشبّه به، وحذف المشبه (ر: الاستعارة).

◻ التصريع

(بديع) التصريع هو جعل العروض مقفاةً تقفية الضرب، كقول أبي فراس:

بأطْرافِ المثقَّفةِ العوالي
تفرَّدْنا بأوساطِ المعالي

وهو مما استُحسن حتى إنّ أكثر الشعر يصرَّعُ فيه البيتُ الأول من القصيدة. ولذلك متى خالفت العروض الضرب في الوزن جاز أن تُجْعَل موازِنَةً له إذا كان البيت مصرَّعًا، كقول امرئ القيس:

ألَا عِمْ صباحًا أيُّها الطلَلُ البالي
وهل يَنْعَمَنْ من كان في العُصُر الخالي

أتى بعروض الطويل ـ مفاعيلن ـ وذلك لا يصح إذا لم يكن البيت مصرَّعًا، لأنه يجب قبضُها بحذفِ الخامس الساكن، فتصير (مفاعلن) ولهذا خُطِّئَ أبو الطيّب المتنبّي في قوله:

تَفَكُّرُهُ عِلْمٌ ومنطقه حُكْمُ
وباطِنُهُ دينٌ وظاهره ظرفُ

(الإيضاح ٤/ ٩٨، ٩٩) أقول: ولعل غرضهم من تصريع البيت الأول الإسراع

بتقديم نموذج للقافية التي بنيت عليها القصيدة، لأن القافية عندهم بمكان.

□ التصريف

علم التصريف هو علم الصرف ر: الصرف.

تصريف الأفعال مع الضمائر: للماضي مع ضمائر الرفع ١٤ وجهًا، أمثلتها:

نَصَرَ. نَصَرا. نصروا. نصَرَتْ. نَصَرَتَا. نَصَرْنَ.

نَصَرْتَ. نصرْتُما. نصرْتُم. نصرْتِ. نصرْتُما. نصرْتُنَّ

نَصَرْتُ. نَصَرْنا.

وللمضارع ١٤ أيضًا، أمثلتها:

ينصرُ. ينصران. ينصرون. تنصر. تنصرانِ. يَنصُرْنَ.

تنصُر. تنصرانِ. تنصرونَ. تنصُرينَ. تنصرانِ. تنصُرنَ.

أَنصُرُ. نَنْصُرُ.

وللأمر ستة، أمثلتها:

آنصُرْ. آنصُرَا. انصُرُوا. انصري. انصُرَا. انصرن.

وهذه الأمثلة في السالم ظاهرة. أما في المهموز والمضاعف والمعتلّ، فإنها تتصرف كما في هذه الأمثلة مع اختلافات قليلة تنظر في مواضعها (ر: التضعيف. المهموز. المثال. الأجوف. النقص).

□ التصغير

التصغير لغةً التقليل، واصطلاحًا: تغييرٌ مخصوص، بتحويل الاسم المعرب إلى صيغٍ معيّنة.

وأغراضه كثيرةٌ ترجع غالبًا للتَّحْقِير والتقليل، منها:

تَصْغير ما يُتَوَهَّمُ كِبَرُه، كجُبَيْل.

وتحقير ما يُتَوَهَّم عِظَمُهُ، كأُسَيْد.

وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات.

وتقريب ما يتوهم بعد زمنه أو محله أو قدره، كقُبَيْل المغرب، وفُوَيْقَ الجبل، وأُصَيْغِر منك.

ومنها التعظيم عند الكوفيين، كقول الشاعر:

وكُلُّ بني أُمٍّ سَتَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دويهيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

ومنها عند بعضهم: التحبُّبُ والتَّذْليل، كيا بُنَيَّ ويا أُخَيَّ، والتَّرَحّم كمُسَيْكين.

ويشترط في ما يُصَغَّر:

أ ـ أن يكون اسمًا، فلا يصغَّر الفعل ولا الحَرْفُ، وشذّ تصغير أَفْعَل التعجب.

ب ـ أن يكون غير مُتَوَغِّلٍ في شَبَهِ الحرف، فلا تُصَغَّر المضمرات ولا (من) و(كيف) ونحوهما.

جـ ـ أن يكونَ خاليًا من صِيَغ التصغير وشبهها، فلا يُصَغَّرُ نحو: كُمَيْت ومُهَيْمِن. ولا

يصَغَّر المصغَّر نحو: دُرَيْهِم.

د ـ أن يكونَ قابلًا للتّصْغِير، فلا تصغر الأسْمَاءُ المعظَّمَةُ شرعًا مرادًا بها مسمَّياتُها الأصلية، كأسماءِ الله وأنبيائِه، ولا جَمْعُ الكثرة (التوضيح ٢/٣٢٠).

الأوزان التصغيرية وكيفية التصغير: للتّصْغِير ثلاثة أوزانٍ هي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِير.

ولا بدّ في كل تصغيرٍ من ثلاثةِ أعْمالٍ: ضمّ الأوّل، وفتحُ الثاني، واجتلابُ ياءٍ ساكنةٍ ثالثة. ثم إن كان المصغَّر ثلاثيًا اقتُصِر على ذلك، وهي بنية (فُعَيْل) كفُلَيْس ورُجَيْل.

وإن كان متجاوزًا للثلاثة احتيج إلى عمل رابع، وهو كَسْر ما بعد ياءِ التصغير. ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرفُ لِينٍ قبل الآخر، فهي بِنْيَةُ (فُعَيْعِلٍ)، كقولك في جَعْفَرٍ: جُعَيْفِر.

وإن كان بعده حرفُ لِينٍ قبل الآخر فهي بِنْيَةُ (فُعَيْعِيلٍ)، لأن اللِّين الموجود قبل آخر المكبر، إن كان ياءً سلمتْ في التصغير لمناسبتها للكسرة، كقنديل وقُنَيْدِيل، وإن كان واوًا أو ألِفًا قُلِبا ياءَيْن لسكونِهما وانكسار ما قبلهما كعُصْفورٍ وعُصَيْفِيرٍ، ومِصْباحٍ ومُصَيْبِيحٍ.

وإن كان المكبر خماسيًا فأكثر صُغِّر وحُذِفَ منه حرفٌ فأكثَر ليكون عند التصغير على وزن فُعَيْعِل. والأصل أن يحذف حينئذ الزائد. وفي اختيار المحذوف تفصيل يراجع في الأصل (التوضيح ٢/٣٢١).

تصغير ما ثانيه حرف علة: إن كان الحرف الثاني من الاسم المراد تصغيرُهُ حرفَ علّةٍ منقلبًا عن حرف علة آخر، فإنه يُرَدُّ عند التصغير إلى أصْلِهِ، وهو معنى قولهم: (إن التصغيرَ يَرُدُّ الأشْيَاءَ إلى أصولِها) فَتُرَدُّ ثانيَ نحو: قِيمَة ودِيمَة ومِيزَان ونَاب ـ إلى الواو، فَتَقول في تصغيرها: قُوَيْمَة ودُوَيْمَة ومُوَيْزِين ونُوَيْب، ويُرَدُّ ثاني نحو: مُوقِن ومُوسِر ونَاب إلى الياء، فإذا صغَّرتها قلت: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر ونُيَيْب.

وأما ألف (آدم) فإنها منقلبة عن غير لَيْنٍ فَتُقْلَبُ واوًا.

ومثلها الألف الزائدة نحو: ضارب، والمجهولة الأصل كَصَابٍ (اسم شجر مر) ومثله عاجٌ، تقول في تصغيرهما: صُوَيْب وعُوَيْج (التوضيح ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧).

التصغير خاص بالمعرب: لا يُصَغَّر المبنيّ ما عدا ما يلي:

١ـ (أفْعَل) في التعجب نحو: ما أُحَيْسِنَهُ.

٢ـ المركب المزجي كبعلبكّ وسيبويهِ في لغة من بناهما.

٣ـ اسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات هي: ذا، وتا، وذان، وتان، واولاء، تصغيرهن بالترتيب: ذَيَّا، وتَيَّا، وذَيَّان، وتَيَّان، وأُولَيَّاءِ.

٤ـ الاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات هي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي. تصغيرهن بالترتيب: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا واللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ واللَّذَيُّونَ.

ونرى أن تصغير هذه الألفاظ العشرة خالف القاعدة العامة للتصغير في ثلاثة أمور:

١ـ بقاء أوّلها على حركته الأصلية.

٢ـ زيادة ألف في الآخر عوضًا من ضَمِّ الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع.

٣ـ وأن الياء قد تقع ثانية وذلك في (ذا) و(تا)، تقول: ذَيَّا وتَيَّا (التوضيح ٢/ ٣٣٠، ٣٣١).

تصغير الترخيم: تصغير الترخيم أن تَعْمَدَ إلى ذي الزيادةِ الصالحة للبقاءِ فَتَحْذِفَها، ثم تُوقعَ التصغير على أُصولِه. وليس له إلّا صيغتان وهما:

(فُعَيْل) كحميد في تصغير أَحْمَدَ، وحَامِدٍ، ومَحْمودٍ، وحَمْدونَ، وحَمْدَان؛ تُصَغَّر ترخيمًا فيقال في كل منها (حُمَيد).

و(فُعَيْعِل)، كقُرَيْطِس ـ لا فُعَيْعِيل، لأنه لا يَبْقى في المصغَّر للترخيم زيادة.

تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من التاء: إن كان الاسم المراد تصغيره مؤنثًا ثلاثيًّا خاليًا من علامة التأنيث وَجَبَ إلحاق التاءِ بالمصغَّر، نحو: دارٍ ودُوَيْرَةٍ، وسِنٍّ وسُنَيْنَة، وأُذُنٍ وأُذَيْنَةٍ، وكذلك يَدٌ ويُدَيَّة.

(أما (زينب) فنقول في تأنيثها (زُيَيْنِب) بلا تاء. وهكذا سائر الرباعي وما فوقه. ولا تلحق التاء تصغير نحو: شجر، لئلا يلتبس بتصغير المفرد (شجرة) (التوضيح ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩).

استثناءات من القاعدة العامة للتصغير:

١ـ ما جاء على وزن (أفعالٍ) من جُمُوعِ القِلّة لا يُكْسَرُ فيه ما بعد ياء التصغير، نحو أَجْمَال وأُجَيْمَال.

وهناك أسماءٌ مختومة بعلاماتٍ مقدَّرة الانفصال، فيقدر التصغير واردًا على ما قبل العلامة، وهي:

٢ـ ما فيه علامةُ التأنيث: فتقول شَجَرَةٌ وشُجَيْرَة (لم يُكْسَر ثالثه) وحَنْظَلَةٌ وحُنَيْظِلَةٌ (لم تحذف التاءُ وهي خامسة) وحُمْرَاءُ وحُمَيْرَاء (لم يكسر الثالث) وسَلْمَى سُلَيْمى.

٣ـ العَلَمُ والوَصْفُ المَوازناتِ لِفُعلان (بكسر الفاء أو ضمها أو فتحها) الذي ليس مؤنثه فعلانة تقول: سَلْمانُ وسُلَيْمان (فلا تكسر الميم) وتقول: عُثْمانُ وعُثَيْمَانُ. أما سُلْطَانٌ وسِرْحَانٌ ونَحْوُهُما فتقول: سُلَيْطِينٌ وسُرَيْحِينٌ على القاعدة العامة، لأنهما يُجْمَعان على سَلاطين، وسراحين.

٤ـ ما فيه علامة النَّسَبِ كعَبْقَرِيٍّ وعُبَيْقِرِيّ.

٥ـ ما فيه ألفٌ ونُونٌ زائدتانِ بعدَ أربَعَةِ أحْرُفٍ كزَعْفَرَان وزُعَيْفِرَان.

٦ـ المثنى ككاتِبَيْنِ وكويْتِبَيْنِ.

٧ـ ما فيه علامة جمع المذكر السالم كسَالِمُونَ وسُوَيْلِمونَ.

٨ـ جمع المؤنث السالم كسالماتٍ وسُوَيْلِمَاتٍ.

٩ـ المُرَكَّب الإضافي كامرئ القيس وأُمَيْرِئِ القَيْسِ.

١٠ـ المُركب المَزْجيّ. ويَرِدُ التصغيرُ على جُزئِـهِ الأول كبعلَبك وبُعَيْلَبَكَّ (التوضيح ٢/ ٣٢٣، ٣٢٤).

□ التصبير

أفعال التصبير: ر: صَيَّر وأخواتها.

□ التضادّ

عوامل تولّد الكلمات الأضداد: التضاد نوع من الاشتراك، وعوامل تولد الأضداد هي عوامل تولد المشترك (ر: الاشتراك). يضاف إليها ما يلي:

١ـ التطير والتفاؤل، نحو: تسمية الأسود أبيض، والصحراء المهلكة مفازة، والسليم للملدوغ.

٢ـ التهكّم، نحو (القشيب)، بمعنى الجديد والخَلَق.

٣ـ إبهام المعنى الأصلي وعمومه: كالسُّدْفَة بمعنى الظلام ومعنى النور، والقُرْء بمعنى الطُّهر وبمعنى الحيض (في اللهجات العربية/ ١١٦).

□ التضعيف

(صرف) المضاعف من الثلاثيّ مجرَّدِه ومزيدِه ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد نحو: رَدَّ، واستردَّ، وآستردادٍ، ورَدَدْتُ.

والمضاعف من الرباعي مجردِه ومزيدِه ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزل وزلزال، وسِلْسِلَة وسلاسل (التهانوي ١/ ٨٨٨).

أقول: يكون التضعيف أيضًا طريقًا من طرق الزيادة (ر: الزيادة) ومن أمثلته قَتَّل. آحمَرَّ. احمارَّ. تصرَّف. احدَوْدَب. اقعنسَس. اقشَعَرَّ. اهـ.

(فقه لغة) يرى مصطفى جواد أن التضعيف في العربية كان من الأمور الضرورية لتطوّرها، إلا أنه بعد أن تقررت قاعدته ارتأت اللغة أن تخفف من شدته وتلطف من حدّته فعالجته بالإبدال المحقَّق حين الاستثقال. فأبدلت من أحد الضعفين حرفًا من أحرف العلة الثلاثة نحو: نثَّ الخبر ونَثَاهُ، وضرَّ وضارَ، وطَمَّ وطما، وغبَّ وغابَ. ومن هُنَا يغلب على الظن أنَّ الفعلَ الأجوفِ إنْ هو في الأصل إلاّ فعلٌ مضاعف. وهذه النظرية تؤيِّد نظرية الثنائية (رها).

وإنَّ التضعيف في غير الثلاثي يكون للتكثير كما في (فتَّح الأبواب) أو المبالغة كما في (حطَّم الباب) وتحقيق الصلة كما في زوَّدَهُ، وزيَّنَهُ. فلما احتاجوا إلى هذه المعاني

الثلاثة وكانت ضرورية واستثقلوا التضعيف فيها حولوا أحد الضعفين إلى حرف خفيف كما في صَيْرفٍ وكوثر. وقد يكون ذلك الحرف نونًا كما في خرّوب وخرنوب، وقُبَّرة وقُنْبَرة. ولعَلّ من ذلك أيضًا أن يكون أصل احرنجَم: احرجَّم. ولعل أصل العرقوب: العقّوب. وأصل الضرغام: الضغّام. وأصل دَحْرَج: درَّج. وتقول العامَّة: شعْوَطَ الفرخ يريدون شوّطه، وبهذَلَ فلانًا يريدون بَذّله (مجلة المَجْمَع ١٩/٦٤).

تصريف الأفعال المضاعفة: أما المضاعف الذي لم يتَجاوزْ متماثلاه فتصريفه كتصريف السالم (ر: التصريف) وذلك نحو زَلزال، تَزلزلَ.

وأما ما عدا ذلك، وهو ما ادغم أحد متماثليه في الآخَر، فإن كان التضعيف في غير الآخِر، فهو أيضًا في تصريفه كالسالم، نحو: قَطَّعت. يُقطِّعنَ.

وإن كان التضعيف آخر الفعل، كخَفَّ، وامتَدَّ، واقشعَرَّ فتصريفه أيضًا كتصريف السالم في جميع أمثلته، ما لم يلزم تسكين آخره إما لجزمه في المضارع، أو لبنائه على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، أو بنائه للأمر، فلك فيه حينئذٍ أوجه:

الوجه الأول: فكُّ الإدغام، نحو: مدَدْتُ. يَمْرُرْنَ. لم يَرْدُدْ. اَسْتَرْدِدْ.

الوجه الثاني: (وهو خاص بالمضاعف الثلاثي المجرّد المكسور العين عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة) حذف عينه مع بقاء فائه نحو: ﴿الذي ظَلْتَ عليه عاكفًا﴾ ﴿فَظَلْتُم تفكَّهُونَ﴾.

ويجوز في هذه الحال أيضًا نقل حركة العين المحذوفة إلى فاء الكلمة، تقول: ظِلْتُ، ومِلْتُ (في ظَلِلْتُ، ومَلِلْتُ). وتقول في يقرِرْن: يَقِرْن. وفي اقرِرْنَ: قِرْنَ.

الوجه الثالث: بقاء إدغامه. ولا يكون هذا الوجه في حال اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالفعل. ويُفْتَح آخره، أو يُكْسَر، أو يحرك بحركة الأول.

نحو: غُضَّ طَرْفَك، أو: غُضِّ، أو: غُضُّ.

ونحو: لم يعِفَّ، أو يَعِفِّ.

ونحو: قَرَّ في بيتِك. أو: قَرِّ. (عن محمد محيي الدين عبدالحميد. بتصرف) (١/١٤٣).

□ التضمين

التضمين إيقاع لفظ موقع لفظ غيره لتضمنه معناه. كأن يأتي الفعل متعديًا بحرف ليس من عادته التعدّي به فيُحتاج إلى تأويل الفعل أو تأويل الحرف ليصح التعدي به. والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف. واختلف أيُّهما أولى، فقيل: تضمين الفعل أولى، والحرف على بابه، وقيل: تضمين الحرف أولى لكثرة التوسع في الحروف. ومثاله قوله تعالى: ﴿عينًا يشرب

بهـا عبـاد الله﴾ فمن ضمّن الفعـل قال: (يشرب) مضمّن معنى التلذذ فتعدّى بالباء، ومن ضمّن الحرف قال: الفعل على أصل معناه ولكن الباء بمعنى (مِنْ) (التهانوي).

وفـائدة التضمين أن تؤدِّي كلمة واحدة معنى كلمتين. قال الـزمخشري في: ﴿ولا تعـدُ عينـاكَ عنهم﴾ لا تقتحمْهم عينـاك مجاوزتين إلى غيرهم. ومنـه: ﴿ولا تأكلوا أمـوالهم إلى أمـوالكم﴾ أي: ولا تضمـوها آكلين لهـا. ومنه: ﴿والله يعلَمُ المُفسدَ من المـصلح﴾ أي: يُميِّز، ولـذا عُدِّي بمن. ومنـه: ﴿يؤلون من نسائهم﴾ أي: يمتنعون منهن حالفين. ومنـه: ﴿ونصـرناهُ من القوم الـذين كذبـوا بآيـاتنـا﴾ أي: أنجينـاه منهم ناصرين له (المغني ٢/١٩٣).

وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

التضمين أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيعـطى حكمـه في التعـدية واللزوم. وهـو قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثـاني: وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَنُ معها اللبْس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوقِ العربيّ.

ويوصي المَجْمَع ألاّ يُلجَأ إلى التضمين إلّا لغرض بلاغي. (مجلة المَجْمَع ١/٣٣).

□ التضمين

(بـديع) التضمين هو أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء، كقول بعضهم:

قد قلت لمـا أطْلعتْ وجَنـاتـه
حول الـشقيقِ الغضِّ روضـة آسِ
أعِـذَارَه الســاري العَجـول ترفُّقًـا
«مـا في وقـوفِـكَ ساعةً من باسِ»

المصراع الأخير لأبي تمام.

ولا يضرّ التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين في يهوديٍّ أصابه داء الثعلب (وهو القُراع الذي يسقط الشعر):

أقــول لمـعشــر غلطوا وغـضـوا
عن الـشيخِ الـرشيد وأنكــروهُ
هو ابــنُ جلا وطـلاعَ الـثَّـنـايَا
متى يَضَــعِ العمـامَـةَ تعـرفـوهُ

البيت لسُحَيم بن وُثَيل، وأصله:

أنـا ابــن جلا وطـلاع الـثنـايا
متى أَضَــعِ العمـامـة تعـرفوني

وربمـا سمي تضمين البيت فمـا زاد (استعانة)، وتضمين المصراع فما دونه تارة (إيداعًا) وتارة (رفوًا) (الإيضاح ٤/ ١٣٤ـ١٣٨).

□ التضمين

(علم القافية) التضمين هو تعليق قافية البيت بصدر الذي بعده. ويقبح منه ما كان

من جنس تأخير جواب الشرط، وجواب القَسَم، وخبر المبتدأ ونحو ذلك، كقول النابغة:

وهُمْ وَرَدوا الجِفارَ على تميم
وهمْ أصحاب يوم عكاظَ إنّي
شهدتُ لهمْ مواطن صادقاتٍ
شهدْن لهم بصدق الودِّ منّي

ولا بأس بتأخير الظرف والمجرور ونحو ذلك، كقول الشاعر:

تهدّدني أبو خَلَفٍ
وعن أوتارِهِ ناما
بسيفٍ لأبي صَفْرَ
ةَ لا يقْطَعُ إبهاما

(أهدى سبيل/ ١٢٠).

هذا، وقد سمى قدامة في (نقد الشعر) البيت المحتاج إلى ما بعده (مبتورًا) ولكن تسمية ذلك بالتضمين أولى لأنه يُضمِّن البيت الثاني تمام معنى الأول. وسماه العسكري تضمينا وهو عنده أعمّ من الاصطلاح الذي ذُكر أوّلًا؛ فسواء كان تعلق البيت الثاني بقافية الأول أو غيرها من أجزاء البيت الأول فكل ذلك تضمين. إلّا أن ابن رشيق يرى أنه كلما ابتعد المتعلّق عن القافية كان أسهل عيبًا حتى إن بعضهم ينفي حينئذ أن يكون ذلك معيبًا. كقول الشاعر:

كأنّ القلبَ ليلةَ قيل يُغْدى
بليلى العامريّة أو يُراحُ
قطاةٌ غرَّها شَرَكٌ فباتتْ
تُجاذِبُهُ وقد عَلِقَ الجَناحُ

غير أن ابن الأثير في (المثل السائر/ ٢٩٤) لا يرى أن في التضمين عيبًا أصلًا لأن البيتين المتواليين يجوز أن يتكاملا، وذكر لذلك نظيرًا هو أن الفواصل المسجوعة في النثر ـ كما في القرآن ـ قد تتعلق ثانيتهما بأولاهما، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ. يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ. أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ فلو كان عيبًا لما وقع في القرآن.

والأكثر من النقاد على اعتبار ذلك عيبًا في الشعر خاصة. (أسس النقد الأدبي/ ٢٩٥).

□ التطريز

(بديع) التطريز هو أن تذكر مجموعة من الذوات مفصّلة، ثم يخبر عنها بحسب العدد الذي أُتي به، كقول ابن المعتز:

فثوبي، والمدام، ولون خدّي
شقيقٌ في شقيقٍ في شقيقِ

(شرح عقود الجمان/ ١٤٨).

□ التعجّب

(نحو) التعجب: استعظام صفةٍ خَرَجَ بها المتَعجَّبُ منه عن نظائره. وقيل: المطلوب في التعجّب الإبهام، لأن من شأن الناس أن يتعجبوا ممّا لا يُعرف سببه، فكُلّما استبهم السبب كان التعجُّبُ أحسن

(التهانوي/ ٩٤٢).

صيغ التعجب: للتَّعَجُّب عباراتٌ كثيرةٌ نحــو: ﴿كَيْفَ تكفـرون باللهِ وكُنْتُمْ أمـواتًـا فأحْيــاكُمْ﴾ «سُبْحَــانَ اللهِ! إن المُؤْمِنَ لا يَنْجُس» للهِ دَرُّهُ فارسًا. والمُبَوَّبُ لَهُ منها في النحو اثنتان:

الأولى: ما أفْعَلَه، نحو: ما أحْسَنَ زيدًا.

فأما (ما) فهي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتـدِئ بهـا لتَضَمُّنِهـا معنى التعجب، ومـا بعدها خبرٌ فموضعه رفع.

وأمـا (أفعل) كأحسن، فقال البَصْرِيُّون والكسائي: فعلٌ، لِلُزومِهِ مع ياء المتكلم نون الـوقـاية، نحـو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحتـه بناء كالفتحة في ضرب، مِنْ: زيدٌ ضَرَبَ عمرًا ـ وما بعده مفعول به. وقال بقية الكـوفيين: هو اسم لأن العـرب تُصَغِّـرُه، كقـولهم: ما أُحَيْسِنَهُ، ففتحته أعراب. فهو عندهم خَبَرٌ منصوبٌ على الخِلَاف (ر: الخلاف).

الصيغة الثانية: (أَفْعِلْ به) نحو: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، ولفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة (أَفْعَلَ) بمعنى صار ذا كذا، كأَغَدَّ البعير ـ أي صار ذا غُدَّة، ثم غُيِّرت الصيغة إلى صيغة الأمر، وذلك عند قصد إنْشَاءِ التعجّب ليوافق اللَّفظ المعنى، فَقَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت البـاء في الفاعل ليصير على صورة صيغة المفعول به ـ كَأمْرُرْ بزيد، ولذلك التُزِمَتْ.

ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحْسَنَهَ، إنْ دَلَّ عليه دليل، كقول الشاعر:

جزى اللهُ عنّـي والـجَـزاءُ بفـضـلِهِ
ربـيـعــةَ خيرًا ما أَعَـفَّ وأكـرمـا

ويجوز حذف المتعجَّب منه في (أفْعِلْ به) إن كان (أَفْعَل) معطوفًا على آخَرَ مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾.

وكــلٌ من فعـلي الـتـعـجـب ممنــوعُ التَّصَرُّف، فيلزم كل منهما طريقةً واحدة، ولا يدلَّانِ على حدثٍ ولا زمن.

كما لا يُتَصَرَّف في الأسلوبين بتقديمٍ أو تأخيرٍ ولا بفصلٍ بين الفعل وبين المتعجب منـه بفـاصلٍ، إلّا إن كان الفاصِلُ ظرفًا أو مجرورًا متعلقين بفعل التعجب، كقوله: ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ، وما أَقْبَحَ به أن يكذبَ.

هذا، ولا يُبْنى فعـلا التعجب إلا ممـا يبـنـى منــه اسـم الـتفضيل (ر: التفضيل) (التوضيح ٢/ ٣٨-٤٣).

التعجب مما فيه مانع: الفعل الذي لا يؤخـذ من مصـدَرِه أفعـل التعجب لمانعٍ، يُتَوَصَّل إلى التعجب منه (بما أشد) ونحوه، وينصب مصدرهما بعده ـ أو (بأشدد) ونحوه، ويجر مصدرهما بعده بالباء، فنقول: ما أشدَّ

أو أعْـظَمَ دَحْـرَجَتَـهُ أو انطلاقَهُ أو حُمْرَتَهُ، وأشْدِدْ أو أعْظِمْ بها. وتقول: ما أشدَّ كَوْنَهُ جميلًا ـ أو ما أكثر ما كان محسنًا، وأشدِدْ أو أكْثِرْ بذلك.

وأما الجامدُ والّذي لا يَتَفاوَتُ مَعْنَاهُ ـ فلا يُتَعَجَّبُ منهما ألْبَتَّة.

ويجوز فيما استوفى الشروط أن يُتَعجَّبَ منـه بالواسطة، نحو: ما أشَدَّ ضربَ محمدٍ لعليّ (التوضيح ٢/٤٧).

أساليب أخرى للتعجب: ١ـ يجوز نداء المتعجَّب منـه بحـرف النـداء (يا) مع جرّ المتعجب منه باللام، كالمستغاث، نحو: يا لَلرعدِ!! ويا لَلمطر!! (ر: الاستغاثة).

٢ـ وقد يتعجب بطريق الاستفهام، نحو: ﴿مالي لا أرى الهدهد﴾ ونحو: (أيُّ عالِمٍ هذا!!) إن قلته متعجِّبًا ممن يخالف فعله قوله.

٣ـ ومن أسـاليب التعجب الدعاء على المتعجب منه كقول النبي ﷺ: «ثكلتك أمك يا معاذ!! وهل يكبُّ الناس على وجوههم في النار إلا حصائدُ ألسنتهم؟»، ونحو: قاتله الله ما أفصح لسانه. اهـ.

□ التعدي واللزوم

(نحـو) كان وأخواتها ليست متعدية ولا لازمة. وغيرُها من الأفعال إمَّا متعدٌ أو لازم. فالمتعدي هو ما ينصب المفعول به، واللازم هو ما لا ينصب المفعول به.

أفعال لا تكون متعدية: من الأفعال ما لا يكون إلا لازمًا ومن ذلك ما يدل على سجية، نحو: جَبُنَ، وشَجُعَ؛ أو على عَرَض، مثل: مَرِضَ، وكَسِـلَ؛ أو على نظافـةٍ كَنَظُفَ، وطَهُرَ، ووَضُوءَ؛ أو على دنس نحو: نَجُسَ وقَـذُرَ؛ أو على مطاوعـةِ فاعله لفاعلِ فعلٍ متعـدٍ لواحـد نحو: كسرته فانكَسَرَ، ومَدَدْتُه فامتـدَّ؛ أو يكـون موازنًـا لافعلَلَّ كاَقشعرَّ واَشمأزَّ. أو لافْعَنْلَلَ كاحرنجم.

وحكم اللازم أن يتعدى بالجارِّ كعجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه.

هذا، وقد يحذف حرف الجر في بعض الأحوال. (ر: نزع الخافض) (التوضيح ١/ ٢٨٦ـ٢٨٨).

هذا، وإن قبول المفعول به لأثر الفعل المتعدي يسمى المطاوعة. وللمطاوعة صيغ معينة (ر: المطاوعة).

□ التعدية

(صرف وَنحو) التعدية أن يجعل الفعل الـلازم بحيث يصـل إلى المفعـول به؛ أو يجعل المتعدي لواحدٍ متعدّيًا إلى اثنين، أو المتعدّي إلى اثنين متعديًا إلى ثلاثة.

فالنوع الأول يكون بجعل فاعِلِ اللازم مفعـولًا لمعنى الجَعْل مع بقائه في المعنى فاعلًا لأصل الفعل. نحو: أذهبتُ زيدًا. فإن (زيدًا) الذي كان فاعلًا في التركيب الأصلي (ذهب زيدٌ) أصبح مفعولًا به لما في أذهبْتُ

من معنى الجعل، ولا يزال في المعنى فاعلاً للذهاب.

وفي النوع الثاني يصبح الفاعل مفعولاً أول، والمفعول الأول يصبح ثانيًا نحو: أَحْفَرْتُ زيدًا النهرَ، أصلها: حفر زيد النهر.

وفي النوع الثالث يتأخر كل من المفعولين درجة كذلك، نحو: أعلمت أخاك الخبر صحيحًا.

وقد تطلق التعدية على إيصال الفعل إلى المفعول به بحرف من حروف الجرّ، كما في نظرت إليه وذهبتُ به وتحدثت عنه (التهانوي/ ١٠٨٠).

طرق تعدية اللازم: يمكن تعدية الفعل اللازم بواحد من سبعة أمور:

أحدها: همزة أَفْعَلَ، كذهب زيد، وأذهبْتُ زيدًا.

الثاني: ألف المفاعلة، كجلس زيد وجالسته.

الثالث: صوغه على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة، نحو: كَرَمْتُ زيدًا أي غلبته بالكرم، أَكْرُمُه.

الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة للشيء، كاستخرجتُ المال واستبحتُ الظلم.

الخامس: تضعيف العين، كفَرِحَ زيد وفَرَّحْتُهُ.

السادس: التضمين.

السابع: حذف الجارّ توسعًا (الأشباه والنظائر ٢/٧١).

□ التعريب

المعرَّب من الألفاظ ما كان أصله أعجميًّا ثم استعمله العرب الفصحاء على طريقتهم في ألفاظهم.

وقد وُجدَ المعرَّب منذ الجاهلية. وقد يَغْلب المعرَّب على مرادفه العربي، كما تغلَّب (النرجس) على العبهر، و(التوت) على الفرصاد، و(الميزاب) على المثعب. وقد يغلب المعرَّب ثم ينحسر (كالسجنجل) بمعنى المرآة. و(المَوْزَج) بمعنى الخُفّ.

وتخضع الكلمة الأعجمية عند تعريبها للأساليب الصوتية العربية فينالها التحريف في أصواتها، ووزنها، وطريقة نطقها.

فمن تحريف الأصوات أن تزاد فيها أصوات صامتة أو صائتة، أو تنقص منها، وقد تبدل من أصواتها أصوات عربية، كما قالوا في (پارس) فارس. وقد يبدلون بدون ضرورة صوتية كما قالوا في (دَشْت)، وهو الصحراء في الفارسية: دست. وفي إشماعيل: إسماعيل.

وأما التحريف في الوزن فإن الغالب أن تؤول الكلمة الأعجمية عند تعريبها إلى وزن من الأوزان العربية، كما في (دِرْهَم) و(فِهْرس) أصبحتا هكذا لتوازنا هِجْرَع (وهو

الأحمَق) وزِبْرِج (وهو السحاب الرقيق). وكان أصلهما دراخما (في اليونانية) وفِهْرِسْت (في الفارسية).

وقد أوصل بعضهم الكلمات المعرّبة في العصور الأولى إلى قريب من ألف كلمة.

وأغلب ما عرِّب عن الفارسية أسماء بعض الآنية والمعادن وألوان الأطعمة والرياحين والمصنوعات والشؤون الحربية. وأمثلتها على الترتيب: الطست، والإبريق، والياقوت، البِلَّور، والسميذ، والفالوذج، والنرجس، والياسمين، والدولاب والميزاب، والخندق والعسكر.

وعرّبوا عن اليونانية مصطلحات طبية فلسفية ومنطقية وطبيعية وغيرها.

وعن العبرانية والسريانية: أسماء الأنبياء وبعض المصطلحات الدينية.

ولا خلاف عند العلماء بالعربية في جواز استعمال المعرّب، وهو ما استعمله الفصحاء. وقد ورد منه في القرآن كثير.

أما ما عرّبه المولدون أو يراد تعريبه فقد رأى مَجْمَع اللغة عدم جواز استعماله لأن في العربية غنية عنه، إلَّا في ضرورة قاهرة. (علي وافي ـ فقه اللغة/ ٢٠٢).

قواعد تعريب الأعلام الأعجمية: أقر مَجْمَع اللغة العربية قواعد معينة لتعريب الأعلام الأعجمية وكتابتها بحروف عربية فلتنظر في الأصل (مجلة المَجْمَع ٤/ ٣٣، ١٢٤ و٥/ ١٠).

وقد وضعت لجنة اللهجات بالمَجْمَع سنة ١٩٦٤م قواعد معينة مستوفية للموضوع فليرجع إليها في موطنها (فن الترجمة).

وهذا قرار مَجْمَع اللغة العربية:

١ـ يجيز المَجْمَع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم (مجلة المَجْمَع ١/ ٣٣).

٢ـ يفضّل اللفظ العربيّ على المُعَرَّب القديم إلَّا إذا اشتهر المُعَرَّب.

٣ـ ينطق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقتْ بها العرب (مجلة المَجْمَع ١/ ٣٧).

□ التعريض

(بيان) التعريض: نوع من الكناية (ر: الكناية).

□ التعريف

ر: المعرفة.

□ تَعَلَّم

تَعَلَّمَ، فعل يكون بمعنى تحصيل العلم، وهو حينئذ متصرّف ينصب مفعولاً واحدًا نحو: تعلمت النحو.

وقد يراد بالأمر منه (تعلَّمْ) اليقين، بمعنى اعلمْ، وهو ملازم حينئذ لصيغة الأمر وينصب مفعولين (ر: ظن وأخواتها).

□ التعليق

(نحو) يجب تعليق ظن وأخواتها عن

العمل في لفظ المبتدأ والخبر الواقعين بعد ظنّ، وذلك في حالة معينة هي أن يقع بعد الفعل لفظ من الألفاظ التي لها الصدارة كهمزة الاستفهام، تقول: ما أدري أمحمد أخوك أم ابن عمك. لم تنصب (محمد) ولا (أخوك) بل رفعتهما على الابتداء، لأنك لو نصبتهما لوقعت الهمزة بين الفعل أدري والمفعول به، وهذا خلاف طبيعتها، إذ إنها لا تقع إلّا في صدر جملتها. ومع هذا فإنّ عمل الفِعْلِ باقٍ في محلِّ الجملة، فالجملة (أمحمد أخوك) في محــل نصب، فلو عطفت عليهــا جاز نصب المعـطوف على المحـلّ، وجاز رفعُهُ على اللفظ، قال كُثَيِّر:

ومــا كنتُ أدري قبــل عزّةَ ما البُكــا
ولا موجعــاتِ الـقـلبِ حتى تولَّـتِ

ومثل همزة الاستفهام في تعليق العامل عن عمله لام الابتداء، نحو: ﴿ولقد عَلِموا لمن اشتراه ما لَهُ في الآخرة من خَلاقٍ﴾.

ولام القَسَم كقول الشاعر:

ولــقــد علمْــتُ لتــأتــيَنَّ منيَّتي
إن الـمـنــايَا لا تطيشُ سهــامُـهَــا

وما النافية نحو: ﴿لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون﴾.

و(لا) و(إن) النـافيتـان في جواب قسم ملفـوظ به، أو مقدر، نحو: علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، وعلمت إنْ زيدٌ قائم.

هذا، والاســتـفــهــام له صورتــان: إحـداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو: ﴿وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعَدون﴾. والثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهــام، عمـدة كان نحــو: ﴿لنعلم أيُّ الحزبين أحصى﴾ أو فضلةً نحو: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾ (التوضيح ١/ ٢١٨-٢٢٠).

تعليق الأفعال من غير باب ظن: التعليق غير مختصّ بباب (ظَنَّ) بل هو جائز في كل فِعْلٍ قَلْبِيّ، ولهذا انقسمت الجملة المعلّق عنها إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن تكون في موضع مفعول به مقـيَّدٍ بالجــارّ نحــو: ﴿أوَلَمْ يتفكّــروا ما بصـاحبهم من جِنَّـة﴾ ﴿فلْينـظُرْ أيُّهـا أزْكَى طعـامًا﴾ ﴿يسألون أيّانَ يومُ الدين﴾. لأنَّهُ يقال: فكَّرْتُ فيه، وسأَلْتُ عَنْهُ، ونظرتُ فيه، ولكن عُلِّقَتْ هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيثُ المعنى طالِبَةٌ لَهُ على معنى ذلك الحرف.

(والثاني) أن تكون في موضع المفعول بِهِ دونَ تقديرِ حرف الجر نحو: (عرفت من أبوك) وذلك لأنك تقول: عرفتُ زيدًا.

(والثالث) أن تكون في موضع المفعولَيْنِ نحو: ﴿ولتعلَمُنَّ أيّنا أشدُّ عذابًا﴾ ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقَلِبون﴾ لأن (أيًّا) مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به ليعلم، لأن آسْمَ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

ومــما يجوز تعليقُه أيضًا كل فعلٍ غيرِ

قلبيٌّ إن كان طريقًا إلى العلم، كقوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ونحو: (سَنَرى أَيُّهُمْ يَغْلِبُ) ونحو: (استمِعْ إليهِمْ أَيُّهُمْ أحسنُ صوتًا) لأن الابتلاء والرؤية والسماع من طرق العلم (المغني ٢/ ٦٥).

□ التعليل

ر. أيضًا: العلة النحوية.

التعليل هو ذكر علة الأمر أي سببه.

وأساليب التعليل كثيرة منها:

أ ـ نصب السبب على أنه مفعول لأجله إن كان مصدرًا قلبيًا (ر: المفعول لأجله).

ب ـ ومنها استعمال حروف معينة للتعليل. وحروف التعليل هي:

١ـ مِنْ، نحو: ﴿مما خطيئاتهم أُغرقوا فأُدخلوا نارًا﴾.

٢ـ الباء، نحو: ﴿ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾.

٣ـ حتى، نحو: أسلِمْ حتى تدخلَ الجنة.

٤ـ الكاف، نحو: ﴿واذكروه كما هداكم﴾.

٥ـ كي، نحو: اجلِسْ كي تستريح.

٦ـ اللام، نحو: اعمل لتنجح.

٧ـ في، نحو: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها».

٨ـ على، نحو: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾.

فهذه كلها حروف جرّ، معمولها علة لمتعلَّقها.

٩ـ الفاء، وتدخل على السبب كذلك، نحو: ﴿اخرج منها فإنك رجيم﴾. والغالب العكس: أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها نحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾.

١٠ـ لعل: نحو: ﴿ومن آناء الليل فسبِّحْ وأطرافَ النهار لعلَّك ترضى﴾.

ج ـ ومنها ترتيب الحكم على وصف أو شرط، كقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ وقول النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا».

د ـ ومنها الاستئناف، كقول النبي ﷺ: «لا تُنكَح المرأة على عمتها أو خالتها، إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم».

هـ ـ ومنها استعمال (إذ) كقوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليومَ إذ ظلمتُمْ أنكم في العذاب مشتركون﴾.

□ التغليب

(بديع) التغليب: أن يغلب على الشيء اسمٌ هو لغيره لمناسبة بينهما أو اختلاط.

قالوا: **الأبوان**، في الأب والأُم، **والمشرقان والمغربان والخافقان** في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، سمي خافقًا مجازًا، وإنما هو مخفوق فيه، تخفق فيه الشمس أي تغيب؛ **والقمران** في الشمس

والقمر؛ والعمران في أبي بكر وعمر؛ والمروتان في الصفا والمروة؛ (والحسنان للحسن والحسين؛ والفُراتان للدجلة والفرات).

ولأجل الاختلاط اطلقت (مَنْ) على ما لا يعقل في نحو: ﴿فمنهم مَنْ يمشي على بطنه﴾ الآية.

قالوا: ويُغَلَّب المؤنث على المذكر في (ضَبُعَانِ) تثنية ضَبُعٍ للمؤنث وضِبْعَانٍ للمذكر، إذ لم يقولوا: ضبعانان.

والعرب تُغَلِّب الأقرب على الأبعد، بدليل تغليب المتكلم على المخاطب، وتغليبهما على الغائب في الضمائر، نحو: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما. (الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥، ١٣٦).

□ التفخيم

التفخيم في نطق الحروف هو الاستعلاء (ر: الاستعلاء).

□ التفريع

(بديع) التفريع، هو أن يثبت لمتعلَّق أمرٍ حكمٌ بعد إثباتِهِ لمتعلَّقٍ له آخر، كقول الكميت:

أحلامُكُمْ لِسَقَامِ الجهلِ شافيةٌ
كما دماؤُكُمُ تشفِي من الكَلَبِ

فَرَّع من وصفهم بشفاء أحلامهم أسقامَ الجهل، وصفَهُمْ بشفاءِ دمائهم من داء الكَلَب. (الإيضاح ٤/ ٥٧).

□ التفريغ

التفريغ في الاستثناء أن لا يكون المستثنى منه مذكورًا. (ر: الاستثناء).

□ التفريق

(بديع) التفريق، هو إيقاع تباينٍ بين أمرين من نوعٍ واحد في المدح أو غيره، كقول الشاعر:

من قاس جَدْوَاكَ بالغمام فَمَا
أنْصَفَ في الحكم بين شكلينِ
أنتَ إذا جُدْتَ ضاحكٌ أبدًا
وهو إذا جادَ دامعُ العَينِ

(الإيضاح ٤/ ٣٧).

□ التفصيل

للتفصيل أحرف ثلاثة هي: أمَّا، وإمَّا، وأوْ (رها).

□ التفضيل

اسم التفضيل هو اسم على وزن (أفْعَل) مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقياسه (أفْعَل) للمذكر، ممنوعَ الصَّرْفِ للوصفيّة ووزنِ الفِعْل، و(فُعْلى) للمؤنث. أما خَيْرٌ وشرٌّ وحَبٌّ ـ فقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال (التوضيح ٢/ ٥٩).

ما يبنى منه أفعل التفضيل: يبنى (أفْعَلُ) التفضيل و(أفعل) التعجُّب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

١ـ أن يكون فِعْلاً، فلا يبنيان من الجِلْفْ والحِمار، فلا يقال: ما أجْلَفَهُ ولاَ ما أحْمَرَه.

٢ـ أن يكون ثلاثيًا، فلا يبنيان من دَحْرَج وضارب واستخرج، إلا (أفْعَل)، فقيل يجوز أخْذُ أفعلِ التفضيل منه مطلقًا، وقيل يمتنع مطلقًا، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظْلَمَ الليلَ أخذوه من «أظْلَمَ الليلُ» وما أقْفَرَ هذا المكان.

٣ـ أن يكون متصرِّفًا، فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس.

٤ـ أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يُبْنيان من نحو: فَنِي ومات.

٥ـ ألاّ يكون مبنيًا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: ضُرِبَ، وشَذَّ ما أخْصَرَهُ (من: اختُصِر).

وبعضهم يستثنى ما كان ملازمًا لصيغة (فُعِل) نحو: عُنِيتُ بحاجتك، وزُهِيَ علينا، فيجيز: ما أعْنَاهُ بحاجتك، وما أزهاهُ علينا.

٦ـ أن يكون تامًا، فلا يُبْنيان من نحو: كانَ وظلَّ وباتَ وكادَ.

٧ـ أن يكون مثبتًا، فلا يبنيان من منفيٍّ سواءً أكان ملازمًا للنّفيِ نحو: ما عَاجَ بالدواء، أي ما انتفع به، أم كان غير ملازم، كما قام زيدٌ.

٨ـ ألا يكون وَصْفُ فاعِلِهِ على (أفعل فعلاء)، فلا يُبْنيان من نحو: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِرَ الزرع (التوضيح ٢/ ٤٤ـ٤٦).

أحوال اسم التفضيل: لاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة، فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكون مفردًا مذكَّرا دائمًا، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وأخُوهُ أحبُّ﴾. (والثاني) أن يؤتى بعده (بمن) جارَّةً للمفضولِ، وقد تحذف من والمفضول إذا عُلِما نحو: ﴿والآخِرَةُ خَيْرٌ وأبقَى﴾، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مالاً وأعَزُّ نَفَرًا﴾ ـ أي منك.

الحالة الثانية: أن يكون (بأَلْ) فيجب له أن يكون مطابقًا لموصوفِهِ نحو: زيدٌ الأفْضَلُ، وهندُ الفُضْلَى، والزيدان الأفضَلاَنِ، والزيدُونَ الأفضلون، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ. ولا يجوز أن يؤتى معه بـ (من).

أقولُ: وإنما تثبت (الفُعْلى) بالسماع، فلا يقال: الضُربىٰ والعُلْمىٰ، في مؤنث الأضرب والأعلم. اهـ.

الحالة الثالثة: أن يكون مضافًا. فإن كانت إضافَتُهُ إلى نكرة لزمه أمران: التذكير، والإفراد ـ كما يلزمان المجرد، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق نحو: الزيدانِ أفْضَلُ رجلين، والزيدون أفْضَلُ رجالٍ، وهندٌ أفْضَلُ امرأة.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة: جازت المطابقة كقوله تعالى: ﴿أكَابِرَ مُجْرِميها﴾

﴿هُمْ أراذِلُنَا﴾، وجاز تركها كقوله تعالى: ﴿ولتجدنّهم أحرصَ الناس على حياةٍ﴾ وهذا هو الغالب. هذا، وإن اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر دائمًا، ولا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل (ر: مسألة الكحل) (التوضيح ٢/ ٦٠-٦٦).

□ التفعيلة

(عروض) التفعيلة اسم للجزء الواحد من الميزان العروضي. والتفعيلات الأصلية عشرة هي: فعولن، فاعلن، مفاعَلَتُنْ، مُتَفاعلن، مستفعِلن، فاعلاتن، مفاعيلُنْ، مستَفْعِ لُن، مفعولاتُ، فاعِ لاتُنْ. هذا، وإنّ مستفعِ لن = مس تفع لن (أي: سبب خفيف + وتد مفروق + سبب خفيف)، ومستفعلن = مس تف عِلُن (أي: سبب خفيف + سبب خفيف + وتد مجموع) ولذلك فُرّق بينهما في صورة الكتابة. وشبيه بذلك فاع لاتن، وفاعلاتن.

والتفعيلات تتركب من الأسباب والأوتاد (ر: السبب. الوتد) وتتكون التفعيلة من وتد واحد مع سبب أو سببين (أهدى سبيل/ ١٧).

□ التفويف

(بديع) التفويف: هو أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربتها، كقول مَنْ يصف سحابًا:

تسربَلَ وشيًا من خُزوزٍ تطرزتْ
مطارفها طَرْزًا من البرقِ كالتِّبْرِ
فوشْيٌ بلا رَقْمٍ، ونقش بلا يَدٍ
ودمع بلا عينٍ، وضَحْكٌ بلا ثغرِ

وكقول عنترة:

إن يلحقوا أكْرُرْ، وإنْ يَسْتَلْحِقُوا
أشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أنْزِلِ

(الإيضاح ٤/ ١٩، ٢٠).

□ تقارُض اللفظين

(نحو) من ملح كلام العرب تقارض اللفظين. ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء (غير) حكم (إلّا) في الاستثناء بها، وإعطاء (إلّا) حكم (غير) في الوصف بها. أقول: مثال الوصف بإلا: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفَسَدتا﴾.

وإعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقول الشاعر:

وإذا تصبْك مصيبة فاصبْر لها
وإذا تُصِبْكَ خصاصَةٌ فتجَمَّلِ

وإهمال (متى) حملًا على (إذا) كقول عائشة رضي الله عنها: (وإنّه متى يقومُ مقامك لا يُسْمِعِ الناس).

وإعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب: قرئ ﴿ألم نشرحَ﴾ وفي إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله:

لَنْ يَخِبِ الآن من رجائك من
حرّك من دون بابك الحَلَقَةْ

(الأشباه والنظائر ١/ ١٣٨، ١٣٩).

□ التقدير

التقدير حذف الحركة أو الكلمة من اللفظ مع بقائه في النيّة. فإن لَمْ يُنْوَ فهو حذفٌ لا غير (التهانوي/ ١١٨٠).

وحذف الحركة يكون بسبب الثقل، أو التعذر (ر: الإعراب التقديري).

تقدير المحذوف من أجزاء الجملة: القياس أن يُقَدّر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله. فيجب أن يقدر المفسر في نحو: (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه (أيْ: رأيتُ زيدًا رأيته).

وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه، وقالوا: إنه يفيد الاختصاص لو قُدِّر. وليس كما توهموا، وإنما يُرْتَكَبُ ذلك عند تعذر الأصل. نحو: أيُّهم رأيته، فإن اسم الاستفهام له الصدارة ولا يتقدم عليه عامله فيقدّر مؤخرًا هكذا: أيُّهم رأيتَ رأيتَه. ونحو: (في الدار زيد) إن قُدِّر المتعلق فعلاً وجب تقديره مؤخرًا عن المبتدأ لأن الخبر الفعلي واجب التأخير، وإن قُدِّر وصْفًا أمكن تقديره مقدمًا أو مؤخرًا.

ومتعلَّقُ البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قَدّره مؤخرًا عنها، لأن قريشًا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخّرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوهُ معبودًا، تفخيمًا لشأنه بالتقديم. فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك. وهذا أمر معنوي يقتضي تأخير المقدَّر، وليس السبب تعذر تقديره متقدمًا.

٢ـ ينبغي تقليل المقدر ما أمكن، ولذلك ضَعُفَ قول بعضهم في ﴿وأُشْرِبوا في قلوبهم العِجلَ﴾ إن التقدير (حب عبادة العجل) والأولى أن يكون التقدير (حب العجل) فقط.

٣ـ ينبغي أن يقدّر المقدَّر من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر (اضرب) دون (أهن) في (زيدًا اضربه) فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي نحو: (زيدًا اضرب أخاه) يقدر فيه (أهن) دون (اضرب).

هذا، وقد يمنع من أن يكون المقدّر من لفظ المذكور مانع نحوي نحو: (زيدًا آمرُرْ بِهِ) يقدر فيه (جَاوِزْ) دون (آمرر) لأنه لا يتعدى بنفسه. ونحو: سعيد آكَلُ من أخيه اللحمَ. الناصب لقوله (اللحم) فعلٌ محذوف، لا اسم تفضيل محذوف، لأنّا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في اللفظ. (الأشباه والنظائر ١/ ١٤١ـ١٤٣).

تقدير الحركات الإعرابية: ر: الإعراب ـ الإعراب التقديري.

□ التقديم

(نحو) ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدّمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها، وفيه فروع:

الأول: الصِّلة لا تتقدم على الموصول

لأنها بمنزلة الجزء من الموصول.

الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه.

الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها أشبهت الجزء منه.

الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه.

الخامس: حرف الجرّ بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور. (الأشباه والنظائر ١/٢٨٥).

□ التقسيم

(بـديع) التقسيم، هو ذكـر متعـدّدٍ ثم إضافة ما يناسب كلّ فردٍ إليه على التعيين، كقولِ أبي تمام:

فمـا هو إلا الـوحْيُ أو حدُّ مُرْهَفٍ
تُميلُ ظُبـاهُ أخْـدَعَيْ كلِّ مائِـلِ
فهـذا دواءُ الـداءِ من كل عالِـمٍ
وهـذا دواءُ الـداءِ من كلِّ جاهِـلِ

وقول آخر:

ولا يقـيـمُ على ضيمٍ يرادُ به
إلا الأذَلّانِ عَيْرُ الـحيِّ والـوَتِـدُ
هذا على الخَسْفِ مربـوطٌ برُمَّتِـهِ
وذا يُشَـجُّ فلا يَرْثِـي له أحَـدُ

(الإيضاح ٤/٣٨).

□ التَّقْطِيع

(عروض) التقطيع أن يُجَزّأ بيتُ الشِّعر أجـزاءً ليمكنَ وزنها بالتفاعيل فيُعْرَف البحر الذي منه البيت، وتعرف استقامة البيت من عدم استقامته.

وطُـرق التقـطيع المتبعة الآن مختلفة، منها أن يُمَثَّل كل حرف متحرك بفتحة وكل حرف ساكنٍ بسكون. ثم ينظر في تقسيم هذه العـلامـات إلى مجمـوعـات، كل مجموعة تتكوّن من علامات بين أربعة وسبعة. هكذا مثلًا:

قِفَـا نَبْـكِ مِنْ ذِكـرَى حبيبٍ ومنـزلِ
بِسِقطِ اللِّوَى بينَ الـدَّخـولِ فَحَـوْمَـلِ

/٥٠٥٠٠ /٥٠٥٠٥٠٠ /٥٠٥٠٠ /٥٠٥٠٥٠٠
/٥٠٥٠٠ /٥٠٥٠٥٠٠ /٥٠٠٠ /٥٠٥٠٠٠/

فعـولن / مفـاعيلن / فعـولن / مفاعلن /
/ فعـولن / مفاعيلن / فعولُ / مفاعلن /

وللذوقِ مدخل كبير في اختيار العدد المناسب:

فقـد أخـذنـا للتفعيلة الأولى خَمْسَ علامـات، ولم نأخذ أربعًا ولا سبعًا، إذْ لو فعلنا ذلك لبدأت التفعيلة الثانية بساكنٍ ولا يمكن ذلك. ولم نأخذ ستًّا إذ لو فعلنا ذلك لكـانت التفعيلة الأولى (مفـاعيلُ) والثـانية (مفعولن) وليس عندنا بحر يبدأ بذلك.

فإذا عرفت التفعيلة الأولى انتقلت إلى الثانية. وهكذا.

وبعـد المـران يُسْتـطاع الاستغنـاء عن العلامات، فيمكن تقطيع البيت دون الحاجة

إليها. اهـ.

□ التقليل

أحرف التقليل اثنان لا غير هما: رُبَّ، وقد (رهما).

□ التقييد

(علم القافية) ر: القافية.

□ التقييد

(نحو) انظر: الإطلاق والتقييد.

□ التكرير

(معـاني) التكرير ذكـر الشيء مرة فصاعدًا، بعد مرة. وهو نوع من أنواع الإطناب.

وللتكـرير فوائـد منهـا التقـرير، ومنهـا التأكيد، ومنها زيادة التنبيه، ومنها أن يطول الكلام ويخشى تناسي الأول، ومنها التعظيم والتهويل نحو: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾.

وفي تكـرير القصص فوائـد منهـا إبراز الكـلام الواحد في أساليب مختلفة بحسب المقامات (التهانوي/ ١٢٤٨).

□ التَّكْسير

التكسير في الجمـع أن لا تَسلم بِنْيَة المفرد عند جمعه بل يتغير بزيادة أو نقص في الحروف والحركات، كرجل ورجال (ر: جمع التكسير).

□ التكميل

(معـاني) التكميل ويسمى الاحتـراس أيضًـا، هو أن يؤتىٰ في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع الإيهام. وهو ضربان:

١ـ ضرب يتوسط الكلام، كقول طرفة:

فسقى ديارَكِ ـ غيرَ مُفسِدِها ـ
صَوْبُ الربيعِ وديمةٌ تَهْمِي

وقول ابن المعتز:

صَبَبْنَا عليها ـ ظالمين ـ سياطنا
فطارتْ بها أيدٍ سراعٌ وأرجل

فإنه لو لم يقل ـ ظالمين ـ لأوهم أن فيها حِرَانًا.

٢ـ وضرب يقع في آخر الكلام. كقول الشاعر:

حليمٌ ـ إذا ما الحلم زيَّنَ أهلَه ـ
مع الحلم في عين العدوّ مهيبُ

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهَمَ أن حلمه عن عجز، فلم يكن صفة مدح، فقال ـ إذا ما الحلم زيّن أهله ـ فأزال هذا الوهم (الإيضاح ٢/ ١٥٩-١٦١).

□ تلاقي اللغة

قد يتفق أن يكـون العلم المذكر على وزن (فَعْلان) والمؤنث على وزن (فَعْلى)، ولا يكـون ذلـك اشتقاقًا، وإنما هو اتفاق. ومثـاله: سلمان وسلمىٰ، فليس سلمان من سلمىٰ كسكران من سكرىٰ، لأن باب سكران وسكـرىٰ الصفـة، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلىٰ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد

تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما.

ومن التلاقي قولهم أسلم وسلمىٰ، ومثله شتان وشتّى، كل ذلك توارُدٌ وتلاقٍ، وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصدٍ له ولا مراسلة بين بعضه وبعض. (الأشباه والنظائر ١/ ١٤٦، ١٤٧).

□ التّلميح

(بديع) التلميح هو أن يشار إلى قصة أو شعر من غير أن يذكر بنصه، كقول ابن المعتزّ:

أتُرى الجيرةَ الذينَ تَداعَوْا
عند سيرِ الحبيب وقتَ الزّوالِ

علموا أنني مقيم وقلبي
راحلٌ فيهمُ أمامَ الجمالِ

مثلُ صاعِ العزيزِ في أرحُلِ القو
مِ ولا يعلَمونَ ما في الرِّحالِ

وكقول الحريري: بِتُّ بليلةٍ نابغيَّةٍ. أوْمأ بهِ إلى قولِ النابغة:

فَبِتُّ كأنِّي ساوَرَتْني ضئيلة
من الرُّقْشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ

ومن التلميح ضرب يشبه اللغز، كما رُوِيَ أنَّ تميميًّا قال لشريكٍ النُّمَيْرِيّ: ما في الجوارح أحبُّ إلي من البازي. فقال: إذا كان يصيد القَطَا. أشار التميميّ إلى قول جرير:

أنا البازي المُطِلّ على نُمَيْرٍ
أُتِيحَ من السماءِ لها انصبابا

وأشار شريكٌ إلى قولِ الطِّرمّاح:

تميمٌ بطُرْقِ اللؤم أهدىٰ من القطا ـ
ولو سلكَت طُرْقَ المكارمِ ضَلَّتِ

(الإيضاح ٤/ ١٤٢-١٤٥).

□ التلويح

(بيان) التلويح هو الكناية إذا كثرت فيها الوسائط بين المكنيّ به والمكنيّ عنه كقول الخنساء في رثاء أخيها:

كثيرُ الرمادِ إذا ما شَتَا

فإن كثرة الرماد دليل كثرة الإيقاد، وكثرة الإيقاد دليل كثرة الطبخ، وكثرة الطبخ دليل كثرة الضيفان، وكثرة الضيفان دليل الكرم.

□ التمثيل

ر: تشبيه التمثيل. الاستعارة ـ الاستعارة التمثيلية. المثل.

□ التمنّي

(معاني) التمني نوع من الإنشاء الطلبيّ وهو طلبُ محبوبٍ لا يُطمع في حصوله، واللفظ الموضع له هو (ليت). ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيدًا يجيء، وليت الشباب يعود. قال الشاعر:

يا ليت أيام الصِّبا رواجعا

وقد يُتَمَنّى بهل كقول القائل: هل لي من شفيع ـ في مكان يعلم أنه لا شفيع له

فيه، لإبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن، وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾.

وقد يُتمنى بلو كقولك ـ لو تأتيني فتُحَدِّثَني ـ بالنصب.

وقد يُتمنى بلعلّ فتعطي حكم ليت نحو ـ لَعَلِّي أحجُّ فأزورَك ـ بالنصب، لبعد المرجوّ عن الحصول (الإيضاح ٢/ ٥٢-٥٤).

وقد يُتمنَّى بـ (ألا) المركبة من الهمزة ولا (ر: ألَا).

□ التمييز

التمييز اسم نكرة بمعنى (مِنْ) مُبَيِّن لإبهام اسم أو نسبة.

وحكم التمييز النصب. والناصب لتمييز الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كعشرين درهمًا.

أنواع المميَّز المبهم: الاسم المبهم أربعة أنواع:

(أحدها) العدد كـ ﴿أحد عشر كوكبًا﴾.

(والثاني) المقدار وهو: إما مساحةٌ، كشِبرٍ أرضًا، أو كيلٌ، كصاعٍ بُرًّا، أو وزنٌ، كرِطْلَيْنِ عَسَلًا.

(والثالث) ما يشبه المقدار نحو: ﴿مثقالَ ذرةٍ خيرًا﴾، وقِرْبَةٌ سَمْنًا.

(والرابع) ما كان فرعًا للتمييز نحو: خاتَمٌ حديدًا، فإن الخاتم نوع الحديد، ومثله: باب ساجًا ـ وجُبَّةٌ خزًّا، وقيل إنه حال.

هذا، ويجوز في تمييز المقادير وأشباهها أن يُجَرَّ بالإضافة أو بمن، تقول: اشتريت صاعَيْ أرُزٍّ، ورطْلَيْ سَمْنٍ. أو صاعين من أرُزٍّ ورطلين من سمن. ويجوز جرُّ النوع الرابع بمن كذلك (التوضيح ١/ ٣٧٥-٣٧٧).

تمييز النسبة: من التمييز ما يبين نسبة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول، وهو ما كان في الأصل فاعلًا مضافًا أو مفعولًا مضافًا فأقيم المضاف إليه مقامه. ومثاله: طابَ أبوك نفْسًا، أصله: طابت نَفْسُ أبيكَ و﴿فجرنا الأرض عيونًا﴾ أصله: فَجَّرْنَا عُيُونَ الأرضِ. وقد يكون مُحَوَّلًا عن مبتدأ، نحو: (أخوكَ أكثر منك مالًا) أصله: مال أخيك أكثر.

ثم إن ناصب تمييز النسبة هو المسند من فعل أو شبهه. وقد يجر تمييز النسبة بمن في أحوال قليلة. نحو: للهِ دَرُّ الزُّبَيْرِ من فارسٍ، ونِعْمَ من رجُلٍ أخوك (التوضيح ١/ ٣٧٥-٣٧٩).

□ التنازع

(نحو) يسمى التنازع أيضًا الإعمالَ. وحقيقته أن يتقدم فعلان متصرِّفانِ، أو اسمَانِ عاملانِ، أو فعلٌ متصرفٌ واسمٌ يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ مطلوبٌ لكل منهما من حيث المعنى. مثال الفعلين: ﴿آتوني أُفرغ عليه قِطرًا﴾. ومثال الاسمين قول الشاعر:

عُهِـدْتَ مُغيثًـا مُغْنيًا من أجـرْتَـهُ
فلم أتَّـخِـذْ إلا فِنَـاءَكَ موئِـلا

ومثال المختلفين ﴿هاؤُمُ اقرءُوا كتابِيَهْ﴾.

وقد تتنازع ثلاثة، وقد يكون المتنازع فيه متعددًا، ومثالهما الحديث: «تسبِّحونَ، وتكبِّرون، وتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين»، فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ، ومصدر.

ولا يقع التنازع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا بينَ جامِدَيْنِ، ولا بين جامدٍ وغيره.

وإن تكرَّرَ العاملُ للتَّوْكيدِ فالعَمَلُ للأوَّل وحده دون الثاني، لأن الثاني لم يُؤْتَ به للإسناد، بل لمجرَّدِ التقوية، ومثاله:

فهيهـاتَ هيهـاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ
وهـيهـاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُهْ

وإذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق في المُتَنَازَع فيه، وأما العامل الآخر فقد يعمل في ضمير المتنازَع فيه، وقد لا يعمل، على التفصيل الآتي:

١ـ إن أعملنا الأول في المتنازع فيه ـ أعملنا الأخير في ضميره، نحو: قام وقعدا، أو ضربتهمـا، أو مررت بهمـا ـ أخـواك. وبعضهم يجيز هنا حذف غير المرفوع لأنه فضلة، كقول الشاعرة:

بعكـاظَ يُعْشي النـاظـريـ
ـنَ إذا هُمُ لَمَحـوا شُعـاعَهْ

٢ـ وإن أعملنا الثاني: فإن احتاج الأول لمرفوع، فالبصريون يُضمِرونه، ويستبيحون ذلك مع عود الضمير على متأخِرٍ لفظًا ورتبةً، وهو ممنوع، إلا إنهم أجْرَوْا هذا مُجْرَى الضرورة. واحتجُّوا بقولِ الشاعر:

جَفَـوْني ولم أجْفُ الأخِـلَّاءَ إنّني
لغـيرِ جميلٍ من خليليَ مُهْمِـلُ

وواضح أن البيت مصنوع لا يحتج به.

والكسائي يوجب الحذف تمسكًا بقول الشاعر:

تعـفَّـقَ بالأرْطَـى لهـا وأرادَهَـا
رجـالٌ فَبَـذَّتْ نبـلَهُـمْ وَكِـليبُ

إذ لم يقلْ: تعفَّقُوا، ولا: أرادوا.

أما الفَرَّاءُ فرأيُه أنه إن استوى العاملانِ في طلب المرفوع ـ فالعمل لهما جميعًا، نحو: قامَ وقعدَ أخواك، وإن اختلفا ـ أضمرته مؤخرًا، كضربني وضربت زيدًا هو.

أمّا إن احتاج الأول إلى منصوب لفظًا أو محلًا فإنه يحذف، لِأنَّ ذِكْرَ المُتَنَازَعِ فيهِ بعدُ دليلٌ عليه. ولا يجوز ذكرُهُ مُضْمَرًا منصوبًا مع العامـلِ الأوْلِ لئلّا يعودَ على متأخِرٍ لفظًا ورُتْبَةً (التوضيح ١/ ٢٩٥ـ٣٠١).

□ التنكيت

(بديع) التنكيت أن يقصد المتكلّم إلى لفظ يَسُدُّ غيره مَسَدَّه، لولا نكتة فيه لكان اختصاصه بالذكر خطأً. ومنه قوله تعالى:

﴿وأنه هو ربُّ الشِّعرىٰ﴾ خصّ الشعرى بالذكر من دون النجوم لأن من العرب مَنْ كان يعبدها. كذا قالوا. (شرح عقود الجمان/ ١٥٠).

□ التنكير

تنكّر المعرفة في أحوال:

١ـ الأولى: أن تجمع أو تثنّى، وذلك لزوال قيد التعيين. فإن قلت: جاء محمدون، فمحمدون نكرة، أي رجالٌ اسم كل منهم محمد. فإن أردت تعريف الجمع قلت: جاء المحمدون.

٢ـ أن تدخل عليها رُبَّ: تقول: ربَّ عليٍّ رأيت وفاطمةٍ.

٣ـ أن يقصد زوال قيد التعيين لمعنى صحيح آخر: كقولك: رأيتُ سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وكقولك لمحدثك: صَهٍ، أي: اسكت عن كل الحديث، وكقولك: إيهًا، أي: حدّثنا أيَّ حديثٍ شئت.

وتنونِ المعرفة المنكرة تنوين التنكير سواء أكان في الأصل مبنيًا أو ممنوعًا من الصرف، أو غير ذلك. (ر.أ: النكرة) (ر: التنوين ـ تنوين التنكير).

(علم المعاني) أغراض التعبير عن المسمّى باسم نكرة: يُنَكَّر الاسم للإفراد كقوله تعالى: ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى﴾ أي: فرد من أشخاص الرجال.

أو للنوعيّة، كقوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ أي: نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله. وقوله تعالى: ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة. كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس ـ وإن عاشوا ما عاشوا ـ على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياةً في المستقبل. وقوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابةٍ من ماء﴾ يحتمل الإفراد والنوعية أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير ويفيد ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف.

أو للتكثير ويفيد أنه كثير إلى حد لا يعرف، كقولهم ـ إن له لَإبلًا وإنّ له لغنمًا ـ.

أو للتقليل فيفيد أنه قليل إلى حد لا يعرف. كقوله تعالى: ﴿وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر﴾ أي: وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح (الإيضاح ١/ ٨٩ـ٩١).

□ التنوين

التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظًا لا خطًا لغير توكيد.

(تجويد) النطق بالتنوين: أحكام النطق

بالتنوين وما يعتريه من تغير هي أحكام النون الساكنة (ر: ن ـ النطق بالنون).

ويوقف على المنوّن بحذف التنوين وإسقاط الحركة التي قبله، ما لم يكن ما قبله فتحًا، فإن التنوين لا يحذف حينئذ بل يقلب ألفًا (ر: الوقف).

هذا، وإن التنوين لا يدخل الفعل، بل هو من خواص الاسم ولذا كان من علاماته.

أنواع التنوين: أنواع التنوين أربعة:

١ـ **تنوين التمكين:** (ويسمى أيضًا الصرف) كتنوين عليٍّ، ورجلٍ. وفائدة هذا النوع الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية، فهو لا يدخل الاسم المبني لشبهه بالحرف، ولا الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل (ر: الممنوع من الصرف).

٢ـ **تنوين التنكير:** هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كقولك جاء سيبويه وسيبويهٍ آخر (أو لبعض الممنوعات من الصرف كقولك: رب فاطمةٍ وعمرانٍ لقيتُ) (ر: التنكير).

٣ـ **تنوين المقابلة:** وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم. (فليس تنوين جمع المؤنث السالم تنوين تمكين بدليل أنه لا يحذف عند التسمية به، كعرفاتٍ، فإن عرفاتٍ مستحقة لمنع الصرف للعلمية والتأنيث) وسمي تنوين المقابلة لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

٤ـ **تنوين التعويض:** وهو ثلاثة:

أ ـ عوض عن حرف، وهو اللاحق لنحو غواشٍ وجوارٍ، في حالتي الرفع والجرّ، إذ لو كان تنوين صرف لحذف، لأن هذا النوع من الكلمات ممنوع من الصرف.

ب ـ عوض عن كلمة، كما في كلٍ وبعض، كقوله تعالى: **﴿قل كلٌ يعمل على شاكلته﴾**. وقوله: **﴿ولعلا بعضهم على بعضٍ﴾** التقدير: كلُّ إنسانٍ. على بعضهم.

جـ ـ عوض عن جملة، وهو تنوين (إذْ) في نحو: **﴿ويومئذٍ يفرح المؤمنون﴾** التقدير: ويومَ إذْ تغلب الروم (التوضيح).

أقول: ومثلها تنوين (إذًا) على قول ر: إذَنْ.

(إملاء) **رسم التنوين:** يرسم تنوين المنصوب (بفتحتين إحداهما فوق الأخرى وبعدهما) ألف نحو: (رأيت خالدًا) لأن العرب تقف عليه بالألف. وهذا ما عدا ما يلي ـ فلا تكتب بعد التنوين ألف:

١ـ المختوم بتاء التأنيث التي يوقف عليها بالهاء. نحو: (أشكر نعمةً لك يا رب).

٢ـ المقصور نحو: فتًى.

٣ـ المختوم بهمزة مكتوبة على ألف نحو: (رأيت ملجأً). أو مسبوقةٍ بألف نحو: **﴿إلا ما شاء ربك عطاءً﴾**.

أما تنوين المرفوع فيكتب بضمتين فوق

الحرف، دون واو بعدهما، وتنوين المكسور يكتب بكسرتين تحت الحرف دون ياء بعدهما، وأما تنوين (كأين) فيكتب بالنون لأنه يوقف عليه بالنون (والي/١١٥).

وانظر (الكسرة) لتعلم حكم تنوين الحرف المكسور المشدّد.

□ التهكم

الاستعارة التهكميّة ر: الاستعارة.

□ التوابع

ر: التبعية.

□ توالي الأمثال

(نحو) يكره توالي الأمثال من الحروف والحركات في الكلام، ولذلك يفرون منه إلى القلب، أو الحذف، أو الفصل.

فمن القلب أنّهم قالوا في دهدهت الحجر دهديت. قلبوا الهاء الأخيرة ياء، كراهة اجتماع الأمثال.

وقال الخليل: أصل مهما الشرطية، ما ما، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير.

وقالوا في النسب إلى نحو شَجٍ وعَمٍ وحيّ: شَجَوِيّ وعَمَوِيّ وحَيَوِيّ. بقلب الياء واوًا كراهة لذلك.

ولبّى أصله لَبَّبَ، قلبت الياء الثانية التي هي اللام ياء هربًا من التضعيف فصار لبَّيَ، ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبّى.

وأما الحذف فمثاله الحذف في ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ فقالوا فيها ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ.

وحذف إحدى اليائين من سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن قالوا فيها: سَيْد، وميْت، وهيْن، وليْن.

وقال ابن مالك: يحفظ ولا يقاس عليه.

ومنه حذف الياء المشددة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب، كراهة اجتماع الأمثال، ككرسي وشافعي وبختي ومرمي.

ومن ذلك قولهم: لتضرُبُنَّ يا قوم، ولتضرِبِنّ يا هند، فإن أصله: لتضربونَنّ ولتضربينَنّ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال.

ومن ذلك تصغير ذا على ذَيّا، وأصله ذُيَيّا، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات.

ومن الفصل وجوب إظهار أنْ بعد لام كي إذا دخلت على لا، نحو: لئلا يعلمَ، حذرًا من توالي مثلين لو قيل: للا يعلم.

ومنه قولهم في توكيد يضربن: يضربنَانِّ، فصلوا بين النونين بألف.

ومن كراهة اجتماع المثلين فتح النون في مِنْ في نحو: مِنَ الرجل لتوالي الكسرتين، ولهذا لم يفتحوا في: عَنِ الرجل. (الأشباه والنظائر ١/١٨ـ ٢١).

أقول: إن العرب تفرّ أيضًا من توالي المثلين بأن تدغم الأول في الثاني فيما يجري فيهِ الإدغام، نحو: شدّ أصلها شدد، فأدغموا، لأن الإدغام أخفّ من النطق بالحرفين المفردين. ومنه أيضًا أنه إذا توالى تاءان في أول المضارع فروا من ذلك إلى الإدغام أو الحذف ويجوز البقاء على الأصل، كقولهم في تَتابَع: آتّابع، وكقوله تعالى: ﴿لعلكم تذكّرون﴾ أصلها تتذكرون.

□ التوجيه

(بديع) التوجيه، هو إيراد الكلام محتَمِلاً لوجهين مختلفين، كقول مَنْ قال لأعور يسمى عمرًا:

خاط لي عمرٌو قَباء
ليت عينيهِ سواء

وعليه ما حكاه الله عز وجل عن اليهود: ﴿واسمع غير مسمع وراعنا﴾ قال الزمخشري: (غير مُسْمَع) حال من المخاطب، أي اسمع وأنت غير مسمع، وهو قول ذو وجهين:

يحتمل الذم، أي: اسمع منا مدعُوًّا عليك بلا سمعت.

ويحتمل المدح، أي: اسمع غير مُسْمَعٍ مكروهًا، من قولك: (أسمع فلان فلانًا) إذا سبّه.

وكذلك قوله: (راعنا) يحتمِل راعنا نكلمْكَ أي: ارقبنا وانتظرنا، ويحتمِل شِبْهَ كلمةٍ عبرانية أو سريانية كانوا يتسابُّون بها وهي (راعِينا) فكانوا سخرية بالدّين وهزؤًا برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتملٍ ينوون به الشتيمة والإهانة ويُظْهِرون به التوقير والاحترام (الإيضاح ٤/ ٦٤، ٦٥).

□ التوجيه

(علم القافية) ر: القافية ـ ٦.

□ التورِية

(بديع) التورية وتسمى الإيهام أيضًا، هي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد منهما. وهي ضربان: مجرَّدةٌ ومرشَّحة.

أما المجرّدة فهي التي ليس معها شيء مما يلائم المُوَرَّى به أعني المعنى القريب.

وأما المرشَّحة فهي التي قرن بها ما يلائم المورى به. كلفظ (الغزالة) في قول الشاعر في وصف صيفيّةٍ باردة:

كأنَّ كانونَ أهدى من ملابسِهِ
لشهرِ تَمُّوزَ أنواعًا من الحُلَلِ
أو الغزالَةُ من طولِ المدى خرفَتْ
فما تُفَرِّقُ بين الجديِ والحَمَلِ

الغزالة الشمسُ، والجديُ بُرج الحرِّ، والحمَل برج البرد. والتورية المرشحة في (الغزالة) فإن معناها القريب الظبية والمراد منها الشمس، وقد قرنت بما يلائم القريب وهو قوله (خرفت) وكذلك ذكر الجدي والحمل (الإيضاح ٤/ ٢٩-٣١).

□ التوشيع

(معـاني) التـوشيع أن يؤتىٰ في عَجُـزِ الكـلام بمثنى يُفَسَّـر باسمين، معـطوفٍ أحـدُهمـا على الآخـر. كمـا في الحـديث «يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان الحرص وطول الأمل» ومنه قول البحتري:

لمـا مَشَيْنَ بذي الأراك تشـابَهَتْ
أعـطافُ قضـبـانٍ به وقُـدودِ
في حُلّتـيْ حِبَـرٍ ورَوْضٍ فالـتـقى
وَشْيان: وشْيُ رُبًى ووشـي بُرودِ
وسَفَـرْن فامتـلأت عيون راقَهـا
وردان: وردُ جنًـى وورد خدود

(التوضيح ٢/١٥٤).

□ التوقيع

خط التوقيع ر: الخط ـ خط الإجازة.

□ التوكيد

انظر: التأكيد.

□ التوليد

اللفظ المولد ما استعمله المولّدون على غير استعمال الفصحاء من العرب.

والألفاظ المولدة على أنواع أربعة:

١ـ ما استعمله المـولـدون من مفردات أعجمية لم يعرِّبها فصحاء العرب (ر: التعريب).

٢ـ ما نقله المولدون بطريق التجوّز أو الاشتقاق.

«وهـذا النقل جار على أسلوب القياس العربي، فهو عربي مبين، وهو عمدة الصنّاع والمؤلفين والمترجمين. ومنـه ومن العـربي الأصيل تكوّن اللسان العربيُّ الفصيح».

٣ـ ما حُرِّف على ألسنـة المولدين من مفـردات اللغـة العـربية تحـريفًـا يتعلق بالأصـوات، أو بالدلالة، أو بهما معًا، ولا يمكن تخريجه على أصل من أصول اللغة الفصيحة. وهذا النوع هو ما يسمّى بالعامّي.

٤ـ ما جرى على ألسنـة المـولّدين من المفردات التي ليس لها أصل في العربية ولا في غيرها. كالحفلطة والشبرقة.

وقـد أصـدر مَجْمَـع اللغة العربية قرارًا حظر فيه استعمـال النـوعين الأخيرين (فقـه اللغـة/ ٢٠٤) وقـرار مَجْمَـع اللغـة العربية المذكور هو في مجلة المَجْمَع ١/٣٣.

□ التوهُّم

يقـع في فصيح الكـلام بعض الشيء خارجًا عن نظائره، يجذبه إلى غير بابه توهّم مشـاكلته لباب آخر من الكلام، فيقال: إن هذا من الغلطُ للتَّوَهُّم. وينسِبُ سيبويهِ في كتـابـه العَـرَبَ إلى الغلط. وهـو يريد هذا النوع، ولا يريد اللحنَ والخطأ، إذ إنَّ في علمه أنّ العربيَّ لا يطاوعه لسانه على اللَّحْنِ والخطأ، كما نُقِل عنه في المسألة الزنبورية. فالغلط عند سيبويه شيءٌ آخر غير الخطأ.

ويُقتصـر في هذا النوع على السماع، ويُسَلَّم للعَرَبِ ما أُثِر عنهم منه، وليس لنا أن

نهــج منهجهم. وكــان الشيخ عبدالقــادر المغـربي يحـاول أن يجعـل منـاهجهم في التوهّم مقيسة، كما في بحثه الذي نُشر في مجلة مَجْمَع اللغة العربية ٣٦١/٧ ولكنه لَمْ يتابَعْ على رأيه.

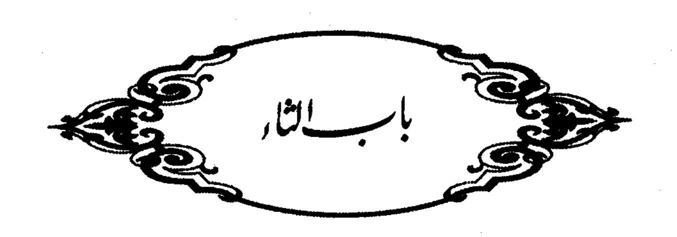
فمن ذلك توهُّم أصالة الحرف الزائد كما في تَمَسْكَنَ وتَمَنْطَقَ. ومنه قولهم: مصائب ومنائر، والصواب مصايب ومناور. ومنه قولهم أعياد في جمع عيد، والقياس: أعواد.

ومن التوهُّم في الإعراب قول زهير:

بدا ليَ أنّــي لســتُ مُدرِكَ ما مضــى
ولا سابــقٍ شيئًــا إذا كان جائــيا

بجرّ (سـابقٍ) عطفًا على مدرك، على توهُّم دخـول حرف الجرّ. أي أنه توهَّمَ أنه قال: بدا لي أنّي لستُ بمدركٍ. وقد جاء هذا الـوهم من كثرة دخول الباء في خبر ليس. وهــذا الــوهم حدث لأوّل من نَطَقَ بهــذا الأسلوب، ثم صار سنَّةً في الكلام وطريقةً سائغة فيه سواءٌ توهَّمَ المتكلِّم أو لم يتوهم. ولهذا جاء مثله في القرآن العزيز. ومنه قوله تعالى: ﴿فيقول ربِّ لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريب فأصَّـدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾ بجزم (أكُنْ) عطفًــا على (فـأصَّـدَّقَ) على توهُّمِ سقـوط الفاء، فكأنه قال: لولا أخرتني... أصَّدَّقْ وأكنْ.

وبعضهم جعل من هذا الباب الجرّ على المجاورة، كقولهم: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ، والقياس (خـربٌ) لأنه صفة الجحر، توهموا أنـه صفـة الضَبِّ فجـرُّوا (الأخـطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار ١/٩ـ١٩).



باب الثاء

◻ ث (الثاء)

النطق بالثاء: الثاء صوت رخو مهموس (لا يتحرك معه الوتران الصوتيّان) ومخرجه بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا. ولذا فهو من الحروف اللّثويّة ـ ث ذ ظ (الأصوات اللغويّة/ ٤٨).

◻ الثقل والخفة

(نحو) الخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه. فخفة الاسم أنّه يدل على مسمّىً واحد، ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه. كلفظة (رجل) فإن معناها ومسماها الذكر من بني آدم. و(الفرس) هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره. والفعل ثقيل، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثير، فمدلولاته: الحدث والزمان، ولوازمه: الفاعل والمفعول والظّرف وغير ذلك. (الأشباه والنظائر ١/١٤٨).

◻ الثُّلث

خط الثُّلث: ر: الخط ـ خط الثلث.

◻ ثَمَّ

ثَمَّ اسم إشارة إلى المكان البعيد بمعنى هنالك.

◻ ثُمَّ

(نحو) ثُمَّ حرفُ عطفٍ يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم الإعرابيّ والمعنويّ، والترتيب، والمُهْلة. وقد يكون التّرْتيب ترتيبًا زمنيًّا نحو: قَدِمَ إلينا خالدٌ زائرًا ثم سافَرَ إلى مكّةَ حاجًّا. وقد يكون الترتيب ذِكْريًّا أي ترتيبًا في الإخبار، ومنه قوله تعالى: ﴿هو الذي خلقَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ ثم جَعَل منها زوجَها﴾ ﴿وبدأ خلق الإنسان من طين. ثم جَعَلَ نسلَهُ من سلالةٍ من ماء مهينٍ. ثم سوّاه ونفَخَ فيهِ من روحِهِ﴾ ﴿ذلكم وصّاكُمْ بِهِ لعلَّكُمْ تتقون. ثم آتينا موسى الكتاب﴾ وقول الشاعر:

إنَّ مَنْ سادَ، ثم سادَ أبـوهُ،
ثم قَدْ سادَ قبـلَ ذلـكَ جَدُّهْ

ويقال: بلغَني ما صنعتَ اليومَ، ثم ما صنعتَ أمسِ أعجَبُ. أي ثم أُخْبِـرُكَ أن الذي صَنَعْتَهُ أمسِ أعجَبُ.

وأمـا المهلة فزعم الفراء أنها تتخلف، بدليل قولك: أعجبني ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعتَ أمسِ أَعْجَبُ، لأنَّ (ثُمّ) في ذلـك لِتـرتيب الإخبـار، ولا تراخِيَ بَيْنَ الإخبارين (المغني ١/ ١٠٧، ١٠٨).

أقول: إن التراخي والمهلة عند الترتيب الإخباري إنما هي في بعد منزلة ما بعد (ثم) وارتفاعه عمّا قبلها، فهي إشارة إلى أهميَّةِ ما يذكر بعدها. اهـ.

◻ ثمانية

إذا رُكِّبَتْ (ثمـاني)، فلك فَتْـحُ الياءِ وإسكانُها، ويقلّ حذفها، مع بقاء كسر النون ومع فتحها: تقول: عندي ثمانِيَ عَشْرة رسالةً أو ثمانِيْ عَشْرَة أو ثمانِ عشرة، أو ثمانَ عشرةَ.

أما إذا لم تركب: فإن أُضيفتْ إلى مؤنثٍ كانَتْ بالياء لا غير، نحـو: ثمـاني نسوة، ويقـدر عليهـا الضم والكسر ويظهر الفتح كالمنقوص. وإن أُضيفت إلى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية كتب. وإن لم تضف، فإن كان المعدود مذكرًا فبالتاء أيضًا ـ وإن كان مؤنثًا عوملت كالمنقـوص غالبًـا نحو: جاءني من النسـاءِ ثمانٍ ومررت بثمانٍ ورأيت ثمانيًا أو ثمانيَ (التوضيح ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥).

◻ الثنائية

يرى مرمـرجي الـدومنيكي أن طريقـة الاشتقـاق والتوسع في الساميَّات قائمة على التوسع والارتقاء من الأقلّ إلى الأكثر، وليس بالعكس إلاّ من باب الاختزال، وهو نادر لا يحصل في طور تكوّن اللغة ونشوئها بل في عصـر الكهـولـة والهـرم. ويقـوّي ذلـك أن الاشتقـاق في العـربية يتمّ بزيادة حروف لا بطريق النَّحت أو التركيب.

والنظرية الثنائية ترى أن الألفاظ العربية لمْ توضع في الأصل ثلاثية بل وضعت ثنائية. أي إن الألفاظ وضعت من حرفين ثم تُوُسِّع فيها بإضافة حرف ثالثٍ على غير قياسٍ ولا ملاحظة معنًى خاص لذلك الحرف المزيد. وهذا الوضع والتوسع سابق في التكوُّن على عصر التصريف والاشتقاق. وكل الحروف ـ ما عدا المتنـافـرة منها غير القابلة للتجاور ـ صالحـة لأن تكون حروفًا للتوسّع المذكور. وكمـا هو واضح أن هناك زيادة تدخل على بنية الثـلاثي على غير قياس حتى يصبـح رباعيًا، ومن أمثلة ذلك الزيادة قبل الأُصول الثلاثة كما في (يقطين) أو في ما بينها كما في (زنبيل) أو بعدها آخرًا كما في (شَجْعَمٍ) وهـو الشجـاع، و(بَلْسَنٍ) وهو من (بَلَسَ). فكذلك ينبغي أن نعتقد أن الثلاثيَّ كان ثنائيًّا ثم زيد عليه.

ومن نتائج هذه النظرية أن المعتل والمضعّف كلاهما توسُّعٌ من رسٍّ واحدٍ ثنائيٍّ بتكرار الثاني منه (أو بإضافة حرف العلة).

ويُعين على فهم هذا أن الثنائيّ واردٌ في كل اللغات الساميَّة بمعنًى حقيقيٍّ وتام.

أقول: فتفسّر هذه النظرية وجود المناسبة في المعنى بين الثلاثيات المتفقة في حرفين نحو: (خَضَم) و(قَضَم). كما تفسّر سبب تقارب معنى المعتلّ مع معنى المضاعف نحو: (ذلَّ، ذالَ) و(التظنّي والتظنّن) اهـ.

ويقول مَرْمَرْجي أيضًا: إن الثنائية ليست، كما يتبادر إلى الوهم، هدامةً للثلاثية والرباعية، ولا هي مقوّضة أركان المعاجم، إنّما هي وسيلة للتأصيل السابق طور التصريف. فالقائل بالثنائية يدع الثلاثيّ على ما هو عليه للثلاثيّ والرباعي، ويحصر عمله في المعجميّة. لكنه يرتئي أنه كما أن الرباعي يسوغ رده إلى الثلاثي، كذلك يمكن رد الثلاثي إلى الثنائي. ويمكن بذلك إنشاء تنظيم معقول في المعجميّة (مجلة المَجْمَع ٨/٣٧٤).



□ ج (الجيم)

النطق بالجيم: الجيم صوت مجهورٌ (يهتز معه الوتران الصوتيّان)، ومخرجه عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى. والجيم صوت شديد شدّته أقل من شدة الأصوات الشديدة الأخرى، لأن انفتاح المخرج معه بعد قفله انفصالٌ بطيء. وهذا هو وصف الجيم في اللهجة الفصحى. وقد انحرف النطق بالجيم في العصور المتأخرة انحرافات شتى (الأصوات اللغويّة/ ٦٦).

□ چ

قرر مَجْمَع اللغة العربية استعمال هذه الصورة (چ) في مقابلة الحرف الإفرنجي (CH) وينطق (تش) (مجلة المَجْمَع ٤/١٩).

□ الجار والمجرور

إعراب الجار والمجرور: ر: الظرف.

□ الجامد

ر: الجمود.

□ الجَرُّ

الجرّ حالةٌ إعرابيّة خاصّة بالأسماء، ولها علامةٌ أصليّة هي الكَسرة. وينوب عن الكسرة الياء في الأسماء الستة، وفي المثنى، وفي جمع المذكر السالم. وينوب عنها أيضًا الفتحة في الاسم غير المنصرف (التوضيح ١/٢٨).

عوامل الجرّ: يجرّ الاسم إما بحرف من حروف الجرّ، وإما بالإضافة (ر: الإضافة) وإما بالتبعية لمجرور. وقد يجرّ الاسم على الجوار (ر: الجوار) (التهانوي ١/٢٠٢).

هذا، ويطلق الكوفيون على الجرّ الخفض.

حروف الجَرّ: حروف الجر عشرون حرفًا ذكرها ابن مالك في قوله:

هاكَ حروفَ الجـرِّ وَهْيَ: مِنْ، إلى،
حتّى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على
مذ، منذ، رُبَّ، اللام، كَيْ، واوٌ، وتا،
والكافُ، والبا، ولعلَّ، ومَتَى

والمعلومات عن كل منها تجدها في موضعه من هذا المعجم (ر: من. إلى. حتى... إلخ) (التوضيح ١/٣٨٢).

(نحو) نيابة أحرف الجرِّ بعضها عن بعضٍ:

مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعضٍ بقياسٍ كما أن أحرف الجَزْم وأحرفَ النَّصْب كذلك. وما أوهم ذلك فهو مُؤوَّلٌ تأويلاً يقبلُهُ اللفظ، إما على سبيلِ الاستعارة كما قيلَ في ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جذوع النخل﴾ إن (في) ليست بمعنى (على) ولكنْ شُبِّهَ المصلوبُ لتَمَكُّنِهِ من الجِذْعِ بالحالِّ في الشيء، وإما على تضمين الفعلَ معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرفِ كما ضَمَّنَ بعضُهم (شَرِبْنَ) في قوله: (شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ) معنى (رَوِينَ)، وضمّن الله عزّ وجَلَّ (أحسن) في ﴿وقد أحسن بي﴾ معنى لَطَفَ، وإمّا على شذوذِ إنابَةِ كلمةٍ عن أخرى. وهذا الأخير هو مَحْمَلُ البابِ كلِّه عِنْدَ أكثرِ الكوفيين وبعضِ المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا. ومَذْهَبُهُمْ أَقَلُّ تعسُّفًا (المغني ١/١٠٣).

زيادة حروف الجرّ: يصح استعمال أحرف الجر زائدة لأجل توكيد الكلام. ويراجع ذلك عند كل حرف منها في موضعه من هذا المعجم.

متعلق الجار والمجرور: حرف الجرّ الزائد لا متعلّق له. أما غير الزائد فلا بد له من متعلق، وانظر تفصيل ذلك في (الظرف)، إذ الظرف والجار والمجرور من باب واحد.

□ الجَرَيَان

(نحو) جريان اسم الفاعل على الفعل أن يكون موازنًا للفعل في تحرّكه وسكونه فـ (خارج) جارٍ على (يخرج) و(مستغْفِر) على (يستغفر).

أمّا الصفة المشبّهة فقد لا تجري على الفعل نحو: (كَريم) و(يُكْرم) وقد تجرى عليه نحو: (طاهِر) و(يطهُر).

□ الجزاء

(نحو) جزاء الشرط هو جواب الشرط.

(ره) وحروف المجازاةِ هي حروف الشرط (ر: الشرط).

□ الجزم

(نحو) الجزم حالة إعرابية خاصة بالفعل المضارع، وعلامته الأصلية السكون، وينوب عنه حذف النون في الأفعال الخمسة، وينوب عنه أيضًا حذف آخر الفعل المعتلّ الآخر.

وإذا كان حرف العلة بدلاً من همزة، كيَقْرأ ويقرئ ويَوْضُؤ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم ـ فهو إبدال قياسيّ، ويمتنع حينئذ حذف حرف العلّة لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان الإبدال قبل الجازم فهو إبدال شاذّ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذف (التوضيح ١/ ٢٩، ٤٣).

ويقابل الجزمَ في أحوال البناء السكون، ويعضهم يطلق الجزم على السكون. وهو إطلاق غير حسن.

عوامل الجزم: يُجزَم الفعلُ المضارعُ إن دخل عليه حرف جزم، أو اسم شرط جازم (ر: المضارع. الشرط).

□ الجزيرة اللغوية

(لهجات) الجزيرة اللغوية منطقة صغيرة ذات خصائص كلامية متميِّزة تخالف ما يشيع في لهجة البيئة من صفات، كأن نجد قرية تنطق بالقاف نُطْقًا يشبه الجيم غير المعطَّشة، في وسط مديرية ينطق فيها بالقاف همزة (في اللهجات العربية/ ١٨).

□ جَعَل

جَعَل فعل يأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون من أفعال الشروع، فيعمل عمل كان (ر: كاد وأخواتها).

الثاني: أن ينصب مفعولاً واحدًا، وهو حينئذ بمعنى أوجد، كقوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾.

الثالث: أن ينصب مفعولين، وهو حينئذ بمعنى ظن (ر: ظن وأخواتها).

□ الجمع

(بديع) الجمع، هو أن يُجْمَع بين شيئين أو أشياء في حكم واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ وقول الشاعر:

إن الشبابَ والفراغَ والجِدَة
مفسدةٌ للمرءِ أيُّ مفسدة

(الإيضاح ٣٦/٤، ٣٧).

□ الجمع مع التفريق

الجمع مع التفريق، هو أن يُدْخَل شيآن في معنى واحد ويفرِّق بين جهتي الإدخال، كقول الشاعر:

فوجهُكَ كالنارِ في ضوئِها
وقلبيَ كالنارِ في حرِّها

ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا الليلَ والنهارَ آيتينِ فَمَحَونا آية الليلِ وجعلنا آية النهار مبصِرةً﴾ (الإيضاح ٣٩/٤).

□ الجَمْعُ مع التقسيم

هو جمع متعدِّدٍ تحت حكم ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه. فالأول كقولِ أبي الطيِّب:

حتَّى أقامَ على أرباضِ خَرْشَنَةٍ
تشقى به الرومُ والصلبانُ والبِيَعُ
للسبْيِ ما نكحوا، والقتلِ ما ولدوا
والنهبِ ما جَمَعوا، والنارِ ما زرعوا

جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: تشقي به الروم، ثم قَسَّم في الثاني وفصَّله.

والثاني كقول حسان:

قومٌ إذا حاربـوا ضرُّوا عَدُوَّهُـمُ
أو حاولـوا النفع في أشياعِهِمْ نفعوا
سَجِيَّةٌ تلك منهـم غير مُحْـدَثَـةٍ
إن الخـلائق فاعلمْ شرُّهـا البِدَعُ

قسّم في البيتِ الأوّل صفة الممدوحين إلى ضُرِّ الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: سجيةٌ تلك (الإيضاح ٤/ ٣٩، ٤٠).

□ الجمع مع التفريق والتقسيم

الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يوم يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلاّ بإذنِهِ فمنهم شقيٌّ وسعيد. فأما الذين شقوا ففي النارِ لهم فيها زفيرٌ وشهيق. خالدين فيها ما دامت السماوات والأرضُ إلا ما شاء ربك إن ربّك فعالٌ لما يريد. وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ أما الجمع ففي قوله: ﴿يوم يأتِ لا تكلم نفسٌ إلا بإذنه﴾ فإن قوله: (نفسٌ) متعدِّدٌ معنى لأن النكرة في سياق النفي تعم، وأما التفريق ففي قوله: ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾ وأما التقسيم ففي قوله: ﴿فأما الذين شقوا﴾ إلى آخر الآية الثانية. وكقول ابن شرفٍ القيرواني:

لِمُخْتَلِفِي الحاجاتِ جَمْعٌ ببابه
فهـذا له فنٌّ وهـذا له فنُّ
فللخامِلِ العَلْيا، وللمُعْدِمِ الغنيٰ
ولِلمذنبِ العتبىٰ، وللخافِ الأمنُ

(الإيضاح ٤/ ٤١).

□ جمع التكسير

جمع التكسير هو اسم دالٌّ على أكثر من اثنين بتغييرٍ لصيغةِ مفردِهِ، لفظًا كرجل ورِجَال ـ أو تقديرًا كفُلْكٍ للمفرد والجمع.

هذا، وإن صورة المُفْرَد تتغيّر في جمع التكسير إما بزيادةٍ، كصِنْوٍ وصِنْوانٍ.

أو بنقصٍ، كتُخَمَةٍ وتُخَمٍ.

أو بتبديل شَكْلٍ، كأَسَدٍ وأُسْدٍ.

أو بزيادةٍ وتبديل شكل، كرجال.

أو بنقصٍ وتبديل شكل، كَرُسُل.

أو بهنّ كغِلْمَان. والتَّغْيير التقديري نحو: فُلْك، ودِلاصٍ (للبَرَّاق من الدروع واحدًا وجمعًا)، وهِجانٍ (للواحد والجمع من الإبل) ـ فهذه الألفاظ جاءت على صيغةٍ واحدةٍ للمفرد والجمع، فيقدر في الجَمْع زوالُ حَركاتِ المُفْرَدِ وإبدالها بحركات تُشْعِرُ بالجَمْع، ففُلْكٌ مفردًا كقُفْلٍ ـ وجَمْعًا كبُدْنٍ (التوضيح ٢/ ٢٩٨) وجمع التكسير إما جَمْعُ قلَّةٍ وإمّا جَمْعُ كثرة (ر: جمع القلة. جمع الكثرة).

□ جمع الجمع

(صرف) قد يُجْمع الجمع فيسَمَّى جمع الجمع. ويكون ذلك بأن يُقَدَّر الجمع مفردًا فيُجْمَعُ على ما تقتضيه الأصول. والغرض من ذلك في أوزان جمع القلّة أن يحصل التكثير، ولذلك قلّ جمع السلامة فيها. والغرض من جمع أوزان جموع الكثرة

معاملتها معاملة المفرد، ولذلك كثر فيه جموع السلامة، رعاية لسلامة الآحاد.

فمثال جمع التكسير: أكالب جمع أَكْلُب جمع كَلْب. وأناعيم جمع أنعام جمع نَعَم. ومثال جمع التصحيح جِمالاتٌ جمع جِمال جمع جَمَل. وبيوتات جمع بيوت جمع بيت (التهانوي ١/٢٣٤).

□ جمع القِلّة

جمع القلة نوع من جمع التكسير موضوعٌ للعدد القليل (من ٣-١٠) وله أربعة أبنية: أَفْعُل كأَنْفُس، وأَفْعَال كأَحْمَال، وأَفْعِلَة كأَحْمِرَة (جمع حمار)، وفِعْلة كصِبْيَة. وباقي أوزان جمع التكسير كُلُّها لجمع الكثرة.

وقد يستغنى ببعضِ أبنيةِ القلة عن بناءِ الكثرة كأَرْجُلٍ وأعناقٍ وأفئدة، وقد يعكس كرجالٍ وقُلوبٍ وصِرْدانٍ (جمع صُرَد) وهو طائرٌ فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود.

فتستعمل (أَرْجُلٌ) للكثير وإن كانت على وزن من أوزان جمع القلة. وكذلك: رجال، تستعمل للقليل، وإن كانت على وزن كثرة.

وليس جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم خاصَّيْنِ بالقِلّة ولا بالكثرة بل هما لمطلق الجمع.

صيغ جموع القلة:

١- أَفْعُل: هو جمع لنوعين:

أحدهما: (فَعْل) اسمًا صحيح العين نحو: كَلْب وأَكْلُب بخلاف نحو: ضَخْم، فإنه صفة، وبخلاف نحو: بيت، فإنه معتل العين.

الثاني: الاسم الرباعيّ المؤنث الذي قبل آخره مدة، كعَنَاق وأَعْنُق، وذِرَاعٍ وأَذْرُع، وعُقَابٍ وأَعْقُب، ويَمين وأَيْمُن.

٢- (أَفْعَال) - وهو لاسمٍ ثلاثيّ لا يَسْتحِقُّ (أَفْعُل) نحو: ثَوْبٍ وأَثْوابٍ، وسَيْفٍ وأَسْيافٍ، ونحو: جَمَلٍ وأَجْمَالٍ، ونَمِرٍ وأَنْمَارٍ، وعَضُدٍ وأَعْضَادٍ، وحِمْلٍ وأَحْمَالٍ، وعِنَبٍ وأَعْنَابٍ، وإبِلٍ وآبال، وقُفْلٍ وأَقْفَال، وعُنُقٍ وأَعْناقٍ.

٣- (أَفْعِلة) - وهو لاسم مذكّر رباعيّ بِمَدَّةٍ قبلَ الآخِر، نحو: طَعَامٍ، وحِمَارٍ، وغُرابٍ، ورَغِيفٍ، وعَمُودٍ. والتزم في (فَعَالٍ) بالفتح، و(فِعَالٍ) بالكسر، مُضَعَّفي اللامِ أو مُعْتَلّيها، فالأول: كَبَتاتٍ وزِمَامٍ، والثاني: كِقبَاءٍ وإناءٍ. (فلا جمع لهذه الأنواع غير أَفْعِلة).

٤- (فِعْلة) بكسر أوله وسكون ثانية، وهو محفوظٌ في نَحْو: وَلَدٍ وفَتًى، ونحو: شيخٍ وثَوْرٍ، ونحو: غَزَالٍ، ونَحْو: غُلَامٍ، ونحو: صَبِيٍّ وخَصِيّ (التوضيح ٢/ ٢٩٩-٣٠٣).

□ جمع الكثرة

لجمع الكثرة ثلاثة وعشرون وزنًا. كل وزن منها يكون لأوزانٍ معيَّنَةٍ من المفردات. وسنذكر الأمثلة بإيجاز:

١- (فُعْل) وهو جمع لشيئين: أحدهما (أَفْعَل) مقابل فعلاء، كأحمر وحُمْر.

والثاني: (فَعْلاء) مقابلة أفعل، كحمراء وحُمْر.

٢- (فُعُـل) - بضمَّتَين، في جمع (فَعُول) بمعنى فاعِل، كصبَورٍ وصُبُر، وغَفُورٍ وغُفُر، وفي نحو: قَذَالٍ وقُذُل، وأَتَانٍ وأُتُن، ونحو: حِمارٍ وحُمُرٍ وذِراعٍ وذُرُعٍ، ونحو: قُرادٍ وقُرُدٍ وكُراعٍ وكُرُعٍ، ونحو: قَضيبٍ وقُضُبٍ، وكَثيبٍ وكُثُب، ونحو: عَمودٍ وعُمُدٍ، وقَلوصٍ وقُلُصٍ، ونحو: سَريرٍ وسُرُرٍ.

٣- (فُعَل) - بضم أوَّلِه وفتح ثانيه. كقُرْبَةٍ وقُرَبٍ وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ ومُدْيَةٍ ومُدًى وحُجَّةٍ وحُجَجٍ ومُدَّةٍ ومُدَدٍ.

٤- (فِعَل) بكسر أوله وفتح ثانيه. وهو جمعٌ لاسمٍ على فِعْلَةٍ كحِجَّةٍ وحِجَجٍ، وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ، وفِرية وفِرًى.

٥- (فُعَلَة) وهو مطّرد في وصفٍ لعاقلٍ على (فاعِلٍ) معتلِّ اللام، كَرامٍ ورُماةٍ، وقاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة.

٦- (فَعَلَة) وهو شائع في وصفٍ على وزن فاعِلٍ، لمذكرٍ عاقلٍ صحيحِ اللام، نحو كَامِلٍ وكَمَلَةٍ، وساحِرٍ وسَحَرَةٍ، وسافِرٍ وسَفَرَةٍ، وبارٍّ وبَرَرَةٍ.

٧- (فَعْلى) كجريحٍ وجَرْحى، وأسيرٍ وأَسْرى، وقَتيلٍ وقَتْلى. وكمريضٍ ومَرْضىٰ، وكـزَمِنٍ وزَمْنَى، وهَالِكٍ وهَلْكَى، ومَيِّتٍ ومَوْتَى، وأَحْمَق وحَمْقَى. وسَكْرانَ وسَكْرَى.

٨- (فِعَلَة) وهو كثير في (فُعْلٍ) نحو: قُرْطٍ وقِرَطَةٍ، ودُبٍّ ودِبَبَةٍ.

٩- (فُعَّل) كضَارِبٍ وضُرَّبٍ وصائِمٍ وصُوَّمٍ.

١٠- (فُعَّال) كصائِمٍ وصُوَّامٍ، وقَائِمٍ وقُوَّامٍ وقَارِىءٍ وقُرَّاء.

١١- (فِعَال) كرجال وعظام.

١٢- فُعُولٌ كقرود.

١٣- فِعْلانٌ كصبيانٍ.

١٤- فُعْلانٌ كقُضْبانٍ.

١٥- فُعَلاءُ كَكُرَماءَ.

١٦- أَفْعِلاءُ كأَصْدِقاءَ.

١٧- فَوَاعِل كقَوَاصِم.

١٨- فَعَائِل كضَرَائِبَ.

١٩- فَعَالِي كصحاري.

٢٠- فَعَالَى كصَحَارَى.

٢١- فَعَالِيُّ كَكَراسِيُّ.

٢٢- فَعَالِل كجَعَافِرَ.

٢٣- شِبْهُ فعالل. كأَفَاضِلَ ومَسَاجِدَ وجَوَاهِرَ (التوضيح ٢/ ٣٠٣-٣٠٧) وتسمى الأنواع السبعة الأخيرة صيغ منتهى الجمع.

هذا، ويرى محمد فريد أبو حديد أن القاعدة في جمع الرباعي فما فوقه أن يُجمع على صيغة منتهى الجموع إن لم يكن ثمَّ مانع. ومن الموانع أن يشتبه جمع المذكر بجمع المؤنث فخصصوا (فعائل) للمؤنث، وجمعوا فعيلاً وفعالاً المذكرين على فُعُل. كقضيب وقُضُب، ولجام ولُجُم. وخصصوا (فواعل) بفاعلة، وأما (فاعلٌ) فجمعوهُ على

فُعَّل وفُعَّال وفَعَلة وفُعَلة، كصُوَّام، وكتَّاب، وكتَبة، وقُضاة (مجلة المَجْمَع ١١/٨٣).

□ جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم هو ما جمع بواو ونون في حال الرفع، أو ياء ونون في حالي النصب والجر، وسلم فيه المفرد من التغيير كقولهم: (مسلمون) و (صائمون).

ويصدق على القليل والكثير.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:

١ـ الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو: طلحة وعلامة.

٢ـ أن يكون لمذكرٍ، فلا يُجْمَعُ نحو: زينب وحائض.

٣ـ أن يكون لعاقل، فلا يجمع نحو: (واشقٍ) علمًا لكلب و(سابق) صفةً لفرس. ثم يشترط أن يكون: إمّا عَلَمًا غير مركب تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا، فلا يجمع جمعًا سالمًا نحو: (بَرَقَ نَحْرُه) و(مَعْدِي كرب) وإما صفةً تقبل التاء أو تدل على التفضيل نحو: قائمٍ ومذنبٍ وأفْضَلَ، فلا يجمع جمعًا سالمًا نحو: (جريح وصبور وسكرانَ وأحمر).

ويجيز بعض النحويين في جمع المذكر السالم وكلّ ما أُلحق به وجهًا آخر من الإعراب، وهو أن يَجْعَلَ الياء والنون لازمتين فيه ويعربه بحركات ظاهرة على النون. واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

رُبَّ حيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طَلالٍ
لا يزالونَ ضاربينَ القبابِ

وقول الآخر:

وماذا تبتغي الشُّعَراء منّي
وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ

وغير هؤلاء من النحويين أبى أن يجعل ذلك قياسيًا. أقولُ: ومع ذلك فإنّ هذا الوجه الذي يضعّفه النحويون هو الذي بقي في لغة العوام.

الملحق بجمع المذكّر السالم: يُلْحق بجمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع:

١ـ أسماء جموع معينة، وهي: أُولو وعالَمُونَ وعشرون وبابه.

٢ـ جموع تكسير وهي: بَنُون وحَرُّونَ وأَرَضونَ وسِنُونَ وباب سنين. **وباب سنين**: مُطَّردٌ في كل ثلاثيٍّ حُذفت لامُه وَعُوِّض عنها تاء التأنيث ولم يُكَسَّر، نحو: عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزَةٍ وعزين، وثُبَةٍ وثُبين.

ويجوز في سنين وبابه طريقة أُخرى من الإعراب وهي أن يكون بالياء دائمًا ويعرب بالحركات على النون، كما يصنع بكلمة (سِكِّين) تمامًا، وعليه قول الشاعر:

دعانِيَ من نجدٍ فإنَّ سنينَهُ
لَعِبْنَ بِنا شيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

٣ـ جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلونَ ووابلونَ، لأن أهلًا ووابلًا ليسا عَلَمَيْنِ ولا صِفَتَيْنِ، ولأن وابلًا لغير عاقل.

٤ـ ما سمي به من هذا الجمع وما أُلحق به (كعلِّيُّون وزيدون) علمين. ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى (عَرَبُونٍ) في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوَّنةً كقوله: (واعترتني الهموم بالماطرونِ).

ويجوز فيه وجه رابع وهو أن تلزمه الواو وفتح النون (التوضيح ١/ ٢٣-٣٦).

كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم: يحذف لهذا الجمع ياء المنقوصِ وكسرتها فتقول: القاضون والداعون.

وتحذف ألف المقصور دون فتحتها، فتقول: المُوسَوْنَ، وفي التنزيل: ﴿وأنتم الأعْلَوْنَ﴾ ﴿وإنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ﴾.

ويُعْطَى المَمْدُود حُكْمَه في التثنية (ر: التثنية) فتقول في جمع وُضَّاءٍ: وضاءُونَ بالتصحيح، وفي حَمْراءَ عَلَمًا لمذكر: حَمْراوُون بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباءٍ وكساءٍ ـ عَلَمَيْن لمُذَكَّرَيْن (التوضيح ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

□ جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو ما جمع بألف وتاءٍ مزيدتين.

إعراب جمع المؤنث السالم: يرفع بالضمة ويُنصب ويجرّ بالكسرة عوضًا عن الفتحة. فإن كان مفرده محذوف اللام جاز فيه وجهان: أن ينصب بالكسرة أو أن ينصب بالفتحة. كقولك: سمعت لُغَاتِهم.

الملحق بجمع المؤنث السالم: حُمِل على هذا الجمع شيئان:

١ـ أولاتُ نحو: ﴿وإن كن أُولاتِ حَمْلٍ﴾.

٢ـ وما سمي به من ذلك، نحو: رأيت عرفاتٍ، وسكَنْتُ أذرعاتٍ (وهي قرية بالشام)، فبعضهم يُعْرِبُهُ على ما كان عليه قبل التسمية به، فينصبه بالكسرة مُنَوَّنًا. وبعضهم يترك تنوينه مع نصبه بالكسرة، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فينصبه بالفتحة ويجرُّه أيضًا بالفتحة، دون تنوين. ورَوَوْا بالأوجه الثلاثة قَوْلَ امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأَهْلُها
بيثربَ، أدنى دارِها نَظَرٌ عالِ

(التوضيح ١/ ٣٩، ٤٠).

كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم:

يَسْلَم في هذا الجمع ما سلم في التثنية (ر: التثنية) فتقول في جمع هند: هندات ـ كما تقول في تثنيتها هندان، إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية، تقول في جمع مسلمة: مسلمات وفي تثنيتها: مسلمتان.

ويتغير فيه ما تغير في التثنية، تقول: حُبليات بالياء، وصحراوات بالواو ـ كما تقول في تثنيتهما حبليان وصحراوان. وإذا كان ما قبل التاء حرفَ علة أَجْرَيْتَ عليه بعد حذف

التاء ما يستحقه لو كان آخرًا في أصل الوضع، فتقول في نحو: ظبية وغزوة ـ ظَبَيَاتٍ وغَزَوَات بسلامة الياء والواو، وفي نحو: مصطفاة وفتاة ـ مصطفيات وفتيات بقلب الألف ياء، قال الله تعالى: ﴿ولا تكرهوا فتياتكم﴾ وفي نحو: قناة ـ قنوات بالواو، وفي نحو: نباءة (لما ارتفع من الأرض) نباءات ونباوات، وفي نحو: قراءة ـ قراءات بالهَمْزِ لا غير.

هذا، وهناك تغيير آخر يلحق المفرد الذي يُجمع جمع مؤنث سالمًا. فإنه إن كان اسمًا، ثلاثيًا، ساكن العين، غير معتلِّها، ولا مدغمها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه في الجمع نحو: سَجْدة ودَعْد، تقول: سَجَدات ودَعَدَات. قال الله تعالى: ﴿كذلك يريهم الله أعمالَهم حَسَراتٍ عليهم﴾.

وإن كان مضموم الفاء نحو: خُطْوة وجُمْل، أو مكسورها نحو: كِسْرَة وهِنْد جاز لك في عينه الفتح والإسكان والإتباع ولذلك تقول في جَمْعِهن: خُطَوَات، خُطْوَات، خُطُوَات. جُمَلَات، جُمْلات، جُمُلات. كِسَرات، كِسْرات، كِسِرات. هِنَدات، هِنْدات، هِنِدات.

ولا يجوز هذا التغيير في نحو: ضَخْماتٍ وعَبْلاتٍ، لأنهما وصفان لا اسمان، ولا في نحو: شَجَراتٍ وسَمُرَاتٍ ونَمِرات، لأنهن محركات الوسط. ولا في نحو: جَوْزات وبَيْضات لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿في رَوْضات الجنات﴾ (التوضيح ٢/ ٢٩٣-٢٩٦).

الوقف على تاء الجمع: يوقف على التاء على حالها وهو الأفضل، ويجوز الوقف عليها بالهاء. (ر: الوقف).

□ الجُمَّل

ر: حساب الجُمَّل.

□ الجملة

(نحو) الجملة عبارة عن الفعل وفاعله (ومتعلقاته) أو المبتدأ والخبر، وهي أوسع دلالة من (الكلام) لأن الكلام لا بد فيه من أن يكون مفيدًا بالقصد، وتكون فائدة يحسن السكوت عليها، ولا يشترط ذلك في الجملة، ولذلك قالوا: جملة الشرط، جملة الجواب. (المغني ٢/ ٤٢).

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية: تنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية.

فالجملة الاسمية ما كانت مبدوءة باسم بحسب الأصل.

والفعلية ما كانت مبدوءة بفعل بحسب الأصل.

فأمثلة الاسميّة: محمد قائم. أقائم أخواك. صهٍ (اسم فعل). يقومان أخواك (عند مَنْ جعل يقومان خبرًا).

وأمثلة الفعلية: قام محمد. هلّا قُمْتَ. كان محمد قائمًا. نَفْسَك أدِّبْها. يا عبدالله.

﴿إن أحدٌ من المشركين استجارك﴾.

وواضح أنَّ تقدم الحروف أول الجملة لا أثر له في تحديد نوعها. وأن ما كان الأصل تأخيره فتقدم لم يعتدّ به.

وربما جاز في بعض الجُمَل أن تكون فعلية أو اسمية، باختلاف التقدير. ومثال هذا النوع: ﴿أَبَشَرٌ يَهدونَنا﴾ فإنه إن جُعلَ (بشر) مبتدأ فالجملة اسمية، وإن جُعِل فاعلاً لمحذوف والتقدير: (أيهدينا بشر يهدوننا) فالجملة فعلية (المغني ٢/٤٣).

إعراب الجمل: الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب هي التي لم تَحُلَّ محلّ المفرد، وهي سبع:

١- الابتدائيَّةُ وتسمى أيضًا المستأنفة. والجُمَلُ المستأنفة نوعان (أحدهما) الجملة المفتح بها النُّطْقُ، كقولك ابتداءً: زيد قائم (والثاني) الجملة المُنْقَطِعَةُ عمّا قبلها نحو: ماتَ فلانٌ، رَحِمَـهُ الله. ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدَّر نحو قوله تعالى: ﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلامًا، قال سلام﴾ فإن جملة القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدَّرٍ، تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تُعْطَفْ عليها.

٢- الجمل الاعتراضية (ر: الاعتراض)، نحو قول الشاعر:

شَجَاكَ - أظنُّ - رَبْعُ الظاعِنِينَا

وقولِه:

أَلَـمْ يأتـيك - والأَنْبَـاءُ تَنْمـي -
بمـا لاقَـتْ لَبُـونُ بنـي زياد

ومنه جملة الاختصاص نحو قول النبيّ عليه الصلاة والسلام: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث».

٣- التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقةِ ما تليه نحو: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظلموا: هل هٰذَا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ فجملة الاستفهام مُفَسِّرَةٌ للنَّجْوَى، ونحو: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسى عِنْدَ الله كَمَثَلِ آدم: خَلَقَهُ من ترابٍ ثم قال له كن فيكـون﴾ ولا يقـال إن الجملة التفسيريّة عَطْفُ بيانٍ، وأنَّ لها محلاً بسبب ذلك.

٤- الجملة المُجَاب بها القَسَمُ نحو: ﴿والقرآن الحكيم. إنَّك لمن المرسلين﴾.

٥- الجملة الواقعةُ جوابًا لِشَرْطٍ غير جازمٍ، أو لشرطٍ جازمٍ ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية. فالأول جواب لو ولولا ولما، والثاني نحو: إن تقم أَقُمْ، وإن قُمتَ قُمْتُ، لأن ما كان مجزومًا في اللفظ فَالْجَزْمُ فيه للفعلِ لا للجملة. وإن لم يكن مجزوماً فالذي في محل جزمٍ هو الفعلُ لا الجملة.

٦- الجملة الواقعة صِلَةً لاسمٍ موصول.

٧- الجملة التابعة لما لا محلَّ لَهُ، نحو: قام زيدٌ، ولم يقم عمرو.

الجُمَـل التي لهـا محل من الإعراب: وهي أيضًا سبع:

١ـ الواقعة خبرًا.

٢ـ الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو: ﴿ولا تمنُنْ تَسْتَكْثِر﴾ ونحو: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكَارَى﴾.

٣ـ الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تَنُبْ عن فاعل. وهذه النيابة مختصة بباب القول، نحو: ﴿ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون﴾.

وتقع الجملة مفعولاً به في ثلاثة أبواب (أحدها) باب الحكاية بالقول أو مرادفِه، نحو: ﴿قال إني عبد الله﴾ ومثله نحو: ﴿فدعا ربه إنّي مغلوب﴾ بكسر الهمزة. فإن جملة (إني مغلوب) منصوبة بقولٍ مقدّر. (والثاني) باب ظن فإنها تقع مفعولاً ثانيًا، كقول أبي ذؤيب:

فإنْ تَزعُـمِينِي كُنْتُ أجْهـلُ فيكُمُ
فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعـدكِ بالجهلِ

(والثالث) باب التعليق (ر: التعليق).

٤ـ المضاف إليها ومَحَلُّها الجَرُّ. ولا يضاف إلى الجملة إلاّ ما يلي: أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء، نحو: ﴿والسلام عليَّ يومَ وُلِدْتُ﴾ ونحو: ﴿هذا يومُ لا ينطقون﴾ وحيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان. وقولُ وقائل، كقول الشاعرين:

قولُ (يا لَلرِّجـالِ) يُنْـهِضُ منّـا
مسـرعينَ الكُـهـولَ والشُّبّـانَـا

وأجَبْتُ قائـلَ (كيفَ أنْتَ) بصـالـحٌ
حتّـى مَلِلْتُ ومـلّنـي عُوّادي

٥ـ الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرطٍ جازمٍ، لأنها لم تُصَدَّرْ بمفرد يقبل الجزم لفظًا أو محلاً نحو: ﴿من يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ ويَـذَرُهُم في طغيانهم يعمهون﴾ ولهذا قرئ بجزم (يذر) عطفًا على المحلّ.

٦ـ التابعة لمفرد، وهي المنعوتُ بها، والمعطوفةُ بالحرف، والمُبْدَلة، كقوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هٰذا إلاَّ بشرٌ مثلكم﴾.

٧ـ التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة: نحو: زيد قامَ أبوهُ وقعد أخوه، ونحو: ﴿واتقوا الذي أمدَّكُمْ بما تعلمون. أمدَّكم بأنعامٍ وبنينَ وجنّاتٍ وعيونٍ﴾ (المغني ٢/ ٤٦ـ٧٠).

حكم الجُمَل بعد المعارف وبعد النكرات:

١ـ الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة حالٌ لا غير، ومثاله: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾.

٢ـ الجملة الواقعة بعد النكرة المحضة نعتٌ لا غير، ومثاله: ﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خُلّة﴾.

٣ـ الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة يجوز أن تكون حالاً وأن تكون نعتًا. والمقصود بالمعرفة غير المحضة المعرف بأل الجنسية، لعدم حصول التعيين بها. ومثاله قوله تعالى: ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ وقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني
فمضيتُ ثُمَّت قلت لا يعنيني

٤ـ الجملة الواقعة بعد النكرة غير المحضة يجوز أن تكون حالاً وأن تكون نعتًا، كذلك، والمقصود بالنكرة غير المحضة هي المخصصة. ومثاله قوله تعالى: ﴿وهذا ذكرٌ مباركٌ أنزلناه﴾.

وبهذا يتبين أن قول المعربين «الجُمَل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال» إنما هو قول تقريبيٌّ، وليس ضابطًا (المغني ٧٢/٢).

(نحو) الترتيب بين جزأي الجملة الاسمية: الأصل أن يُذْكَرَ المبتدأ أولاً، ثم يُذْكَرَ الخبر بعده، وأنَّ من قدَّمَ الخَبَر على المبتدأ من غير داعٍ فذلك جائزٌ. وقد يَعْرِضُ ما يوجب التزام الأصل بتأخير الخبر، أو ما يوجب تقديمه.

تأخير الخبر: يجب في أربع مسائل:

(إحداها) أن يُخاف التباسه بالمبتدأ لو تقدّم عليه، وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصُّص ولا قرينة، نحو: زيد أخوك، وأفضلُ منك أفضلُ مني.

(الثانية) أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيدٌ قام بخلاف: زيدٌ قائمٌ، أو: قام أبوه، و: أخواك قاما.

(الثالثة) أن يقترن الخبر بإلَّا معنًى، نحو: ﴿إنَّما أنت نذير﴾ أو لفظًا، نحو: ﴿وما محمدٌ إلَّا رسول﴾.

(الرابعة) أن يكون المبتدأ من الألفاظ ذات الصدارة، أو مضافًا إلى ما له الصدارة (ر: الصدارة) نحو: ما أحسن زيدًا، ومن في الدار؟ ومن يَقُمْ أَقُمْ معه، وكم عبيدٍ لزيد، ولَزَيْدٌ قائم ومال كم رجل معك؟.

أحوال وجوب تقديم الخبر: يجب في أربع مسائل:

(إحداها) أن يوقع تأخيره في لبس ظاهرٍ، نحو: في الدار رجل، وعندي أنَّك فاضلٌ.

(الثانية) أن يقترن المبتدأ بإلَّا لفظًا، نحو: (ما لنا إلَّا اتباع أحمد) أو معنًى نحو: إنما عندَكَ زيدٌ.

(الثالثة) أن يكون الخبر لازم الصدارة نحو: أين زيد؟ أو مضافًا إلى ملازمها نحو: صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ؟

(الرابعة) أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر، كقوله تعالى: ﴿أم على قلوبٍ أقفالها﴾ وقول الشاعر:

أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قدرةٌ
عَلَيَّ ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبيبُها

(التوضيح ١١٢/١ ـ ١١٦).

□ الجمود

الفعل الجامد: هو ما يلازم حالة واحدة فلا يؤخذ منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا يبنى منه للمجهول، ولا يصاغ منه فعل التعجب. وما سوى الجامد من الأفعال فهو

متصرف (ر: التصرّف).

ضعف عمل الجامد: العوامل الجامدة عوامل ضعيفة، فلا يتقدم عليها معمولها ولا يفصل عنها، إلا في حالات نادرة تبيّن في مواضعها.

والأفعال الجامدة بصيغة المضيّ تسعة وهي: نِعْمَ، وبِئْس، وعسى، وليس، وفعلا التعجب، وحبّذا، وقلّما، وتبارك الله تعالى وبصيغة المضارع اثنان: يَذَرُ، ويَدَعُ. (الأشباه والنظائر ٢/ ٩، ١٠).

أقول: ويذكرون في باب كاد وأخواتها أنها أفعال جامدة ما عدا كاد وأوشك وطفق.

ومن الجامد بصيغة الأمر هَبْ بمعنى افترضْ، وتعالَ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعلَمْ.

وتستعمل (يعني) في كثير من اللهجات العامية على طريقة الجوامد، فلا يصرفونها باختلاف الفاعلين. فيقولون: (سهرنا يعني ما نمنا).

وقد يعبرون بالجامد يعنون به خلاف الوصف المشتق، فقالوا في باب الحال: الأصل أن تكون الحال مشتقة لا جامدة. ثم مثلوا للجوامد بالمصدر وأسماء الأعيان كحاتم، مع أنه مشتق. اهـ.

□ الجناس

(بديع) الجناس بين اللفظين، هو تشابُهُهما في اللفظ. وهو أقسام:

١ـ الجناس التام: أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. فإن كانا من نوع واحد كاسمين سُمّي مُمَاثِلاً، كقوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يُقْسِم المجرمون ما لبثوا غيرَ ساعة﴾.

وإن كانا من نوعين كاسمٍ وفِعلٍ سمي مستوفًى، كقول أبي تمام أيضًا:

ما مات من كرم الزمان فإنّهُ
يحيا لدى يحيى بن عبدالله

والتامّ أيضًا إن كان أحد لفظيه مركبًا سمي جناس التركيب، كقول أبي الفَتْحِ البُسْتيّ:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هبة
فدعْهُ فدولتُهُ ذاهبة

وقوله أيضًا:

كلكم قد أخذ الجا
مَ ولا جامَ لنا
ما الذي ضَرَّ مديرَ الـ
ـجامِ لو جامَلَنا

(الجام الكأس).

ووجه حُسْنِ الجناس التامِّ حسن الإفادة، مع إن الصورة صورةَ الإعادة.

٢ـ الجناس المحرف: إن اختلف اللفظان في حركاتِ الحروف سمّي جناسًا محرفًا. كقولك: الجهول إما مُفرِطٌ أو مُفَرِّط.

وقول أبي العلاء:

والحُسْنُ يظهَرُ في بيتين رونَقُهُ
بيتٍ من الشَّعر أو بيت من الشِّعَر

٣ـ الجناس الناقص: إن اختلفا في أعداد الحروف فقط مع اتفاق الأنواع والحركات والترتيب سمي ناقصًا، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يختلفا بزيادة حرف واحد، كقوله تعالى: **﴿والتَفَّت الساقُ بالساق، إلى ربك يومئذ المساق﴾** وكقول أبي تمام:

يَمُدُّون من أيدٍ عواصٍ عواصِمِ
تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

الوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد، كقول الخنساء:

إن البكاءَ هو الشفا
ءُ من الجوَى بين الجوانِحْ

٤ـ الجناس المضارع واللاحق: إن اختلفا في أنواع الحروف اشترط ألا يقع الاختلاف بأكثر من حرف.

ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعًا، كقول الحريري: بيني وبين كِنّي ليل دامس، وطريق طامس. وكقول النبي ﷺ: «الخيل معقودٌ بنواصيها الخير إلى يوم القيامة».

وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقًا، كقوله تعالى: **﴿ويلٌ لكلِّ هُمَزة لمزة﴾** وكقوله تعالى: **﴿ذلكُم بما كنتم تفرحون في الأرض بغيرِ الحقِّ وبما كنتم تمرحون﴾**.

٥ـ جناس القلب: إن اختلفا في ترتيب الحروفِ سمّيَ جناس القلب، وهو ضربان: قلب الكل، كقولهم: (حسامُهُ فتحٌ لأوليائه، حَتْفٌ لأعدائِهِ) وقلب البَعْضِ، كما جاء في الخبر «اللهم استر عوراتِنَا، وآمِنْ روعاتنا» وقول أبي الطيب:

مُمَنَّعةٌ منعَّمة رَدَاحٌ
يكلِّف لفظُها الطيرَ الوُقُوعا

ما يلحق بالجناس: يلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يَجْمَع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: **﴿فأقم وجهك للدين القيِّم﴾** وقوله تعالى: **﴿فَرَوْحٌ وريحانٌ﴾** وقول أبي تمّام:

وأنجدْتُمُ من بعد إتْهامِ داركُمْ
فيا دمع انجدني علَى ساكني نجد

والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به، كقوله تعالى: **﴿اثاقلتم إلى الأرض، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾**. وقوله تعالى: **﴿وجَنَى الجنّتينِ دان﴾** (الإيضاح ٤/ ٧٧ـ٨٦).

☐ الجنس

اسم الجنس: ر: اسم الجنس. النّكرة.

علم الجنس: ر: علم الجنس.

أل (الجنسية): ر: أل ـ أل التعريفية.

لا (النافية للجنس): ر: لا (النافية).

☐ الجهر والهمس

الجهر من صفات القوة في الحرف.

والهمس من صفات الضعف. والحُرُوفُ المهموسة عشرة مجموعة في قولك: (سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ) وباقي الحروف مجهورة (النشر في القراءات ١/٢٠٢).

والصوت إن تَكَوَّنَ بذبذبة الوترين الصوتيّين في الحنجرة فهو صوت مجهور، ويمكن الإحساس بذبذبة الوترين بوضع الاصبع على الحنجرة والنطق بالحرف وحده مُسَكَّنًا. أما الصوت المهموس فهو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيّان، ولا يُسْمَعُ لهما رنينٌ عند النطق به. فالمراد بهمس الصوت هو صمت الوترين الصوتيين معه، وإنْ تكوّن الصوت في غيرهما من أجزاء المنطقة الصوتيّة. والأصوات المهموسة هي العشرة المذكورة واثنان آخران هما: ق. ط. ونسبة شيوع المهموس في الكلام لا تزيد على ٢٠٪ (الأصوات اللغوية/ ٢٢).

□ الجواب

صفة جواب الاستفهام: إذا قيل: قام زيدٌ، فتصديقه (نَعَمْ) وتكذيبُهُ (لا) ويمتنع دخول (بلى) لعدم النفي. وإذا قيل: (ما قام زيد) فتصديقه (نعم) وتكذيبُهُ (بلى) ومنه: ﴿زعم الذين كَفَرُوا أنْ لنْ يُبْعَثُوا قل بَلَى وربِّي﴾ ويمتنع دخول (لا) لأنها لنفي الإثباتِ لا لِنَفْيِ النَّفْيِ.

وإذا قيل: أَما قَامَ زيدٌ، فهو مثل: لم يقم زيد؛ فتقول إذا أثبتَّ القيام (بلى) ويمتنع دخول (لا)، وإن نفيته قلتَ (نعم) قال الله تعالى: ﴿ألم يأتكم نذير قالوا بلى﴾، ﴿أَلَسْتُ بربكم قالوا بلى﴾. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل (نعم) في جواب (أَلَسْتُ بربكم) لكان كُفْرًا.

والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بَعْدَ نفيٍ وأنَّ (لا) لا تأتي إلاّ بعد إيجاب وأن (نعم) تأتي بعدهما.

وفي قولٍ: إذا كان قبلَ النفيِ استفهامٌ فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرَّد، وإن كان مرادًا به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رَعْيًا لِلَفْظِهِ. ويجوز عندَ امنِ اللَّبْسِ أن يُجاب بما يجاب به الإيجاب رعْيًا لمعناه لأن معناه الإثبات. وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ وقد قال لهم: «أَلَسْتُم ترون لهم ذلك» قالوا: نعم، وقولُ جَحْدر:

أَلَيْسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمرٍو
وإيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وأَرَى الهلالَ كَمَا تراهُ
ويَعْلوهَا النَّهارُ كَمَا علاني

(المغني ٢/ ٢٦، ٢٧).

هذا، ويستعمل في جواب الاستفهام بمعنى نعم أحرف أخرى منها: أجلْ. إنَّ. إي. جَيْر. فانظرها في مواضعها.

ما يجاب به الاستفهام المطلوب به التعيين:

جواب (أَمْ) الاستفهامية بالتعيين، لأنه هو المطلوب بها. فإن قيل: أزيدٌ عندك أم

عمــرٌو؟ قيل في الجـواب: زيدٌ، أو قيل: عمرٌو، ولا تجاب بنَعَمْ أو بلا. فإنْ لم يكن أحدٌ منهما حاضرًا، أو كان كلاهما حاضرًا لم يكن بدٌّ من الجواب التامِّ، فتقول: لا، ليس أحــد منهمـا عنـدي. أو: كلاهمـا عنـدي (المغني ١/٤٢).

□ جواب القسم

ما يؤكَّــدُ به جواب الــقَـسَـم: جواب القسم، إن كان مضـارعًا مُثْبَتًا ـ أكد باللام والنون، وإن كان ماضيًا مُثْبَتًا متصرِّفًا ـ اقترن بالـلام و(قَدْ) غالبًا، وقد يقترن بأحدهما أو يجرد. أمّا الجامدُ فيقترن باللام فقط. وإن كان جملة اسميّةً اقترنَ بإنْ واللّام كَثِيرًا، وقد يكتفى بأَحَـدِهِـمَـا، ونَـدَر تَجَـرُّدُهـا منهمـا. ويكون جواب القسم منفيًا بما أو لا أو أن ـ فَيُجَـرَّد حينئـذٍ من اللّامِ وُجوبًا، سواءٌ كان جملة اسميةً أو فعليَة (منار السالك ٢/٢٢٦).

وإذا اجتمــع شرط مع قسم فالجـواب للسابق منهما (ر: الشرط ـ اجتماع الشرط والقسم).

هذا، وإن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

□ الجوار

(نحـو) الجـوار أن يعطى الشيء حكم الشيء إذا جاوره، كقــول بعضهم: (هــذا جُحْــرُ ضبٍّ خَرِبٍ) بالجرّ على الجـوار، والأصل (خربٌ) بالرفع، لأنه صفة للجحر.

وقول امرئ القيس:

كأن ثبــيرًا في عرانــين ويـلــه
كبــيرُ أنــاس في بجـادٍ مُزَمَّـلِ

والأصل برفع (مزمل) لأنه صفة لكبير، وإنما جَرّه لمجاورته (بجاد).

قال ابن هشـام: وقيل في ﴿وامسحـوا برؤوســكــم وأرجــلـكـم﴾ على قراءة جر (أرجلِكم) إنه عطفٌ على (أيدِيكُم) لا على (رؤوسكم). وإنما جُرَّ لمجاورته برؤوسكم.

والجرّ على الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادرًا.

وقـال أبو البقاء: المجاورة توجب كثيرًا من أحكــام الأول للثــاني وأحكـام الثـاني للأول، ومن ذلك أن نحو: (قامت هند) لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة. وكقــولهم: (إني لآتيه بالغـدايا والعشـايا). والغداةُ لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل مجاورة العشايا. (الأشباه والنظائر ١/ ١٥٠-١٥٢).

أقول: ومنه في ترك المنع من الصرف قولـه تعالى: ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً﴾ في قراءة.

□ جَيْرِ

جَيْرِ مبنيّةٌ على الكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وقد تُنْطَقُ بالفتح للتخفيف كأينَ وكيفَ. وهي حرفُ جواب بمعنى (نَعَمْ)

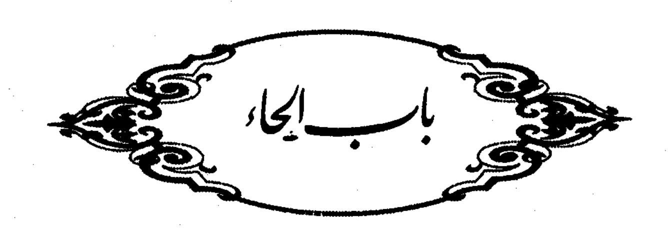
وتؤكّدُ أَجَلْ بِجَيْرِ كقول الشاعر:

وقلنَ على الفردوسِ أوّلُ مَشْربِ
أجَلْ جيرِ إنَ كانت أُبيحتْ دَعَاثِرُهْ

الدعاثر الحياض المتثلّمة. ومن أمثلة جير قول الشاعر:

إذَا تقـول (لا) ابـنـة الـعُـجَـيرِ
تَصْـدُقُ، لا إذا تقـول (جـيرِ)

(المغني ١/١٠٨، ١٠٩).



باب الحاء

◻ ح

النطق بالحاء: الحاء صوت رخو (غَيْر انفجاري) مهموس (لا يهتزّ معه الوتران الصوتيّان) يناظر العين، فمخرجهما واحد (من وسط الحلق) (الأصوات اللغوية/ ٧١).

◻ حاشا

أصل حاشى أن تكون فعلًا متعديًا متصرِّفًا، تقول: حاشَيْتُهُ، بمعنى اسْتَثْنَيْتُهُ. ومنه الحَدِيثُ أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشَيْتُ فاطمة» ما نافية والمعني أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة.

وتكونُ تَنْزِيهيَّةً نحو: (حاشَ لله) فقيل هي فعل، والمَعنى: جانَبَ يوسُف المعصيةَ لأجْلِ الله. والصحيحِ أنها اسْمٌ مرادفٌ للبراءة، كما يقال براءةً لله من كذا. وترك التنوين لبناء حاشى لشبهها بحاشا الحرفيّة.

وزعم بعضهم أنها اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى أَتَبَرَّأُ أو برئْتُ.

وتكون حاشا استثنائية، وهي حرفُ دائمًا بمنزلة إلّا لكنها تجر المستثنَى. وقيل إنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعدِّيًا جامدًا لتضمُّنِهِ معنى إلّا، قال الشاعر:

حاشا أَبَا ثوبان إنَّ بِهِ
ضَنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

ويروى أيضًا (حاشا أبي) بالياء. وفاعِلُ (حاشا) ضميرٌ مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، فإذا قيل قام القومُ حَاشَا زيدًا، فالمعنى: جانَبَ هو، أي قيامُهُمْ، زيدًا (المغني ١/ ١٠٩-١١١).

◻ الحال

(نحو) الحال وصف فَضْلَةٌ مذكور لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما عند وقوع الفعل، كجئْتُ راكبًا، وضربته مكتوفًا، ولقيته راكِبَيْنِ.

والفرق بين الحال والنعت أن النعت يؤتى به لتقييد المنعوت، فهو لا يُفْهِم (في حال كذا) بطريق القصد، وإنما يفهمه بطريق

اللزوم.

والغالب في الحال أن تكون وصفًا متنقلاً (غير ثابت) ومثاله: جاء زيد ضاحكًا. وتقع وصفًا لازمًا أي: ثابتًا، في ثلاث مسائل:

(إحداها) أن تكون مؤكِّدةً نحو: زيد أبوكَ عطوفًا و﴿يوم أُبْعَثُ حيًّا﴾.

(الثانية) أن يدل عاملها على حدوث صاحبها نحو: خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يديْها أطولَ من رجليها. فأطول حال ملازمة.

(الثالثة) نحو: ﴿قائمًا بالقسط﴾ ـ ونحو: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾، ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع.

والأصل أن تكون الحال مشتقة لا جامدة، وذلك أيضًا غالب لا لازم، فلا يقع المصدر حالاً إلاّ على التأويل بالمشتق، نحو: جاء وحده، أي منفردًا.

وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالمشتق في سبع مسائل:

١ـ أن تكون موصوفةً، نحو: ﴿قرآنًا عربيًا﴾ ﴿فتمثَّل لها بشرًا سويًّا﴾ وتسمى حالاً مُوَطِّئَةً.

أو دالة على سِعْرٍ، نحو: بعته القمح مُدًّا بكذا.

أو عدد، نحو: ﴿فتمّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلةً﴾.

أو طورٍ واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه رُطَبًا.

أو تكون نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذهبًا.

أو فرعًا، نحو: هذا حديدُكَ خاتَمًا، ﴿وتنحتون الجبال بيوتا﴾.

أو أصلاً له، نحو: هذا خاتَمُك حديدًا، ﴿أأسجد لمن خلقت طينا﴾.

تنكير الحال: الأصل أن تكون الحال نكرة لا معرفة، وذلك لازم. فإن وردت بلفظ المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة، قالوا: جاء وحده، أي: منفرِدًا، ورَجَعَ عودَهُ على بدئِه ـ أي عائدًا.

أما صاحب الحال فالأصل أن يكون معرفة كالمبتدأ (لأن الحال بالنسبة إلى صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إذ هي محكومٌ بها على صاحبها).

ويقع نكرةً بمسوِّغ: كأن يتقدّم عليه الحال، نحو: في الدار جالسًا رجلٌ، أو يكون مخصوصًا، كقراءة بعضهم: ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مُصَدِّقًا﴾، أو مسبوقًا بنفي، أو نهي، أو استفهام. وقد يقع نكرة بغير مسوغ، وهذا نادر، كقولهم: عليه مائة بيضًا، وفي الحديث: «وصلى وراءه رجال قيامًا» (التوضيح ١/ ٣٥١ـ٣٦٠).

الترتيب بين الحال وصاحبها: الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها مع جواز تقدُّمها عليه. وقد تتأخر عنه وجوبًا، وذلك كأن تكون محصورة نحو: ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشِّرين ومنذِرين﴾، أو يكون صاحبها مجرورًا بحرف جرٍّ غير زائد،

كمررت بهندٍ جالسة. والصحيح جواز ذلك كقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلاّ كافةً للناس﴾.

أو بإضافة، كأعجبني وَجْهُهَا مسفرةً.

وقد تتقدم الحال على صاحبها وجوبًا، كما إذا كان صاحبها محصورًا نحو: ما جاء راكبًا إلا زيد (التوضيح ١/ ٣٦٠-٣٦٢).

الترتيب بين الحال وبين عاملها: الأصل أن تتأخر الحال عن عاملها مع جواز تقدُّمِها عليه، كما قال الله تعالى: ﴿خُشَّعًا أبصارُهم يخرجون﴾. وقالت العرب: شَتَّى تؤوب الحَلَبَةُ - أي متفرقين يرجع الحالبون.

وقد تتقدم عليه وجوبًا، وذلك كأن يكون لها صدر الكلام نحو: كيف جاء زيد؟

وقد تتأخر عنه وجوبًا، وذلك في ست مسائل وهي:

١- أن يكون العامل فعلاً جامدًا نحو: ما أحسَنَهُ مُقبلاً.

٢- أو صفةً تشبه الفعل الجامد وهو اسم تفضيل نحو: هذا أفصح الناسِ خَطِيبًا.

٣- أو مصدرًا نحو: أعجبني اعتكاف أخِيكَ صائمًا.

٤- أو اسم فعل نحو: نَزَالِ مسرعًا.

٥- أو لفظًا مضمَّنًا معنى الفعل دون حروفِهِ نحو: ﴿فتلك بيوتُهم خاويةً﴾ وقول امرىء القيس:

كأنّ قلوبَ الطَّيرِ رطْبًا ويابسًا
لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

٦- أو عاملاً آخر عرض له مانع نحو: لأَصبِرُ محتسبًا - ولاعتكفنّ صائمًا، فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم - لا يتقدم عليهما.

ويستثنى من أفعل التفضيل نحو: هذا الخبز باردًا أحسن منه ساخنًا. فتقدم الحال المفضلة على العامل، وتؤخر الأخرى عنه (التوضيح ١/ ٣٦٣-٣٦٥).

مجيء الحال من المضاف إليه: لا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعضَهُ، كقوله تعالى: ﴿ونَزَعْنَا ما في صدورهم من غلٍّ إخوانًا﴾، أو كبعضه نحو: ﴿مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفًا﴾، أو عاملاً في الحال نحو: ﴿إليهِ مرجعُكُمْ جميعًا﴾ (التوضيح ١/ ٣٦١، ٣٦٢).

إغناء الحال عن الخبر: قد تغني الحال عن الخبر فيجب حذفه إن لم يصح جعل الحال خبرًا وكان المبتدأ مصدرًا أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر. نحو: حبِّي لِلَّحم سمينًا، وأكثر ما آكل الفاكهة مُبَرَّدَةً.

الحال المؤكدة: الحال المؤكَّدَةُ هي التي يستفاد معناها بدونها. وهي إمّا مُؤكِّدة لعاملها لفظًا ومعنى نحو: ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ أو معنى فقط نحو: ﴿فتبسم ضاحكًا﴾ ﴿ولى مدبرًا﴾.

وإما مؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعًا﴾.

وإما لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، كزيد أبوك عَطُوفًا (التوضيح ١/ ٣٦٨، ٣٦٩).

وقوع الحال جملة: تقع الحال جملة بشرط أن تكون خبريّةً، مجرَّدةً مما يدل على الاستقبال؛ لأنها لا تكون إلا مقارنة لعاملها في الوقوع. ولا بد أن تكون مشتملة على رابط ر: و (واو الحال) (التوضيح ١/ ٣٦٩).

ولمعرفة الفرق بين الجملة الحاليّة والجملة الاعتراضية (ر: الاعتراض).

□ حَبَّذا ولا حَبَّذا

يقال في المدح (حبذا)، وفي الذم (لا حبذا)، قال الشاعر:

ألَا حَبَّـذَا عاذِري في الـهـوى
ولا حبَّـذَا الـجـاهِـلُ الـعـاذِلُ

ومذهب سيبويه أن (حَبَّ) فِعْل، و(ذا) فاعل، والمخصوص بالمدح، أو الذم مبتدأٌ مؤخَّرٌ أو خبرٌ لمبتدأ محذوف. ولا يَتَغَيَّر (ذا) عن الإفراد والتذكير، بل يقال: حبذا الزيدانِ أو الهنداتُ، لأن ذلك كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثل. ولا يتقدم المخصوص على (حبذا) لما ذكرنا من أنه كلامٌ جَرَى مَجْرى المثل (التوضيح ٢/ ٥٦، ٥٧).

وصيغتا المدح والذم هاتان إنشاء لا خبر.

□ حتّى

حتّى حرف يأتي لمعنيين: ١- انتهاء الغاية فتكون بمعنى إلى، نحو: ﴿لن نَبْرَحَ عليه عاكفينَ حتى يَرجِعَ إلينا موسى﴾ أي إلى أن يرجع. ٢- التعلّيل فتكون بمنزلة كَيْ، نحو قولهم: أَسْلِمْ حتى تدخلَ الجنة، أي كي تدخلها.

وأما استعمالها فلها ثلاثة أوجه: ١- أن تكون حرف جرٍّ بمنزلة إلى ٢- أن تكون ابتدائية فتدخلُ على الجُمَل ٣- أن تكون عاطفة. والتفصيل في ما يلي:

حتى الجارة: تَرِدُ حتّى بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في أن مجرورها لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا، ولا يكون إلا بعضًا مما قبلها أو كبعض منه، ويكون المجرورُ آخرًا، نحو: أكلتُ السمكةَ حتّى رأسِهَا، أو ملاقيًا لآخر جزء نحو: ﴿سلامٌ هي حتّى مطلع الفجر﴾ والحكمُ في دخول مجرورِهَا في ما يثبُتُ لما قبلها أو يُنْفَى عنه، كالحكم في مجرور إلى (ر: إلى) وقد ينفَرِدُ كلٌّ من إلى وحتّى بمحلٍّ لا يصلح للآخر منْهما فمما انفردت به (إلى) أنه يجوزُ: كتبتُ إلى زيدٍ، ولا يجوزُ: حتى زيدٍ، لأن (حتّى) موضوعة لإفادة تَقَضّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية، و(إلى) ليست كذلك.

ومما انفردت به (حتّى) عن (إلى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بأَنْ مُضْمَرَةً بعدها نحو: سرت حتّى أَدْخُلَ المدينة،

بتقدير حتى أنْ أدخلها. وإن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى. ولا يجوز: سرت إلى أدْخُلَها. وإنما قلنا إن النصب بعد حتّى بأن مضمرة لا بنفسها، كما يقول الكوفيون، لأن حتى قد ثبت أنها تجر الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفْعَالِ، وكذا العكس.

ولحتّى الداخِلَةِ على المضارع المنصوب ثلاثة معان:

١ـ مرادفة إلى نحو: ﴿حتّى يرجع إلينا موسى﴾.

٢ـ ومرادفة كي التعليلية نحو: ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتّى يَرُدُّوكم﴾. و﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عندَ رسولِ الله حتّى يَنْفَضُّوا﴾ وقولك للرجل: أسْلِمْ حتّى تدخلَ الجَنّة.

ولا ينتصب الفعل بعد حتّى إلاّ إذا كان مستقبَلاً. ثم إن كان استقبالُهُ بالنظر إلى زَمَنِ التكلُّم فالنَّصْبُ واجبٌ، نحو: ﴿لن نَبرَحَ عليهِ عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى﴾.

وإن كان مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، الرفع والنصب، جائزان نحو: ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ...﴾ الآية، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصَّ ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتّى إلاّ إذا كان حالاً. ثم إن كانت حاليَّتُهُ بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك: سرت حتى أدخلُها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخولِ. وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكيَّةً رُفِعَ، وجَازَ نصبُه إذا لم تقدَّر الحكاية نحو: ﴿وزلزلوا حتّى يقولُ الرسول﴾ بالرفع بتقدير حتّى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا (المغني ١/ ١١١-١١٣).

حتّى الابتدائية: تكون حتّى حرف ابتداءٍ، أي حرفًا تُبْتدأ بعده الجُمَل فيدخل على الجملة الاسميةِ كقول جرير:

فمـا زالَتِ القتلى تَمُـجُّ دماءَها
بدِجْـلَةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشْكَـلُ

أي: حتّى ماؤُها أحْمَر. وقول الفرزدق:

فوا عَجَبـا حتى كُلَيبٌ تسبُّني
كأنَّ أباهـا نَهْشَـلٌ أو مجاشِعُ

وتدخل (حتّى) على الجُمَل الفعلية التي فعلها مضارع كقوله تعالى: ﴿حتّى يقولُ الرسولُ﴾ برفع يقول، وكقول حسان:

يُغْشَـوْنَ حتّى ما تَهِـرُّ كلابُهُـمْ
لا يسـألـونَ عن السَّوادِ المُقْبِلِ

وتدخل على الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو: ﴿حَتّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾.

وقد دخلت حتّى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قول الشاعر:

سَرَيتُ بِهِـمْ حتّى تَكِـلُّ مطيُّهُـمْ
وحتّى الجِيَادُ ما يُقَـدْنَ بأرسانِ

(المغني ١/١١٤، ١١٥).

حتّى العاطفة: حتّى تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلّا إنها لا تعطف الضمير، ولا يكون المعطوف بها إلا بَعْضًا من جمعٍ قبلها، نحو: قدم الحاجُّ حتّى المشاة، أو جزءًا من كلٍّ، نحو: أكلْتُ السمكَةَ حتّى رأسَها، أو كجزءٍ، نحو: أعجبتني الجارية حتّى حديثُها. ويمتنعُ أن تقولَ حتّى ولدها. ويكون غايةً لما قبلَها إما في زيادة أو نقص. فالأوَّلُ نحو قول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حتّى الكماةَ، فأنتمُ
تهابونَنَا حتّى بنينا الأصاغرا

ولا تعطف الجُمَل؛ وذلك لأن شرطَ معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزءٍ منه كما قدمناه ولا يتأتى ذلك إلّا في المفردات. وإذا عطفت على مجرورٍ أُعيد حرف الجر فرقًا بينها وبين حتّى الجارة، فتقول: مررت بالقوم حتّى بزيدٍ.

والعطفُ بحتّى قليلٌ، وأهل الكوفة ينكرونه أَلبتَّة، ويحملون نحو: جاء القوم حتّى أبوك، ورأيتُهم حتّى أباك، ومررت بهم حتّى بأبيك، على أن حتّى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل (المغني ١/ ١١٣، ١١٤).

وقد يكون المَوْضِعُ صالحًا لأقسام حتى الثلاثة، كقولك: أكلتُ السمكة حتّى رأسَهَا، فلكَ أن تجرَّ على معنى إلى، وأن تنصبَ على معنى الواوِ، وأن ترفع على الابتداء، وكقول الشاعر:

أَلقى الصحيفةَ كيْ يخفِّفَ رَحْلَهُ
والزاد حتّى نَعْلَهُ أَلقاها

(المغني ١/١١٥).

□ الحَدَث

(نحو) الحَدَث هو أمرٌ يقوم بالفاعل سواء أكان مما يصدر عن الفاعل كالقيام والمشي، أو يتصف الفاعل به كالطول والقِصر. ويعبَّر عن الحَدَث المجرّد بألفاظ تسمَّى المصادر (ر: المصدر) وعن الحدث المقترن بزمان بما يسمى الفعل (ره) وعن الحدث وفاعله باسم الفاعل.

□ الحَدْر

الحَدْر في قراءة القرءان هو إدراج القراءة والإِسْراعُ بها وتخفيفها بالقصر والتَّسْكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صَحَّتْ به الرواية، مع إيثار الوصل على الوقف، ومع إقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكين الحروف. والغرض منه تكثير الحسنات بتكثير عدد الحروف. والحدر في القراءة مذهب بعض القُرَّاء، منهم ابن كثير وأبو جعفر وأبو عمرو، ورواية عن ورش وعن حفص. والحدْر ضد التحقيق. والتدوير هو التوسّط وهو الأفضل (ر: التحقيق. التدوير). والترتيل خير وأفضل من الحَدْر (ر: الترتيل) (النشر ١/٢٠٧).

□ الحديث

الاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة: اختلف اللغويون في الاحتجاج بالحديث

النبوي في المباحث اللغوية وفي متن اللغة. فممن منع ذلك ابن الضائع الإشبيلي (ـ ٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي النحْويّ المُفَسِّر (ـ ٧٤٥هـ). ووجهة نظرهم عدم الوثوق بأن اللفظ المرويّ هو لفظ رسول الله ﷺ لأن المحدثين جوّزوا الرواية بالمعنى، فينُقَل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة. وقد وقع اللحن في كثير ممّا روي من الأحاديث لأن كثيرًا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة، بل تعلموا العربية عن طريق صناعة النحو.

وأجاز الاستشهاد بالحديث ابن حزم(ـ ٤٥٦هـ) وابن مالك صاحب الألفية (ـ ٦٧٢هـ) وابن خلدون، والبدر الدماميني وابن هشام النحوي (ـ٧٦١هـ) وحجتهم أن الأصل رواية الحديث بألفاظه بعينها، وقد شدّد كثير من أهل العلم في ضبط ألفاظه ونقلها، ولهذا تحصل غلبة الظن بأن الحديث مرويّ بلفظه. ولأن الحديث النبويّ قد دُوِّن قبل فساد اللغة (مجلة المجمع ١٩٧/٣ وما بعدها) وقد أصدر مَجْمَع اللغة العربية القرار التالي:

١ـ لا يحتجُّ في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الستة فما قبلها.

٢ـ يحتجُّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الأنفة الذِّكر على الوجه الآتي:

أ ـ الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج ـ الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د ـ كتب النبيّ ﷺ.

هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قومٍ بلغتهم.

و ـ الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز ـ الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى.

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة (مجلة المَجْمَع ٧/٤).

أقول: وينبغي أن يزاد: ط ـ يحتج بالألفاظ والتراكيب التي وردت في أكثر من حديث بنفس الصورة والاستعمال ويساعد على معرفة ذلك «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ» فهو نافع جدًا في ذلك للباحثين اللغويين.

◻ الحَذَذ

(عروض) الحذذ علة من علل النقص، وهو حذف الوتد المجموع مثل (مُتَفاعلن) تصير بعد الحذذ (مُتَفا) وتحوّل إلى (فَعِلن).

◻ الحذف

(صرف) الحذف إسقاط حرفٍ أو أكثر من كلمة. ثم قد يكون الحذف لعلة يطّرد معها الحذف كما في حذف واو (صلة وعدة)

وقد يكون لغير ذلك فيسمّى حذفًا ترخيميًا كحذف لامَيْ يَدٍ ودمٍ (التهانوي ١/٣١٢). وقد يكون المحذوف كلمةً أو جملة.

حذف الحروف: حذف الحروف قسمان:

الأول: حذفٌ غير قياسي وهو يكون لغير علة تصريفية كحذف لامِ يَدٍ ودَمٍ، ولا ضابط لهذا النوع.

والثاني: الحذف القياسي، وهو ما كان مُطّردًا وكان لعلةٍ تصريفيّة.

والحذف القياسي نوعان:

١ـ الحذف لالتقاء الساكنين، فإن كان أوّلهما معتلاً حُذِفَ، نحو: لم يَقُمْ. ونحو: صُمْ. أصلهما: لم يَقُوْمْ. صُوْمْ.

٢ـ الحذف للاستثقال وفيه ثلاثة مسائل:

(إحداها) الفعلُ إذا كان على وزنِ (أَفْعَلَ) فإن الهمزة تحذف في أمثلة مضارِعِهِ ومَثالَيْ وصفِهِ ـ أعني وصْفَي الفاعل والمفعول، تقول: أُكْرِم ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ وتُكْرِمُ، ومُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ. أصلَها أُؤَكرم ونُؤكرم... إلخ.

(المسألة الثانية) تتعلق بفاء الفِعْل: وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًا واويّ الفَاءِ، مفتوحَ العين، فإن فاءَهُ تُحْذَفُ في أمثلةِ المضارع وفي الأمر، وفي المصدر المبنيّ على (فِعْلة) بكسر الفاء. ويجب في المصدر تعويض تاء التأنيث المتحركة، من المحذوف، تقول: يَعِدُ ونَعِد وتَعِدُ وأَعِدُ ـ ويا زيد عِدْ عِدَةً. وعلة الحذف وقوع الواو بين عدوَّتَيْها: الياءِ المفتوحة ـ والكسرةِ في المبدوء بالياء، وحُمِلَ عَلَيْهِ غَيْرُه.

(المسألة الثالثة) تتعلق بعين الفعل: إن الفعل إذا كان ثلاثيًا مَكْسُورَ العينِ وعينه ولامه من جنس واحد ـ فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تامًّا، ومحذوف العينِ بعد نقل حركتها، ومع تركِ النقلِ، وذلك نحو: (ظلّ)، تقول: ظَلِلْتُ وظِلْتُ وظَلْتُ. وكذلك في ظَلِلْنَ قال الله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.

وإن كان الفعل مضارعًا أو أمرًا واتّصلا بنون نسوة ـ جاز الوجهان الأوّلان نحو: يَقْرِرْن ويَقِرْنَ ـ واَقْرِرْنَ وقِرْنَ (التوضيح ٢/ ٤٢٧ـ٤٢٩).

(نحو. معاني) حذف أجزاء الجملة يجوز على سبيل الإجمال ـ حذف المبتدأ والخبر والحال والتمييز والمضاف والمضاف إليه والفعل والفاعل والمفعول به وغير ذلك من أجزاء الجملة، وقد يكون ذلك واجبًا في أحوالٍ معينةٍ.

إلّا أنّ الحذف يمتنع في أجزاء معيّنةٍ من الجملة تُعْلَم في مواضعها. فمنها حرف العطف، ومنها المُبْدَل منه، ومنها حذف المؤكَّدِ مع بقاء التوكيد، ومنها حذف الفاعل لا يجوز إلا إن كان عامله مصدرًا نحو: ﴿لا

يسأمُ الإنسان من دعاء الخير﴾ أي: دعائِهِ الخَيْرَ. ومنها حذف أداة الاستثناء، أو الحرف الناسخ، أو اسمه.

شروط الحـذف: إن كان المحـذوف جملة، أو ركنًا من ركني الجملة، اشتُرط لحذفه:

١ـ وجود دليل حاليّ أو دليلٍ مقاليّ يدلُّ على المحذوف، نحو: ﴿قالوا سلامًا﴾ أي نُسَلِّمُ سلامًا. ونحو:

قال لي كيف أنـتَ قلتُ عليلُ
سَهَـرٌ دائـمٌ وحـزنٌ طويلُ

أي: أمري سهر وحزن.

وأمّا إن كان المحذوف فضلة فلا يُشترط لحذفه وجود دليل، ولكنْ يُشْتَرطُ أن لا يكون في حذفه ضررٌ معنويّ، كقولك: ما رأيتُ إلاّ زيدًا، أو ضرر نحويّ، كقولك: أخاك رأيْتُهُ.

٢ـ أن لا يكون المحذوف كالجزء مِمَّا قبله وذلك كالفاعل ونائبه واسم إن وأخواتها، لأنه مع ما يسبقه كالجزء منه.

٣ـ أن لا يكـون عامـلاً ضعيفًا كإنَّ وأخـواتهـا. وكحروف الجرّ ـ إلاّ في أحوالٍ خاصّةٍ ـ وكحروف نصب الفعل وحروف جزمه.

هذا، وفـوائـد الحذف منها الاختصار، ومنهـا الاحتـراز عن العبث اكتفاءً بالدليل، ومنهـا التنبيه على ضيق الـوقت كمـا في التحذير والإغراء (التهانوي ١/٣١٧).

سبب الحذف الجائز: سبب جواز حذف جزء من الجملة أن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليّةٍ أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق. فإن أُتِيَ باللفظ المطابِقِ جاز وكان كالتأكيد. وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه. وذلك ينطبق على حذف المبتـدإ والخبرِ والفعلِ والفـاعـلِ والمفعـولِ، وكـلِّ عاملٍ جاز حَذفه، وكلِّ أداةٍ جاز حذفها (الأشباه والنظائر ١/٢٧٣).

المحـذوف للتخـفـيـف: ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه. ومن ذلك أن ترى رجلًا قد سدّد سهمًا نحو الغَرض ثم أرسله، فتسمع صوتًا، فتقول: القـرطـاسَ والله، أي أصـاب القـرطـاس. (فأصاب) الآن في حكم الملفوظ به ألبتّة، وإن لم يوجد في اللفظِ، غير أن دَلالةَ الحالِ عليهِ نابت مناب اللفظ به.

والتـوكيد والإسهـاب ضد التخفيف والإيجـاز، ولـذلـك لا يجـوز أن يؤكّـد المحذوف، فلا يجوز في نحو: الذي رأيتُ زيد، أن يؤكـد العـائـد المحذوف بقولك: نَفْسَـهُ. ولا يجـوز حذف عامـل المصـدر المؤكِّد، كضربت ضربًا، لأن المقصود تقوية عامله وتقـرير معنـاه والحـذف منـاف لذلك (الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٢ـ٢٨٤).

(معاني) أغراض الحذف: الحذف نوع

من الإيجاز. والمحذوف يجوز أن يكون جزء جملة، أو جملةً، أو أكثر من جملة.

حذف جزء الجملة: يجوز حذف المضافِ كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ أي: أهل القرية.

ويحذف الموصوف، كقولهم: سوداءُ ولودٌ خيرٌ من حسناء عقيم.

وتحذف الصفة، نحو: ﴿وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كل سفينة غصبًا﴾ أي: كل سفينة صحيحة أو صالحة.

وقد يحذف الشرط.

وقد يحذف جواب الشرط. وحذفه على وجهين:

أحدهما: أن يحذف لمجرّد الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون﴾ أي: (أعرضوا) بدليل قوله بعده: ﴿إلاّ كانوا عنها معرضين﴾ وكقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ قرآنًا سيِّرت به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كلِّم به الموتى﴾ أي: (لَكَانَ هذا القرآن).

والثاني: أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يَتصوّر مطلوبًا أو مكروهًا إلاّ يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، فلو عُيِّن الجوابُ اقتُصِر عليه، وربما خَفَّ أمره عند السامع، كقوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ ﴿ولو ترى إذ وقفوا على ربهم﴾ ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم﴾.

وقد يكون المحذوف غير ذلك كقوله تعالى: ﴿لا يستوي منكم مَنْ أنفق من قبل الفتح وقاتل﴾ أي: (ومن أنفق من بعده وقاتل) بدليل ما بعده.

وقد يكون المحذوف جملة: وهو إما مسبَّبٌ ذُكِر سببه، كقوله تعالى: ﴿ليحِقَّ الحقَّ ويُبْطِل الباطل﴾ أي: (فعل ما فعل)، ومنه قول أبي الطيب:

أتى الزمانَ بنوهُ في شبيبته
فَسَرَّهُمْ وأتيناه على الهرم

أي: (فساءنا).

وقد تحذف الجملة الدالة على سببٍ مسبَّبُهُ مذكور، كقوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم، ذلكم خيرٌ لكم عند بارئكم فتاب عليكم﴾ أي: (فامتثلتم فتاب عليكم). وقوله: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾ أي: (فضربه بها فانفجرت).

وأما كون المحذوف أكثر من جملة فَكقوله تعالى: ﴿أنا أنبّئكم بتأويله فأرسلون. يوسف﴾ أي: (فأرسلِوني إلى يوسف، لأستعبِره الرؤيا، فأرسلوهُ إليه، فأتاه، وقال له: يا يوسف).

ولا بد من دليلٍ يدلّ على المحذوف لئّلا يكون حذفه تعمية فيكون مخلاً

بالفَصَاحة.

وأدلة الحذف كثيرة:

منهـا أن يدل العقلُ على الحـذف، والمقصـودُ الأظهـرُ على تعيين المحـذوف، كقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾ الآية، فإن العقل يدل على الحـذف والمقصـود الأظهر يُرْشِدُك إلى أن التقدير ـ حرّم عليكم تناول الميتة.

ومنهـا اقتـران الكلام بالعمل فإنه يفيد تقديره، كقولك لمن أعرس: بالرِّفاءِ والبنين، فإنـه يفـيد: بالـرفـاء والـبـنين أعْـرَسْتَ (الإيضاح ٢/ ١٣٩-١٤٩).

الأغراض البلاغية لحذف المسند إليه، من مبتدأ أو فاعل أو نحوه (وإذا حذف الفاعل ناب المفعول عنه وبني الفعل للمجهول):

حذفه إما لمجرَّد الاختصار والاحتراز عن العبث. والاختصار غرض مطَّرِد في الحذف، فتـارة يكـون وحده وتارة يكونَ مع غيره من أغراض الحذف.

وإمـا لذلـك مع ضيقِ المقـام. وضيقُ المقام قد يكون بسبب شِعْرٍ أو ضجر أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك.

وإمـا لتخييل أن في تركـه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين؟!

وإما لاختبار تنبّه السامع له عند القرينة، كأن يزورك رجـلان سبقت لأحدهما صحبة لك، فتـقـول لمـن معـك ـ وفيٌّ ـ تريد: الصاحب وفيّ.

وإما لتطهيره عن لسانك، كقولك ـ خاتم الأنبياء ـ أي محمد (ﷺ).

أو تطهيرًا للسانك عنه.

وإمّـا ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة كقولك ـ فاجر ـ تريد رجلاً معـروفًا، فلا تذكره. لتقول عند الحاجة ما أردته. وإمّا لأن الخبر لا يصلح إلّا لَه حقيقةً أو ادعاء. الأول كقوله تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ والثاني كقولك: وهّاب الألوف ـ تريد كريمًا لا تذكُره ادّعاءً لتعيُّنِه وشهرته.

وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلّا العقـل السليم والـطبـع المستقيم (الإيضاح ١/ ٦٣،٦٤).

□ الحذف

(عروض) الحذف من علل النقص، وهو إسقاط سبب خفيف من آخر التفعيلة، ومثاله (فَعُـولن) تصبـح بعد الحذف (فَعُو) وتحوّل الى (فَعَلْ).

□ الحذف والإيصال

(نحو) الحذف والإيصال اصطلاح يقصد بِهِ حذف حرف الجرّ، وإيصال الفعل إلى مفعـوله دون واسطة. وهو ما يُعبَّر عنه أيضًا بـ (نزع الخافض).

□ الحَذْوُ

(علم القافية) ر: القافية ـ ٨.

□ الحرف

١ـ حروف الهجاء: الحروف هي عناصر الكلمة نحو أ.ب.ت... ويستثنى من عناصر الكلمة الحركات: الفتحة والضمة والكسرة فإنها لا تُسمّى حروفًا. وليست الكلمات (ألف. باء. تاء...) هي الحروف ولكنها أسماء للحروف، والحرف هو (أ. ب. ت...) منطوقًا به ساكنًا. وتسمّى الصورة المكتوبة (أ. ب. ت...) حرفًا كذلك لأنها دليل على الحرف.

ومجموع حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا كما نصّ على ذلك الخليل وسيبويه، الهمزة حرف، والألف حرف آخر، والمقصود بالألف الألف اللينة.

مخارج الحروف: ر: مخارج الحروف.

ترتيب الحروف: ر: الألفباء. الأبجدية.

الصفات النطقيّة للحروف: ر: النطق. الجهر. الهمس. الرخاوة. الشدة..إلخ.

(كتابة) تنقسم الحروف إلى مهملة ومعجمة: فالمعجمة المنقوطة، وهي ب ت ث ج خ ذ ز ش ض ظ غ ف ق ن ي (١٥) حرفًا يضاف إليها (ة) التاء المربوطة. وما عدا ذلك فمهمل. وانظر أيضًا (الإعجام).

٢ـ حروف المعاني:

(نحو) الحرف في اصطلاح النحاة كل كلمة تدلُّ على معنًى في غيرها. فـ(هلْ) في (هل أنت مستعدٌّ) تدلُّ على الاستفهام، وليس الاستفهام في (هل) نفسها وإنما في جملة (أنت مستعدٌّ) (التهانوي).

هذا، وإن الحروف كلها مبنية، وهي غير متصرفة، ولا توزن وزنًا صرفيًا، ولا تُمَال في لهجة من يميل الألف.

حصر حروف المعاني: عدد الحروف سبعون حرفًا بطرح المشترك. ثلاثة عشر أُحاديّة، وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون ثنائيّة، وهي: آ، وأم، وأنْ، وإنْ، وأوْ، وأيْ، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكَيْ، ولا، ولم، ولن، وما، ومُذْ، ومع (على رأي)، ومِنْ، وهل، ووا، ووَيْ، ويا، ولو، وأل (على رأي الخليل).

وتسعة عشر ثلاثيّة، وهي: أَجَلْ، وإذَنْ، وإلىٰ، وألاَ، وأَمَا، وإنَّ وأنَّ، وأيَا، وبَلَى، وثُمَّ، وجَيْرِ، وخَلاَ، ورُبَّ، وسوْفَ، وعَدَا، وعلى، وليت، ونَعَمْ، وهَيَا.

وثلاثة عشر رُباعيّة، وهي: إلاَّ، وألاَّ، وإمّا، وأمَّا، وحاشا، وحتّى، وكأنّ، وكلاّ، ولَعَلّ، ولمّا، ولَوْلا، ولوما، وهلاّ.

وخُماسيّ واحد، وهو: لكنّ (الأشباه والنظائر ٢/١١). وتعلم أحكام كلٍّ منها بالرجوع إليه في موضعه من هذا المعجم.

حروف الجرّ وحروف النصب وحروف الجزم: ر: الجر. المضارع. النصب.

الحروف الزائدة: ر: الزيادة.

معاني حروف المعاني: إن الحروف ترد لمعان معينة. ويُذكر في هذا المعجم عند كل حرف منها المعاني التي يستعمل لها: وأهمها ما يلي مرتبًا: الاستثناء، الاستدراك، الاستعلاء، الاستفتاح، الاستفهام، الإضراب، الإلصاق، البدل، التأكيد، التأنيث، الترتيب، التبعيض، التحضيض، التحقيق، التخيير، الترجّي، التسويف، التشبيه، التعجب، التعدية، التعليق، التعليل، التفسير، التفضيل، التقليل، التكثير، التمنّي، التنبيه، الجواب، الخطاب، الردع والزجر، الشرط، الظرفية، العطف، الغاية، القَسَم، المجاوزة، المصاحبة، المعيّة، المقابلة، النداء. اهـ.

عمل الحروف: الحروف المختصة بالدخول على الأسماء تعمل فيها العمل الخاصّ بالأسماء وهو الجرّ، وذلك جميع حروف الجر نحو: إلى. في. (ر: الجرّ).

والحروف المختصة بالدخول على الأفعال تعمل فيها العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم، نحو: إنْ. لم. (ر: الجزم).

وباقي الحروف لا تعمل شيئًا (التوضيح).

أقول: وعندي أن هذا الضابط غير تام، لأنه يخرج عنه نواصب الفعل المضارع. ويخرج عنه السين وسوف، وقد، وهلّا، فلا يعملن، مع اختصاصهن.

والحروف عوامل ضعيفة، فلا تعمل في متقدم، ولا يفصل معمولها عنها إلّا في أحوال خاصة.

□ الحرف الموصول

ر: الموصول.

□ الحرفة

اسم الحرفة: ر: اسم الحرفة.

□ الحركة

١ـ الحركة تحدث بعد الحرف في قول جمهور النحاة، وتحدث مع الحرف في قول بعضهم، ولكل من الفريقين أدلته (الأشباه والنظائر ١/١٥٢).

أقول: قد جربت تسجيل بعض الحروف على شريط تسجيل، محرّكةً، هكذا بَ بَ بَ ونحوها. وقلبت الشريط بحيث إنّ آخره كان يبدأ أولاً، فلم تتضح لي هيئة الصوت الخارجة من المسجل. وبعد تكرار مجموعة كبيرة من الحروف المقطّعة المحرّكة وقلب الشريط، سمعت (هَـرْ) في مقلوب (رَ). و(أَبْ) أو (هَـبْ) في مقلوب (بَ). ثم حاولت تسجيل كلمات كاملة، فسجّلت (بَاعَ) و(قَالَ) فكان مقلوبهما (هَعَابْ)

و(هَلَاقْ) ومن الواضح أن الهاء التي في أول المقلوبات هي صوت دفعة الهواء التي بعد الحركة وهي التي انتبه لها علماؤنا وسموها هاء الوقف أو هاء السكت. ثم تأتي الفتحة في (هَرْ) مقلوب (رَ) بعد الهاء وقبل الراء، مما يدل قطعًا أن الناطق بـ (رَ) ينطق بالحركة بعد الحرف، لا معه ولا قبله. قاله محمد سليمان الأشقر.

٢- قال ابن جني في (الخصائص): الحركة حرفٌ صغير. ومن متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكّد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها كما قال الشاعر:

نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقَادُ الصَّياريفِ

(ر: مطل الحركات).

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة والتثنية والجمع على حدّها، والأفعال الخمسة، وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف، ومنه قوله:

فاليوم أشْرَبْ غير مُستَحْقِبٍ
إثْمًا من الله ولا واغِلِ

٣- عدد الحركات: قال ابن جِني: أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث حركات، وهي: الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أن بين كلّ حركتين حركةٍ.

فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف المُمَالة، نحو: فتحة عين عَالِم وكافِ كاتب، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء.

والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو: فتحة لام الصلاة والزكاة.

والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قِيل وسين سِير، فهذه الكسرة المُشَمَّة ضمًّا، ومثلها الضمّة المُشَمَّة كَسرة، نحو ضمة عين مذعُور.

هذه الحركات معتدٌّ بها لاعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غيرِ الألف المفتوح ما قبلها.

٤- سبب تسمية الحركة بهذا الاسم: لُقِّبت الحركة بهذا اللقب لأنها تُطْلِق الحروف بعد سكونها. فكلّ حركة تُطْلِقُ الحرف نحو أصلها من حروف اللين. فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه.

٥- فوائد الحركات: فوائد الحركات سبع، فهي إما حركة إعراب، أو حركة بناء، أو حركة حكاية، أو حركة إتباع، أو حركة نقل، أو حركة تخلص من سكونين، أو حركة المضاف إلى ياء المتكلم.

٦- أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة (أقول: والسكون أخف من الجميع،

ولذلك كان الساكن من حروف الكلام أكثر من المفتوح والسكون هو الأصل في الحروف) ولذلك فالفعل ليس له إلّا مَرْفوعٌ واحد، ويَنْصِبُ عشرة أشياء. ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أُعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة.

والمبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر (الأشباه والنظائر ١/ ١٥٢-١٦٤).

٧- **مطل الحركات**: ر: مطل الحركة.

٨- **حذف الحركة للوقف**: ر: الوقف.

٩- جميع حروف العربية تقبل الحركات ما عدا الألف اللينة، ومن أجل ذلك سموها في الألفباء القديمة (لام ألف).

□ حساب الجُمَّل

قيم الحروف العددية في حساب الجُمَّل: هذه صورة الترتيب الأبجدي المشرقي، وتحتها الترتيب الأبجدي المغربي، ساقطًا من المغربيّ محل الوفاق، مرسومًا تحت كل حرفٍ حسابُهُ بالجمَّل:

أ	ب	ج	د	هـ
١	٢	٣	٤	٥
و	ز	ح	ط	ي
٦	٧	٨	٩	١٠
ك	ل	م	ن	س
٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠
ع	ف	ص	ق	ر
ص	ض			
٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	٢٠٠
ش	ت	ث	خ	ذ
س				
٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠
ض	ظ	غ		
ظ	ش			
٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠		

(والي/ ١٦).

□ حَسِبَ

حَسِبَ بمعنى ظن، وتعمل عملها (ر: ظنّ وأخواتها).

□ حسن الابتداء

(بديع) الابتداء أول ما يقرع السمع، فإن كان حسنًا أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه، وإن كان في غاية الحسن.

فمن الابتداءات المختارة قول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بِسِقْطِ اللوى بينَ الدخولِ فحومَلِ

وقول المتنبّي بعد فراقه لسيف الدولة سرًّا، ومسيرِه إلى كافور بمصر:

فراقٌ ومن فارقتُ غيرُ مذمَّمِ
وأَمٌّ ومن يمَّمتُ خيرُ مُيَمَّمِ

وقد غفل بعض الشعراء عن ذلك وأتَوْا بما يقبح في الابتداء، فكان ذلك مغطّيًا على

قيمة القصيدة، كما روى أن ذا الرمَّة أنشد هشام بن عبدالملك ـ وكان هشام أعور ـ قصيدتَه البائية:

ما بالُ عينك منها الماء يَنْسَكِبُ
كأنه من كُلىً مَفْرِيَّةٍ سَرَب

فقال هشام: بل عينُك.

وقيل: لما بنىٰ المعتصم بالله قصره بالميدان، وجلس فيه، أنشده إسْحاق المَوْصِليّ:

يا دار غَيَّرَكِ البِلى ومحاكِ
يا ليت شِعري ما الذي أبْلاكِ

فتطيَّر المعتصم بهذا الابتداء وأمر بهدم القصر. وأحسن الابتداءات ما يسمّىٰ براعة الاستهلال (ره) (الإيضاح ٤/ ١٤٨ـ١٥١).

□ حُسن الانتهاء

(بديع) من مواضع التأنق في الكلام الانتهاء لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان مختارًا، جَبَر ما عساه يكون قد وقع فيما قبله من التقصير، وإن كان غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أُنسى محاسن ما قبله.

فمن الانتهاءات المرضيّة قول أبي نُواس في آخر قصيدة:

فبقيت للعلم الذي تَهدي له
وتقاعست عن يومك الأيام

(الإيضاح ٤/١٥٧).

وقد قال بعض النقاد: ينبغي أن يكون آخر بيت في القصيدة أجود بيت فيها، وأدخل في المعنى الذي قصد إليه في نظمه لها. وألّا يختم قصيدته مقطوعة تتعلَّق النفس بها، وتكون راغبة في إتمامها، منتظرة أن يكون للكلام بقية وله صلة (أسس النقد الأدبي/ ٢٩٠).

□ حسنُ التخلص

(بديع) التخلص، هو انتقال الشاعر من مقدمة القصيدة من غزل أو نحوه إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما. فمن التخلّصات المختارة قول أبي تمام:

يقول في قُومِسٍ صَحبْي وقد أخذت
منّا السُّرىٰ وخطا المهريّةِ القُودِ
أمطْلعَ الشمس تبغي أن تؤمّ بنا؟
فقلت: كلا ولكن مطلعَ الجودِ

وقول المتنبي:

خليليّ مالي لا أرى غير شاعرٍ؟
فكم منهم الدعوى ومني القصائد؟
فلا تعجبا إن السيوف كثيرة
ولكن سيف الدولة اليوم واحد

وقد ينتقل من التشبيب إلى المقصود دون تخلص يلائم، ويسمي ذلك ـ الاقتضاب ـ وهو مذهب العرب الأولى ومن يليهم من المخضرمين كقول أبي تمام:

لو رأى الله أن في الشيب خيرًا
جاوَرَتْهُ الأبرار في الخلدِ شِيبا
كلَّ يومٍ تُبدي صُروف الليالي
خُلُقًا من أبي سعيد غريبًا

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص كقول الخطيب بعد حمد الله: أما بعد، وكقوله تعالى: ﴿هٰذا وإن للطاغين لشرَّ مآب﴾ أي: (الأمر هذا) أو (هذا كما ذكر). ومنه قوله تعالى: ﴿هٰذا ذكر وإن للمتقين لحسنَ مآب﴾ (الإيضاح ٤/ ١٥٣-١٥٧).

□ حسن التعليل

(بديع) حسن التعليل، هو أن يُدَّعى لوصفٍ علةٌ مناسبة له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقي، كقول أبي تمام:

لا تُنْكِري عَطَلَ الكريم من الغنى
فالسيلُ حَرْبٌ للمكانِ العالي

عَلَّل عدم إصابةِ الغِنىٰ للكريم بالقياس على عدمِ إصابة السيلِ المكان العالي كالطود العظيم، من جهة أن الكريم لاتِّصافِهِ بعلوّ القدْرِ كالمكان العالي، والغنى لحاجة الخلق إليه كالسيل. وكقول بعضهم:

مُغْرَمٌ بالثناء، صبٌّ بكسب المـ
ـجدِ، يهتزُّ للسماحِ ارتياحا
لا يذوق الإغفاء إلا رَجاءً
أن يرى طيفَ مستميحٍ رواحَا

ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز:

قالوا: اشتكتْ عينُهُ، فقلت لهم
من كثرةِ القتلِ نالها الوصَبُ
حُمْرَتُها من دماءِ مَن قَتَلتْ
والدَّمُ في النصلِ شاهدٌ عجبُ

ما يُلحق بحسن التعليل: ومما يُلْحَقُ بحسنِ التعليل وليس منه لبناء الأمر فيه على الشكِّ نحو قول أبي تمام:

رُبَّي شَفَعَتْ ريح الصَّبا لرياضِها
إلى المزنِ حتى جادَها وهو هامعُ
كأنَّ السحاب الغُرَّ غيَّبْنَ تحتها
حبيبًا فما تَرْقَا لهنّ مَدامِعُ

(الإيضاح ٤/ ٥٢-٥٧).

□ الحَشْو

(معاني) الحَشْو أن يكون في الكلام زيادة على أصل المراد لغير فائدة، مع تعيين الزائد ما هو (فإن لم يتعين الزائد سمي تطويلًا﴾ كقول الشاعر:

فَقَدَّدت الأديم لراهشيهِ
وألفىٰ قولها كذبا ومَيْنَا

ومثال الحشو قول الشاعر:

ذكرتُ أخي فعاودني
صداع الرأس والوَصَبُ

فإن لفظ (الرأس) حَشْوٌ لا فائدة فيه، لأن الصداع لا يكون إلّا في الرأس. وقول زهير:

وأعلَمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلَه
ولكنّني عن علم ما في غدٍ عَمِ

فإن قوله - قبله - مستغنًى عنه (الإيضاح ٢/ ١٣١-١٣٣).

□ الحَشْو

(عروض) الحشو هو التفعيلات التي بين الأولى والأخيرة من المصراع الأول، والتي بين الأولى والأخيرة من المصراع الثاني. ففي البيت من الكامل، التفعيلَةُ الوسطى في الشطر الأول حشو، والتفعيلة الوسطى في الشطر الثاني حشوٌ كذلك (التهانوي).

□ الحَصْر

الحصر تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو المسمّى أيضًا بالقصر (ر: القصر).

□ الحقيقة

(بلاغة) الحقيقة ضد المجاز، فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب؛ فيدخل فيه الحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية، والعرفية العامة والخاصة. فـ (الصلاة) إن استعملها المتشرع في العبادة المعينة ذات الأفعال والأقوال الخاصة فهي حقيقية شرعية.

والحقيقة إما لغوية أو شرعية أو عرفية خاصة أو عامة؛ لأن واضعها إن كان واضع اللغة فلغويّة، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية. والعرفية إن تعيَّن صاحبها نسبت إليه؛ كقولنا كلاميّة ونحوية، وإلّا بقيت مطلقة. وقد يسمى كل نوع من الأنواع الأربعة (حقيقة لغوية) (الإيضاح ٣/ ٨٤، ٨٨).

□ الحكاية

(نحو) الحكاية لغةً هي المماثلة. واصطلاحًا: إيرادُ كلامِ الغيرِ على هيئتِهِ من غير تغيير، أو إيرادُ صِفَتِهِ أو معناه. وهي على نوعين:

١ـ حكايةُ جملةٍ ملفوظةٍ أو مكتوبةٍ. وحكايَةُ الجُمَلِ مُطَّرِدَةٌ بعد القول، نحو: ﴿قال إني عبدالله﴾ ومثال حكاية الجملة المكتوبة: كتبتُ (سلام عليك)، وقولُ من قرأ خاتَمَ النبيِّ (ﷺ): قرأت على فَصِّهِ: مُحَمَّدٌ رسول الله. فحكاية الجملة تَطَّرِدُ بَعْدَ القول، وبعد السَّماع، وبَعْد الكتابة، وبعد القراءة. ولا تَقَعُ الحكَاية بعد غير ذلك إلا نادرًا، كقول الشاعر:

وَجَدْنَا في كتابِ بَني تميم: «أحقُّ الناسِ بالرَّكض المُعارُ»

(أقول: وعندي أن هذا من ورود الحكاية بعد الكتابة).

ويجوز حكايتها على المعنى، ففي حكاية (ذَهَبَ أبي إلى سُوقِ بَلَدِنَا) تقول: قال عليٌّ: «أبوهُ ذَهَبَ إلى سوقِ بَلَدِهِمْ».

فإن كانت الجملة ملحونَةً تعيَّن النقل بالمعنى؛ فإذا قال شخصٌ: (جاء مُحَمَّدٍ) بالجرّ وأردتَ حكاية كلامه ـ قلت: قال فلانٌ: (جاءَ محمَّدٌ) لكنه جرّ محمدًا (التوضيح ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠).

حكاية المفرد: حَكاية المفرد في غير

الاستفهام شاذَّةٌ كقول بعضهم: ليس بقرشيًّا ـ ردًّا على مَنْ قال: إنَّ في الدار قرشيًّا.

وأما في الاستفهام، فإن كان المسؤولُ عنهُ نكرةً والسُّؤال بأيٍّ أو بمَنْ ـ حُكِي في لفظ (أيٍّ) وفي لفظ (مَنْ) ما ثَبَتَ لتلك النكرة المسؤول عنها، من رفع ونصب وجر، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، تقول لمن قال: رأيتُ رجلًا، وامرأةً، وغلامَيْن، وجاريتَيْن، وبَنِينَ، وبَنَاتٍ ـ أيًّا، وأيَّةً، وأيَّيْن، وأيَّتَيْن، وأيِّينَ، وأيَّاتٍ.

وكذلك تقول في (مَنْ) مَنا ومَنَهْ ومَنَيْنْ ومَنْتَيْنْ ومَنِينْ ومَنَاتْ، و(مَنْ) مبنية في الجميع، وهي مبتدأ مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة مناسبةِ الحرفِ الّذي جَلَبَتْهُ الحكاية، في محل رفع. والخبر محذوف كما في أيّ. وليست مَنَان ومَنَيْن ونحوهما معربةً كما قَدْ يُتَوَهَّم من التثنية والجمع ـ بل هي لفظ (مَنْ) زيدت عليها هٰذهِ الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه. إلا أنَّ (مَنْ) خاصة بالعاقل، ولا يحكى بها إلّا موقوفًا عليها فإن وصلت بكلامٍ بعدها وجب إبقاء (مَنْ) على لفظها الأصليِّ في جميع الأحوال فلا تُحَرَّكُ نونها ولا تُشْبَع ولا تلحقها علامات الفروع. كما لو قلت: مَنْ يا هذا؟ (التوضيح ٢/ ٢٧٠، ٢٧١).

□ الحماسة

الحماسة فنّ شعري يُعْنَى بمظاهر القوة في الحياة حربية وخلقية واجتماعية، وكل نزعة قوية إيجابية تمثل السمو والعزة الفردية والقبلية. ومن ذلك وصف المعارك وأدواتها وآثارها والحث على القتال والجرأة على الموت، والفخر بالنَّصْر، والصبر على الشدائد، وهجر المواطن الذليلة.

الأسلوب الحماسي: أُسلوب الحماسة مظهره الرئيسيّ القوة. فالكلمات قوية الجرس، إيجابية المعنى.

والصور (الاستعارات والتشهيبات) تتخذ عناصرها من الدماء والسيوف والرماح والجيوش ونحو ذلك.

والجمل جزلة موجزة ضخمة.

والعبارة تحكي موسيقى النفس العالية الإيجابية.

ومما يمثل ذلك قول أبي الغُول الطُّهويّ:

فَدَتْ نفسي وما ملكتْ يَميني ... فوارِسَ صَدَّقت فيهم ظنوني

فوارس لا يملّون المنايا ... إذا دارت رحى الحرب الطَّحُونِ

ولا تَبْلَى بَسَالَتُهُمْ وإن هم ... صَلُوا بالحَرْب حينًا بعد حين

هُمُ مَنَعوا حمى الوَقَبَى بضَرْبٍ ... يُؤَلِّفُ بَيْنَ أشتاتِ المنونِ

(الأسلوب/ ٧٩).

وقد جمع أبو تمام في كتابه (الحماسة)

عيون هذا الفن وجواهره. مما كان في عصر الجاهلية وصدر الإسلام. وكذلك فعل البحتري. فليراجَعْ مؤلَّفاهما.

□ الحمل على المعنى

(نحو) الأصل أن تعطى الكلمة من الأحكام بحسب ما تستحقه من الناحية اللفظية، ولكن قد ينظر إلى معناها وتُعامل بحسب ذلك. وهذا النوع من التصرّف في الألفاظ يسمى **الحمل على المعنى**. وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ يجوز أن يكون عليه الأول.

فمن تذكير المؤنّث قوله تعالى: ﴿**فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي**﴾ أي هذا الشخص، ﴿**فمن جاءه موعظة من ربه**﴾ لأن الموعظة والوعظ واحد، ﴿**إن رحمة الله قريب**﴾ أراد بالرحمة هنا المطر.

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ﴿**تلتَقِطْه بعض السيّارة**﴾، أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: (فلان أحمق جاءته كتابي فاحتقرها) فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟

وقال عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجنّي دون مَنْ كنت أتّقي
ثلاثَ شخوصٍ كاعَبان ومُعصِرُ

أنّثَ الشخص لأنه أراد به المرأة.

وقال تعالى: ﴿**ومَنْ تَقْنُتْ منكن لله ورسوله**﴾ (في بعض القراءات) لأنه أراد امرأة. والأصل: ومن يقنت، لأن لفظ (مَنْ) مفرد مذكر.

ومن باب الواحد والجماعة قولهم: (هو أحسن الصبيان وأجمله) أفرد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك: (هو أحسن فتى في الناس) وقال تعالى: ﴿**ومن الشياطين من يغوصون له**﴾ فحمل على المعنى. وقال تعالى: ﴿**مَنْ أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ فأفرد على لفظ (مَنْ) ثم جمع من بعد على المعنى.

وإذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، بُدِىء بالحمل على اللفظ كقوله تعالى: ﴿**ومَنْ يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحًا**﴾ فذكر (يقنت) أولًا على لفظ من، ثم أنّث (تعمل) على معنى مَنْ، لأن المراد بها نساء النبي (ﷺ).

فإذا حمل أولًا على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل أولًا على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ. ومع ذلك فقد ورد في القرآن الحمل على اللفظ

بعـد الحمـل على المعنى، كقـوله تعالى: ﴿ومَنْ يؤمن بالله ويعمل صالحًا يُدْخِلْه جناتٍ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا قد أحسن الله له رزقًا﴾ (الأشباه والنظائر ١/ ١٨٩-١٩٤).

□ حيث

(نحو) حيثُ اسمٌ للمكانِ المبهم وقد ترد للزمـان. وهـي مبـنيَّةٌ على الضَّمِّ دائمًـا. والغالبُ كونُها في محلِّ نصبٍ على الظرفية أو جرٍّ بمن. وقد تُجَرُّ بغيرِها كقول الشاعر:

فَشَـدَّ ولـم يُفْـزِعْ بيوتًـا كثـيرةً
لدى حيثُ أَلْقَتْ رحلَهـا أمُّ قَشْعَمِ

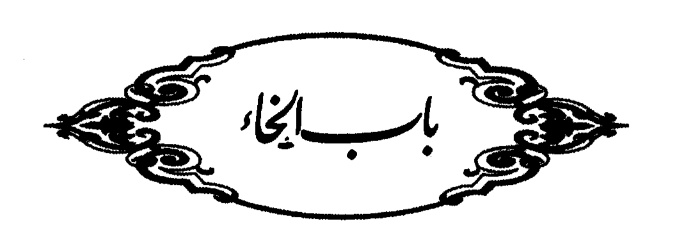
وقد تقع (حيثُ) مفعولاً بهِ كقوله تعالى: ﴿الله أعلم حيثُ يجعل رسالته﴾ إذ المعنى أنَّه تعالى يعلم نفْسَ المكان المستحِقِّ لوضع الرسالة فيه.

وتلزم حيث الإضافَةَ إلى جملةٍ، اسميَّةً كانتْ أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر.

وإذا اتصلت بها ما الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتْ الفعلين كقول الشاعر:

حيثـمـا تسـتـقـم يُقَـدِّر لك اللّـ
ـهُ نجـاحًـا في غابِـرِ الأزمـانِ

(المغني ١/ ١١٦-١١٨).



باب الخاء

□ خ

النطق بالخاء: الخاء صوت مهموس (لا يهتــزّ معه الـوتـران الصـوتيان) رخـو (غير انفجاريّ) ومخرجها من أول الحلق من جهة الفم (الأصوات اللغويّة/ ٧٠).

□ خالَ

خَالَ فعل بمعنى ظن، ويعمل عمله (ر: ظن وأخواتها) وهمزته في المضارع مكسورة على خلاف القياس، تقول: لا إخالك تفعل ذلك.

□ الخَبَب

بحر الخَبَب هو المتدارك (ره).

□ الخبَرَ

(معـاني) الخبـر ما سوى الإنشاء من الكلام. وعلامة كون الكلام خبرًا أن يصح نسبته إلى الصدق أو الكذب.

أغراض الخبر ومواضع توكيده: يقصد المخبِـر بخبـره إفـادة المخـاطب إمـا نفسَ الحكم، كقولك: (زيدٌ قائم) لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا: **فائدة الخبر**.

وإما إفادة كون المخبِر عالمًا بالحكم، كقـولك لمن زيد عنده ولاَ يعلم أنك تعلم ذلك (زيدٌ عندك) ويسمّى هذا: **لازم فائدة الخبر**.

وقـد ينـزل العـالم بفـائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، فيلقى إليه الخبـر كمـا يلقى إلى الجاهل بأحدهما.

أَضْرُبُ الخبر: إذا كان غرض المخبِر بخبـره إفـادة المخـاطب أحـد الأمـرين المـذكـورين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.

فإن كان المخـاطب خاليَ الـذهن من الحُكْم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكّدات الحكم، كقولك ـ جاء زيد. وعمرو ذاهب ـ فيتمكّن في ذهنه لمُصَادَفَتِه إياه خاليًا.

وإن كان متصوِّرًا لطرفيه، متردِدًا في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبًا له، حسُن تقويتُه بمؤكِّد واحد كقولك ـ لَزيدٌ عارفٌ. أو: إنَّ زيدًا عارف.

وإن كان المخاطَبُ حاكمًا بخلاف مضمون الخبر وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول: إني صادق ـ لمن ينكر صدقك ولا يُبالغ في إنكاره. وتقول: إنّي لصادق ـ لمن يُبالغ في إنكاره.

ويؤيّد ما ذكرناه جوابُ المبرِّد للكنديّ عن قوله: إنّي أجدُ في كلام العرب حشْوًا، يقولون: عبدالله قائِمٌ، وإنَّ عبدَالله قائم، وإن عبدالله لقائم، والمعنى واحد؟ فقال المبرّد: بل المعاني مختلفة، فعبدالله قائم، إخبارٌ عن قيامه؛ وإن عبدَالله قائم، جواب عن سؤال سائل؛ وإن عبدالله لقائم، جواب عن إنكار منكر.

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائيًا، والثاني طلبيا، والثالث إنكاريًا، ويسمّى إخراج الكلام على هذه الوجوه **إخراجًا على مقتضى الظاهر**.

تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: كثيرًا ما يخرَّج الكلام على خلافِ مقتضى الظاهر. فينزّل غير السائل منزلة السائل إذا قُدِّم إليه ما يلوِّح له بحكم الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى: **﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾**، وقوله حكايةً: **﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء﴾**.

وكذلك يُنَزَّل غير المنكِرِ منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أماراتَ الإنكار، كقول الشاعر:

جاء شقيقٌ عارضًا رمحَه
إنَّ بني عمِّك فيهم رماحْ

فإن مجيئه هكذا مدلًا بشجاعته قد وضع رمحه عرضًا دليل على إعجاب شديدٍ منه، واعتقادٍ أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنهم كلهم عُزْلٌ ليس مع أحد منهم رمح.

وكذلك يُنَزَّل المنكر منزلة غير المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام: الإسلام حق. وعليه قوله تعالى في حق القرآن: **﴿لا ريب فيه﴾** (الإيضاح ١/ ٣٤-٤٢).

وقوع الخبر موقع الإنشاء وعكسه: الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص على وقوعه كقولك في الدعاء: (لا عدمتك) أو للاحتراز عن صورة الأمر، كقول العبد للمولى إذا حوّل عنه وجهه: (ينظر المولى إلى ساعة) أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذِّب الطالب.

وقد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض: منها الاهتمام بالشيء، كقوله تعالى: **﴿قل أمَر ربِّي بالقسط، وأقيموا وجوهكم عند كلِّ مسجد﴾**.

ومنها الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب،

كقوله ﷺ: «مَنْ كذب عليَّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار».

ومنها الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق، كقوله تعالى: ﴿قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون من دونه﴾ (الإيضاح ٢/ ٧٨، ٧٩).

□ الخَبر

(نحو) خبر المبتدأ هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غيرِ الوصفِ الرافعِ لمعموله (ر: مبتدأ)، فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مع المبتدأ، وخرج فاعل الوصف.

والخبر: إما مفرد وإما جملة.

والخبر المفرد: إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: هذا زيد، إلا أن أُوِّل بالمشتق نحو: زيد أسد ـ إذا أُريد به شجاع.

وإما مشتقٌ فيتحمَّل ضميرَه نحو: زيد قائم (أي هو)، إلا إنْ رفعَ الظاهرَ نحو: زيد قائم أبواه.

وأما الخبر الجملة فهي إما نفسُ المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: ﴿هو الله أحد﴾ إذا قدر (هو) ضمير شأن، ونحو: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ ومنه (نُطْقِي: الله حسبي).

وإما أن يكون الخَبرُ الجملةُ غير المبتدأ في المعنى، وحينئذ فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة خبرًا عنه؛ وذلك بأن تشتمل على اسمٍ بمعناه يسمى الرابط (ره).

وقوع شبه الجملة خبرًا:

يقع الخبر ظرفًا نحو: ﴿والركب أَسْفَلَ منكم﴾، ومجرورًا نحو: الحمد لله. والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلَّقُهُما المحذوف، وأنَّ تقديره كائن أو مستقر ـ لا كان أو استقر، وإن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:

فإنْ يَكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ
فإن فؤادي عندكِ الدهرَ أجْمَعُ

الإخبار باسم الزمان عن الذات: يخبر بالزمان عن أسماء المعاني. نحو: الصوم اليوم، والسفر غدًا ـ ولا يصح الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات نحو: زيدٌ اليوم. فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ عامًا والزمانُ خاصًا، نحو: نحن في شهر كذا. وأما نحو: الوردُ في أيار، واليومَ خمرٌ، والليلةَ الهلالُ ـ فالأصل: خروجُ الوردِ، وشربُ خمرٍ، ورؤية الهلال.

أما اسم المكان فيخبر به عن أسماء المعاني وعن أسماء الذوات تقول: الرزقُ عندَ اللهِ. الكتابُ في المنزلِ (التوضيح ١/ ١٠٥-١١٠).

تعدد الخبر: الأصَحُّ جوازُ تعدُّدِ الخبر نحو: زيدٌ شاعِرٌ كاتبٌ، إذا قصدت الإخبار بِكُلٍّ منهما، ويجوز عطف أحدهما على الآخر فتقول: زيد كاتبٌ وشاعرٌ. أما إن كان

الخَبَرانِ بمعنى خَبَرٍ واحدٍ فلا يجوز العطف، وذلك كقولهم: الرُّمانُ حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ. وعلامةُ كونهما بمعنى خبر واحد أن لا يجوز الاقتصارُ على واحد منهما (التوضيح ١/ ١٢٢، ١٢٣).

حذف الخبر: يحذف الخبر جوازًا إذا دلّ عليه دليل، نحو: خرجتُ فإذا الأسَدُ أي: حاضرٌ، ونحو: ﴿أُكُلُهَا دائمٌ وظلُّها﴾ أي: كذلك. ويقال: مَنْ عندَك؟ فتقول: زيدٌ ـ أي: عندي.

وأما حذفُهُ وجوبًا ففي مسائل: (إحداها) أن يكون كونًا مطلقًا والمبتدأ بعد (لولا) نحو: لولا زيد لأكرمتك ـ أي: لولا زيد موجود. فإن كان كونًا مقيدًا وجب ذكره إنْ فُقِدَ دليلُه كما في الحديث: «لولا قومك حديثو عَهْدٍ بِكُفرٍ لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد لولا، وأوجبوا جَعْل الكونِ الخاصِّ مبتدأ، وقالوا: هذا الحديث مرويٌّ بالمعنى.

(الثانية) أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم، نحو: لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنّ، وآيْمُنُ اللهِ لأفعلن، أي: لعمرك قسمي ـ وايمن الله يميني. فإن قلت: عهد الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم.

(الثالثة) أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته ـ وكلُّ صانع وما صنع.

(الرابعة) في نحو: أكْلِي اللَّحْمَ مطبوخًا، وأكثَرُ ما أَشْرَبُ الماء مُبَرَّدًا، وأحسنُ ما أُكِلَتِ الفاكهةُ ناضجة. وذلك حَيْثُ تُغْني عن الخبر حالٌ. ولا يتم ذلك ما لم يكن المبتدأ مصدرًا أو مضافًا إلى مصدر (التوضيح ١/ ١١٨-١٢١).

□ الخَبْل

(عروض) ر: الزحاف.

□ الخَبْن

(عروض) ر: الزحاف.

□ الخَرْم

(عروض) الخَرْم (بالراء) من علل النقص، ويكون بنقص الحرف الأول من أول الوتد المجموع في أول البيت ومثاله (فعولن) تصبح بعد الخَرْم (عولن).

□ الخروج

(علم القافية) ر: القافية.

□ الخَزْل

(عروض) ر: الزحاف.

□ الخَزْم

(عروض) الخَزْم من علل الزيادة غير اللازمة، وهو زيادة حرف فأكثر، إلى أربعة أحرف، في أول البيت، ومثاله:

(وَ) كأن أبانًا في عرانين وَبْله
كبير أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ

أو في أول العجز، ومثاله:

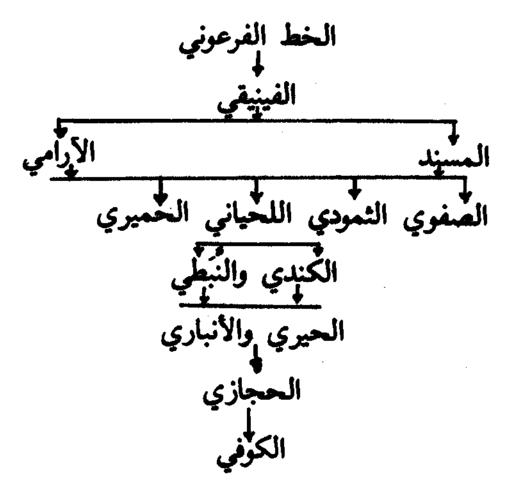
كُلّما رابكَ مني رائبٌ
(وَ) يعلم الجاهل مني ما علمْ

وفي لسان العرب: الخزم في الشعر زيادة حرف في أول الجزء أو حرفين أو حروف من حروف المعاني نحو الواو وهل وبل. وقال: وقد يأتي الخزم في أول المصراع الثاني... وربما اعترض في حشو المصراع الثاني. وذكر لذلك شواهد (لسان العرب ـ خزم).

□ الخَطّ

تسلسل الخط العربي: يختلف رأي مؤرخي العرب عن رأي مؤرخي الأفرنج في تسلسل الخط العربي وتولده من الخطوط القديمة، ونرسم السلسلة على رأي كل من الطرفين:

١ـ سلسلة الخط العربي على رأي مؤرخي العرب:



٢ـ سلسلة الخط العربي على رأي مؤرخي الأفرنج:

الخط الفرعوني
الفينيقي
المسند — الآرامي
السرياني — النبطي
السطرنجيلي — الحيري والأنباري
الكوفي — الحجازي (النسخي)

الفينيقيون كانوا يسكنون لبنان.

وكانت تدمر تكتب بنوع من الآرامية، يختلف عن الخط الآرامي المعتاد.

والمسند خط اليمن زمن سبأ وحمير (الألف الثاني قبل الميلاد).

والنبط قومٌ كانوا يسكنون مدين وشمال الجزيرة وحوران وفلسطين. والكتابات التي وجدت بالخط النبطي ترجع إلى السنوات القليلة قبل الميلاد، إلى البعثة المحمدية.

(أطوار الثقافة والفكر ١/ ٣٤٠ـ٣٦٠).

ويرى المستشرق موريتز، وتبعه شكيب أرسلان، أن الخط الفنيقي ليس مأخوذًا من الفرعوني، بل هو مأخوذ من مُسْنَد اليمن. فإن صح ذلك يكون الخطُّ المسند الجَدُّ الأعلى لأكثر الخطوط في العالم (تاريخ الخط العربي) أقول: وهذا الأخير هو الرأي المأثور عن ابن عباس أن سلسلة الخطوط ترجع إلى الخَفَلْجَان كاتب الوحي لِهودٍ عليه السلام. اهـ.

وهذا ما يرجحه الأستاذ أمين مدني، فهو يرى أن الخط الفينيقي والخطوط الساميّة الشمالية مأخوذة من الخطِّ المسند، لا العكس. واحتج لذلك بأن أصل الفينيقيّين من شرقي الجزيرة العربية وجنوبها، وأنهم انتقلوا إلى ساحل البحر المتوسط وكانت لهم حضارة راقية. فالقريب أن يكون الخطُّ انتقل معهم في الاتجاه نفسه، والمستبعد أن يكون قد انتقل الخط بعكس اتجاه رحلتهم.

وعلى هذا فلا يكون من الحقيقة أن الفينيقيين أخذوا الكتابة من الهيروغليفية الفرعونية. بل هما كتابتان مستقلتان كل منهما عن الأخرى في المنشأ (العرب في أحقاب التاريخ ١/١٥٦).

الخط العربي بعد الإسلام: وصل الخطّ الحيريّ (الأنباري) إلى الحجاز على شكلين: ١ ـ الخط المقوَّر، ويسمّى باللَّيِّن والنَّسْخِيّ وقد شاع تداوُله في المراسلاتِ والكتابات العادية.

٢ ـ الخط المبسوط، ويسمّى باليابس، وعَرَقَاتُهُ (أسافل حروفه) مبسوطة ليس فيها انخسافٌ إلى أسفل، وقد غلب إطلاق لفظ (الكوفيّ) عليه بعد بناء الكوفة.

وكان كُتَّابُ الوحي للنبيّ (ﷺ) يكتبون بالخط المقوَّر. وبه كتبت المصاحف العثمانية الأمّهات.

ولم يكن الخطّ العربي في أول الإسلام (كما يقول ابن خلدون) بالغًا الغاية في الإتقان، ثم اقتفى التابعون أثر ما كتب الصحابة تبرُّكًا (إلى أن أُتقِنَ بعد ذلك).

ثم تنوعت طرق الأمصار في الكتابة، وتمايزت، واتخذت أسماءً خاصّة.

وفي آخر دولة بني أميّة ظهر في أقلام الكتابة قلم كبير يسمى (الجليل) قياس بري قلمه يبلغ سنتيمترًا فأكثر.

وأصبح للخط منزلة كبرى في الدولة العباسية بسبب انتشار العمران، ونهضة الكتاب الإسلامي. وكان لتحريم التصوير أثره في اتجاه الفنانين إلى الخطّ، ليكون ميدانًا لِفَنِّهِمْ.

وبعد العباسيين واصل المماليك عنايتهم بالخط. وخلفهم العثمانيون فَعُنُوا بالخط عنايةً فائقَةً حتى كان كثير من سلاطينهم خطاطين. وكان السلطان محمود الثاني أكبر خطاطي عصره. وزاد الخطاطون العثمانيون أنواعًا جديدة من الخطوط منها الديواني، والرقعي. وأنشأوا مَدْرَسَةً للخطوطِ باستانبول سنة ١٣٢٦هـ.

وبعد العثمانيين عادت دولة الخطّ إلى مصر فأنشئ فيها مدرسةٌ لتحسين الخطوط العربية ودراسة فن التذهيب والزخرفة (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٣٩٨-٤٠٤).

وصل الحروف وفصلها: إن الكتابات القديمة التي هي جذور الخط العربي الأولى لم تكن تصل بين حرف وحرف، وإنما كان كل حرف يكتب مفصولاً عن الآخر. وذلك

كالكتابة الفينيقية والخطّ المسند (خط حِمْيَر وثمود) إلاّ أن الكتابات العربية النبطية التي وجدت على بعض القبور العائدة إلى القرون الأولى قبل الميلاد قد وجد بين بعض حروفها تلاحم كما في كتابة (قبر عيدوبن كهيلو) حيث وصلت حروف (عبد) وفصلت حروف (عيدو).

وأما في الخط النبطي الذي وجد على قبر امرئ القيس بن عمرو من أوائل القرن الرابع للميلاد فقد اتصلت فيه الحروف التي نصلها نحن في عصرنا الحاضر.

وحروف كتابتنا الآن توصل بما بعدها في كلمتها ما عدا ستة هي حروف (زُ رْ ذَا وُ دٍ).

الخط المفصّل: قال محمد طاهر الكردي:

«حروف أديب: هي حروف بخط جديد غير مستعمل. وإنما هي حروف عربية منفصلة اخترعها رجل بمصر سنة ١٣٥٤هـ ونسبها إلى نفسه. كتب عنها في جريدة المقطّم بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٦م. يقول إنه قد قضى نحو تسع سنين في إخراجها ودراستها. وهو يعتقد أن الأمة العربية لو استعملتها لتوفر لديها كثير من المال والوقت لأنها أفضل من الحروف المسبوكة الحالية. وذكر لحروفه هذه مزايا كثيرة على زعمه.

قال: «وقد رأينا ما يشبه هذا الموضوع في كتاب معجم المطبوعات. في حرف الخاء. فإنه قال إن إسماعيل حقي بك الميلاسي ألّف كتابًا سمّاه الخط الجديد وهو عبارة عن إصلاح في الخط العربي أي بكتابته بحروف منفصلةٍ.

قال: «وجاء بهامشه أيضًا ما نصه: إن هذا الإصلاح المطلوب هو في طبع الكتب العربية لا في الكتابة. وقد اشتغل البرنس ملكُوم خان سفير إيران في لندن مدة طويلة وأنفق مبلغًا وافرًا لتركيب حروف منفصلة بعضها عن بعض وفي سنة ١٨٨٢م طبع بعض الكتب العربية والفارسية على هذا النسق منها (أقوال علي) بالعربية و(كلستان) بالفارسية. إنما لم تنتشر طريقته مهما بذله من كلف الجهد والعناء أخبرني بذلك الدكتور لويس صابونجي. اهـ.

قال: «فأنت تجد أن عمل البرنس ملكُوم خان هو نفس ما رمى إليه مخترع حروف أديب، فربما أخذ عنه الطريقة وتصرف فيها، وربما كان ذلك محض مصادفة وتوافق في الاختراع. وإننا نستبعد كل البعد أن تنتشر هذه الطريقة ويشيع استعمالها مهما حاول صاحبها لأنه تصرف في جوهر العربية بزيادة أو نقصان. والله تعالى أعلم بغيبه» اهـ كلام محمد طاهر الكردي في (تاريخ الخط العربي/ ١٢٨).

أنواع الخط: أنواع الخط المعمول بها حديثًا ستة: الثُّلُث، النَّسخ، الرُّقعة، الدِّيواني أو الهمايوني، الفارسي، الإجازة أو التوقيع. وما عداها ففروع مشتقّة منها.

وتسمّى في الفارسية (شيش قلم) أي الأقلام الستة التي لا يقبل من الخطاط الكامل الجهل بأحدها وإلا كان ذلك عيبًا كبيرًا في قدره وقيمته. والخط الكوفي له قيمة أيضًا (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٠٨-٤١٠).

خطّ التوقيع أو الإجازة: هو أحد الخطوط الرئيسية وهو بين الثلث والنسخ. وقد ولده الخطّاط يوسف الشَّجَري من الخط الجليل في زمن الخليفة المأمون، وسماه الخطّ الرِّياسي. ثم أُدخلت عليه تحسينات على مرّ الزمان، وخاصّةً على يد الخطاط مِير علي سلطان التبريزي (- ٩١٩هـ) ويعتبر واضع قواعده الجديدة (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤١٠).

خط الثُّلثُ: من أنواع الخطّ الرئيسية. ويسمّى أمّ الخطوط. ولا يستحق الخطّاط اسم خطّاطٍ إلّا إذا أجادَهُ. وهو أصعب الخطوط جميعًا. ويليه النَّسخُ فالفارسي.

وأوّل مَنْ وَضع قواعد الثلث الوزير ابن مُقْلة ٢٧٢-٣٢٨هـ (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٠٩) والذي ولّد قلم الثلث قبل ذلك هو الخطاط إبراهيم الشجَّرَي (في أوائل العصر العباسي) وكان قد ولَّدَ قبل ذلك قلم الثلثين (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٠٥).

الخطّ الديواني: سُمّي بذلك لأنه صادر من الديوان الهمايوني السلطاني. فجميع ما (كان) يصدر عن الديوان العثماني كان لا يكتب إلّا بهِ. وكان يُعَدُّ سرًّا من أسرار القصور. وأول مَنْ وضع قواعده الخطاط العثماني إبراهيم مُنيف بعد فتح القسطنطينية بِبِضْعِ سنوات (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤١٠).

وهو نوعان: ديواني رقعة، وديواني جلي. فالأول ما كان خاليًا من الشكل والزخرفة. ولا بد من استقامة سطوره من أسفل فقط. والثاني تتداخل حروفه وتستقيم سطوره من أسفل ومن أعلى، ولا بد من تشكيله بالحركات وزخرفته بالنقط حتى تكون كالقطعة الواحدة. وسمي بالديواني لأنه كان يصدر عن الديوان السلطاني، فجميع الأوامر الملكية والإنعامات والفرمانات التركيّة سابقًا كانت لا تكتب إلّا به (تاريخ الخطّ العربي وآدابه).

خطّ الرُّقعة: خط الرُّقعة أسهل الخطوط. وقد اخترعه ووضع قواعده الخطاط العثماني ممتاز بك المستشار في عهد السلطان عبد المجيد (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤١٠).

أقول: وخط الرقعة هو الغالب الآن على الأقلام في الكتابة اليدوية، وذلك لسهولته، وإن كان ينقصه شيء من الوضوح لاشتباه بعض حروفه ببعض. ويبدو أن بعض قواعده بحاجة إلى تعديل، كرسم النقطتين، ورسم السين، والشين، وغير ذلك. اهـ.

الخط الريحاني: هو نفس الخط الديواني إلّا أنّه يختلف عنه بتداخل حروفه

الخط الكوفي

ان النفوس تمل كما تمل الابدان فابتغوا لها طرائف الحكمة

خط التوقيع

إِنَّ النُّفُوسَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الحِكْمَةِ

خط النسخ

إِنَّ النُّفُوسَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الحِكْمَةِ

خط الثلث

إِنَّ النُّفُوسَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الحِكْمَةِ

الخط الديواني

إن النفوس تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها طرائف الحكمة

الخط الفارسي

إن النفوس تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها طرائف الحكمة

الخط الريحاني

إِنَّ النُّفُوسَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الحِكْمَةِ

الخط المغربي

ان النفوس تمل كما تمل الابدان فابتغوا لها طرائف الحكمة

خط الرقعة

إن النفوس تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها طرائف الحكمة

بعضها في بعض بأوضاع متناسبة، خصوصًا ألفاته ولاماته، فإن تداخلها يشبه أعواد الريحان ولذلك سمي هذا الخط قديمًا بـ (الريحاني). وفي هذا العصر أُطلق عليه الخط (الغزلاني) نسبة إلى مصطفى غزلان (من مصر) الذي كان يتقنه جدًا. ولا يوضع على هذا الخط شيء من الشكل (تاريخ الخط العربي/ ١٢١).

الخط الفارسي: الخطُّ الفارسي أحد الخطوط الرئيسيّة. وهو خطٌّ جميلٌ حسن المنظر. والفُرس يَعُدّون مَنْ لا يُتْقِنُه من الكاتبين غير خطّاط (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤١٠).

الخط الكوفي: الخطّ الكوفي هو أقدم خطٍّ في بلاد العرب وكانت لهم به عناية عظيمة. وبلغ أعلى منزلة في العصر العباسي. فافتنَّ الخطاطون في تحسين رسمه وشكله، وأدخلوا عليه كثيرًا من فنون الزخارف. ثم قلّت العناية به نحوًا من ٤٠٠ سنة، بسبب الأقلام التي جدّت بعده. ثم اهتمّ به الخطاطون حتى أصبح من الخطوط العصرية (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤١٠).

الخط المغربي: الخط المغربي متفرّع من الخط الكوفي وهو من أقدم الخطوط العربية (المستعملة الآن) عهدًا وأكثرها انتشارًا، وهو منتشر في جميع أنحاء شمال إفريقيا ما عدا مصر وبعض المناطق. وكان مستعملاً في الأندلس. وكان الخط المغربي يسمى سابقًا الخط القيرواني. وعندما انتقل إلى الأندلس ظهر فيها خط آخر مستدير الشكل (تاريخ الخط العربي/ ١١٨).

خط النسخ: هو أحد الخطوط الرئيسية. وكان مستعملاً منذ صدر الإسلام. ولكن الذي وضع قواعده هو الوزير ابن مُقْلة، (٢٧٢-٣٢٨هـ) وسمّاه ابن مقلة الخط (البديع). ثم أُطْلِق عليه (النّسخ) لكثرة استعماله في نسخ الكتب. وهو أكثر الخطوط استعمالاً في تدوين الكتب المختلفة، وذلك لسهولة قراءته ووضوح حروفه.

وقد زاد الخطاطون الأتراك كالشيخ أحمد الأماسي، ومصطفى أفندي راقم، في تحسين خط النسخ وتعديل قواعد ابن مقلة، حتى انتهيا به إلى ما هو عليه الآن (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٠٩).

□ خط العروض

خطّ العروض رسم مخصوص موافقٌ للملفوظ به عند تقطيع التفاعيل والوزن عليها. وهو خارج عن الخطّ القياسي.

ومن أُصول الخطّ العروضيّ أن يُكتب التنوين نونًا، والحرف المشدّد حرفين، والحرف المشبع به حرف أصليّ يكتب حرفًا من جنس حركته، ويسقطون ما لا ينطقون به، كأل في نحو: (جاء الرجل)، ويفصلون ما يقابل كلّ تفعيلة عن غيره. ومثال خطّهم عند تقطيع الشطر الأول من هذا البيت:

أصالة الرأيِ صانتني عن الخَطَلِ
وحليةُ الفضلِ زانتْني لدى العَطَلِ

هكذا:

أصالتر/ رأيصا/ نَتْنيعَنِلْ/ خَطَلي
مُتَفعلن/ فاعلن/ مستفعلن/ فَعِلن

(والي/ ٥١).

□ خط المصحف

هو طريقة الرسم التي كتبت بها المصاحف العثمانية. وليس ما درجنا عليه في الرسم في العصر الحاضر موافقًا لرسم المصحف. بل قد اختلف الرسم بعد عهد عثمان رضي الله عنه وتطور بينما بقي الرسم في المصاحف على ما كان عليه أولاً.

ومن الفروق في ذلك: ١ـ هاء التأنيث تكتب في بعض المواضع تاء، نحو: ﴿فقد مضت سُنّتُ الأولين﴾.

٢ـ الألف الممالة تكتب ياء، نحو: ﴿أم يقولون افتريـه﴾.

٣ـ الألف المفخمة تكتب واوًا نحو: ﴿وأقيموا الصلوة وآتوا الزكوة﴾.

٤ـ تسقط الألف من الرسم احيانًا نحو: ﴿تبرك (تبارك) الذي بيده الملك﴾.

ولو كتبنا المصحف بخطّنا المستعمل الآن دون مخالفة لأصول الرسم، لخرجنا من العهدة، وقمنا بالأمر أحسن قيام كمن كُلِّفَ شيئًا فَفعل خيرًا منه، لأن الخط الحاضر أحسن مما كان عليه من الطريقة القديمة التي كانت زمن الصحابة رضي الله عنهم (والي/ ٥٠).

أقول: والذي عليه جمهور الفقهاء أن رسم المصحف يحافظ فيه على ما رسمه عليه الصحابة، ولا يجوز العدول عنه. وهذا في المصحف خاصة. أما ما كتب من الآيات المفردة ونحوها في التآليف والرسائل فلا بأس بكتابته بالرسم المعاصر. اهـ.

□ الخطابة

الخطابة هي الكلام الذي يلقى في جمهور من الناس للإقناع والتأثير. ويُلجأ إليه في الإرشاد، والخصومات، والحث على الحرب أو السلام أو غير ذلك. ويرقى هذا الفنّ مع استقرار الحرية الفكرية والكلامية.

والخطابة أنواع: دينية، وسياسية، وقضائية، واجتماعية، وعلمية. وتسمى العلمية محاضرة.

عناصر الخطابة: هي ثلاث: المقدمة والعرض والختام.

١ـ فالمقدّمة للاتصال بالسامعين وتهيئة نفوسهم، وخاصة إن كان الموضوع جديدًا، أو كانوا متأثرين بشعور مضاد.

٢ـ والعرض، هو العنصر الأساسي للخطبة، يُذكر فيه الخطيب آراءه مقسمة منسّقة مؤيدة بالبراهين.

٣ـ والختام هام لأنه تلخيص للموضوع وتسجيل على السامعين. ويجب أن يكون

موجزًا واضحًا.

أسلوب الخطابة: يقوم أسلوب الخطابة ـ واعتباراتها اللفظية ـ على طبيعة هذا الفنّ الذي يرمي إلى الإقناع والتأثير. فكان لا بد فيه من البراهين العقلية لتحقيق الغاية الأولى، ولا بد فيه من الانفعال لتحقيق الغاية الثانية، فيحصل منها بعث الإرادة لتحقيق عمل من الأعمال.

فالصفة العامة للأسلوب الخطابي هي القوة. والتكرار المعنوي جائز في الخطابة لتثبيت الأفكار في الأذهان، ولإيجاد شدة التأثر. ولكن لا بد من تغيير العبارات عن المعنى الواحد، لئلا يحصل الملل.

وينبغي أن يختلف الأسلوب فيكون خبرًا، وأمرًا، ونهيًا، واستفهامًا، وتفجعًا، ليمثل الانفعالات اللازمة للخطابة.

وينبغي أن تكون العبارة مع قوتها سهلة مفهومة للسامعين، خالية من الإغراب والتعقيد حتى يستطيع الجمهور متابعة الخطيب، إذ ليس لهم فرصة للفهم إلّا لحظات الاستماع.

ويراعي الخطيب توضيح المعاني وتقسيمات الكلام بالنَّبر الصوتي، وتغيير الأسلوب ولهجة الخطاب، وتوكيد مواضع القصر.

وينبغي أن يكون المستوى اللغوي ساميًا في حال مخاطبة الخاصة، وسهلًا ميسورًا في حال مخاطبة العامة، وتغلّب السهولة في حال مخاطبة جمهور عام (الأسلوب/ ١٢٠).

الخطيب المثالي: ينبغي أن يجمع الخطيب صفات معينة ليكون عظيم التأثير في سامعيه. وهذه الصفات هي:

١ـ رباطة الجأش، وسكون النفس، والتمهّل في النطق، وعدم الحيرة والاندهاش.

٢ـ الذكاء، الذي يدرك به نفسيات سامعيه، والحال التي هم فيها، من احتمال أو ملل، وإقبال أو إعراض، فيعالج ذلك بما يناسبه.

٣ـ القدرة على التصرف في المواقف الحرجة التي قد تصادفه دون أن يحسب لها حسابًا سابقًا.

٤ـ الرفق في عرض أفكاره، والقدرة على الوصول إلى هدفه من التأثير على جمهوره.

٥ـ أن يكون مؤمنًا مخلصًا فيما يدعو إليه (عاملًا به في ذات نفسه).

٦ـ أن يسلم لسانه من آفات النطق، كاللجلجة، والتمتمة، والفأفأة، واللثغة، والصفير.

٧ـ جهارة الصوت.

٨ـ حسن الهيئة والزيّ.

٩ـ أن يكون معتدلًا في تقديره لنفسه، فلا يُغرِق في الثقة بها.

١٠ـ أن يقتصد في حركات يديه.

١١ـ أن يكون ممتلكًا لناصية القول مستطيعًا أن يحدث كل جمهورٍ بما يصلح له. وأن يقدم للعامّة معاني الخاصة.

١٢ـ أن يدور حول موضوع خطبته فلا يبعد عنه إن استطرد، بل يعود إليه ليثبته ويوضحه ويؤكده (أسس النقد الأدبي/ ٥٨٧ـ٥٩٢).

□ الخفض

(نحو) الخفض هو اصطلاح للكوفيين، بمعنى الجرّ عند البصريين (ر: الجرّ) (الأشباه والنظائر ٢/٨٤).

□ الخفيف

(عروض) البحر الخفيف أصل تفاعيله كما يخرج من الدائرة هكذا:

فاعلاتنْ مستفع لن فاعلاتن
فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

وقد نظمه بعضهم للتذكُّر فقال:

يا خفيفًا خفَّتْ به الحَركاتُ
فاعلاتنْ مستفعِ لنْ فاعلاتُ

وله في الاستعمال ثلاث أعاريض وخمسة أضرب:

أ ـ فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن
فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن[1] ـ١

... ...
... ... فَعِلُنْ ـ٢

ب ـ ... ... فاعلن
... ... فاعلن ـ٣

ج ـ فاعلاتن مُتَفْعِ لن
فاعلاتن مُتَفْعِ لن ـ٤
... ...
... مُتَفْعِ لْ ـ٥

وزاد أبو العتاهية في هذا البحر عروضًا أخرى وضربها مثلها:

د ـ فاعلاتن مُتَفْعِ لْ
فاعلاتن مُتَفْعِ لْ ـ٦

والأمثلة على ذلك بالترتيب:

١ـ أنت بدْرٌ حسنًا وشمْسٌ عُلُوًّا
وحسامٌ عزْمًا وبحْرٌ نَوَالا

٢ـ عَيْنُ بَكِّي بالمُسْبلاتِ أبا الحا
رِثِ لا تَدَّخِري على زَمَعَهْ

٣ـ إن قَدَرْنا يومًا على عامِرٍ
نَنْتَصِفْ مِنْهُ أو ندعْهُ لَكُمْ

٤ـ نام صحبي ولم أَنَمْ
مِنْ خيالٍ بِنَا أَلَمّ
طافَ بالرَّكْب مَوْهِنًا
بيْنَ خاخٍ إلى إضَمْ

٥ـ كلُّ خَطْبٍ إنْ لم تكو
نوا غَضِبْتُمْ يسيرُ

[1] تنبيه: يجوز أن يدخل هذا الضرب التشعيث حتى يكون هكذا (فالاتن) ويحول إلى (مفعولن) ومثاله:

أيها الرائح المجدُّ ابتكاراً ... قد قضى من تهامة الأوطارا
من يكنْ قلبُهُ صحيحًا سليمًا ... فَفُؤادي بالخَيْف أمسى مُعارًا

(أهدى سبيل/ ١٧).

٦ـ عَتْبُ ما للخيالِ
خبرني وما لي

□ خَلاَ

خَلاَ أداة استثناء يجوز استعمالها مع سبق (ما المصدرية) لها، ويجوز دون (ما) فإن استُعْمِلَتْ دون (ما) جاز الجرّ بها على أنها حرف جرّ، وجاز النصب بها على أنها فعل متعدٍّ. وأن استعملت مع (ما) لم يجز إلّا النصب بها لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلّا على الأفعال.

ثم إن جررت بها فمحلّ المجرور بها النصب عن تمام الكلام، ولا يتعلق الجار والمجرور بما قبلها من فعلٍ أو شبهِهِ على طريقة سائر حروف الجرّ، لشبهها بـ (إلّا).

وإن نصبت بها بعد (ما) فالمصدر المؤول حال، أو ظرف.

وإن نصبت بها دون (ما) فالجملة الفعلية مستأنفة أو حالية.

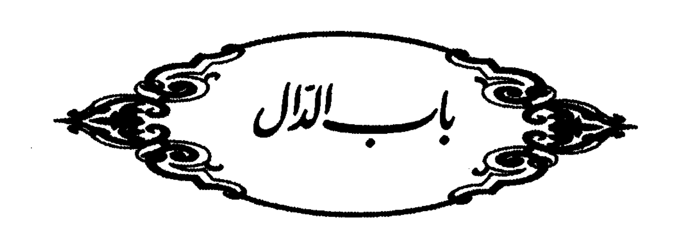
والفاعل في الصورتين كما يذكر في (حاشا) ر: حاشا.

والأمثلة: قام القوم خلا زيدًا. قام القومُ خلا زيدٍ.

قام القوم ما خلا زيدًا. ولا يجوز: ما خلا زيدٍ (المغني ١/١١٨).

□ الخلاف

(نحو الخلاف عامل نحوي أثبته الكوفيون وأنكره البصريون. وقد ذكرنا مواضعه تحت عنوان (العمل) فليراجع ثمة.



□ د (الدال)

النـطق بالـدال: الـدال صوت شديد مجهـور (يتـذبـذب معـه الـوتران الصوتيان) ينحبس معـه النَّفَس عند مخرجه، ومخرجه بين طرف اللسان وأصول الثنايا العُلْيا. فإذا انفصل اللسان عن أُصول الثنايا سُمع صوت انفجـاريٌّ هو المسمّى بالـدال (الأصـوات اللغوية/ ٤٩).

(صرف) **إبدال الدال:** تُبْدَل الدالُ وجوبًا من تاء الافتعـال الذي فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زاي؛ تقول في اَفْتَعَل من (دان): اَدْدَانَ ثُمَّ تُدْغِمُ. ومِنْ (زَجَـر): اَزْدَجَـر، ومن ذَكَـرَ اذْدَكـر، ثم تبـدل الـذال دالاً وتُدغم كقوله تعالى: ﴿فهل من مُدَّكِر﴾ (التوضيح ٢/ ٤١٨، ٤١٩).

□ دَامَ

دام فعل يأتي تامًّا بمعنى استمرّ. ويأتي ناقصًا فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ الدائرة

(عـروض) دوائر العروض خمس قَصَد بها الخليل حصر بحور الشعر، وأشار بها إلى أنَّ لأوزان الشعر العربي نِسَبًا ترجع إليها وأُصولاً تضمها. وكل منها تضم مجموعة من البحور المستعملة والمهملة.

والدوائر خمس، إليك صورها وما يخرج من كل منها. وقد مثلنا في التصوير بـ (نعم) للوتـد المجمـوع، و(ليس) للوتد المفروق، و(لا) للسـبـب الـخفيف، و(بـك) للسبب الثقيل، واكتفينا بكتابة وزن شطر واحد:

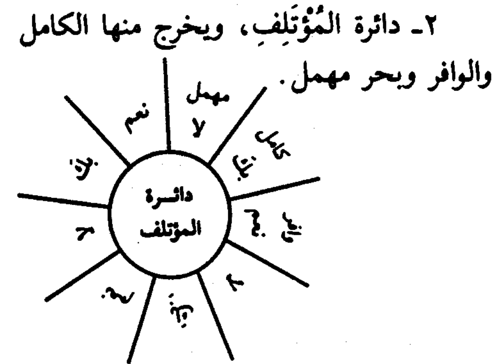
١ـ دائرة المختلف



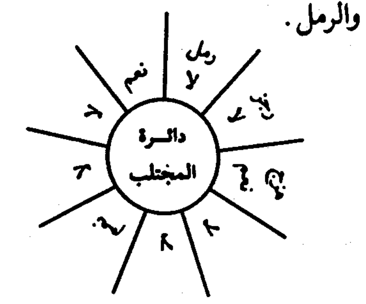
وتخـرج منهـا ثلاثـة أبحـر مستعملة. الطويل والمديد والبسيط. وبحران مهملان:

المستطيل (مفاعيلن فعولن) أربع مرات.
والممتدّ (فاعلن فاعلاتن) أربع مرات.

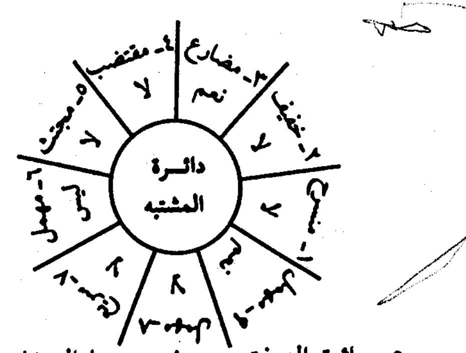
٢ـ دائرة المُؤْتَلِفِ، ويخرج منها الكامل والوافر وبحر مهمل.



٣ـ دائرة المجْتَلَب، ويخرج منها الهزج والرجز والرمل.



٤ـ دائرة المُشْتَبِه، ويخرج منها المنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث والسريع، وثلاثة بحور مهملة.



٥ـ دائرة المتفِق، ويخرج منها المتقارب والمتدارك

□ الدَّخِيل

(علم القافية) ر: القافية ـ ١١.

□ الدَّخِيل

(علم اللغة) الدخيل من الألفاظ في العربية هو ما دخل العربية من مفردات أجنبية، سواء ما استعمله العرب الفصحاء في جاهليتهم وإسلامهم وما استعمله مَنْ جاء بعدهم من المولّدين. فما استعمله المحتج بعربيتهم من ذلك يسمّى المُعَرَّب (ر: التعريب) وما استعمله المولّدون يسمّى الأعجميّ المولد (علي وافي ـ فقه اللغة/ ١٩٦).

□ دَرَى

درى فعل يراد به اليقين بمعنى عَلِمَ (ر: ظنّ وأخواتها).

□ الدعاء

الدعاء طلب الأدنى من الأعلى أن يفعل أو يترك. وطرقه طرق الأمر والنهي، وهي: افعل، ولتفعل، ولا تفعل.

□ دلالة الألفاظ

علم دلالة الألفاظ علم سمّي بهذه التسمية في العصر الحديث، وهو العلم

الـذي تعرف به قوانين تطوّر معاني الألفاظ وأسباب تبدّلها.

وهـو علم مهم، فإن كثيرًا من قضـايا الحياة تتـوقف على فهم النصـوص فهمًا صحيحًا دقيقًا، ولذلك عنى علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالاتها. وكذلك فإن الاطلاع على مباحث (دلالة الألفاظ) يعين على تذوّق النصوص تذوّقًا سليمًا، وعلى معرفة مواقع الألفاظ، ومعرفة مواطن الجمال، ومواضع الدقة، وبراعة القول فيها، وتنمية الملكة اللسانية.

ملاحظات حول معاني الألفاظ: إن المعنى الحقيقي للّفظ يتبين عندما يؤخذ اللفظ حيًا في النّص، لا منفردًا. وينبغي أن تدرس معاني الألفاظ دراسة تاريخية تطوّريّة، فتدرس معاني اللفظ على تعاقب العصور. ثم إن هذا العلم ينظر إلى المفردات نظرة شاملة ليتبيّن خصائص اللغة المعيّنة ويستنتج ويحدد اتجاهات الشعب المتحدث بها.

معنى اللفظ: هو الصورة الذهنية التي يثيرها الكلام في ذهن السامع. وهو صورة متكونة في ذهنه ومنتزعة من تجاربه ومجردة من مجموع الأمثلة والحقائق الخارجية التي صادفها في حياته، حسية كانت أو معنوية. فالدلالة هي إثارة المعنى في الذهن. وبين اللفظ والمعنى في كل لغة آثار متبادلة وتداعٍ مستمرٍ. و(دلالة الألفاظ) إنما تبحث في هذه الصلة بين المعنى واللفظ. وموضوع بحث الدلالة هو (ألفاظ المعاني) وهي التي تدل على المعنى بذاتها، أي ما عدا الحروف والأدوات، كعلى، وكان، وليس.

والعناصر التي تجتمع لتحدد معنى اللفظ هي ثلاثة: ١ـ الأصل الاشتقاقي ٢ـ البنية الصرفية (الصيغة) ر: البنية ٣ـ حياة الكلمة أو التاريخ الذي تقلبت فيه فحدّد استعمالاتها الكثيرة ووجوه معانيها. وسياق الكلام هو الذي يحدد المعنى المراد.

وفي اللغة العربية انقسمت الأصوات إلى قسمين: الأول: الحروف الصامتة وهي لتنويع أُصول المعاني، وحروف المد الطويلة والقصيرة (الحركات) مضافًا إليها حروف الزيادة (سألتمونيها) لتنويع المعنى الواحد على حسب أحوالـه وملابساته للفاعل والمفعول والصفة والماضي والمستقبل إلخ.

حياة الألفاظ: إن الكلمة شبيهة بالكائن الحي، فلها مولد وحياة وموت. وقد يُجهل تاريخ مولدها، وقد يعلم ككثير من الألفاظ الإسلامية كالصلاة والجهاد والتقوى. وقد يكون ذلك نقلاً إلى معنى جديد، كالإذاعة والهاتف والسيارة. ثم قد يبقى المعنى الأول فتتعدد معاني الكلمة.

وللتبدل العفوي لمعنى الكلمة أسباب من نوعين: **الأول:** من داخل اللغة نفسها كالتبدل الناشئ من كثرة استعمال لفظ في موضع معين بجوار ألفاظ معينة. ومثال ذلك (امتازَ) فإن أصل معناها (انفصَل) كقوله تعالى: ﴿وامتازوا اليومَ أيها المجرمون﴾ وإذا

كانت تستعمل كثيرًا في موطن انفصال الشيء عن غيره لخاصة فيه فقد لحقها مع الزمن معنى آخر أضيف إلى الانفصال، وهو التميّز بالفضل والرجحان. وهو معنى وإن لم يكن في أصل اللغة لكنه لا ينافيه.

النوع الثاني: أسباب اجتماعية ونفسية. فإن التطور الاجتماعي بسبب ما يؤدي إليه من تبدل الأشياء التي يراها الإنسان أو يستعملها، وتبدُّل المفاهيم، كل ذلك يؤدي إلى تطور لغوي، فتموت ألفاظ وتحيا أخرى، وتتبدل معاني بعض الألفاظ بأن ينقل لفظ قديم إلى معنى جديد. وكل دين أو مذهب جديد أو صناعة جديدة يقترن غالبًا بظهور مفردات لغوية جديدة في صياغتها أو في معناها على الأقل، كما في الألفاظ الإسلامية.

والأسباب النفسية كالحياء والاشمئزاز والتشاؤم والتفاؤل تدعو إلى تجنب كثير من الألفاظ والعدول عنها إلى غيرها من الألفاظ التي يكنىٰ بها عن الأشياء التي يُستحيا من ذكرها أو يُخاف أو يُتشاءَمُ من التلفّظ بأسمائها، وذلك كأسماء بعض أعضاء الإنسان وأفعاله وبعض الأمراض والعاهات. فمن ذلك استعمال (البصير) للأعمى، و(السليم) للملدوغ، و(المفازة) للصحراء. وتسمية (اليسار) و(اليسري) لليد الشمال والجهة الشمال.

ومن أسباب تبدل معاني الألفاظ تأثير اللغات الأجنبية، ففي العصر الحاضر استعملت (المدرسة) بمعنى المذهب و(الوسط) بمعنى البيئة و(التحليل) للشرح والتفسير. وكل ذلك حصل اتباعًا للّغات الأوروبية.

قوانين تبدل معاني الألفاظ: إن اللغة تسلك في تبدل معاني ألفاظها الطرق الآتية:

١ـ التعميم، كـ(الوِرْد. والورود) أصلهما في ورود الماء ثم استعملا لإتيان كل شيء. و(الرائد) الذي يتقدم قومه ليبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث ثم عُمِّم لكل من يطلب لقومٍ شيئًا. ومن ذلك (الغرض والهدف) فهما في الأصل لما يُنصَب للرُّماة ليصيبوه.

٢ـ التخصيص، كـ(الحج) أصله القصد مطلقًا، ثم خُصَّ بقصد المسجد الحرام. ومثله: الماشية، والقافلة، والسائمة، والوضع، والحمل، والسؤال، والدنيا، والآخرة.

٣ـ الانتقال بسبب المجاورة [كـ (الباب) بمعنى المصراع، وهو في الأصل للفتحة التي تدخل منها]، أو بسبب المشابهة كأذن الفنجان، ورِجْل السلم، ورأس الجدار.

ويحصل انتقال اللفظ من معنى إلى آخر بطرق أبرزها الاستعارة والمجاز المرسل (رهما)، ثم إذا كثر ذلك أصبح اللفظ حقيقة في المعنى الجديد.

والاتجاه الظاهر في تطور معاني الألفاظ يكون من المعاني المحسوسة إلى المعاني المجردة، كالعقل، والاقتباس، والإدراك،

والشرف، والفضل، والحِدّة (محمد المبارك، فقه اللغة، ص١٥٣-٢٢٣).

□ الدُّوبَيْت

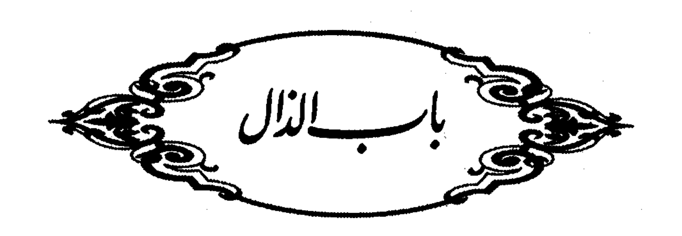
(عروض) الدوبيت وزن فارسيّ مُعَرَّب. و(دو) بالفارسية معناها اثنان، فالدوبيت مركب من بيتين (ينتقل الشاعر بعدهما إلى قافية أخري) وقد يكون البيتان مصرَّعين، فيكون كأنه أربعة أبياتٍ من المشطور، وقد يُصَرَّع البيت الأول دون الثاني. وله أوزان كثيرة، ومثاله:

روحي لَكَ يا مُوَاصِلَ الليلِ فِدَا
يا مؤنِسَ وَحْدتي إذَا الليل هَدَا
إنْ كان فِراقُنَا مع الصُّبْح بَدَا
لا أسفر بعد ذاك صبحٌ أبدًا

(أهدى سبيل/ ١٣١).

□ الديواني

الخط الديواني: ر: الخط ـ الخط الديواني.



باب الذال

◻ ذ (الذال)

النطق بالذال: الذال من الحروف اللثوية (ذ، ث، ظ). وهي - أعني الذال - صوت رخو مجهور، ومخرجه بين طرف اللسانِ وأطراف الثنايا العُليا. ونظيره المهموس هو الثاء (الأصوات اللغوية/ ٤٨).

◻ ذا

ذا اسم يأتي على أوجه:

١- أن يكون اسم إشارة للمفرد المذكور (ر: اسم الإشارة).

٢- أن يكون بمعنى (صاحب) فيعرب كسائر الأسماء الستة (رها).

٣- أن يكون اسمًا موصولاً، وذلك بعد (منْ) و(ما) الاستفهاميتين (ر: ماذا).

◻ ذانِ

ذان اسم إشارة، وهي مثنى ذا، ويجوز في نونه التخفيف كثيرًا والتشديد قليلاً، وهي مكسورة على كل حال. و(ر: اسم الإشارة).

◻ الذِّكْر

(معاني) **أغراض ذكر المسند إليه:** إن لم يمكن الاستغناء عن ذكر المسند إليه (وغيره مثله) فلا يجوز الحذف، بل يجب ذكره وإثباته في الكلام. فإن أمكن الاستغناء عن ذكره اكتفاء بالقرائن، جاز حذفه. وقد يذكر مع وجود القرينة، لغرضٍ بلاغي، وذكره حينئذ إما **لأنه الأصْلُ** ولاَ مقتضيَ للحذف.

وإما **للاحتياط** لضعف التعويل على القرينة عند خفائها، كما تقول - من حضر ومن سافر؟ فيقال - الذي حضر زيدٌ والذي سافر عمرٌو - ولا يقال زيد وعمرو، لأن السامع قد يجهل تعيين ذلك من السؤال.

وإما للتّنبيه على غباوة السامع.

وإما لزيادة الإيضاح والتقرير كقول الشاعر:

وقد علمَ القبائلُ من معدٍّ
إذا قُببٌ بأبطحها بنينا

بأنّـا الـمـطعـمـون إذا قَدَرنـا
وأنّـا الـمُـهْـلكـون إذا ابـتـلينـا
وأنّـا الـمانِـعـون لمـا أردنـا
وأنّـا الـنـازلـون بحـيث شينـا
وأنّـا الـتـاركـون إذا سخِـطنـا
وأنّـا الآخـذون إذا رضـينـا

وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته كما في بعض الأسامي المحمودة أو المذمومة. الأول نحو- أمير المؤمنين حاضر. والثاني نحو- السارق اللئيم حاضر، جوابًا لمن سأل عنهما (قائلًا: أين أمير المؤمنين؟ أين السارق؟).

وإما للتبرّك بذكره، كقولك لمن سألك: هل الله يرضى هذا؟ - الله يرضاه.

وإما لاستلذاذه كقول الشاعر:

بالله يا ظَبَـيات الـقـاع قلن لنـا
ليلاي منكـن أم ليلى من الـبشـر

وإمـا لبسط الكـلام حيث الإصغـاء مطلوب، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السـلام: ﴿هي عصـاي﴾ ولهـذا زاد على الجـواب فقـال: ﴿أتوكأ عليها، وأهشُّ بها على غنَمي، وليَ فيهـا مآرب أُخرى﴾ وكلّ هذا لأن الكـلام مع رب العزة. وقد يُطْلَب بسط الكـلام لغير ذلك من مقامات المدح والرثاء والفخر ونحوها، كقول الشاعر:

فعـبّـاسٌ يصـدّ الـخـطب عنّـا
وعـبّـاسٌ يُجـير مَنْ اسـتـجـارا

(الإيضاح ١/ ٦٦-٦٨).

□ الذلاقة

(أصوات) حروف الذلاقة، أو الحروف الذلقيّة، ستة هي: ل، ر، ن، ف، ب، م. سميت بذلك لأنها يُعْتَمَدُ عليها بِذَلَق اللسان أي صدره وطرفه. واستظهر إبراهيم أنيس أنها سميت بذلك لأنها أكثر الحروف شيوعًا في الكـلام العـربي بحيث لا تكاد تخلو كلمة رباعية أو خماسية من حرفٍ منها؛ فهي تعين على (الذلاقة) أي الانطلاق في الكلام دون تلعثم؛ وأنَّ الذي وضع لها هذه التسمية هو ابن جنّي (الأصوات اللغوية/ ٧٩) وما عداها من الأحرف يُسَمَّى أحرف الإصمات.

□ ذِهِ

ذه اسم إشارة للمفردة المؤنثة (ر: اسم الإشارة).

□ ذو

ذو اسم يأتي على وجهين:

١- يكون بمعنى صاحب فيعرب كسائر الأسماء الستة (رها).

٢- ويكون اسم موصول في لغة طيِّئ، وهـو مبني، ومشتـرك بين المفـرد والمثنى والجمـع، والمذكر والمؤنث. هذا المشهور عندهم. وبعضهم يصرِّفها (ذو، ذاتُ، ذَوَا، ذواتا، ذَوُو، وذواتُ) كقول رؤبة:

جَمَـعْـتُـهـا مِنْ أيْنُـقٍ موارِقِ
ذواتُ ينـهـضـن بغـير سائـقِ

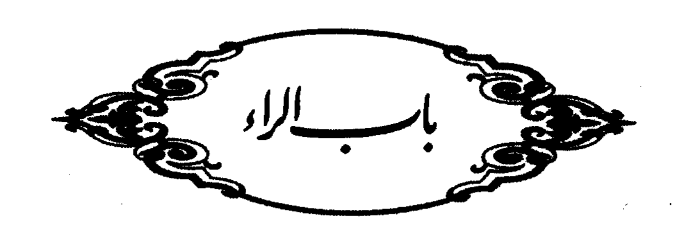
(التصريح ١/ ١٣٨).

□ ذي

ذي اسم يأتي على أوجه:

١ـ أن يكــون بمعنى صاحب فيعـرب كسائر الأسماء الستة (رها).

٢ـ أن يكون اسم إشارة للمفرد المؤنثة (ر: اسم الإشارة).



باب الراء

□ ر (الراء)

النطق بالراء: الراء من حروف الذلاقة. وهي صوت مجهورٌ بين الشديد والرِّخو. يندفع معه النَّفَس فيهتز الوتران، ويخرج من بين طرف اللسان وحافة الحنك الأعلى. ويتكرّر طَرْقُ اللسان للحنك مرتين أو ثلاثًا. فهي حرف تكرير (الأصوات اللغوية/ ٥٤).

والراء إما أن ينطق بها مرققة أو مُفَخَّمَة.

فترقق الراء إن كانت مكسورة، نحو: رِجز. رزق. وكذا إن سكنت بعد كسر، نحو: فرعون، إلا إذا وَلِيها حرف استعلاء نحو: قرطاس.

وتُفَخَّم الراء المفتوحة، نحو: رَزَقكم.

والساكنة بعد فتحٍ، نحو: يَرجعون.

وأما الراء المضمومة فمفخمة ما لم تكن بعد كسر فترقق نحو: (يؤثِرون) ونحو: (عشِرون). والساكنة بعد ضمّ حكمها التفخيم نحو: (القرآن) (وفي كثير مما تقدم تفصيل واختلاف يرجع إليه في الأصل).

ومن قرأ نحو: (ذكرى، بشرى) بالإمالة لزمه الترقيق فإن الرواية عن القراء بلزوم الترقيق للإمالة، مع أنه يمكن التفخيم مع الإمالة، إلاّ إنه غير مرويّ (النشر ٢/ ٩٠، ١٦٠).

□ الرابط

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط أحد عشر شيئًا:

١ـ الجملة المخبر بها.

٢ـ الجملة الموصوف بها نحو: ﴿حتَّى تُنَزِّل علينَا كتابًا نقرؤه﴾.

٣ـ الجملة الموصول بها الأسماء ولا يربطها غالبًا إلاّ الضمير نحو: ﴿الذين يؤمنون﴾.

٤ـ الواقعة حالاً نحو: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنْتُمْ سكارى﴾ والرابط هنا الواو أو الضمير ر: و (واو الحال).

٥ـ المفسرة لعاملِ الاسمِ المشتَغَلِ عنهُ، نحو: (زيدًا ضربتُهُ).

٦، ٧ـ بدل البَعْض والاشتمال، نحو: ﴿يسئلونَكَ عن الشَّهرِ الحَرامِ قتالٍ فيه﴾ ولا يحتــاج بَدَلُ الكــلِّ إلى رابطٍ، لأنَّــهُ نَفْسُ المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط كذلك.

٨ـ معمــول الصفة المشبهة نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ.

٩ـ جوابُ اســم الشــرط المــرفــوعُ بالابتــداءِ، ولا يربــطُهُ إلا الضميرُ، نحــو: ﴿فمن يَكْفُرْ بعدُ منكُمْ فإني أُعذِّبُهُ﴾.

١٠ـ العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطِفٍ كما في: قَامَ وقَعَد أخواك، أو غير ذلك (راجع الأصل).

١١ـ ألفـاظ التـوكيد المعنـوي ويربطها الضميرُ الملفــوظُ، نحــو: جاء زَيدٌ نَفْسُــهُ والــزيدانِ كِلاهُما. وسائر ما تقدم يجوز أن يكــون الـضـمـير فيه مقــدَّرًا (الــمغني ٢/ ١٠٨ـ١١١) و(الأشــبــاه والنظائــر ١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

العــائـد على المـوصــول: العائد اسم يجب أن تشتمل عليه جملة الصِّلة يعود على الاسم المـوصـول. والأصـل في العائد أن يكون ضميرًا. وقد يكون اسمًا ظاهرًا كقول الشاعر:

سُعاد التي أضنَاكَ حبُّ سُعَادَا

والأصل أن يكون العائدُ مذكورًا، ويجوز حذفه في أحوال خاصة.

فيجوز حذف العائد المرفوع: إذا كان مبتدأً مخبَرًا عنه بمفرد، فلا يحذف في نحو: جاء اللذان قاما ـ أو ضَرَبَا، لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: جاء الذي هو يقوم ـ أو هو في الــدار، لأن الخبــر غير مفــرد، فلو حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخـلاف الخبـر المفـرد نحـو: (أيهم أشد) ونحو: ﴿وهو الذي في السماء إلَهٌ﴾ ـ أي: معبود فيها. ولا يكثر حذف العائد المرفوع في صلة غيرِ (أيٍّ) إلّا إن طالـت الصلة. وشــذَّتْ قراءة بعضهم، ﴿تمـامًا على الذي أحسنُ﴾ ـ وقول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بالحمــدِ لم ينطق بمـا سفـهٌ
ولا يَحِــدْ عن سبيلِ المجدِ والكَـرمِ

ويجوز حذف العائد المنصوب إن كان ضميرًا، متَّصلًا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة أل، نحــو: ﴿يعلم ما تســرون ومـا تعلنون﴾ وقول الشاعر:

ما اللهُ موليـكَ فَضْـلٌ فاحمَـدنْـهُ بِهِ
فمــا لَدَى غيرِهِ نفــعٌ ولا ضَرَرُ

فلا يجوز الحذف في: جاء الذي إيّاهُ أكرمتُ، أو: جاء الذي إنَّهُ فاضل، أو: كأنَّه أسـد، أو: أنـا الضـارِبُـهُ. وحذف منصوب الفعل كثير.

ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضـاف وصفًا غير ماضٍ، نحو: (فاقْضِ ما أنت قاضٍ).

وكذلك يجوز حذف العائد المجرور بالحرف إن كان الموصول، أو الموصوف بالموصول، ـ مجرورًا بمثل ذلك الحرف معنى ومُتَعَلَّقًا، نحو: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ ـ أي: منه، وقول الشاعر:

لا تركَنَنَّ إلى الأمر الذي رَكَنَتْ
أبناءُ يَعْصُرَ حينَ اضطرَّهَا القَدَرُ

(التوضيح ١/ ٩١-٩٤).

رابط جملة الخبر: إن كانت الجملةُ الواقعةُ خبرًا لمبتدإٍ هي نفسَ المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، نحو: كلامي لا إله إلا الله، ونحو: ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا﴾.

أمَّا إنْ لم تَكُنْ جملة الخبر كذلك فلا بدّ من أن تشتمل على اسم بمعنى المبتدأ يسمى رابطًا.

والرابط: إما ضميرُ المبتدأ مذكورًا في الجملة، نحو: زيد قام أبوه، أو مقدَّرًا نحو: السمن منوان بدرهم ـ أي: منه، وقراءة ابن عامر ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾ أي: وعده.

أو إشارة إليه، نحو: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾، إذا قدر (ذلك) مبتدأ ثانيًا لا تابعًا للباس.

قال الأخفش: أو غَيْرُهما نحو: ﴿والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنَّا لا نضيع أجر المصلحين﴾ (المصلحون) هو الاسم الرابط.

هذا، وقد يكون الرابط بالمبتدأ اسمًا بلفظه ومعناه نحو: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾.

أو أعم منه نحو: زيد نعم الرجل (التوضيح ١/ ١٠٧، ١٠٨).

□ رأى

رأى فعل يأتي على أوجه:

١ـ أن تكون بمعنى رؤية العين، فتنصب مفعولاً واحدًا.

٢ـ أن تكون بمعنى عَلِمَ فتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ومصدرها الرأي.

٣ـ أن تكون من الرؤيا بمعنى الحُلُم، فتنصب مفعولاً واحدًا، ويجوز أن تنصب مفعولين (ر: ظن وأخواتها).

وتحذف همزة رأى من المضارع والأمر، استثقلوا اجتماع همزتَيْن عند إسناده للمتكلم فحذفوا همزة الفعلَ فقالوا (أنا أرى) ثم اتبعوها سائر حروف المضارعة فقالوا: (نَرَى، تَرَى، يَرَى) وتحذف من المزيد بهمزة القطع في الماضي، نحو: (أَرَيْتُك الهلال) وفي المضارع نحو: ﴿يُريكيموهم﴾ والأمر نحو: (أَرِني) و(أَرُوني).

□ رُبَّ

(نحو) رُبَّ حرف جر. وليس معناها التقليل دائمًا، ولا التكثير دائمًا، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلاً. فمن الأول ﴿رُبَمَا يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾

وفي الحديث: «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيا عارِيَةٍ يومَ القيامة» ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ:

وأبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغمامُ بوجهِهِ
ثِمالُ اليتامى عِصْمَةٌ للأرامِلِ

وقول الآخر:

ألَا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ
وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ

أراد عيسى وآدم عليهما السلام.

ونظير ربَّ في إفادة التكثير (كَمْ) الخبرية. وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى (قَدْ) وصِيَغُ التَّصْغِير تقول: (حجير) و(رجيل) فتكون للتقليل. إلّا أن الغالب في قَدْ والتصغير إفادتهما التقليل وربَّ بالعكس.

وَرُبَّ يجبُ تَصْديرها في جملتها وتنكيرُ مجرورِها، ونَعْتُهُ إن كان اسمًا ظاهرًا، وإفراده، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا.

ويجوز حذفُ ربَّ بعد الواو أو الفاء ويَبْقَى مجرورُها مجرورًا على حاله، كقول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقْتُ ومُرضِعٍ
فألهيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ

وقول أبي طالب المتقدّم:

وأبيضَ يستسقى الغمامُ بوجْهِهِ

وربَّ زائدةٌ في الإعراب، فمحل مجرورِها في نحو: رب رجلٍ صالحٍ عندي، الرفع على الابتدائية. وفي نحو: رُبَّ رجل صالح لقيت، النصب على المفعولية.

وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تَكُفُّها عن العمل، وأن تهيِّئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًى كقول الشاعر:

رُبَما أوفيتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ

العلم الجبل، والشمالات: رياح الشَمال.

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ وقول الشاعر:

فإن أهلِكْ فربَّ فتًى سَيَبْكي
عليَّ مهذبٍ رَخْصِ البنانِ

وقول الآخر:

يا ربَّ قائلةٍ غدًا
يا لَهْفَ أُمِّ معاوِيَهْ

ويجوز أن تقول فيها: رُبَّ، رُبَ، رُبَّتَ (المغني ١/ ١١٨-١٢٢).

□ الرثاء

(أدب) الرثاء فن وصف الموت، ولغة الحزن، ومجال اليأس، ومعرض الوفاء. والعاطفة الأساسيَّة التي ينشأ عنها الرثاء هي الحزن. وهو عاطفة سلبية تحمل الإنسان

على العكوف على النفس، والتفكير في شأنها. فهو انهزام، وعِظَةٌ، واعتبار.

وأسلوب الرثاء رقيق ليّن، وخاصة إن صدر من المرأة، لأن النساء أشجى قلوبًا، وأشد جزعًا على الهالكين.

وكثيرًا ما يتبع الرثاءَ تفخيمُ آثار الكارثة، وتعداد فضائل الميت، وقد يتسع فيشمل فلسفة الموت والحياة. فيختلف الأسلوب تبعًا لذلك، ولكنه لا يكون في قوة أسلوب الحماسة، ولا في لين أسلوب النسيب. فالكلمات تدل على معان سلبية، كالفجيعة، والكارثة، والجزع.

والصور (الاستعارات والتشبيهات) من وادي الموت: فالبيوت كالقبور، والأزهار ذابلة، واليأس قاتل، والأمل مقتول.

وأما الجمل فرقيقة تصوِّر الجزع، أو شاكية تحكي الفزع، أو جزلة تحكي المصاب.

وأما العبارة فتكون شجية مؤذنة بالأسى والحسرة (الأسلوب/ ٨٥).

□ الرجاء

(نحو) التَّرجّي هو ارتقاب شيء لا يوثق بحصوله. فلا يقال: لعلّ الشمس تغرب. والترجي إن كان في المحبوب فهو الطمع؛ وإن كان في المكروه فهو الإشفاق، نحو: لعلك إنْ أكلْتَ الطعامَ الفاسد تمرض. ومن هذا يتبيّن أن الترجّي ليس من أنواع الكلام الطلبيّ، بل هو إنشاء غير طلبي. والفرق بينه وبين التمنّي أن التمني في المستحيل والبعيد، والترجي في القريب؛ والترجّي في المتوقع حصوله والتمني في غيره؛ والتمنّي في المحبوب والترجّي فيه وفي غيره.

وأدوات الترجّي عسى ولعلّ (رها (التهانوي ١/٥٩٣).

□ الرَّجَز

(عروض) بحر الرَّجَزِ أصله كما يخرج من دائرته (مستفعلن) ست مرات. وقد نظمه بعضهم للتذكر فقال:

في أبحرِ الأرجاز بحرٌ يسهلُ
مستفعلنْ مستفعلنْ مستفعلُ

وله أربع أعاريض وأربعة أضرب:

أ- مستفعلن مستفعلن مستفعلن
مستفعلن مستفعلن مستفعلن ١-

... ...
... ... مفعولن ٢-

ب- مستفعلن مستفعلن
مستفعلن مستفعلن ٣-

ج- مستفعلن مستفعلن مستفعلن ٤-

د- مستفعلن مستفعلن ٥-

وحكى بعضهم هذا النوعَ أيضًا:

هـ- مستفعلن مستفعلن مفعولن
مستفعلن مستفعلن مفعولن ٦-

وأمثلتها بالترتيب:

١- الناسُ ألفٌ منهمُ كواحدٍ
وواحدٌ كالألف إن أَمْرٌ عَنى

٢ـ القلب منها مستريحٌ سالمٌ
والقلب مني جاهدٌ مجهودُ
٣ـ والبدر فوق دجلةٍ
والصبح لمّا يُشْرِقِ
٤ـ الشِّعر صعبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ
إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إلى الحضيضِ قَدَمُهْ
يُريدُ أَن يعربَهُ فَيُعْجِمُهْ
٥ـ الحمدُ والنعمةُ لَكْ
والمُلْكُ لا شريكَ لَكْ
لبيكَ إنَّ المُلْكَ لَكْ
٦ـ لأطرقنَّ حِصْنَهُمْ صباحًا
وأبركَنَّ مَبْرَكَ النَّعامَهْ

والأراجيز المزدوجة تعتبر من المشطور لا من التام، ومعنى الازدواج أن يكون كلُّ بيتين متّحِدي القافية. ولذلك كانت ألفية ابن مالك في التحقيق أَلْفَيْ بيتٍ لا أَلْفًا واحدًا. ومثال المزدوج:

حسبك فيما تبتغيه القوتُ
ما أكثر القوت لمن يموتُ
هي المقادير فَلُمْني أو فَذَرْ
إن كنتُ أخطأتُ فما أخطأ الْقَدَرْ

(أهدى سبيل/ ٥٦) هذا، وقد يكتب كل بيتين من المزدوج في سطر واحد.

ويُنظر إلى الرَّجَز على أنه أصل الأوزان الأخرى أو أقدمها. وقد توسَّع العرب في أنواعه (أعاريضه وأَضْرُبه) وأكثروا النظم عليه لسهولته، ولم يكونوا يطيلون الأراجيز، وقيل إن الأصمعيّ كان يحفظ عشرة آلاف أرجوزة.

ويصف بعض الأدباء هذا البحر بأنه (حمار الشعراء) لسهولته بكثرة وقوع الزحافات فيه. وقد جمع السيد توفيق البكري في كتابه (أراجيز العرب) قدرًا من الأراجيز منسوبة إلى ذي الرمّة، والعجّاج، ورؤبة بن العجّاج (موسيقى الشعر/ ١٢٤ـ١٢٧).

ويرى بعضهم أن الرجز ليس شعرًا، وأن الشعر ما عدا الرجز من البحور، وينسب هذا القول إلى الخليل (اللسان).

□ الرُّجْحان

أفعال الرجحان ر: ظنّ وأخواتها.

□ الرجوع

(بديع) الرجوع: هو العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة، كقول زهير:

قفْ بالديار التي لم يَعْفُها القِدَمُ
بلى، وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

قيل: لما وقف على الديار تسلَّطتْ عليه كآبة أَذْهَلَتْهُ فأخبَرَ بما لم يتحقق، فقال: لم يَعْفُها القِدَمُ. ثم ثاب إليه عقله فتدارك كلامه فقال: بلى، وغيّرها الأرواحُ والدِّيَمُ. ومثله قول القائل:

فأفٍّ لهذا الدهرِ، لا بَلْ لأَهلِهِ
(الإيضاح ٤/ ٢٨، ٢٩).

□ الرخاوة

(أصوات لغوية) الرخاوة أن يكون الحرف لا ينحبس معه النفَس عند النطق به في منطقة معينة، بل يجري الصوت مع

النَّفَس. وما عدا الحروف الرخوة يسمى الحروف الشديدة (ر: الشدة والرخاوة).

□ ردّ

ردَّ فعل يكون بمعنى (أرجع) فينصب مفعولاً واحدًا، وقد يكون بمعنى صيّر فينصب مفعولين (ر: صيّر وأخواتها).

□ ردُّ العَجُز على الصدر

(بديع) رَدُّ العَجُز على الصدر، هو في النثر أن يُجْعَلَ أحَدُ اللفظين المكرَّرَيْن، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، في أول الفقرة، والآخر في آخرها، كقوله تعالى: ﴿وتخشى الناسَ والله أحق أن تخشاه﴾.

وفي الشعر أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر الثاني كقول الشاعر:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطِمُ وجْهَهُ
وليس إلى داعي الندىٰ بسريع

وكقول الحماسيّ:

تمتَّعْ من شَمِيمِ عرارِ نجدٍ
فما بعدَ العشيَّةِ من عرارِ

وكقول الشاعر:

املتُهُمْ ثم تأمَّلْتُهُمْ
(فَلاَحَ) لي أنْ ليسَ فيهمْ (فلاح)

(الإيضاح ٤/ ٨٧-٩٠).

□ الرِّدْف

(علم القافية) ر: القافية - ٧.

□ الرَّسّ

(علم القافية) ر: القافية - ١٠.

□ الرسالة

(أدب) الرسالة هي الخطاب المكتوب في غرض جزئي يبعث به صاحبه إلى آخر.

وأشهر أنواع الرسائل الرسائل الديوانية، والرسائل الإخوانية.

فالأولى تصدر عن الدواوين خاصة بشؤون الدولة ومصالحها تيسيرًا للعمل وتثبيتًا للنظام العام. ويغلب على هذا النوع السهولة والدقة في التعبير، والتقيُّد بالمصطلحات الحكومية والفنية، والمساواة في العبارة، والبعد عن التهويل والتخييل. ولكنها مجال لحسن التقسيم والتعبير.

وأما الرسائل الاخوانيّة فتدور بين الأفراد في التهنئة والتعزية، وفي التوصية والعتاب والشوق والترغيب والترهيب وغير ذلك. لذلك كانت أُدخَل في الأدب من الرسائل الديوانية، وأقبَل منها للتخييل والصور البيانية، والصنعة البديعية.

وفي كلا النوعين لا بدّ من مراعاة الأُصول:

١- الإطناب والإيجاز والمساواة حسب

مقتضيات الأحوال.

٢ـ ملاحـظة الألقاب الخاصة بكل فرد (ولا يحسن التفخيم فيها والتعظيم إذ أن ذلك يدل على الكلفة وعدم الألفة بين الجانبين).

٣ـ تُنَوُّع العبـارة بين السهولة والجزالة حسب الموضوع والمكتوب إليه، ويحسن أن توشى بشيء من البديع والشعر إن كان المقام مناسبًا لذلك.

٤ـ تلاحظ صورة البدء والختام.

هذا، وقـد تُتَّخـذ صورة الرسالة وسيلةً لتأليف الروايات أو الكتب.

ومن أحسن من استـوفى الكـلام على نظام الرسائل وأدبها كتاب «صبح الأعشى في صنـاعـة الإنشـا» للقلقشندي المصـري (ـ٨٢١هـ) (الأسلوب/ ١١٣).

□ الرسم

ر: الإملاء.

□ الرَّفْع

الرفع حالة إعرابية تكون للأسماء وتكون للأفعال. والأسماء المرفوعة المبتدأ وخبره واسم كان وأخـواتهـا وخبـر إنّ وأخـواتهـا، والفاعل، ونائب الفاعل، والتابع لواحد مما ذكر. اهـ.

وعـلامـة الرفع الأصلية الضمة، وتنوب عنهـا الـواو في الأسمـاء الستة، وفي جمع المذكر السالم، والألِفُ في المثنى، والنون في الأفعال الخمسة (التوضيح ١/ ٢٨).

□ الرُّقْعة

الخط الرقعي: ر: الخط ـ الخط الرقعي.

□ الرمز

(بيان) الرمز هو الكناية إذا كان فيها نوع خفاء (ر: الكناية).

□ الرَّمَلُ

(عـروض) بحر الرَّمَلُ أصله (فاعلاتن) ستُّ مرات. ونَظَمه بعضهم للتَّذكُّر فقال:

رَمَـلُ الأبـحُـرِ تَرْويهِ الـثِّـقـاتُ
فاعـلاتـن فاعـلاتـن فاعـلاتُ

وله عروضان وستة أضرب:

أ ـ فاعـلاتـن فاعـلاتـن فاعـلن
فاعـلاتـن فاعـلاتن فاعـلاتن ـ١
... ...
... ... فاعـلانْ ـ٢
... ...
... ... فاعـلن ـ٣

ب ـ فاعـلاتـن فاعـلاتـن
فاعـلاتـن فاعـلاتـانْ ـ٤
... ...
... فاعـلاتـن ـ٥
... ...
... فاعـلنْ ـ٦

وحكى بعضهم هذه العروض وضربها:

ج ـ فاعـلاتـن فاعـلن
فاعـلاتـن فاعـلـن ـ٧

الأمثلة بالترتيب:

١ـ نحن كنا قد علمتم قبلكمْ
عَمَدَ البيتِ وأوتادَ الإصارِ
٢ـ وصروف الدهر لا يَبْقى لها
ولِمَا تأتي به صُمُّ الجبالْ
٣ـ نحن أهلُ العزِّ والمجدِ معًا
غيرُ أنكاسٍ ولا ميلٍ عُسُرْ
٤ـ أيُّها الرَّكْبُ المُخِبُّو
نَ على الأرض المجدُّونْ
٥ـ أيُّما واشٍ وشَى بي
فاملئي فاهُ تُرابَا
٦ـ ما لما قَرَّتْ بِهِ العيسنان من هذا ثَمَنْ
٧ـ طاف يبغي نجوةً
من هلاكٍ فهلَكْ

(أهدى سبيل/ ٦٢).

◻ الروادف

الروادف هي الحروف السّتة التي تميزت بها الأبجدية العربية عن الأبجديات السامية القديمة. فلا توجد في الآرامية وفروعها. ولكن وجدت في المسند (خط اليمن في دولة سبأ ومعين) وهي ستة حروف (ث خ ذ ض ظ غ) وقد ميزت عن مشبهاتها العربيات بنقاط من أعلى (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٣٥٠).

◻ الرواية

ر: القِصَّة.

◻ الرَّوْمُ

(الأصوات اللغويّة) الرَّوْمُ إخراج بعض الحركة دون سائرها. ويختصّ بالمضموم والمكسور، أمّا الفتحة فإنها لخفّتها إذا خرج بعضها خرجت كلها، فلا يُتَصَوَّرُ فيها الرَّوْمُ. والرَّوْم طريق من طرق الوقف في أحوال خاصة. ر: الوقف (التهانوي ١/ ٥٩٠).

◻ الرَّويُّ

(علم القافية) الرَّويُّ هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، فيقال قصيدة لاميَّةٌ كمعلّقة امرئ القيس، أو ميميّة كمعلّقة لبيد، أو غير ذلك.

وجميع حروف العربيَّة يصح أن تكون رويًّا، ما عدا ما يلي ففيه تفصيل:

١ـ الألف: إن كانت أصليَّةً صحَّ أن تكون رويًّا، وتسمى القصيدة المبنية على الألف (مقصورة)، كمقصورة ابن دريد، ومنها:

من ظَلَم الناسَ تحاشَوْا ظُلْمَهُ
وعَزَّ فيهم جانباه واحتَمَى
والناسُ كُلًّا إن بحثتَ عنهُمُ
جميعَ أقطارِ البلاد والقُرى
عبيدُ ذي المالِ وإن لم يطمَعُوا
من غَمْرِهِ في جَرْعَةٍ تشفى الصَّدا

ولا يجوز جعل رويّ القصيدةِ ألفًا غير أصليةٍ، كالزائدة، والمبدلة من التنوين، وألف الاثنين.

٢ـ **الواو والياء، الأصليتان**: يصح أن تكونا رويًّا، وكذا ياء النسب، وما عدا ذلك فلا، نحو الواو والياء اللتين للإطلاق، أو للتثنية والجمع، أو واو الضمير ويائِهِ.

٣ـ **الهاء الأصلية**: يصح أن تكون رويا سواء تحرك ما قبلها أو سكن، نحو: النُّقَهِ والشُّبَه والمتشابه والأشباهِ والشُّبيهِ. وكذلك الزائدة الساكنُ ما قبلها نحو: كَساها، يدعوه، نبنيها. أما الزائدة المتحرك ما قبلها فلا بد من التزام حرف قبلها يكون رويًّا كما في معلقة لبيدٍ التي أولها:

عَفَتِ الديارُ مَحلُّها فمُقامُها
بِمِنًى تأبَّدَ غُولُها فرِجامُها

٤ـ **كاف الخطاب**: يجوز أن تكون رويًّا، والأحْسَن التزام حرفٍ قبلها يكون هو الرويّ، كقول الشاعر:

إن أخاكَ الدهرَ من كان معَكْ
ومن يضرُّ نفسَهُ لينفَعَكْ
ومن إذا ريبُ الزمان صدعَكْ
شتَّتَ فيكَ شملَهُ ليجمَعَكْ

٥ـ **الميم الواقعة بعد هاء الضمير أو كافه** في نحو: رأيتكما، وعرفتهم، الأحسن اعتبار ما قبلها هو الرويّ.

٦ـ **التنوين لا يكون رويًّا** (التهانوي/ ٦٠٨. أهدى سبيل/ ١١٧).

والرويّ يكون إما مطلقًا (أي: متحركًا) وإما مقيدًا (أي: ساكنًا) (ر: القافية).

أمّا السِّرّ في اشتراط أُمور يجب أن تتوفر في كلٍّ من التاء والكاف والميم والهاء حين تقع رويًّا، فهو أنّهنَّ جميعًا قد يقعن (لواحق) للكلمات، فيكنّ من غير بِنْيَة الكلمة. وأساسُ الرويّ، والشعور بموسيقاه، مبنيٌّ على كونه جزءًا من بِنْية الكلمة، فالتزام حرف آخر قبل كلٍّ من هذه الحروف يقوِّيه، ويولّد الانسجام الموسيقيّ الذي تَتَطَلَّبُهُ القافية (موسيقى الشعر/ ٢٥٤).

□ الريحاني

الخط الريحاني: ر: الخط ـ الخط الريحاني.



باب الزاي

□ ز (الزاي)

النطق بالزاي: الزاي صوت رِخْو، مجهور (يهتزّ معه الوتران الصوتيان)، وهي نَظير السين لا فرق بينهما في المخرج والصفة إلّا في جهر الزاي وهَمْسِ السين ر: س (الأصوات اللغوية/ ٦٤).

□ زال

زال فعل يأتي على أوجه:

الأول: زال الذي مضارعه (يزول)، وهو فعل لازم بمعنى الانتقال.

الثاني: زال الذي مضارعه يَزيل، وهو فعل متعدٍّ بمعنى (مَازَ) أي فَصلَ الشيء عن الشيء.

الثالث: زال الذي مضارعه (يزال)، وهو فعل ناقص من أخوات كان (ر: كان وأخواتها).

□ الزَّجَلَ

(عروض) فنُّ الزجل وَلَّدَه العوامّ من الموشح (ره) وأوّل مَنْ أبدع هذا الفن أبو بكر بن قُزْمَان (ـ٥٥٥هـ) وهو إمام الزجّالين على الإطلاق. وهذه الطريقة الزجلية كانت فن العامة بالأندلس وطريقتهم من الشِّعر في عهد ابن خلدون حتى إنهم كانوا ينظمون بها في البحور الخمسة عشر في لغتهم العامِّيَّة ويسمونه الشعر الزجلي. ومثاله:

دَهْـرِلي نِعْشَقْ جُفُـونَـكْ وسِنين
وَأنْـتَ لا شَفْقَـةْ وَلَا قَلْبَـكْ يلينْ

حتـى ترى قلبـي كيف رجـع
صَنْعَـةِ السِّكَّـةِ بينِ الحـدَّادِين

الـدمـوع ترشـرش والنـار تلتهب
والمـطارقْ مِنْ شِمـالْ وْمِنْ يِمينْ

(مقدمة ابن خلدون ١/١١٥٣).

□ الزحاف

(عروض) الزحاف هو كل تغيير يتناول الحرف الثاني من السبب (ر: السبب). ويكون الزحاف إما بتسكين الثاني المتحرك، أو حذفه، أو حذف الساكن. ففي

(مستفعلن) يمكن أن تحذف السين فتكون (مُتَفْعِلُنْ) وتحول إلى (مفاعلن). وفي (مُتَفاعلن) تسكن التاء، فتصبح (مستفعلن)، أو تحذف، فتصبح (مفاعلن).

والزحاف إن وقع في جزء من الأجزاء لم يلزم في ما عداه من أبيات القصيدة.

وقد يكون الزحاف **مزدوجًا**، أي: في موضعين من التفعيلة، فيجوز حذف السين والتاء جميعًا من (مستفعلن). فتصبح مُتَعِلُنْ

ولا يدخل الزحاف الحرف الأول، ولا الثالث، ولا السادس من التفعيلات، كلية.

ثم إن كان الزحاف في الحرف الثاني الساكن بحذفِهِ سمي **الخَبْن**.

والإِضمار: تسكين الثاني المتحرك، ولا يكون إلّا في متفاعلن.

والوَقْص: حذف الثاني المتحرك في متفاعلن، فتصبح مفاعلن.

أما الحرف الرابع فيدخله من الزحاف **الطيّ**، وهو حذف الرابع الساكن.

وأما الخامس فيدخله **القَبْض**، وهو حذف الخامس الساكن، نحو: (فعولن) تصبح (فعولُ). فإن كان متحركًا فَسُكّن فهو **العَصْب**، وإن كان متحركًا فحذف فهو **العَقْل**. وأما الحرف السابع فيدخله **الكَفّ** وهو حَذف السابع الساكن.

وللزحاف المزدوج أسماء اصطلاحية هي: **الخَبْل** (خبن + طي)، **والخَزْل** (إضمار + طيّ)، **والشَّكْل** (خبن + كفّ) **والنقص** (عصب + كفّ) (أهدى سبيل/ ٢٠-٢٤).

□ زَعَم

زعم فعل بمعنى ظنَّ وتعمل عملها (ر: ظنّ وأخواتها) وقيل: هي بمعنى القول لا يُدْرَى لعله كذب أو باطل (لسان العرب).

□ الزمان

قد يعبر عن الماضي بما هو للحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، نحو: **﴿وإنّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾** ونحو: **﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾** إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول، عليه الصلاة والسلام، كما تقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا، فحكيت.

ومثله: **﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابًا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض﴾** ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله: **﴿فتثير سحابًا﴾** إحضار تلك الصورة البديعة الدالّة على القدرة الباهرة، من إثارة السحاب تَبْدو أولاً قِطَعًا ثم تتضامُّ متقلبةً بين أطوار حتى تصير رُكَامًا. ومنه: **﴿ثم قال له كن فيكون﴾** أي: فكان.

ومنه: **﴿ونريد أن نَمُنّ على الذين آستضعفوا﴾** إلى قوله: **﴿ونُرِيَ فرعون وهامان﴾**. ومنه: **﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه﴾**

أي: يبسط ذراعيه، بدليل ﴿ونقلبهم﴾ ولم يقل وقلبناهم، ومثلها قول الشاعر:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي
تُقطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ

(المغني ٢/١٩٦) و(الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨، ١٧٩).

اسم الزمان: ر: اسم الزمان.

□ الزيادة

(صرف) **الحروف الزائدة:** نوعان: ما هو تكرارٌ لأصلٍ، وما ليس كذلك.

فالأول لا يختصّ بأحرف بعَيْنِها، وهو إما أن يكونَ تكرارًا لفاء الكلمة نحو: لَمْلَمَه، أو لِعَيْنِها كقَتَّل، أو لِلاَمِها كاَحْمِرار.

أما الحروف التي تزاد من غيرِ تكرارٍ زيادة مطردة فهي عشرة جَمَعها بعضهم في قولِ (سَأَلْتُمُونِيهَا) (التوضيح ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩).

وزيادة الحرف تكون في الاسم والفعل، وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأن الزيادة ضرب من التصرف، ولا يكون ذلك في الحروف. (الأشباه والنظائر ١/٢٠٨).

أغراض الزيادة: لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة إلاّ لأحد ستة أشياء:

الأول: أن تكون الزيادة لمعنى، كحروف المضارعة. وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد.

الثاني: للمدّ نحو: كتاب وعجوز وقضيب.

الثالث: للإلحاق نحو: واو كوثر، وياء ضيغم (ر: الإلحاق).

الرابع: همزة الوصل، وهاء السكت، تزادان ليتمكن من النطق بمبتدأ الكلام إذا كان ساكنًا، ومن ختمه إذا كان متحركًا، فإن العرب لا تبدأ إلاّ بمتحرّك ولا تقف إلاّ على ساكن.

الخامس: العِوَض، نحو: تاء التأنيث في زنادقة، فإنها عوض من ياء زناديق، ولذلك لا يجتمعان.

السادس: لتكثير حروف الكلمة نحو: ألف قبعثرى. (الأشباه والنظائر ٢/١٣٧).

أوزان المزيدِ لمعنًى: الزيادة كما تقدم إمّا في الأسماء وإمّا في الأفعال.

أوزان مزيدات الأسماء: الزيادة تكون في مصدر أو مثنى أو جمع أو في اسم فاعل أو اسم مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم مفعولٍ أو اسم تفضيل أو اسم آلة أو زمان أو مكان. ويرجع إلى كل منها في موضعه من هذا المعجم. وقد تكون في غير ذلك.

أوزان مزيدات الأفعال ومعانيها:

الأول: **أَفْعَل**: ومن معانيه: (١) تعدية فعلَ، كأقَمْتُ محمدًا وأقعدته. وهذا النوع قياسي.

(٢) ملكية الشيء: كأَتْمَرَ وأَلبَنَ إذا صار ذا لَبَنٍ وتمر.

(٣) الدخول في المكان أو الزمان: كأشأمَ وأتْهم وأصْحَرَ، وكأصبح وأمسى.

(٤) التمكين من الشيء، كأجْزَرْتُهُ البعيرَ، إذا مكَّنْتَه من ذبحه.

الثاني: فَاعَلَ: ومعناه المشاركة في الفعل بين اثنين، كقاتَل وضارَب. وعلى الموالاة، كتابَعَ الصوم.

الثالث: فَعَّلَ: ومن معانيه التعدية، وتكثير الفعل، ونسبة الشيء إلى أصل الفعل: كزكَّيتُه، وكَفَّرته.

الرابع: انفعَلَ: للدلالة على مطاوعة فَعَلَ. وهو قياسيٌّ في هذا المعنى ما لم تكن فاء الفعل أحد هذه الحروف (و. ل. ن. م. ر).

الخامس: افتعَلَ: ومن معانيه الاتخاذ، كاختتم واختدم (أي: اتخذ خاتمًا وخادمًا)، والاجتهاد والطلب، كاكتتب واكتسب، والتشارك كاجْتَوَروا واختصموا. والمطاوعة لفعلَ الثلاثي، كَعَدَلْتُه فاعتدل، ورأى مَجْمَع اللغة أنه قياسي لهذا المعنى إن كان معنى الفعل حسِّيًّا وكانت فاؤه أحد هذه الأحرف (و. ل. ن. م. ر).

السادس: تَفَعَّلَ: ومن معانيه مطاوعةُ فَعَّل، كعلّمتُه فتَعَلَّم، والتكلف، كتَصَبَّر.

السابع: تفاعَلَ: ومن معانيه التشريك، كتَجاذَبا الثوبَ.

والتظاهر، كتجاهَلَ.

ومطاوعة فاعل، كباعدته فتباعد.

والتدرّج كتزايَدَ وتناقَص.

الثامن: افعَلَّ: وهو للمبالغة في الألوان والعيوب، كاَحْمَرّ واَعْوَرّ.

التاسع: استفعَلَ: ومن معانيه الطلب كاستغْفَر.

والصيرورة، كاستحَجَر الطينُ. وهو قياسي في هذين المعنيين.

التاسع والعاشر والحادي عشر: افْعَوْعَل، وافعوَّلَ، وافعالَّ: وكلها للمبالغة والتوكيد، كاعشوشب المكان، واجلوَّذ الحصانُ، واحمارّتِ الثمارُ.

الثاني عشر: تفعْلَلَ: وهو لمطاوعة فَعْلَلَ. كتدحرج.

الثالث عشر: المضارع: (ر‌ه) (علي وافي - فقه اللغة).

ما يعرف به الزائد من الأصل: يعرف الحرف أنه زائد بواحد من أمور:

١- سقوطه من أصل ذلك اللفظ، كألف (ضارب) وميم (مضروب) وواوها، ونون (غِربان)، فإن الأصول: ضَرْبٌ، وغراب، ليس فيها تلك الحروف.

٢- سقوطه من فرع ذلك اللفظ ككتاب، وكتب. فإن (كتب) جمع كتاب. وقد خلا من

الألف فتكون ألف (كتابٍ) زائدة.

٣- أن يكون الحرف في كلمة جامدة، ولكن موضعه من المشتق تغلب فيه الزيادة، كهمزة (أرنب) فإن الهمزة تكثر زيادتها في المشتقات إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف كأحمر وأبيض.

٤- أن يلزم على تقدير الحرف أصلاً عدم النظير في العربية، وذلك كالتاء في: تَتْفُل (وهو جرو الثعلب) فإنك لو جعلت التاء الأولى أصلية لكان وزن الكلمة: فَعْلُل، وليس عندهم في الفصيح شيء على هذا الوزن.

٥- أن يدل الحرف على معنى خاص، كحروف المضارعة (دروس التصريف ١/ ٤٠).

زيادة حروف المعاني: الزائد من حروف المعاني ما أمكن حذفه من الكلام دون تغيير يحدث في أصل المعنى. وليس المراد أنه دخل لغير معنى ألبتة، بل زيدَ لضربٍ من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح. وتسمى الكلمة الزائدة صِلَةً لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام، وتسمّى زائدة، ومنهم مَنْ يقول: لغو، ومنهم مَنْ يقول: توكيد، وتسمى أيضًا: حشوًا.

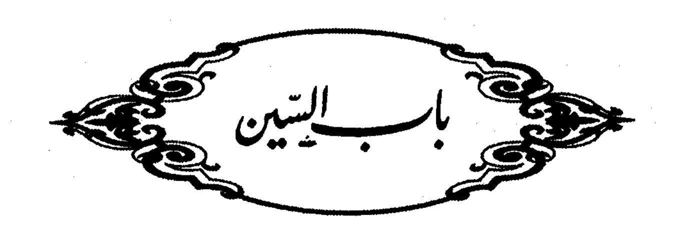
والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد. وقيل إنها زيدت طلبًا للفصاحة، إذ ربما لم يتمكّن دون الزيادة من النظم والسجع وغيرهما من الأُمور اللفظية، فإذا زاد شيئًا من هذه الزوائد تأتّىٰ له وصلح.

وليست إنّ ولام الابتداء وألفاظ التأكيد زوائد، وبعض الزوائد يعمل كالباء ومِنْ الزائدتين، وبعضهما لا يعمل نحو: ﴿فبما رحمةٍ من الله﴾.

ولا يجوز خلوُّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معًا، وإلاّ لَعُدَّتْ عبثًا. ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارئ تعالى.

وزيادة الحروف خارجة عن القياس، فلا ينبغي أن تزاد إلّا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطّردٌ كما في الباء في خبر ما وليس.

ومن الزوائد ما يلزم، نحو: الفاء في (خرجت فإذا زيد)، وكذلك الألف واللام في (الآن)، وكذلك الألف واللام في (الذي) و(التي)، و(ما) في (مهما). (الأشباه والنظائر ١/ ٢٠٩-٢١٢).



باب السين

□ س (السين)

النُّطق بالسين: السِّين صوت رخو، مهموس (لا يهتزّ معه الوتران) مخرجها من طرف اللسان فوق الثنايا السفلى. وتقترب الأسنان العليا من السفلى حتى لا يكون بينهما إلّا منفذ ضيّق جدًّا. وهي صوت عالي الصفير (الأصوات اللغوية/ ٦٣).

(صرف) زيادة السين: تزاد السين في الاستفعال وما تصرف منه كيستخرج ومستغفر (التوضيح ٢/٣٨٢) وزيدت في كلمات أخرى معدودة منها: قُدموس بمعنى قديم.

(نحو) السينُ حرفٌ يختصُّ بالمضارع ويُخَلِّصُهُ للاستقبال، وهو مُقْتَطَعٌ من (سَوْف) عند الكوفيين، ومُدَّة الاستقبالِ مَعَهُ أضيق منها مع سوف عند البصريين. ويقول المُعْربون فيها (حرف تنفيس) و(حرف توسيع) وذلكَ أنها تَقْلِبُ المضارع من الزمن الضَّيِّق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وقال الزمخشري: إنها إذا دخلت على فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنه واقع لا محالة. فقال في ﴿أولئك سيرحَمُهُمُ الله﴾ السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك (المغني ١/١٢٢).

□ السِّباب

وردتْ ألفاظٌ خاصَّةٌ بالسَّبِّ عند النداء، هي: يا فُسَقُ، ويا لُكَعُ، ويا خُبَثُ، ويا غُدَرُ. ويرى بعض العلماء أنه يقاس عليها غيرُها: للمذكّر على وزن فُعَل. وتُسَبُّ الأنثى على وزن فَعالِ (من كل فعل ثلاثي تام متصرف) كيا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ (التوضيح ٢/١٤٠).

□ السبب

(عروض) التفعيلات الأصلية تتكون من الأسباب والأوتاد، فـ(مفاعيلن) = مفا + عي + لن (وتدمجموع + سبب خفيف + سبب خفيف). وهكذا كل من التفعيلات العشرة تتكون من وتد واحد مع سبب أو سببين. وقد يكون الوتد في أول التفعيلة أو وسطها أو آخرها.

السبب يتكون من حرفين فقط أولهما متحرك. ثم إن كان الثاني منهما ساكنًا فهو سبب خفيف نحو: (عِيْ) أو (لَنْ). وإن كان ثانيه متحركًا فهو سبب ثقيل نحو: (مُتَ) من (مُتَفاعلن).

والتغييرات التي تدخل ثواني الأسباب تسمى الزحافات (ر: الزحاف).

وقد يدخلها التغيير بالزيادة أو حذف السبب كله (ر: العِلة) (أهدى سبيل/ ١٧ـ٢٨).

□ السجع

(بديع) السَّجْعُ هو تواطُؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا معنى قول السكَّاكيّ: الأسجاعُ في النثر كالقوافي في الشّعر. وهو ثلاثة أضرب: مُطَرَّف ومُتَوازٍ وترصيع.

السجع المطرف: لأنَّ الفاصلتين (وهما الكلمتان الأخيرتان من الفقرتين) إن اختلفتا في الوزن فهو السجع المطرَّف كقوله تعالى: ﴿ما لكم لا ترجونَ لله وقارًا. وقد خَلقكم أطوارًا﴾.

الترصيع: وهو ما كانت فيه الفاصلتان متفقتَيْن في الوزن، وكان ما في إحدى الفَقْرتينِ من الألفاظِ، أو أكثرُ ما فيها، مثل ما يقابله مِن الأخرى في الوزن والتقفية، كقول الحريري:

فهو يَطْبَعُ الأسجاع بجواهِرِ لفظه، ويقرَعُ الأسماع بزواجر وعْظِهِ.

السجع المتوازي: هو ما تكون الفاصلتان فيه متفقتين في الوزن ويكون في باقي الألفاظ ما لا يتفق في الوزن كقوله تعالى: ﴿فيها سرر مرفوعة. وأكوابٌ موضوعة﴾.

سكون أعجاز الفواصل: فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفًا عليها.

ولا يقال (في القرآن أسجاع) تأدُّبًا مع القرآن، وإنما يقال: (فواصل).

وقيل: السجع غير مختصٍّ بالنثر، ومثاله من الشعر قول أبي تمّام:

تَجَلَّى به رُشْدي، وأَثْـرَتْ به يدِي
وفاض به ثَمْدِي، وأَوْرى به زَنْدي

(الإيضاح ٤/ ٩٢ـ٩٧).

□ السرقة الشعرية

إن كان اتفاق الشاعرين في المعنى مما لا ينال إلا بفِكْرٍ، ولا يصل إليه كل أحد، فهذا يجوز أن يُدَّعىٰ فيه الاختصاص والسبق. وهو ضربان: أحدهما: ما كان في أصلِهِ خاصًّيا غريبًا، والثاني: ما كان في أصله عامِّيًا مبتذَلاً لكنْ تصرُّف فيه بما أخرَجَهُ من كونه ظاهرًا ساذَجًا إلى خلاف ذلك.

والأخذ والسرقة نوعان: ظاهرٌ وغير ظاهر.

أما السرقة الظاهرة فهي أن يؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه وإما وحده.

فإن لم يغير شيئًا من نظمه فإنه يسمى نسخا وانتحالاً، قال العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه:

وما الناسُ بالناس الذين عَهِدْتَهُمْ
ولا الدارُ بالدارِ التي كنت تعلمُ

فقال الفرزدق:

وما الناسُ بالناس الذين عهدتَهُمْ
ولا الدارُ بالدّارِ التي كنت تعرِفُ

وهذا النوع مذموم لأنه سرقة محضة.

الإغارة أو المسخ: إن كان الثاني ـ أَخَذَ كلَّ اللفظ مع تغييرٍ لنظمه، أو كان المأخوذ بعضَ اللفظ ـ سُمِّيَ إغارَةً ومسخًا.

قان كان الثاني أَبْلَغَ من الأوَّل لاختصاصِه بفضيلةٍ كحسن السبك أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، فهو ممدوح مقبول، كقول بشار:

مَنْ راقب الناس لم يظفَرْ بحاجتِه
وفازَ بالطيِّباتِ الفاتِكُ اللَّهِجُ

وقول سَلْمٍ الخاسر:

مَنْ راقبَ الناسَ ماتَ غمًّا
وفازَ باللَّذةِ الجَسُورُ

فبَيْتُ سَلْمٍ أجودُ سَبْكًا وأَخْصَر.

ومِنْ هذا الضرْب ما هو قبيحٌ جدًّا، وهو ما يدلُّ على السرقَةِ باتفاق الوزن والقافية أيضًا، كقول أبي تمَّام:

مقيمُ الظنِّ عندك والأماني
وإن قَلِقَت ركابي في البلادِ
وما سافَرْتُ في الآفاق إلّا
وَمِنْ جَدْواكَ راحِلَتِي وزادِي

وقول المتنبي بعده:

وإنِّي عنْكَ بعد غدٍ لغادٍ
وقلبي عن فِنائك غيرُ غادِ
محبُّك حيثما اتجهَت ركابي
وضيفُكَ حيث كنتُ من البلادِ

الإلمام أو السلخ: وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمي إلمامًا وسَلْخًا، كقول البحتري:

تصدُّ حياءً أن تراك بأوجُهٍ
أَتى الذنبَ عاصيها فَلِيمَ مُطيعُها

وقول أبي الطيب بعده:

وجُرْمٍ جرَّهُ سفهاء قوم
فحلَّ بغيرِ جارِمِهِ العذابُ

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكًا.

السرقة غير الظاهرة: وأما السرقة غير الظاهرة فمنها أن يتشابه معنى الأول ومعنى الثاني، كقول أبي العلاء المعرّيّ في مرثية:

وما كُلْفَةُ البدرِ المنير قديمةً
ولكنَّها في وجهِهِ أثرُ اللَّطْمِ

وقول ابن القَيْسَراني:

وأهوى الذي أهوى له البدر ساجدًا
أَلَسْتَ ترى في وجهه أثر التُّربِ

ومنها أن يكون معنى الثاني أشْمَلَ من معنى الأوَّل، كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلَّهُمُ غضابا

وقولِ أبي نُوَاس:

ليس على اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ
أن يَجْمَعَ العالَمَ في واحِدِ

ومنها أن يؤخذ بعضُ المعني ويضاف إليه زيادةٌ تُحسِّنه، كقول الأَفْوَهِ الأَوْدِيّ:

وترى الطير على آثارنا
رأيَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارْ

وقول أبي تمام:

وقد ظُلِّلَتْ عُقْبانُ أعلامِهِ ضُحًى
بعُقْبانِ طيرٍ في الدماءِ نواهِلِ
أقامتْ مع الراياتِ حتى كأنَّها
من الجيشِ إلَّا أنَّها لم تُقاتِلِ

وهذه الأنواع من السرقة غير الظاهرة ونحوها أكثرها مقبولة، ومنها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ والاتِّباع، إلى حيِّز الاختراع والابتداع. وكلما كان أشدَّ خفاءً كان أقرب إلى القبول.

هذا، وينبغي أن يُعْلم أن القائلَيْن قد يتَّفِقان، من غير اطِّلاع الثاني على قول الأول، ولكن من قبيلِ توارُدِ الخواطر، أي مجيئه على سبيلِ الاتِّفاق من غيرِ قصدٍ إلى الأخذ والسرقة، ولهذا لا ينبغي لأَحَدٍ بتّ الحكمِ على شاعرٍ بالسرقة ما لم يَعْلَمِ الحال. فإن لم يعلم فالذي ينبغي أن يقال: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا. فيغْتَنِم به فضيلةَ الصدق، ويسلَمُ من دعوى العلم بالغيب، ونسبةِ النقصِ إلى الغَيْر (الإيضاح ٤/ ١١٠-١٢٩).

□ السريع

(عروض) البحر السريع تفاعيله في الأصل هكذا:

مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ
مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ

ونَظَمه بعضهم للتذكُّر فقال:

بحر سريع ماله ساحِلُ
مستفعلن مستفعلن فاعلُ

وله أربع أعاريض وستة أضرب:

أ- مستفعلن مستفعلن فاعلنْ
مستفعلن مستفعلن فاعلانْ -١
... ...
... ... فاعلنْ -٢
... ...
... ... فاعلْ -٣
ب- ... ... فَعِلُنْ
... ... فَعِلُنْ -٤
ج- مستفعلن مستفعلن مفعولانْ -٥
د- ... ... مفعولُنْ -٦

وأمثلتها:

١- قد عَذُبَ الموتُ بأفواهنا
والموت خير من مقام الذليلْ

٢ـ اهبطْ إلى الأرض فَخُذْ جلْمَدًا
ثم آرمِهِمْ يا مُزْنُ بالجَلْمَدِ
٣ـ إن بقلبي رَوْعَةً كُلَّما
أضْمَرَ لي قلبُكِ هِجْرانَا
٤ـ النَّشْرُ مِسْكٌ والوجوه دنا
نيرٌ وأطرافُ الأكُفِّ عَنَمْ
٥ـ ومنزلٍ مستَوْحِشٍ رثُّ الحالْ
٦ـ يا صاحبي رحلي أقِلاَّ عَذْلي

(أهدى سبيل/ ٦٧).

وأكثر ما يستعمل من أضرب هذا البحر (فاعلن) ثم (فاعلانْ) وأمّا (فَاعِلْ) فقليل جدًا (موسيقى الشِّعر/ ٨٩).

□ السَّكْت

(قراءات) السكت هو قطع الصوت بالقراءة زمنًا هو أقل من زمن الوقف عادة (ر: الوقف) من غير تنفس. ومِنْ أمثلتِهِ السكت على ﴿عِوَجًا./ . قَيِّمًا﴾ وعلى ﴿مرقدِنا./ . هذا﴾ عند حفص.

والسكت على الساكن قبل الهمز عند حمزة.

وقيل إن السكت بمعنى الوقف (النشر ١/ ٢٤٠ وما بعدها) و(التهانوي ١/ ٦٣٣).

□ السكون

السكون صفة من صفات الحروف، وهو خلوّ الحرف من الحركة، لأنّ كلّ حرفٍ فهو إمّا متحرِّكٌ أو ساكن. ومعنى تحركه أن يكون (بعده) صائتٌ قصير، أي: حركة. (التهانوي ١/ ٧٠٠).

أقول: ويعبَّر عن السكون في كتب اللغة أحيانًا بالجزم، وأحيانًا أخرى بالوقف. والأولى استعمالهما في غير هذا الاصطلاح (ر: الوقف. الجزم).

ويكون السكون علامة لجزم الفعل المضارع.

والأصل في الوقف على أواخر الكلم أن يكون بالسكون.

وبعض الحروف لا يمكن النطق بها ساكنة فتحرك حركة خفية تسمّى القلقلة (ر: القلقلة). اهـ.

الابتداء بالساكن: الابتداء بالساكِن الصائت غير ممكن. أما الابتداء بالساكن الصامت فإنه لا يجوز في لغة العرب، وإن جاز في غيرها (التهانوي ١/ ٧٠٠).

(إملاء) **كتابة السكون:** يكتب السكون الآن دائرة صغيرة فوق الحرف هكذا ـْ وأصل هذه العلامة رأس خاء صغيرة فوق الحرف، وهو الخاء من (خفيف)، ولا يزال بعض الخطاطين يكتب السكون هكذا ـ رأس خاء صغيرة غير منقوطة. وقيل إن أصلها رأس جيم من (جزم).

وقال آخرون إن هذه العلامة ـْ هي في الأصل صِفْرٌ يدل على الخلوّ. (والي/ ٢٠٠).

أقول: ومما يلاحظ أن واضع علامة

السكون حـ هو الخليل بن أحمد، وقبله لم يكن للسكـون علامـة، ففي النـظام الـذي وضعـه أبـو الأسـود الدؤلي وضع نقطة فوق الحرف المفتوح ونقطة أمام المضموم ونقطة تحت المكسور. وقد شاهدت نموذجًا منه في الـمصحف المنســوب إلى علي رضي الله عنـه، والمحفـوظ بالمسجـد المنسوب إلى الحسين بالقـاهـرة. فإن صحت نسبـة هذا المصحف لم يبعد أن يكون هو الذي نقطه أبـو الأسـود أو مطابقًا له. وليس فيه علامة للحرف الساكن. اهـ.

أقول: ثم إنني بعد كتابة ما تقدم وجدت في مجلة المَجْمَع (١٢/٨٦) للأستاذ حامد عبـدالقـادر أن أتبـاع أبي الأسـود ابتكـروا للسكون علامة هي شرطة أُفقية توضع فوق الحرف منفصلة عنه هكذا (تَ).

التقاء الساكنين: يجوز في بعض اللغات التقاء الساكنين ولا يجوز ذلك في لغة العرب إلّا في أحوال خاصة هي:

١ـ أن يكون أول الساكنين حرف مدّ، ويكـون الثاني مدغمـا فيه ما بعده، نحو: ﴿مدهامّتان﴾ فالألف الساكنة والميم ساكنة.

٢ـ نحـو: (دويْبّة وخويْصّة) في تصغير دابّة وخاصة (التهانوي ١/٢٣٨).

٣ـ أن يوقَفَ بالسكون على ما قبل آخره ساكن، نحو انسانْ. بَحْرْ.

فإن اقتضت الصناعة النحوية أو الصرفية التقـاء ساكنين في غير هذه الأحوال الثلاثة وجب التخلّص منه بتغيير ما، كالحذف في نحو: لم يَقُمْ (أصلها يقُوْمْ) والفكِّ في نحو: مَنْ يرتَدِدْ (أصلها يرتدّْ).

وتحـريك الثـاني نحـو: مَنْ يرتـدِّ، أو تحريك الأوّل نحو: مَنِ القومُ؟ (أصلُها منْ الْقومُ).

والأصـل أن تكـون حركة التخلّص من التقاء الساكنين الكسرة، وقد يُتَخَلَّصُ بغيرها كما في (مِنْ) قبل (ألْ) نحو: ﴿مِنَ الله﴾. اهـ.

وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

لا حرج على مَنْ يدفع اللَّبْس بِمَدٍّ عند التقـاء السـاكنين في مثـل قولهم: «اجتمـع ممثلو العراق بممثلي الأردن» (مجلة المَجْمَع ٨/٢٤١) يعنى لئـلا يلتبس جمـع المـذكر السالم المضاف، بالمفرد.

□ السلامة

(صـرف) الســالم من الألفـاظ نوع من الصحيح، فالســالم هو ما ليس في حروفـه الأصـول حرف علة ولا همزة ولا مضعّف. ومثاله خَرَجَ، دَخَل. وليس منه: أكل، ردّ، وقف.

والجمـع السالم ما سلم فيه بناء مفرده (ر: جمع المؤنث السالم. جمع المذكر السالم).

□ السَّلخ

السلخ نوع من الســرقـات الشعـرية،

ويكـون بأن يأخـذ الشاعر المعنى من غيره فيجعله في لفظ آخر. (ر: السرقة الشعرية).

□ السِّلسِلة

(عـروض) السلسلة فن مُوَلّد، وأجزاؤه (فَعْلُنْ فَعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ فَعَلاتانْ)، ومثاله:

السِّحْـرُ بعَينيكَ ما تَحَـرَّكَ أو جالْ
إلاّ وَرَمـانـي مِنَ الـغـرام بأوجـالْ
يا قامـةَ غُصنٍ نَشَـا بَروضـةِ إحسـانْ
أيّان هَفَـتْ نَسْـمـةُ الـدلاَلِ بِهِ مالْ

(أهدى سبيل/ ١٣١).

□ السليقة اللغوية

السليقـة اللغـوية هي ملكـةٌ يستـطيع الإنسان بعد تَكَوُّنها لديه أن يتكَلَّم بلغته في سهولة ويسر دون تكلُّفٍ أو تَعسُّف، بحيث يستطيع التعبير عن المعنى الذي يخطر بباله بالـطرائق والأسـاليب الشائعة في بيئته دون خطأ أو انحراف، فتتم عملية التعبير بصورةٍ آلية دون شعور المتكلم بخصائص الألفاظ، ودون فاصلٍ زمنيٍّ يتيح التفكير في الألفاظ المختارة.

وتنشأ السليقة لدى الطّفل بسماعه لكلام من حوله ومحاولته تقليدهم، ولا يزال يشعر شعورًا قويًا بتركيب الأصوات في لغة أبويه، واختـلاف الصّيغ، والـربط بين الكلمـات والجُمَل، حتى تتم مراحل نموّ اللغة عنده، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامّة فلا يتردَّدُ ولا يتلعثم، ولا يفكّر في خصائص الأصـوات والعبارات، بل يرسل أقواله على سجيته وبحسب عادته. فإذا تمَّ له هذا تمّتْ سليقته اللغوية. ويقارن هذا لأجل الإيضاح بمن بدأ يتعلم استعمـال الـدرّاجـة، فإنـه بالمـران يقوم بأداء حركات اليدين والرجلين بصـورة عادية دون أن يتنبـه إلى ما يفعـل (أسرار اللغة/ ١٨).

□ السّمع

السَّمـعُ هو الحـاسّـة التي بهـا يُدرك الإنسـان ـ وسائر الحيوان أيضًا ـ الأصوات. ويمتاز السمع عن سائر الحواس وعن البصر خاصّة، بأن إدراك الأصوات اللغوية به يدع سائر الأعضاء حرة طليقة فيمكن الانتفاع بها في غير الاستمـاع، وبـأن السمـع يدرك الأصـوات من مسـافـة قد لا يستطيع النظر عندها إدراكًا، وبأنه يدرك في الظلام كما في النور.

وأداة السمـع هي الأذن. وتتكـون من ثلاثة أقسام:

١ـ الأذن الخارجية، وتتكون من **الصِّوانِ والصماخ**، وتنتهي الأذن الخارجية **بطبلة الأذن**.

٢ـ الأذن الوسطى، وفيها ثلاثة عظيمات تُسمى **المِطْرَقَة والسِّندانَ والرِّكاب**.

٣ـ الأذن الـداخلية، وتنتشر فيها ألياف العصب السمعي.

عمليـة السمع: حين تحدث الأصوات تمر تَمَوُّجاتُ الهواء حتى تصل إلى الأذن، فيستقبلهـا الصِّـوان، ثم تمـر في القنـاة

السمعية ـ الصّماخ ـ إلى أن تصل إلى الطبلة فتهتزّ اهتزازات موافقة لتلْك التّموُّجات فَتَصِل هذه الاهتزازات إلى الأذن الداخلية بواسطة العُظَيمات الثلاث. ثم تسري هذه الاهتزازاتُ في السّائلِ التِّيجِيِّ وتُحدِثُ به تَمَوُّجاتٍ موافقة، فَتُنَبِّهُ أطراف الأعصاب المغموسة في السائل المذكور، وتنقل الأعصاب ما تشعُرُ بِهِ من ذلك إلى المراكز السمعية في المخ، وعندئذٍ ندرك الأصوات ونتعرّفُ اتجاهاتها (الأصوات اللغوية/ ١٤، ١٥).

□ السناد

(علم القافية) السِّناد عيب من عيوب القافية في الجملة، وهو اختلاف ما يُراعى قبل الرّويّ من الحروف والحركات. وهو خمسة أنواع:

١ـ سناد الرِّدف، وهو أن يكون أحد البيتين مردوفًا دون الآخر، كقول الشاعر:

إذا كنتَ في حاجةٍ مُرْسلًا
فأرسِلْ حكيمًا ولا تُوصِهِ
وإن بابُ أمرٍ عليكَ التَوَى
فشاوِرْ لبيبًا ولا تَعْصِهِ

٢ـ سناد التأسيس، كقول الشاعر:

يا دارَ مَيَّةَ آسلمي ثُمَّ آسلِمي
فَخِنْدفُ هامَةُ هذا العالَم

٣ـ سناد الإشباع، وهو اختلاف حركة الدخيل، ومثاله:

وهمْ طرَدُوا منها بليًّا فأصبَحَتْ
بليٌّ بوادٍ من تهامةَ غائِرِ
وهُمْ مَنَعوها من قُضاعةَ كلِّها
ومنْ مُضَرَ الحَمْراء عنْدَ التّغاوُرِ

فإن كان الاختلاف بالضمة والكسرة كالبيتين السابقين فهو مقبول، وإن كان بالفتحة مع غيرها فهو قبيح، كقول الشاعر:

يا نخْلُ ذاتَ السِّدْرِ والجداوِلِ
تطاوَلي ما شئتِ أنْ تطاوَلي

٤ـ سناد الحَذْو: وهو اختلاف حركة ما قبل الردف بالفتح مع غيره، ومثاله:

لقد أَلِجُ الخِباءَ على جَوارٍ
كأنّ عيونَهُنَّ عيون عِينِ
كأنّي بين خافِيَتَيْ غُرابٍ
يُريدُ حمامةً في يوم غَيْنِ

٥ـ سناد التوجيه: وهو اختلاف حركة ما قبل الرويّ المقيَّد. كقول عمر بن أبي ربيعة:

أَكَما يَنْعُتنني تُبْصِرنني
عَمْركنَّ اللهُ، أم لا يقتصِدْ
فتضاحكْنَ وقدْ قُلْن لَها
حَسَنٌ في كلِّ عينٍ من تَوَدْ

ومن هذه الأنواع ما هو مقبول كهذا النوع الأخير (أهدى سبيل/ ١٢٥).

□ سوف

(نحو) سوفَ مرادفة للسين أو أوسع منها

معنًى، على الخلاف في ذلك. وهي حرف استقبال. وتنفرد عن السين بجواز دخول اللام عليها نحو: ﴿ولسَوفَ يعطيك ربك فترضى﴾ وبأنها قد تُفْصَلُ بالفعل الملغى كقول الشاعر:

وما أدري، وسوف، إخال، أدْري
أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

(المغني ١/١٢٢، ١٢٣). وانظر تفصيل ذلك في: س.

□ سوى

سوى تستعمل في الاستثناء، واختلف فيها

١ـ فقال سيبويه والجمهور: هي ظرف ولا تخرج عن الظرفية كقولهم: «جاء الذي سواك» إلا في الشعر، كقول الفِنْد الزِّماني، وجعلها فاعلًا:

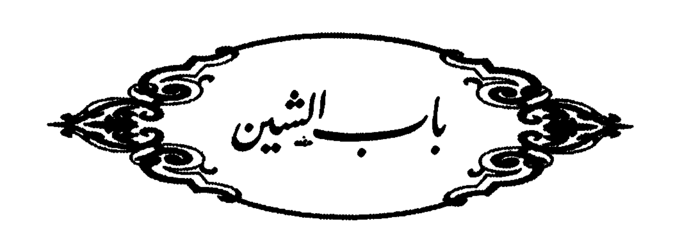
ولم يبق سوى العدوا
نِ دنَّاهم كما دانوا

٢ـ وقال الزجاج وابن مالك: هي كـ(غير) معنى وإعرابًا.

٣ـ وقال الرماني والعكبري وابن هشام: تستعمل ظرفًا غالبًا وكغيرٍ قليلًا (التصريح ١/٣٦٢).

□ سيَّما

ر: لا سِيَّما.



باب الشين

□ ش (الشين)

النطق بالشين: الشين صوت رِخو مهموس (لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان) مجرى النَّفَس معه في الفم أوْسَع منه مع السين. ومَخرج الشين عند التقاء أوّل اللسان وجزءٍ من وسطه بوسط الحنك الأعلى. وهي حرفُ صفير، أقلّ من صفير السين (الأصوات اللغوية/ ٦٤).

□ الشأن

ضمير الشأن: ر: ضمير الشأن.

□ شبه الجملة

شبه الجملة اصطلاح يقصد به (الجارُّ والمجرور) و(الظرف) وقد يرادُ به الصفة (المشتق) أيضًا.

ولأحكام شبه الجملة ر: الظرف.

□ شِبْه الفعل

(نحو) شبه الفعل، هو ما يعمل عمل الفعل من اسم فاعل واسم مفعول ومصدر واسم تفضيل وغير ذلك مما فيه حروف الفعل أيضًا. وأما ما يعمل عمل الفعل وليست فيه حروفه فيسمّى معنى الفعل، وذلك مثل ليت ولعل وأسماء الأفعال وأسماء الإشارة التي تنصب الحال مثلًا (التهانوي/ ١١٤٤).

□ الشَّدّة

(إملاء) كتابة الشدّة: ترسم الشدّة فوق الحرف هكذا ـّ وهي في الأصل راس شينٍ، أخذًا من شد أو شديد. ولم تنقط خوف التباس السين المشددة بالشين في نحو (كَسَّر) و(ر: الكسرة) لمعرفة حكم الحرف المشدّد المكسور (والي/ ٢٠١).

□ الشِّدَّة والرخاوة

حروف الهجاء إما شديدة أو متوسطة أو رخوة. والشدة امتناع الصوت أن يجري مع النفس. والحروف الشديدة ثمانية هي أحرف (أجدُ قِطٌ بَكتْ) [ويمكن جمعها في قولك: أجِدُكَ قَطَّبْتَ] والمتوسطة خمسة هي حروف (لِنْ عُمَرُ) وباقي الحروف رخوة (النَّشر ٢٠٢/١).

وسبب الشدة انحباس النَّفَسَ في منطقة من المناطق الصوتية ثم انفجاره، ولذلك تسمى بالحروف الانفجارية، أما الرخوة فعند النطق بها لا ينحبس النَّفَس انحباسًا محكمًا، وإنما يضيق مجراه جدًا فيحدث نوع من الصفير أو الحفيف، فالصفير عند الضيق الشديد كما في (س. ز. ص) والحفيف عند غيرها من الحروف الرخوة. أما المتوسطة فيمر الهواء معها في مسرب لا يحدث معه صفيرٌ ولا حفيف. وذلك في (ل. ن. م. ر) أما العين. فلم تثبت صحة هذه الصفة لها (الأصوات اللغوية/ ٢٤-٢٦).

□ الشذوذ

الشذوذ يقابله الاطراد، فالمطَّرد ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره. ويسمى ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا.

والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١ـ مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، نحو: قام زيدٌ، وضربت عمرًا، ومررت بسعيدٍ.

٢ـ مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع.

٣ـ المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستصوبت الأمر، واستنوق الجمل.

٤ـ الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا كتتميم (مفعول) مما عينه واوٌ أو ياء، نحو: ثوب مَصْوُوْنٌ، ورجلٌ مَعْوُود، وكتاب مبْيوع. وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رَدُّ غيره إليه.

والشيء إذا اطَّرد في الاستعمال، وشذ في القياس، فلا بد من اتباع الوارد فيه، لكنه لا يُتَخَذُ أصلًا يقاس عليه غيره. فإذا سمعت استحوذ واستصوب، أَدَّيتهَما بحالهما، ولم تتجاوز ما وردا به إلى غيرهما، فلا تقول في استقام استقْوَم، ولا في استباع استبْيَع، ولا في أعاد أَعْوَدَ. فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من (وَذَرَ) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما، ولا حَجْرَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وَزَنَ وَوَعَدَ، لو لم تسمعهما. (الأشباه والنظائر ١/ ٢١٤، ٢١٥).

□ الشرط

(نحو الشرط تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى. وقد يسمى المجازاة. وأدوات الشرط هي حروف وأسماءٌ تدلُّ على التعليق. والجملة الأولى الواقعة بعد الأداة تسمى جملة الشرط. والتي بعدها تسمى جملة الجواب أو الجزاء (التهانوي ١/ ٧٥٢).

أدوات الشرط: أدوات الشرط نوعان:

١ـ نوع يجزم الفعل المضارع وهو: (إنْ) وأخواتها وهي عشر كلمات (ر: المضارع ـ إعراب الفعل المضارع).

٢ـ ونوع لا يجزم وهو: لَوْ، لَوْلا، لَوْما (التوضيح ٢/٢١٩) وإذا، لمّا، كلّما، أمّا.

وتُعْلَمُ الأحكام الخاصة بكل منها بالرجوع إليها في مواضعها من هذا المعجم.

إعراب أسماء الشرط: ر: الاستفهام ـ إعراب أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

ما يلزم بعد أدوات الشرط: أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدّرًا. أما في الشعر فقد يكون ظاهرًا، وقد يكون مقدّرًا. وأما في النّثر فيجب أن يكون ظاهرًا، إلاّ (إنْ) و(إذا) فقد يقدَّرُ الفعل بعدهُمَا في النثر أيضًا (التوضيح ١/٢٧٤).

أحوال الشرط وجوابه: كلُّ أداةِ شرطٍ تقتضي أن يقع بعدها فِعْلان، أولهما يسمى فعل الشرط، والثاني يسمى جواب الشرط، أو جزاء الشرط. ثمّ إن كانت أداة الشرط جازمة، فإنّ كلًّا من فعل الشرط وجواب الشرط قد يكونان ماضيين أو مضارعينِ أو ماضيًا فمضارعًا نحو: ﴿مَنْ كان يريد حرث الآخرة نَزِدْ﴾ وعكسه وهو قليل نحو: «مَنْ يَقُمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له»، ومنه: ﴿إن نَشَأْ نُنَزِّلْ عليهم من السماءِ آيةً فظلَّتْ﴾، لأن تابع الجواب جواب.

وفعل الشرطِ إنْ كانَ مضارعًا وجب جزمه.

وأما جواب الشرط إن كان مضارعًا وفعل الشرط مجزوم جُزِم الجواب أيضًا.

وإن كان فعلُ الشَّرْطِ غير مضارع فالأقوى رَفْعُ الجواب كقول الشاعر:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ
يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

ونحو: إن لم تَقُمْ أقومُ (ووجهه عند سيبويه أن جواب الشرط محذوف والمذكور دليل عليه مؤخر من تقديم، والتقدير: أقوم إن لم تقم أقُمْ. فحذف أقُمْ وأخّر أقوم ـ المغني ٢/٤٨).

وأما رفع الجواب مع جزم الشرط فجائز على ضعف كقول الشاعر:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فوق طَوقِكَ إنّها
مُطَبَّعَةٌ من يأتِها لا يَضِيرُها

(التوضيح ٢/٢٢٠).

اقتران جواب الشرط بالفاء: إن لم يكنْ جوابُ الشَّرْطِ صالحًا لأنْ يكونَ شرطًا وَجَبَ اقترانُه بالفاء ليحصل الربط، إذ بدونها لا ربط، لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة. وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب، والجزاء متسبِّبٌ عن الشرط وعاقب له.

ويكون ذلك إذا كان الجواب من الأنواع الآتية:

١ـ أن يكون الجوابُ جملةً اسمية نحو: ﴿وإن يمسَسْك بخير فهو على كل شيءٍ

قدير﴾ ونحو: ﴿إن تعذبهم فإنَّهم عبادك وإن تَغْفِرْ لهُمْ فإنَّك أنتَ العزيزُ الحكيم﴾.

٢ـ أن تكون فعليَّةً كالاسمية وهي التي فعلُها جامدٌ نحو: ﴿إن تَرَنِ أنا أقلَّ منكَ مالاً وَوَلَدًا. فَعَسى ربِّي أنْ يؤتين﴾.

٣ـ أن يكـون فعلُها إنشائيًا نحو: ﴿إن كنتم تحبونَ الله فاتَّبعوني يُحْبِبْكم الله﴾ ونحو: ﴿قـل أرأيتُمْ إن أصْبَـحَ ماؤُكُمْ غوْرًا فمن يأتيكم بماءٍ معين﴾ ونحو: إن قام زيدٌ فوالله لأقُومَنَّ.

٤ـ أن يكـون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنًى نحو: ﴿إن يسرقْ فقدْ سرق أخٌ لَهُ من قَبْلُ﴾ ونحو: ﴿إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقَتْ وهو من الكاذِبينَ. وإن كانَ قميصُه قُدَّ من دُبُرٍ فكذَبَتْ وهو من الصادقين﴾.

٥ـ أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿من يرتـدَّ منكُمْ عن دينِـهِ فسوفَ يأتي الله بقومٍ يحبُّهُمْ ويحبّـونَـهُ﴾ ونحو: ﴿وما يَفْعَلُوا مِنْ خيرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾.

٦ـ أن تقترن بما لَهُ الصَّدْرُ كقولك: إن تُنْعِمْ عليَّ فرُبَّ نِعْمَةٍ لي عليك.

هذا. وإنَّ إذَا الفُجـائِيَّةَ قد تنـوبُ عن الفـاءِ نحو: ﴿وإن تصبْهم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيديهم إذا هم يَقْنَطُونَ﴾ وقد يُجْمَعُ بينَ الفاءِ وإذَا كقوله تعالى: ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يأجُوجَ ومأجوجُ... فإذا هي شاخِصَةٌ أبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

رَبْط خبر المَوْصولِ بالفاء: كما تَرْبطُ الفـاءُ الجـوابَ بشَـرْطِـهِ كذلـك تَرْبطُ شِبْـهَ الجواب بِشِبْهِ الشَّرْطِ وذلك في نحو: الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ. وبـدخـولها فُهِمَ ما أرادَهُ الـمتكَلِّم مَنْ تَـرتُّب لزوم الـدِّرْهَم على الإتيان، ولو لَمْ تدخلْ احتمَلَ ذَلِكَ وغَيْرَهُ. وهذه الفاء جائزة ومنها التي في قوله تعالى: ﴿ومـا أصـابَكُم مِنْ مُصِيبَـةٍ فَبِمـا كَسَبَتْ أيديكم﴾ (المغني ١/ ١٤٠، ١٤١).

موقع جملة جواب الشرط من الإعراب: تكون جملة جواب الشرط في محل جزم في حالة واحدة، وهي أن يكون الشرط جازمًا، وأن تكـون جملة الجـواب مصدَّرة بالفاء أو إذا. ولا محل لجواب الشرط فيما عدا ذلك.

حذفُ الشَّرطِ والجواب: يَجُوزُ حَذْفُ فِعْلِ الشرط إن كانت الأداة (إنْ) مقرونةً بلا، كقولِ الشاعر:

فَطَلِّقْـهـا فَلَسْـتَ لَهَـا بكُـفءٍ
وإلاَّ يَعْـلُ مَفْـرِقَـكَ الـحُسَـامُ

إيْ: (وإنْ لا) تُطَلِّقْها يَعْلُ.

ويحذف جواب الشرط مع كل أداةٍ إن كان معلومًا نحو: ﴿فإن استطعت أن تبتغي نفقًا...﴾ الآية.

ويُحْذَفُ جواب الشرط وجوبًا في حالتين:

١ـ إن كان الدالُّ عليه مُتَقَدِّمٌ عليه مما هو جوابٌ في المعنى نحو: أنتَ ظالِمٌ إنْ فعلت.

٢ـ إنْ أغْنَى عنـهُ جَوابُ قَسَم نحـو:

﴿لَئِنِ اجتمعتِ الإنسُ والجنّ على أَنْ يأتوا بمِثْلِ هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾ (التوضيح ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦).

اجتماع الشرط والقسم: إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم الشرط فالجواب له، ويغني عن جواب القسم. نحو: (إنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ) (ولا يجوز: إنْ تَقُمْ واللهِ لأقُومَنَّ).

وإن تقدَّم القسم فالجوابُ له، ويغني عن جواب الشرط نحو: واللهِ إنْ قُمْتَ لأقُومَنَّ (ولا يجوز: واللهِ إنْ تَقُمْ أَقُمْ).

وإن سبَقَهُمَا ما يحتاج إلى خبرٍ جاز جعلُ الجوابِ لِلّاحِقِ منهما، نحو: صديقُكَ واللهِ إن يَزُرْكَ أَزُرْكَ، أو لأزورَنَّك (التوضيح ٢/٢٢٦).

□ الشروع

الشروع البدء في الشيء. وأفعال الشروع هي أخذ، نحو: أخذت أكتب. وأنشأ، وطَفِق، وجعل، وعَلِق، وشرع، وقام، وغيرها مما يدل على البدء بالفعل. ولها في النحو أحكام خاصة (ر: كاد وأخواتها).

□ الشَّطْر

(عروض) كل نصف من نصفي البيت يسمى شطرًا.

والبحر المشطور هو ما سقط من أصل تفعيلاته نصفها.

□ الشِّعْر

عرَّف الأوائل الشِّعْر بأنه الكلام الموزون المقفّى، المقصود وزنه وتقفيته (التهانوي ١/٧٤٤).

وإنما سمي الشاعر شاعرًا لأنه يشعر من معاني القول، وإصابة الوصف، بما لا يشعر به غيره. فالشاعر يتميّز بذلك وبمقدرته على أن يصف ما فطِن له، وأن يبين عن شعوره بعبارة واضحة (أسس النقد الأدبي/ ١٧).

ولم يكن القدماء يرتضون تسمية الكلام شعرًا مهما قويت فيه العاطفة، وسما فيه الخيال، وحسن فيه التعبير ما لم يَجْمَع إلى ذلك الوزنَ والقافية ولكن أدباء العصر الحاضر سَمُّوا ذلك النوع بالشعر المنثور.

وأما ما وجد فيه الوزن والقافية وخلا من خيال الشعراء ومعانيهم فلا يسمَّى شعرًا وإنما هو نَظْم، كألفية ابن مالك في النحو، وألفية السيوطي في مصطلح الحديث (أسس النقد).

ويرى المُحْدَثُون أن الكلام لا يُسَمَّى شعرًا حتى تتوفر فيه ثلاثة أركان:

أولها: أن معانيه تُصَبُّ في صورٍ خياليّةٍ تُثير خيال القارئ أو السامع.

ثانيها: أن تتوافر في ألفاظه صفة التجانس بين اللفظ والمعنى، وذلك بأن يكون رقيقًا في موضع الرِّقة، قويًّا عنيفًا في موضع القوة والعنف، وأن تتوفَّر فيه صفة الجَرْس الموسيقي. وألّا يكون اللفظ مُبْتَذَلًا أو كثير الشيوع لا يرتاح إليه الذوق الشعري.

والثالث: الوزن الشعري، وخضوع

الكـلام في ترتيب مقاطعه لنظامٍ خاصّ (موسيقى الشعر/ ٢٠).

وانـظر أيضًـا: الإنشاد. العروض. القافية. القصيدة.

فنون الشعر العربي: فنون الشعر العربي بحسب أغراضه لدى العرب قديمًا تسعة: المدح، والهجاء، والفخر، والرثاء، واستنجاز المواعيد، والعتاب، والوعيد، والاعتذار، والغزل. وبعضهم يتمها ١٣ فنًّا فيضيف إلى ذلك: الحكم، والأمثال، والوصف، والحماسة.

وأضافوا إلى ذلك في العصر الحديث: الشعر التمثيلي والشعر القصصي. (أسس النقد الأدبي/ ١٢٦).

الشعر الحُرّ: هو الذي لا تلتزم فيه قافية معينة أو بحرٌ معيّن (ر: القافية).

المقارنة بين الأسلوب الشعري وأساليب النثر الأدبي: الصلة بين النوعين تقوم على اتحاد موضوعي واختلاف شكلي.

فكلا النوعين يتناول الموضوعات التي يتناولها الآخر، مما يتصل بالطبيعة والإنسان، كالوصف والحماسة والعتاب والاعتذار والغزل. وكلاهما يتناول الأشياء بالطريقة الفنية التي تبدو فيها شخصية الأديب وانفعالاته. والظواهر اللفظية الفنية موجودة في كليهما.

أما الاختلاف في الشكل فإن النثر تغلب عليه صفة الإفادة، والشعر تغلب عليه صفة التأثير. فالنثر ينزع إلى أصله العقلي الذي يظهر واضحًا في الأسلوب العلمي، في حين أن الشعر مهما يكن عقليًّا فالسائد فيه طبيعته الرمزية، وأصله الموسيقي.

من أجل ذلك كانت المظاهر اللفظية موجودة في النثر الأدبي ولكنها في الشعر أتمّ وأسمى.

١ـ فالوزن والقافية أخص ميزات الشعر، وعن ترديد التفاعيل والروي تنشأ الوحدة الموسيقية للقصيدة كلها. والنثر ليس خاليًا من الوزن والتقفية كما هو واضح في المسجعات والنثر ذي الفواصل. ولكن الموسيقية في الشعر أتم.

٢ـ والألفاظ المستخدمة في الشعر تكون منتقاة غير مبتذلة، ويكون جرسها ولونها مما يناسب غرضها ويساعد على إكساب القصيدة صفتها الموسيقية.

٣ـ الصور الخيالية أشد في الشعر روعة وجمالًا، وهي في النثر أميل إلى الإيضاح، لذلك كانت الكناية والاستعارة أكثر ورودًا في الشعر، وكان التشبيه أكثر دورانًا في النثر.

٤ـ تراكيب الشعر أكثر حرية في تأليف كلماتها من حيث التقديم والتأخير، وذلك ناشئ عن قصد التوفيق بين وزن الشعر وحركات العبارة. أما النثر فلا يخرج نظم الكلام فيه عن الأصل إلا لباعث معنوي. وفي محاولة التوفيق بين الأوزان العروضية والتراكيب اللغوية يضطر الشاعر إلى أن يجور

إمّا على الأوزان فتنشأ الزحافات والعلل، وإما على الألفاظ فتنشأ الضرورات الشعرية (رها) التي تجوز للشاعر دون الناثر. ومع ذلك ينبغي أن ينزه الشاعر شعره عن ارتكاب الضرورات بدون داع أدبيّ.

٥ـ ولما كان الشعر أدخل في باب الفن وأشد تمثيلاً له كان أميل إلى الإيجاز.

٦ـ والغالب أن تكون نفسية الشاعر أكثر موسيقية، إذ إن ذلك هو الذي يستدعي موسيقية الألفاظ حتى تكون كأنها صدى الموسيقية النفسية. وذلك هو الذي يطبع شعر الشاعر بطابعه الخاص. ولكل منها أسلوبه الخاص (الأسلوب/ ٦٢ وما بعدها) وراجع خواص أساليب فنون الشعر تحت عنوانه الخاص به في هذا المعجم.

□ الشَكْل

(عروض) ر: الزحاف.

□ الشكل

(كتابة) كانت الكتابة العربية في الجاهلية وصدر الإسلام عارية مما يدل على حركة الحرف، فكانت الألفاظ القرآنية عرضة لأن تقرأ على غير وجهها. فوضع الشكل بدعوة من زياد بن أبي سفيان والي معاوية على البصرة. والذي وضعه أبو الأسود الدؤلي.

وقد عرف العرب قبل عهد زيادٍ نوعًا من النقط اتخذه كُتّاب الوحي واستعمله الصحابة علاماتٍ خاصّةً باللَّهجات التي كان القرآن يُقْرَأ بها. فكانت الصحف القرآنية المودعة عند حفصة أم المؤمنين مبيَّنةً فيها اللهجاتُ الأخرى غير القُرَشيّة بنُقَطٍ على الحروف للدلالة على الإمالة وضم ميم الجمع والاشمام والهمز والتسهيل وغير ذلك.

وعندما أمر عثمان الكَتَبَةَ بكتابة المصاحف العثمانية أمرَهم بتجريدها من هذه النقط لتكون كتابةُ القرآن على لغة قريشٍ فقط.

وعندما أمر زيادٌ أبا الأسود بضبط الحرف أبى، حتى احتال عليه بأن أقْعَدَ في طريقه مَنْ قرأ: ﴿أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِهِ﴾ قرأها هكذا بكسر لام (رسولِهِ) فاستفظع أبو الأسود ذلك وقال: عزَّ وجهُ الله أن يتبرأ مِنْ رسولِهِ. ووافق زيادًا على ما كان امتنع منه. فاختار رجلاً كاتبًا منْ عبد القَيس، وقال له: خذ المصحف وخذ صِبغًا يخالف لون المداد، واستمعْ إليّ؛ فإذا وجدتني فَتَحْتُ شَفَتَيّ عند النطق بحرفٍ فاجعلْ نُقْطَةً فَوْقَهُ. وإذا أنا كَسَرْتُهُما عند نطقي بحرفٍ فاجعل النقطة تحته، وإذا ضَمَمْتُهما فاجعل النقطة إلى جانبِ الحرف. وإذا أتْبَعْتُ شيئًا من الحركاتِ غُنَّةً (أي تنوينًا) فاجعل الشكل نقطتين. وأما الساكنُ فاتركه بلا نقط. ففرغ من ضبط المصحف جميعه على هذا النَّهج.

أقول: وبفحص نموذج من مصحفٍ دُوِّن في آخر القرن الهجريّ الأول، ويظهر أنه مشكول على طريقة أبي الأسود، لاحظت أنه وضع النقاط الدالة على الشكل كما ذكر،

فإن كان الحرف ساكنًا لم يضع عليه شيئًا، وكذلك إن كان متبعًا بحرف مَدّ، وأن نقطتي التنوين كانت إحداهما فوق الأخرى وليس للحِرف المشدد ضبط. وهذا تصويرٌ للنموذج:

بسم اللهِ الرحمنِ الرحيم
والمرسلت عرفا فا
لعصفت عصفا. . .
انما توعدون لواقع ا.هـ ما قلته.

ثم زاد أهل المدينة للحرف المشدّد علامة على شكل القوس طرفاه يتجهان إلى أعلى هكذا حٓ توضع فوق الحرف المفتوح، وتحت الحرف المكسور، وعلى يسار الحرف المضموم. وصاروا يضعون نقطة الفتحة في داخل القوس (ن) والكسرة تحته (ب) والضمة على شماله (ب.) ثم استغنوا عن النقطة. وقلبوا القوس مع الضمة والكسرة وأبقوه على وضعه من غير قلب مع الفتحة (بِ ـ ـ = (ءً ءٌ ءٍ) بالترتيب.

ثم زيدت علامة للسكون، جرّة أفقية فوق الحرف منفصلة عنه (ـ).

هذا ما انتهى إليه الشكل في آخر عهد بني أميّة.

وجاء الخليل بن أحمد فاستخدم للشكل رموزًا أوضح، فرسم الضمة واوًا صغيرة فوق الحرف، والكسرة ياءً صغيرة تحت الحرف، ورمز للفتحة بألِفٍ مسطوحةٍ فوق الحرف. وإذا كان الحرف المتحرِّك منوّنًا كرّر الرمز.

وتمَّم بقية العلامات فوضع للتشديد رأس شين (أخذًا من كلمة شديد) ورَمَز للسكون الخفيف برأس خاء (حـ) (أخذًا من كلمة خفيف) ووضع لهمزة القطع رأس عينٍ (عـ) وجعل لهمزة الوصل رمز (آ) ورمزَ للمدّ الواجب بميم ودال صغيرتين متصلتين (مد) توضعان فوق الحرف.

وقد عمل تلاميذ الخليل بَعْدَهُ على تهذيب طريقته وتطويرها. وفي الأصل نماذج من مصاحِف ضبطت على طريقة الخليل، فلتراجع.

فشاعت طريقة الخليل لأنها أغنت عن استعمال مدادين مختلفي اللون (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٢٨-٤٣٨).

الشكل في عصرنا الحاضر: الشَّكْل علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على هيئة النطق به. وأخْذُه من (الشِّكال) وهو ما تقيَّد به الدابّة، لأن الكلمة قبل الشكل تحتمل صورًا كثيرة يختلف النطق باختلافها، فإذا شُكِلَتْ أَخَذَتْ صورة واحدة.

وما لم يُشْكَل من الكلام يقال له (غُفْل).

وأنواع الشكل: الحركةُ، والسكون، والتنوين، والشَّدة، والهمزة، والمدّة، (ر: الحركة. السكون. إلخ).

قال بعضهم: لما كان إغفال الكتب لا يخلو من إهمَال، وشكل كل كلماتها من أصعب الأشغال، اختاروا التوسّط وقالوا:

(ينبغي أن يُشْكَل ما يُشْكِل).

وينبغي في الكتب المعتنىٰ بها وضعُ علامةِ الهمزِ والمدِّ والتشديد.

وإذا زال الاشتباه بشكل حرفٍ واحد من الكلمة اكتُفِيَ به، وإلاّ زِيدَ في الشكل حتى يحصل الغرض نحو: (استخرج) فإنه يحتمل أربعة أوجه: الماضي، والمضارع، والأمر، والمبنيّ للمجهول. فيشكل كما يلي:

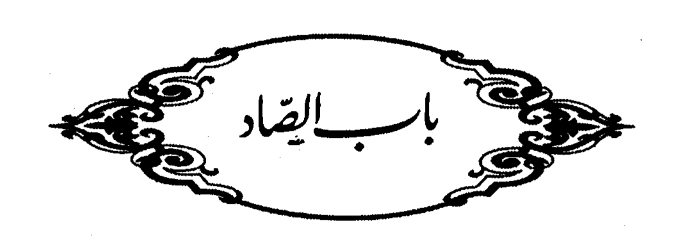
الماضي (استخرَج)، المضارع (أستخرِج)، الأمر (آستخرجْ) المبنيّ للمجهول (استُخرج) ولا يزاد على ذلك (والي/ ٢٠٤).

□ الشمسي والقمري

الحروف الشمسية هي التي إذا دخلت عليها (أل) قَلَبت لامها إليها فحصل التماثل والإدغام، وهي ١٤ حرفًا: ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن. فإذا قلت: (الشمس) صارت اللام شينًا في النطق، وأدغمت فيها.

وبقية الحروف تسمى القمرية (والي/ ٣٤).

أقول: ومنهم مَنْ يقول: لام أل شمسية أو قمرية.



باب الصّاد

□ ص (الصاد)

النطق بالصاد: الصاد صوت رخو مهموس. يشبه السّين في كلِّ شيء سوى أن الصادَ من أحْرف الإطباق ر: س. الإطباق (الأصوات اللغويّة/ ٦٤).

□ صار

صار فعل يأتي تامًّا بمعنى رجع أو ذهب، كقول الشاعر:

قومٌ إذا الشرّ أبدى ناجذيه لهم
صاروا إليه زرافات ووحدانا

ويأتي ناقصًا، فيعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

□ الصامت والصائت

(الأصوات اللغوية) الحروف الصائتة، ويقال لها أيضًا الحروف المصوّتة، هي حروف المدّ واللين، أي حروف العلة التي قبلها حركة مجانسةٌ لها، كما في: مَال، دُور، نِير. وما عداها من الحروف يقال لها حروف صامتة، كالباء والجيم والقاف. ومن الحروف الصامتة أيضًا الواو والياء المتحركان كما في نحو وَعَدَ، يَصِل، والواو والياء الساكنتان بعد حركة غير مجانسة، نحو: بَيْت، صَوْم. والألف دائمًا حرف صائت (التهانوي ١/٣٢١).

وقد سمّى إبراهيم أنيس الحروف الصامتة بالحروف الساكنة، وتسميتها صامتةً أولى. كما أنه ضمّ إلى الحروف الصائتة الحركات، على اعتبار أنها أبعاض حروف مدّ، وهو اعتبارٌ موفّق.

□ الصحّة

(صرف) الصحيح من الحروف ما ليس بمعتل، والمعتل هو الألف والواو والياء.

□ الصدارة

صدر الجملة أولها. وبعض الألفاظ في اللغة لا تكون إلا في صدر الجملة التي هي جزء منها. وسواء وقع اللفظ منها مبتدأ أو خبرًا أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك، فإنه

يجب أن يكون في أوّل جملته فلا يتقدم عليه جزء آخر منها. فلا يجوز أن تقول: ذَهَبْتَ متى؟ لأن متى الاستفهامية لها صدر جملتها.

هذا، والألفاظ التي لها الصدارة هي: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية، وضمير الشأن، وما اقترن بلام الابتداء، والموصول الذي اقترن خبره بالفاء (التوضيح ١/١١٥).

هذا، وليست (لا) النافية من ألفاظ الصدارة ما لم تقع في جواب القسم (ر: لا النافية).

وقال الرضي: كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفًا، فمرتبته الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام، والتحضيض، وإن وأخواتها، وغير ذلك.

وقال ابن يعيش: لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدارة، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتَنَزُّلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم. (الأشباه والنظائر ١/٢٢٣).

☐ الصَّدْر

(عروض) الشطر الأول من شطري بيت الشعر يسمّى صدر البيت، والشطر الثاني يسمى عَجُز البيت.

☐ الصرف

الصرف هو تنوين التمكين (ر: التنوين).

وهو لا يلحق الاسم المبني لشبهه بالحرف. ولا يلحق الاسم المشبه للأفعال، بل يمنع من الصرف (ر: الممنوع من الصرف).

☐ الصرف

علم (الصرف) أو (التصريف) هو عِلْمٌ يبحث عن أحْكام بِنْيَةِ الكلمة العربية بما يكون لِحُرُوفِها من أَصَالَةٍ وزيادَةٍ، وصِحَّةٍ، وإعْلال، ونَحْوِ ذلك، وبما يعرض لآخِرِها من وَقْفٍ أو غيرِه مما ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ.

وموضوعه الأفعال المُتَصَرِّفَة والأسماء المُتَمَكِّنَة.

والتصريفُ تغييرٌ في بِنْيَةِ الكلمةِ لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ.

فالأول يسمى بالاشتقاق: كتغيير المفرَدِ إلى التَّثْنِيَةِ والجمع، وتغييرِ المَصْدَرِ إلى الفعل الماضِي والمُضارِعِ والأمرِ واسمِ الفاعل واسمِ المفعول وغير ذلك.

والثاني: كتغييرِ قَوَلَ وغَزَوَ ـ إلى قَالَ وغَزَا. وينحصر هذا التغيير في القَلْب، والإبدالِ والحَذْفِ، والإدغام، والزِّيادة، والنَّقل.

ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا في ما أشبهها وهي الأسْمَاءُ المتوغِّلة في البناء كالضمائِرِ والموصولات، وأسماءِ الاستفهام والشرط، والإشارة، وأسماء الأفعال، والأفعال

الجامدة، فلذلك لا يدخل في ما كان على حرفٍ أو حرفين. كباء الجر، ولامه، وقد، وبل وما أشبه الحرف، كتاء قمت، و(نا) من قمنا.

وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بَعْضُهُ ـ فيدخله التصريف نحو: يدٍ ودمٍ ـ في الأسماء. ونحو: (قِ) زيدًا، وقُمْ، وبِعْ، في الأفعال (التوضيح ٢/٣٧١) وراجع التفاصيل تحت المواد الآتية: الماضي. المضارع. الأمر. اسم الفاعل. اسم المفعول. الإبدال. الإعلال. القلب. الحذف. الإدغام. التجريد. الزيادة. الوزن.. إلخ.

هذا، وإن بعض الصرفيين يجعل الصرف جزءًا من النحو، في حين يجعله غيرهم علمًا مستقلاً (التهانوي ١/١٤).

□ الصفة

الصفة هي الوصف (ر: الوصف).

□ الصفة المشبَّهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي اسم مصوغ من مصدر الفعل اللازم للدلالة على مَنْ قام به الفعل على وجه الثبات والدوام.

أبنية الصفات المشبهة: تصاغ الصفة المشبهة على الأوزان الآتية قياسًا:

من (فَعِلَ) اللازم (فَعِلٌ) في الأعراض كَفَرِحٍ وأشِرٍ، و(أفْعَلَ) في الألوانِ والخِلَقِ كأخضر، وأسود، وأكحل، وألْمَى، وأعمى و(فَعْلَانُ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن كشَبْعَان وريَّان وعطشان.

وقياس الوصف من (فَعُلَ) بالضم ـ (فَعِيلٌ) كظريفٍ وشريفٍ. ودونه (فَعْلٌ) كشَهْم وضَخْم. ودونه (فَعَل) كبَطَل وحَسَن، و(فَعَالٌ) بالفتح كجَبَان، و(فُعَالٌ) بالضم كشُجاع، و(فُعُل) كجُنُب و(فِعْلٌ) كَعِفْرٍ ـ أي: شجاع ماكر.

هذا، وإن صيغة فاعِلٍ ومُفْعِلٍ ومُسْتَفْعِلٍ ونحوها (ر: اسم الفاعل) إن قُصِد بها الدوام فهي صفاتٌ مشبهة بأسماء الفاعلين وليست أسماء فاعلين، وذلك كطاهرٍ ومستقيمٍ. (التوضيح ٢/٢٩).

أقول: وكذلك الوصف الذي على صيغة مفعول ونحوها إن قُصِد به صفة ثابتة كان صفة مشبهة باسم الفاعل وانطبقت عليه أحكامه، ومثاله قولهم: فلان مفتول العضلات، مهذب الأخلاق.

هذا، وعلامة كون الكلمة صفة مشبهة أن يستحسن إضافتها إلى فاعلها في المعنى (التوضيح ٢/٢٩).

الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل: تختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أُمور:

١ـ أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي كحَسَنٍ وجميلٍ، وهو يصاغ منهما كقائم وضارب.

٢ـ أنها للزمن الحاضِرِ الدائِمِ دون

الماضي المنقَطِعِ والمستقبل. وهو يكون لأحَدِ الأزْمِنَة الثلاثة.

٣ـ أنها قد تكون غير مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، كحسن وجميل، وضخم، وملآن، ولا يكون اسم الفاعل إلاّ مجاريًا للمضارع.

٤ـ أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه.

٥ـ أنه يَلْزَمُ كون معمولها سببيًا ـ أي متّصلاً بضمير موصوفها ولو معنًى، نحو: زيد حسنٌ الوجهُ ـ أي منه (التوضيح ٢/ ٣٣ـ٣٥).

إعمال الصفة المشبّهة: معمولُ الصِّفَةِ المشبّهة يجوز رفعه على الفاعلية، ويجوز جَرُّهُ بإضافتها إليه، ويجوز نصبه على شبه المفعوليَّةِ إن كان معرفة، وعليها أو على التمييز إن كان نكرة. وسواءٌ أكان هذا المعمول نكرة أو كان معرفة، وسواء أكانت الصفة نفسها بأل أو مجرَّدَةً منها. تقول: عَمُّك حسنٌ الخلُقُ، أو حسنُ الخُلُقِ، أو حسنٌ الخلقَ، إلاّ إنه يمتنع جر المعمولِ إن كان خاليًا من أل بالصفة المقترنة بأل (ر: الإضافة اللفظية) ويقبح رفع المعمول النكرة، ويضعف نصب المعمول المعرّف. والأحسن في المعمول المضافِ إلى الضمير رَفْعُهُ، وفيما كان بأل جَرُّه، وفيما كان نكرةً أن ينصب (التوضيح ٢/٣٥).

□ الصَّفير

(تجويد) حروف الصفير ثلاثة هي: س، ص، ز. والصفير يحدث نتيجة لضيق مجرى النَّفَس عند مخرج الصوت. وتختلف نسبة ضِيقه تبعًا لعلو الصفير مع كل حرف. ويُدْخِل بعض المحدثين في حروف الصفير بالإضافة إلى الثلاثة السابقة: ث، ذ، ش، ظ، ف (الأصوات اللغويّة/ ٦٣).

□ الصَّلم

(عروض) الصَّلْم من علل النقص، وهو حذف الوتد المفروق. ومثاله (مفعولاتُ) تصبح بعد الصَّلْم (مفعو) وتحول إلى (فاعِلْ).

□ صلة الموصول

كل اسمٍ موصولٍ فلا بدَّ له من صلةٍ تُكَمّل معناه وتوضحه. ولا بد أن تكون متأخرة عن الموصول، ومشتملة على عائد (ره) والصلة ثلاثة أنواع:

إما جملة: وشرطها أن تكون خبرية، معهودة، إلاّ في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها. فالمعهودة كجاء الذي خرج أبوه، والمبهمة نحو: ﴿فغشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غشِيَهُمْ﴾. ولا يجوز أن تكون إنشائية كبعتكه، ولا طلبية كاضربْه، أو: لا تضربْه.

وإما شبه جملة: وهو ثلاثة أنواع: ١ـ الظرف المكاني ٢ـ والجار والمجرور

التلمان نحو: الذي عندك ـ والذي في الدار

٣ـ والصفة الصريحة ـ أي الخالصة الوصفية، وتختصّ بالألف واللام، كضارب ومضروب وحسن، بخلاف ما غلبت عليها الاسمية (كأبطح وأجْرَع وصاحب وراكب). وقد توصل بمضارع كقول الشاعر:

ما أنت بالحكمِ التُّرضَى حُكومَتُهُ
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

وقد تُحذف الصلة إن دلّ عليها دليل، أو قُصِدَ الإبهام، ولم تكن صلة لأل، فالأول كقول الشاعر:

نحن الأُلى فاجمعْ جمو
عَكَ ثم وَجِّهْهُم إلينا

أي: نحن الأُلى عُرِفوا بالشجاعة، بدليل ما بعده. والثاني كقولهم بعد اللُّتَيَّا والتي ـ أي: بعد الخُطَّة التي بلغت من الشدة كيت وكيت (التوضيح ١/ ٩٠،٩١).

هذا، وإن جملة الصلة لا محلّ لها من الإعراب لنزولها منزلة الجزء من الموصول بها.

□ الصَّوت

الصوت ظاهرة طبيعية تنشأ من اهتزاز الأجسام. وتنتقل تلك الهزات في وسط غازيٍّ أو سائلٍ أو صلبٍ حتى تصل إلى الأذن. وسرعة الصوت في الهواء حوالي ٣٣٢ مترًا في الثانية.

وتتوقَّفُ شِدة الصوت على سعة الاهتزازة، وعلى مساحة الجسم المهتز، وعلى بعد مصدر الصوت من الأذن السامعة له.

أما درجة الصوت أي: منزلته من الحدّة أو العمق، فتتوقف على سرعة الاهتزازة، أو الذبذبة، فبازدياد عدد الذبذبات في الوحدة الزمنيَّة تزداد حدة الصوت. وبنقص العدد يزداد عمق الصوت.

والصوت الإنسانيّ ينشأ من ذبذبات الوترين الصوتيين في الحنجرة. ثم يخرج من الأنف والفم. وتختلف نوعية الصوت بين إنسان وإنسان. وحتى في الإنسان الواحد تتغيّر درجات صوته عند كل مقطع تقريبًا. والوتران الصوتيان عند الأطفال أقصر منهما عند الكبار، وعند النساء أقصر منهما عند الرجال. ويترتب على ذلك أن أصوات الصغار والنساء أحدُّ من أصوات الكبار والرجال.

وسرّ جمال الأصوات عند بعض الناس قدرتهم على تنظيم التنفس وتمكنهم، بالمران، من السيطرة على الوترين الصوتيين بحيث يتمكنون من تحديد سرعة الذبذبات كما يشاؤون.

أما شدة الصوت الإنساني فتتوقف على سعة الرئتين ونسبةِ ضغط الهواء المندفع منهما، وعلى الفراغات المضخِّمة للصوت

التي يمر فيها الهواء بعد الحنجرة، كفراغ الحلق، والفم والأنف. (الأصوات اللغوية/ ٧ـ١٣).

اسم الصوت: ر: اسم الصوت.

□ صَيَّر وأخواتها

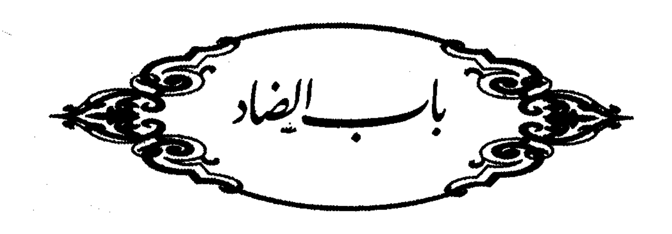
تدخل (صَيَّر) على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين. ومثلها في ذلك جميع أفعال التحويل، كجَعَل، ورَدّ، وتَرك، واتَّخذ، وتَخِذ، ووَهَبَ. قال الله تعالى: ﴿فجعلناهُ هباءً منثورا﴾ ﴿لو يرُدُّونَكُمْ من بعد إيمانكم كفَّارًا﴾ ﴿وتَرَكْنا بعضهم يومَئذٍ يموجُ في بعضٍ﴾ ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلًا﴾. وقال الشاعر:

تَخِذْتُ غُرازَ إثْرَهُمُ دليلًا
وَفَرُّوا في الحجاز لِيُعْجِزوني

وقالوا: وَهَبني الله فداك. وهذا للفعل (وَهَبَ) ملازِمٌ للمُضِيّ. (التوضيح ١/ ٢١٦، ٢١٧).

□ صيغة المبالغة

ر: المبالغة.



باب الضاد

□ ض (الضاد)

النطق بالضاد: الضاد في الفصحى صوت يمكن النطق به بأن تبدأ بالضادّ الحديثة كما ينطق بها في مصر، وتنتهي بالظاء. فالضاد في الفصحى مرحلة وسطى، فيها شيء من شدة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية. وتعدّ من الحروف الرخوة. ومخرجها عن يسار الفم عند بعضهم، وبعضهم يخرجها عن يمين الفم وبعضهم يُخرجها من جانبي الفَم.

وقد تطورت الضاد في النطق الحديث حتى أصبحت تنطق بطريقتين: الأولى - في مصر [والشام وبعض البلاد العربية الأخرى] ينطق بها كالدال، سوى أن الضاد من أحرف الإطباق. والثانية - في العراق وعند بعض أهل البادية انحرفت فيها الضاد إلى أن أصبحت أميل إلى الظاء. بل إن بعضهم ينطقها ظاءًا. ولعسر نطق غير العربيّ بالضاد الفصحى سميت العربية لغة الضاد (الأصوات اللغوية/ ٥٠).

أقول: لقد سمعت الضاد الفصحى في أواسط نجد كثيرًا. وأما الذين ينطقونها ظاءًا فكثيرٌ أيضًا. اهـ.

□ الضِّدّ

ر: التضادّ.

□ الضرب

(عروض) الضرب هو التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني من البيت. ففي قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومَلِ

قوله: (فحومَلِ) هو الضرب.

□ الضرورة الشعرية

(نحو) قال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين «يجوز كذا وكذا في ضرورة الشعر» فقال في أكثر من موضع: ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن أن يقول كذا وكذا. ففهم من هذا أن

الضرورة عنده في اصطلاحهم هو الإلجاء للشيء.

ثم قال أبو حيان: وليس كذلك، بل الضرورة ما كان من الاستعمالات الخاصة بالنظم المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام المنثور. ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلّا لكان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلّا ويمكن للشاعر أن يغيره اهـ.

وقال ابن جنّي: كما يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا (الأشباه والنظائر ١/٢٢٥).

وقد نقل الألوسي كلام أبي حيان في بيان معنى الضرورة، وردّ مذهب ابن مالك في ذلك، ثم رَجَّح قول أبي حيان، وجرى عليه في كتابه (الضرائر). فالضرورة عنده ما يجوز وقوعه في الشعر مما لا يجوز في النثر.

أقول: إن لما ذهب إليه ابن مالك وجهًا بيّنًا، إذ كثير من الضرورات يكون من العسير على الشاعر الحيلة عنها، كقول حافظ إبراهيم:

وراعَ صاحبَ كسرى أن رأى عُمَرًا
بين الرعيّة عُطْلًا وهو راعيها

فصرف (عمرًا) وحقه المنع من الصرف، فلو أراد الشاعر أن يجد تركيبًا آخر يستقيم معه الوزن غير هذا لكلّف من أمره شطَطًا. فكان ارتكاب الضرورة ميسَّرًا له عمله. إلّا أن الضرورة عندهم هي التعسّر وليس التعذّر. ثم الضرورة التي يكثر وقوعها في الشعر تصبح كأنها قياسية فيه، كصرف ما لا ينصرف، أما ما لا يكثر فيحسن بالشاعر أن لا يرتكبها إن أمكنه ذلك، كمنع المصروف من الصرف.

الغرض من ارتكاب الضرورة: إن الغرض من ارتكاب الضرورة التوسيع على الشاعر في فنّ الشعر، نظرًا لأنه كان لأهل الباديةِ سجلّ مفاخرهم، ولحاجتهم إليه في الغناء، وذكر ما يريدون الاحتفاظ بذكراه.

ويرى الألوسيّ أن الضرورةَ سماعيّةٌ لا يجوز إحداث أنواعٍ جديدة منها، ولكن يجوز ارتكاب ضرورةٍ مما ثبت ارتكاب شعراء العرب لنوعها.

وكلُّ ضرورة تُرتكب فلا بدّ لها من وجهٍ تخرَّج عليه، (أمّا ارتكاب الضرورة اعتباطًا دون أن تحمل على شيء آخر، أو تقاس عليه، فلا يجوز).

وتتفاوت الضرورات حُسنًا وقبحًا. فمن أحسنها صرف ما لا ينصرف. ومن أقبحها الأسماء المعدولة عن أصل وضعها بزيادة أو نقص، كقول الشاعر:

وأنّني حيثُما يَثْنِي الهوى بَصَري
وحيثُما سَلَكُوا أدنو فأنظورُ

أراد: فأنْظُر. وقول الآخر:

أُريد صلاحَهَا وتُريد قَتْلي
وشَتَّا بين قَتْلِي والصلاحِ

أراد شتان.

ولا تنحصر الضرورات في عدد معيّن، فمنهم من جعلها عشرة، ومنهم مَنْ عدّها مئة. والذي ذكره الألوسي ١٣٥ نوعًا على وجه التقريب. منها ٣٥ نوعًا ترجع إلى الحذف و٢٠ نوعًا ترجع إلى الزيادة و٨٠ نوعًا ترجع إلى التغيير في اللفظ أو العمل أو غير ذلك من الأحكام. إلاّ أنّ بعضها لا يثبت، وبعضها يقع مثله في النثر. ولعل ما يبقى بعد هذين النوعين يكون ١٠٠ نوع أو ما يقارب ذلك (الضرائر للألوسي).

وأقول: يظهر لي أن الضرورة التي سَوَّغوا للشعراء ارتكابها كانت من عوامل التطوّر اللغوي في بنية الكلمة واستعمالاتها، وإن معرفة وجوه ذلك ومداه بحاجة إلى بحث مستوفٍ.

□ الضَّمّ

(نحو) الضم حالة من حالات البناء والبِنية، ولا يُعبَّر بالضمّ عن الرفع عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين التعبير بالضم عن الرفع، وبالرفع عن الضمّ (التهانوي ١/١٦٢).

وتكون الضمة علامة للرفع في المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والمضارع.

(إملاء) كتابة الضمة: تكتب الضمة رأس واوٍ صغيرة فوق الحرف هكذا ـُ. وهي مأخوذة من الواو الكبيرة، لأن الضمة إذا أُشبعت صارت واوًا. (والي/ ١٩٧).

□ الضمير

الضمير اسمٌ لما وُضِع لمتكلم كأنا أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو لمخاطبٍ تارةً ولغائب أُخرى وهو: الألف، والواو، والنون، كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن.

أقول: إن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، ويغلّب الأعرف عند الاختلاط كقولك: أنا وأنت قمنا. وأنت وهو قمتما. (ر: التغليب). اهـ.

تقسيمات الضمير: ينقسم الضمير إلى: بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت، وإلى مستتر وهو بخلافه كالمقدر في (قُمْ).

وينقسم البارز إلى: متصل وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلاّ، كياء ابني، وكاف أكرمك، وهاء سلنيه ويائه.

وإلى منفصل، وهو ما يبتدأ به ويقع بعد (إلاّ) نحو (أنا) تقول: أنا مؤمن، وما قام إلاّ أنا.

أقسام الضمير المتصل: هي ثلاثة:

١ـ ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة: التاء كقمت، والألف كقاما، والواو كقاموا، والنون كقمن، وياء المخاطبة كقومي.

٢ـ وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: ربي أكْرَمَني، وكاف المخاطب نحو: ﴿ما ودَّعَكَ ربُّك﴾، وهاء الغائب نحو: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾.

٣ـ وما هو مشترك بين الثلاثة وهو (نا) خاصة، نحو: ﴿ربنا إننا سمعنا﴾.

وألفاظ الضمائر كلها مبنيّة.

الضمير المستتر: يختصُّ الاستتار بضمير الرفع.

(أقول: وليس معنى أن الضمير الذي تقديره (أنت) مثلاً، هو مستتر بحروفه هذه، بل المقصود أن معناه منويٌّ في نفس المتكلم بالكلام، ولا حروف له، وإنما يقدر بلفظ مثل ضمير الرفع المنفصل لمجرد الإفهام عنه.

وليس المستتر من قبيل المنفصل، بل هو متصل، بل هو أشد اتصالاً بعامله من الضمائر المتصلة لأنه في نفس لفظ العامل. اهـ).

وينقسم المستتر إلى: مستتر وجوبًا، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بواحد من سبعة:

١ـ بأمر الواحد كقم.

٢ـ أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم.

٣ـ أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم.

٤ـ أو بالنون كنقوم.

٥ـ أو بفعل استثناء: كخَلَا ـ وعَدَا ـ ولا يكون، في نحو قولك: قاموا ما خلا زيدًا ـ وما عدا عمرًا ـ ولا يكون زيدًا.

٦ـ أو بأفعل في التعجب. أو بأفعل التفضيل. و(هم أحسن أثاثا).

٧ـ أو باسم فِعْلٍ غَيْرِ ماضٍ (كأوّهْ ونَزَالِ).

وإلى مستتر جوازًا، وهو ما يخلفه أحدهما، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: زيدٌ قامَ ـ وهندٌ قامت ـ وزيدٌ قائمٌ ـ أو مضروبٌ ـ أو حسنٌ، وهيهات. ألا ترى إنه يجوز: زيد قام أبوه ـ أو ما قام إلاّ هو؟ وكذا الباقي.

وقال ابن هشام: والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلاّ الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام (يعني أن الضمير المستتر استتاره واجب دائمًا، وأمّا العوامل فمنها ما يرفع مستترًا وظاهرًا، ومنها ما لا يرفع إلاّ ضميرًا مستترًا. وهو عندي أصح).

أقسام الضمير المنفصل: ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى

قسمين:

١ـ ما يختص بمحلّ الرفع وهو: أنا، وأنتَ، وهو وفروعهن ففرع (أنا) نحن، وفرع (أنتَ) أنتِ ـ وأنتما ـ وأنتم ـ وأنتنَّ وفرع (هو) هي ـ وهما ـ وهم ـ وهن.

٢ـ وما يختص بمحل النصب وهو (إيّا) مُرْدَفًا بما يدل على المعنى المراد، نحو: إيّايَ للمتكلم، وإياكَ للمخاطب، وإياهُ للغائب، وفروعها: إيانا، وإياكِ، وإياك وإياكما، وإياكم وإياكنّ، وإياها وإياهما، وإياهم وإياهنّ.

متى يستعمل الضمير منفصلًا ومتى يكون متصلًا: لما كان الضمير موضوعًا لاختصار الكلام، وكان الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل فلذلك كانت القاعدة أنه «**متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله**» نحو: قُمْتَ وأكرمتُكَ ـ لا يقال فيهما: قام أنا، ولا أكرمت إياك.

ومثال ما لم يتأتّ فيه الاتصال: أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: ﴿إياكَ نَعْبُدُ﴾، أو يلي (إلّا) نحو: ﴿أمَرَ أن لا تعبدوا إلّا إياه﴾. ومنه قول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنما
يدافِعُ عن أحْسابِهِمْ أنَا أو مِثْلي

لأنّ المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا.

هذا وإن كانت ضمائر مختلفة كلها معمولةً لعاملٍ واحدٍ وكلها جائز الاتصال، فإن كان فيها ضمير رفعٍ وجب أن يتصلَ بالعامل مباشرة لأنه كالجزء من عاملِهِ، وأن يتأخَّرَ ضميرُ النصب عن ضمير الرفع، ويؤتى به متصلًا كذلك ومثاله: رأيتك.

وإن كان العاملِ عاملًا في ضميري نصب، أو ضمير جرٍّ وضمير نصب، فإن تقدم أعْرَفُهما جَازَ في الثاني أن يتَّصِلَ، وجاز أن ينفصل، كقولك لصاحبك: حُبِّي إياكَ صادِقٌ، أو حُبِّيكَ صادقٌ. وكقولك للأجير: الأجرة أعطيتُكَها، أو: أعطيتك إياها.

ولا يجوز جعلهما كليهما متصلين مع تقديم غير الأعرف منهما. فلا يجوز أن تقول: الأجرةُ أعطيتهاك.

والمقصودُ بقولنا إن ضميرًا أعرَفُ من ضميرٍ، هو أن ضمير المتكلِّم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، كما تقدم.

وإن كان الضميران من نوع واحد وجب فصل المتأخّر منهما أيضًا، كقولك: طلب الأجير الأجرة فأعطيته إياها أو فأعطيتها إياه، ولا يجوز: فأعطيتهوها ولا: فأعطيتهاه.

تنبيه: يجوز في خبر كان وأخواتها إن كان ضميرًا أن يكون متصلًا وأن يكون منفصلًا. فمن الوصل الحديث: «إن يَكُنْهُ فلن تسلَّطَ عليه». ومن ورود الفصل قول الشاعر:

لئن كان إياهُ لقدْ حالَ بَعْدَنَا
عن العهدِ والإنسانُ قد يتغَيَّرُ

وفصله هنا استثناءٌ من القاعدة العامة المذكورة سابقًا (التوضيح ١/ ٤٨-٥٦).

كون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخصٍ واحد: إن كان الفاعل والمفعول لفعل واحد ضميرين لمسمًّى واحدٍ لم يَجُزْ إعمال الفعل في لفظي الضميرين: فلا يجوز أن تقول: سأكرِمُني ولن أُهيِّنِني لأجل أحدٍ. ولكن تأتي بـ (نفس) أو ضميرها، فتضيفها إلى الضمير الثاني، فتقول: سأكرم نفسي ولن أهينها.

وهذا في كل فعل باستثناء ما يلي: رأى البصرية والقلبية والحلمية، وعَدِمَ، ووَجَد، وظنَّ وأخواتها (ر: ظن وأخواتها) تقول: رأيتُني ولا أملك شيئًا وأراني أملِكُ كثيرًا. اهـ.

ولكن ثَمَّ مواضع وردت فيها تعدية الفعل إلى ضمير فاعله دون توسط (نفس). منها قولهم: (هوِّن عليك) وقول الله تعالى: ﴿أمسكْ عليك زوجَك﴾ وقوله: ﴿فصُرْهنَّ إليكَ﴾ ﴿واضْمُمْ إليك جناحك﴾. وقول الشاعر:

قَدْ بتُّ أحْرُسُني وَحْدي ويمنعني
صوت السباعِ به يَضْبَحْنَ والهامِ

وقولهم: (دع عنك هذا).

ومذهب الأخفش في ذلك أن (على، وعن) أصبحَتْ اسمًا هي المفعول به، ومذهب ابن مالك أن كلمة (نفس) محذوفة مقدرة (المغني ١/١٢٨).

إبراز الضمير المستتر إن عاد علي غير صاحب ما استتر فيه: إن كان الوصف متحمِّلًا للضمير، وكان الوصف لغير من يرجع إليه الضمير وجب إبراز الضمير، ولا يجوز بقاؤه مستترًا، نحو: غلام زيد ضاربه هو (أي: زيد) فوجب إبراز الضمير، لأنه لو استتر لعاد على الغلام (التوضيح ١/١٠٦).

أقول: وليس هذا الحكم عندي خاصًّا بالوصف بل يكون في الفعل أيضًا، فإن كان في الحذف لَبْسٌ تأكد إبراز الضمير نحو: محمد أخوه يكرمه هو (أي: محمدٌ).

مرجع الضمير: ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يذكر له في الكلام مرجع، لأن صدور الكلام من شخص معيَّن قرينة كافية للدلالة على المقصود بقوله (أنا) وكذلك ضمير المخاطب (أنت) أما ضمير الغائب فلا يعلم المقصود به إلاّ بأن يعود إلى اسم معلوم. ويسمى ذلك الاسم (مَرْجِعَ الضمير) أو (مُفَسِّرًا للضمير).

والأصل أن يكون مرجع الضمير متقدمًا في الكلام على الضمير، كقولك: محمدٌ صلى الله عليه. ويجوز أن يكون المرجع متأخرًا في الكلام إن كانت رتبته التقديم، كقول العرب: في بيتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ، ولا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة إلاّ في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

جَزى ربُّه عَنّي عَدِيّ بنَ حاتمٍ
جزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

(التوضيح ١/١١٦، ١١٧).

والمواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة ستة مواضع:

١ـ ضمير الشأن، نحو: ﴿فأعلم أنه لا إلـه إلّا الله﴾.

٢ـ ضمير القصة، نحو: ﴿فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب﴾.

٣ـ باب نِعْمَ، نحو: (نِعْمَ امرأً أبوك).

٤ـ باب التنازع، نحو: (عرفوني وعرفت القادمين).

٥ـ بعد رُبَّ، نحو: (رُبَّهُ رجلًا).

٦ـ إبدال الظاهر من الضمير، نحو: (رأيته أخاك).

ولا يجوز في غير ذلك. (الضرائر/ ١٨٥).

(معاني) الغرض من التعريف بالإضمار: يؤتى بالضمير إما لأن المقام مقام التكلم وإما لأن المقام مقام الخطاب.

وإما لأن المقام مقام الغيبة لكون المقصود مذكورًا أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي: العدل، وقوله تعالى: ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾ أي: ولأبوي الميت.

وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يترك إلى غير معين كما تقول: (فلان إن أكرمتَه أهانَك، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك) فلا تريد مخاطبًا بعينه؛ فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم؛ أي: سوء معاملته غير مختصٍّ بواحد دون واحد. وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ولو تَرى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربّهم﴾. فلا تختص بها رؤية راءٍ، بل كل مَنْ يتأتّىٰ منه الرؤية داخل في هذا الخطاب. (الإيضاح ١/ ٧١ـ٧٣).

هذا، وإن ميزات الضمير على الاسم الظاهر ثلاث:

١ـ أنه عامل تهذيب في الأسلوب، فإنه يغني عن التكرار المستثقل. ولذلك لا يجنح إلى التكرار في الكلام البليغ إلا لمقام يقتضيه.

٢ـ أنه مكّن أهل اللغة من الافتنان بأنواع من الأساليب:

أ ـ كتنويع الضمائر للإشارة إلى معان معينة، كما في قوله تعالى: ﴿لآكلون من شجر من زقوم. فمالئون منها البطون. فشاربون عليه من الحميم﴾ فأرجع الضمير أولًا مؤنثًا لأنهم يأكلون من متعدد متنوع. فإذا صار في بطونهم صار شيئًا واحدًا فأعاد الضمير عليه مفردًا مذكرًا. ب ـ وكالالتفات (ر‌ه) جـ ـ وكالإيضاح بعد الإبهام كما في قوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ د ـ وكالفصل ر: ضمير الفصل.

٣ـ أنه مكّن من اختصار الكلام وإيجازه لوضعه على أحرف قليلة، أو لأنه لا لفظ له

وهذا في حالة الضمير المستتر. ويستسهلون حذفه كما في ﴿فبشِّر عبادِ﴾ ونحو: (أنت الذي أُريدُ) (علي النجدي ناصف، في مجلة المَجْمَع ٢٠/٢٣).

(علم المعاني) أغراض الإظهار بدل الإضمار: قد يترك استعمال الضمير مع تقدم ذكر مرجعه، وذلك لغرض بلاغي إما لزيادة التمكين كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد. الله الصمد﴾ وقوله: ﴿وبالحق أنزلناه وبالحق نزل﴾ ﴿فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا﴾ بدل: هو الصمد، وبه نزل، فأنزلنا عليهم.

وإما لتقوية داعي المأمور إلى الامتثال كقول الخلفاء ـ أمير المؤمنين يأمرك بكذا ـ وقوله تعالى: ﴿فإذا عزمت فتوكل على الله﴾.

وإما للاستعطاف، كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاكا
مقرًا بالذنوب وقد دعاكا
فإنْ تَغْفِر فأنت لذاك أهلٌ
وإن تطردْ فمن يرحمْ سواكا

(الإيضاح ١/ ١٣٧-١٣٩).

إخلاء بعض الضمائر من معنى الاسمية:

(نحو) الواو في نحو: (أكلوني البراغيثُ) و(قاموا إخوتُك)، والألف في نحو: (قاما أَخَواك)، والنون في: (يعصرن النساء الزيت) كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث. ويجوز أن تكون أسماء ويكون (البراغيث) ونحوه مبتدأ مؤخر (الأشباه والنظائر ١/٢٠٤).

□ ضمير الشأن

الغرض من الإتيان بضمير الشأن (أو ضمير القصة) أن يتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضلَ تمكُّن، وهو السرّ في التزام تقديم ضمير الشأن. قال الله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وقال: ﴿إنه لا يفلح الكافرون﴾ وقال: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ (الإيضاح ١/ ١٣٥، ١٣٦).

أقول: ويقال لهذا النوع ضمير (الشأن) إن كان لمذكر، وضمير (القصة) إن كان لمؤنث. وهو يُذكَّر أو يؤنث تبعًا للمسند إليه في جملة الخبر.

□ ضمير الفصل

(نحو) ضمير الفَصْلِ هو ضميرٌ بصيغة الضمير المرفوع يؤتى به قَبل الخبر ليُعْلَمَ أنّ ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع. ولهذا سُمِّيَ فَصْلًا، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع. ويسمّى عِمادًا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، ويفيد التوكيد، ويفيد أيضًا الاختصاص (القَصْرَ). نحو: ﴿وأولئك هم المفلحون﴾.

ويشترط في ما قبله كونُه مبتدأ في الحال

أو في الأصل، نحو: ﴿وإنّا لنحنُ الصافُّون﴾ ونحـو: ﴿كنت أنت الـرقيبَ عليهم﴾، ﴿تجدوه عند الله هو خيرًا﴾ ويشترط كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام كونه نكرة وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿أنْ تكونَ أمّةٌ هي أربَى من أمّة﴾.

ويشترط في ما بعده أمرانِ: كونه خبرًا لمبتدإٍ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل (ألْ) كما تقدم في (خَيْرًا) و(أقَلّ)، وكالمضارع نحو: ﴿إنه هو يُبْدِئ ويُعِيد﴾ ﴿ومكرُ أولئكَ هُوَ يَبُورُ﴾ والماضي نحـو: ﴿وأنه هو أضحكَ وأبْكَى وأنّهُ هُوَ أماتَ وأحْيَا﴾.

حقيقـة ضميـر الفصل: ضميرُ الفصل حَرْفٌ عندَ أكثر البَصْريين. وقال الخليل هو اسم لامحلّ لَه من الإعراب. ونظيره على هذا القـول أسْمَـاءُ الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة. وقال الكوفيون له محلٌ بِحسَب ما بعده.

هذا، ويجـوز في ضمير الفصـل أنْ يُعْرَبَ مبتدأً وهو وخبره خبرًا لما قبله أو أنْ يَكُونَ توكيدًا لما قبلَهُ وذلك كما في الآية: ﴿إنّـكَ أنتَ علّامُ الغيوب﴾ وقد يمتنع أحد هذين الوجهين أو كلاهما في بعض المواضع (المغني ٢/ ١٠٤-١٠٦).



□ ط (الطاء)

النطق بالطاء: ينطق بالطاء الآن كالتاء تمامًا، لا يفترقان إلّا في أنّ الطاء من أحرف الإطباق والتاء منفتحة (الأصوات اللغويّة/ ٥١).

(صرف) إبدال الطاء: تبدل الطاء من تاء الافتعال وفروعه، إن كانت فاؤه صاداً، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاء (وهي أحرف الإطباق). تقول في افتعل من الصبر: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطهر: اطّهر، ومن الظلم: اظطلم ويجوز في هذه الإدغام فتقول: اظّلم (بالظاء) أو: اطّلم بالطاء.

□ الطباق

(بديع) الطباق هو المطابقة (رها).

□ الطويل

(عروض) البحر الطويل كان أكثر بحور الشعر رواجًا في العصر الجاهلي والعصور التي تلت قريبًا منه. وأصله (فعولن مفاعيلن) أربع مرات. ونظمه بعضهم للتذكر فقال:

طويلٌ له بيْنَ البحورِ فضائلُ
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلُ

أما في الاستعمال فله عروض واحدة وثلاثة أضرب:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن -١
... ...
... ... مفاعلن -٢
... ...
... ... فعولُ مفاعي -٣

(القبض واجب في - فعولن - قبل الضرب الأخير، فيكون هكذا دائمًا: فَعُولُ).

والأمثلة بالترتيب:

١- وما يَكُ من خيرٍ أَتَوْهُ فإنّما
توارَثَهُ آباءُ آبائِهِم قَبْلُ

٢- وُقوفًا بها صحبي عليّ مطيّهم
يقولون لا تهلكْ أسىً وتجمَّلِ

٣ـ إذا الخلُّ لم يَهْجُرْكَ إلا ملالـةً
فليس له إلا الـفـراقَ عتـابُ

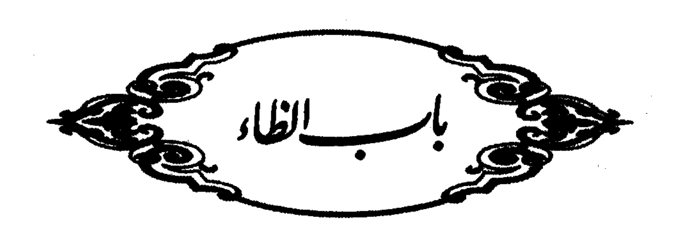
(أهدى سبيل).

ويقبح في هذا البحر استعمال (مفاعِلُنْ) في حشو البيت، وإن أجازه العروضيون.

وأحسن الأضرب الثلاثة فيه (مفاعِلن) وبعده (مفاعي) وبعده (مفاعيلن) (موسيقى الشعر/ ٥٩).

□ الطيّ

(عروض) ر: الزحاف.



□ ظ (الظاء)

النطق بالظاء: الظاء من الحروف اللثوية (ث، ذ، ظ) وهو حرف مجهور كالذال. ومخرجه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا. وعند النطق به يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقعر وسطه إلى الأسفل ويرجع إلى الداخل قليلاً، ولذلك فالظاء من أحرف الإطباق (الأصوات اللغوية/ ٤٩).

□ الظرف (المفعول فيه)

يسمى المفعول فيه ظرفًا. والظرف ما ضمن معنى «في» باطراد من اسم زمان أو مكان. نحو: اجلس هنا وقتًا.

ما يصلح من أسماء الزمان وأسماء المكان للانتصاب على الظرفية: أسماء الزمان كلُّها صالحة للانتصابِ على الظرفيّة، سواءٌ في ذلك مبهمُها كحينٍ ومدةٍ، ومُختَصُّها كيومِ الخميس، ومعدودُها كيومين واسبوعين.

والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان:

(أحدهما) المُبْهم وهو ما افتقر إلى غيرِهِ في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات نحو: أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وشبهها في الشّياع. كناحيةٍ، وجانبٍ، ومكانٍ. وكأسماء المقادير، كَمِيلٍ، وفرسخٍ، وبريد.

(والثاني) ما اتحدت مادَّتُهُ ومادة عامله، كذهبت مذهب زيد، وقوله تعالى: ﴿وأنّا كنا نقعد منها مقاعِدَ للسمع﴾ وأمّا قولهم: هو مني مقْعَدَ القابلة، ومزجَرَ الكلْبِ، ومناطَ الثريا ـ فشاذٌ (التوضيح ١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

ما ينوب عن اسم الزمان واسم المكان: قد ينتصب على الظرفية ما يدل على الزمان أو المكان مما يأتي:

١ـ أسماءُ العدد المميَّزةُ بهما، كسرتُ عشرين يومًا ثلاثين ميلاً.

٢ـ وما أُفيد به كُلّيَّةُ أحدِهِمَا، أو جُزْئيَّتُهُ، كسرتُ كلَّ اليوم كلَّ الفرسخ، أو بعضَ اليومِ

بعض الفرسخِ.

٣ـ وما كان صفةً لأحَدِهِمَا، كجلستُ طويلاً من الدهرِ شرقيَّ الدار.

٤ـ وما كان مخفوضًا بإضافةِ أحدِهما ثم أُنيبَ عنه بعد حذفِهِ، والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرًا، وفي المنوب عنه أن يكون زمانًا. ولا بد من كونه معيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ نحو: جئتُكَ صلاة العصر أو قدوم الحاج، وانتظرك حلب ناقة ـ أو نحر جزور.

وقد يكون النائب اسم عينٍ نحو المثل: لا أُكَلِّمُه القَارِظَين ـ والأصل مدة غيبة القارظين. وقد يكون المنوب عنه مكانًا نحو: جلست قرب زيد ـ أي: مكانَ قُرْبِهِ.

٥ـ وألفاظ مسموعة توسَّعُوا فيها فَنَصبوها على تضمين معنى (في) كقولهم: أحقًّا أنك ذاهب؟ والأصل: أفي حق، ومثلها: غَيْرَ شَكٍّ، أو جَهْدَ رأيي، أو ظنًّا مني، أنَّك قائم.

(أقول: وعندي أن هذا النوع هو من حذف الجارِّ لا من الانتصاب على الظرفية).

وليس من النصب على الظرفية انتصاب اسم الزمان والمكان على المفعول به نحو: ﴿يخافون يومًا﴾ لأن الخوف واقع على اليوم وليس واقعًا فيه. وأما نحو: دخلت الدارَ وسكنتُ البيتَ، فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض ـ لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدِّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في) لا تقول: صلَّيْتُ الدارَ، ولا: نِمْتُ البَيْتَ (التوضيح ١/ ٣٢٠-٣٢٣).

(١) القارظان: رجلا خرجا يجتنيان لأهلهما القَرَظَ، وهو نبْتٌ تدبغ به الجلود، فلم يعودا إلى أهلهما ولم يُسْمَعْ لهما خبرٌ بعد ذلك. فضربت العرب بغيبتهما المثل للشيء الذي يراد تأْبِيدُهُ.

متعلَّق الظرف والمجرور: لا بد للظرف والمجرور من متعلَّق، ولا بدّ في متعلَّق الظرف من أن يكون فعلًا، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه. فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر.

مثال الأول والثاني: ﴿**أنعمت عليهم. غير المغضوب عليهم**﴾.

والثالث: ﴿**وهو الذي في السماءِ إلٰهٌ وفي الأرضِ إلٰهٌ**﴾ لأنه مؤول بمعبود.

والرابع نحو: فلان حاتم في قومه، تعلق بما في حاتم من معنى الجود.

ومثال المتعلَّق المحذوف: ﴿**وإلى ثمود أخاهم صالحًا**﴾ بتقدير وأرسلنا.

ويستثنى من قولنا: لا بد للجارّ والمجرور من متعلَّق، ستة أُمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء ومِنْ في: ﴿**وكفى بالله شهيدًا**﴾ ﴿**هل من خالقٍ غير الله**﴾ وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قَصُرت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعينَتْ على ذلك بحروف الجر، وأمّا الزائد فإنما دخل في

الكلام تقويةً وتوكيدًا ولم يدخل للربط.

الثاني والثالث: لعلّ، ولولا، عند من جَرّبهِمَا، فلا متعلّقَ لهما وما بعدهما مبتدأ.

الرابع: رُبّ، في قول الرماني وابن طاهر.

الخامس: حروف الاستثناء خلا وعدا وحاشا إذا جَرَرْنَ.

ويجب تعلق الظرف والمجرور بمحذوف في ثمانية مواضع:

أن يقعا صفةً نحو: ﴿أو كصيبٍ من السماء﴾، أو حالاً نحو: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾، أو صلَةً نحو: ﴿وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون﴾ أو خبرًا نحو: زيد عندك أو في الدار مثلاً، أو نحو قولهم للمعرس: (بالرفاء والبنين) بإضمار (أعرست)، أو يرفعا الاسم الظاهر نحو: (أفي الله شك؟) (أعندك زيد؟) أو في الاشتغال، نحو: أيوم الجمعة صُمته. أو قسمًا بغير الباء، نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾ ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾.

كيفية تقدير العامل في الظرف والمجرور: أما في القَسَم فتقديره أُقسِمُ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، وأما في المَثَل فيقدر بحسب المعنى، وأما في البواقي فيقدر كونًا مطلقًا وهو كائن أو مستقر أو نحو ذلك إن أُريد الحال أو الاستقبال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم إلاّ لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزًا لا واجبًا.

وعلى كل تقدير سواء قلنا العامل في الخبر الظرفِ فعل أو اسم، فإنّا نعتقد أنّا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار المقدّر، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه. ويبقى الضمير مرتفعًا بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعًا بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ، قال أبو علي الفارسي: إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة.

التوسع في الظرف والجار والمجرور:

يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو: كان في الدار زيد جالسًا، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو: ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو:

فلا تَلْحَني فيها فإن بحبِّها
أخاكَ مُصابَ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

وبين المضاف والمضاف إليه، نحو: (للهِ درُّ اليومَ منْ لاَمَها) و(هذا غلام واللهِ زيدٍ) وبين إذَنْ ومنصوبها نحو:

إذنْ واللهِ نرْمِيَهُمْ بِضربٍ

ويصح تقديمهما خبرين على الاسم في باب إنَّ، نحو: ﴿إنَّ لدينا أنكالاً﴾ ﴿إنَّ في

ذلك لَعِبرةً﴾ وعلى الفعل المنفي بما، نحو:

ونحن عن فضلِكَ ما استغْنَيْنا

وعلى (إنّ) معمولاً لخبرها، نحو: أمّا بعدُ، فإني أفعل كذا (الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٥ـ٢٤٠).

الظرف المتصرف والظرف غير المتصرف: الظرف نوعان: متصرف، وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة أُخرى غير الجرِّ بِمِنْ، كأن يُستعمل مبتدأً أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مضافًا إليه ـ كاليوم، تقول: اليومُ يومٌ مبارك، واعجبني اليومُ، وأحببت يومَ قدومك، وسرت نصف اليومِ.

وغير متصرف وهو ما لا يفارق النصب على الظرفية والجرَّ بمن كقَطُّ وعَوْضُ، تقول: ما فعلته قطُّ ـ ولا أفعله عَوْضُ (أي: في المستقبل) ونحو: قبلُ، وبعدُ، ولدنْ، وعندَ، يحكم عليهن بعدم التصرف ـ مع أن (من) تدخل عليهن (التوضيح ١/ ٣٢٥، ٣٢٦).

□ ظَلَّ

ظلَّ فعل ناقص من أخوات كان (ر: كان وأخواتها).

□ ظنَّ وأخواتها

المقصود بباب (ظنَّ) أفعالُ القلوب التي ينصب كل منها مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر. وهذه الأفعال قسمان:

١ـ ما يراد به اليقين، وهي: وَجَد، وألْفى، ودَرَى، وتَعَلَّمْ (بصيغة الأمر) ورَأَى، وعَلِمَ.

٢ـ ما يراد به الرجحان (أي: إدراك الحكم، مع احتمال المقابل احتمالاً مرجوحًا) وهي ظنّ، وحَسِبَ، وخالَ، وزَعَمَ، وجَعَل، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ (بصيغة الأمر).

هذا، وقد ترد رأى وعلم بمعنى غلبة الظن. كما قد ترد ظنّ وحسِبَ وخالَ بمعنى اليقين.

ومن شواهد إعمال هذه الأفعال، قوْلُ الله تعالى: ﴿تجدوُه عند الله هو خيرًا﴾ و﴿إنهم ألْفَوْا آباءَهم ضالِّين﴾ وقال الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفس قهرَ عدوِّها
فَبالِغْ بلطْفٍ في التحيُّل والمَكْرِ

ونحو: ﴿وجعَلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمٰنِ إناثًا﴾ وقول الشاعر:

زَعَمَتْني شيخًا ولست بشيخٍ
إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيبًا

وقول الشاعر:

وكنّا حسِبْنا كلّ بيضاءَ شحمةً
عشيةَ لاقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرا

هذا، وقد ألحقوا رأي الحُلْمِيَّة برأى العِلْمِيَّة في التعدّي لِاثنين كقول الشاعر:

أُراهُمْ رُفْقَتي حتّى إذا ما
تجافَى الليلُ وانخَزَل انخزالا

ظنّ وأخواتها

إذا أنـا كالّـذي يَجْـري لورْدٍ
إلـى آلٍ فلَمْ يُدْرِكْ بِلالا

هذا، وقد يُلغى عَمَلُ ظنّ وأخواتِها في المفعولين إذا تأخّر الفعل عنهما (ر: الإلغاء) كما قد يُعلّق عن العمل فيهما إن كان ما يلي الفعل من الألفاظ التي لها الصدارة (ر: التعليق) (التوضيح ١/ ٢٠٩-٢١٥).

أعلم وما جرى مجراها: هناك سبعة أفعال كل منها ينصب مفعوله الأوّل ثم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فيكون لكل منها ثلاثة مفاعيل. وهذه الأفعال هي: أعْلَمَ وأرَى، اللذان أصلهما عَلِم ورأى المتعديان لاثنين، وما ضُمِّن معناهما من: نَبّأ، وأنْبأ، وخبّر، وأخبر، وحَدَّث، نحو: ﴿كذلك يُريهم الله أعمالَهم حسراتٍ عليهم﴾ ﴿إذ يريكَهُمُ الله في منامك قليلاً ولو أراكَهُمْ كثيرًا لفشلتم﴾.

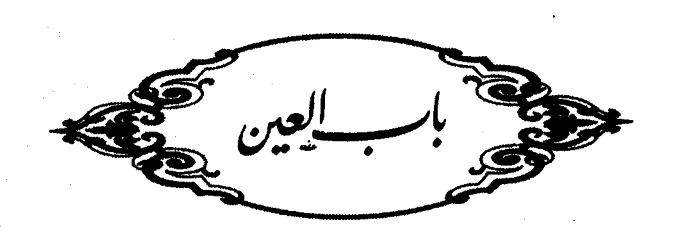
ويجري في هذه الأفعال السبعة من الإلغاء والتعليق ما يجري في علم ورأى، فمن شواهد الإلغاء قول الشاعر:

وأنتَ - أراني الله - أمنعُ عاصِمٍ
وأرأفُ مستكْفًى واسمَحُ واهِبِ

ومن شواهد التعليق قوله تعالى: ﴿ينبّئُكُمْ إذا مُزِّقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد﴾، وقول الشاعر:

حذارِ فقد نُبّئْتُ إنّكَ لَلّذي
ستُجْزَى بما تسعى فَتَسْعَدُ أو تشقى

(التوضيح ١/ ٢٣٠-٢٣٢).



باب العين

□ ع (العين)

النطق بالعين: العين صوت متوسّط بين الشدة والرخاوة، مجهور (يهتزّ معه الوتران الصوتيان) مخرجه من وسط الحلق (الأصوات اللغوية/ ٧١).

□ ع (عين الكلمة)

(صرف) عين الكلمة المتصرّفة الحرف الثاني منها بحسب الأصل المجرّد. سمّي عينًا أخذًا من وزن الكلمات المتصرّفة بحروف (فَ عَ لَ)، فعين (بيتٍ) الياء، وعين (استعمل) الميم، وعين (قُمْ) الواو المحذوفة، وعين (أَيْنُق) (جمع ناقة) الياء، لأن في الكلمة قلبًا.

□ العاقل وغير العاقل

(نحو وصرف) الأصل إن الأسماء مشتركة بين العاقل وغير العاقل. تقول: رجل كبير، وجبل كبير. ورجال كبار، وجبال كبار. إلا أن العرب خصوا العقلاء بأسماء لا يجوز استعمالها لغيرهم. فمن ذلك:

١- جمع المذكر السالم، تقول: رجالٌ مسلمون، ولا تقول: طيور مُغَرِّدون.

إلّا أنه خرج عن ذلك ألفاظ معينة، جعلوها ملحقة بجمع المذكر السالم، منها: عالمون. علّيّون. أرضون. حَرُّون. ومن جملة ذلك أيضًا جموع تكسير جمعت بواو ونون أو ياء ونون، على صيغة جمع المذكر السالم، تعويضًا عمّا فات من حروفها، منها: بنون، تقول في بعض الإبل: هؤلاء بَنُو مخاضٍ. وهؤلاء بنو لبون. ومنها: عِزُون (جمع عِزَة وهي الجماعة) وسِنون. وعِضون.

٢- أولو (اسم جمع لذو بمعنى صاحب)، فلا تستعمل لغير العقلاء.

٣- الّذين (من الأسماء الموصولة)، أما (الذي) وسائر فروعها الأخرى فللعاقل وغيره.

٤- الأُولى (بمعنى الذين). ولكن يجوز في هذه استعمالها لغير العقلاء على قلة، ولعل ذلك جواز استعمالها للمؤنث.

٥ـ مَنْ الموصولة، والاستفهامية، والشرطية.

٦ـ صيغ معينة من صيغ الجمع، منها أفعلاء، وفُعَلاء. تقول: لي أصدقاءُ كرماءُ. فلا يجمع على هذين الوزنين ما لغير العاقل.

٧ـ ضمائر معينة: هي الضمائر الخاصة بجمع المذكر الغائب وهي: هم. إياهم. واو الجماعة. تقول: الرجال جاءوا ورأيتهم. ولا تقول مثل ذلك في ما لغير العاقل.

أما ضمائر التَّكَلُّم والخطاب فبطبيعة الحال لا تكون إلا للعقلاء.

ما يكون لغير العاقل ولا يكون للعاقل: هذا النوع قليل، منه (ما) الموصولة والاستفهامية والشرطية.

المراد بالعاقل: المراد في هذا المقام بالعاقل الإنسان، وما هو أرقى منه أو يساويه ممن يتصرف بإرادة كالجن والملائكة.

ويدخل في حد العاقل هنا كل جنس الإنسان، وسواء أكان مجنونًا أو عاقلًا، وسواء كان صغيرًا أو كبيرًا، مميزًا أو غير مميز. والموتى داخلون في الحدّ أيضًا.

(بيان) **استعمال ما للعاقل لغير العاقل:** يجوز ذلك على سبيل التنزيل أو التغليب. فمن التنزيل قوله تعالى عن يوسف: ﴿إني رأيتُ أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾ ومن التغليب: ﴿ألا إن لله مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض﴾. اهـ.

□ العامل

ر: العمل.

□ العائد

ر: الرابط.

□ العَجُز

(عروض) الشطر الثاني من شطري البيت يسمّى العَجُز، والأول يسمَّىٰ صدر البيت.

□ عدا

(عدا) في الاستثناء مثل (خلا) فيما ثبت لها من أحكام (ر: خلا).

□ العَدَد

أحكام العدد والمعدود:

(١، ٢): **الواحد والاثنان يذكّرانِ مع المذَكَّر**، فتقول: واحدٌ واثنان. ويؤنثان مع المؤنث، فتقول: واحدة واثنتان. ولا يُجْمع بينهما وبين المعدود. لا تقول: واحِدُ رجلٍ ولا اثنا رجلَيْن، لأنَّ قولَكَ رجلٌ يفيد الجنسية والوحدة، وقولَك: رجلان يفيد الجِنْسيَّةَ وشفع الواحد ـ فلا حاجة إلى الجمع بينهما على سبيل الإضافة. ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجِنْسِيَّة، كما في قوله تعالى: ﴿وقال الله لا تَتَّخذوا الهيْنِ اثنين إنَّما هو إلَـه واحد﴾، فإنه لو قيل (إلَـهَ) ولمَ يؤكّد بواحد ـ لم يَحْسُنْ، وربَّما

فهم أن المراد إثبات الإلهية لا الوحدانية (التوضيح ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣-٩): الثلاثة والتسعة وما بينهما يُذَكَّر العدد مع المؤنَّثِ ويؤنَّثُ مع المُذَكَّر. تقولُ ثلاثَـةُ رجـالٍ وأَرْبَعُ نساءٍ. قال الله تعالى: ﴿سخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ وثمانِيَةَ أيَّامٍ﴾، وسواء أكانَتْ هذه الأعداد السبعةُ مفردةً أم مُرَكَّبَـةً مع العَشَرَة أو مَعْطُوفًا عليها، تقول: رأيت ثلاثَ عَشْرَةَ سيارةً، تحمل سبعةً وستين جنديًا.

وهذا إن ذُكِرَ المَعْدود بعد اسم العَدَد. فلو قُدِّم وجُعِلَ اسم العدد صفةً ـ جاز إجراء القاعدة وتركها، تقول: مسائِلُ تسعٌ ورجال تسعـةٌ. وبـالعكس. وكذا الحكم لو حُذِفَ المعـدود وقُصِدَ معناه، ومنه الحديث: «مَنْ صَامَ رمضَـان وأَتْبَعَهُ بستٍّ من شوال فكأنما صامَ الـدهْـرَ كله» فإنَّ حُذِفَ المعـدودُ ولم يُقْصَدْ أصلاً بل قُصِدَ اسْمُ العَدَدِ فقط ـ كانتْ كلُّها بالتاء، تقول: رُبَّ ثلاثةٍ خير من ستة.

ثُمَّ إن تمييز الثـلاثة والعشرة وما بَيْنَهُمَا يكون غالبًا بصيغة الجمع.

ويعتبر التذكير والتأنيث في العدد بحال مُفْـرَدِ المعـدود، فلذلـك تقـول: ثلاثَـةُ إِصْـطَبْـلات وثـلاثَـةُ حَمَّاماتٍ بالتاء فيهما ـ اعتبـارًا بالإصْطَبْلِ والحمام فإنهما مذكَّران. ولا تقـول: (ثلاثُ) بتركها اعتبارًا بالجمع. وينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فَيُعْكَسُ حكْمُـهُ في العـدد، فكمـا تقـول: طلحـةُ حَضَرَ، وهندٌ شَخْصٌ جميل بالتذكير فيهما ـ تقول: ثلاثة طَلَحاتٍ وثلاثَةُ أشْخُصٍ بالتاءِ فيهما. فأما قول الشاعر:

فكـانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقي
ثَلاثُ شُخُـوصٍ كاعِبَـانِ ومُعْصِـرُ

فضـرورة. والـذي سهَّـل ذلـك قولـه: كاعِبَـان ومُعْصِـرُ، فاتَّصَـل باللفظ ما يعضدُ المعنى المراد.

وإذا كان المعـدود صفـةً فالمعْتَبَرُ حَالُ الموصوفِ المنويّ لا حَالُهَا، قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْـرُ أمثـالِهَـا﴾ أي: عَشْـرُ حسناتٍ أمثالِها، ولولا ذلك لقيل (عَشَرَة) لأن المثل مذكر. ويقولون: ثلاثَةُ دوابٍّ بالتاء إذا قصدوا ذكورًا لأن الدابة صفةٌ في الأصل.

هذا، وحق ما تضاف إليه هذه الأعداد (٣-١٠) أن يكون جمعَ تَكْسيرٍ من أبنيةِ القِلَّة نحو: ثلاثَةُ أفْلُسٍ وأربعةُ أَعْبُدٍ وسبعةُ أَبْحُرٍ. وتضـاف للمفردِ وذلك إذا كان المعدود مئة نحـو: ثلاثمئة وتسعمئة. وقد يضاف لجمع التصحيح نحـو: ﴿سبـعَ سمواتٍ﴾ وخمسُ صلواتٍ، و﴿سبـعَ بقـراتٍ﴾ ونحـو: ﴿سبعَ سُنْبُلاتٍ﴾ (التوضيح ٢/ ٢٤٩-٢٥٣).

(١٠) العشرة: إن كانت العشرة مفردة فإنهـا تُذَكَّرُ مع المؤنث وتؤنث مع المذكر. تقول: عَشَرَةُ رِجَال وعَشْرُ نساء. فإن كانت بالتاءِ حُرِّكَتْ شِينُها بالفتح. وإن كانت بلا تاء سُكِّنَتْ شِينُها.

أما إن كانت مركَّبة مع الأعداد (١-٩)

فإن أحكامَهَا الأربَعَةَ المذكورة أعلاه تَنْعَكِسُ تمامًا كلُّها. فتؤنَّثُ مع المؤنَّثِ، وتُذَكَّرُ مع المذكَّر. وإن كانتْ بالتاءِ سَكَنَتْ شِينُهَا، وإن كانَتْ بلا تاءٍ حُرِّكَتْ شِينُها بالفتح. تقول: سَبْعَ عَشْرَةَ امرأةً، وخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا.

(١١-١٩) الأعداد المركبة: هي ما بين (١١-١٩) وقد عُلِمَ حُكْمُ كلٍّ من الجزأين مما تقدم. ويبنى العَـدَدُ المركَّب على فتح الجزأين. إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى - وإلا ثماني (ر: ثمانية).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب، نحو: ﴿إنّي رأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كوكَبًا﴾ ﴿إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عِنْدَ الله اثنا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوضيح ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢٠-٩٩) ما بين العشرين والتسعة والتسعين يحافِظُ فيه العَقْدُ (عِشْرُونَ. ثلاثُونَ. أربَعُون. . . إلخ) على صورة واحدةٍ مع المعدودِ المذكَّر والمؤنث. أما النَّيِّف (واحد واثنان إلخ) فيعامَل كما لو كان وحدَهُ كما تقدَّم. تَقُولُ: قُمْتُ بثلاثٍ وعشرينَ ركعةً، مع خمسةٍ وعشرين مُصَلِّيًا. والتمييز يكون مفردًا منصوبًا كما في المثالين (التوضيح ٢/٢٥٥).

(١٠٠ و١٠٠٠): المئة والألف: صيغتهما لا تختلف باختلاف المعدود وحقهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مائة جلدة﴾ ﴿وألف سنة﴾. وقد تضاف المئة إلى جمع كقراءة: ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾ (التوضيح ٢/٢٥٣).

العدد الترتيبي: يجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما - اسمَ فاعلٍ كما تصوغه من (فَعَل)، فتقول: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ. . إلى العاشر- كما تقول: ضاربٌ، وقاعدٌ. ويجب فيه أبَدًا أن يُذَكَّر مع المذَكَّر ويؤنَّثَ مع المُؤَنَّث - كما يجب ذلك مَعَ ضاربٍ ونحوه، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على وزن اسمِ الفاعل من أوّل الأمر، فقيل: واحدٌ وواحدةٌ. ولذلك استُغْنِيَ عنه بالأوَّلِ وبالأولى، قال تعالى: ﴿ولا تكونوا أوَّل كافرٍ به﴾.

فإن كنت تريد العدد الترتيبي لما فوق العشرة فلك أن تستعمل (فاعلًا) المذكور مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدًا بمصاحبة العشرة فتقول: حاديَ عَشَرَ بتذكيرهما - وحاديَةَ عَشْرَةَ بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي، تُذَكِّر اللفظين مع المذكَّر وتُؤَنِّثُهما مَعَ المؤنث، فتقول: الجُزْءُ الخَامِسَ عَشَرَ - والمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ. وحيث استعمَلْتَ الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين - فإنك تقلب فتجعل حرف العلة آخرًا، فتقول: الحادي والحادية.

وتَسْتَعْمِلُ (فاعلًا) أيضًا مع العشرين وأخواتها، فتقدمه وتعطف عليه العَقْدَ بالواو، تقول: أصَلِكُمْ في اليومِ الثامِنِ والعِشْرِينَ (التوضيح ٢/ ٢٥٧-٢٦٢).

كنايات العدد: هي: كَمْ، وكأيٍّ، وكذا (التوضيح ٢/٢٦٣) وبضع ونيِّف. وتعلم أحكام كل منها بالرجوع إلى موضعها من هذا المعجم.

□ العَدْل

(نحو) العدل هو خروج الاسم عن صبغته الأصلية إلى صيغة أخرى (عن ابن الحاجب) لا لتخفيف ولا لمعنًى. ويذكر هذا الاصطلاح في باب المنع من الصرف، فإنهم وجدوا أسماء معينة نطقت بها العرب ممنوعة من الصرف، ولم يجدوا فيها علة أخرى غير العلمية أو الوصفية، فاحتاجوا إلى سبب آخر، فاعتبروا فيها العدل، وقالوا هي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو الوصفية والعدل. ومن هذه الأسماء: عُمَرُ وزُحَل وقُزح، ومنها سَحَر، ومنها أُخَر. ومنها مَثْنَى وثُلاثُ ورُباعُ وأضرابُهُنَّ (التهانوي/ ١٠١٦).

والعدل أربعة أنواع: عدل في الأعلام كعمر وزحل، وعدل في الأعداد كمثنى وثلاث، وعدل في الأوصاف كَغُدَرَ وفُسَقَ، وعدل في المعرف بالألف واللام وهو في كلمة (سَحَرَ) خاصة.

□ العربية

علوم اللغة العربية: ر: اللغة.

□ العرض

العُرْض طَلَبٌ بلينٍ ورفق، ومن أدواته (ألَا) كقوله تعالى: ﴿**ألَّا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم**﴾ (المغني ١/٦٥).

ومن أدواته أيضاً (أَمَا) ر: أَمَا. و(لو) ر: لو، و(لولا) ر: لولا.

□ العَروض

علم العروض علم يبحث في الشعر العربي من جهة أوزانه التي وردت عن العرب، والتي ولّدها الشعراء في أثناء الحياة الإسلامية، وفي الأُصول التي ينبغي للشاعر اتباعها لكي تكون موسيقى شعره منسجمة ذات وقع حسن في السمع، من ناحية الصوت فقط، أعني إن علم العروض مختص بالناحية الصوتية، ولا دَخْل له بمعاني الألفاظ ولا بجريانها على قواعد النحو، ولا بالضرورات الشعرية.

وقد وضع هذا العلمَ مع قرينه علم القافية (ر: القافية) الخليلُ بن أحمد (ـ١٧٠هـ). وضعه بمكة، وسماه (العروض) باسم مكة؛ لأن العروض من أسماء مكة. وقد وضع العِلْمَين كاملين مضبوطين مجهَّزَيْن بمصطلحاتهما. وكلُّ ما استدركه المتأخرونَ هو مسائل فرعية (أهدى سبيل/ ١٦).

ومباحث علم العروض تنحصر في معرفة التفاعيل وأجزائها (ر: التفعيلة) والزحافات (ر: الزحاف) والعلل (ر: العلة) والبحور (ر:

البحر) والوزن العروضي (ره).

□ العَروض

(عـروض) عروض البيت هي التفعيلة الأخيرة من شطره الأول. ففي قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسِقط اللوى بين الدخول فحومَلِ

العروض هي قوله: (ومنزلِ).

□ عسى

(نحو) عسىٰ فعلٌ دالٌّ على الترجّي (في المحبوب) والإشفاق (في المكروه). وهو فعلٌ جامد. ويستعمل على سبع طرائق نذكرها مرتبة بحسب كثرة الاستعمال.

١ـ عسى زيدٌ أن يقومَ. عسى إخوتُك أن ينجحوا.

٢ـ عسى أن يقومَ زيدٌ. عسى أن ينجَحَ إخوتُك.

٣ـ عسى زيدٌ يقوم. عسى إخوتُك ينجحون.

٤ـ عسى زيد سيقومُ. عسى إخوتُك سينجحون.

٥ـ عسى زيدٌ قائمًا. عسى إخوتُك ناجحين.

٦ـ عساه قائم. عساهم قائمون.

٧ـ عسى زيد قائم. عسى إخوتك ناجحون.

والنحويون يعتبرونها في الصور (١، ٣، ٤، ٥، ٧) فعلًا ناقصًا له اسم مرفوع به، وخبره ما بعد ذلك. أما في الصورة (٢) فهو فعلٌ تامٌّ رافع لفاعله الذي هو المصدر المؤول. وأما في الصورة (٦) فقيل هي حرف عامل عمل (إنّ) حملت في ذلك على (لعل).

وحيث قلنا إنها ناقصة فهي بمنزلة: كان زيدٌ قائمًا. وهذا قول الجمهور. وقيل إنها فعل متعدٍّ بمعنى قارب، أو لازمٌ بمعنى قَرُب. والمَعْنىٰ في الصورة الأولى: زيدٌ قاربَ القيامَ، أو زيد قرب من أن يقوم، ثم حُذِفَ الجارّ، وهذا مذهب سيبويه (المغني ١٣٢/١).

□ العَضْب

(عروض) ر: الزحاف.

□ عطف البيان

عطف البيان هو: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفةً، وتخصيصه إن كان نكرة. ويشترط أن يكون جامدًا ـ بخلاف النَّعْتِ فإنه لا يكون إلّا مشتقًّا أو مؤوَّلًا بالمشتق. كقول الشاعر:

أقْسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ
ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

ويوافق البيان متبوعه في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهنّ.

ويصحُّ في عطفِ البيان أن يُعرب بدلَ كلٍّ إن أمكن.

والفرق بين عطف البيانِ وبدل الكلِّ أن بدلَ الكل على تقدير الانفصال، لأن عاملَه في الحقيقة عاملٌ محذوف. أما عطف البيان فعامله عامل متبوعه كالنعت. ففي قولك: هند جاء زيد أخوها، يكون (أخوها) عطف بيان ولا يصح جعله بدلاً لأنه لو قدر بدلاً لخلَتْ جُمْلَةُ الخبر من رابط (التوضيح ٢/ ٩١، ٩٢).

هذا، وقد يُسْبق عطف البيان بـ(أيْ) كقولك: هذا عسجدٌ أي ذهبٌ (رَ: أيْ).

□ عطف النَّسَق

عطف النسق هو التابع المسبوق بحرف من حروف العطف وهي: و، ف، ثم، بل، لكنْ، لا، ليس (التوضيح ٢/٩٤) وتعلم أحكام كل منها بالرجوع إلى موضعها من هذا المعجم.

العطف على الضمائر: يعطف على الضمير المنفصل، والضمير المتصل المنصوب ـ بلا شرط، نحو: أنت وأخُوك عالمان ونحو: ﴿**جمعناكم والأوَّلين**﴾.

ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزًا كان أو مستترًا إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل نحو: ﴿**لقد كنتم أنتم وآباؤكم**﴾، أو وجود فاصلٍ أيّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع نحو: ﴿**يدخلونها ومن صلح**﴾ ونحو: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾.

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوضِ إلاّ بإعادة الخافِضِ حرفًا كان أو اسمًا، نحو: ﴿**فقال لها وللأرضِ**﴾ ﴿**فقالوا نعبد إلهك وإله آبائك**﴾. وليس بلازم، قال الله تعالى: ﴿**تساءلون بهِ والأرحامِ**﴾. أقول: ومنه قوله تعالى: ﴿**وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ**﴾ (التوضيح ٢/ ١٠٨-١١٠).

عطف الفعل على الاسم وعكسه: يعطف الفعل على الاسم المُشْبِهِ له في المعنى، نحو: ﴿**فالمغيراتِ صُبْحًا. فأثَرْنَ**﴾ ونحو: ﴿**صافَّاتٍ ويقبِضْنَ**﴾. ويجوز العكس كقول الشاعر:

يا رُبَّ بيضاءَ مِنَ العواهِجِ
أمِّ صبيٍّ قَدْ حَبَا أو دارِجِ

ومنه: ﴿**يخرجُ الحيَّ من الميِّتِ ومُخْرِجُ الميِّتِ مِنَ الحيِّ**﴾ (التوضيح ٢/١١١).

عطف الجُمَل: تعطف الجملة على الجملة إذا كان بينهما مناسبة (رَ: الفصل والوصل).

□ العَقْد

(أدب) العقد أن يُنْظَم النثر من قرآن أو حديث أو غيره شعرًا، مع تغيير كثير يخرج به عن حد الاقتباس. ومثاله في نظم شيء من القرآن:

أنِلْني بالذي استقرضْتَ خطًّا
وأشهِدْ معشرًا قد شاهدوهُ

فإنّ الله خلّاقَ البرايا
عنَتْ لجَلالِ هيبته الوجوهُ
يقول إذا تداينتم بدين
إلى أجلٍ مُسمًّى فاكتُبوهُ

(التهانوي/ ٩٥٣).

□ العقل

(عروض) ر: الزحاف.

□ العكس والتبديل

(بديع) العكس والتبديل، هو أن يقدَّم في الكلام جزء ثم يؤخّر، كقول بعضهم: عادات السادات سادات العادات. وكقوله تعالى: ﴿يخرُج الحيَّ من الميّتِ ويخرجُ الميّتَ من الحيّ﴾. وكقول الحماسيّ:

فَرَدَّ شعورهن السود بيضًا
وردّ وجوههن البيضَ سودا

وقول أبي الطيب:

فلا مجْدَ في الدنيا لمن قلّ مالُهُ
ولا مال في الدنْيا لمنْ قلّ مجدُهُ

(الإيضاح ٤/٢٦، ٢٧).

□ عَلَّ

علَّ لغة في لَعَلَّ وعملهما واحد (ر: لعل).

□ العَلَم

العَلَمُ نوعان: علم جنس (ر: علم الجنس) وعلم شخص. والعلم الشخصيّ هو: اسمٌ يعيّنُ مسمّاه مُطْلقًا، أي: من غير قرينةِ تكلُّم، أو إشارةٍ، أو صلةٍ، أو نحوها، بل بمجرَّدِ الوضْعِ أو الغَلَبة. أما ما عدا العَلَمَ من المعارفِ، فإن تعيينَها لمسمَّياتها تعيينٌ مقيَّد، ألا ترَى أن ذا الألفِ واللّام مثلًا ـ إنما يعين مسماه ما دامت فيه (أل) فإذا فارقته فارقه التعيين، ونحو: (هذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرًا مشارًا إليه. وكذا باقي المعارف.

تقسيمات العلم:

١ـ ينقسم العلَم بحسب ما يطلق العَلَم عليه، فهو إما للعقلاء كخالدٍ ومريمَ، أو للمألوف من القبائل كقريش، والبلاد كعدن، والخيلِ كلاحقٍ، والإبل كشَدْقم، والبَقَر كعَرَار، والغنم كهَيْلَةَ، والكلاب كواشقٍ، ونحو ذلك، ولا يكون لغير المألوف لعدم الحاجة إلى تمييز أفراده بأسماء خاصة.

٢ـ وينقسم إلى: مُرتَجَل ومنقول، فالمرتجل هو ما استُعمِل من أوّل الأمر عَلَمًا، (كأُدَد) لرجل، وسعادَ لامرأة (ر: الارتجال).

والمنقول ـ وهو الغالب ـ وهو ما استُعمِل قبل العلمية لغيرها. ونقله: إما من اسمٍ، إمَّا لِحَدَثٍ كزيدٍ وفضلٍ، أو لعَيْنٍ كأَسَد وثَوْرٍ.

وإما من وصف: إما لفاعل كحارثٍ وحَسَنٍ، أو لمفعول كمَنْصُورٍ ومحمَّد.

وإما من فِعْلٍ: إما ماضٍ كشَمَّر، أو مضارع كيَشْكُر.

وإما من جملة: إما فعلية كشاب قرناها، أو اسمية كزيدٌ منطلقٌ. وليس بمسموع

ولكنهم قاسوه.

وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة (وقد نجهل ما نقلت عنه) وعن الزجاج كلها مرتجلة.

أقول: ومما يجد ذكره هنا أن ابن دريدٍ ألَّف كتابه المشهور (الاشتقاق) يبين فيه وجوه نقل الأعلام العربيّة واشتقاقاتِها فليراجع. اهـ.

٣ـ وينقسم العلم أيضًا إلى مفرد: كزيد وهند، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع:

أ ـ مركب إسناديّ: كبَرَقَ نَحْرُه، وشابَ قرناها. وهذا حُكْمُهُ الحكايةُ، فيُعرَب بحركاتٍ مقدرةٍ على آخره.

ب ـ مركب مَزْجي: وهو كل كلمتين نُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاءِ التأنيث مما قبلها. فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخره، كبعلَبكَّ وحَضْرَمَوْتَ ـ إلّا إن كان ياء فيسكن، كمعدي كِربَ، و(قَالِي قَلَا).

وحكم الثاني أن يُعْرَب إعراب الممنوع من الصرف (ره) إلّا إن كان كلمة (ويه) فَيُبْنى على الكسر، كسيبَويهِ وعَمْرَوَيْهِ.

جـ ـ مركب إضافي: وهو الغالب ـ وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين مما قبله كعبدِ اللهِ وأبي قحافةَ، وحكمه أن يُجْرَى الأول بحسب العوامل رفعًا ونصبًا وجرًا، ويجرّ الثاني بالإضافة.

٤ـ وينقسم العلم أيضًا إلى: اسم، وكنية، ولقب. (ر: كنية. لقب) فإن اجتمع الاسم مع الكنية مع اللقب، أو اجتمع اثنان فقط من الثلاثة فالواجب أن يؤخر اللَّقب عن الاسم، كزيدٍ زينِ العابدين، لأن اللقب شبيه بالنعت. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال الشاعر:

أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ
ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

أما كيف يعرب المتأخر منهما؟ فإنه يجوز إتباعُ الثاني للأوّل أو قطعه عنه على كل حال، ويجوز وجهٌ ثالث وهو إضافةُ الأوّلِ إلى الثاني ما لم يمنع من ذلك مانع. تقول: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، أو سعيدٌ كُرْزًا. ويجوز: هذا سعيدُ كرزٍ، فتجوز الإضافة لعدم المانع. وتقول: هذا عبدُالله كرزٌ أو هذا عبدُ الله كرزًا، ولا يجوز: هذا عبدالله كرزٍ، بجر الثاني. لأن أوّلهما مركب، والمركب لا يضاف (التوضيح ١/ ٦٦ـ٧١).

تنكير العَلَم بالإضافة: إذا أضفت العَلَم سلبته تعريف العلميّة، وكسوته بعدُ تعريفًا إضافيًا، وجرى مجرى: أخيك، وصديقك، في تعريفهما بالإضافة، كقول الشاعر:

علا زيدنا يوم النَّقَا رأس زيدِكم

وإذا أُضيف العَلَم إلى اللّقب صارا كالاسم الواحد، وسُلِب ما فيه من تعريف العلمية. كما إذا أُضيف إلى غير اللقب، وصار التعريف بالإضافة. (الأشباه والنظائر ٢/ ٨٧).

(معاني) أغراض التعريف بالعلميّة:

الغـرض من تعـريف الشيء بالعَلَمِيّة إمّا لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾.

وإما لتعظيمه أو لإهانته، كما في الْكُنىٰ والألقاب المحمودة والمذمومة كقولك: (أبو المعالي حضر) ومثل الكنىٰ والألقاب الأعلام المنقولة من معانٍ محمودةٍ أو مذمومةٍ.

وإمـا للكنـاية حيث الاسم صالح لها، نحو قوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ أي: جهنمي.

وإما لاستلذاذه، وذلك كقول الشاعر:

بالله يا ظَبَـيَاتِ القـاعِ قلنَ لنـا
ليلايَ منكنّ أمْ ليلى من البشـر؟

وإمّا لاعتبار آخر مناسب (الإيضاح ١/ ٧٣، ٧٤).

□ العلَم بالغَلَبة

من المعـرَّفِ بالإضافة أو بألْ ما غَلَبَ على بعض من يستحقُّه حتى آلتحق بالأعلام.

فالأول: كابن عبـاس، وابن عمـر بن الخـطاب، وابن عمـرو بن العـاص، وابن مسعود، غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم.

والثـاني: كالنجم، والعقبـة، والبيت، والمـدينـة، والأعشى، فالنجم في الأصـل يتنـاول كل نجم، ثم صار علمًـا للثُّريَّا. والعقبةُ في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبـل، ثم اختصت بعقبـة منى أو أيلة. والبيت يتناول في الأصل كل بيت ثم اختص بالبيت الحـرام. واختصت المـدينـة بمدينة الرسول عليه الصلاة والسلام. وغلب الأعشي على أعشى همدان. وهو في الأصل: كلُّ مَنْ لا يبصر ليلًا. و(أل) هذه زائدة لازمة، إلّا في نداءٍ أو إضـافـةٍ فيجب حذفها نحو: يا أعشى، ونحو: أعشى تغلب (التوضيح ١/ ١٠٠، ١٠١).

□ عَلَمُ الجِنس

ورد في اللغة طائفة من الأسماء تعامل في الإعـراب معاملة الأعلام الشخصية من كل وجه، مع صلاحيتها للاستعمال لكل فرد من أفـراد الجنس، مثـل (أسـامـة) بمعنى الأسد. فَسَمَّوْا هذا النوع من الأعلام (عَلَمَ الجنس) وعَرَّفُوهُ بأنه: اسْمٌ يُعيِّن مُسَمَّاه بغير قيدٍ ـ تعـيين المـحَلِّي بأل الـجـنـسـية أو الحضـورية. تقول: أسامةُ أجرأ من ثُعَالة، فيكـون بمنزلـة قولـك: الأسـد أجـرأ من الثعلب، و(أل) في هذين للجنس. وتقول: هذا أسامة مقبلًا، فيكون بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا، و(أل) في هذا لتعريف الحضور.

وهـذا العلم، يشبـه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من دخول أل عليه، ومن الإضافة، ومن الصرف ـ إن كان ذا سبب آخـر، كالتـأنيث في (أسـامـة وثعالة)، وكوزن الفعل في (بنات أوبر، وابن آوى) ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، كما تقدم

في المثالين.

ويشبه النكرةَ من جهة المعنى، لأنه شائعٌ في أمته لا يختصُّ به واحد دون آخر.

فما الفرق في المعنى بين علم الجنس كأسامة، وبين اسم الجنس كأسد؟ الحق أن اسْمَ الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيدٍ معها، فأسدٌ موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تَشَخُّصٍ لها مع قطع النظر عن الأفراد، فأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإذا أُطلق على واحد معيَّنٍ فإنّما يراد ما تضمنه من الحقيقة. أما النكرة فموضوعة للفرد المنتشر في أفراد الجنس.

هذا، وأما ما يطلق عليه علم الجنس فهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ـ وهو الغالب ـ أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات كأسامة للأسد، وثُعَالة للثعلب، وأبي جَعْدة للذئب، وأمِّ عِرْيَطٍ للعقرب، وأبي قيس للقرد.

والثاني: أعيان تؤلف، (كهَيَّان بن بَيَّان) للمجهول العين والنسب، و(أبي المَضَاء) للفَرَس، و(أبي الدَّغْفاء) للأحمق.

والثالث: أُمور معنوية، كـ (سبحانَ) للتسبيح، و(كَيسانَ) للغدر، و(يسارِ) للميسرة، و(فجارِ) للفجرة، و(برة) للمبرة (التوضيح ١/ ٧٢، ٧٣).

أقول: أسماء الأيام وأسماء الشهور هي من أعلام الجنس وذلك كيوم السبت ويوم الأحد. وكشعبانَ ورمضانَ وشوّال، وليست أعلامًا شخصية، لأن رمضانَ مثلاً يُطلق على كل شهرٍ تاسعٍ من كل سنةٍ قمريّة. ومن أجلِ العَلَمية وزيادة الألف والنون منع رمضانُ وشعبانُ من الصرف.

□ عَلِمَ

عَلِمَ فعل بمعنى اليقين. وقد يأتي بمعنى الظن. وهو ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (ر: ظن وأخواتها).

□ علم البيان

ر: البيان.

□ علم اللغة

ر: اللغة.

□ علم النحو

ر: النحو.

□ العِلَّة

(الصرف. الأصوات اللغوية) حروف العلة وحروف اللين والمدّ: حرف العلة هو الألف اللينة والواو والياء. ثم إن كان حرف العلة ساكنًا سمِّيَ حرف لِين. ثم إن كان حرف اللين مسبوقًا بحركة من جِنْسِهِ سمّي أيضًا حرف مدّ.

مثاله: الواو في (يُوعِد) حرف علة ولين ومدّ.

والواو في (أوْعد) حرف علة ولين، ولكنه ليس حرف مدّ.

والواو في (وَعَد) حرف علة، ولكنه ليس حرف لين ولا مدّ.

وعلى هذا فالألف اللينة حرف علة ولين ومدّ.

وفي اصطلاح آخر حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذي ليس قبله حركة من جنسه (التهانوي ١/٣٢٤).

المعتل من الأفعال والأسماء: المعتلّ هو كل اسم أو فعل في أصوله حرف من أحرف العلّة. فمثل (مضروب) ليس بمعتلّ إذ الواو فيه زائدة. ثم إن كان حرف العلة فاءًا سُمّي معتلّ الفاء، أو مثالاً (ر: المثال)، وإن كان عينًا سُمّي معتلّ العين أو أجوف (ر: الأجوف)، وإن كان لامًا سُمّي معتلّ اللام أو ناقصًا أو منقوصًا (ر: النَّقْص). وإن كانت الفاء واللام معتلّتين مثل وَدَى، وَعَى فهو اللفيف المفروق (ر: اللفيف)، وإن كانت العين واللام معتلّتين مثل نَوَى، عوى، أو الفاء والعين مثل وَيْحَ فهو اللفيف المقرون (ر: اللفيف) وقد يكون اللفيف المقرون مضاعفًا مثل: حيٌّ (التهانوي/ ١٠٤٥).

ور. أ: العلة. الإعلال.

□ العِلَّة

(عروض) العلة هي التغيير الذي يطرأ على الأوتاد (ر: الوتد) والأسباب (ر: السبب) في العروض أو الضرب، ثم يلزم في القصيدة كلها. فمثالها في الأسباب حذف السبب كله من فعولن، فتصبح (فعو) ومثالها في الأوتاد زيادة حرف ساكن على (فاعلن) لتصبح (فاعلان).

والعلة إما بالزيادة، وأنواعها ثلاثة: **الترفيل والتذييل، والتسبيغ، ويلحق بها الخَزْم.**

واما علل بالنقص، وأنواعها تسعة: **الحَذْف، والقَطْع، والقَطْف، والبَتْر، والقَصْر، والحَذَذ، والصَّلْم، والوَقْف، والكَشْف.**

ومن العلل ما يجري مجرى الزحاف في عدم اللزوم. وهي **الخَزْم** (بالزاي) **والخَرْم** (بالراء) **والتشعيث، والحذف** (أهدى سبيل/ ٢٠-٣٢).

والمعلومات عن كل من هذه العلل تجده تحت اسمها في هذا المعجم.

□ العِلَّة النحوية

العلة هي سبب الظاهرة النحوية. والخليل هو أوّل مَنْ بسط القول في العلل النحوية ثم تبعه فيه النحويون، كلّ يدلي برأيه في ذلك بحسب ما عنده من البرهان وعمق الاستدلال.

وقد سئل الخليل عن العلل التي يعلّل بها النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعِها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنْقَل

ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه عِلَّةٌ لما عللته منه... فمثلي كمثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام. فكلّما وقف هذا الرجل على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا... فإن سنح لغيري علة هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

هذا، وإن علل النحاة على ثلاثة أضرب: علل تعليميَّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدلية.

١ـ فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلُّم كلام العرب. فمن هذا قولنا: إن زيدًا قائمٌ، نُصِبَ (زيدًا) ورفع (قائم) بإنَّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر. فإن هذه العلة تعني نصب اسم إن ورفع خبرها في أيّ تركيب آخر. وبهذا تعلم أحكام الألفاظ في اللغة العربية.

٢ـ وأما القياسيّة، فنحو قولنا: إنما تنصب إنّ الاسم وترفع الخبر لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد. فَحُملت عليه وأُعْمِلَتْ أعماله.

٣ـ وأما الجدلية النظرية: فنحو أن يقال: إنّما أشبهت (إنّ) الفعل المتعدي لواحد لعلة كذا وكذا مما يذكره النحاة.

وقد يُسمى النوع الأول بالعلل الأولى، والنوع الثاني بالعلل الثواني، والنوع الثالث بالعلل الثوالث.

والنوع الأول واضح مقبول إن صحت شواهد القاعدة، لأنه هو مضمون القواعد النحوية. وأما الثاني والثالث فهما من فلسفة النحو، والوهم فيهما كثير (الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ومقدمته لشوقي ضيف. القاهرة، دار العروبة، ١٣٧٨هـ).

□ على

على حرف جر، ولها تسعة معان:

١ـ الاستعلاء على المجرور نحو: ﴿وعليها وعلى الفُلْكِ تُحمَلون﴾ ﴿أو أجِدُ على النار هدًى﴾ وقول الحطيئة:

تُشَبُّ لمقرورَيْن يصطليَانِها
وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلِّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًا نحو: ﴿ولهُمْ عليَّ ذَنْبٌ﴾ ونحو: ﴿فَضَّلْنا بعضَهُمْ على بعضٍ﴾.

٢ـ المصاحبة كمع نحو: ﴿وآتى المال على حُبِّه﴾ ﴿وإن ربَّكَ لذو مغفِرَةٍ للناس على ظُلْمِهِمْ﴾.

٣ـ المجاوزة كعَنْ كقول الشاعر:

إذا رضيتْ عليّ بنو قَشَيْرٍ
لَعَمْرُ الله أعجبني رضاها

٤ـ التعليل كاللام، نحو: ﴿ولتكبِّروا الله على ما هداكم﴾.

٥ـ الظرفية كفي، نحو: ﴿ودخل المدينة على حينِ غفلةٍ﴾.

٦ـ موافقة (من)، نحو: ﴿إذا اكتالوا

على الناسِ يستوْفُون﴾.

٧ـ موافقة الباء، نحو: ﴿حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله إلاّ الحق﴾.

٨ـ أن تكون زائدة للتعويض أو غيرِه، فالأول كقول الشاعر:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ
إنْ لم يجِدْ يومًا على مَنْ يتَّكِلْ

أي: من يَتَّكلُ عليه. فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضًا.

٩ـ أن تكون للاستدراكِ كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوءِ صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى. وقول الشاعر:

فوالله لا أنْسَى قتيلاً رُزِئْتُهُ
بجانِبِ قَوْسَى ما بقيتُ على الأرضِ
على أنها تَعْفُو الكلومُ وإنَّما
نُوَكَّلُ بالأدْنى وإنْ جَلَّ ما يمضي

أي: لكنَّ الجروح تُنسىٰ متى تقادم عهدها، فإنَّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وتأتي على للإضراب كقول الشاعر:

بكلٍّ تداوَيْنَا فلمْ يُشْفَ ما بِنَا
على أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خيرٌ من البُعْدِ
على أنّ قربَ الدارِ ليس بنافعٍ
إذا كان مَنْ تهواهُ ليس بذي ودٍّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله: (لم يشف ما بنا) فقال: بلى إن فيه شفاءَها، ثمَّ أبطل بالثانية قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

وقد تكون (على) اسمًا بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها (مِنْ) كقول الشاعر في وصف قطاةٍ:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزيزَاء مَجْهَلِ

والقيض قشر البيض. والزيزاء الأرض الغليظة. أي: ذهبت من على فَرْخِها. (المغني ١/ ١٢٦ـ١٢٨).

□ العِمَاد

العماد هو ضمير الفصل ر: ضمير الفصل.

□ العُمْدة

(نحو) المقصود بالعُمْدة الركن في الجملة. ولا بد في كل جملة من ركنين مُسندٍ ومسند إليه. وهما إما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. أو ما أصله المبتدأ والخبر. وما سوى ركنيِ الجملة يسمّى فضلة، كالمفعول به وله وفيه ونحو ذلك. والرفع هو الأصل في إعراب العمدة، والنصب للفضلة، فلو ناب المفعول به عن الفاعل المحذوف أصبح المفعول به عمدة فيُرفع.

□ العمل

(نحو) العامل عند النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب. فإنَّ تعلُّق الفعل ونحوه من العوامل بالاسم على نواحٍ مختلفة من التعلق، ككون

الاسم فاعلًا للفعلِ أو مفعولًا له. وهذه معانٍ معقولة تستدعي نصب علامة في آخر الاسم. فجعلوا الإعراب دلالة عليها وجعلوا الفعل ونحوه عاملًا لها، واعتبروا أنّه هو الذي أثر في وجودها كتأثير العامل الحسّي في وجود المعمول.

والعوامل إما لفظية، كالفعل وحروف الجرّ ونحوها وإمّا معنوية كالابتداء الرافع للمبتدأ، وكتجرد المضارع من النواصب والجوازم فإنه عامل رفع الفعل. وعامل الحال في نحو: هذا أخوك قادمًا، هو عامل معنوي وهو معنى الإشارة في (هذا) لا لفظ (هذا) فإنه لفظ لا يؤوّل بالفعل مطلقًا (التهانوي/ ١٠٣٦).

تلخيص أحوال العوامل:

١ـ العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف. وأصل العمل للفعل، ثم لِمَا قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثم لما شُبّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة. وأمّا أفعل التفضيل فإنه إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر.

ثم إن الوصف يعمل بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف، لأن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقًا في شَبَهِ الفعل، إذ هو حينئذ واقع في موضع هو خاص بالفعل.

٢ـ العوامل في الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإنّ وأنّ وأخواتُهَما من عوامل الأسماء، فلا تعمل في الأفعال. ولَمْ ولَنْ تعملان في الأفعال ولا تعملان في الأسماء.

٣ـ العوامل المعنوية هي:

أ: (الابتداء) عامل في المبتدأ، والابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية.

وقال ابن يعيش: والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولًا لثانٍ يكون خبرًا عنه. ثم قال ابن يعيش: والذي أراه، أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما عَمِلَ في المبتدأ.

ب: عامل الرفع في الفعل المضارع معنويٌّ، وهو تجرُّده من الناصب والجازم.

وقيل هو تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقًا.

ج: (الخلاف) جعله الفَرّاء وبعض الكوفيين عاملًا للنصب في الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى إلّا، وبعد فاء السببيّة، وبعد واو المعيّة، يريدون بذلك أن الثاني مخالف للأوّل من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه، فهو عندهم نظير (لو تُرِكْتَ والأسَدَ لأكلك) نصبت الأسد لمّا لَمْ تُرِدْ عطف الأسد على الضمير إذ لا يتصور أن يكون التقدير: لو تُركْتَ وتُرِكَ الأسَدُ، لأن الأسَدَ لَمْ يُقدَرْ عليه فيترك.

فذهب الكوفيُّون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك أنّا إذا قلنا:

(استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجّةً فتستوي. فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف.

وكذلك عندهم: زيد أمامَك، وخلفَك، إنما انتصب الظرف بالخلاف، لأن الظرف خلاف المبتدأ، ولذلك لم يُرْفَعْ: كما يرفع (قائم) من قولك: زيد قائم.

٤ـ أصلُ عمل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًا بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب، ولذلك لمّا كان الجزم نوعًا من الإعراب مختصًا بالمضارع، والحرف الجازم مختصّ به، أُعطِيَ المختصّ للمختصّ. وكذا القولُ في حروف الجر.

٥ـ قال السهيلي: الفعل لا يعمل إلاّ فيما يدل عليه لفظه (دلالة تضمّن أو التزام) كالمصدر والفاعل والمفعول به، فلم يعمل الفعل إلاّ فيما دل عليه لفظه، لأنك إذا قلت: (ضَرَبَ) اقتضى هذا اللفظ ضربًا وضاربًا ومضروبًا، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف (ظاهرٍ أو مقدَّر) كالمفعول معه والظرف.

٦ـ إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه، في قولك: مررت بهذا، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله﴾ (عمّا قليل)، و(لا) في نحو جئت بلا زادٍ و﴿لئلا يكونَ للناس﴾ و﴿إنْ لا تفعلوه﴾.

٧ـ قال الكوفيون لا يمتنع أن يكون الشيء عاملًا في شيء والآخر عاملًا فيه، وبنوا على ذلك أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وقد جاء لذلك نظائر.

منها: اسم الشرط إذا وقع معمولًا لفعل الشرط، مثل: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما، وذلك كثير في كلامهم.

٨ـ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد. (ر: التنازع).

٩ـ مرتبة العامل أن يكون مقدّمًا على المعمول، أما أسماء الشرط والاستفهام فيمتنع تقديم العامل عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام، حيث إنّ لِمَا دلّ عليهما حَقّ الصدارة.

١٠ـ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولهذا لا تتقدم أخبار إنّ وأخواتها عليها، ولا المجرور والمجزوم على الجار والجازم، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعًا، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل.

أقول: وأما الفعل المتصرف فلقوّته يجوز

أن يعمل فيما قبله كقولهم: خيرًا فَعَلتَ، ويحسن حينئذ أن يُقوّى بلام التقوية.

١١ـ قال ابن هشام: العامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف، ومن ثَمَّ لا يحذف الجارّ والجازم والناصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها. (الأشباه والنظائر ١/ ٢٤١ـ٢٥٦).

أقول: وأُضيفُ إلى ذلك:

١٢ـ الظرف والمجرور معمولان خفيفان، فيتصرف فيهما بالتقديم والفصل في مواضع لا يجوز فيها ذلك في غيرهما من المعمولات، كقوله تعالى: ﴿**أَلَا يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم**﴾ فقدم ظرف معمول خبر ليس وهو كتقديم خبرها. ونحو قولهم: (تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سَعْيٌ لها في رداها) ففصل بالظرف بين المتضايفين. اهـ.

١٣ـ مما يُسْتَغْرَبُ إعمالُهُ الظرف و(الجارّ والمجرور) إن وقعا معمولين لكون عامٍّ محذوف وجوبًا، وذلك عند وقوعهما صفةً أو خبرًا أو حالاً أو نحو ذلك. فإنه إذا حذف متعلَّقهما انتقل الضمير فحلّ فيهما وكان العمل لهما في ما بعدهما، ومثاله: محمد عندك جالسًا. فمحمد مبتدأ، وعندك ظرف منصوب بـ(مستقرّ) محذوفًا، وجالسًا حال من ضمير محمد المستتر في (عندك). والحال منصوب بعند لا بمتعلَّق عند. (ور: الظرف).

١٤ـ قد يلغى العامل عن العمل (ر: الإلغاء) أو يعلق عن العمل في اللفظ ويعمل في المحل (ر: التعليق) وقد يتنازع عاملان معمولاً واحدًا (ر: التنازع).

١٥ـ العامل في التابع هو العامل في المتبوع (ر: التبعية) اهـ.

أسباب ضعف العامل: يضعف العامل:

١ـ بكونه فرعًا في العمل. فإن الأصل في العمل الفعل، وأما المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة فهي عوامل ضعيفة.

٢ـ ويضعف بتأخره عن معموله.

وفي كلتا الحالتين يحسن إدخال لام على المعمول تسمّى لام التقوية نحو: ﴿**مصدقًا لما معهم**﴾ ﴿**فعّال لما يريد**﴾ ونحو: ﴿**إن كنتم للرؤيا تَعْبُرُون**﴾ وقد اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿**وكانوا لنا عابدين**﴾ (التوضيح ١/٣٩٠).

□ عن

(نحو) عن حرف جرٍّ معناها المجاوزة. ولم يذكر البصريون لها معنًى سواه، نحو: سافرتُ عن البلد، ورغبت عن كذا، ورميت السَّهم عن القوس. وقيل إنها تخرج إلى معانٍ أخرى، منها البدل نحو: ﴿**واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا**﴾ وفي الحديث: «صومي عن أمك».

والاستعلاء، نحو قول ذي الإصبع:

لَاهِ ابنُ عمِّك، لا أفضلتَ في حَسَبٍ
عنّي، ولا أنتَ دَيّانِي فتَخْزُوني

أي: لله درُّ ابن عمِّك، لا أفضلتَ في حسبٍ عليَّ ولا أنتَ مالِكِي فتَسُوسَني.

والتعليل، نحو: ﴿وما كان استغفار إبراهيمَ لأبيهِ إلّا عَنْ موعِدَةٍ﴾.

وقد تكون اسمًا بمعنى (جانب) وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

١ـ أن يدخل عليها (من) وهو كثيرٌ كقول الشاعر:

فَلَقَدْ أراني للرماحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامي

ويحتمله: ﴿ثم لآتينَّهُمْ من بينِ أيديهِمْ ومِن خلفِهِمْ وعن أيمانِهِمْ وعن شمائِلِهِمْ﴾ فتُقدَّر معطوفةً على مجرور (مِنْ).

٢ـ أن يدخل عليها (على) وذلك نادر كقول الشاعر:

عَلَى عَنْ يميني مرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا
وكيفَ سنوحٌ واليمين قطيعُ

٣ـ أن يكون مجرورها وفاعلُ متعلَّقها ضميريْن لمسمًّى واحد، قاله الأخفش وذلك كقول أبي نواس:

دع عَنْكَ لومي فإن اللوم إغراءُ
وداوِني بالّتي كانت هي الداءُ

(المغني ١/٢٢٩).

□ العِنادَ

الاستعارة العنادية أن يُنَزَّلَ الموجود منزلة المعدوم بادعاء أنه لا ثمرة في وجوده فيستوي هو ومن لم يكن موجودًا أصلًا، ومنها قوله تعالى: ﴿أوَمن كان ميتًا فأحييناه﴾ أي: ضالًّا فهديناه.

□ عند

(نحو) عِنْدَ اسم لمكان الحضور الحسّي نحو: ﴿فلما رآه مستقرًا عنده﴾ والحضور المعنوي نحو: ﴿قال الذي عندَهُ علمٌ من الكتاب﴾ وللقرب نحو: ﴿عند سِدرة المنتهى. عِندَها جَنّةُ المأوى﴾ ونحو: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفَيْنَ الأخيار﴾.

وتأتي أيْضًا للزّمانِ كذلك نحو: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى» وجئتُكَ عندَ طلوع الشمس.

وتعاقِبُ عندَ كلمتان: (لدى) مطلقًا نحو: ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ ﴿وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيُّهم يكفُلُ مريمَ وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾.

و(لدن) إذا كان المحلُّ محل ابتداءِ غايةٍ نحو: جئتُ من لدن أخيك. وقد اجتمعت مع (عند) في قوله تعالى: ﴿آتيناه رحمةً من عندِنا وعلَّمْناهُ من لَدُنّا عِلْمًا﴾. ولو جيءَ بـ (عِنْدَ) فيهما أو بـ (لَدُنْ) لصحّ، ولكن تُرك ذلك دفعًا للتكرار.

وتفترق (لدن) عن (عند) و(لدى):

١ـ بأن لدنْ لا تكون إلا فضلةً، بخلافهما، بدليل: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾.

٢ـ بأنَّ جرَّها بمن أكثرُ من نصبِها، حتى إنّها لم تجئ في القرآن منصوبة.

٣ـ وبأنهما معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين.

٤ـ وبأنها قد تضاف للجملة كقول الشاعر:

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ
لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

٥ـ وبأنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في (غُدْوَة) الواقعة بعدها النصبَ على التمييز.

هذا، و(عند) أمكن من (لدى) لأنها تكون ظَرْفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القولُ عِنْدي صوابٌ، وعندَ فلانٍ علمٌ به. ويمتنع ذلك في لدى. وتقول: عندي مالٌ، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لديَّ مالٌ، إلا إذا كان حاضرًا. وزعم المعرّيّ أنَّهُ لا فرقَ بينَ لدى وعند (المغني ١/ ١٣٥، ١٣٦).

□ العهد

العهد أن يسبق للمخاطب علم باسم وارد في القول. فيستحق التعريف.

والعهد إما ذِكْريٌّ، بأن ذُكر في كلام سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ عرّفَ الرسول لأنه ذُكِر في الآية السابقة وهي قوله: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا﴾.

وإما ذهنيٌّ: كقوله تعالى: ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾.

وإما حضوري: كقولك: (خذ الكتاب) تعني كتابًا حاضرًا أمامك. ونحو: (أغلِقِ البابَ) تعني باب الغرفة التي أنت فيها.

□ العوامل

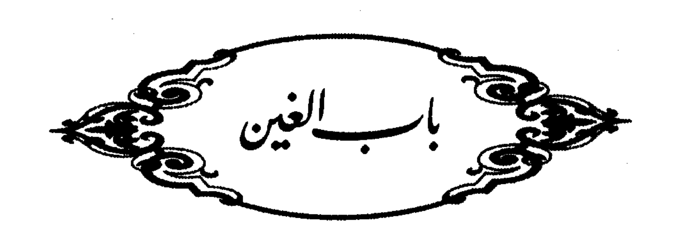
ر: العمل.

□ عَوْضُ

(نحو) عوضُ ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل (أبدًا)، إلاّ أنّه مختصٌّ بالنَّفْيِ. وهو معربٌ إن أُضيف، كقولهم: لا أفْعَلُه عوضَ العائضين. ويكون مبنيًّا على الضمِّ إن لم يُضَفْ. وقد يبنى عَلَى الفتح كأيْنَ، أو على الكسر كأمْسِ. ومن شواهده قول الأعْشى:

رَضِيعَيْ لبانِ ثدي أُمٍّ تَحالَفَا
بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

أي: تحالفا بالليل لا نتفرَّقُ بعد اليوم (المغني ١/ ١٣١).



باب الغين

□ غ (الغين)

النطق بالغين: الغين صوت رخوٌ (غير انفجاري) مجهورٌ (يهتزُّ معه الوتران الصوتيّان) ومخرجها من أول الحلق من جهة الفم، ونظيرها المهموس هو الخاء (الأصوات اللغوية/ ٧٠).

□ الغَزَل

(أدب) الغزل، ويسمى أيضًا التشبيب، والنّسيب، والتغزل، هو الفن الذي يتناول الحبّ الإنساني وما يتصل به. وهو فن رقيق لين طريف، يصور عاطفة اجتماعية طبيعية تنحلّ إلى شعور بالنقص ورغبة في إكماله والتلطّف في ذلك إلى أبعد غاية.

والشاعر المتغزل إما أن يصف المرأة وما يتعلق بها مُعْجَبًا، وإمّا أن يصف نفسه شاكيًا حرقة الجوى، وتباريح الهجر، وآلام الحرمان، وإما أن يصف ما يجري بينه وبينها عفًّا أو مُسِفًّا.

وإن كانت المرأة هي الشاعرة، فهي تصف جمال الرجل وفضائله ومواهبه القوية السامية. وغزل المرأة في الأدب العربي أقل من غزل الرجل لخجلها أو غرورها.

أُسلوب الغزل: ميزته الرقة واللين والسهولة في غير ابتذال، ولا تخرجه الشكوى والألم عن رقته. فالكلمات خفيفة عذبة كالشوق والهيام والدلال والفتنة. أو حادّة ولكنها مقبولة كالصدّ والجوى والحرقة.

والصور كذلك، مشتقة من الشمس المشرقة، والبدر السافر، والنار المضطربة.

والجمل سهلة بسيطة، لا تعقيد فيها ولا إغراب، وخاصة في الغزل الصادق (بخلاف المفتعل المقول لمجرد المناسبة).

ومما يمثل الأُسلوب الغزلي قول عروة بن أذينة:

إنّ التي زَعَمَتْ فؤادك ملَّها
خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هوًى لَهَا
بيضاءُ باكَرَها النعيمُ فصاغَها
بلباقةٍ فأَدَقَّها وأجلَّها

حجَبتْ تحيَّتَهَا فقلْتُ لصاحبي
ما كان أكثَرَهَا لنا وأقَلَّهَا
وإذا وَجَدْتُ لها وساوسَ سَلْوةً
شَفَعَ الضميرُ إلى الفؤادِ فَسَلَّها

(الأسلوب/ ٨٣).

□ الغلوّ

(بديع) الغلوّ نوع من المبالغة (ر: المبالغة).

□ غير

(نحو) غير اسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إنْ فُهِم المعنى وتقدمت عليها كلمةُ لَيْسَ، كقولهم: (قبضت عشَرَةً ليس غيرُها) برفع غيرٍ على حذفِ الخبر، أي: (مقبوضًا)، وبنصبها على إضمارِ الاسم، أي: (ليس المقبوض غيرها).

و(ليس غَيْرَ) بالفتح من غير تنوينٍ على إضمار الاسم أيضًا، وحذفِ المضاف إليه لفظًا ونِيّةِ ثبوتِهِ.

و(ليس غيرُ) بالضمِّ من غير تنوين. وهي ضَمّةُ بناءٍ، لا إعرابٍ، كقبلُ وبعدُ. وقال الأخفش ضمة إعرابٍ لا بناء. وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر.

ولا تتعرَّفُ (غير) بالإضافة لشِدّةِ إبهامها.

وتستعمل (غير) المضافة لفظًا على وجهين:

(أحدهما) وهو الأصل: أن تكونَ صفةً للنَّكِرَةِ، نحو: ﴿**نَعْمَلْ صالحًا غير الذي كنّا نعمل**﴾ أو لمعرفةٍ قريبَةٍ من النكرة نحو: ﴿**صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غير المغضوب عليهم**﴾ لأن المعرَّفَ الجنسيَّ قريبٌ من النكرة، ولأن (غيرًا) إذا وقعت بين ضِدَّين ضَعُفَ إبهامُها.

(الثاني) الاستثناء بها: فتكون بمعنى إلّا، وتعرَب بإعراب الاسم التالي لِـ (إلّا) في مثل ذلك الكلام، تقول: جاء القوم غيرَ زيدٍ، بالنصب. وما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ، بالنصب والرفع. قال الله تعالى: ﴿**لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولي الضَّرَرِ**﴾ يقرأ برفع غير إما على أنه صفةٌ للقاعدون لأنَّهُمْ جنسٌ، وإما على أنه بدل، على حد ﴿**ما فعلوه إلّا قليل منهم**﴾.
وقرئ بالنصب على الاستثناء.

ويجوز بناء غيرٍ على الفتح إذا أُضيفت إلى مبني كقول الشاعر:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غيرَ أن نَطَقَتْ
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

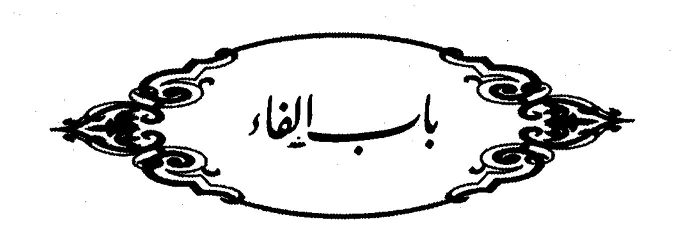
يصف ناقَته بشدة الحسِّ والحِدَّة حتى إن صوتَ الحَمَامَةِ يُنَفِّرُها عن الشُّرْبِ مَعَ شِدَّةِ عَطَشِها. (المغني ١/ ١٣٦، ١٣٧).

(معاني) يجب تقديم (غير) الواقعة مبتدأ إن لم يُرَدْ بها سوى ما أضيفت إليه، فقيل: (غيري يفعل ذاك) على معنى (إني لا أفعله فقط من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه

قول الشاعر:

غيري بأكثـر هذا النـاس ينخَـدعُ
إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدثوا شَجُعوا

(الإيضاح ١/ ١٢٤، ١٢٥).



باب الفاء

□ ف (الفاء)

النطق بالفاء: الفاء صوت رِخْوٌ مَهْموس. يَمُرُّ الهواء مارًّا بالحنجرة دون أن يتذبذب الوتران الصوتيّان، ثم يخرج الصوت من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلْيا. ونظيرها المجهور هو: ڤ (V) وهو غير مستعمل في العربية (الأصوات اللغويّة/ ٤٧).

(صرف) فاء الكلمة المتصرفة هي الحرف الأول منها بِحَسَب الأصل المُجَرَّد. سُمّي فاءًا أخذًا من وزن الكلمات المتصرّفة بحروف (فَ عَ لَ) ففاءُ (بيتٍ) الباء، وفاءُ (استعمل) العين، وفاء (شِيَةٍ) الواو المحذوفة لأنها من (وش ي)، وفاء الحادي عشر الواو المنقلبة ياءً.

□ ف

(نحو) الفاء حرف معنى. وهو لا يعمل شيئًا من رفع أو نصب أو غيرهما. ولها ثلاثة استعمالات: ١ـ أن تكون عاطفة ٢ـ أن تكون رابطة للجواب بالشرط ٣ـ أن تكون زائدة.

وتفصيل ذلك في ما يلي:

فاء العطف: تفيد واحدًا من ثلاثة أُمور: الترتيب والتعقيب والسببية.

١ـ الترتيب وهو نوعان:

ترتيب معنويٌّ، كما في: قامَ زيدٌ فَعَمْرٌو.

وترتيبُ ذِكْريٌّ، وليس معناه مجرَّد أنَّ ما بعدها متأخر عمَّا قبلها في الذِّكر، فإن هذا بَدَهيٌّ بدونهـا، ومع الواو مثلًا، وإنما معناه حُسْنُ ذِكْرِ ما بعدَها بأَثَر ما قبلها. وتكون في مواضع منها: عطف مُفَصَّلٍ عَلَى مُجْمَلٍ نحو: ﴿فأزلّهما الشيطان عنها فأخرجَهُما مما كانا فيه﴾ ونحو: ﴿فَقَدْ سألُوا موسى أكْبَرَ من ذَلك فقالوا أرنا الله جهرةً﴾ ونحو: «تَوَضّأَ فَغَسَلَ وجْهَهُ ويديْهِ ومَسَحَ رأسَهُ وغَسَل رجْلَيْهِ».

ومنها ذمُّ الشيء أو مدْحُه بعد ذكره كقوله تعالى: ﴿ادخلوا أبوابَ جهنّم خالِدِين فيها فبئس مثوى المتكبِّرين﴾ ﴿الحمدُ لله الذي

صدقَنا وعدَه وأورثَنا الأرض نَتَبَوَّأُ من الجنّة حيث نشاءُ فنِعْمَ أَجْرُ العاملين﴾.

٢ـ التعقيب: والتعقيب في كلِّ شيء بحَسَبِه، يقال: (تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ له) إذا لم يكن بينهما إلاّ مُدَّةُ الحمل وإن كانت متطاولة. و(دخلْتُ البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين. وقال الله تعالى: ﴿ألم ترَ أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرض مخضرّة﴾ وقيل الفاء في هذه الآية للسببيّة.

وقيل الفاء قد تقع بمعنى (ثُمَّ) ومنهُ الآية السابقة، وقوله تعالى: ﴿ثم خلقْنَا النطفَةَ علقةً، فخلقْنَا العلقةَ مُضْغةً، فخلقنا المضغة عظامًا، فكسونا العظام لحمًا﴾ فالفاءات بمعنى (ثُمَّ) لتراخي معطوفاتها.

٣ـ السببية: أي تسبُّب ما بعدها عمّا قبلها [وتسمى فاء التفريع وهو الغالب كما سيأتي في الأمثلة. وقد تَدْخُل على السبب فتكون بمعنى لام التعليل نحو: ﴿اخرج منها فإنك رجيم﴾][1].

والسببيَّة هي الغالبة في العاطفة لجملةٍ أو صفةٍ، فالأول نحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ ونحو: ﴿فتلقَّى آدم من ربِّهِ كلماتٍ فتاب عَلَيْهِ﴾ والثاني نحو: ﴿لآكلون من شجر من زَقُّومٍ. فمالئونَ منها البطون. فشاربون عليه من الحميم﴾ وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو: ﴿فراغ إلى أهله فجاء بعجلٍ سمين. فقرَّبه إليهم﴾ ونحو: ﴿لقد كنت في غفلةٍ من هذا فكشَفْنَا عنك غطاءَك﴾ ونحو: ﴿فأَقْبَلَتِ امرأته في صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾.

وللفاء مع الصفاتِ ثلاثةُ أحْوال:

(أحدها) أن تدلَّ على ترتيبِ معانيها في الوجود كقوله تعالى: ﴿والصافات صفًا. فالزاجرات زجرًا. فالتاليات ذكرًا﴾.

(والثاني) أن تدلَّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولِكَ: خُذِ الأكْمَلَ فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل.

(والثالث) أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: رَحِمَ الله المُحَلِّقين فالمقَصِّرين (المغني ١/ ١٣٩، ١٤٠).

فاء السببيّة:

نصب المضارع بعد فاء السببيّة: إن وقع المضارع بعد فاء السببيّة المسبوقة بنفيٍ أو طلب محضين وجب نصبه نحو: ﴿لاَ يُقْضَى عليهمْ فيموتوا﴾ ﴿ولا تَطْغَوْا فيه فيحلَّ عليكم غَضَبِي﴾. وتكون (أن) والفعل في تأويل مصدرٍ معطوف بالفاء على مَصْدَرٍ مُتَصَيَّدٍ من الفعل قبلها. والتقدير: لا يحصلُ عليهم قضاءُ فَمَوْتٌ. ولا يكنْ منكم طغيانٌ فحلولُ غَضَبٍ (التوضيح ومنار السالك ٢/٢٠٩).

الفاء الرابطة: ر: الرابط.

---

(١) ما بين القوسين زيادة عمّا في المغني، وإنما يذكره الأصوليون. اهـ.

الفاء الزائدة: قد تزاد الفاء، وذلك في مواضع: منها خبر المبتدأ إن كان الخَبَرُ أمرًا أو نهيًا، فالأمر كقول الشاعر:

وقـائلةٍ: خولانُ فانكـحْ فتـاتَـهُمْ
وأُكْـرومَـةُ الـحيَّيْنِ خِلْوٌ كمـا هِيَا

وقوله:

أَرَوَاحٌ مودِّعٌ أمْ بُكُـورُ
أنْـتَ فانْـظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ

وحمل عليه الزَّجَّاجُ قوله تعالى: ﴿**هذا فليذوقوه حميمٌ وغسَّاق**﴾ والنهي، نحو: زيدٌ فَلَا تَضْرِبْه.

وتـزاد في نحـو: ﴿**بَلِ الله فَاعْبُدْ**﴾ و﴿**ربَّـكَ فَكَبِّرْ. وثيابَك فطهِّرْ**﴾ وفي نحو: (خـرجت فإذا الأسـد) وهي هنا زائدة لازمة (المغني ١/ ١٤١-١٤٣).

□ ڤ

قبلت اللجنـة المختصـة بمَجْمَع اللغة العربية أن يكتب الحرف (V) فاء بثلاث نقط (ڤ) (مجلة المَجْمَع ٤/ ١٩).

أقول: ومنزلة الڤاء في الترتيب الألفبائي هي منـزلـة الفـاء، مؤخـرةً عنها عند استواء الكلمتين في الحـروف. (راجع رسالتنا في الفهرسة والترتيب المعجمي).

□ الفارسي

الخط الفارسي ر: الخط ـ الخط الفارسي.

□ الفاصلة

الفاصلة كلمةُ آخِرِ الآية القرآنية، أو آخِرِ الجملة المسجوعة. فالفاصلة في النثر نظير القافية في الشعر.

□ الفاعل

الفاعل اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعـل مبني للمعلوم أو ما في تأويله، مقدَّم عليه، أصليُّ المحل.

فالاسم نحـو: تبـارك الله، والمُؤوَّل به نحو: ﴿**أولم يكفهم أنّا أنزلنا**﴾ والفعْلُ كما مثلنا ومنه: أتى زيد ونعم الفتى، ولا فرق بين المتصـرف والجـامـد. والمُؤوَّل بالفعل نحـو: ﴿**مختلفٌ ألـوانُـه**﴾ فإن كان المسند مقدمًا من تأخير لم يكن المسندُ إليه فاعلًا، نحـو: قائمٌ زيدٌ، فإنّ المسنـد ـ وهو قائم ـ أصله التـأخير لأنـه خبـر. أما مرفوع الفعل المبني للمجهـول ومـرفـوع الوصف المبني للمجهول فهو نائب فاعل لا فاعل. وسنذكر للفاعل سبعة أحكام:

أحـدها: الرفع، وقد يُجَرُّ لفظًا بإضافةِ المصدر نحو: ﴿**ولولا دفع الله الناسَ**﴾، أو اسم المصدر، نحو: «من قُبْلَةِ الرجلِ امرأَتَهُ الوضوء» أو بِمن أو بالباء الزائدتين نحو: ﴿**أن تقولوا ما جاءنا من بشير**﴾ ونحو: ﴿**كفى بالله شهيدًا**﴾ وهو حينئذ في محل رفع.

الثاني: وقوعه بعد المُسْنَد، فإن وجد ما ظاهـره أنـه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل

ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إمّا مبتدأ في نحو: زيد قام. وإمّا فاعلاً محذوفَ الفعل في نحو: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية. ويجوز عند الكوفيين تقديم الفاعل على فعله.

الثالث: أنه لا بدّ منه ولا يجوز حذفه، فإن ظهر في اللفظ نحو: قام زيد، والزيدان قاما، وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع: إما لِمَذْكورٍ، كزيدٌ قام، كما مرّ، أو لما دل عليه الفعل كالحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخَمْرَ حين يشرَبُها وهو مؤمن» أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب. أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة نحو: ﴿كلا إذَا بَلَغَتِ التَّراقي﴾ أي: إذا بلغت هي أي: الروح، ونحو قولهم: إذا كان غدًا فأتني، أي: إذا كان هو ـ أي: ما نحن الآن عليه من سلامة.

أقول: يستثنى من هذا الحكم ثلاث مسائل:

الأولى: أنه يجوز حذف الفاعل مع إنابة غيره منابه، فيبنى الفعل للمجهول، ويرفع المفعول نائبًا عن الفاعل (ر: النائب عن الفاعل).

الثانية: أن المصدر لا يلزم أن يذكر له فاعل، فتقول: الشجاعة حسنة، ففاعل (الشجاعة) غير مذكور ولا مستتر. وقد يكون للمصدر مفعول ولا فاعل له فلا يقدر مستترًا أيضًا كقوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة. يتيمًا﴾.

الثالثة: قَلّما وكَثُرما وطالَما ثلاثة أفعال ليس لهن فاعل لأنهن مكفوفات بما الكافة (ر: ما الكافة) اهـ.

الرابع: أنَّهُ يصحُّ حذفُ فِعْله، إن أُجيبَ به نَفْيٌ كقولك: (بلى زيدٌ) لمن قال: ما قام أحَدٌ ـ أي: بلى قام زيد، ومنهُ قول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ حتّى قيل لم يَعْرُ قَلْبَهُ
من الوجدِ شيءٌ قلت: بَلْ أعظمُ الوجدِ

أو استفهام ومنه: ﴿ولئن سألتهم مَنْ خلقهم ليقولن: اللهُ﴾ أو دل عليه دليل من نوع آخر.

الخامس: أن فعله يُوَحَّدُ سواءٌ أكان الفاعلُ مفردًا أو مثنى أو جمعًا، فكما تقولُ: قامَ أخوكَ ـ كذلك تقول: قام أخواكَ، وقام إخوتك، وقام نسوتك. هذه لغة جميع العرب عدا طَيِّءٍ وأزْدِ شَنُوْءَةَ فإنهم يقولون نحو: ضربوني قَوْمُك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك، قال الشاعر:

يلومونني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلُّهم ألْوَمُ

وقال الآخر:

نُتِجَ الربيعُ مَحَاسِنًا
ألْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ

والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك ـ أحرف دَلُّوا بها على التثنية والجمع،

وليست ضمائر.

السادس: أنه إنْ كان مؤنثًا أُنِّثَ فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع، (أو بتاء متحركة في آخر الوصف).

ويجب ذلك في مسألتين:

١ـ أن يكون ضميرًا متصلاً كهند قامت أو تقوم ـ والشمس طلعت أو تطلع، بخلاف المنفصل نحو: ما قام ـ أو يقوم إلاّ هي.

(أقول: إن الضمائر المتصلة للفاعل المؤنث، هي المستترة (أنا، نحن) وتستتر في المضارع و(هي) ويستتر في الماضي والمضارع، والبارزة (ياء المخاطبة، التاء المتحركة، نون النسوة، (نا) الدالة على الفاعل، ألف الاثنين) فإن كان الضمير المتصل المعبر عن مؤنث، هو ضمير المتكلم أو المخاطب لم يحتج إلى علامة تأنيث في الفعل اكتفاء بقرينة الخطاب، أو التَّكَلُّم.

أما نون النسوة وياء المخاطبة فلا يؤتى معهما بعلامة تأنيثٍ في الفعل لأن النون والياء، في حدِّ ذاتهما علامتا تأنيث فيكتفي بهما. فلا يصح أن تقول: الطالبات تنجحن، والصحيح أن تقول: الطالبات ينجحن. قال الله تعالى: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة﴾ ﴿والمطلقات يتربصن﴾.

أما ألف الاثنين فهو مشترَكٌ بين المذكر والمؤنث. ولذلك يؤتى معه بعلامة التأنيث في الماضي وفي المضارع ولا بُدّ، تقول: الطالبتان نجحتا أو تنجحان. ولا يجوز أن تقول: الطالبتان ينجحان.

وأما الضمير المستتر (هي) فلا بد من تأنيث فعله. ولم أجد هذا التفصيل لأحدٍ من النحويين، وإنما استخرجته أنا بالاستقراء، والله أعلم. وكتبه محمد سليمان الأشقر).

٢ـ أن يكون مُتَّصِلًا حقيقيَّ التأنيث نحو: ﴿إذ قالت امرأة عِمْران﴾.

ويجوز الوجهان في مسألتين:

١ـ المنفصل كقول الشاعر:

لقد وَلَدَ الاخيطلَ أمُّ سُوءٍ
على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ

والتأنيث أكثر.

٢ـ المجازي التأنيث نحو: ﴿وجُمِعَ الشَّمْسُ والقمر﴾ ومن المجازيّ التأنيث اسم الجِنْسِ، واسم الجمع، وجمع التكسير، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث نحو: ﴿كذبت قبلهم قوم نوح﴾ ﴿وقالت الأعراب﴾، وأورقت الشجر. وجاز التذكير، نحو: أَوْرَقَ الشجر ﴿وكذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ ﴿وقال نِسْوَةٌ﴾ وقام الرجال.

أما المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فإن كلًّا منها يعامل معاملة مفردِهِ نظرًا لسلامة المفرد فيها.

السابع: أن الأصل فيه أن يقع بعد فعله

مباشرة ثم يجيء المفعول، وقد يعكس، وقد يتقدمهما المفعول. وكل من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وورث سليمانُ داودَ﴾.

وأما وجوبه ففي مسألتين:

١ـ أن يُخْشى اللَّبس، كضرب موسى عيسى، ومعنى اللبس أن يظن المفعول فاعلاً لعدم ظهور الإعراب فيهما، فيقدم الضاربُ منهما ليكون تقديمه قرينة على أنَّهُ الفاعل.

٢ـ أن يُحْصَرَ المفعول (بإنَّما) نحو: إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمرا، فإن كان الحصر بِإلاَّ جاز تقديمه على الفاعل كقول الشاعر:

ولما أَبَى إلاّ جماحًا فُؤَادُهُ
ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ
تَسَلَّى بأخرى غَيْرِها فإذَا الّتي
تَسَلَّى بها تُغْرِي بليلى ولا تُسْلِي

وقوله:

وهل يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وَشِيجَهُ
وتغرسُ إلاّ في منابِتِها النَّخْلُ

وأما توسط المفعول جوازًا فنحو: ﴿ولقد جاءَ آلَ فرعونَ النُّذُر﴾.

وأما وجوبه ففي مسألتين:

١ـ أن يتصل بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ نحو: ﴿وإذ ٱبْتَلَى إبراهيمَ ربُّه﴾ ﴿يوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم﴾.

٢ـ أن يُحْصَر الفاعل بإنما نحو: ﴿إنما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ﴾ أبو بِإلاّ وقيل: يجوز على قلةٍ كقول الشاعر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بالنارِ جَارَهُمُ
وهل يعذِّبُ إلا اللهُ بالنّارِ؟

وأمّا تقدُّم المفعول على الفعل جوازًا فنحو: ﴿فريقًا كذبتم وفريقًا تقتلون﴾.

وأمّا وجوبًا ففي مسألتين:

١ـ أن يكون مما له الصَّدْر نحو: ﴿فأيّ آيات الله تنكرون﴾ ﴿أيًا ما تدعو﴾.

٢ـ أن يقع الفعل بعد الفاء الجزائيّةِ الواقعةِ في جواب (أمَّا) الظاهِرَة أو المقدَّرة وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو: ﴿وربَّك فَكَبِّر﴾ ونحو: ﴿فأمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ﴾ بخلاف: أما اليومَ فاضْرِبْ زيدًا.

(تنبيه) إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدَهما، وجب تقديم الفاعل، كضربته. وإذا كان المضمر أحَدَهما، فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل، كضربني زيد، وإن كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل، كضربت زيدًا ـ وزيدًا ضربت (التوضيح ١/ ٢٣٦ـ٢٥٦).

□ الفتح

النطق بالفتحة: الفتحة جزء من أَلِفٍ، وإن شئت فقل: الألف فتحة ممطولة. وليس قبل الألف فتحة. وإنما الفتحة جزء من

الألف. والفتحة أخف الحركات.

وسمي الفتح بهذا الاسم لانفتاح الفم معه.

والفتح يكون في البنية، ويكون حالة بناء. ولا يقال في المعرب إنه مفتوح.

وبعضهم يطلق النصب على الفتح. والأولى تخصيص (الفتح) بالمبني و(النصب) بالمعرب.

هذا، وإن بعض العرب يُميل الفتحة في أحوال خاصة (ر: الإمالة).

(إملاء) **كتابة الفتحة**: تكتب الفتحة فوق الحرف بصورة ألفٍ صغيرة (مسطوحة) مخترعة من الألف الكبيرة التي تحدث عند الإشباع. وإنما كانت مسطوحة لئلا تلتبس بالألف الكبيرة (والي/ ١٩٨).

□ فَتِئَ

فتئ فعل ناقص من أخوات كان (ر: كان وأخواتها).

□ الفَحْفَحَة

(أصوات لغوية) الفَحْفَحَةُ قلب الحاء عينًا في لهجة هُذَيْل. يقولون: «اللَّعْمُ الأعْمَرُ أعْسَنُ من اللَّعْمِ الأبيض» أي: اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبيض، وروى أنّ عبدالله بن مسعود قرأ: (فَذَرْهُمْ عتَّى عِينٍ) بدل: ﴿فذرهم حتى حينٍ﴾ فأرسل إليه عمر رضي الله عنه: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيلٍ فأقرئ الناسَ بلغة قريش (من اللهجات العربية/ ٩٧).

□ الفرائد

(بديع) الفرائد أن يأتي المتكلم بلفظة فصيحة تنزل من الكلام منزلة الفريدة من العقد بحيث لو سقطت لم يسدَّ غيرها مسدَّها. كقوله تعالى: **﴿أُحِل لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ إلى نسائكم﴾** وقوله عن موسى: **﴿وأهُشُّ بها على غنمي﴾** (شرح عقود الجمان/ ١٥٠).

□ الفصاحة

فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحة كلماته. فضعف التأليف هو أن يكون الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو، كما في قولنا ـ ضرب غلامه زيدًا ـ فإنّ رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا ممتنع.

والتنافر كما في البيت الذي أنشده الجاحظ:

وقَبْرُ حربٍ بمكانٍ قَفْرِ
وليس قُرْبَ قَبْرِ حربٍ قَبْرُ

والكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل، من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك إلّا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية، كما سيأتي ذلك كله وأمثلته اللائقة به في مواضعه.

والتعقيد المعنويّ ما يرجع إلى المعنى وهو ألّا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهرًا، كقول العباس بن الأحنف:

سأطلب بُعْد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناايَ الدموعَ لتجمدا

أراد أن يكنى عمّا يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود، وأخطأ، لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المَسَرَّة، وإنما يكون كناية عن بخلها بالبكاء.

وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات، كما في قول أبي الطيب في وصف فرسه:

وتُسْعِدني في غَمْرةٍ بعد غمرةٍ
سَبُوحٌ لها منها عليها شواهِدُ

وفي قول ابن بابك:

حمامَةَ جرعا حومةِ الجندلِ اسجعي
فأنْتِ بمرأىً من سعاد ومسمعِ

وفيه نظر، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالخلوص من التنافر، وإلّا فلا يُخِلُّ بالفصاحة، وقد قال النبي ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم» (الإيضاح ١/ ١١-١٧).

فصاحة المتكلم: فصاحة المتكلم هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. (الإيضاح ١/ ١٨).

□ الفصل

ضمير الفصل ر: ضمير الفصل.

□ الفصل والوصل

(خط) **فصل الحروف ووصلها**: تفصل الحروف الستة (زُرْ ذَا وُدٍ) عمّا بعدها فلا يتصل بها بعدها شيء. ولكن يوصل كل حرفٍ منها بما قبله ما عدا الهمزة المفردة (ء) فإنها لا توصل بما قبلها ولا بما بعدها، كما في (شَيْئان) وفي (دفء).

(إملاء) **فصل الكلمات ووصلها**: إن كان يصحّ الوقْفُ على الكلمة ويصحّ الابتداء بما بعدها وجب الفصل بينهما في الرسم نحو: هم كرماء.

ويجب الوصل بين الكلمتين المتواليتين في الرسم في حالين:

١ـ أن لا يصح الوقف على الأولى نحو: بزيد. ومثل الباء في ذلك كل حرفٍ معنًى مكونٍ من حرفٍ واحد، وَصدْرُ المركب المزجي.

٢ـ أن لا يصحّ الابتداء بالثانية نحو: كتابك. ومثل الكاف في ذلك كل ضميرٍ متصل، ونونُ التوكيد، وتاء التأنيث نحو: قامتْ.

ويضاف إلى ذلك ما يلي:

١ـ ما رُكِّبَ مع المئة من الآحاد نحو

خمسمئة.

٢ـ ما رُكِّبَ من أسماء الزمان مع إذ المنوَّنة، نحو: يومئذ، وساعتئذ. بخلاف نحو: أتيتك يومَ إذْ جاءَ عمُّك.

٣ـ حبّذا، ولا حبّذا.

٤ـ مِنْ وعَنْ الجارَّتان لِمنْ أو ما، توصلان بهما نحو: مِمّن، مِمّا، مِمَّ، عمَّ، عمَّن.

٥ـ ما الاستفهاميّة توصل بما جرّها نحو: حتّامَ المنامُ.

٦ـ (نِعْمَ) المدغمة ميمها في (ما) توصلان، وكذلك (سيّ وما) المتضايفان توصلان، هكذا: نِعِمّا. لا سيَّما.

٧ـ ما الحرفية الكافة توصل في: مثلَما، حينَما، رَيْثَما، طالَما، قلَّما، رُبَّما، بينما، إنّما، وأنَّما، وكأنَّما وأخواتُهما. بخلاف ﴿إنَّ ما توعدون لآت﴾ ونحو ذلك. فإن (ما) هنا اسم.

وتوصل ما الحرفية الزائدة في كيما وعمّا وممّا وليتما وإما (إن ما) وحيثما وكيفما وأيما.

٨ـ كلمة (لا) توصل بأن الشرطية قبلها، نحو: ﴿إلّا تَنْصُروهُ فقدْ نصره الله﴾ وبأنْ الناصبة للمضارع، نحو: (الحزم ألّا تسيء) بخلاف أن المفسِّرة نحو: ﴿تعالوا أتلُ ما حرَّم ربكُمْ عليكم أن لا تشركوا﴾ وبخلاف المخفَّفة من الثقيلة نحو: ﴿ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم أنْ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (والي/ ١٧٧-١٨٩).

(معاني) **فصل الجمل ووصلها**: الوصل عطف بعض الجمل على بعض بالواو، والفصل أن تذكر الجملة بعد الجملة دون عطف.

مواضع الوصل:

١ـ الوصل للتشريك في الحكم الإعرابيّ: إذا أتت جملة بعد جملة لها محلّ من الإعراب، وقُصِد التشريك بينها وبين الثانية في حكم الإعرابِ عطفت عليها. ويشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً أن يكون بين معنى الجملتين مناسبة (أي: جهة جامعة) كقولك: هو يعطي ويمنع. وقول الله عز وجل: ﴿والله يقبض ويبسط﴾.

٢ـ الموضع الثاني: أن لا يكون للجملتين محل إعرابيّ ولكن لا يستحق الفصل بينهما لسبب من أسباب الفصل الآتية، فتوصلان بالواو. ويشترط أن يكون بين الجملتين حينئذٍ جهة جامعة وأن يتفقا خبرًا أو إنشاء لفظًا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إن الأبرار لفي نعيم. وإن الفجّار لفي جحيم﴾. وقوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾. وإن اتفقا في الخبرية أو الإنشائية في المعنى واختلفا في اللفظ فقط فالوصل أيضًا صحيح لأن العبرة بالمعنى، كقوله تعالى: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلّا الله وبالوالدين إحسانا وذي

القربى واليتامى والمساكين وقولوا﴾.

٣ـ وقد يكون الموضع موضع فصلٍ فيؤتى بالواو مع ذلك دفعًا لإيهام خلاف المقصود. كما لو سئلتَ: هل شربت العسل، فتقول: (لا وسقاني الله منه) فلو أسقطت الواو لفُهم خلاف مرادك.

مواضع الفصل: وأما مواضع الفصل فهي سبعة مواضع:

١ـ الفصل لعدم الاشتراك في الحكم: إن كان للجملة الأولى محلٌ من الإعراب ولم يُقصَد تشريك الثانية معها في الحكم فُصِلت عنها، كقوله تعالى: ﴿وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنما نحن مستهزئون. الله يستهزئ بهم﴾ لم يعطف ﴿الله يستهزئ بهم﴾ على ﴿إنّا معكم﴾ لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين، وليس منه.

٢ـ الفصل لعدم الاشتراك في القيد: إن كان للأولى حكم ولم يقصد إعطاؤه للثانية تعيّن الفصل، كقولك لصاحبك: (إذا أخبرتك الصدق عن نفسك تكرهني، أنا أكرهك) لم تقل وأنا أكرهك لئلا يظن أن كراهيتك له خاصة بوقت إخبارك له بالصدق، وأنت تريد أن له كراهة في قلبك دائمة.

٣ـ الفصل للاختلاف في الخبرية والإنشائية، لفظًا ومعنى، كقولهم: (لا تدن من الأسد، يأكُلك) (هل تصلح لي كذا، أدفعُ إليك الأجرة) بالرفع فيهما. أو معنًى لا لفظًا، كقولك: (مات فلان، رحمه الله).

٤ـ الفصل لعدم وجود جهة جامعة.

وانتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما، كقولك: زيد طويل، عمرٌو قصير، إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة أو نحوها. وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما، كقولك: زيدٌ طويل، عمرٌو نائم، في حال وجود صداقة بينهما.

وفي الموضعين السابقين يقال إن بين الجملتين **كمال الانقطاع**.

٥ـ الفصل لكمال الاتصال: بأن تكون الثانية توكيدًا للأولى، كقوله تعالى: ﴿آلم. ذلك الكتاب، لا ريب فيه﴾ فإن وِزان (لا ريب فيه) في الآية وزان (نفسه) في قولك: جاءني الخليفة نفسه. وكذا قوله: ﴿كأن لم يسمعها، كأن في أُذنيه وقرا﴾ الثاني مقرِّرٌ لما أفاده الأوّل.

أوْ بَدَلاً من الأولى بدَلَ بعضٍ من كلّ، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية. كقوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون. أمدكم بأنعام وبنين﴾.

أو بدلَ اشتمال كقوله تعالى: ﴿اتبعوا المرسلين. اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون﴾ وقولِ الشاعر:

أقول له: ارحل، لا تقيمن عندنا
وإلا فكنْ في السّرّ والجهر مُسلِمًا

أو أن تكون الثانية بيانًا للأولى، وذلك بأن تنزّل منها منزلة عطف البيان مع متبوعه في إفادة الإيضاح. والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء، مع اقتضاءِ المقام إزالتَه. كقوله تعالى: ﴿فوسوس إليه الشيطان قالَ يا آدم هل أدُلُّك على شجرة الخُلد ومُلكٍ لا يَبْلىٰ﴾ فَصَل جملة (قال) عمّا قبلها لكونها تفسيرًا له وتبيينًا.

٦ـ **الفصل لشبه كمال الانقطاع**: بأن تكون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى لكون عطفها عليها موهمًا لعطفها على غيرها. ويسمى الفصل لذلك قَطْعًا، مثاله قول الشاعر:

وتَظُنّ سلمى أنني أبغي بها
بَدَلاً، أُراها في الضلال تهيم

لم يعطف (أُراها) على (تَظُن) لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على (أبغي) لقربه منه مع أنه ليس بمراد.

٧ـ **الفصل لشبه كمال الاتصال**: بأن تكون الثانية بمنزلة المتصلة بالأولى لكونها جوابًا عن سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال:

ويسمى الفصل لذلك استئنافًا. وكذا الجملة الثانية أيضًا تسمى استئنافًا. كقوله:

قال لي: كيف أنت؛ قلت: عليل
سهر دائم وحزن طويل

أي: ما بالك عليلاً أو ما سبب علتك؟

وكقوله تعالى: ﴿قالوا سلاما قال سلام﴾ كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال سلام.

ومن الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه. كقولك: أحسنت إلى زيد، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان. ومنه ما يبنى على صفته كقولك: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهْلٌ لذلك. (الإيضاح ٢/ ٨١ـ١٠٤).

□ الفضلة

(نحو) الفضلة في الكلام ما ليس ركنًا في الجملة (ر: العُمْدة).

□ الفعل

الفعل أحد أقسام الكلمة الثلاث، وهي الاسم والفعل والحرف. ومدلول الفعل الحدث مقترنًا بالزمان. فإن كان الزمان ماضيًا فالفعل ماض، وإن كان الزمان حاضرًا فالفعل مضارع. وإن طُلب به الحدث فهو أمر (ر: الماضي. المضارع. الأمر).

الفعل نكرة. ولا يتعرف. وقد أجمع النحويون كلُّهم على أن الأفعال نكرات. (الأشباه والنظائر ١/ ٨٥).

تقسيمات الفعل: (١) الفعل إما تامٌّ وهو الأصل، وإمًّا ناقص (ر: كان وأخواتها).

(٢) الفعل إما متصرف وهو الأصل، وإما جامد (ر: الجمود).

(٣) الفعل إما مجرد أو مزيد وانظر أوزان

أنواع المجرد تحت عنوان (التجريد) وأوزان المزيد تحت عنوان (الزيادة).

(٤) الفعل إما مبني للمعلوم وهو الأصل. وإما مبني للمجهول، وهو الذي يسند إلى نائب الفاعل (ر: نائب الفاعل. المبني للمجهول).

(٥) الفعل إما متعدٍّ وإما لازم (ر: التعدي. اللزوم).

(٦) الفعل إما سالم (ر: السلامة) وإما معتل (ر: العلة) وإما مهموز (ر: أ الهمزة) وإما مضعف (ر: التضعيف).

إعراب الفعل وبناؤه: الفعل المضارع معرب بحسب الأصل (ر: المضارع) ويبنى في أحوال خاصة. وأما الماضي والأمر فمبنيان (ر: البناء ـ بناء الأفعال).

(نحو) **علامات الفعل:** علامات كون الكلمة فعلًا، أن يجوز دخول تاء الفاعل عليها نحو: عسيتُ ولستُ؛ أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: (قامتْ وقعدتْ)؛ أو ياء المخاطبة نحو: (قومي) و(تقومين)؛ أو نون التوكيدِ الثقيلة أو الخفيفة نحو: (لأَكِيدَنَّ) (التوضيح ١/١٧).

وعلامة كون الفعل ماضيًا قبوله تاء التأنيث الساكنة. وعلامة كونه مضارعًا صلاحيته لدخول (لم) عليه. وعلامة كونه أمرًا أن يدل على معنى الأمر مع قبوله نون التوكيد نحو: (اضربَنَّ).

□ فقه اللغة

فقه اللغة، أو علم اللغة، هو العلم الذي يغوص في أعماق اللغة، ويعرف به قوانينها وسنن تطورها ويكشف عن خصائصها.

ويمكن تقسيم مباحث فقه اللغة تبعًا لعناصر اللغة. وعناصر اللغة ثلاثة: ١ـ الأصوات ٢ـ الألفاظ المفردة أو الكلمات ٣ـ التراكيب. وبذلك كانت مباحث فقه اللغة ثلاثة:

١ـ علم الأصوات اللغوية، ويبحث في مخارج الحروف وصفاتها وقوانين تبدلها وتطورها.

٢ـ الألفاظ، ويبحث عن الألفاظ من عدة وجوه:

أ ـ من جهة إرجاعه الكلمة إلى مادتها الأصلية، سواءً أكانت تلك المادة من نفس اللغة، أم كانت منقولة من لغة أخرى. فيدخل في هذا الوجه النحت، والتعريب، والاشتقاق.

ب ـ من جهة شكل الكلمة وصيغتها وبنيتها. وهذا هو موضوع علم الصرف، إلا أن فقه اللغة يبحث في نشوء الصيغ وتطورها.

ج ـ من جهة معنى اللفظ وتطوره خلال العصور. وهو ما يسمى علم دلالة الألفاظ.

٣ـ التراكيب. فيبحث علم اللغة في

تراكيب اللغة ونظم الكلام وتراكيب أجزائه، وطريقة ربط الكلام، ووظائف الكلمة في التركيب، وتطور التراكيب، وأسبابه.

يضاف إلى ذلك مباحث أخرى. منها:

٤ـ التقاء اللغات، وتأثير بعضها في بعض.

٥ـ تفرع اللهجات، وأسباب ذلك وقوانينه. (محمد المبارك ـ فقه اللغة ص٢٢، ٢٣).

□ في

(نحو) في حرف جرٍّ له عشرة معانٍ:

١ـ الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قولِهِ تعالى: **﴿آلم غُلِبَتِ الرُّومُ في أدْنَى الأرْضِ وهمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبونَ. في بِضْعِ سِنِينَ﴾** وقد تكون الظرفية مجازيَّةً نحو: **﴿ولكم في القصاصِ حياةٌ﴾** ومن المكانيَّةِ: أدخلت الخاتم في أصبعي، والقَلَنْسُوَةَ في رأسي، إلا أن في الجملتين قلبًا.

٢ـ المصاحبة، نحو: **﴿ادخلوا في أُمَمٍ﴾** أي: مَعَهُمْ.

٣ـ التعليل، نحو: **﴿فذلكُنَّ الذي لمتنَّني فيهِ﴾** **﴿لَمَسَّكُمْ في ما أفَضْتُم﴾** وفي الحديث: «إن امرأةً دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا».

٤ـ الاستعلاء، نحو: **﴿ولأصلِّبَنَّكُمْ في جُذوعِ النَّخْلِ﴾**. وقال الشاعر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ
يُحذَى نِعَالَ السِّبتِ ليسَ بتوأمِ

٥ـ مرادَفَةُ الباءِ، كقول الشاعر:

ويركَبُ يومَ الرَّوْعِ مِنَّا فوارسٌ
بَصيرونَ في طَعنِ الأباهِرِ والكُلَى

الأباهر جمع أبهر وهو عرق من عُرُوق الدم معين.

٦ـ مرادفة (إلى) نحو: **﴿فردوا أيديَهُمْ في أفواههم﴾**.

٧ـ مرادفة (مِنْ) كقول الشاعر:

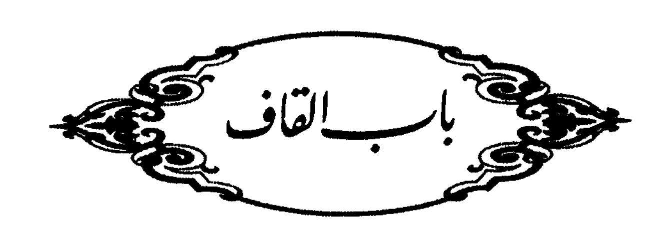
ألاَ عِمْ صباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالي
وَهَلْ يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي

وهل يَعِمَنْ من كان أحدَثُ عهدِهِ
ثلاثين شهرًا في ثلاثةِ أحوالِ

٨ـ المُقَايَسَة وهي الداخلة بينَ مفضولٍ سابق وفاضلٍ لاحقٍ نحو: **﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخِرةِ إلا قليل﴾**.

٩ـ التعويض وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك: رَغِبْتُ فيمن رغبت، أصله رَغبت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو القول المأثور «فانظر بمن تثق»، أصله: فانظر من تثق به.

١٠ـ التوكيد وهي الزائدة في مثل قول الله تعالى: **﴿وقال اركبوا فيها﴾** ونحو: دخلت في البيت، وسكنت فيه (االمغني ١/ ١٤٤-١٤٦).



باب القاف

□ ق (القاف)

النطق بالقاف: القاف حرف شديد مجهور. من حروف الاستعلاء والتفخيم.

ولا تأتلف القاف مع الكاف في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما.

ولا تأتلف مع الجيم إلا بفصل بينهما (اللسان).

□ القافية

القافية في الشعر جزء مهمٌ في بيت الشّعر، وتتعرض لها كتب العروض والقافية في مبحث خاص.

وواضع علم القافية هو الخليل بن أحمد.

وحد القافية من بيت الشعر هو: (مجموع الحروف التي تبدأ بمتحرك قبل آخر ساكنين من بيت الشعر) ففي قول مهلهل:

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليب
فيُعلَم بالذنائبِ أيُّ (زيرِ)

القافية هي كلمة (زيري). وقد تكون القافية أكثر من كلمة كما في قول امرئ القيس:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا
كجلمودِ صَخْرٍ حطَّهُ السَّيْلُ (مِنْ عَلِ)

أو أقل من كلمة نحو:

فَإنْ يكُ بالذنائبِ طالَ لَيْلِي
فقدْ أبكي من الليلِ القَـ(ـصيرِ)

ثم إن لكل حرف من أحرف القافية اسمًا خاصًّا. ولكل حركة من حركاتِ تلك الحروف اسمٌ خاصٌّ كذلك، وإليك البيان:

١ـ **الرويّ**: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، كالراء في بيت المهلهل السابق (ر: الرويّ).

٢ـ **المَجْرَى**: هو حركة الرويّ المطلق.

٣ـ **الوَصْل**: هو حرف المد الناشئ من إشباع المجرى، كالياء الأخيرة في (زيري). أو الهاء اللاحقة بعد الروي كالهاء في:

ولكلِّ قومٍ سُنّةٌ وإمامُها

٤ـ **النفاذ**: هو حركة الوصل إن كان الوصل هاءً، كحركة الهاء في (وإمامها).

٥ـ **الخروج**: هو حرف المدّ الذي بعد الوصل إن كان الوصل هاءً، ومثاله ألف المد بعد الهاء في (وإمامها).

٦ـ **التوجيه**: هو حركة ما قبل الرويّ المقيد كفتحة الميم في (الأَمَلْ).

أقول: إن التوجيه لا يلتزم فيه حركة معينة بل تتعاقب فيه الحركات الثلاث في القصيدة الواحدة. اهـ.

٧ـ **الرِّدْف**: هو حرف المد الذي يكون قبل الرويّ، ولا فاصل بينهما، نحو الياء الأولى في (زيري). ويجوز أن تتعاقب فيه الواو والياء في القصيدة الواحدة.

٨ـ **الحَذْوُ**: حركة الحرف الذي قبل الردف. ككسرة الزاي في (زيري).

٩ـ **التأسيس**: هو الألف التي يكون بينها وبين الرويّ حرف واحد نحو: ألف المدّ في (ساحِلُهْ).

١٠ـ **الرسّ**: حركة ما قبل التأسيس، كفتحة السين في (ساحله).

١١ـ **الدخيل**: هو الحرف المتحرك الذي بين التأسيس والرويّ، كالحاء التي قبل اللام في (ساحله).

١٢ـ **الإشباع**: حركة الدخيل.

أنواع القافية: القافية إما مقيدة (أي: ساكنة الرويّ)، وإما موصولة بهاء، وإما موصولة بحرف مدّ.

وكل من الثلاثة إما مؤسَّسَة، أو مَرْدُوفَة، أو مجردة من التأسيس والردف. فهي تسعة أنواع:

أ ـ ١ـ المقيدة المؤسَّسَة، ومثالها:

لما رأيت مواردًا
للناسِ ليسَ لها مصادِرْ
أيقنْتُ أنِّي لا محا
لَةَ حيثُ صار القومُ صائِرْ

٢ـ المقيدة المردوفة، ومثالها:

ربَّ ركبٍ قد أناخوا عِنْدَنا
يشربون الخمر بالماء الزلالْ

٣ـ المقيدة المجردة، ومثالها:

دُرَّةٌ بحريَّةٌ مكنونةٌ
مازَها التاجر من بين الدُّرَرْ

ب ـ ٤ـ الموصولة بهاء، المؤسسة، ومثالها:

هو البحر من أيِّ النواحي أتيتَهُ
فَلُجَّتُهُ المعروفُ والجود ساحِلُهْ

٥ـ الموصولة بهاء، المردوفة، ومثالها:

من معشر سنَّتْ لهم آباؤهمْ
ولكل قومٍ سنةٌ وإمامُها

٦ـ الموصولة بهاء، المجردة من التأسيس والردف، ومثالها:

قد يَجْمَعُ المالَ غيرُ آكِلِهِ
ويأكُلُ المالَ غَيْرُ من جَمَعَهْ

٧ـ الموصولة بمدّ، المؤسسة، ومثالها:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئِهِ
يَحُورُ رمادًا بعد إذْ هو ساطِعُ

٨ـ الموصولة بمدٍّ، المردوفة، ومثالها:

فإن تسألوني بالنساء فإنّني
خبيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ
إذا شابَ رأس المرءِ أو قلّ مالُهُ
فليسَ له من ودِّهنَّ نصيبُ

٩ـ الموصولة بمدّ، المجرّدة من التأسيس والردف، ومثالها:

وبساكني نجدٍ كلفتُ وما
يفنى بهم كَلَفي ولا وَجْدي

أقسام القافية من جهة حركاتها:

١ـ إن كان بين ساكني القافية أربع متحركات فهي (المتكاوس) نحو:

وَمَنْ إذا رَيبُ الزمانِ صَدَعَكْ

٢ـ وإن كان بينهما ثلاثة متحركات فهي (المتراكب) نحو:

قد بَيّنُوا سُنَنًا للناسِ تُتّبَعُ

٣ـ و(المتدارك) القافية التي بين ساكنيها متحركان نحو:

ولكل قوم سنّةٌ وإمامُها

٤ـ فإن لم يكن إلّا حرف واحد فهي (المتواتر) نحو:

خبير بأدواء النساء طبيبُ

٥ـ فإن كان ساكنا القافية متواليين بلا فصل بينهما فهي (المترادف) نحو:

يشربون الخمرَ بالماء الزلالْ

هذا، ويجب مراعاة اتفاق أبيات القصيدة في الرويّ والوصلِ والتأسيس والردف، وفي حركات حروف القافية؛ فإن خالف الشاعر شيئًا من ذلك فهو عيب في القافية (في الجملة). والعيوب في القافية هي الإيطاء، والتضمين، والإقواء، والإصراف، والإكفاءُ، والإجازة، والسِّناد (أهدى سبيل/ ١٠٨ـ١٢٢). وتُعلم أحكامها بالرجوع إلى مواضعها من هذا المعجم.

(نقد) ما يعتبر في القافية لتتمَّ جودتها: من شروط جودة القافية أن تكون متمكِّنة في مكانها من البيت، ومن تمكُّنها أن يكون ما يسبقها من البيت كأنه يتطلَّبها أو يشير إليها، كقول الشاعر يهجو:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطِمُ وجهه
وليسَ إلى داعي الندى بسريعِ

ويشترط أن تكون القافية عذبة سلسة المخرج، موسيقية مناسبة للمقام، فلا تختم بما يدل على الرقة، في مقام القوة والفحولة.

ومن عيوب القافية أن تكون قلقة في مكانها، وذلك بأمور:

أ ـ كونها تفسد المعنى، كقول الأعشى:

فرميتُ حبَّة قلبه عن شاتِهِ
فأصبْتُ حبة قلبِهِ وطحالَهَا

فإن عاطفة الحبّ لا تصيب الطحال.

ب ـ أو لأنها غير دقيقة في إفادة المعنى، كقول الشاعر:

استأْثَرَ الله بالوفاء وبالحمـ
ـدِ وَوَلَّى الملامة الرَّجُلَا

فكلمة (الرجل) استدعتها القافية، والمعنى يستدعي (الإنسان).

ج ـ أو لأنها لم تفد معنى جديدًا.

د ـ أو لأن الشاعر يلصقها إلصاقًا لأجل القافية دون أن يكون لها معنى.

هـ ـ أو لأن الكلمة لا يقبلها الذوق.

التجديد في قوافي الشعر: نظمت العرب القدماء شعرها موحّد القافية، وجاء المولدون فصنعوا أنواعًا من الشعر تتعدّد فيه القافية على ألوان شتّى منها المسمَّط، والمُزدوج، والموشّح (رها) وإن كانوا لم يكثروا عليها إكثارهم من الشعر ذي القافية الموحَّدة.

الشعر الحُرّ: عمل عليه المولَّدون قليلًا، وأكثر منه المعاصرون، إذ إنهم ينبذون فيه نظام القافية نبذًا تامًا ويستخدمون التفاعيل بلا تساوٍ ولا نظام فيعطون لأنفسهم قدرًا أكبر من الحرية في النظم. وهو لذلك ليس بالشعر الكامل إذ يفقد الشعر بعض تأثير موسيقاه على النفوس (أُسس النقد الأدبي / ٣٢٢-٣٣٢).

□ قال

الحكاية بقال: تحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية. ومعنى الحكاية أن يبقى لفظ الجملة المنقولة كما سُمع، ويجوز النقل بالمعنى مع التحوير في المسموع بما لا يغيِّر المعنى.

هذا، وإذا حكيت الجملة الاسمية بقال وما تصرف منها فالواجب بقاء المبتدأ والخبر مرفوعين. وَلَا يجوز نصبُهما إلا على لغةِ سُلَيْم، فإنَّهُمْ يُجرونها مُجرى ظَنَّ، قال الشاعر في وصف فرسه:

إذا ما جَرَى شَأْوَيْنِ وابتلّ عِطْفُهُ
تقول: هَزِيزَ الريحِ مرَّتْ بأثْأبِ

ولا يجوز ذلك في لغة سائر العرب إلّا في نحو قولِ الشاعر:

أَجُهَّالًا تقول بني لؤيٍّ
لعمر أبيك أم متجاهلينا

وقول الآخر:

أما الرحيل فدونَ بعدِ غدٍ
فمتى تقول الدارَ تجمعنا؟

وقول الثالث:

علامَ تقول الرمحَ يثقل عاتِقِي
إذا أنا لم أطعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

والقاعدة في ذلك أن تكون قال (١) بصيغةِ المضارع (٢) المسند إلى

المخاطب (٣) واقعة بعد استفهام هكذا (أتقول) أو (متى تقول) أو نحوهما. فإن لم تستوف الشروط الثلاثة وجب الرفع على الحكاية.

هذا، ومن المحتمل أنَّ (تقول) التي تنصب الجزأين باقية على معناها، ويحتمل أنها حينئذ بمعنى أتَظُنُّ أو أتعتقد (التوضيح ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧) و (ر. أ: الحكاية).

□ القبض

(عروض) ر: الزحاف.

□ قد

١ـ قد الحرفية: قَدْ حرفٌ مختصٌ بالفعلِ المتصرِّفِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ المجرّد من جازمٍ وناصبٍ ومن حرف تنفيس. وهي مع الفعل كالجزءِ مِنْهُ فلا تفصل منه بشيء. اللّهُمَّ إلا بالقَسَمِ كقول الشاعر:

أخالدُ قد واللهِ أوطأْتَ عَشْوَةً
وما قائلُ المعروفِ فينا يعنَّفُ

وسُمِعَ: قد لَعَمْرِي بِتُّ ساهرًا، وقَدْ واللهِ أحسنتَ.

وقد يُحذفُ الفعل بعدَها لدليلٍ، كقول النابغة:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنَا
لما تَزُلْ برحالِنَا وكأَنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت.

وقد لها خمسة معان:

١ـ التوقّع، وذلك مع المضارعِ واضحٌ كقولك: قد يقدَمُ الغائب اليوم، إذَا كنتَ تَتَوَقَّعُ قدومَه. وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل: قَدْ قَدِمَ الأمير، إذا كان القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قَدْ قامتِ الصلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك. فتدلُّ (قَدْ) على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقَّعًا، لا أنَّهُ الآنَ متوقع.

٢ـ تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإنْ قلت: قَدْ قَامَ، اختصَّ بالقريب.

والقَسَمُ إذا أُجيبَ بماضٍ متصرِّفٍ مُثْبَتٍ فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام وقَدْ جميعًا نحو: ﴿تاللهِ لقدْ آثَرَكَ اللهُ علينا﴾ وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها كقول الشاعر:

حلفتُ لَهَا باللهِ حِلْفَةَ فاجرٍ
لناموا فَمَا إنْ مِنْ حديثٍ ولا صَالِ

٣ـ التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعلِ نحو: (قد يصدُقُ الكذوب، وقد يجودُ البخيلُ). وتقليل مُتَعَلَّقِهِ، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عليه﴾ أي: ما هم عليه هو أَقَلُّ معلوماتِهِ سبحانه.

٤ـ التكثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وجهِكَ﴾ أي: رُبَّمَا نَرَى ومعناه تكثير الرؤية.

٥ـ التحقيق، نحو: ﴿قد أفلح مَنْ زكاها﴾ (المغني ١/ ١٤٧ـ١٥٠).

هذا، وإن أصل قَدْ هو قَدٌّ، نُقِلَتْ منه، ولذا أفادت القطع والتأكيد (مجلة المَجْمَع ١٠/٦٩).

ومن اللحن قول بعضهم: (قَدْ أذهب وقَدْ لا أذهب) فإن (قَدْ) لا تدخل على الفعل المنفي (مجلة المَجْمَع ١/١٣٨).

٢ـ قد الاسمية: قد اسمٌ مرادف لحَسْب. وهي مبنية، وهو الغالب لشبهها بقَدْ الحرفيّة في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها. يقال: (قَدْ زيدٍ درهمٌ) بالسكون، وَقَدْني (بالنون) حرصًا على بقاء السكون، وقَدِي درهمٌ، بغير نون.

وتستعمل أيضًا اسمَ فعلٍ مرادفةً ليكفي، يقال: قد زيدًا درهمٌ، وقدني درهمٌ كما يقال: يكفي زيدًا درهمٌ ويكفيني درهمٌ (المغني ١/ ١٤٦، ١٤٧).

□ القراءات

(قراءات) القراءة في عرف القراء، هي ما كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو حينئذ قراءة. وإن كان للراوي عن الإمام فهو رواية، وإن كان لمن بعده فنازلًا فهو طريق. فإن لم يكن على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فهو وجه (التهانوي/ ١١٥٨).

وانظر: التجويد. التحقيق. الحدر. التدوير. إلخ.

□ القرينة

القرينة اسم لما يقترن باللفظ فيدل على أن المراد به غير معناه المتبادر منه. ومن ذلك قرينة المجاز (ر: المجاز) وقرينة التورية (ر: التورية) وقرينة الحذف (ر: الحذف).

والقرينة إما عقلية، أو حالية، أو لفظية.

فالعقلية كقرينة الحذف في قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾.

والحالية، كأن ترى رجلًا ينتظر القطار، فتراه قبله فتقول: القطار. أي: جاء القطار.

واللفظية كمن سأل فقال: أين أخوك؟ فتقول: في السوق، أي: أخي في السوق.

□ القَسَم

القَسَم هو الحَلِف بمعظَّم توكيدًا للخبر أو حثًّا على الطلب.

أساليب القَسَم:

١ـ هناك أسماء تستعمل في القسم إما صريحة فيه كقولهم: آيْمُن اللهِ لأفعلن كذا، وإما غير صريحة كقولهم: عهد الله عليَّ لأفعلن.

٢ـ وقد يستعمل حرف جر يدخل على المقسم به، وأم باب القسم الباء، كقولك: بالله لا تفعل.

ومن حروف القسم أيضًا: الهمزة، والواو، والتاء.

جواب القَسَم: ر: جواب القَسَم.

□ القصر

(صرف) المقصور هو الاسم المعرب الذي حرفُ إعرابِهِ ألف لازمة، كالفتى والعصا.

والممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزةٌ قبلها ألف زائدة نحو: كساء ورداء.

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ياء لازمة مكسورٌ ما قبلها نحو: القاضِي والمنادِي، فليس منه نحو: قويٌّ، والذي والأسْماءُ الخمسة في حالةِ الجرّ.

وقصر الأسماء ومدها ضربان: قياسيٌّ وهو وظيفة النحويّ، وسماعيٌّ وهو وظيفة اللغوي. وضابط الباب عند النحويين: أن الاسم المعتلّ بالألف ثلاثة أقسام:

أحدها: ما له نظير من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياسٍ ولَهُ أمثلة.

منها كونه مصدَرَ (فَعِلَ) اللازم نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وعَمِيَ عَمًى، فإنَّ نظيرها من الصحيح: فَرِحَ فَرَحًا وأشِرَ أشَرًا.

ومنها (فِعَل) بكسر أولِهِ وفتحِ ثانيه جمعًا لفِعْلَةٍ بكسر أوّلِهِ وسكون ثانيه نحو: فِرْيَةٍ وفِرًى - ومِرْيَةٍ ومِرًى، فإن نظيره قِرْبَةٌ وقِرَب.

ومنها (فُعَلٌ) بضمّ أوّلِهِ وفتح ثانيه جمعًا (لِفُعْلَةٍ) بضمّ أوّلِهِ وسكون ثانيه نحو: دُمْيَةٍ ودُمًى، ومُدْيَةٍ ومُدًى فإن نظيره حُجَّة وحُجَج - وقُرْبَةٌ وقُرَب.

الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف. وهذا النوع ممدودٌ بقياسٍ وله أمثلة:

منها: أن يكون الاسم مصدرًا (لأفْعَلَ) أو لِفِعلٍ أوّلُهُ همزة وصل كأعْطى إعطاءً، وآرتأى ارتئاءً، واستقصى استِقْصاءً، فإن نظير ذلك: أكْرَمَ إكْرَامًا - واكْتَسَبَ اكْتِسَابًا.

ومنها: أن يكون مفردًا (لأفْعِلَةٍ) نحو: كِسَاءٍ وأكْسِيَةٍ، ورِدَاءٍ وأرْدِيَةٍ، فإن نظيره: حِمَارٌ واحمرَةٌ، وسِلاَحٌ وأسْلِحَة.

الثالث: أن يكون لا نظير له، فهذا إنّما يُدْرَكُ قَصْرُه ومَدُّه بالسماع. فمن المقصور سماعًا: الفتى (واحد الفِتْيان) والسنا (الضوء) والثَّرَى (التراب) والحِجَا (العقل) ومن الممدود سماعًا: الفَتَاءُ لحداثة السن، والسناءُ للشرف، والثَّراءُ لكثرة المال، والحِذَاءُ للنعل (التوضيح ٢/ ٢٨٤-٢٨٨).

تثنية المقصور وجمعه: ر: تثنية. جمع.

□ القصر

(معاني) القصر في اللغة الحبس، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(أقول: وقد يسميه النحويون الحصر).

والشيء الأول هو المقصور، والثاني هو

المقصور عليه. والطريق المخصوص هو أدوات القصر. والمراد بتخصيص الشيء بالشيء إثبات أحدهما للآخر ونفيه عن غيره. وبهذا تكون جملة القصر في قُوَّةِ جملتين، ويكون القصر طريقًا من طرق الإيجاز، ويكون الإيجاز من أهم أغراضه. وقد يصرَّح في القصر بالجملتين معًا كما في القصر بلكن وبل وليس. ومن أغراضِ القَصْرِ أيضًا أنه قد يقصد به تمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك. ولا يخفى أن هذه المَزَايا إنما هي للقصر بأدواته الآتية.

والقصر الحقيقيّ هو ما يكون فيه النفي لكلٍّ ما عدا المقصور عليه، كقولك: ما خاتَمُ الرسل إلا محمد. **والقصر غير الحقيقي** هو ما يكون فيه النفي لبعض ما عدا المقصور عليه، كقولك: زيد كاتب لا شاعر - فهو يفيد نفي الشعر فقط لا كل ما عدا الكتابة من أكلٍ وشربٍ وغيرهما. والقصر غير الحقيقيّ هو الذي يسمى القَصْرَ الإضافيّ.

أقسام القصر: القصر حقيقيّ وغير حقيقيّ وكل واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف. والمراد الصفة المعنوية لا النعت، فهي أربعة أقسام: ١- قصر حقيقي للموصوف على صفة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام، لأنه ما من متصور إلّا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسَّر. ٢- قصر حقيقيّ لصفةٍ على موصوف، وهو كثير، كقولنا: ما في الدار إلّا زيد. ٣- قصر إضافي لموصوف على صفة، كقولك: ما زيد إلّا كاتب. ٤- قصر إضافي لصفة على موصوف كقول الله تعالى: **﴿إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾** أي: ليس آلهًا.

ثم القصر الإضافي ثلاثة أنواع: **قصر قلب، وقصر إفراد، وقصر تعيين**. ففي قولك: (الجاحظ كاتب لا شاعر) إن خاطبت به مَنْ يعتقد العكس فهو قصر قلب. وإن خاطبت به مَنْ يعتقد الشركة، أي: يعتقد أنه كاتب وشاعر، فهو قصر إفراد. وإن خاطبت به مَنْ يشك أيُّ الوصفين ينطبق على الجاحظ، والأمران عنده سواء، فهو قصر تعيين.

طرق القصر: **١- العطف**: كقولك: (زيد شاعر لا كاتب)، أو (ما زيد كاتبًا بل شاعر).

٢- النفيُ والاستثناء: كقولك: ما زيد إلّا شاعر، وما زيد إلّا قائم، وحكم (غير) حكم (إلّا) في إفادة القصر نحو: ما زيد غير شاعر، ونحو: لا شاعر غير زيد.

٣- إنّما: كقولك: إنما زيد كاتب، والدليل على أنها تُفيدُ القصر كونها متضمنة معنى (ما وإلّا) كقوله تعالى: **﴿إنما حرم عليكم الميتةَ والدمَ﴾** معناه ما حرم عليكم إلا الميتة... إلخ

[أقول: وادعى الزمخشري أن - أنما -

تكون للقصر أيضًا، لأنها فرع من إنّما اهـ.].

٤ـ التقديم: كقولك: (شاعرٌ هُوَ) وقولك: أنا أخذت كتابك.

فروق طرق القصر: وهذه الطرق تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الثلاثةِ الأولى بالوضع دون الرابع.

الثاني: أن الأصل في العطف بلكن أو لا أو بل أن يدل على المثبت والمنفي جميعًا بالنصّ، فهو أقوى طرق القصر لذلك.

الثالث: أن أصل النفي والاستثناء أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحًا من بعيد: ما هو إلّا زيد، إذا وجدته يعتقده غير زيد ويصر على الإنكار، وعليه قوله تعالى: ﴿وما من إله إلّا الله﴾ وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبارٍ مناسب، فيقصر فيه بالنفي والاستثناء، كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: ﴿إن أنتُمْ إلّا بشرٌ مثلنا﴾ أي: أنتم بشر لا رسل، نَزَّلوا المخاطبين منزلة مَنْ ينكر أنه بشر، لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة.

وأصل القصر بإنما أن يكون ما استعمِل له مما يعلَمُه المخاطب ولا ينكره، كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم، لمن يعلم ذلك ويُقِرُّ بِهِ، وتريد أن ترقِّقه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حقِّ الأخِ وحرمةِ الصاحبِ. وعليه قول أبي الطيب:

إنمـا أنـت والـدٌ، والأَبُ الـقـا ... طعُ أحـنـىٰ من واصـلِ الأولادِ

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره، نحو: ﴿إنما نحن مصلحون﴾ ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي.

الترتيبُ بين المقصور والمقصور عليه: القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع أيضًا بين الفعل والفاعل وغيرهما.

ففي طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول: (ما ضرب زيد إلّا عمرًا) وفي قصر المفعول على الفاعل ـ ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ ـ وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو: كسوت وظننت: ما كسوتُ زيدًا إلّا جبةً. وما ظننت زيدًا إلّا منطلقًا. وفي قصر الثاني على الأول: ما كسوت جبة إلا زيدًا، وما ظننت منطلقًا إلا زيدًا. وفي قصر صاحب الحالِ على الحال: ما جاء زيد إلّا راكبًا. وفي قصر الحالِ على صاحبها: ما جاء راكبًا إلّا زيد.

ويجوز تقديم المقصورِ عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك: ما ضرب إلّا عمرًا زيدٌ، وما ضرب إلا زيدٌ عَمْرًا، والضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي إلّا، ولكن تقديمهما قليل.

وفي (إنما) يُؤخَّر المقصور عليه. تقول:

إنمـا زيد قائم، وإنمـا ضَرَب زيدٌ، وإنما ضرب زيدٌ عمرًا، وإنما ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة، وإنما ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة في السوق. فالواقع أخيرًا هو المقصور عليه أبدًا (الإيضاح ٢/ ٢٥ـ٤٨).

□ القصر

(عـروض) القصر من علل النقص وهو حذف ساكـن السـبـب الخفيف وإسكـان متحـركـة مثـل (فاعلاتن) تصير بعد القصر (فاعلاتْ) و(فعولن) تصير (فعولْ).

□ القِصَّة

(أدب) القصّـة فن حكـاية الحـوادِث والأعمال بأسلوب لغوي ينتهي إلى غرض مقصود.

والقصة فنٌّ أدبي قديم صاحب الأمم من عهـد البـداوة إلى عهـد ذروة الحضـارة. ومكانتها ممتازة بين الفنون الأدبية، لمرونته واتساعه للأغراض المختلفة، ولجمال أسلوبه وخِفّتِه على النفوس. وقد بلغ به القرآن ذروة السمو والكمال.

وقـد تعـددت أنـواعـه، فمنـه الحقيقي كالرحلات، والخيالي، كقصة كليلة ودمنة، ومنه الأدبيُّ القصير كالمقامات، والحماسي الطويل كقصة عنترة.

ويعـبَّـر عن القصـة الـطويلة الكثيرة الأشخـاص المتشـابكـة المواقف والحوادث باسم (الـرواية)، وأقـل منهـا القصـة، ثم الأقصـوصة أو الحكاية. وهي ذات المغزى الواحد والفكرة الواحدة، على قِصَرها.

وتنـوعت من ناحية موضوعها إلى رواية تاريخية، واجتمـاعية، وفلسفية، وفكـاهية. ومنها النوع التمثيلي.

الأسلوب القصصي (أو الروائي):

١ـ الصفـة العـامـة لخـطة الرواية هي الاطـراد والتسلسـل بحيث يشعر القارئ أنه مَسُوق دائمًا إلى غاية، فهو في ترقب وشوق إلى النهاية.

٢ـ لذا يحسن أن تُنَسَّق تنسيقًا منطقيًا. وتوجز، وتحذف التفاصيل التافهة.

٣ـ تكـون الـرواية ذات مغـزى رئيسي يفهم من السياق بطريق غير مباشر.

٤ـ يجـب أن تكـون العبـارات سهلة واضحة لأن القارئ معنيٌّ بمجرى حوادث الرواية.

٥ـ تنوع العبارة بين الرقة والقوة حسب المواقف والشخصيات.

٦ـ ينوّع الأسلوب بين القصص والوصف والحوار.

٧ـ من مظاهـر الأسـلوب الـقـصـصي المبـالغـة أحيانًـا للتنبيه إلى النقط الهـامة. وكذلك المفاجأة، والرمز، ليفتح المجال للخيال.

٨ـ قد يدخل الحبّ كعنصر ثانوي في القصص لقـوتـه، ولأنـه عاطفة مشتركة بين

البشر (الأسلوب/ ١٠٨).

□ القصة

ضمير القصة: ر: ضمير الشأن.

□ القصيدة

القصيدة ما كانت سبعة أبيات فأكثر. وقيل لا تقل عن أحد عشر بيتًا. فإن نقصت عن ذاك فهي (مقطوعة). وإن طالت وجاوزت المئات وعالجت قصة طويلة أو أحوال أُمة أو نحو ذلك فقد سميت حديثًا بـ (المَلْحَمَة) اهـ.

بناء القصيدة: ينبغي أن يعتني الشاعر في قصيدته عناية فائقة بمواضع ثلاثة هي: مبدؤها وتخلصه فيها من معنى رئيسي إلى معنى رئيسي آخر، ثم خاتمتها (ر: حسن الابتداء. حسن التخلص. حسن الانتهاء).

وينبغي أن يعتني كذلك بوحدة البيت، بحيث يكون كل بيت مستقلاً بمعناه، ولا يحتاج إلى غيره ليستكمل هذا المعنى، فإن احتاج إلى غيره عُدَّ ذلك عيبًا. ويسمى ذلك: التضمين (رَه).

ولا بد أن تتناسَقَ أبيات القصيدة وتترابط بحيث لا يشعر السامع بوجود فجوة بين معنى ومعنى آخر، كما يذكر في (حسن التخلّص). وقد شبه ابن رشيق القصيدة بخلق الإنسان في اتّصال بعض أعضائه ببعض، وفي أن انفصال بعض أجزائه يشوّه جماله.

وليختر الشاعر بحرًا مناسبًا للعاطفة التي يريد أن يعبِّر عنها بقصيدته (ر: البحر) وقافية جيدة، كثيرةُ الألفاظُ التي عليها والتي يحسن استعمالها في موضوع القصيدة (ر: القافية) وليحذر من الإكثار من استخدام الزحاف في الوزن. ومن كثرة الوقوع في الضرورات الشعريّة (ر: الضرورة) (أُسس النقد الأدبي/ ٣٠٦-٣٣٢).

□ قَط

(نحو) قَط على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفَتْحِ القافِ وتشديد الطاء مضمومةً في أفصحِ اللغات هكذا (قَطُّ). وتختص بالنفي. والعامة يقولون لا أفعله قَطُّ، وهو لَحْنٌ لأن هذا في المستقبل.

واشتقاقه من قططتُهُ أي قطعْتُهُ. فمعنى ما فعلته قطّ، أي ما فعلته في ما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع.

٢- بمعنى (حَسْبُ) وهذه مفتوحة القاف ساكنةُ الطاء هكذا (قَطْ) يقال قَطِي وقَطْك وقَطْ زيدٍ درهمٌ كما يقال حَسْبي وحَسْبُك وحَسْبُ زيدٍ درهمٌ، إلَّا أنَّها مبنيَّة لأنَّها موضوعة على حرفين، وحسب معربة.

٣- اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي، فيقال قَطْنِي، بنون الوقاية كما يقال يكفيني.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظًا للبناء على السكون كما يجوز في لدن

ومن وعن كذلك (المغني ١/١٥١).

□ القَطْع

(قراءات) القطع قيل هو بمعنى الوقف (ر: الوقف) وقيل هو بمعنى الانتهاء من القراءة والانتقال عنها إلى حال أخرى غير القراءة. ولا يجوز القطع إلاّ على رأس آية. فإن قرأ بعد ذلك استعاذ وابتدأ (النشر ١/٢٣٩). ولا يحسن القطع إلا أن يكون عند تمامِ المعنى.

□ القطع

الأصل في النعت أن يكون تابعًا للمنعوت في إعرابه. إلَّا أنَّه إن كان النعت غير ضروري لتعيين المنعوت، وقُصِد إشعار السامع بأن المقصودَ من ذكر النعت إنشاءُ المدح أو الذمّ أو الترحم جاز قطع النعت عن إعراب المنعوت، فإن كان المنعوت مجرورًا جاز نصب النعت أو رفعه. وإن كان المنعوت منصوبًا رُفِعَ النَّعْتُ. وإن كان مرفوعًا نُصِبَ. ومثال ذلك: الحمد لله الحميدُ (أو الحميدَ). اللهم أَخْزِ الشيطانَ الرجيمُ. هذا المريض أخوك ابنَ أُمك. هذا، وكلُّ نعتٍ مقطوعٍ إلى النصب يقدر له فعل ناصب تقديرهُ (أَعْنِي) أو (أَمْدَحُ) أو (أَذُمُّ) أو نحو ذلك. وما قطع إلى الرفع يعرب خبرًا ويقدر له مبتدأ (التوضيح ١/ ١١٧، ١٢٣) ويقطع النَّعت إن كان منعوته متعدِّدًا مختلف الإعراب. (ر: النعت).

□ القَطْع

(عروض) القطع من علل النقص، ويكون بحذف ساكن الوتد المجموع مع إسكان ما قبله مثل (فاعلن) تصير بعد القطع (فاعلْ).

□ القَطْف

(عروض) القطف من علل النقص، ويكون بإسقاط سبب خفيف من آخر التفعيلة مع إسكان ثاني السبب الثقيل قبله، ومثاله (مفاعَلَتُن) تصير بعد القطف (مفاعَلْ) وتحوّل إلى (فعولن).

□ القلب

(صرف) القلب نوع من الإبدال، وهو الإبدال في حروف العلة والهمزة خاصة إذا قُلب أحدها إلى الآخر كقلب واو يدعو ياء في (الداعي) (ر: ا.أ.و.ي).

□ القلب (المكاني)

(صرف) القلب المكاني هو أن يغيّر موضع أحد الحروف الأصلية في الكلمة بالنسبة إلى أُصولها الأخرى عند تصريفها بالاشتقاق ونحوه. ومن أمثلة ذلك قولهم: الحادي (والعشرون)، فإن (الحادي) من وَحَد، فحصل فيها قلب بتأخير الواو عن مكانها في أول الكلمة، إلى آخرها، ثم أُبدلَتْ ياءً.

ويوزن المقلوب وزنًا صرفيًا بِحَسَب

حالته الراهنة. فوزن (الحادي): العالِف لا الفاعل. ووزن (آبار) و(آرام): أعفال لا أفعال.

ويعرف القلب بأمور، منها: الاشتقاق، كـ(نَاءَ) فإنها من النَّأيِ، فوزن (نَاءَ) فَلَع، و(الجاهُ) من (الوجه) فوزنه العَفَلُ، و(قِسِيّ) جَمْع قَوْس، فوزنه فُلوع.

ومنها: التصحيح مع وجود موجِبِ الإعلال، كما في (أَيِسَ) فلولا القلب لقيلَ (آسَ). فهو إذن مقلوب يئس، فوزنه عَفِلَ. (شذا العرف في فن الصرف).

□ القَلْب

(بيان) قال ابن هشام: من فنونِ كلامهمُ القلب، وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسّان:

كأن سبيئةً من بيتَ رأسٍ
يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

نصب المزاج والأصل رَفْعُه، ونصْبُ العسل على أن المعرفة الاسم والنكرة الخبر. وكقول عروة بن الورد:

فديت بنفسِهِ نفسي ومالي
وما آلوه إلاّ ما أُطيق

والأصل: فديت نفسه بنفسي. ومنه في الكلام: (أدخلتُ القلنسوة في رأسي) و(عرضت الناقة على الحوض وعلى الماء) ومنه: ﴿ويوم يُعرض الذين كفروا على النار﴾. ومنه: ﴿ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه﴾ المعنى اسلكوا فيه سلسلة. ومنه: ﴿ثم دنى فتدلّى﴾ أصله: تدلّى فدنا.

وقال الجوهري في: ﴿فكان قاب قوسين﴾ إن أصله: قَابَيْ قوس، لأن القاب ما بين مِقْبض القوس وَسِيَتِهِ، أي: طرفه. وله طرفان فله قابان. وفي: ﴿لتنوء بالعصبة﴾ أن المعنى: لتنوء العصبة بها. (الأشباه والنظائر ١/ ٢٧١، ٢٧٢).

□ القَلْب

(بديع) القلب هو أن يكون الكلامُ بحيثُ لو عُكِسَ كان الحاصِلُ من عكسه هو ذلك الكلام بعينه. كقولك: (أرض خَضْرَا) - وقول عماد الدين الكاتبِ للقاضي الفاضل: سِرْ فلا كَبَا بِكَ الفرس. وجواب القاضي: دام علا العماد. وقول القاضي الأرّجانيّ:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لكلِّ هَوْلٍ
وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تدومُ

وفي التنزيل: ﴿كلٌّ في فلكٍ﴾ وفيه: ﴿وربَّك فكبِّرْ﴾ فإن كلًا من ذلك لو قرأته من آخره فهو كما لو قرأته من أوله.

هذا، وقد يكون القلب في الكلمات كقول الشاعر:

عدلوا فما ظُلِمَتْ لهم دولٌ
سعدوا فما زالت لهم نِعَمُ
بذلوا فما شَحَّتْ لهم شِيَمٌ
رُفِعوا فما زَلَّتْ لهم قدمُ

وهو مدح، فإذا قَلَبْتَ كلماتِهِ كان ذمًّا،

وهذا قلبه:

نِعَـمٌ لهـم زالـتْ فَمَـا سعِـدوا
دولٌ لهـم ظُلِمَـتْ فمـا عَدَلـوا
قدم لهـم زلّـتْ فمـا رَفَـعـوا
شيمٌ لهـم شحّـتْ فمـا بَذَلـوا

(الإيضاح ٤/ ١٠٠، ١٠١).

أقول: وبعضهم يسمّي هذا النوع: ما لا يستحيل بالانعكاس.

□ القلقلة

أَحْـرُفُ القلقلة (أو اللقلقة كما يسميها بعضهم) خمسة يجمعها قولك: (قُطْبُ جَدٍ) وأضاف بعضهم إليها الهمزة والتاء والكاف.

والقلقلة أن يظهر صوتٌ يشبه النَّبْرَةَ عند إسكان هذه الحروف في الوقف عليهنّ أو غير ذلك، ويُزَاد النطق بهنّ. والقلقلة عند الوقف عليهن نحو: (كتابْ وخلاقْ) أشدُّ منها في الوصل نحو: (كَتَبْنا، وخلقْنا) (النشر ٢/٢٠٤).

والقلقلة قبيحة إذا تكلفها القارئ وبالغ فيها، وإنما الفصيح منها ما يكون بمجرد النطق بالحرف ساكنًا، كما نبّه إليه سيبويه. وأما مبالغة القراء فيها فهي لمجرد تعليم الطلبة.

□ القول

(نحـو) القـولُ هو اللفظ الـدال على معنـى، فهـو أعـمُّ من الـكـلام والكَلِمِ والكلمة، عمومًا مُطْلَقًا (التوضيح ١/١٢).

استعمال القول كاستعمال الظن:

ر: قال.

□ القول بالموجَب

(بـديع) القـول بالمـوجب ضربـان: أحدهما أن تقعَ صفةٌ في كلام الغير كنايةً عن شيءٍ أُثبِتَ له حكمٌ، فتثبِتُ في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه، كقوله تعالى: ﴿يقـولـون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنَّ الأعـزُّ منهـا الأذلَّ، ولله العـزَّةُ ولـرسـولـه وللمؤمنين﴾ فإنهم كَنَوْا بالأعـزِّ عن فريقهم وبـالأذلِّ عن فريق المؤمنين، وأثبتـوا للأعزِّ الإخـراج، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفـة العـزة لله ولـرسوله وللمؤمنين من غير تعـرُّضٍ لثبـوت حكم الإخراجِ للموصوفين بصفة العِزّةِ ولا لنفيِهِ عنهُمْ.

أقول: فيُشْعِرُ ذلك بنقل الحكمِ أيضًا إلـى ما نُقِـلتْ إلـيه الصِّفَـة ولكن من غير تصريح بذلك.

والثاني: حَمْل لفظٍ وقع في كلام الغيرِ على خلافِ مرادِهِ، كقول الشاعر:

قلتُ: ثَقَّـلـتُ إذْ أتـيْتُ مرارًا
قال: ثَقَّـلـتَ كاهـلِي بالأيادِي
قلتُ: طولْتُ، قال: لا، بل تَطَوَّلْتَ،
وأبـرمـتُ، قال: حبـلَ ودادي

وكذا قولُ ابن دُوَيْرَةَ المغربيِّ من أبياتٍ يخـاطِبُ بهـا رجلًا أودع بعض القضاةِ مالًا فادّعى القاضي ضياعه:

إن قالَ: قد ضاعت، فصدِّقْ أنّها
ضاعت، ولكن منك يَعْني، لَوْ تَعِي

أو قال: قَدْ وَقَعَتْ، فصدِّق أنّها
وقعَتْ، ولكنْ منه، أحسَنَ موقع

وقريبٌ من هذا قولُ الآخرَ:

وإخوانٍ حسبتُهُمُ دروعًا
فكانوها ولكنْ للأعادي

وخلتُهُمْ سهامًا صائباتٍ
فكانوها ولكنْ في فؤادي

وقالوا: قد صَفَتْ منا قلوبٌ
لَقَدْ صدقوا، ولكنْ من ودادي

(الإيضاح ٤/ ٦٩-٧١).

أقول: ويسمى استداركًا إذا كان بلكن كهذه الأبيات الأخيرة.

□ القُوما

(عروض) القوما وزن مُوَلّد نظم عليه البغداديون بالعامية، اخترعه (أبو نقطة) للخليفة الناصر. ووزنه (مستَفْعِلن فَعْلانْ) ومثاله قول ابن أبي نقطة للخليفة الناصر:

يا سيِّدَ الساداتْ
لَكْ بالكَرَم عاداتْ

أنا آبنَ أبو نُقطهْ
تَعِشْ أبويا ماتْ

(أهدى سبيل/ ١٣٢).

□ القياسُ اللُّغويّ

القياس اللغوي: هو مقارنة كلماتٍ بكلماتٍ، أو صيغٍ بصيغٍ، أو استعمالٍ باستعمال، ليستنبط المجهول على نَسَقِ المعلوم.

ووضع قواعد اللغة إنما كان لأجل صحة القياس.

والبصريون يُجيزون القياسَ على المشهور الشائع، ويرفضون القياس على القليلِ النادر. قال أبو عمرو بن العلاء: (أعْمَلُ على الأكْثَرِ وأُسمِّي ما خالَفني لغات) أما الكوفيون فيجيزون القياس على القليل النادر.

وأكثر اللغويين على أن القياس على كلام المولّدين لا يصحّ، وأن الصحيح من القياس ما كان أصله كلام العرب الموثوق بعربيتهم، الذين لم تفسد العجمة ألسنتهم. وقد وقع من بعض اللغوين الاستشهاد بشعر أبي تمّام والمتنبّي.

والمسموع من كلام العرب الموثوق بهم من جهة القياس على أربعة أنواع:

١- فَمَا كان مطَّردًا في القياس والسماع فلا جدال في صحة القياس عليه.

٢- وما اطّرد في السماع وشذ في القياس فالبصريّون يؤولونه ليوافق القياس، ولا يقيسون عليه.

٣- وما شذّ في السماع واطَّرَدَ في القياس، كاشتقاقات المولّدين، اختلف اللغويون في إجازة القياس عليه.

٤- وما شذ قياسًا وسماعًا، فقد أجمعوا

على رفض القياس عليه كمن جمع (هديّة) على (هداوى).

ومن أمثلة القياس الطبيعي أن تنقل كتب اللغة المصدر ولا تنقل فعله، أو تنقل الفعل ولا تنقل مصدره. فيقاس ما لم يذكر على نظائره.

ومنه تعريب الدخيل بجعله على نمط الكلمات العربية (وإعطائه خصائصها في الاشتقاق والتصريف).

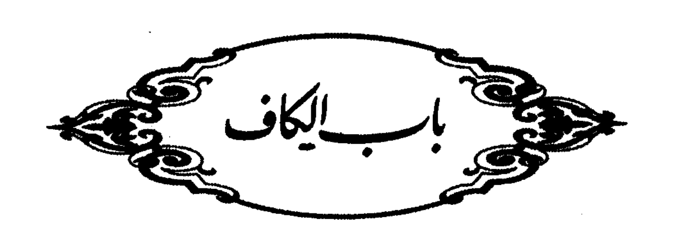
ومنه تعميم المعنى بعد أن كان خاصًّا كاطلاق (الخمر) على كل مُسْكِرٍ بعد أن كانت للمُسكِرِ من عصير العنب خاصة.

وقد أقر مَجْمَع اللغة العربية بمصر القياس في أُمور كانت من قبل موضع خلاف، منها المصدر الصناعي كالجاهلية والرهبانية (ر: المصدر الصناعي) ومنها التعدية بالهمز، وصياغة اسم الآلة. وغير ذلك.

القياس الخاطئ: يقع القياس الخاطئ في الغالب ممن لم تنضج سليقته اللغوية، كالأجنبيّ عن اللغة إذا ابتدأ في تعلُّمها، أو الأطفال الذين لم يتمّ نموّهم اللغوي (ر: السّليقَة).

ويعلّل اللغويون المحدثون للقياس الخاطئ بأن الإنسان يُجمِّع ما يسمعه من الألفاظ في الحافظة مرتَّبًا في مجاميع، منسجمة، منها للمذكَّر، ومنها للمؤنث، ومنها للمفردات، ومنها للجموع وغير ذلك. ويعمد المتكلّم كلّما دعت الحاجة إلى قياس أمورٍ جديدة على ما في حافظته من أمورٍ قديمة ليتمكّن من التعبير عمّا يدور بِخَلَدِه. فإذا خالف هذا القياس ما شاع في اللغة فهو القياس الخاطئ. كما لو أنّث الطفل (أحمر) على (أحْمَرَة)، فإنه يكون قد قاس على تأنيث (جميل) على (جميلة) ونحوها. وقَدْ يقع القياس الخاطئ من الناضجين لغويًّا. وقد يشيع ذلك، فإذا شاعَ في كلام الموثوق بعربيّتهم سُمِّي (المطَّرد سماعًا الشاذّ قياسًا) وقُبِل على أنه من اللغَة، وإن كان من كلام المولَّدين أباه اللغويون. وإن ورد في كلام الموثوق بعربيتهم الذين يُحْتجُّ بكلامهم ولم يَشِعْ في كلامهم فهو (الشاذّ سماعًا وقياسًا)، كمن أنّث (سكران) على (سكرانة)، أو جعل اسم المفعول من (دان) هو (مديون).

ويَرى إبراهيم أنيس إباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا، وهذا هو مذهب المجددين من اللغويين (أسرار اللغة/ ٢٨٨).



باب الكاف

□ ك (الكاف)

النطق بالكاف: الكاف صوت شديد (انفجاري) مهموس (لا يهتزّ معه الوتران الصوتيّان) مخرجه أقصى الفم (من الداخل) قرب اللَّهاةِ (الأصوات اللغوية/ ٦٧).

□ ك (الكاف الجارة)

(نحو) الكاف حرف جَرٍّ لَهُ معانٍ:

١ـ التشبيهُ نحو: زيد كالأسد.

٢ـ التعليل، أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون، وقَيَّدَ بعضُهم جوازَه بأن تكون الكاف مَكْفُوفةً بما نحو: ﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم... فاذكروني أذكركم﴾ أي: لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني، وقوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾.

٣ـ التوكيد، وهو الزائدة نحو: ﴿ليسَ كمثله شيء﴾ التقدير: ليس شيءٌ مثله، إذ لو لم تقدّر زائدة لصار المعنى: ليس شيءٌ مثل مثلِهِ، فيلزم المحال وهو إثباتُ المثل. وقيل الكافُ اسمٌ مؤكَّدٌ بمثل كما عكس ذلك من قال:

ومسَّهم ما مسَّ أصحابَ الفيلْ
ولعِبَتْ طيرٌ بهمْ أبابيلْ
فصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكولْ

هذا، وقد تكون الكاف اسمًا كقول الشاعر:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمّْ
يضحَكْنَ عن كَالبَرَدِ الْمنهمّْ

وقال الزمخشري في (فأنْفُخُ فيه) إنَّ الضميرَ راجعٌ للكاف من (كهيئة الطير) أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائِر الطيور، يشير إلى قوله تعالى: ﴿أنّي أخلُقُ لكمْ من الطين كهيئةِ الطير فأنفُخُ فيهِ فيكون طيرًا بإذن الله﴾ (المغني ١/ ١٥١ـ١٥٤).

٤ـ قيل: وتكون الكاف بمعنى (على)، كقولهم: كن كما أنت.

□ ك (كاف المخاطب)

الكاف ضمير متصل للمخاطب، نحو: مررت بك ورأيتك. ولا تكون في محلّ رفع، وإنما تكون في محلّ نصب أو محلّ جرّ. وفروعها كما في: رأيتكِ، رأيتُكما، رأيتكم، رأيتُكُنّ.

كاف الخطاب الحرفية: كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو: (رأيتكَ) تفيد شيئين: الاسمية، والخطاب، ثم قد تُخلع عنها دلالة الاسمية في قولهم: (ذلك) و(أولائك) و(هاك) وقولهم: (أرأيتكَ زيدًا ما صنع) فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الإعراب. (الأشباه والنظائر ١/٢٠٣).

فتدل على الخطاب بمادّتها وجوهرها. وتدلّ على أحوال المخاطب تذكيرًا وتأنيثًا بهيئتها من فتحٍ وكَسْرٍ وغيرهما. والأكثر فيها مراعاة حال المخاطب في النوع والعدد. ويجوز أن تكون مفتوحة دائمًا مع المفرد المذكر وغيره فتدلُّ حينئذٍ على مطلق الخطاب.

ولكاف الخطاب مواضع ثلاثة:

١ـ أسماء الإشارة، وتقدمت أمثلتها.

٢ـ الضمير المنفصل المنصوب للمخاطبين نحو: إياكَ وإياكِ وفروعهما. لأن الضمير هو نفس إيًا على الصحيح عند النحاة. وقيل إن الكاف هي الضمير، وأن (إيًا) دِعَامَةٌ ليصير بسببها منفصلاً.

٣ـ بعض أسماء الأفعال نحو: حَيَّهَلَكَ (بمعنى أقبِلْ) ورُوَيْدَكَ (بمعنى تَمَهَّلْ) والنَّجاءَكَ (بمعنى أَنْجُ بنفسك) وأرأيتَك (بمعنى أخبرني) ر: أرأيت (المغني وحاشية الأمير ١/١٥٦).

□ كادَ

كاد فعل يأتي تامًّا، من الكيد، نحو: ﴿إنهم يكيدون كيدًا﴾ ويأتي ناقصًا بمعنى المقاربة (ر: كاد وأخواتها).

تسلُّط النفي على كاد: قال الأشموني: اشتهر بين النحاة القول بأنّ (كاد: نفيها إثبات وإثباتها نفي) ومَنْ زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم كادَ حكْمُ سائر الأفعال: إن دخل عليها حرف نفي فمعناها منفيٌّ، وإلا فمعناها مثبت. فإذا قال قائل: كادَ زيد يبكي، فمعناه قارب زيد البكاء. فمقاربة البكاء ثابتة، والبكاء منتفٍ. وإذا قال: ما كادَ زيد يبكي، فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، والبكاء مُنْتَفٍ انتفاءً أبْعَدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة. اهـ كلام الأشموني.

وقال الخُضَري: لا يناقضه (أي الذبح) قوله: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته، وذلك لعدم اتحاد زمنهما، الذي هو شرط التناقض، إذِ المعنى: فذبحوها، بعد أن امتنعوا فلم يقربوا منه. ولا تناقض في ذلك اهـ. (مجلة المَجْمَع ١/١٤١).

نفي خبر كاد: لم يتعرّض النحويون الأقدمون لحالة كون خبر كاد منفيًّا. والظاهر جوازه. فقد ورد من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

صحا القلب عن سلمىٰ وقد كادَ لا يَسْلو
وأقفـرَ من سلمىٰ التَّعانيقُ فالثُّقَلُ

(مجلة المَجْمَع ١/ ١٤٠).

□ كادَ وأخواتها

(نحو) أصل وضع كاد لِلدّلالة على قرب وقوع خبرها، ومثلها في ذلك أوشك، وكَرَبَ. والثلاثة تُسمّى أفعال المقاربة. ويشاركها في أحكامها أفعال الرجاء وهي: عَسَى، واخلولق، وحَرَى، وأفعال الشروع وهي: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ، وشرع، وقام وكثير غيرها مما يدل على البدء بالفعل.

وقد يطلق اسم (أفعال المقاربة) على مجموع أفعال الشروع وأفعال المقاربة وأفعال الرجاء، على سبيل التغليب.

عمل أفعال هذا الباب: إنّ كاد وأخواتها تعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها)، إلّا أن الخبر هنا لا يجوز أن يكون مُفْرَدًا ولا جملةً اسمية، بل لا بد أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع رافع لضمير الاسم، نحو قوله تعالى: **﴿كادوا يكونون عليه لِبدًا﴾** ونحو قول الشاعر:

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيهِ
يكون وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

هذا، ويجب اقتران الفعل المضارع الواقع في الخبر بحرف (أن) إن كان الفعل حَرَى أو اخلولق، نحو: حَرَى زيد أن يأتي - واخلولقت اسماء أن تمطر. وأما أفعال الشروع فلا يجوز دخول أن على خبرها نحو: **﴿وطَفِقَا يخصفان عليهما من ورق الجنة﴾**.

والغالب في خبر عسى وأوشك - الاقتران بها نحو: **﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾** وقول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ويجوز أن يتجرد خبرهما من (أن) على قلة، ومنه:

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيه
يكون وراءه فرج قريب

وكادَ وكَرَب بالعكس. فمن الغالب قوله تعالى: **﴿وما كادوا يفعلون﴾** وقول الشاعر:

كَرَب القلبُ من جَوَاهُ يذوبُ
حين قال الوشاةُ هندٌ غضوبُ

ومن القليل قوله:

كادتِ النفسُ أن تفيضَ عليه
إذ غدا حَشْوَ ريطةٍ وبُرودِ

(التوضيح ١/ ١٥٥-١٦٠).

عمل ما تصرف من كاد وأخواتها: كاد وأوشك وطفق يستعمل مضارعها، وأوشك يستعمل اسم فاعلها، وما عدا هذه الثلاثة من أفعال المقاربة والرجاء والشروع فهي ملازمة

لصيغة المضيّ. ثم إن ما تصرف من الثلاثة المذكورة يعمل عمله، كقول الشاعر:

يوشِكُ من فَرَّ من مَنِيَّتِهِ
في بعضِ غِرّاتِهِ يُوَافِقُها

(التوضيح ١/١٦١).

الاستغناء بأن والفعل عن جزأي الجملة:

ورد في عسى واخلولق وأوشك أن لا يُذْكَرَ بعدها الاسم، وإنّما تذكر أنْ والفعل كقوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئًا﴾ ﴿عسى أن يكونوا خيرًا منهم﴾ وتقول: أوشك أن ينجَحَ أخواك. فقيل في ذلك إنّ الفعل الناقص يصبح بذلك تامًّا، وتكون (إن والفعل) فاعلًا له. وقيل إن الفعل لا يخرج بذلك عن النقص ولكن استُغْنِي عن الخبر، فعلى هذا تكون (أنْ والفعل) اسمًا له لا فاعلًا. (التوضيح ١/١٦٤).

□ الكامل

(عروض) البَحْرُ الكامل أصل تفاعيله (متفاعلن) ست مرات. ونَظَمَهُ بعضُهم للتّذَكُّر فقال:

كَمَلَ الجمالَ من البحور الكامِلُ
مُتَفاعلن مُتَفاعلن مُتَفاعِلُ

وله ثلاث أعاريض وستة أضرب، هي كما يلي:

أ ـ متفاعلن متفاعلن متفاعلن
متفاعلن متفاعلن متفاعلن ـ١
... ...
... ... متفاعِلْ ـ٢
... ...
... ... فاعِلْ ـ٣

ب ـ متفاعلن متفاعلن فَعِلن
متفاعلن متفاعلن فَعِلن ـ٤
... ...
... ... فاعِلْ ـ٥

ج ـ متفاعلن متفاعلن
مُتَفاعلن متفاعلن ـ٦
... ...
... مُتَفاعلاتن ـ٧
... ...
... مُتَفاعلانْ ـ٨
... ...
... مُتَفاعِلْ ـ٩

وأمثلتها بالترتيب:

١ـ وإذا تصبْك مصيبة فاصبرْ لها
وإذا تصبْك خصاصةٌ فَتَجَمَّلِ

٢ـ من ذا يعيرُكَ عينَهُ تبكي بها
أرأيتَ عينًا للبكاءِ تُعارُ

٣ـ شهد الحطيئة يوم يلقى ربَّهُ
أن الوليد أحقُّ بالعذرِ

٤ـ الموت بين الخلق مشتَرَكٌ
لا سوقةٌ يبقىٰ ولا مَلِكُ

٥ـ وبساكني نجدٍ كلفتُ وما
يفنىٰ بهم كَلَفِي ولا وجْدي

٦ـ النـاسُ في غَفَـلاتـهـم
ورحـى المـنـيةِ تَطْحَـنُ

٧ـ تَأبـىٰ فِعَـالَ الخير لا
تَرْوىٰ وأنـتَ على الـفراتِ

٨ـ زينُ الشـبـاب أبـو فرا
سٍ لم يمتَّـعْ بالشـبـابْ

٩ـ وإذا هُمُ ذكـروا الإسا
ءَةَ أكـثَـرُوا الحسـنـاتِ

(أهدى سبيل/ ٤٨).

ويكثر في هذا البحر (الإضمارُ) فتصبح متفاعِلن (مستفعلن) في حشو البيت، وهو حسن.

أما (الوقص) وهو تحويل مُتَفَاعلن إلى متَفْعلنْ فهو قبيح (موسيقى الشعر/ ٧٣).

□ كانَ

كان فعل يأتي على أوجه: تكون تامة بمعنى وُجِد. نحو: القوم كانوا فَبَانُوا. وتكون ناقصة (ر: كان وأخواتها) وتأتي زائدة.

كان الزائدة: معنى زيادتها أنها لا تعمل شيئًا أصلًا بل تدل على الزمان الماضي فقط، وقيل تكون لمجرّد التوكيد بدون دلالة على الزّمان.

ولا تزاد إلّا بشرطين (أحدهما) كونها بلفظ الماضي، وشذَّ قولُ أُم عقيل:

أنـتَ تكـونُ ماجـدٌ نبـيلُ
إذا تهُـبُّ شَمْـألٌ بَلِيلُ

(الثاني) كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جارًا ومجرورًا، نحو: ما كان أَحْسَنَ زيدًا. وقول بعضهم: لم يوجد كان مثلُهُمْ. ومن زيادتها عند سيبويه قول الشاعر:

فكـيفَ إذا مررتَ بدارِ قومٍ
وجـيرانٍ لنـا ـ كانـوا ـ كرامِ

(التوضيح ١/ ١٣٥، ١٣٦).

حذف كان العاملة: قد تحذف كان ويبقى عملها. ويقع على ذلك أربعة أوجه:

(أحدها) وهو الأكثر ـ أن تحذف مع اسمها ويَبْقى الخبر. وكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين. كقول ليلى الأخْيَلِيَّة:

لا تقـربَـنَّ الـدهـر آل مُطَرِّفٍ
إنْ ظالِـمًـا أبـدًا وإنْ مظلومَـا

وقولهم: (الناس مَجْزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ) أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وفي الحديث: «التمس ولو خاتمًا من حديد».

(الثاني) أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم، وهو وجه ضعيف، أجاز سيبويه: ألَا طعامَ ولَوْ تَمْرٌ.

(الثالث) أن تُحْذَف وحدها. وكثر ذلك بعد (أنْ) المصدرية، وعليه قول الشاعر:

أبَـا خراشـةَ أمَّـا أنْـتَ ذا نَفَـرٍ
فإنَّ قومـيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّـبُـعُ

وأصله: أفَخَرْتَ عليَّ لِأنْ كنت ذا نَفَرٍ؟

ثم حذفت كان، فانفَصَل الضمير وجيء بما الزائدة عِوضًا عن كان، وحذف الفعل والمجرور (فَخَرْتَ عليَّ) لدلالة المقام عليهما.

(الرابع) أن تحذف مع معموليها. وذلك بعد (أن) في قولهم: إفعلْ هذا إمَّا لا ـ أي: إن كنت لا تفعل غيره، (فما) عِوَضٌ و(لا) هي النافية للخبر (التوضيح ١/ ١٣٧ـ١٤٠).

حذف نون (يكن): يجوز حذف نون كان في المضارع وذلك بشرط كونه مجزومًا بالسكون، غير متصل بضمير ولا بساكن نحو: ﴿ولم أكُ بغيا﴾ بخلاف: ﴿من تكون له عاقبة الدار﴾ ﴿وتكون لكما الكبرياء﴾. لانتفاء الجزم، ﴿وتكونوا من بعده قومًا صالحين﴾ لأن جزمه بحذف النون، ونحو الحديث: «إن يكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليه». لاتصاله بالضمير، ونحو: ﴿لم يكن الله ليغفِرَ لهم﴾. لاتصاله بالسَّاكِن (التوضيح ١/١٤١).

□ كان وأخواتها

تسمّى كان وأخواتها أفعالاً ناسخة لأنها تنسخ حالة الابتداء في الجملة التي تدخل عليها.

وتسمّى أفعالاً ناقصة لنقص دلالتها عن سائر الأفعال، إذ إن دلالتها قاصرة على الزمان دون الحدث. وليست أفعالاً متعدية ولا لازمة (ر: التعدي واللزوم).

(نحو) عمل كان وأخواتها: تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ويسمى خبرها. وجوَّز الجمهور رفع الاسمين بعدها كقول الشاعر:

إذا متُّ كان الناسُ صنفان شامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنعُ

وهي ثلاثة أقسام:

(أحدها) ما يعمل هذا العمل مطلقًا وهو ثمانية: كان، وهي أمُّ الباب، وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ ولَيْسَ.

(الثاني) ما يعمله بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء بلا وهو أربعة: زال (ماضي يزال)، وبَرِحَ، وفتئ، وانْفَكَّ.

(الثالث) ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) نحو: ﴿ما دمت حيا﴾ أي: مُدَّة دوامي حيا. وما يتصرف من كان وأخواتِها له ما للماضي من العمل.

فالمضارع نحو: ﴿ولم أك بغيا﴾.

والأمر نحو: ﴿كونوا حجارة﴾.

واسم الفاعل كقول الشاعر:

وما كلُّ من يُبْدي البَشاشَة كائنًا
أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لك مُنْجِدَا

وقول الآخر:

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً
أُحبُّكِ حتَّى يُغْمِضَ العين مُغْمِضُ

(التوضيح ١/ ١٢٥-١٢٩).

تقديم الخبر عن موقعه الأصيل: الأصل أن يُذْكَرَ الفِعْلُ الناسخ ثم يذكر اسمه ثم خبره. ويجوز أن يتقدم الخبر على الاسم دون داعٍ نحويّ فيتوسط بين الفعل واسمه؛ قال الله تعالى: ﴿وكان حقًّا علينا نَصْرُ المؤمنين﴾ و﴿ليس البِرَّ أن تولوا وجوهكم﴾ وقال الشاعر:

لا طِيبَ للعيشِ ما دامت منغَّصَةً
لذاتُه بادِّكار الموتِ والهَرَمِ

إلّا أن يمنع مانعٌ، نحو: ﴿وما كانَ صلاتُهُمْ عند البيتِ إلا مُكاءً﴾.

هذا، ويجوز تقديم الخبر أيضًا على الفعل نفسه، إلّا خَبَرَ (دامَ) لوجود (ما) المصدريّة، وإلّا خَبَرَ (ليسَ).

وإذا نفي الفعل الناقص بـ(ما) جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقًا نحو: ما قائمًا كان زيدٌ. ويمتنع التقديم على (ما) لأنها مما يستحق التصدير. وأما سائر حروف النفي فيجوز تقديم الخبر عليها لأنها ليس لها حق التصدير (التوضيح ١/ ١٢٩-١٣٢).

تقديم معمول الخبر: الظرف والمجرور المتعلق بخبر كان أو إحدى أخواتها يجوز تقديمه حتى يَقَعَ بعد الفعل الناسخ مباشرةً، نحو: كان عندَكَ زيدٌ مُعْتكفًا، أما إن كان للخبر معمولٌ ليس ظرفًا ولا جارًا ومجروراً فلا يجوز أن يقع مباشرة بعد الناسخ لئلا يفصل بين الناسخ واسمه فاصل أجنبي وأجازه الكوفيون محتجين بقول الفرزدق:

قنافِذُ هدَّاجون حول بيوتِهِمْ
بما كان إيَّاهُمْ عطيَّةُ عَوَّدَا

وقول الشاعر:

باتَتْ فؤادِيَ ذاتُ الخالِ سالبةً
فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لي عَيْشٌ من العَجَبِ

(التوضيح ١/ ١٣٢-١٣٤).

□ كانْ وكانْ

(عروض) كان وكان نوع من النظم اخترعه البغداديون. وسمّي بذلك لأنهم لم ينظموا فيه سوى الحكايات والخرافات (أهدى سبيل/ ١٣٣) وقال الصفيّ الحلّي: كان وكان له قافية واحدة وأوزان مختلفة في أشطاره: الشطر الأول أطول من الشطر الثاني ولا تكون قافيته إلا مردوفة. ونقل منه ابن خلدون هذه القطعة.

هذي جِراحِي طَرِيًّا
والدِّما تِنْضَخ
وقاتِلي يا أُخَيًّا
في الفلا يمرَخ
قالوا وناخذْ بثارك
قُلْتُ ذا أقْبَخ
اللّي جَرَحْني يداوِيـ
ـني يكونَ أصْلَحْ

(مقدمة ابن خلدون/ ١١٦٦).

□ كأنْ

كأنْ مخففة من كأنَّ ويبقى إعمالها عمل

إنّ، ولكن يجوز ثبوت اسمها ويجوز حذفه، كقول الشاعر:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ
كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

يروى ظبية بالرفع على أنها خبر كان واسمها محذوف، ويروى بالنصب على أنها اسم كأنْ والخبر محذوف، والتقدير كأنْ مكانها ظبيةً ويروى بالجر على أن الأصل كظبيةٍ، وزيدت أن بين الكاف ومجرورها.

وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم يحتج لفاصل، وإن كانت جملة فعلية فصلت بلم أو قد، كقوله تعالى: ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ وقول الشاعر:

لا يهولنَّك اصطلاء لظى الحَرْ
بِ فمحذورها كأنْ قد أَلَمَّا

(التصريح ١/٢٣٤).

□ كأنَّ

(نحو) كأنَّ حرف مركَّبٌ من الكاف وإنَّ، إذ الأصل في: كأن زيدًا أسدٌ: إنَّ زيدًا كأسدٍ، ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتمامًا به فَفُتِحتْ همزةُ إنَّ لدخول الجارّ عليه. ولا يقدَّر له عامل غَيْرُهُ لتمامِ الكلام بدون تقدير.

وذكروا لكأنَّ معاني:

١ـ الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكأنّ. ولا يكونُ إلّا إذا كانَ خَبَرُهَا اسمًا جامدًا، نحو كأنَّ زيدًا أسدٌ. بخلاف كأن زيدًا قائمٌ، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله للظَّنِّ.

٢ـ الشك والظن وذلك فيما ذكرنا. ومنه أيضًا قولُهم كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ. أي: أظُنُّه مقبلًا.

٤ـ التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه قولهم: كأنك بالشتاء مقبلٌ، وكأنك بالفَرَجِ آتٍ، وكأنك بالدنيا لم تَكُنْ وبالآخِرَةِ لم تَزَلْ. وقول الحريريّ:

كأنّي بِكَ تَنْحَطُّ

وقد اختلف في إعراب ذلك. قال ابنُ عَمْرونَ: المتَّصل بكأنّ اسمُها، والظَّرْفُ خَبَرُها، والجملَةُ بعدَهُ حالٌ، بدليل قولهم: كأنك بالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ، بالواو. وقال المُطَرِّزِيّ: الأصل: كأنّي أُبْصِرُكَ تَنْحَطُّ، وكأنّي أُبْصِرُ الدنيا لم تكنْ، ثم حذف الفعلِ، وزيدت الباء (المغني ١/ ١٦٣، ١٦٤).

□ كأيِّنْ

(نحو) كأيِّنْ اسمٌ مركَّبٌ من كاف التشبيه وأيٍّ المنوَّنة. ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دَخَل في التركيب أشبَه النونَ الأصلية، ولهذا رُسِمَ في المصحف نونًا. ومن وقَفَ عليها بحَذْفِه اعتبَرَ حكمَهُ في الأصلِ وهو الحذف في الوَقْفِ. وقد تنطق هكذا كَائِنْ. أو كَيْئِن.

وهي تفيد ما تفيده (كم) الخبرية من

إفـادة التكثير. وهي من الألفـاظ التي لهـا الصدارة. وتَفْتَقِرُ إلى التمييز. وتمييزُها مجرورٌ بِمِنْ غالبًا. كقوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ نبيٍّ﴾ ﴿وكـأين من آيـةٍ﴾ ﴿وكأين من دابّةٍ﴾ ومن النصب قولُ الشاعر:

اُطْـرُدِ الـيأْسَ بالـرَّجـا فَكَـأَيِّنْ
آلِـمًـا حُمَّ يُسْـرُهُ بَعْـدَ عُسْـرِ

حُمَّ أي: قُدِرَ. وقوله:

وكـائِنْ لَنـا فضـلًا عليكُمْ ومنَّـةً
قديمًـا ولا تدرون ما مَنُّ مُنْـعِـمُ

وهي دائمًـا مبتـدأ وخبرُها لا يكون إلّا جُمْلَةً ولا يقعُ مفردًا (المغني ١/١٥٩).

□ الكتابة

الكتـابـة إعمال القَلَم باليد في تصوير الحـروف ونقشهـا. والكتـابـة تتكـون من عنصرين: الأول: الخط أو الكتابة الخطية، وعرّفهـا محمد طاهر الكردي الخطاط بأنها «ملكة تنضبط بها حركة الأنامل بالقلم على قواعد مخصوصة» (تاريخ الخط العربي/ ٨) فالخط هو العنصـر الخـاص بتـوضيح هيئة الحرف وتحسينه (ر: الخط).

والعنصر الثاني: هو (الإملاء) أو الكتابة الإملائية، وهي ما يعرف به مواقع الحروف التي تزاد في الكتـابـة عمّـا في اللفظ، أو تنقص منه، أو تكتب بصورة حروف أخرى. كزيادة واو (عـمـرو)، ونـقص ألـف (السموات)، وكتابة الهمزة بصورة الواو والياء في (السؤال) و(البئر). ر: الإملاء.

ميزات الكتابة العربية ونقائصها: تمتاز الكتـابة العربية بجمال حروفها وساعد على ذلك ما في طبيعة الكتابة العربية من مرونة ومـطاوعـة، ممـا مكّن الفنـانين من إخـراج زخارف خطية بديعة.

ومن ميزاتهـا قلة عدد صورهـا، فالبـاء والتـاء والثـاء بصـورة واحـدة، وكـذا الصاد والضاد، والطاء والظاء. . . إلخ.

ومن ميزاتهـا أنهـا تكتفي بالحـروف الصـامتـة وحـروف المـد الطويلة ولا تكتب حروف المد القصيرة (الحركات) وهذا نوع من (الاختزال) يؤدي إلى (التوفير) في المادة المستخدمة.

وأمـا عيـوب الكتـاب العـربيـة، فمنها النقاط والشكل، لأنها من الأسباب المشوشة للرسم الداعية إلى التحريف.

ومنهـا عجـزهـا عن أداء «المقـاطـع الحركية» الموجودة في اللغات الأوربية. وهي المقـاطـع الناشئة عن إدخال بعض حروف العلة في البعض الآخر.

ومنهـا رسم الألف أحيانًا بصورة الياء. ورسم الهمزة على واو أو ياء أو ألف أو مفردة.

ومنهـا إسقاط بعض الحروف المنطوق بها كواو داود. وألف السموات.

ومنهـا تشـابه الحروف في الصورة مما يهيئ الفرصة للتحريف والتصحيف. (سلسلة اقرأ ـ عدد ٥٣ ـ قصة الكتابة العربية).

تيسير الكتابة العربية: كوّن مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة في سنة ١٩٣٨م لجنة تيسير الكتابة. وقد قُدِّم لها ثلاثة اقتراحات:

١ـ اقتراح علي الجارم، وقد تضمن وضع زوائد وعلامات مخصوصة لشكلات الحروف على اختلافها.

٢ـ اقتراح عبدالعزيز فهمي اتخاذ الحروف اللاتينية. مع ابتداع صور للحروف العربية التي ليس لها مقابل لاتيني.

وقد أُخذ على مشروع الجارم أنه يزيد الكتابة تصعيبًا.

وقد جمع مَجْمَع اللغة ما دار حول هذا الموضوع من مناقشات في سنة ١٩٤٤ ونشره في كتاب. ورصد جائزة لأحسن مشروع يقدم لتيسير الكتابة العربية. (قصة الكتابة العربية ـ سلسلة اقرأ ـ العدد ٥٣).

أقول: يرى كثيرون أن الكتابة العربية لا يمكن أن يتم تيسيرها وتتخلص من عيوبها وصعوبتها ما لم تكتب بحروف منفصلة، لكل حرف صورة واحدة. اهـ. (محمد سليمان الأشقر: مجلة البيان الكويتية، عدد ديسمبر ١٩٧١م مقال: الخط المفصل ـ تاريخ الدعوة إلى كتابة العربية بحروف منفصلة).

□ كَذَا

(نحو) ترد كذا على ثلاثة أوجه:

١ـ أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك: رأيتُ زيدًا فاضلًا، ورأيتُ عمرًا كذلك. وقد تدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى: ﴿أهكذا عَرْشُكِ﴾.

٢ـ أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكْنيًّا بها عن غَيْرِ عدد. كما جاءَ في الحديث أنه: «يقال للعبد يَوْمَ القيامة أتذكر يَوْمَ كَذَا وكَذَا فَعَلْتَ فيه كذا وكذا».

٣ـ أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًا بها عن العدد، تقول: قبضتُ كذا وكذا درهما. ويعامل تمييزُهَا معامَلَةَ تمييزِ العدد المكنيِّ عنه بها تقول:

عندي كذا دراهم، كناية عن ٣ـ١٠.

وتقول: عندي كذا كذا درهمًا، كناية عن ١١ـ١٩.

وتقول: عندي كذا وكذا درهمًا، كناية عن ٢١ـ٩٩.

وتقول: عندي كذا درهمٍ كناية عن مِئَةٍ أو ألْف.

وهذا التفصيل للكوفيين ومَنْ وافقهم. وقيل: إنه لا يصح ذلك لغَةً وأن تمييزها واجب النصب دائمًا (المغني ١/ ١٥٩ـ١٦١).

□ كَرَب

كرب فعل من أفعال المقاربة (ر: كاد وأخواتها).

□ الكسر

النطق بالكسر: النطقُ بالكسرِ تَتَكَيَّفُ له

أعضاء النطق تمامًا كما تَتَكَيَّفُ للنطق بياءِ المدِّ، لأن ياء المدِّ ليست إلا كَسْرة طويلة، أو- إن شئت فَقُلْ- ليست الكَسْرة إلّا ياءً قصيرة.

وعند النطق بهما يرتفع الطرف الأمامي من اللسانِ نحو الحَنَكِ الأعلى إلى أقصى ما يُمْكن، بحيث يكون الفراغ بينهما كافيًا لمرور الهواء دون أن يحدثَ أيُّ نوعٍ من الحفيف.

فإن زاد الارتفاع ونتج الحفيف فذاك موضع الياء الصامتة (أعني التي ليست حرف مدّ) كما في (بَيْت) (الأصوات اللغوية/ ٣٢).

هذا، وإن الكسرة أثقل من الفتحة وأخف من الضمة.

(إملاء) كتابة الكسرة: أصل كتابة الكسرة كانت رأس ياء صغيرة تُكتب تحت الحرف هكذا ـــِ وهي مأخوذة من الياء الكبيرة، لأن الكسرة عند إشباعها تصير ياءً. إلا إنهم مع كثرة الاستعمال اكتفوا ببعض هذه الياء الصغيرة. (والي/ ١٩٨) وتكتب الآن الكسرة بشكل خط صغير مائل تحت الحرف هكذا ـــِ.

وإن كان الحرف المكسور مشددًا أو همزة بصورة الألف، جاز أن تكون الكسرة تحت الحرف على الأصل، وجاز أن تكون تحت الهمزة أو الشدة هكذا (يُذبِّح) أو (يذبّح) و(إنَّ) أو (أنَّ) (والي/ ٢٠٢) ومثل ذلك المكسور المنون نحو (طيٍّ) أو (طيٍّ).

هذا، وجعل الكسرة تحت الحرف المشدّد أولى. أما الهمزة بصورة الألف فبعضهم يكتفي بكسرة تحت الألف، هكذا (إنّ). وبعضهم يضع القَطْعة تحت الحرف هكذا (إنّ) وهو الأولى.

(نحو) مواقع الكسر: إن الكسرة لا تكون علامة إعراب ولا بناء في الفعل، وذلك لثقلها وثقل الفعل. بل إن الاسم إن أشبه الفعل امتنع كسره، وذلك في الممنوع من الصرف، يجر بالفتحة.

ومن أمثلة المبني على الكسر: أمْسِ، ونَزَال، وخباثِ، وهؤلاء.

والكسرة علامة الجرّ في الأسماء، وعلامة النصب في جمع المؤنث السالم والملحق به نحو: سمعتُ الدعواتِ عندما رأيتُ عَرَفاتٍ.

وتكون الكسرة علامة للتأنيث في التاء والكاف نحو: ذهبتِ، ورأيتُكِ.

والأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بكسرة، نحو: ﴿بلِ الله فاعبد﴾ اهـ.

◻ الكشف

(عروض) الكشف من علل النقص، وهو حذف السابع المتحرِّك من التفعيلة. ومثاله (مفعولاتُ) تصبح بعد الكَشْف (مفعولا) وتحول إلى (مفعولن).

□ الكفّ

(عروض) ر: الزحاف.

□ الكفّ

(نحو) ليس لنا من الحروف التي تكفّ العامل عن عمله إلّا (ما). ر: ما ـ ما الكافة.

□ كُلّ

كل: اسم موضوعٌ لاستغراقِ أفرادِ المنكَّر نحو: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقة الموت﴾ وافراد المُعرَّفِ المجموع نحو: ﴿وكلهم آتيهِ يوم القيامة فردا﴾ واستغراق أجزاء المفرد المعرَّف نحو: كل زيدٍ حَسَنٌ. فإذا قلت: أكلت كل رغيفٍ لزيدٍ كانت لعموم الأفرادِ. فإن أضفتَ الرغيف إلى زيدٍ فقلت: أكلت كلَّ رغيفِ زيدٍ صارت لعموم أجزاءِ فردٍ واحد. ومن هُنَا وجَبَ في قولِه تعالى: ﴿كذلك يطبع الله على كلِّ قلب متكبِّرٍ جبار﴾ تقديرُ كلٍّ بعدَ (قلبٍ) ليعمَّ أفرادَ القُلُوب كما عمَّ أجزاءَ القلب.

ولكلمة كلٍّ ثلاثة استعمالات:

١ـ أن تكون نعتًا لنكرةٍ أو معرفَةٍ فتدلُّ على كماله، وتجبُ إضافَتُهَا إلى اسم ظاهِرٍ يماثِلُهُ لفظًا ومعنًى، نحو: أطْعَمَنا الأميرُ شاةً كلَّ شاةٍ، وقولِ الشاعر:

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ
هُمُ القَوْمُ كلُّ القوم يا أمَّ خالِدِ

(فَلْج) بلدٌ بأسفل نجد وتسمى الآن الأفلاج.

٢ـ أن تكون توكيدًا لمعرفةٍ ويجب إضافتها إلى اسم مُضْمَرٍ راجعٍ إلى المؤكَّد، نحو: ﴿فسجد الملائكةُ كلُّهُمْ﴾ وقد يخْلُفُهُ الظاهر، كقولِ الشاعر:

كَمْ قَدْ ذكرتُكِ لو أُجزَى بذكْرِكُمُ
يا أَشْبَهَ الناسِ كلِّ الناسِ بالقَمَرِ

ويجوز توكيد النكرة المحدودةِ كقول الشاعر:

نلبَثُ حولًا كاملًا كلَّه
لا نَلْتَقي إلا على مَنْهَجِ

٣ـ أن لا تكون تابعةً بل تاليةً للعوامل نحو: ﴿كلُّ نفسٍ بما كسبَتْ رهينة﴾ ونحو: ﴿وكلًّا ضربْنَا له الأمثال﴾.

هذا، وإن لفظ كلٍّ حكمُهُ الإفرادُ والتَّذْكير، وأما معناها فبحسب لفظ ما تضاف إليه، فإن كانت مضافَةً إلى منكَّرٍ وَجَبَ مراعاةُ لفظِ المضافِ إليه كقوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ بما كسبَتْ رهينة﴾ ونحو: كل صديقَيْنِ لا بُدَّ أن يفترقا. وقول الشاعر:

وكلُّ بني أمٍّ ستدخُلُ بينهم
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

فلا يجوز: كلُّ رجلٍ من إخوتِكَ لَهُمْ كُتُبٌ. وإنما تقول: كل رجلٍ من إخوتك له كتب.

وهذا في نفس جملة كل، أما في الجمل اللاحقة فيجوزُ مراعاة معنى المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وحفظًا من كلِّ شيطانٍ ماردٍ. لا يسَّمَّعون إلى الملأِ الأعلى﴾.

وإن كانت كلُّ مضافةً إلى معرفةٍ، فقالوا: يراعى لفظها وهو الإفراد والتذكير ولا يجوز مراعاة معناها. فلا تقول: كلهم قائمون. قال الله تعالى: ﴿وكلهم آتيه يومَ القيامة فردا﴾ وقوله تعالى في ما يحكيهِ عنهُ نَبِيُّه عليه الصلاة والسلام: «يا عبادي كلكم جائعٌ إلاّ مَنْ أطْعَمْتُه» الحديث. وقوله عليه الصلاة والسلام: «كلُّ الناسِ يَغْدو فبائعٌ نفسَهُ فمعتقها أو موبقها» «وكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته» «وكلنا لك عبد».

وهذا في جملة كل. وأما في الجمل اللاحقة فيجوز مراعاة المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلاّ آتي الرحمنِ عبدًا. لقد أحصاهُمْ وعدَّهم عَدًّا﴾.

فإن قُطِعتْ عن الإضافة لفظًا فإن المقدَّر إن كان مفردًا نكرة وَجَبَ الإفراد، كما لو صُرِّح بالمُفْرَدِ، وإن كان جمعًا معرَّفًا وَجَبَ الجمع. فالأول نحو: ﴿كلٌّ يعمل على شاكلته﴾ ﴿كلٌّ آمنَ بالله﴾ ﴿كلٌّ قَدْ علم صلاتَهُ وتسبيحه﴾ إذ التقدير: كل أحدٍ. والثاني نحو: ﴿كلٌّ له قانتون﴾ ﴿كلٌّ في فَلَكٍ يسبحون﴾ ﴿وكلٌّ أتَوْهُ داخِرين﴾ ﴿وكلٌّ كانوا ظالمين﴾ أي: كلهم. (المغني ١/ ١٦٤-١٧٠).

(بيان): (كلٌّ) مع النفي: قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حَيِّز النفي كان النفي موجَّهًا إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد. كقولك: ما جاء كلُّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم. فإن ذلك يفهم منه أن بعض القوم جاء، وأنه أخذ بعض الدراهم.

وإن وقع النفي في حيز كلّ اقتضى ذلك نفي الفعل عن كل فرد كقولك: كلُّ القوم لم يحضروا. وكلُّ الدراهم لم آخذها. فالمعنى أنه لم يحضر من القوم أحد، ولم تأخذ من الدراهم شيئًا.

قال التفتازاني: «والحق أن القاعدة الأولى من هاتين القاعدتين أغلبية» فمما خالفها قوله تعالى: ﴿والله لا يحب كلَّ مختالٍ فخور﴾ وقوله تعالى: ﴿والله لا يحب كلَّ كفّار أثيم﴾ إذ إن الله لا يحب من هؤلاء أحدًا (المغني وحاشية الأمير ١/ ١٧٠).

□ كِلَا وكِلْتا

مفردان لفظًا، مثنّيان معنى، ملازمان للإضافة لفظًا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّةٍ على اثنين نحو: ﴿كلتا الجنتين آتَتْ أُكُلَهَا﴾ ﴿إما يبلغَنَّ عندَكَ الكِبَرَ أحدهما أو كلاهما فلا تقلْ لهما أُفٍّ ولا تَنْهَرْهُمَا﴾.

ونحو قول الشاعر:

إنَّ للخَيْرِ ولِلشَّرِّ مدًى
وكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

أي: وكلاهما.

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو: ﴿كلتا الجنتين آتت أُكلها﴾ ويجوز مراعاةُ معناهُمَا، وهو قليلٌ، وقد اجتمعا في

قول الفرزدق يصف فَرَسَيْنِ:

كلاهُمَا حينَ جَدَّ السَّيْرُ بينهما
قد أقْلَعَا وكِلا أنْفَيْهِما رابي

ويجب مراعاة اللفظ في نحو: كلاهما محبٌّ لصاحِبِهِ، لأن معناه: كلٌّ منهما، كقول الشاعر:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عن أخيهِ حياتَهُ
ونحنُ إذا مِتْنَا أشَدُّ تَغَانِيَا

(المغني ١/ ١٧٢، ١٧٣).

□ كَلَّا

(نحو) كَلّا مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال: وإنما شُدِّدَتْ لامُها لتقوية المعنى، ولِدَفْعِ تَوَهُّمِ بَقَاءِ مَعْنَى الكلمتين. وهي عند غيره بسيطة.

وهي حرف معناهُ الرَّدْعُ والزَّجْرُ لا معنى لها إلّا ذلك. وهي غالبًا للزجر عمّا تَضَمَّنَهُ الكلام السابق لها. وقد تكون للزَّجر عمّا قبلها وما بعدها، أو ما عُهِد من المخاطب وإن لم يُفِدْه الكلام. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أيحْسَبُ الإنسان أنْ لنْ نجمع عظامه... كلّا لا وزر. إلى ربك يومئذ المستقر﴾ وقوله: ﴿واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزًّا. كلّا سيكفُرُونَ بعبادَتِهِمْ ويكونونَ عليهم ضِدًّا﴾ ومما تدل فيه على الرَّدْع عن خارجِ مضمون الكلام ﴿اقرأ باسمِ رَبِّكَ الذي خَلَق. خَلَقَ الإنسانَ من عَلَقٍ... كلا إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى﴾ (المغني ١/ ١٦٠، ١٦١).

□ الكلام

(نحو) الكلامُ هو اللفظُ المفيد لمعنًى يحسن السكوت عليه.

وأقلّ ما يتألف الكلام: من اسمين كزيدٌ قائمٌ، أو من فعلٍ واسمٍ كقام زيد، ومنه «استقم»، فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضميرِ المخاطبِ المقدّر بأنت (التوضيح ١/ ١١).

وقد يعبَّر عن الكلام بـ (الجملة التامة).

وإخراج الكلام يسمّى النطق (ر: النطق).

□ كُلَّما

(نحو) كلٌّ في نحو: ﴿كلما رزقوا منها من ثمرة رزقًا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل﴾ منصوبَةٌ على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى، مثل (قالوا) في الآية السابقة. وجاءتها الظرفية من جهة (ما) فإنها حرفٌ مصدريٌّ والجملة بعده صلةٌ له فلا محل لها نحو: ﴿كلما نضجت جلودُهُمْ بدّلناهُمْ﴾ ﴿كلّما أضاءَ لَهُم مَشَوْا فيه﴾ ﴿وكلّما مرّ عليه ملأٌ من قومه سخِروا منه﴾ ﴿وإنّي كلّما دعوتُهُمْ لتغفرَ لَهُمْ جَعَلوا﴾.

و(كلّما) أداةُ شرطٍ من حيثُ المعنى، فمن هنا احتيج بعدها إلى جملتين إحداهما مُرَتَّبَةٌ على الأخرى.

وهي تقتضي التكرار (المغني ١/ ١٧١).

◻ الكلمة

(نحو) الكلمة النحوية هي القول الذي يدل على معنى مفرد. وهي ثلاثة أنواع: فهي إما اسمٌ، وإما فعلٌ، وإما حرف (ر: الاسم. الفعل. الحرف) أمّا في عُرْفِ أهل اللغة فإن الكلمة قد تطلق على الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿كلّا إنها كلمة﴾ ومثل ذلك قوله ﷺ: «أصدقُ كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ» (التوضيح ١/ ١١-١٣).

◻ كَمْ

كم على وجهين: خبرية واستفهامية. ويشتركان في خمسة أمور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير. ويفترقان في خمسة أُمور:

١ـ أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافِهِ مع الاستفهامية.

٢ـ أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطَبِهِ جوابًا لأنه مُخْبِرٌ والمتكلّمَ بالاستفهامية يستدعيه لأنه مُسْتَخْبِر.

٣ـ أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المُبْدَلِ من الاستفهامية. يقال في الخبرية: كم كتبٍ لي، خمسون بل ستون. وفي الاستفهامية: كَمْ مالُكَ؟ أعِشْرونَ أمْ ثلاثون.

٤ـ أن تمييزَ الخبرية مُفْرَدٌ أو مجموعٌ. ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا.

٥ـ أن تمييز الخبرية واجبٌ جَرُّهُ بالإضافةِ أو بمِنْ وتمييز كَمْ الاستفهامية منصوب. ويجوز جَرُّهُ بمِنْ كقوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيل كَمْ آتيناهُمْ من آيةٍ بيِّنَةٍ﴾

فإن جُرَّتْ كم الاستفهامية جازَ جَرّ تمييزِهَا وجازَ نَصْبُه، نحو: بكم درهمٍ اشتريت أو بكَمْ درهمًا (المغني ١/ ١٥٧، ١٥٨).

◻ الكناية

(بيان) الكناية لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه الأصلي حينئذ كقولك: فلان طويل النجاد، أي: طويل القامة، وفلانة نؤوم الضحى، أي: مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات، وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ مَنْ يَكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد والنوم في الضحى من غير تأويل.

فالفرق بينها وبين المجاز هو من هذا الوجه، أي: من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه، فإن المجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو قولك ـ في الحمّام أسد ـ أن تريد معنى الأسد من غير تأويل.

هذا، ومن أغراض الكناية أنها تقدم لك الحقيقة مصحوبة بدليلها، وأنها تبرز المعقول في صورة المحسوس، وأنه يحترز بها عمّا لا يليق التعبير بِهِ، إلى غير هذا من أغراضها.

أقسام الكناية: الكناية ثلاثة أقسام. لأن المطلوب بها إما ذات أو صفة أو نسبة.

١ـ الكناية عن ذات: مثاله قول الشاعر كناية عن القلب:

الضاربين بكل أبيض مخذم
والطاعنين مجامع الأضغان

ونحوه قول البحتري في قصيدته التي يذكر فيها قَتْلَهُ الذئب:

فأتبعتها أُخرى فأضلَلْتُ نصلها
بحيث يكون اللبُّ والرعبُ والحقدُ

٢ـ الكناية عن صفة: وهي ضربان: قريبة وبعيدة، فالقريبة ما ينتقل الذهن منها إلى المطلوب بها لا بواسطة، كقولهم كناية عن طول القامة: طويل نجاده، وطويل النجاد، ومنها قول الحماسيّ:

أَبَتِ الروادفُ والثُّديُّ لقُمْصها
مسَّ البطون وإن تَمَسَّ ظُهورا

والبعيدة ما ينتقل الذهن منها إلى المطلوب بها بواسطة، كقولهم كناية عن الأبله: عريض الوسادة، فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى البَلَه. وكقولهم: كثير الرماد، كناية عن المضياف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى الكرم.

٣ـ الكناية عن نسبة: كقول زياد الأعجم:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والندى
في قُبَّةٍ ضُرِبت على ابن الحَشرجِ

فإنه حين أراد ألّا يصرِّح بإثبات هذه الصفات لابن الحشرج جَمَعها في قبة تنبيهاً بذلك على أنَّ محلها ذو قبة، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية. ونَظيرُه قولهم ـ المَجْدُ بين ثوبيه، والكرم بين بُرْدَيه.

الكناية بالتعريض: الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكورًا كما مرّ، وقد يكون غير مذكور، كما تقول في التعريض بمن يؤذي المسلمين: المسلم مَنْ سلم المسلمون من لسانه ويده، أي: ليس المؤذي مسلمًا. وعليه قوله تعالى في التعريض بالمنافقين: ﴿هدًى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب﴾ أي: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، أي: هدًى للمؤمنين عن إخلاص لا للمؤمنين عن نفاق.

والكناية تتفاوت إلى **تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة:** فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمّى تعريضًا، وإلا فإن كان بينها وبين المكنيّ عنه مسافة متباعدة لكثرة

الوسائط كما في: كثير الرماد، وأشباهه فالمناسب أن تسمى تلويحًا، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإلاّ فإن كان فيها نوعُ خفاءٍ فالمناسب أن تسمّى رمزًا، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، وإلاّ فالمناسب أن تسمّي إيماء وإشارة، كقول أبي تمام يصف إبلاً:

أبَيْنَ فما يزرن سوى كريمٍ
وحسبُك أن يزرن أبا سعيد

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خافٍ.

والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازًا، كقولك: آذيتني فستعرف، وأنت لا تريد المخاطب بل تريد إنسانًا يسمع كلامك. وإن أردتهما جميعًا كان كناية (الإيضاح ٣/ ١٧٣-١٨٨).

كنايات العدد: كم، وكأيّن وكذا كنايات عن الأعداد. (رها).

الاستعارة بالكناية: ر: الاستعارة - الاستعارة المكنية.

□ الكوفي

الخط الكوفي: ر: الخط - الخط الكوفي.

□ كي

كي حرف بمنزلة لام التعليل معنًى وعملًا وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهِمْ في السؤال عن العِلّة (كَيْمَهْ) بمعنى (لِمَهْ) وعلى ما المصدريّة كقول الشاعر:

إذا أنْتَ لم تنفعْ فَضُرَّ فَإنَّما
يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وينفعُ

وقد تدخل كي على المضارع فينتصب بعدها، فيكون الكلام دالاً على التعليل. وقد تدخل عليها لام التعليل، قال الله تعالى: **﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾** وقال: **﴿لكي لا تأسوا على ما فاتكم﴾** فقيل إن (كي) ناصبة دائمًا والتعليل مستفاد من اللام ظاهرة أو مقدرة. وقيل إن كي تعليلية جارة دائمًا والنصب بعدها بـ(أن) ظاهرة أو مقدرة. وقيل: إن ظهرت اللام فهي مصدرية، وإن لم تظهر وكان بعدها (أن) فهي جارة. وإن لم يكن قبلها لام ولا بعدها (أن) فهي محتملة للأمرين. وكذلك إن كان قبلها اللام وبعدها (أن) كقول الشاعر:

أرَدْتَ لكيما أن تطيرَ بِقِرْبَتي
فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ

(المغني ١/ ١٥٦، ١٥٧).

□ كَيْتَ

كيت اسم يكنى به عن الحديث. ولا تستعمل إلاّ مكررة مع الواو أو دونها تقول: حدثني فلان فقال كيت وكيت. أو: فقال كيت كيت.

□ كيف

(نحو) ١- كيف الاستفهامية: تكونُ

كيف استفهامًا إمَّا حقيقيًّا، نحو: (كيف زيدٌ) أو غيرَهُ، نحو: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم﴾ فإنه أُخْرِجَ مُخْرَج التعجب.

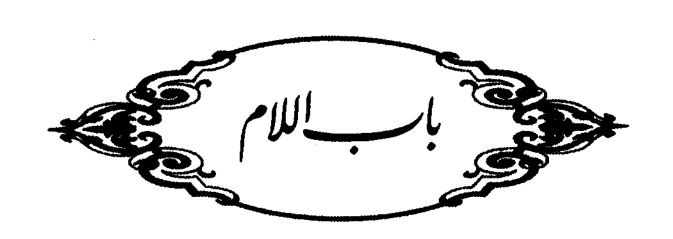
وتقع خبرًا، نحو: كيف أنت، وكيف كنت؟

وتقع حالاً، نحو: كيف جاء زيدٌ؟ أي: على أيِّ حالة جاء زيد؟

وتأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقًا أيضًا، ومنه: ﴿كيفَ فعل ربك بأصحابِ الفيل﴾ إذِ المعنى: أيَّ فعلٍ فَعَلَ ربك.

وعن سيبويه أن كيفَ ظرفٌ وموضعها النصب دائمًا، وتقديرها: في أي حالٍ؟ أو: على أيِّ حالٍ؟ والجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خيرٍ، ونحوه. فإن أجيب على المعنى دون اللفظِ قيلَ: صحيحٌ أو سقيم. وما قدمناه قبل هو المعتمد عند النحويين (المغني ١/ ١٧٣، ١٧٤).

٢ـ **كيف الشرطية**: اسم شرطٍ تقتضي فعلين مُتَّفِقَيِ اللفْظِ والمعنى غيرَ مجزومين، نَحْوَ: كيف تَصنَعُ أَصْنَعُ. ولا يجوز: كيفَ تجلسُ أذهبُ، باتفاق. ولا: كيفَ تجلسْ أجلسْ بالجزم عند البصريين. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما كقولك: كيفما تُسافرْ أُسافرْ. وقالوا: ومن ورودِها شرطًا قوله تعالى: ﴿بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاءُ﴾ ﴿يصوركم في الأرحام كيفَ يشاءُ﴾ ﴿فيبسطه في السماء كيف يشاءُ﴾ وجوابها في ذلك كلِّه محذوفٌ لدلالة ما قبلها (المغني ١/ ١٧٣).



□ ل (اللام)

النطق باللام: اللام من الحروف الذَّلَقيّة (ل. ن. ر) وهي صوت مجهورٌ (يهتز معه الوتران الصوتيان)، ويمرّ النَّفَسُ معه في الحلق وعلى جانبي الفم في مجرًى ضيّق يحدث معه نوع من الحفيف، ويلتصق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا.

واللام مرقَّقَةٌ دائمًا إلّا في اسم الجلالة (الله) إن لم يكن قبلها كسرة. فهي مفخّمة في (وَالله) وفي (يقولُ الله)، ومرقَّقَةٌ في (بالله). (الأصوات اللغوية/ ٥٣).

وورد عن ورشٍ (أحد القراء) تفخيم اللام المفتوحة إذا تقدمها حرف مفتوح أو ساكنٌ من صادٍ أو طاءٍ أو ظاءٍ نحو: صَلَوات. صَلَح. تَصْلَى. فيُصْلَبُ.

ونحو: الطّلاق. مطلَع الفجر. ونحو: ظلّام. من أظْلَم. (النَّشر ٢/١١٢) والتفخيم والإمالة ضدان، فمن فَخّم اللام في نحو (تَصْلَى) لم يجز عنده إمالة الألف (النشر ٢/١١٦).

(صرف) زيادة اللام: اللام لا تكون حرفًا زائدًا إلّا في مواضع قليلة جدًّا منها: طَيْسَل بمعنى الشيء الكثير، بدليل قولهم: طَيْس، وهو بمعنى الكثير أيضًا (التوضيح ٢/٣٨٢).

اللام في الميزان الصرفي:

لام الكلمة المتصرّفة الحرف الثالث فيها بحسب الأصل المجرّد أخذًا من وزن الكلمات المتصرّفة بحروف (فَ عَ لَ). فلام (بيت) التاء، ولام (أُدعُ) الواو المحذوفة، ولام (الحادي عشر) الدال. ثم إن كان الأصل رباعيًا أو خماسيًا فالرابع والخامس لامان أيضًا.

□ ل

تأتي اللام لمعان:

١ـ لام الابتداء: لامُ الابتداء هيَ لامٌ مفتوحة تَدْخُلُ في ابتداءِ الكلامِ نحو: «لَلّهُ أَشَدُّ فرحًا بتوبةِ عبدِهِ» وفائدتها توكيد مضمون

الجملة. وتُزَحْلَقُ مَعَ (إنَّ) عن صَدْرِ الجملةِ كراهِيةً ابتداءِ الكلام بمؤكِّدَيْنِ، فتقول: إن صديقي لعزيزٌ عندي.

وتدخل في مواضع:

(أحدُهَا) على المبتدأ نحو: ﴿لأَنْتُمْ أشدُّ رهبةً﴾.

(والثاني) بعد إنَّ مفصولةً عنها بفاصل، بشرط أنْ يكونَ ما تدخُلُ عليه اسمًا نحو: ﴿إنَّ ربّي لسميعُ الدعاء﴾ ومثلهُ المضارِعُ لشَبَهِهِ به نحو: ﴿وإن ربك لَيَحْكُمُ بينَهُمْ﴾ والظرفُ نحو: ﴿وإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عظيم﴾ والماضي الجامد نحو: إنَّ زيدًا لَعَسى أن يقوم، أو: لَنِعْمَ الرجلُ. والماضي المقرون بقد.

(الثالث) الماضي الجامد نحو: ﴿لبئس ما كانوا يعملون﴾.

(الرابع) الماضي المتصرِّفُ المقرون بقَدْ نحو: ﴿ولَقَدْ كانُوا عاهدوا الله من قبْلُ﴾ ﴿لقد كان في يوسفَ وإخوته آياتٌ﴾ والمشهور أنَّ هذه لام القسم.

ولـلام الابتداء الصدارة ولهذا عَلَّقَتِ العامِلَ في نحو: علمتُ لَزَيْدٌ منطلق. وليس لها الصدرية في باب إنَّ لأنها فيه مُؤَخَّرةٌ من تقديمٍ ولهذا تُسَمَّى اللام المزحلقة، والمزحلقة أيضًا ولكِنَّ لها حكمَ صَدْرِيَّتِها فيما قبلَ (إنَّ) دون ما بعدها ولذلك تمنع من تسلُّطِ فِعْلِ القَلْبِ على إنَّ ومعمولِها، ولذلك كُسِرَتْ في نحو: ﴿والله يعلم إنَّكَ لَرَسُولُه﴾ وعملُ إنَّ يَتَخطَّاها، تقول: إنَّ في الدار لزيدًا وإنَّ زيدًا لقائمٌ.

وإذا خففت إنَّ نحو: ﴿إنْ هٰذان لساحران﴾ فاللام لام الابتداء، أفَادَتْ مع إفادَتِها توكيدَ النِّسبةِ الفَرْقَ بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و(إنْ) النافية. ولهذا صارتْ لازمةً بعد أن كانت جائزة. وقيل هِيَ لام أخرى جيء بها للفَرْقِ لدخولِهَا على الماضِي المتصرِّف، نحو: إن زيدٌ لقامَ، وعلى منصوبِ الفعل، نحو: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لَفاسِقين﴾ وكلاهُمَا لا يجوزُ مع المُشَدَّدةِ. وزَعَم الكوفيون أن اللام في ذلك كلِّه بمعنى (إلَّا) وأنَّ (إنْ) قبلَهَا نافيةٌ، فالمعنى عندهم: ما هٰذانِ إلَّا ساحرانِ. وما وَجَدْنا أكْثَرَهُمْ إلَّا فاسقين (المغني ١/ ١٨٩-١٩١).

٣ـ لام التعريف: ر: أل.

٢ـ لام الأمر: هي اللام الدالَّة على الطلب، وتدخل على المضارع فتجزمه. وحركتها الكسر، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيستجيبوا لي ولْيؤمنوا بي﴾ وقد تُسكَّن بعد (ثُمَّ) نحو: ﴿ثم لْيقضوا تفثَهم ولْيُوفُوا نذورَهم ولْيَطَّوَّفُوا بالبيتِ العتيق﴾.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلًا مخاطَبًا استغني عن اللام بصيغة (أَفْعَلْ) غالبًا نحو: (قُمْ واقعُدْ) وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو: (لِتُعْنَ بحاجتي) أو الخطاب نحو: (لِيَقُمْ زيد) أو كلاهما نحو: (لِيُعْنَ زيدٌ

بحاجتي) ودخول اللام على فعل المُتَكَلِّم قليل، سواء كان المتكلم مفردًا نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا فَلأُصَلِّ لكم» أو معه غيرُه كقوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلَنا ولْنحمِلْ خطاياكم﴾ وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلْتَفْرَحُوا﴾ وفي الحديث: «لتأخذوا مَصافَّكم» وقد تُحذَف اللام بشرط تقدُّم (قُلْ) ومنه: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ أي: ليقيموها. وكقول الشاعر:

قلت لبـواب لديهِ دارُهـا
تِأْذَنْ فإنّي حَمْـوُهـا وجـارُهـا

أي: لتأذن. فحذف اللام (المغني ١/ ١٨٥-١٨٧).

٤- لام التقوية: لام التقوية هي لام جرٍّ تدخل على مفعول العامل الضعيف نحو: ﴿مصدقًا لِمَا معهم﴾ ﴿فعّالٌ لِمَا يريد﴾ ﴿إن كنتم للرؤيـا تعبرون﴾ وهي ليست زائدة محضة، بل يؤتى بها لِمَا تُخُيِّل في العامل من الضَّعْفِ الـذي نَزّلـه منـزلة اللازم، ولا مُعَدِّية محضة، لاطّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين (الأشباه والنظائر ١/٣٠٤) وانظر مواضع لام التقوية، في (العمل).

٥- لام الجحود: لام الجحود هي لام جَرٍّ داخـلةٌ على (أنْ) مضـمـرةٍ ناصبـةٍ للمضـارع. ولا بد أن تُسْبَقَ بكان المنفية. وسميت بلام الجحـود لأنهـا لا تقع إلّا في سياق النفي. والمصـدر المؤوَّل بعـدها في محل جرٍّ بها. ومثالها قوله تعالى: ﴿وما كان ربـك لِيُهْلِكَ القُرَى بظلم﴾ ﴿لم يَكُنِ الله لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (التوضيح ٢/٢٠٦). وعندي أن تعلُّق الجار والمجرور في هذا النوع بخبر معلوم من السياق، والتقـدير: لم يكن الله مريدًا للإهلاك.

٦- لام الجرّ: اللام الجارة مكسورةٌ دائمًا إلّا مع المستغاثِ المباشِرِ لِيَا، فتكون مفتوحة نحو: يا لَلّهِ (فُتِحَت معه لوقوعه موقع كاف الضمير)، وتكونُ مفتوحة مع كل ضمير نحو: لَنا ولكُمْ ولهُمْ إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وللّام الجارة ١٨ معنًى:

١- الاستحقـاق وهي الواقعة بين معنًى وذاتٍ نحو: الحمدُ لله، والعزَّةُ لله، والملك لله، والأمـر لله. ونحو: ﴿ويلٌ للمطفِّفين﴾ و﴿لَهُمْ في الدنيا خِزْيٌ﴾.

٢- الاختصـاص نحو: الجنّةُ للمؤمنين وهـذا الحصير للمسجـد والمنبر للخـطيب والسـرج للدابة. ونحو: ﴿إنّ لَهُ أبًا﴾ ﴿فإن كان لَهُ إخـوةٌ﴾ وقـولـك: هذا الشِّعْـرُ لأبي تمامٍ، وقولِكَ: أدومُ لَكَ ما تدومُ لي.

٣- المِلْك، نحو: ﴿لَهُ ما في السموات وما في الأرض﴾.

٤- التمليك، نحو: وَهَبْتُ لزيدٍ دينارًا.

٥- شبه التمليك، نحو: ﴿جعل لَكُمْ من أنفسِكُمْ أزْوَاجًا﴾.

٦ـ التعليلُ، كقول الشاعر:

ويومَ عَقَـرْتُ للعـذارَى مطيَّتـي
فيا عجبًـا من كورِهَـا المُتَحَمَّـلِ

ومنها اللام الداخلة لفظًا على المضارع في نحو: ﴿وأنزلنا إليك الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للناس﴾.

٧ـ توكيد النفي، وهي لام الجحود وتقدَّم القول فيها قريبًا.

٨ـ موافَقَةُ (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿بأنَّ ربـكَ أوحى لَهـا﴾ ﴿كـلٌّ يجري لأجلٍ مسمًّى﴾ ﴿ولو رُدُّوا لعادُوا لِمَا نُهوا عَنْهُ﴾.

٩ـ موافَقَةُ (عَلَى) في الاستعلاء الحقيقيِّ نحو: ﴿ويَخِرُّونَ للأذقان﴾ ﴿دعانا لجَنْبِهِ﴾ ﴿وتله لِلْجبين﴾، وقول الشاعر:

ضَمَمْـتُ إليه بالسِّنـانِ قَمِيصَـهُ
فَخَـرَّ صريعًـا لليَدَيْنِ ولِـلْفَـمِ

والمجازيِّ نحو: ﴿وإن أسأتُم فَلَهَا﴾.

١٠ـ موافـقـة (في) نحـو: ﴿ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليوم القيامَةِ﴾ ﴿لا يُجَلِّيها لوقْتِها إلاّ هو﴾.

١١ـ أن تكـون بمعنى (عِنْدَ) كقولِهِمْ كتبتُهُ لِخَمْسٍ خلَوْنَ من ذي الحجة.

١٢ـ موافقة (بَعْد) نحو: ﴿أقِمِ الصلاةَ لِدلـوكِ الشمس﴾ وفي الحـديث: «صـوموا لرؤيته، وافطروا لرؤيته» وقال الشاعر:

فَلمَّـا تَفَـرَّقْنَـا كأنّي ومَـالِكًـا
لِطُولِ اجتمـاعٍ لم نَبِتْ ليلَةً معًـا

١٣ـ التبليغ وهي الجارَّةُ لاسم السّامعِ لقولٍ أو ما في معناه، نحو: قلت له وأذِنْتَ لَهُ وفَسَّرْتُ لَهُ.

١٤ـ موافقـة (عَنْ) ويكـون ذلـك بعـد القولِ خاصَّةً نحو قولِهِ تعالى: ﴿وقال الذين كفـروا للذين آمنـوا لو كانَ خيرًا ما سبقونَا إليهِ﴾ وحيث دَخلَتِ اللامُ على غير المقولِ لَهُ فالتـأويل على ما ذكـرنـاه نحـو: ﴿قالتْ أخراهُمْ لأولاهمْ ربَّنا هؤلاء أضَلُّونا﴾ ﴿ولا أقـولُ للذينَ تزدري أعيُنُكم لنْ يؤتيَهُمُ اللهُ خيرًا﴾ وقول الشاعر:

كضَـرَائِـرِ الحسنـاءِ قُلْنَ لوجهها
حَسَـدًا وبُـغْـضًـا إنَّـهُ لَذَمِـيمُ

١٥ـ الصيرورة وتسمى لامَ العاقبة ولامَ المآل نحو: ﴿فالتقَطُهُ آلُ فرعون ليكونَ لهم عدوًّا وحَزَنًا﴾ وقولِ الشاعر:

فَلِلْمـوْتِ تَغْذُو الـوَالِـداتُ سِخَالَهَا
كمـا لِخَـرابِ الـدُّورِ تُبْنَى المَسَـاكِنُ

وأنكر البصريون ومن تابعهم لامَ العاقبة. قال الزمخشريُّ والتحقيقُ أنها لامُ العِلّة وأنَّ التعليل فيهـا واردٌ على طريقِ المجـازِ دونَ الحقيقـة وبيانُـهُ أنَّـهُ لم يَكُنْ داعيهم إلى الالتقاطِ أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا بل المحبَّةُ والتبنِّي، غير أنَّ ذلك لما كان نتيجةَ التقاطِهِمْ له وثَمَـرَتَـهُ شُبِّه بالداعي الذي يُفْعَلُ الفِعْلُ

لأجلِهِ. فاللام مستعارة لما يُشْبِهُ التعليل كما استعير الأَسَدُ لمَنْ يُشْبِهُ الأسدَ.

١٦ـ التعجب المجرَّد عن القَسَم ويستعمل في النداءِ كقولِهِمْ: يا لَلْماءِ ويا لَلْعُشْبِ، إذا تعجبوا من كثرتهما، وقولِ الشاعر:

فيالَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ
بكلِّ مُغَارِ الفتلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

١٧ـ التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواعٌ منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقول الشاعر:

ومن يكُ ذا عظمٍ صليب رجا به
لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فالدَّهْرُ كاسِرُهْ

ونحو: ﴿يريد الله ليبيِّنَ لكم﴾ ﴿وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين﴾ وقول الشاعر:

أريد لأنْسَى ذِكْرَهَا فكأنما
تَمَثَّلُ لي ليلى بِكُلِّ سبيلِ

فقيل زائدة وقيل للتعليل.

ومنها اللام المسماة بالمُقْحَمَة وهي المعترضة بين المتضايفين كقول الشاعر:

يا بُؤْسَ للحَرْبِ الَّتي
وَضَعَتْ اراهِطَ فاستراحوا

ومن ذلك قولهم: لا أَبَا لَكَ.

ومنها اللام المسماة لام التقوية وتقدم القول فيها قريبًا.

١٨ـ التبيين وهي ثلاثة أقسام:

(أحدها) ما تبين المفعول من الفاعل، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجُّب أو اسم تفضيلٍ مُفْهِمَيْنِ حبًّا أو بغضًا، تقول: ما أحبني وما أبغضني، فإن قلت: لفلانٍ، فأنت فاعل الحبِّ والبُغْضِ وهو مفعولُهُمَا. وإن قلت: إلى فلانٍ، فالأمر بالعكس.

(الثاني والثالث) نحو: سَقْيًا لزيدٍ، أو: جَدْعًا لَهُ، أو: رحمةً له، فهي لامٌ مبيِّنةٌ للمدعوِّ له أو عليه، إن لم يكن معلومًا من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدَةٌ للبيان إن كان معلومًا، نحو قوله تعالى: ﴿والذين كفروا فتعسًا لَهُمْ﴾ وقولِهِ تعالى: ﴿وراودَتْهُ التي هو في بيتها عن نفسِهِ وغلَّقتِ الأبوابَ وقالت هَيْتَ لك﴾ فهَيْتَ اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى أقْبِل أو تعالَ. فاللام للتبيين أي: إرادَتي لَكَ أو أقُولُ لك (المغني ١/ ١٧٥ـ١٨٥).

٦ـ لام الجواب: لامُ الجوابِ ثلاثةُ أقسام:

١ـ لام جواب لَوْ، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلوا لعذَّبْنَا الَّذينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ ﴿لو كان فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾.

٢ـ ولام جوابِ لولا، نحو: ﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لفسدت الأرضُ﴾.

أقول: وبعضهم يسميها في هذين الموضعين لام التسويف.

٣ـ ولام جَوابِ القَسَم، نحو: ﴿تالله لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ علينا﴾ ﴿تالله لأكيدنَّ أصنامَكُمْ﴾ (المغني ١/١٩٣).

٧ـ لام البعد: تلحق اسم الإشارة المردوف بالكاف لام، للدلالة على بعد المشار إليه، كقولك: ذلك البيت أبعد من تلك الشجرة.

٨ـ اللام الموطئة: اللامُ الموطئة للقسم هي اللام الداخلة على أَداةِ شرطٍ للإيذان بأن الجوابَ بَعْدَهَا مبنيٌّ على قَسَمٍ قَبْلَها لا على الشرط، ومِن ثَمَّ تُسَمَّى الموطِئَةَ لأنها وطأت الجَوابَ للقَسَمِ أي: مهَّدَتْهُ له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخرِجُوا لا يخرجونَ مَعَهُم، ولئِن قوتِلوا لا ينصرونَهُمْ، ولئن نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ﴾ وأكثر ما تدخل على إنْ. وقد تدخل على غيرها كقول الشاعر:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ
فَلِإِذْ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

(المغني ١ /١٩٣).

□ لا

ليست (لا) حرفًا واحدًا، وقول المعلمين عند عدّ الحروف (لام ألف) بعد الواو وقبل الياء، خطأ. وتبعهم بعض المفهرسين والمعجميين، كالسيوطي، فجعلوا لـ(لا) مرتبة بين الواو والياء. وإنما الذي بين الواو والياء هو الألف اللينة، وَوُضِع قبلها لام ليمكن النطق بالألف، لأن الألف حرف هوائي لا يُبدأ به النطق.

فالصواب في ترتيب (لا) في الفهارس والمعاجم أن تقع في باب اللام.

□ لا

(نحو) (لا) إما زائدة للتوكيد، وإمّا نافية، وإما ناهية. وتفصيلهن فيما يلي:

لا الزائدة: تدخل في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو: ﴿ما منعك إذ رأيتهم ضلوا أن لا تتبعن﴾ ﴿ما منعك أن لا تسجد﴾ ومنه: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألاّ يقدرون على شيءٍ من فَضْلِ اللهِ﴾ أي: ليعلموا. ومنه قوله تعالى: ﴿قل تعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ ربُّكم عليكُمْ أنْ لا تُشْرِكوا به شيئا﴾ (المغني ١/ ٢٠٠، ٢٠١).

لا النافية: تستعمل على أوجه:

١ـ أن تكون عاملة عمل إنَّ وذلك إن أُريد بها نَفْيُ الجنس على سبيل التنصيص. ويكون اسمُها منصوبًا إنْ كان مضافًا، نحو: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، أو شبيهًا بالمضاف، نحو: لا حَسَنًا فِعْلُهُ مذمومٌ. ويكون اسمُهَا مبنيًا على ما يُنْصَبُ به إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بِهِ، نحو: لا خَيْرَ في الحَسَد. لا رجالَ في الطريق. لا يَدَيْنِ تتركان السِّلاح فَتُوَفَّقا.

وخَبَرُهَا لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

ويجوز إلغاؤها إذا تكرَّرَتْ نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلّا بالله.

ويَكْثُر حَذْفُ خبرها إذَا عُلِمَ، نحو: ﴿قالوا لا ضَيْرَ﴾ ﴿ولو ترى إذْ فَزِعُوا فلا

فَوْتَ﴾.

٢ـ أن تكون عاملة عَمَلَ لَيْسَ وهو قليلٌ حتى ادُّعِيَ أنَّهُ ليس بِمَوْجُودٍ.

وذِكْرُ خبرِهَا قليلٌ حتى إنَّ الزَّجاجَ لم يَظْفَرْ لَهُ بِشَاهِدٍ فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع، ويرده قول الشاعر:

تَعـزَّ فَلَا شيءٌ على الأرضِ باقـيَا
ولا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ واقِـيَا

ولا تعمل إلاّ في النَّكِرات.

٣ـ أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

(أَحَدُها) أن يتقدَّمها إثباتٌ. كجاءَ زيدٌ لا عمرٌو، أو أمْرٌ، كاَضْرِبْ زيدًا لا عَمْرًا.

(الثاني) أن لا تَقْتَرِنَ بعاطِفٍ فإذا قيل: جاءني زيدٌ لا بل عمرٌو، فالعاطف بل. وإذا قلت: ما جاءني زيد ولا عمرٌو، فالعاطف الواو، و(لا) توكيدٌ للنفي.

٤ـ أن تكون جوابًا مناقِضًا لِنَعَمْ. وهٰذِهِ تُحـذَفُ الجُمَلُ بَعْدَهَا كثيرًا، يقال: أجاءك زيدٌ؟ فتقول: لا. والأصل: لا، لم يجئ.

٥ـ أن تكـون من غيرِ الأنـواع الأَرْبَعَةِ السابقـة. فإن كان ما بعـدها جملة اسمية صَدْرُهـا مَعْرِفَةٌ أو نَكِرَةٌ ولم تعمل فيها، أو فعـلًا ماضيًا لفـظًا وتقديرًا، وجب تكرارها. مثـال المعـرفة: ﴿لا الشَّمْسُ ينبغي لها أن تُدْرِكَ القمر، ولا الليلُ سابقُ النهارِ﴾.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزِفون﴾ فالتكرار هنا واجِبٌ.

ومثال الفعلِ الماضِي: ﴿فلا صدَّقَ ولا صَلَّى﴾ وفي الحديث: «فإن المُنْبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ ولا ظَهْرًا أبقى».

وإنما تُرِكَ التَّكْرَارُ في: لا شُلَّتْ يَدَاكَ، ولا فَضَّ اللهُ فاك، وقول الشاعر:

لا بارَكَ اللهُ في الـغَـوَانِـي هَلْ
يُصْـبِـحْـنَ إلاّ لَهُـنَّ مُطَّلَبُ

لأن المرادَ الدعاءُ. فالفعل مُسْتَقْبَلٌ في المعنى. ومثله في عدمِ وجوبِ التكرارِ بعدم قصد المُضِيِّ إلاّ أنَّه ليسَ دعاءً قولك: واللهِ لا فَعَلْتُ كذا.

وكـذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مُفْـرَدٍ خبرٍ أوْ صفةٍ أو حالٍ، نحو: زيدٌ لا شَاعـرٌ ولا كاتِبٌ، وجاءَ زيدٌ لا ضاحِكًا ولا بَاكِيًا، ونحو: ﴿إنَّها بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ ولا بِكْرٌ﴾.

وإن كان ما دخلت عليه فعلًا مُضارِعًا لم يَجِبْ تَكْـرَارُهَا نحو: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ﴾ ﴿قُلْ: لا أَسْأَلُكُمْ عليهِ أجرًا﴾.

ولـيسـت (لا) من الألْفـاظِ التي لهـا الصدارة إلاّ أنْ تَقَعَ في جواب القَسَمِ. فإن الحـروف التي يُتَلَقَّى بهـا القَسَمُ كلُّهـا لهـا الصدر (المغني ١/ ١٩٤ـ١٩٨).

لا الناهية: هي الموضوعة لِطَلَبِ التَّرْكِ، وتختصُّ بالـدخول على المضارِع وتقتضي جَزْمَـهُ واستقبـالَهُ، سواءٌ أكانَ المطلوبُ منه

مخـاطَبًا نحو: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أولِيـاءَ﴾ أو غائبًا نَحْو: ﴿لا يَتَّخِذِ المؤمنونَ الكَافِرِيْنَ أولياءَ﴾ أو مُتَكَلِّمًا نحو: لا أَرَيَنَّكَ هُهُنَا (المغني ١/١٩٩).

□ لا سيّما

لا سيّمـا تركيب يؤتى به للدلالـة على تفضيل ما بعدها في الحكم. نحو قول امرئ القيس:

ألا ربَّ يوم لك منـهـنَّ صالـحٍ
ولا سيّمـا يومٍ بِدارَةِ جُلجُـلِ

ثم إن كان ما بعدها نكرة جاز فيه أوجه: ١ـ الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف وما موصولة. والتقدير: ولا سيّ الذي هو يومٌ، ٢ـ النصب تمييزًا لما، ٣ـ الجر بإضافة (سيّ) إليه، وتقدر ما زائدة.

وإن كان ما بعدها معرفة جاز فيه الرفع والجر، ولم يجز النصب على التمييز. وعلى كلّ فإن (سيّ) اسم (لا) النافية للجنس. وقد يقال فيها: لا سِيَما، بتخفيف الياء.

□ لاتَ

(نحـو) لاتَ كلمتـان: لا النـافية وتـاءُ لتأنيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ. وتعمل عمل (ليس). والغالبُ أن يُحْذَفَ اسمُها وقد يحذف الخبر، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَنَادَوْا ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ قُرِئَ بنصب حين وبِرَفْعِه. ولا يكون معمولاها إلا آسْمَيْ زَمانٍ (المُغْنِي ١/٢٠٣).

□ اللَّحْن

تجري العربية على قوانين ومقاييس يُعدّ الانحـراف عنهـا خطأً ولحنًـا. ولا ينبغي الخروج عن تلك السُّنن والمقاييس في صيغ المفـردات، ولا في معـانيهـا، بل يجب الاحتفاظ بما ورد فيها عن العرب.

والعرب قد يخطئون في المعاني. ومن ذلك قول امرئ القيس في وصف فرسه:

وأركبُ في الـروع خيفـانَـةً
كسـا وجهَهـا سَعَفٌ منتشـر

الخيفـانة في الأصل الجرادة، شبه بها الفـرس. والخـطأ أنـه جعـل ناصية الفرس تغطي وجهه. ويقول الأصمعي: إذا غطّت الناصيةُ وجه الفرس لم يكن كريمًا.

أما الخطأ في الألفاظ في بنائها وتأليفها فهـذا يقـع ممن خالط العجم. أمـا العرب الأقحاحُ فلا يقع منهم الخطأ في ذلك. هذا هو الرأي المشهور (أقول: في هذا الرأي نظر لأن المشاهد أن الرجل منا يخطئ أحيانًا في لغته العامية التي ينطقها بالسليقة) ولكن يقع من العرب الأقحاح أن يقع الشيء خارجًا عن نظائـره، يجذبه إلى غير بابه توهُّم مشاكلته لبابٍ آخر من الكلام (ر: التوهّم).

هذا، وكـانت أواسط الجـزيرة العـربية وغـربيّهـا في الجـاهلية مبرّأة من اللحن والخطأ، فلما انتشر العرب بالإسلام وخالطوا الأعـاجم، سرى الفسـاد في ألسنتهم وشاع الخطأ في لغتهم. وكان اللحن إلى الحواضر

أسرع منه إلى البوادي. ويقول الجاحظ (ـ٢٥٥هـ): أوّل لحنٍ سُمِع بالباديةِ قول بعضهم: هذه عَصَاتي. والصواب: عصايَ.

لحن العوام ولحن الخواص: بدأ اللحن في ألسنة العوامّ الذين لم يرزقوا السليقة العربية وأخطأهم تعلُّمها. وكانوا يبتعدون عن العربية شيئًا فشيئًا حتى كادت لغتهم تكون شيئًا آخر غير اللسان العربي. ونشأت اللهجات العامية. ثم تسرَّب هذا إلى ألسنة المثقفين وعلماء العربية أنفسهم لكثرة محادثتهم العوام، ونشوء بعضهم في بيئات عامية. ونسب اللحن إلى الفرّاء وهو من جهابذة اللغة، وإلى أبي العباس ثعلب، وأبي العباس الأحول.

من اللحن والخطأ اتباع الأوجه الضعيفة والشاذّة: ينبغي اعتماد الفصيح من اللغات مما كان يتكلّم به أهل الحجاز وما اختاره الفصحاء من أهل الأمصار. وأخطأ من جوّز اتباع ما استقبحه علماء اللغة وإن صحت به الرواية.

التآليف في اللَّحْن: أقْدَم أثرٍ لدينا في اللحن هو (كتاب ما تلحَنُ فيه العوام) للكسائي (ـ١٩٢هـ) و(إصلاح المنطق) لابن السكّيت (ـ٢٤٤هـ) و(ما تلحَنُ فيه العامة) لأبي حاتم السجستاني (ـ٢٤٨هـ) وهناك مباحث من ذلك في (أدب الكاتب) لابن قُتَيْبة (ـ٢٧٦هـ) و(الأمالي) لأبي عليّ القالي (ـ٣٥٦هـ) و(ما تلحَنُ فيه العامّة) للزبيدي (ـ٣٧٩هـ) و(تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) للجواليقي (ـ٥٣٩هـ).

ومما أُلِّف في لحن الخواصّ (دُرَّةُ الغَوَّاص في أوهام الخَواصّ) للحريري (ـ٥١٦هـ) و(الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد علي البخاري. نشرته جامعة الدول العربية ١٣٧٩هـ، ج١، ٢).

□ لدن

لدن اسم مكان وزمان مبني بمعنى عند يستعمل في ابتداء الغاية كقوله تعالى: ﴿وعلمناه من لدنا علما﴾ ر: عند.

□ لدى

اسم زمان ومكان تساوى عند معنى واستعمالاً (ر: عند).

□ اللزوم

الفعل اللازم ر: التعدّي واللزوم.

□ لزوم ما لا يلزم

(بديع) لزوم ما لا يلزم هو أن يجيء قبل حرف الرويّ أو ما في معناه من الفاصِلة ما ليس بلازم في مذهب السَّجْع، كقوله تعالى: ﴿فإذا هم مُبْصرون. وإخوانُهم يَمُدُّونهم في الغيّ ثم لا يُقْصِرون﴾ فالواجب التزام الواو والنون، أما إذ التزمت الصاد والراء أيضًا فهو من التزام ما لا يلزم. ومنه قول أبي العلاء المعرّي:

يقولون: في البستان للعين لذة
وفي الخمر والماء الذي غير آسِنِ

إذا شئت أن تلقى المحاسن كلّها
ففي وَجْهِ مَنْ تهوى جميع المحاسِنِ

(الإيضاح ٤/١٠٣).

أقول: وقد أكثر المعرّي من هذا النوع البديعي، وله من ذلك مجموعته المشهورة «اللزوميات» وهي مطبوعة.

□ لعلَّ

(نحو) لَعلَّ ويجوز حذف لامها الأولى فيقال (عَلَّ) وقيل إن (علَّ) هي الأصل واللام زائدة. قال الشاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تَرْ
كَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

ولعلّ حرفٌ ينصبُ الاسمَ ويرفع الخبر. وقد يخفضون بها المبتدأ كقول الشاعر:

وداعٍ دَعا يا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدى
فلم يستجبْهُ عند ذاك مُجيبُ
فقلتُ: ادعُ أخرى وارْفع الصَّوْتَ جَهْرَةً
لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

ومجرورُ لعلّ في مَوْضِعِ رفعٍ بالابتداءِ.

وتتصل بلعلَّ ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ بدليل قول الشاعر:

أعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لَعلَّما
أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدَا

ولها معانٍ منها:

١ـ التوقُّع وهو ترجِّي المحبوب والإشفاق من المكروهِ، نحو: لعلَّ الحبيبَ قادمٌ ولعلَّ العدوُّ حاضر. وتختصّ بالممكن دون المستحيل، وقول فرعون: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات﴾ إنما قالَهُ جهلًا أو مَخْرَقَةً وإفكًا.

٢ـ التعليل، نحو: ﴿فقولا له قولًا ليِّنًا لعلَّهُ يتذكَّرُ أو يَخْشَى﴾.

٣ـ الاستفهام، أثبته الكوفيون فيها نحو: ﴿لا تدري لعلَّ الله يُحْدِثُ بعد ذلك أمْرًا﴾ ونحو: ﴿وما يدريك لعلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (المغني ١/ ٢٢٢، ٢٢٣).

□ اللغة

اللغة: مجموعة من الأصوات ذات صفات معينة يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم. وتتميز كل لغة عن غيرها من اللغات بصفات جوهرية تباعد ما بينها وبين غيرها. فإن كانت الفروق يسيرة لا تمنع التفاهم لم تؤدِّ إلى فصل اللغة إلى لغتين. وقد تفترق اللغة الواحدة إلى لهجات (ر: اللهجة) اهـ.

نشأة اللغة: في أصل نشأة اللغة ستة مذاهب للعلماء:

١ـ أنها وحيٌ وإلهام من الله تعالى. وممن قال به ابن جني في الخصائص وكثير غيره من اللغويين، احتجوا بقوله تعالى: ﴿وعلَّم آدم الأسماء كلها﴾.

٢ـ رأي التنفيس عن النفس، بإصدار أصوات تكونت منها في ما بعد كلمات،

كالتأوّه والتأفيف.

٣ـ رأي الاستعداد الفطري، ويتلخص في أن الإنسان مزود بفطرته بالقدرة على صوغ الكلمات، وأنه ينطق بهذه الألفاظ عند الحاجة.

٤ـ رأي الانفعال أو التأثر الفطري: ويتلخص في أن مشاهدة الإنسان لأخيه الإنسان وهو يزاول عملاً من الأعمال الشاقة أو يعاني حالة انفعالية قاسية أثارت أقصى اهتمامه وجعلته يتأثر آليًا بطريق المشاركة الوجدانية فيحدث أصواتًا ساذجة تطوَّرَتْ وأصبحت ألفاظًا.

٥ـ مذهب المحاكاة: وهو أن الأصول نشأت في أول أمرها على سبيل المحاكاة، أي: محاكاة أصوات الإنسان كالتأفف والتأوّه والنحنحة والقهقهة. أو لأصوات الحيوان كالنهيق والصهيل والرغاء والمواء. أو لأصوات الجمادات والكائنات الطبيعية كصلصلة الجرس، وصليل السيوف، وصرير القلم، وحفيف الأشجار، وقصف الرياح.

٦ـ رأي علماء النفس والاجتماع حديثًا: وخلاصته أن اللغة كغيرها من الظواهر الاجتماعية نشأت ساذجة، ثم تطورت بمرور الزمن وتتابع التجارب. وقد أدى اختلاف التجارب والبيئات والطبائع إلى اختلاف اللغات (حامد عبدالقادر، من مجلة المَجْمَع ١١/ ١١٥).

عناصر اللغة: ترجع عناصر اللغة إلى أمرين: الصوت والدلالة. وتتكون الدلالة من أربعة عناصر، فيؤول الجميع إلى خمسة:

١ـ علم الأصوات اللغوية، (ومنها علم القراءات، واللهجات).

٢ـ معاني المفردات، وقد تكفلت ببيان هذا النوع معاجم اللغة، كالقاموس المحيط ولسان العرب.

٣ـ قواعد البنية، وهو ما يسمّى بعلم الصرف (ر: الصرف).

٤ـ قواعد التنظيم، وهو ما يسمّى علم النحو (ر: النحو) أقول: ومنه أيضًا العروض.

٥ـ قواعد الأساليب، وهو ما يسمّى علم البلاغة (ر: البلاغة). (علي وافي ـ فقه اللغة/ ١٥٨).

علوم اللغة العربية: تنحصر علوم العربيّة في (متن) اللغة، والصَّرف، والنحو، والكتابة، والقراءة، والبيان، والمعاني، والبديع، والعروض، والقافية (التهانوي ١/ ١٤).

أقول: وينبغي أن يزاد على ذلك علم فقه اللغة، الإنشاء، الأصوات اللغوية، الإلقاء، الخطابة، المَثَل، القصّة. ويزيد عددها بتطور العلم وتوسع المعرفة.

□ اللف والنشر

(بديع) اللف والنشر، هو أن يُذْكَر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم يُذكَر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع

يرده إليه. وهو نوعان: لفٌّ ونشر مرتب، كقوله تعالى: ﴿ومِنْ رحمتِهِ جعل لكم الليلَ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ وقول ابن حَيُّوس:

فِعْـلُ المُـدام ولـونُها ومذاقُها
في مقـلتـيه ووجـنـتـيه وريقِـهِ

وإما غير مرتَّب، كقول ابن حَيُّوس:

كيف أسلو وأنتِ حقْفٌ وغصنٌ
وغـزالٌ لحـظًا وقـدًّا وردْفًا

ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا لن يدخل الجنَّةَ إلاّ مَنْ كان هُودًا أو نصارى﴾ المعنى: وقالتِ اليهود: لن يدخل الجنة إلاّ مَنْ كان هُودًا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنّة إلاّ مَنْ كان نصرانيًّا (الإيضاح ٤/ ٣٤-٣٦).

□ اللفيف

(صرف) اللفيف المفروق: اسم أو فعل فاؤه ولامه حرفا علة مثل: وَقَى، وَعَى.

ويعامل بالنسبة لفائه معاملة المثال (ره)، وبالنسبة للامِهِ معاملة الناقص (ر: النقص).

اللفيف المقرون: اسم أو فعل عينه ولامه حرفا علّة. نحو: نَوَى، رَوَى.

ويعامل في تصريفه معاملة الناقص (ر: النقص) ولا يعامل بالنسبة لعينه معاملة الأجوف، بل تصحّ عينه عند الجزم وغيره.

وهناك نوع آخر من اللفيف المقرون وهو ما كانت فاؤه وعينه حرفي علة نحو: وَيْل، وَيْح.

□ اللقب

اللقب علم يشعر بمدح أو ذمٍّ باعتبار معناه الأصلي. (ر: العلم).

□ لكنْ

لكنْ (بسكون النون) حرفُ استدراكٍ ولها أوجه:

١- فإن وليها جُمْلَةٌ فهي حرفٌ لمجرَّدِ إفادةِ الاستدراكِ، وليست عاطفة. ويجوز أن تُسْتَعْمَل بالواو نحو: ﴿ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين﴾ وبدون الواو نحو قول زهير:

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخْشَى بوادِرُهُ
لكنْ وقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

٢- وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين (أحدُهُمَا) أن يتقدَّمَها نَفْيٌ أو نهي، نحو: ما قام زيد لكنْ عمرٌو، ولا يقم زيدٌ لكنْ عمرٌو. فإن سبقها إثبات كَأنْ قلت: (قام زيدٌ) ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بعدها بالجملة فقلت: لكن عمرو لم يقم.

وإن جيء قبلَها بالواو كقوله تعالى: ﴿ما كان محمدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رجالِكُمْ ولكنْ رسولَ الله﴾ فقيل: العاطفة هي الواو. وقيل: لكنْ. وقيل هذا من عطف الجمل والتقدير ولكن كانَ رسولَ الله (المغني ١/٢٢٦).

□ لكنَّ

لكنَّ حرفٌ ينصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخَبرَ. ومعناها الاستدراك. والاستدراك الإشعار ابتداءً بأن ما بعدَها مُخالِفٌ لما قبلها. ولذلك

لا بد أن يتقدّمَها كلامٌ مُنَاقِضٌ لما بعدَها نحو: (ما هذا ساكنًا لكنه متحرِّكٌ) أو ضدٌّ له نحو: (ما هذا أبيضُ لكنّه أسْوَدُ).

وقال قوم: إنّها ترد تارةً للاستدراك وتارة للتوكيد. وفسَّروا الاستدراك بِرَفْعِ ما يُتوَهَّمُ ثبوتُه، نحو: ما زيدٌ شجاعًا لكنَّهُ كَريمٌ. لأنَّ الشجاعَةَ والكَرَمَ لا يكادانِ يفترقانِ. فَنَفْيُ أحدِهما يوهِمُ انتفاءَ الآخر. ومثَّلوا للتوكيد بنحو: لو جاءَني أكرمتُهُ لكنَّهُ لم يجئْ. فأكَّدتْ ما أفادتْه (لَوْ) من الامتناع (المغني ١/ ٢٢٤، ٢٢٥).

وقال الفرّاء: أصلها (لكنْ إنَّ) فطُرِحَتِ الهمزةُ للتخفيف، ونون (لكنْ) للساكنين كقول الشاعر:

فلستُ بآتيهِ ولا مستطيعه
ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

وقال باقي الكوفيين: هي مركبة من: لا وإنَّ والكافِ الزائدةِ لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفًا.

وقد يحذف اسمُهَا كقولِ الشاعر:

وما كنتُ ممَّنْ يدخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ
ولكنَّ من يُبْصِرْ جفونَكِ يَعْشَقِ

وليس اسم لكنّ في هذا البيت (مَنْ) لأنَّ الشرط لا يعمل فيهِ ما قبله (المغني ١/ ٢٢٦).

□ لَمْ

لَمْ حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارِعِ وقَلْبِهِ ماضيًا نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ ولم يُولَدْ﴾ الآيات.

وقد يُرفع الفعلُ المضارعُ بعدَها، كقول الشاعر:

لولا فَوَارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ
يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

فقيل: ضرورة. وقال ابن مالك: لغة. ولا تُفْصَل من مجزومِها إلّا في الضرورةِ، بالظرف، كقول الشاعر:

فأضْحَتْ مغانيها قِفَارًا رُسُومُهَا
كأنْ لَمْ سوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَلِ

(المغني ١/ ٢١٧، ٢١٨).

□ لمَّا

لَمَّا على ثلاثة أوجه:

١- النافية تختص بالمضارع فتجزمُه وتنفيه وتقلبه ماضيًا، مثل (لَمْ) إلّا إنها تفارقُها في أن مَنْفيَّها مستمرُّ النفي إلى الحالِ كقولِ الشاعر:

فإن كنت مأكولًا فكُنْ خَيْرَ آكلٍ
وإلّا فأدْرِكْني ولَمَّا أُمزَّقِ

ومنفيُّ لم يَحْتَمِلُ الاتّصال نَحْو: ﴿ولم أكُنْ بدعاءِكَ رَبِّ شقيًّا﴾ والانقطاع مثل: ﴿لم يكنْ شيئًا مذكورا﴾ أي: لم يكن ثم كان. ولا يجوز: (لمّا يكن ثم كان) بل يقال: (لمّا يَكُنْ وَقَدْ يَكُونُ).

ومنفيُّ (لَمَّا) لا يكون إلا قريبًا من الحالِ ولا يُشْتَرطُ ذلك في منفي لَمْ.

ومنفي (لمّـا) متوقَّعٌ ثبوتُهُ بخلافِ منفيِّ (لم) كقوله تعالى: ﴿بل لمّا يذوقوا عذاب﴾ أيْ: إنَّهُمْ لم يذوقوه إلى الآن، وإن ذوقَهُمْ لَهُ متوقَّع.

ومنفي (لما) جائزُ الحذفِ لدليلٍ كقول الشاعر:

فجئـتُ قبـورَهُـمْ بَدْءًا ولـمّـا
فَنـادَيْتُ الـقُـبُـورَ فَلَمْ يُجِبْنَـهْ

وعلّة هذه الأحكـام كلِّها إن لَمْ لنفيِ (فَعَلَ) ولمّا لنفي (قَدْ فَعَلَ).

٢ـ الشرطية وتختصُّ بالماضي فتقتضي جملتين وُجِدَتْ ثانيتُهما عندَ وجودِ أُولاهُما، نحو: لمّا جاءني أكرمْتُه. ويقال فيها: حرف وجودٍ لوجودٍ. وبعضهم يقول: حرف وجوبٍ لوجوبٍ. وقيل إنها حرف، وإنها ظرفٌ بمعنى حين.

ويكون جوابها فعلاً ماضيًا اتفاقًا، وجملةً اسميَّةً مقـرونـةً بإذا الفجائية، أو بالفاء، أو فعلاً مُضارعًا. الأول نحو: ﴿فلما نجّاكم إلى البرِّ أعرضتم﴾ والثاني: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشـركـون﴾ والثـالث: ﴿فلمـا نجّـاهُمْ إلى البرِّ فمنهمْ مُقْتَصِد﴾ والرابع: ﴿فلمـا ذهب عن إبـراهيمَ الـرَّوْعُ وجـاءَتْهُ البُشْرى يجادِلُنا﴾.

٣ـ الاستثنائية، تكون لمّا حرف استثناءٍ فتدخُلُ على الجملةِ الاسْمِيَّة نحو: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظ﴾ وعلى الماضي لفظًا لا معنًى نحـو: أَنْشُـدُكَ اللهَ لَمّا فَعَلْتَ كذا أي: ما أسأَلُكَ إلاّ فِعْلَكَ (المغني ١/ ٢١٨ـ٢٢٠).

□ لَـنْ

لَنْ حرفُ نصبٍ ونفيٍ واستقبـال. قيل أصله (لا) فأُبدِلَ الألفُ نونًا. وقيل الأصل (لا أنْ) فَحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفًا والألِفُ للساكنين وهو قولٌ للخليل والكسائي.

ولا تفـيد (لنْ) توكيدَ النَّفْيِ ولا تأبيدَهُ خلافًا للزمخشريِّ في كشَّافِهِ وكلاهما دعوى بلا دليل (المغني ١/ ٢٢١).

□ اللهجة

اللهجة في الاصطلاح العلميّ الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكلٍّ منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهْمًـا يتـوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات.

وتلك البيئـة الشاملة هي التي اصطلح على تسميتهـا بـ (اللغـة) وكـان القدماء من علمـاءِ العـربية يعبرون عمّـا نسميه الآن باللهجـة بكلمـة «اللغة» حينًا، وبـ «اللَّحْن» حينًـا آخـر. وكانوا يعبرون عمّا نسميه الآن «اللغة» بكلمة «اللسان».

وتتميز بعض اللهجات عن بعض بالأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها. وقد تتميز بصفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها، أو معاني بعض الكلمات. فإذا كثر التميز بالصفات الخاصة بعدت اللهجة عن أخواتها فلا تلبث أن تستقل وتصبح لغة قائمة بذاتها.

وتتكون اللهجات إما نتيجة الانعزال بين بيئات الشعب الواحد أو نتيجة الصراع اللغوي بسبب غزوٍ أوْ هجرة. (في اللهجات العربية/ ١٣ـ١٨).

□ لَـوْ

لَوْ على خمسة أوجه:

١ـ لو المستعملة في نحو: لو جاءني لأكرمته، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

(أحدها) الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

(الثاني) تقييد الشرطية بالزمن الماضي.

(الثالث) الامتناع كقول الشاعر:

فلو كان حمدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم نَمُتْ
ولكنَّ حَمْدَ الناسِ لَيْس بِمُخْلِدِ

وتفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا. وقيل إنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته.

٢ـ أن تكون حرفَ شرطٍ في المستقبل إلّا أنّها لا تجزم، كقول الشاعر:

ولو تَلْتَقِي أصداؤنا بعد موتِنا
ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ
لظلَّ صدىٰ صوتي وإن كنتُ رِمَّةً
لصوتِ صدىٰ ليلى يَهَشُّ ويَطْرَبُ

وقوله تعالى: ﴿وليَخْشَ الذين لو تركوا من خلفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضعافًا خافوا عَلَيْهِمْ﴾.

ويعلم أن خاصية (لَوْ) فرضُ ما ليسَ بواقِعٍ واقعًا. ومن ثَمَّ انتفى شرطها في الماضي والحال لِمَا ثبت من كونِ متعلَّقها غيرَ واقعٍ. والشرطُ متى كان مستقبلًا محتملًا وليس المقصود فرضه واقعًا الآنَ أو فيما مضى فهي بمعنى (إنْ)، ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ولكن قصد فرضه الآن أو في ما مضى فهي الامتناعية.

٣ـ أن تكون حرفًا مصدريًا بمنزلة (أنْ) إلّا أنها لا تنصب. وأكثر وقوع هذه بَعْدَ وَدَّ أو يَوَدُّ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ ﴿يودُّ أحدُهُمْ لو يُعَمَّرُ﴾ ومن وقوعها بدونهما قول قُتَيْلَة:

ما كان ضرك لو مَنَنْتَ وَرُبَّما
مَنَّ الفَتَى وهو المغيظُ المُحْنَقُ

وقول الأعشى:

وربَّما فاتَ قومًا جُلُّ أمرِهِمُ
من التَّأنِّي وكانَ الحَزْمُ لو عَجِلوا

وقول امرئ القيس:

تجاوزْتُ أحراسًا إليها ومَعْشَرًا
عليَّ حِراصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلي

وأكثرهم لم يُثبت ورودَ (لَوْ) مصدرية، وقالوا إنها شرطية وإن مفعول (يودُّ) وجواب (لَـوْ) محـذوفـان، والتقـديرُ: يَوَدُّ أحـدُهُمْ التعمير، لو يُعَمَّرُ ألفَ سنةٍ لسَرَّهُ ذلك.

٤ـ أن تكـون للتمني، نحو: لو تأتيني فَتُحدِّثني. قيل ومنه ﴿فلو أنَّ لنا كرةً فَنَكُونَ من المؤمنين﴾ أي: فليتَ لنـا كَرَّةً، ولهـذا نصب (فتكـونَ) في جوابهـا كمـا انتصب (فأفوزَ) في جواب ليت في قوله تعالى عن المنافق: ﴿يا ليتني كنتُ معهم فأفُوزَ﴾.

٥ـ أن تكون للعَرْضِ، نحو: لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خَيْرًا.

هذا، وإنَّ لَوْ خاصَّةٌ بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ ما بعدَه، أو اسمٌ منصوبٌ كذلك، كقولهم: لو ذاتُ سوارٍ لطمَتْني، وقـول عمـر رضي الله عنه: لَوْ غَيْرُكَ قالَهَا يا أبا عُبيدة. وقول الشاعر:

لَوْ غيرُكُـمْ عَلِقَ الـزُّبَـيْرُ بِحَـبْـلِهِ
أدَّى الـجـوارَ إلـى بنـي الـعَـوَّامِ

وجَوَابُ (لَوْ) إمَّا مضارعٌ منفيٌّ بِلَمْ نحو: لَوْ لمْ يَخفِ اللهِ لَمْ يَعْصِهِ، أو ماضٍ مُثْبَتٌ أو منفيٌّ بمـا. والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿لو نشاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ ومن تجرده منها ﴿لو نشاء جعلناه أُجاجًا﴾ والغالب على المنفيِّ تجردُهُ منها نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ ومن اقترانه بها قول الشاعر:

ولـو نُعْـطَى الخيارَ لمـا افتـرقْنـا
ولـكـنْ لا خِيارَ مَعَ الـلَّيالـي

(المغني ١/ ٢٠٥ـ٢١٥).

وتُسَمَّى اللام الداخلة في جواب لو ولولا ولوما لامَ التسويف (منار السالك).

□ لولا

(نحو) لولا على أربعةِ أوجُه:

١ـ أن تدخـل على جمـلتين، اسميةٍ ففعلية، لربط امتنـاع الثانيةِ بوجود الأولى. نحـو: لولا زيدٌ لأكـرمتـك. أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وقولِ النبي عليه الصلاة والسلام: «لولا أنْ أشُقَّ على أُمتي لأمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عندَ كلِّ صلاةٍ» فالتقـدير: لَوْلاَ مخـافَةُ أن أشقَّ على أُمتي لأمرتهم، أيْ أمرَ إيجابٍ.

والمـرفـوع بعـد (لولا) رفعه بالابتداء. ويجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا؛ فإنْ أُريدَ الكـونُ المُقَيَّدُ لم يجز أن تقول: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا أنْ تَحْذِفَهُ، بل تجعل مَصْدَرَهُ هو المبتدأ، فتقول: لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُكَ، أو تُدْخِلَ أنَّ على المبتدأ فتقولُ: لولا أنَّ زيدًا قائمٌ، وتُصَيِّرُ (أنْ) وصَلِتَهـا مبتـدأً محـذوفَ الخَبَـر وجـوبًا. وقيلَ: يجوز أن يكونَ خبر المبتـدأ بعـد لَوْلاَ كونًا مقيَّدًا مذكورًا نحو: «لـولا قومُـكِ حديثُ عهـدهـم بكـفـرٍ لهَدَمْتُ...» وقول المعرّي.

يُذِيبُ الـرُّعْـبُ مِنْـهُ كُلَّ عضبٍ
فلولا الغِمْـدُ يُمْسِكُـهُ لَسَـالا

وقول تلك المرأة:

فَوَالله لولا اللهُ تُخْشَى عواقِبُهُ
لزُعزِعَ من هذا السريرِ جوانِبُهُ

وإذا ولي (لولا) ضميرٌ فَحَقُّهُ أن يكونَ ضميرَ رفعٍ نحو: ﴿لولا أنْتُمْ لكنّا مؤمنين﴾ وسمع قليلاً لولايَ ولولاكَ ولولاهُ. وهي جارَّةٌ للضميرِ، وموضِعُ المجرورِ بِهَا رفع بالابتداء والخبر محذوف.

(أقول: إن الضمير حينئذ في محلّ نصب، ويكون عمل لولا كعمل إنّ، ذكره في الأشباه والنظائر ١/٢٢٩ وهو عندي أوجه) اهـ.

٢ـ أن تكون للتحضيضِ والعَرْض. نحو: ﴿لولا تستغفرون الله﴾ ونحو: ﴿لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب﴾ والفرق بينهما أن التحضيض طَلَبٌ بحثٍّ وإزعاجٍ والعرض طلب بلينٍ وتأدُّبٍ.

٣ـ أن تكون للتوبيخ والتنديم فتُخَصُّ بالماضي نحو: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾ ﴿فلولا نَصَرَهُمُ الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة﴾ وقول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكُمْ
بني ضَوْطَرَى، لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أي: لولا عددتم. والنيب جمع ناب وهي الناقةُ الهَرِمَة (المغني ١/ ٢١٥، ٢١٦).

□ لَوْما

لوما بمنزلة لَوْلا في جميعِ أحكامِهَا، تقولُ: لوما زيدٌ لأكرمتكَ. وفي القرآن: ﴿لَوْما تأتينا بالملائكة﴾ وقول الشاعر:

لَوْمَا الإصاخَةُ للوُشَاةِ لكانَ لي
مِنْ بعدِ سُخْطِكَ في رضاكَ رجاءُ

(المغني ١/٢١٧).

□ لَيْتَ

(نحو) لَيْتَ حرفُ تَمَنٍّ يتعلّقُ بالمستحيل غالبًا كقولِ الشاعر:

ألا ليت الشبابَ يعودُ يومًا
فأُخبِرَهُ بما فَعَلَ المشيبُ

وحكمه أنّه ينصبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبر.

وقد تقترن بها ما الحرفية، فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قَام زيدٌ. ويجوز حينئذ إعمالُها لبقاءِ الاختصاصِ وإهمالُهَا حملاً على أَخَواتِهَا. ورَوَوْا بالوجهين قول النابغة:

قالَتْ ألاَ ليتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا
إلى حمامتِنَا أو نصفُهُ فَقَدِ

(المغني ١/ ٢٢١، ٢٢٢).

□ لَيْس

لَيْسَ كلمةٌ دالة على نَفْيِ الحالِ، وتنفى غَيْرَهُ بالقرينة كقول الأعشى:

له نافلاتٌ ما يُغِبُّ نَوَالُها
وليسَ عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غَدَا

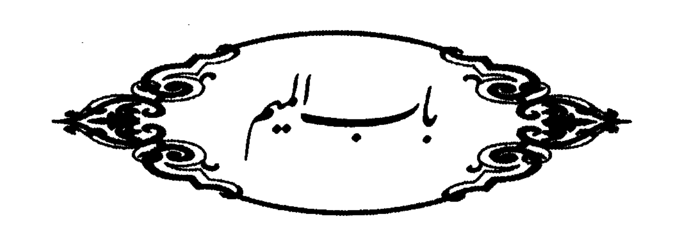
وهي فعلٌ لا يَتَصَرَّفُ. وتعمل عمل كان (ر: كان وأخواتها).

وقـد تكـون ناصبة للمستثنى بمنزلة إلاّ نحو: أتوني لَيْسَ زيدًا، والصحيح أنها حينئذٍ النـاسخـة نفسهـا وان اسمَهـا ضميرٌ راجـع للبَعْضِ المفهـومِ ممـا تقـدّم، واستتـارُهُ واجب، فلا يليها في اللّفْظِ إلا المنصوب.

فإن انتقضَ نَفْيُها بِإلاّ، جازَ إلغاءُ عَمَلِها ورفعُ الجزأين، وهي لغة تميم، نحو: لَيْسَ الطيبُ إلاّ المِسْكُ (المغني ١/٢٢٧).

□ لئن

(نحـو) لئن هي الـلام المـوطئة للقَسَم داخلة على (إنْ) الشرطية، وتقتضي جواب قسم وجواب شرط. ويكون الجواب المذكور بعدها للقسم. نحو: **﴿ولئن لم يفعل ما آمُرهُ ليسجَنَنّ﴾** أما جواب الشرط فيكون محذوفًا لدلالة جواب القسم عليه.



□ م (الميم)

النطق بالميم: الميم حرفٌ أغنُّ تظهر غُنّتُهُ من الخيشوم إذا كانَ مُدْغَمًا أو مُخَفَّفًا.

فإن كان ساكنًا فحكمه الإدغام بِغُنَّة في ميم مثله. نحو: دَمَّر. حمَّالة.

والإخفاء عند الباء، نحو: يعتصمْ بالله. وتظهر الغنة فيها أيضًا.

والإظهار عند باقي الأحرف. ولا يجوز تفخيم الميم ولـو جاء بعـدها حرف مفخّم (النشر ١/٢٢٢، الأصوات اللغوية/ ٦٢).

فإن كانت الميم مشددة فحكمها إظهار غنّتها.

والميم صوت مجهورٌ متوسط بين الشديد والرخـو. يتخذ الهواء الخارج من الحنجرة مجـراهُ في التجـويف الأنفي، ويحدث في مروره نوعًا من الحفيف لا يكاد يُسْمَعُ. وفي أثناء تَسَرُّب الهواء من التجويف الأنفيّ تنطبق الشفتان تمام الانطباق (الأصوات اللغوية/ ٤٧).

(صـرف) **إبدال الميم**: أُبـدلت الميم وجوبًا من الواو في (فم)، وأصله (فَوَهٌ) بدليل (أفْوَاهٌ)، فحذفوا الهاء تخفيفًا ثم أَبْدَلُوا الميمَ من الـواو. فإن أُضيفَ رُجِعَ به إلى الأصل فقيل (فُـوكَ)، وربمـا بقيَ الإبـدال نحـو الحديث: «لخلوف فم الصائم».

وتبـدل الميم من النـون بشـرطين: سكـونُهُا ـ ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمةٍ أو كلمتين نحو: (أنْبَعَثَ ـ مَنْ بَعَثَنَا) ولا تغيِّر صورة النون في الكتابة في هذه الحال (التوضيح ٢/٤١٩).

زيادة الميم: كلُّ ميم في أوَّلِ كَلِمَتِها تبعهـا ثلاثـة حروف أصْلِيَّةٌ فهي زائـدةٌ، كمَسْجِـدٍ ومَنْبِجِ، بخلافِ نحو: ماءٍ، ومَهْدٍ ومَرْمَرٍ، وضِرْغامٍ، وٱسْتِقامَةٍ (التوضيح ٢/٣٨٠).

ولا تزاد الميم في الأفعال ألبتة.

وتختم بعض الأسمـاء بميم زائدة تدلُّ على التعـظيم أو التفخيم أو المبـالغـة أو

الجمع، ومن ذلك: (اللهمَّ) ومنها (زنيم) فسرها بعضهم بأنه ابن الزنا. ومنها (شَدْقَم) لواسع الشدق، و(جَحْظَم) لمن اشتدّ جحوظ عينيه، و(بَلْدَم) للشديد البَلادة، و(زَرْقَم وخِضْرِم) لشديد الزرقة أو الخضرة. و(هو) تجمع على (هم) و(إياك) على (إياكم) و(أنت) على (أنتم) ويظهر أن هذه الزيادة متسرّبة إلى العربية من العبرانية، إذ الميم عندهم علامة الجمع، يقولون في جمع آله: إلوهيمْ. ويعبرون بالجمع عن التعظيم والتفخيم، فيقصدون بـ (إلوهيم) الإله الواحد العظيم.

ورأى آخر في زيادة هذه الميم أنها من بقايا اللغة البالية التي علامة التنوين فيها الميم، فلو أرادوا تنوين (رجل) لقالوا (رجلم) (عبدالقادر المغربي، مجلة المَجْمَع ١٥٩/٨ وما بعدها).

□ ما

(ما) إما اسمية وإما حرفية.

والاسمية في جميع أحوالها من استفهامية أو شرطية أو غير ذلك تستعمل استعمالين:

١ـ الأول: أن تكون للعاقل مع غير العاقل، وذلك عند الإبهام أو عدم تميز العاقل من غيره. قال الله تعالى: ﴿يسبح لله ما في السموات والأرض﴾.

٢ـ الثاني: أن تكون لغير العاقل، وذلك إذا تميز من غيره، وتكون (مَنْ) حينئذ للعاقل.

فالعاقل إن لاحظته من حيث هو (شيء ما) استعملت فيه (ما) وإن لاحظته من حيث هو عاقل، استعملت فيه (مَنْ).

هذا، وإن (ما) تكون أحيانًا بمعنى (شيء) فتكون نكرة. كقولهم: مررتُ بما مُعجبٍ لك. أي: بشيء معجب لك.

أحوال ما: تكون (ما): ١ـ اسم استفهام، ٢ـ أو شرط، ٣ـ أو موصولة، ٤ـ أو بمعنى شيء، ٥ـ أو حرفية زائدة ـ ومنها الكافّة، ٦ـ أو مصدرية، ٧ـ أو نافية. وتفصيل ذلك في ما يلي:

١ـ ما (الاستفهامية): نكرة مضمنة معنى حرف الاستفهام، ومعناها أي شيء؟ نحو: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾.

ويجب حذف أَلِفِ ما الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاءُ الفتحةَ دليلًا عليها، نحو: فيمَ وإلامَ وعلامَ وبِمَ، قال الكميت:

فتلك ولاةُ السوءِ قَدْ طالَ مُكْثُهُمْ
فَحَتَّامَ حَتَّامَ العناءُ المُطَوَّلُ

وربما تبعت الفتحةُ الألِفَ في الحذف، وهو مخصوصٌ بالشِّعْرِ، كقول الشاعر:

يا أبا الأسْودِ لِمْ خَلَّفْتَني
لِهُمُوم طارقاتٍ وَذِكَرْ

فإن وقفت أتيتَ بهاء السكت، نحو: بِمَهْ، ولِمَهْ.

وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت

في الاستفهام. وما الاستفهامية لا توصف ولا تُضاف، وإذا رُكِّبَتْ (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تحذف ألِفُهَا نحو: لماذا جئت، لأنّ ألِفَها قد صَارَتْ حَشْوًا. ر: ماذا (المغني ٢/ ٣، ٤).

٢ـ ما (الشرطية): نوعان: غيرُ زمانيةٍ، نحو: ﴿وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله﴾.

وزمانيّةٌ، كقوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ أي: استقيموا لهم مُدَّةَ استقامَتِهِمْ لَكُمْ (المغني ٢/ ٥، ٦) وتجزم فعلين.

٣ـ ما (الموصولة): هي بمعنى الذي وفروعها. فهي اسم موصول مشترك يصلح للمذكر والمؤنث، للمفرد والمثنى والجمع. ولفظها مفرد، ومعناها يختلف بحسب ما هي له.

٤ـ ما (التعجبيّة): ر: التعجب.

٥ـ ما (الزائدة): قد تزاد (ما) الحرفيَّةُ غَيْرُ الكافَّةِ في أثْناءِ الكلام تعويضًا أو توكيدًا. فأمّا التعويضُ فَيُذْكر في (كان) (ر: كان) وأما التوكيدُ، فقد تقعُ ما الزائدة بعد الرافع، كقولكَ: شتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو، وقول مهلهل:

لَوْ بِأَبَانَيْنِ جاءَ يَخْطُبُها
ضُرِّجَ ما أنْفُ خاطِبٍ بِدَمِ

وبعد الجازم، نحو: ﴿وإمّا يَنْزَغَنَّكَ من الشيطان نَزْغٌ﴾.

وبعد الجارّ، حرفاً كان، نحو: ﴿فَبِمَا رحمةٍ من اللهِ﴾ ﴿عَمَّا قليلٍ﴾ ﴿مِمَّا خطيآتِهِم أُغرقوا فأُدخلوا نارًا﴾ وقول الشاعر:

ونَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ أنّه
كما الناسِ مجرومٌ عليهِ وجارِمُ

أو اسمًا كقول الشاعر:

نام الخليُّ وما أحسُّ رُقادِي
والهَمُّ مُحْتَضَرٌ لديَّ وسادي
من غيرِ ما سَقَمٍ ولكن شَفَّني
همٌّ أراهُ قَدْ أصابَ فؤادي

وتزاد بعد أداة الشرط جازمةً كانَتْ، نحو: ﴿أينما تكونوا يُدْرِكْكُم الموتُ﴾ أو غير جازمة، نحو: ﴿حتى إذَا ما جاءُوهَا شَهِدَ عليْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ (المغني ٢/ ١٠، ١١) ومن الزائدةِ:

ما (الكافّة): قد تكون (ما) الحرفيةُ الزائدةُ كافَّةً عن عمل الرفع أو عَمَلِ النَّصْب أو عمل الجرِّ.

١ـ الكافة عن عملِ الرفع لا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال: قَلَّ وكَثُرَ وطَالَ. وعلة ذلك شبهُهُنّ بِرُبَّ. ولا يدخلن حينئذ إلاّ على جملة فعلية صُرِّح بفعليتها، كقول الشاعر:

قَلَّما يبرحُ اللبيب إلى ما
يورث المجدَ داعيًا أو مجيبًا

فقلَّ فعل لا فاعل له لأنه مَكْفوفٌ عن الرفع بـ (ما) الكافة.

٢ـ الكافَّة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بإنَّ وأخواتها، نحو: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ

واحدٌ﴾ ﴿كأنّما يساقون إلى الموت وهم ينظُرون﴾. وأما ﴿إنّ ما توعدون لآت﴾ ﴿أيحسبون أنَّ مَا نُمِدُّهُمْ به من مالٍ وبنينَ نسارعُ لَهُمْ في الخيرات﴾ ﴿واعلموا أنَّ ما غنمتم من شيءٍ فإنّ لله خُمُسَهُ﴾ فإن (ما) في ذلك كلِّه اسمٌ باتفاقٍ، والحرف عامل. ور: إنما. أنّما.

٣ـ الزائدة الكافّة عن عمل الجرّ، وتتصل بأحرفٍ من حروف الجر، فتزيل اختصاصهن بالأسماء، ويجوز حينئذ دخولهن على الأفعال. وهذه الأحْرُفُ هي:

١ـ رُبَّ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقول الشاعر:

رُبَمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ

وقد تدخل على المضارع نحو: ﴿رُبما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾.

٢ـ الكاف، نحو: (كن كما أنت) وقولِ الشاعر:

كما سيفُ عمرٍو لَمْ تخنْهُ مَضَارِبُهْ

قيل: ومنه قول الله تعالى حكاية: ﴿اجعل لنا إلَهًا كما لهم آلهة﴾.

٣ـ الباء، كقول الشاعر:

فلئن صِرْتَ لا تحيرُ جوابًا
لَبِمَا قَدْ تُرى وأنتَ خطيبُ

٤ـ من، كقول أبي حَيَّة النُّمَيري:

وإنّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضربَةً
على رأسِهِ تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

هذا، وتلحق (ما) ظروفًا معينة فتكفُّها عن عَمَلِ الجرّ، وهذه الظروف هي:

١ـ بَعْدَ، كقول الشاعر:

أعِلاَقَةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما
أفْنَانُ رأسِكَ كالثُّغامِ المُخْلِسِ

٢ـ بين، كقول الشاعر:

بينما نحن بالأراك معًا
إذْ أتَى راكبٌ على جَمَلِهْ

ومثل بينما بَيْنَا، كقولِ الشاعرة:

فبينا نسوسُ الناسَ والأمْرُ أمرُنا
إذا نَحْنُ فيهمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

٣، ٤ـ حيثُ وإذْ، ويضمَّنانِ حينئذٍ معنى (إنْ) الشرطية فيجزِمانِ فِعْلَيْن (المغني ٢/ ٧ـ١٠).

٦ـ ما (المصدرية): ما المصدرية نوعان زمانية وغيرها. فغير الزمانية، نحو: ﴿عَزيزٌ عليهِ ما عَنِتُّمْ﴾ ﴿فذوقُوا بما نسيتُمْ لقاءَ يومِكُمْ﴾ ﴿ليجزيَكَ أجْرَ ما سقَيْتَ لَنا﴾ ﴿آمِنُوا كَمَا آمنَ الناسُ﴾ وكذا حيث اقترنَتْ بكافِ التشبيهِ بين فعلين متماثلين.

والزمانية، نحو: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حيًّا﴾ أصله: مُدَّةَ دوامي حيًّا. فحذف الظرف وخَلَفَتْهُ ما وصِلَتُها كما جازَ في المصْدَرِ الصَّريح نحو: جئتُك صلاةَ

العَصْر، ومنه: ﴿إنْ أُرِيدُ إلاّ الإصلاحَ ما استطعْتُ﴾ وقول الشاعر:

أجَارَتَنا إنَّ الخُطُوبَ تنوبُ
وإنّي مقيمٌ ما أقامَ عَسِيبُ

عسيب: جبل (المغني ٢/٦).

٧ـ ما (النافية): إن دَخَلَتْ ما النافية على الجملةِ الاسمية أَعْمَلَها الحجازيون عملَ ليسَ بشروطٍ معروفةٍ نحو: ﴿ما هذا بشرًا﴾ ﴿ما هنَّ أمهاتِهِمْ﴾.

وإن دخلتْ على الجملةِ الفعليَّةِ لم تعملْ نحو: ﴿وما تُنفِقُونَ إلاّ ابتغاءَ وجهِ اللهِ﴾.

وإذا نفت المضارعَ تخلَّصَ عِنْدَ الجُمْهُورِ للحالِ ولم يدلَّ على الاستقبال إلاّ بِقَرِينَةٍ نحو: ﴿قلْ ما يكونُ لي أن أُبَدِّله من تلقاءِ نفسي﴾ (المغني ٢/٦).

□ ما لا يستحيل بالانعكاس

(بديع) ما لا يستحيل بالانعكاس هو الفنّ البديعي المسمّى بالقلب (ر: القلب).

□ ماذا

(نحو) تأتي ماذا في العربية على أوجه:

١ـ أن تكون (ما) استفهاميةً و(ذا) إشارة نحو: ما ذا التواني؟ ما ذا الوقوف؟ أي: ما هذا التواني وما هذا الوقوف.

٢ـ أن تكون ما استفهامية وذا موصولة كقول لبيد:

ألا تسألانِ المرءَ ما ذَا يُحَاوِلُ
أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضلالٌ وباطِلُ

فما مبتدأ وذا موصول. أي: ما الذي يحاوله؟

٣ـ أن يكون (ماذا) كلُّه كلمة واحدة استفهامًا على التركيب كقولك: لماذا جئتَ؟ (المغني ٢/ ٤، ٥).

□ ما زال

ر: كان وأخواتها.

□ الماضي

(نحو) الفعل الماضي هو ما دلّ على حَدَثٍ واقعٍ فيما قبل زمن التكلم. وعلامةُ كون الكلمةِ فعلًا ماضيًا قبولُها تاء الفاعل، كتَبَارَكَ وعَسَى ولَيْسَ، أو تاء التأنيث الساكنة، كنعم وبئس وعسى وليس. ومتى دلت كلمة على معنى الماضي ولم تقبلْ إحدى التَّاءَيْن فهي اسم فعل كهيهاتَ وشتَّانَ ـ بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ (التوضيح ١/٢٠).

هذا، وإن الفعل الماضي قد تتحول دلالته عن الزمان الماضي إلى المستقبل بدخول أدوات معينة، كأدوات التعليق، نحو: ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم﴾.

وقد يعبر بالماضي عن المستقبل، دلالة على تحقق وقوعه حتى كأنه بمنزلة الواقع، نحو: ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾ ونحو: ﴿وأُدخل الذين آمنوا وعملوا

الصالحات جنات﴾، أو على قرب وقوعه، كما في الحديث: «جاءت الرادفة، تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه» اهـ.

تجريد الماضي عن الدلالة الزمنية: قد يستعمل الماضي مجردًا عن الزمان في عدة حالات، منها:

١ـ كان إذا أُسنِد إلى الله تعالى، نحو: ﴿**وكان الله غفورًا رحيمًا**﴾.

٢ـ أيُّ فعلٍ ماض آخر إذا اسند إلى الله تعالى ودلّ على ظاهرة كونية تتجدّد أو حدث عاديّ يتكرر، فمن الأول: ﴿**هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب**﴾ ومن الثاني: ﴿**والله جعل لكم من بيوتكم سكنًا**﴾.

٣ـ الماضي في جملة شرطية شرطًا كان أو جزاء، نحو: ﴿**إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم**﴾.

٤ـ الماضي المستعمل للتعظيم أو الدعاء أو التمني، نحو: ﴿**تبارك الله**﴾ و﴿**عفا الله عنك**﴾ ونحو: أيدك الله. (حامد عبدالقادر/ مجلة المَجْمَع ١٠/٧١).

□ المبالغة

(صرف) **صيغة المبالغة**: تُحَوَّل صيغة (فاعل) قصدًا للمبالَغَة والتكثير إلى (فَعّالٍ) أو (فَعُولٍ) أو (مِفْعَالٍ) ـ بكثرةٍ، وإلى (فَعِيل) أو (فَعَل) ـ بقلة، وتعمل عمل اسم الفاعل بشروطه (ر: اسم الفاعل) قال الشاعر:

أَخَا الحرب لَبّاسًا إلَيْها جِلالَها
وليس بِوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا

(التوضيح ٢/٩).

□ المبالغة

(بديع) المبالغة أن يُدَّعىٰ لوصفٍ بلوغُه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلاً أو مستبعدًا لِئلّا يُظَنَّ أنه غير متَناهٍ في الشدة أو الضعف. وهي ثلاثة أنواع: التبليغ والإغراق والغلو.

أما **التبليغ** فهو المبالغة بادّعاء ما هو ممكن عادةً، إلّا أنه مستبعَد، كقول الشاعر يصف فرسه:

فعادَى عداءً بين ثورٍ ونعجةٍ
دراكًا فلمْ يُنضَحْ بماءٍ فيُغسَلِ

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثورًا وبقرةً وحشيَّين في مضمار واحد ولم يعرق، وذلك غير ممتَنع عقلاً ولا عادة.

وأما **الإغراق** فهو المبالغة بادّعاء ما هو ممكن عقلاً ولكنه مستحيل في العادة، كقول الشاعر:

ونُكرمُ جارَنَا ما دام فينا
ونُتْبِعُه الكرامَةَ حيث مالا

فإنه ادّعى أن جارَهُ لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يُتْبِعُه الكرامة، وهذا ممتنعٌ عادةً وإن كان غيرَ ممتنعٍ عقلاً.

وهما مقبولان.

وأما الغلو فهو ادعاء المستحيل عقلاً كقول أبي نواس:

وأَخَفْتَ أهلَ الشركِ حتى إنّهُ
لتخافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ

والمقبول منه أصناف:

منها ما أُدْخِلَ عليه ما يقرِّبُهُ إلى الصحّة، نحو لفظة ـ يكاد ـ في قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾.

ومنها ما تضمَّنَ نوعًا حسنًا من التخييل، كقول أبي الطيب في وصف الخيل وقد أثارت الغبار:

عَقَدَتْ سنابِكُها عليها عِثْيَرًا
لو تبتغي عَنَقًا عليه لامكنا

(الإيضاح ٤/ ٤٧-٤٩).

□ المبتدأ

المبتدأ نوعان:

الأول: اسم، مجرد عن العوامل اللفظية مخبرٌ عنه، نحو: الله ربُّنا.

والنوع الثاني: وصفٌ عامل مجرد عن العوامل اللفظيّة، رافع لفاعل أو نائب فاعل، مكتفيًا بأَحَدِهما عن الخبر.

فالنوع الأوّل مبتدأ له خبر، والثاني مُبْتَدَأٌ لا خَبَرَ له.

هذا، وقد يكون المبتدأ الذي من النوع الأول غَيْرَ اسمٍ صريح، ولكن لا بد أن يكون بمنزلة الاسم الصريح ومن ذلك: ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾ و﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ و(تسمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه) إذ التقدير: صيامكم خيرٌ لكم. إنذارك وعدمه سواء. سماعك بالمعيديِّ خير.

هذا، وإن دخول العوامل اللفظية على الاسم أو الوصف في كلا النوعين لا يمنع اعتبارَهُ مبتدأً إن كان العاملُ اللفظيُّ زائدًا، كقوله تعالى: ﴿هلْ منْ خالقٍ غَيْرُ الله﴾ و: بِحَسْبِكَ درهمٌ، لأن وجود الزائد كلا وجود. والشبيه بالزائد كذلك، وهو رُبَّ ولعلَّ عند من جَرَّ بها، نحو: رب عالمٍ خيرٌ من جاهلٍ. ولاَ بُدَّ للوصفِ المذكورِ من تقدُّم نفيٍ أو استفهامٍ نحو:

خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنْتُما
إذا لم تكونا لي على من أُقاطعُ

وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تَعيَّنت ابتدائيته، نحو: أقائم أُخواكَ، وإن طابقه في غير الأفراد تعينت خبريته نحو: (أقائمان أخواك) و(أقائمون إخوتك)، وإن طابقه في الإفراد جاز أن يكون مبتدأ رافعًا لما بعده وجاز أن يكون خبرًا مقدمًا نحو: (أقائمٌ أخوك).

رافع المبتدأ: حكم المبتدأ الرفع، وكذلك خبر المبتدأ.

وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ـ ولا بهما. وعن الكوفيين أنهما ترافعا

(التوضيح ١/ ١٠٢ـ١٠٥).

هذا، وقد يدخل على المبتدأ فعل ناسخ أو حرف ناسخ فيكون العامل فيه حينئذٍ لفظيًا، (ر: إن وأخواتها. كان وأخواتها. ظن وأخواتها).

وقوع المبتدأ نكرة: الأصل في المبتدأ أن يكون معلومًا، لأنّه محكوم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، غالبًا. ولذلك كان الأصْلُ أن لا يُبْتَدأ بنكرة ـ إلاّ إن حصلت بها فائدة:

١ـ كأن يخبر عنها بمختصّ مقدَّم، ظرفٍ، أو مجرورٍ، نحو: ﴿ولدينا مزيد﴾ ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾. ولا يجوز: (رجلٌ في الدار)، ولا: (عند رجلٍ مال).

٢ـ أو تتلو نفيًا، نحو: ما رجل قائم، أو استفهامًا، نحو: ﴿أإلَهٌ مع الله﴾.

٣ـ أو تكون موصوفة، سواءٌ ذُكِرَا نحو: ﴿ولَعَبْدٌ مؤمنٌ﴾ أو حذفت الصفة نحو: السَّمْنُ منوان بدرهم، ونحو: ﴿وطائفةٌ قدْ أهَمَّتْهُمْ أنفسُهم﴾ أي منوان منه، وطائفة من غيركم ـ أو حذف الموصوف، كالحديث: «سوداءُ ولودٌ خيرٌ من حسناءَ عقيمٍ» أي امرأة سوداء.

٤ـ أو عاملة عمل الفعل كالحديث: «أمْرٌ بمعروفٍ صدقة، ونهي عن منكرٍ صدقة».

ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة، ذكرها النحويون وأوصلوها إلى قريب من ثلاثين، ومدارها على حصول الفائدة (التوضيح ١/ ١١٠).

(نحو) حذف المبتدأ: إن دلَّ على المبتدأ قرينة فحذفه جائز، كما لو سئلت: أين والدك؟ فتقول: في المَسْجِد. أي: والدي في المسجد.

وأما حذفه وجوبًا:

١ـ فإذا أُخبِرَ عنه بنعت مقطوع لمجرَّدِ مدحٍ نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ، أو ذم نحو: أعوذُ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين، أو ترحُّمٍ نحو: مررت بعبدك المسكينُ.

٢ـ أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: سمعٌ وطاعةٌ، وقول الشاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بكِ ههنا؟
أذُو نَسَبٍ أمْ أنت بالحيِّ عارفُ

٣ـ أو بمخصوص بمعنى نِعْم أو بِئْس مؤخَّرٍ عنهما نحو: نِعْم الرجل زيد، وبِئْس الرجلُ عمرو ـ إذا قُدِّرا خبَرين (التوضيح ١/ ١١٧).

□ المبنيّ

ر: البناء.

□ المبني للمجهول

يعبَّر عنه أيضًا بالمبني لما لم يُسَمَّ فاعله. أو المبني للمفعول. وهو الفعل إذا غيرت هيئته ليصلح للإسناد إلى المفعول.

يؤخذ الفعل المبني للمجهول من الفعل المبني للمعلوم:

فإن كان ماضيًا، يُكْسَرُ ما قبل آخره، ويضم كُلُّ متحرك قبل ذلك. ففي عرف، وتعلم، واستغفر، تقول عند بنائها للمجهول: عُرِفَ، وتُعُلِّمَ، واُستُغْفِرَ.

وأما المضارع: فَيُضَمُّ أولُه ويفتح ما قبل آخره، نحو: يُكْرَمُ الناجح ويُستَفَادُ منه (وأما الأمر فلا يبنى منه للمجهول).

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقال وباع، أو على وزن افتعل أو انفعل كاختار وانقاد، فلك كسر ما قبلها بإخلاص، أو إشمام الضم فتقلب ياءً فيهما، ولك إخلاص الضم فتقلب واوًا. ففي قال وباع واختار تقول عند بنائها للمجهول: قِيْلَ وبِيْعَ واُخْتِيْرَ وهو أحسن الأوجه، ويجوز، قُوْلَ وبُوْعَ واُخْتُوْرَ، ويجوز: قُيل، وبُيع واختُير.

وفي المضاعف الماضي الأوجه الثلاثة أيضًا تقول: رُدَّ، أو: رِدَّ، أو: رُِدَّ (التوضيح ٢٦٧/١).

ملاحظة: ورد عدد من الأفعال مبنيًا للمجهول دون أن يكون له مبنيٌّ للمعلوم، ومن ذلك: زُهِيَ علينا (أي تكبّر)؛ عُنِيَ بحاجتي، زُكِم، حُمَّ، جُنَّ، سُلَّ، شُدِهَ، وامتُقِعَ لونه.

◻ المُتَدَارِك

(عروض) البحر المتدارك هو البحر الذي أثبت الأخفش وروده عن العرب وزاده على ما أثبته الخليل. وأصل تفاعيله كما يخرج من الدائرة (فاعلن) ثماني مرات. وبعضهم يسميه المُحْدَث، أو المخْتَرَع، أو المتَّسِق، أو الشَّقيق، أو الخَبَب، أو رَكْض الخيل، أو ضرب الناقوس. وله عروضان وأربعة أضرب هكذا:

أ ـ فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن
فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن ـ١

ب ـ فاعلن فاعلن فاعلن
فاعلن فاعلن فعلاتن ـ٢

... ...
... ... فاعلانْ ـ٣

... ...
... ... فاعلن ـ٤

وأمثلته بالترتيب:

١ـ جاءنا عامرٌ سالمًا صالحًا
بعدما كان ما كان من عامِرِ

٢ـ دار سُعْدَى بشِحْرِ عُمَانِ
قد كساها البِلَى المَلَوانِ

٣ـ هذه دارهمْ أقفرتْ
أم زبورٌ مَحَتْها الدهورْ

٤ـ قف على دارهمْ وابكيَنْ
بين أطلالها والدِّمَنْ

وهذا البحر خاصَّةً إما أن يستعمل بتفعيلاته كلِّها صحيحةً ملتزَمةً صحتُها فلا يدخلها الخبن. وإما أن يدخلها الخَبْنُ فيلتزم فيها كلِّها فتصبح كلها هكذا (فَعِلن).

ثم إن (فَعِلن) هذه تُعامَل كتفعيلةٍ أصلية

فيجوز أن تُضْمر حتى تكون هكذا (فَعْلُنْ) ومثاله:

يا ليلُ الصَّبُّ متى غَدُهُ
أقيامُ الساعة موعِدُهُ
رَقَدَ السُّمَّارُ وأرَّقَهُ
صَخْوٌ بالبينِ يُهَدِّدُهُ

وبعضهم يلتزم الخَبْنَ والإضمارَ فتكون القصيدة كلُّها على (فَعْلن) ومثاله:

لسنا ندري ما قدَّمْنا
إلّا أنّا قَدْ فَرَّطْنا
يا ابن الدنيا مهلًا مهلًا
زِنْ ما يأتي وزنًا وَزْنا

(أهدى سبيل/ ٨٣).

وقد حكم كثيرون بشذوذ هذا البحر سالمًا (فاعلن) وأن المطّرد استعماله مَخْبونًا (فَعِلُن) (حاشية الدمنهوري/ ٦٧).

□ المُتَقارِب

(عروض) البحر المتقارب أصل تفاعيله (فعولن) ثماني مرات. ونَظَمهُ بعضهم للتذكّر فقال:

عن المتقارب قال الخليل
فعولن فعولن فعولن فعولُ

وله عروضان، وستة أضرب:

أ ـ فعولن فعولن فعولن فعولن
فعولن فعولن فعولن فعولن ـ١
... ...
... ... فعولْ ـ٢
... ...
... ... فَعَلْ ـ٣
... ...
... ... فعْ ـ٤

ب ـ فعولن فعولن فَعَلْ
فعولن فعولن فَعَلْ ـ٥
... ...
... ... فعْ ـ٦

والأمثلة على ذلك بالترتيب:

١ـ تحنَّنْ عليَّ هداكَ المليكُ
فإنّ لكلِّ مقامٍ مقالًا

٢ـ ألا يا لَقومي لِطيفِ الخيا
لِ أرّقَ مِنْ نازحٍ ذي دلالْ
يثنّي التحيّةَ بعد السلا
مِ ثم يُفَدّي بعمٍّ وخالْ

٣ـ أتوبُ إليك من السيئات
وأستغفر اللهَ من فَعْلتي

٤ـ فقد يكتم المرءُ أسرارَهُ
فتظهر في بعضِ أشعارِهْ

٥ـ ففي حلبٍ عُدَّتي
وعِزّيَ والمفخَرُ
وفي مَنْبِجٍ مَنْ رضا
هُ أنفَسُ ما أذْخَرُ

٦ـ تعفّفْ ولا تبتئس
فما يُقْضَ يأتيكا

هذا، وإن العروضَ الأولى ذاتَ الأضْرُب الأربَعَةِ يَجوزُ فيها الحذف والقبض فتصبح (فَعُو) أو (فعولُ) كما هو واضح من الأمثلة. ولا يلتزم شيء من ذلك فيها (أهدى سبيل/ ٨١).

واستعمال الضرب (فَعْ) قليلٌ جدًّا، وقد أهمله الشعراء في العصور المتأخرة (موسيقى الشِّعر/ ٨٧).

□ المُتَوافِر

(عروض) البحر المتوافر بحر مولَّد يخرج من دائرة المؤتلف التي يخرج منها الوافر والكامل (ر: الدائرة). ولم ينظم عليه العرب المحتجّ بكلامهم، ووزنه (فاعِلاتكَ فاعِلاتكَ فاعِلن) مرتين، ومثاله:

ما وقوفُكَ بالركائِبِ في الطَّلَلْ
ما سؤالُكَ عَن حبيبِكَ قد رَحَلْ
ما أصابكَ يا فؤادي بعدهم
أيْن صبْرُكَ يا فؤادِيَ ما فَعَلْ

(أهدى سبيل/ ١٣٠).

□ متى

(متى) تأتي في العربية اسمَ استفهام، نحو: ﴿متى نصرُ الله﴾، واسم شرط نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا وطلاعُ الثَّنايا
متى أضعِ العمامةَ تَعْرفوني

(المغني ٢/ ٢١).

□ المتَّئد

(عروض) البحر المتَّئد بحر مولَّدٌ لم تنظم عليه العرب المحتجّ بعربيّتهم. وهو مقلوب المجتثّ. وتفاعيله (فاعلاتن فاعلاتن مستفْعِ لُنْ) مرّتين. ومثاله:

كُنْ لأخلاق التَّصابي مُسْتَمْرِيًا
ولأحوالِ الشبابِ مسْتَحْلِيًا

(أهدى سبيل/ ١٣٠).

□ المثال

المثال: هو الفعل الذي فاؤه حرف علة، ولا تكون إلا واوًا أو ياء.

والمثال الواوي كثيرٌ في اللغة، وغالبه من باب: ضَرَبَ يضرِبُ، وقد يكون من غيره، كَوَجِلَ يَوْجَل. وَوَجأَ يَجَأُ. ووَرِثَ يَرِثُ.

وأما المثال اليائيُّ فأمثلته قليلة جدًّا، نحو: يَبِسَ يَيْبَسُ، ويَنَع يَيْنَعُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ.

تصريف المثال: المثال كالسالم في جميع تصاريفه (ر: التصريف) ما عدا المضارع والأمر من المثال الواوي المجرّد المكسور العين في المضارع فتحذف فاؤه وجوبًا، سواء أكان ماضيه مكسور العين: كورثَ يَرِثُ، رِثْ، أو مفتوحَها: كوَصَلَ يَصِلُ صِلْ.

أما مفتوح العين في المضارع ومضمومها فلا تحذف فاؤه، نحو: يَوْجَل وإيجَلْ وَيَوْضُؤُ

وإيضأ. وشذت أفعال قليلة حذفت فاؤها، نحو: يَذَرُ ويَدَعُ ويَهَبُ (دروس التصريف ١٥٦/١).

□ المَثَل

المثل هو القول السائر المشَبَّهُ مَضْرَبه بمورده. والمراد بمورده الحالة التي قيل فيها لأول مرة. وبمضربه الحالة المشابهة التي أريدت بالكلام.

والمثل من المجاز المركب.

ولا تغيَّر الأمثال تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا، بل تقال كما وردت. فمن طلب شيئًا كان قد أهمل أمره من قبل فضيَّعه قيلَ له: «الصيفَ ضيَّعتِ اللبن» بكسر تاء الخطاب لأن المثَلَ ورد في امرأة. فتحصل الاستعارة بتشبيه حال الرجل بحال تلك المرأة، فإن غُيِّر عن حاله الأصلي لم يكن مثلًا وإنما يكون (إشارةً إلى المثل) (التهانوي/ ١٣٤٠).

□ المُثَلَّث

(علم القافية) المثلث نوع من النظم المُشَطَّر، تمثَّل فيه كلُّ ثلاثةِ أشطارٍ وحدة مستقلة، متحدةَ القافية، ويمكن أن يُرمَزَ له هكذا: ااا ـ ب ب ب ـ ج ج ج، وقد نظم بعضهم على نوع منه رمزه هكذا: ااا ـ ب ب ا ـ ج ج ا. ومثاله قول العقاد:

أَذِنَ الشفاءُ فمالَهُ لم يُحْمَدِ
ودَنا الرجاءُ وما الرجاء بمُسعِدي
أَعَدَوتُ أمْ شارَفْتُ غايَةَ مقصدي

بَرَدَ الغليلُ اليومَ وانطفأ الجوى
وسَلاَ الفؤادُ فلا لقاءَ ولا نَوَى
وتبدَّدَ الشَّمْلانِ أي تبدُّدِ

(موسيقى الشعر/ ٢٨١).

□ المثنَّى

ر: التثنية.

□ المجاز

(بيان) المجاز قسمان: مجاز مفرد ومجاز مركب.

المجاز المفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يَصِحُّ، مع قرينة تدل على عدم إرادة المعنى الأصلي.

وأما الألفاظ التي نقلت من مدلولها اللغوي بحيث أصبحت تدل على المعنى الجديد دون قرينة فإنها تصبح حقائق في المعاني الجديدة ولا تكون مجازات. كالصلاة والصوم والحج، فإنها في عرف الشرع حقائق في العبادات المعيَّنَة، وليست مجازات، وإن كانت منقولة من الأوضاع اللغوية الأصلية. أما لو قلت: رأيت أَسَدًا يرمي، فإن لفظ (أسد) يدل هنا على الرجل الشجاع، ولولا القرينة ـ يرمي ـ لما فُهِمَ منه إلا الأسد الذي هو الحيوان المعروف.

والفرق بين المجاز والكناية يراجع في (الكناية).

والمجاز المفرد إمّا لغوي أو شرعي أو عرفي. مثال اللُّغوي لفظ (أسد) إذا استعمله المخاطِبُ بعرف اللغة في الرجل الشجاع. ومثال الشرعي لفظ (صلاة) إذا استعمله المخاطِبُ بعرف الشرع في الدعاء. ومثال العرفيّ الخاص لفظ (فِعْلٍ) إذا استعمله المخاطِبُ بعرف النحو في الحدث. ومثال العرفيّ العام لفظ (دابةٌ) إذا استعمله المخاطِبُ بالعرف العامّ في الشاة.

وينقسم المجاز المفرد قسمين: مجاز مرسل، واستعارة. فإن كانت العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد هي المشابهة فالمجاز استعارة (ر: الاستعارة) وإلاّ فهو مجاز مرسل (الإيضاح ٣/ ٨٧ـ٩٠).

المجاز المرسل: هو نوع من المجاز المفرد وهو ما كانت العلاقة فيه بين المعنى الأصليّ للّفظ، وبين معناه الجديد غير المشابهة.

وعلاقات المجاز المرسل كثيرة منها:

١ـ علاقة السَّببيّة: ومثالها استعمال اليد في النعمة، كقول الشاعر:

له أيادٍ عَلَيَّ سابغـةٌ ... أُعَـدُّ منـها ولا أُعَـدِّدهـا

٢ـ علاقة المجاورة: كالراوية للمزادة، وهي في الأصل للبعير الحامل لها، لحمله إياها.

٣ـ علاقة الجزئية: كالعَيْنِ في الجاسُوسِ، لكون العين هي المقصودَ في كون الرجلِ جاسوسًا، إذ ما عداها لا يغني شيئًا مع فقدها فصارت كأنّها الشخص كله.

٤ـ علاقة الكلّية: وهي عكس ذلك نحو: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾ أصابعهم أي: أناملهم.

٥ـ علاقة المُسَبَّبِية: (تسمية السبب باسم المسبب) كقولهم: (أمطرت السماء نباتًا) وقولهم: (فلان أكَلَ الدم) أي: الدية التي هي مسببة عن الدم.

٦ـ علاقة اعتبار ما كان: كقوله عزّ وجل: ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾ أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ.

٧ـ علاقة اعتبار ما يكون: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كقوله تعالى عن صاحب يوسف: ﴿إني أراني أعْصِر خمرًا﴾ أي: أعصر عنبًا لأصنع منه خمرًا.

٨ـ علاقة المَحَلِّيَّة: كقوله تعالى: ﴿فليَدْعُ نادِيَه﴾ أي: أهل نادِيهِ.

٩ـ علاقة الحالّية: نحو: ﴿وأما الذين ابيضّت وجوههم ففي رحمة الله﴾ أي: في الجنة؛ فالرحمة حالّة في الجنة فسميت الجنة باسمها.

١٠ـ علاقة الآليّة (تسمية الشيء باسم آلته): كقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسولٍ إلاّ بلسان قومه﴾ أي: بلغة قومه، وقوله تعالى: ﴿واجعل لي لسان صدقٍ في

الآخرين﴾ أي: ذكرًا جميلًا وثناء حسنًا.

وكذا غير ذلك مما بين ما عُنِيَ باللفظ وبين ما هو موضوع له من تعلق وارتباط سوى المشابهة. من ذلك علاقة اللزوم، وعلاقة الإطلاق والتقييد، وعلاقة العموم والخصوص، والضدّية، كما في تسمية الصحراء المهلكة مفازة وتسمية الجريح واللديغ سليمًا، ومن ذلك قول الشاعر:

يشكو إذا شُدَّ له حِزَامُهْ
شكوى سليمٍ ذَرِبَتْ كِلَامُهْ

أي: جراحه (الإيضاح ٣/ ٩١-١٠١).

المجاز المركب: هو اللفظ المركب (الجملة) المستعمل في غير معناه الأصلي، لعلاقةٍ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. فإن كانت العلاقة غيرَ المشابهة فهو مجاز مركب مرسل، ومنه استعمال الجمل الخَبَرية في الإنشاء، وعكسه. وإن كانت العلاقة هي المشابهة، سمي المجاز حينئذ استعارةً تمثيلية (الإيضاح ٣/١٤٦) و(ر: الاستعارة التمثيلية).

المجاز العقلي: الحقيقة العقليّة هي إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في ظاهر حاله، سواء طابق اعتقاده الواقع كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وشفى الله المريض. أو لم يطابق، كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض، معتقدًا شفاء المريض من الطبيب. ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: ﴿وما يُهْلِكُنا إلاّ الدهر﴾.

وأما المجاز العقلي فهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابِسٍ له غير فاعله الحقيقيّ بتأول.

وللفعل ملابسات شتى: يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب.

فإسناده إلى الفاعل إذا كان الفعل مبنيًا للفاعل حقيقةٌ عقلية كما مرّ.

وإسناده إلى المفعول إن كان الفعل مبنيًا للمفعول حقيقة عقلية كذلك. وقولنا: (ما هو له) يشملهما.

وإسناده إلى غيرهما لمضاهاتِه لما هو له في ملابسة الفعل مجاز عقليّ، كقولهم في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، والأصل في ذلك: راضٍ صاحبُها بها، وماء دافقٌ صاحبه لَه.

وفي عكسه ـ سيلٌ مُفْعَم.

وفي المصدر ـ شِعرٌ شاعر.

وفي الزمان ـ نهارُه صائم، وليله قائم.

وفي المكان ـ طريق سائر، ونهر جارٍ.

وفي السبب ـ بنى الأمير المدينة.

ولم يُحْمل نحو قول الشاعر الحماسي:

أشابَ الصغيرَ، وأفنى الكبيرَ
كَرُّ الغداةِ ومَرُّ العشي

على المجاز ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ أن قائله لم يرد ظاهره.

وسمى الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقليًّا لاستناده إلى العقل دون الوضع، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة. وقيل: إن جَرَينا على أن المركّبات موضوعة فهو لغويّ، وإن لم نجر على هذا فهو عقليٌّ. وهذا نزاع لفظي لا طائل تحته. (الإيضاح ١/ ٤٥-٥٠).

□ المجاورة

ر: الجوار.

□ المجتَثّ

(عروض) البحر المُجْتَثُّ أصل تفاعيله كما يخرج من الدائرة هكذا:

مستفع لُنْ فاعلاتن فاعلاتن
مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن

ولا يستعمل إلاّ مجزوءًا صحيح العروض والضرب هكذا:

مستفع لن فاعلاتن
مستفع لن فاعلاتن

ومثاله:

لا تأمنِ الدهرَ والبسْ
لكلِّ حالٍ لِباسَا

(أهدى سبيل/ ٧٦) ونَظَمَهُ بعضهم للتذكُّر فقال:

أُجْتُثَّتِ الحَرَكَاتُ
مستفعِ لن فاعلاتُ

□ المجرّد

ر: التجريد.

□ المَجْرَى

(علم القافية) ر: القافية.

□ المجزوء

(عروض) المجزوء من بحور الشعر ما اقتصر فيه الشاعر على عدد من التفعيلات تنقص في كل شطر من بيت الشعر تفعيلة واحدة عن أصل البحر كما يخرج من دائرته (ر: البحر).

□ مخارج الحروف

(أصوات لغوية) مخارج الحروف سبعة عشر مخرجًا على الصحيح. ويعرف مخرج الحرف بأن تلفظ بهمزة تأتي بعدها بالحرف ساكنًا أو مُشَدَّدًا. وإليك التفصيل:

١ـ الجوف، وهو مخرج لحروف المدّ وهي الألف اللينة، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

٢ـ أقصى الحلق ـ أ، هـ.

٣ـ وسط الحلق ـ ع، ح.

٤ـ أدنى الحلق إلى الفم ـ غ، خ.

وتسمى الحروف الستة: أ، ه، ع، ح، غ، خ أحرف الحلق أو الحروف الحلقية.

٥ـ أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك ـ ق.

٦ـ أقصى اللسان (فوق مخرج القاف)ـ كـ. ويسميان الحرفين اللهويين.

٧ـ من وسط اللسان بينه وبين وسط الحَنَك ج، ش، ي (غير ياء المدّ) ويقال لها الحروف الشجرية.

٨ـ من أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر من الناس، ومن الجانب الأيمن عند الأقل منهم ـ ض.

٩ـ من حافة اللسان من أدناه إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ـ ل.

١٠ـ من طرف اللسان، بينه وبين ما فَوْقَ الثنايا ـ ن.

١١ـ من المخرج السابق، وأدخل في ظهر اللسان قليلاً ـ ر. وتسمى (ل، ن، ر) الحروف الذَلقية (ذلق اللسان: حد طرفه).

١٢ـ من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا إلى الحنك ـ ط، د، ت. ويقال لها الحروف النِّطعِيّة.

١٣ـ من بين طرف اللسان فوق الثنايا السفلى: ص، س، ز. وتسمى حروفَ الصفير، والحروفَ الأسلية، نسبة إلى أسَلَة اللسان، أي: طرفه المستدقّ.

١٤ـ من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: ذ، ظ، ث. ويقال لها الحروف اللثوية.

١٥ـ من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا: ف.

١٦ـ ممّا بين الشفتين ـ و، ب، م. وتسمى (ف، و، ب، م) الحروف الشفوية.

١٧ـ الخيشوم ـ **للغنّة في النون والميم الساكنتين حال الإخفاء**. (النشر في القراءات العشر ١/٢٠٠).

وقد رتبها ابن سيده باختلاف عن هذا يسير. فكان ترتيبها عنده هكذا: ع ح ه خ غ، ق كـ، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ذ ث، ر ل ن، ف ب م، و ا ي.

وقد نظمها بعضهم لتذكُّر ترتيبها، فجعل كل حرفٍ منها أول كلمة من الأبيات الثلاثة التالية:

عَليك حروفًا هنَّ خيرُ غوامض
قيود كتاب جلَّ شأنًا ضَوابِطُهْ
صراطٌ سويٌّ زلَّ طالبُ دَحضِه
تزيدُ ظهورًا ذا ثباتٍ روابطُهْ
لذلكُمُ نلتذُّ فوزًا بمُحكَمٍ
مصنِّفُهُ أيضًا يفوز وضَابِطُهْ

وعليها رتَّب ابن سيده معجمه (المحكَم)، وقبله الخليل كتابَه (العين) مع بعض اختلاف بينهما.

☐ المخالفة

(أصوات اللُّغَة) المخالفة (Dissimilation) ضد المماثلة (رها)، ظاهرة لغوية هي إبدال

أحد المتماثلين المتجاورين حرفًا من جنس آخر، وذلك لأجل التخفيف، بالفرار من التكرار. والغالب أن يكون في الحروف المُطْبَقَةِ والرخوة، دون الرقيقة والشديدة، وأن يكون الحرف البديل حرف مدٍّ أو شبيهًا به كالنون. ومثال ذلك: تَسرَّى (من تَسَرَّرَ) وتَقَضَّى البازي (من تقضَّضَ) ودَسَّى من (تدسَّسَ) والرُّمْسُ من (الرسّ)، والقيراط مِنْ (قِرّاط) والإنجاصُ من (الإجّاص) (الأصوات اللغوية/ ١٥٢).

□ المخصوص بالمدح والذم

(نحو) المخصوص بالمدحِ أو الذمّ اسم يجئ بعد (نِعْمَ) وفاعلها أو (بِئْسَ) وفاعلها، للدلالة على المقصود بالمدح أو الذّمّ. والأصل أن يكون متأخرًا عنهما، وقد يتقدّم عليهما، وقد يُحذَف إذا دلّ عليه دليل. وأمثلته: نِعْم الصديقُ أبو بكرٍ. أبو بكرٍ نعم الصديق. نعم الصديق. (ر: نِعْمَ وبئس).

□ المُخمَّس

المخمّس نوع من الشِّعر ٱلْمُشطَّر، يقسم الشاعر قصيدته إلى أقسام، كل قسم منها خمسة أشطار لها نظام خاص في قوافيها. فقد تكون هكذا:

ا ا ا ا ا ـ ب ب ب ب ب ـ ج ج ج ج ج إلخ

أو هكذا: ا ا ا ا ا ـ ب ب ب ب ا ـ ج ج ج ج ا إلخ.

(موسيقى الشعر/ ٢٨٥).

أقول: ومن هذا النوع الثاني ما يسمى بالتخميس وهو أن يعمد الشاعر إلى قصيدة لشاعرٍ قبله فـ(يُخَمِّسُها) بأن يأخذ كل بيت من أبياتها فينظم ثلاثة أشطار، قوافيها توافق عروض البيت الأصليّ، ثم يأتي بالبيت الأصليّ. وتتبيّن براعة الشاعر اللاحق في حسن إدماجه للمعاني، حتى كأنّ العملين لقائل واحد، ومثاله قول عبدالجليل بن ياسين الطباطبائي في تخميس البيتين المشهورين:

مَجَازَاتُ ذي الإحسانِ والعُرْفِ سُنَّةٌ
وكلُّ كريمٍ للوفاء مظنّةٌ
وإنّي أرى والعقل للمَرْءِ جُنَّةٌ
(عداي لهم فضلٌ عليّ ومنّةٌ
فلا أبعد الرحمن عنّي الأعاديا)

أما إنهم أبدَوْا أمورًا حذرتها
وما رابني منها انبعثتُ أبُتُّها
ومذ زاحموني في المكارمِ حُزْتُها
(هُمُ بحثوا عَنْ زَلَّتي فاجْتَنَبْتُها
وهم نافسوني فاكتَسَبْتُ المعاليا)

□ المدّ

(أصوات لغوية) حروف المدّ (Vowels) هي: الألف والواو والياء المسبوق كل منها بحركة من جِنْسِه، نحو: دار، سُرُور، كريم. وما عداها من الحروف تسمى حروفًا صامتة (Consonants) وقد ذكر إبراهيم أنيس أن ما نسميه (الحركات) هو في الحقيقة أصوات مدٍّ قصيرة.

النطق بحرف المدّ: أصوات المدّ أصواتٌ مجهورة (يهتز معها الوتران الصوتيان) يندفع الهواء من الحنجرة متخذًا مجراهُ في الحلق والفم في مَمَرٍّ ليس فيه حوائل تعترضه فتسدّ مجراه كما في الأصوات الشديدة، أو تُضَيّق مجراهُ فقط كما في الأصوات الرخوة.

وأصوات المدّ أوضح في السمع من الأصوات الصامتة. والفتحة أوضح من الضمة والكسرة، والألف أوضح من الواو والياء.

وأكثر الحروف الصامتة قربًا من حروف المدّ هي اللام والميم والنون.

أما الياء والواو في نحو: بَيْت، ونَوْم، فهما شبيهان بأصوات المدّ وليسا منها بل هما حرفان صامتان (الأصوات اللغوية، بتصرف، ٢٧-٤٤).

هذا، ويظنّ بعضُ اللُّغويين أن قبل حرف المدّ حركةً من جنْسِهِ. ولعلّ السَّبَبَ في هذا الظنِّ هو ما دَرَجَ عليه أهل الكتابَةِ من وضع فتحة قبل الألف، وضمَّةٍ قبل الواو، وكسرةٍ قبل الياء هكذا: قَال، يقُول، قِيل. والحقيقة أن حرف المدّ هو الحركة نَفْسُها ممطولَةً. فالمدّ ليس بعد الحركة، وإنما الحركة جزء من حرف المدّ (النشر ١/٢٠٤ والأصوات اللغوية/ ٤١، ٤٢).

متى يبالَغ في المدّ: الحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوّتة: الألف، والياء، والواو. وهي من أصلها فيها امتداد ولين، إلاّ أنَّ الأماكن التي يطول فيها صوتها وتَتَمكّن مَدَّتُها ثلاثة: وهي أن تقع بعدها الهمزة، أو الحرف المُشدَّد، أو أن يوقف عليها عند التذكر.

فالهمزة نحو: كساء، وخطيئة، ومقروءة.

وأما المشدَّد، فنحو: دابّة، وجادّة.

وأما مدّها عند التذكّر، فنحو قولك: أخوك ضَرَبَا، إذا كنت مُريدًا لتذكُّر المفعول به أي: ضربت زيدًا ونحوه، وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف عند التذكر، لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا مُمَكّنة المدّ وأنت متذكّر، ولم يكن في لفظك دليل على أنّك متذكر شيئاً، لأوهمت أن كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقَّع لك، فلما وقفت ومطلت عُلم أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأول منوطٍ بـه. (الأشباه والنظائر ١/ ١٦٦-١٦٨).

□ المَدّ

(صرف) الممدود كل اسم آخره ألف زائدة بعدها همز.

والممدود أنواع:

١- ما همزته أصلية: كإنشاء وابتداء، لأنهما من نشأ، وبدأ.

٢- ما همزته منقلبة عن ياء أو واو، كبناء وسماء لأنهما مِنْ بَنَيَ، وسَمَوَ (ر: القصر).

٣- ما همزته بعد ألف تأنيث، وأصل هذه الهمزة ألف تأنيث انقلبت همزة لتطرُّفها بعد ألف زائدة، ومثالها حسناء، وكُرَماء.

تثنية الممدود وجمعه والنسبة إليه: ر: التّثنية. جمع المذكر السالم. جمع المؤنث السالم. النّسب.

□ المدح والهجاء

(أدب) المدح فن التعبير عن الاحترام والمحبة، والهجاء فنّ التعبير عن الازدراء والبغض.

أسلوب المدح والهجاء: يحسن أن يتجه الشاعر فيهما إلى الأعمال والآثار. وأن يُبَرّأ الهجاء من الفحش والسباب، وأن يخرج مخرج السخرية والتعريض، مع قرب المعاني وسهولة الحفظ، ومع اختلاف العبارات باختلاف المعاني التي يتناولها كلٌ من الفنّيْن، فأسلوبهما متوسط بينَ قوة الحماسة وجزالتها، وبين رِقّة الغزل ونعومته. ومن الموفقين في هذين الفنين زهير والنابغة والحطيئة. ومن ذلك قول الحطيئة يمدح بني بغيض ويعرِّض بقرنائهم بني سعد:

يَسُوسونَ أحلامًا بعيدًا أنَاتها
وإنْ غضبوا جاء الحَفيظَةُ والجِدُّ

أقِلُّوا عليهم لا أَبَا لأَبِيكُمُ
مِنَ اللَّوم أوسُدُّوا المكانَ الذي سَدُّوا

أولئك قومٌ إن بَنَوْا أحسنوا البَنَى
وإنْ أنْعَمُوا لا كدَّروها ولا كدُّوا

(الأسلوب/ ٨٨).

□ المَدَّة

(إملاء) ترسم المدة فوق الحرف هكذا ـ سحبة في آخرها ارتفاع. وكانت في أول الأمر هكذا (مـ) رأس ميم ممدودة، أخذًا من لفظ (مـد)، ثم طرأت عليه تغييرات حتى صارت لا تعرف إلا بالصورة التي ذكرنا.

وتوضع المدة وجوبًا على الهمزة المكتوبة بصورة الألف، إن كان بعدها ألف مد نحو: (قرآن) ولا تكتب على حرف المدّ الذي تتبعه همزة نحو: ماء الوضوء، ولا تكتب المدة إن كانت الألف بصورة الياء، نحو: (ملأى) ونحو: (السوءى).

هذا، وإنّ في مواضع المدة اصطلاحات أخر.

□ المديد

(عروض) البحر المديد أصله هكذا:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن
فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

ولكنه لا يستعمل تامًا، بل مجزوءًا. وأعاريضه ثلاثة، وأضربه ستة، هكذا:

أ ـ فاعلاتن فاعلن فاعلاتن
فاعلاتن فاعلن فاعلاتن ـ١

ب ـ فاعلاتن فاعلن فاعلن
فاعلاتن فاعلن فاعلانْ ـ٢
... ...
... ... فاعلن ـ٣
... ...
... ... فاعلْ ـ٤

جـ ـ فاعلاتن فاعلن فَعِلُنْ

فاعـلاتـن فاعـلن فَعِـلُنْ ٥ـ
... ...
... ... فاعـلْ ٦ـ

وأمثلته الستة بالترتيب:

١ـ يا لبكـرٍ أنشِـرُوا لي كُلَيْبًـا
يا لَبَـكـرٍ أين أينَ الـفـرارُ

٢ـ إن في الأحـداجِ مقصـورَةً
وجـهـهـا يهتـك سترَ الـظلامْ

٣ـ إعـلمـوا أنِّـي لكـم حافظٌ
شاهـدًا ما كنـت أو غائـبـا

٤ـ إنـمـا الـذلـفـاء ياقـوتـةٌ
أُخـرِجَـتْ من كيسِ دهـقـانِ

٥ـ للفـتـى عقـلٌ يعـيش به
حيث تهـدى ساقَـهُ قَدَمُـهْ

٦ـ ربَّ نارٍ بِتُّ أرمـقُـهـا
تقـضِـم الـهِـنـديَّ والـغـارَا

□ المذكّر

ر: التذكير.

□ المذهب الكلامي

(بـديع) المذهب الكلامي هو أن يورد المتكلم حُجَّـةً لمـا يدَّعيهِ على طريق أهل الجَدَل، كقوله تعالى: **﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسـدتـا﴾** وقـوله: **﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيـده وهـو أهـون عليـه﴾** أي: والإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البـدء أقـرب إلى الإمكـان من البدء، وهو المطلوب (الإيضاح ٤/ ٥٠، ٥١).

□ المرادف

ر: الترادف.

□ مراعاة النظير

(بديع) مراعاة النظير، وتسمى التناسب، والائتلاف، والتوفيق، أيضًا، هي أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه، كقوله تعالى: **﴿الشمس والقمر بحسبان﴾** وقول الشاعر:

كأن الـثُّـريًا عُلِّقـتْ في جبينـه
وفي خدِّه الشِّعرىٰ وفي وجهه القَمَرْ

(الإيضاح ٤/ ١٦، ١٧).

□ المراقبة

(قـراءات) المـراقبـة، وتسمى أيضًـا المعانقة، كون الكلمتين يجوز الوقف على كلٍّ منهمـا بحيث إذا وقفت على إحداهما امتنـع الـوقف على الأخـرى. ومثـالـه قوله تعـالى: **﴿آلٓمٓ. ذلـك الكتاب لا ريب.·. فيـه.·. هدًى للمـتّـقـين﴾** فمن وقف على (ريب) لم يقف على (فيه) ومَنْ أراد الوقف على (فيه) لم يقف على (ريب) (التهانوي ١/ ٥٣٤) والدارج عند كتّاب المصاحف أن تجعل لذلك علامةً من ثلاث نقط في كلٍّ من الموقفين.

□ المربع

المـربـع نوع من الشِّعْرِ المُشَطّر، وفيه تقسم القصيدة إلى أقسام يتضمّن كل قسمٍ

منها أربعة أشطر، يراعى فيها نظام خاص للقافية.

(١) فقد يكون على هذا النظام: اااا - ب ب ب ب - ج ج ج ج إلخ.

(٢) أو على هذا: اااا - ب ب ب ا - ج ج ج ا إلخ.

(٣) أو على هذا: اب اب - ج د ج د - هـ و هـ و إلخ.

ومثال النوع الثاني قول شوقي:

على أيّ الجنانِ بنا تَمُرُّ
وفي أيّ الحدائقِ تَسْتقِرُّ
رويدًا أيُّها الفُلْكُ الأبَرُّ
بلغْتَ بنا الربوعَ فأنت حُرُّ

سَهِرْتَ ولم تَنَمْ للرَّكبِ عَيْنُ
كأنْ لَمْ يَضْوِهِمْ ضَجَرٌ وأيْنُ
يَحُثُّ خُطاك لجٌّ بل لُجَيْنُ
بل الإبريزُ بل أُفُقٌ أغَرُّ

(موسيقى الشعر/ ٢٨٣).

☐ مرجع الضّمير

ر: الضمير - مرجع الضمير.

☐ المركب

ر: التركيب.

☐ المرّة

اسم المرّة: ر: اسم المرّة.

☐ المزاوجة

(بديع) المزاوجة: هي أن يُزَاوَج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء كقول البحتري:

إذا ما نهى الناهي فلجَّ بي الهوى
أصاخَتْ إلى الواشي فلجّ بها الهجرُ

وقولِه أيضًا:

إذا احتربَتْ يومًا ففاضَتْ دماؤها
تذكرتِ القربىٰ ففاضت دموعُها

(الإيضاح ٤/٢٦).

☐ المزيد

ر: الزيادة.

☐ مسألة الكُحل

(نحو) اسم التفضيل، يرفع الضميرَ المستترَ بلا شرط نحو: (أخوكَ أفْضَلُ مِنْكَ) أيْ (هو)، ولكنه لا يرفعِ الاسم الظاهر إلّا في مسألة الكحل حيث يحلّ اسم التفضيل محلّ الفعل، وذلك إذَا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيًا مفضَّلًا على نَفْسِهِ باعتبارين نحو: ما رأيْتُ رجلًا أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عين زيدٍ، فإنه يجوز أن يقال: ما رَأيْتُ رجلًا يَحْسُنُ في عينِهِ الكُحْلُ كَحُسْنِهِ في عَينِ زيدٍ (التوضيح ٢/٦٦).

أقول: وروى في الحديث: «ما مِنْ أيّامٍ أحَبُّ إلى اللهِ فيهنَّ العَمَلُ من هذه الأيّامِ

العَشْرِ (عشر ذي الحجة)».

□ المساواة

(معاني) المراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصًا عنه بحذف أو غيره، ولا زائدًا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتـراض. فإن كان ناقصًـا فذلـك أسلوب الإيجـاز، وإن كان زائـدًا فهـو الإطناب (الإيضاح ٢/١٣٠).

□ المستطيل

(عروض) البحر المستطيل بحرٌ مولَّد لم يعـرف عن العـرب المحتـج بكلامهم أنهم نظمـوا عليه. ووزنـه (مفاعيلن فعولن) أربع مرات. ومثاله:

لقد هاجَ آشتياقي غرير الطَّرفِ أحوَرْ
أُدِيـرَ الصُّدْغُ منـهُ علـى مسكٍ وعَنْبَرْ

(أهدى سبيل/ ١٢٩).

□ المستقبل

ر: الاستقبال.

□ المسخ

المسـخ نوع من السـرقـات الشعـرية، تكون بأن يأخذ الشاعر ممن قبله كلَّ اللفظ مع تغيير لنظمه، أو يأخذ بعض اللفظ (ر: السرقة الشعرية).

□ المُسَمَّط

(علم القافية) المسمّط من الشّعر نظامٌ لتجميع أبيات القصيدة حسب قوافٍ مرتبـة ترتيبًا خاصًّا: فيبتدئ الشاعر ببيت مصرّع، ثم يأتي بأربعـة أقسمـة (أشـطار) متحـدة القـافية، ثم يأتي بشـطرٍ واحدٍ يوافق البيت الأول في القافية. ومثاله ما يُنسب إلى امرئ القيس:

تخيَّلْتُ من هنـدٍ معـالمَ أطـلالِ
عَفَـاهُنَّ طولُ الـدهرِ في الزمن الخالي

مَرَابِـعُ من هنـدٍ عَفَت ومَصَـايِفُ
يصيحُ بِمَغْنـاهَـا صدًى وعَـوازفُ
وغَيَّرهـا هُوجُ الـرِّياح العـواصِفُ
وكـلُّ مُسِـفٌّ ثمَّ آخَـرُ رَادِفُ
بأسحَمَ من نوء السمَّاكينِ هطّالِ

(أهدى سبيل/ ١٣٧).

□ المسند

الخط المسند وهو الخط الحميري، كان يكتب بحـروف منفصلة لا تختلف هيئتها باختلاف مواقعها. ووضعوا بين كل كلمتين علامة فاصلة شبيهة بالألف في خطنا (والي/ ٦).

□ المشاكلة

(بديع) المشاكلة هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كقول الشاعر:

قالـوا اقتـرِحْ شيئًـا نُجِدْ لك طَبْخـهُ
قلت اطبُخـوا لي جبَّـةً وقميصـا

كأنه قال: خيطوا لي. وعليه قوله تعالى:

﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ ومنه قول أبي تمام:

من مبلغٌ أفنـاءَ يعـربَ كلَّهـا
أنّي بنيتُ الجـارَ قبـل المنـزلِ

(الإيضاح ٤/ ٢٢، ٢٣).

□ المشترك

ر: الاشتراك.

□ المشتق

ر: الاشتقاق.

□ المُشطَّر

المشَطَّر هو نوع من الشِّعر يُنْظَر فيه إلى الأَشْطُر لا إلى الأبيات، ويتخذ فيه من كل شطر وحدة مستقلة. ومنه المثلث والمربّع والمخمّس (رها) (موسيقى الشعر/ ٢٨٠).

□ المشطور

عروض: المشطور من بحور الشعر ما اقتصر فيه الشاعر على نصف تفاعيله الأصلية، فأصل الرجز (مستفعلن) ستّ مرات، ومن مشطور الرجز قول الحطيئة:

الشعـر صعبٌ وطويـل سُلَّمُـهْ
إذا ارتقى فيه الـذي لا يعلمهْ
زلـت به إلى الحضيض قَدَمُـهْ
يريد أن يُعـربَـه فيعـجِـمُـهْ

فإن كل بيت من هذه الأربعة هو من ثلاث تفعيلات لا غير.

□ المصدر

(صرف) المصدر هو اللفظ الدال على مجرد الحدث، إن وجدت فيه كل حروف فعله الماضي. وسمي مصدرًا لأن المشتقات تؤخذ منه، كما هو مذهب البصريين.

وقول بعض المعربين في (ضرب عليٌّ اللصَّ ضربًا) منصوب لأنه مصدر تعبير خطأ لأن المصدرية ليست حالة إعرابية (ر: المفعول المطلق).

ولمعرفة الفرق بين المصدر واسم المصدر (ر: اسم المصدر).

أبنية مصادر الثلاثي: أبنية مصادر الفعل الثلاثي تأتي في العربية على أوزان كثيرة لا تكاد تحصر. والأصل فيها أن يُنظر في كل مصدر منها كيف قالته العرب، ويتبع في ذلك السماع. فإن لم يُعْلَم كيف قالته العرب قيس على الغالب. والغالب فيما ورد عن العرب له ضوابط هي:

١ـ الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره (الفَعْل)، نحو: أكل أكْلًا، وضَرَب ضَرْبًا، وفَهِم فَهْمًا، وفَتَح فَتْحًا.

٢ـ (فَعِلَ) اللازم مصدره (الفَعَل) كفَرِحَ فَرَحًا ومَرِضَ مَرَضًا وعَرِجَ عَرَجًا. فإن دل على حِرْفَةٍ أو وِلَايةٍ فقياسُهُ (الفِعَالَةُ) كولي عليهم وِلَايَةً.

٣ـ وأما (فَعَلَ) اللازم فقياس مصدره (الفُعُول) كالقعود والجلوس والخروج ـ إلّا إن

دل على امتناع فقياس مصدره (الفِعَال) كالإباء والنِّفار والجِماح والإباق، أو على تَقَلُّب فقياس مصدره (الفَعَلان) كالجَوَلان والغَلَيان، أو على داءٍ فقياسه (الفُعَال) كمشى بَطْنُه مُشَاءً، أو على سير فقياسه (الفعيل) كالرحيل والذميل، أو على صوت فقياسه (الفُعَال) أو (الفعيل) كالصُّراخ والعُواء ـ والصَّهيل والنَّهيق والزَّئير، أو على حِرْفَةٍ فقياسه (الفِعَالَة) كتَجَرَ تِجَارَةً، وخاط خِياطة.

٤ـ وأما (فَعُلَ) بالضم فقياس مصدره (الفُعُولَةُ) كالصُّعُوبَةِ والسهولة والعذوبة والملوحة ـ و(الفَعَالة) كالبَلَاغة والفصاحة والصَّراحة.

وما جاء مخالفًا لما ذكرناه فهو سماعيٌّ، كقولهم في (فَعَل) المتعدي: جحَده جحودًا ـ وشكَرَه شكورًا وشكرانًا. وقالوا (جَحْدًا) على القياس. وفي (فَعِل) اللازم: رَغِب رغوبة، ورضِيَ رضًا، وَبَخِلَ بُخْلًا، وسَخِطَ سُخْطًا.

أبنية مصادر الأفعال غير الثلاثية: أما مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف فهي قياسيَّة.

أ ـ مصادر الأفعال الرباعية والأمثلة عليها:

١ـ فَعَّل تفعيلًا، مثاله: سلَّم تسليمًا. إلّا إن كان معتلّ اللام فيكون قياس مصدره (تَفْعِلَة) كالتوصية والتسمية والتزكية.

٢ـ أفْعَلَ إفْعَالًا، مثاله: أكرم إكرامًا. ما لم يكن معتلّ العين فيكون مثل: أَقَامَ إقامةً وأعانَ إعانة، وقد تحذف التاء نحو: (وإقامِ الصلاة).

٣ـ فَاعَلَ فِعَالًا ومُفَاعَلَةً، مثاله: قاتل قتالًا ومقاتَلَةً.

٤ـ فَعْلَلَ وما أُلحق به، فَعْلَلَةً، مثالُه: دحرَج دحرجة. وإن كان مضاعفًا جاز فيه فِعْلَالٌ قياسًا، كوسوس وِسْوَاسًا.

ب ـ مصادر الأفعال الخماسية:

٥ـ افتعَلَ افتِعالًا، مثاله: اخترع اختراعًا.

٦ـ انفَعَلَ انفعالًا، مثل: انطلق انطلاقًا.

٧ـ افعلّ افْعِلالًا، مثاله: اصفرّ اصفرارًا.

٨ـ تفعَّل تَفَعُّلًا كتعلَّم تعلُّمًا.

٩ـ تفاعَلَ تفاعُلًا كتعاظَمَ تعاظُمًا وتوانى توانيًا.

١٠ـ تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلًا كتدحرَج تدحرُجًا. وسائر ما أُلحق بتَفَعْلَلَ يكون مصدره موازنًا للتفعلل، كتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا.

ج ـ مصادر الأفعال السداسية:

١١ـ استفعل استفعالًا، نحو: استغفر استغفارًا، ما لم يكن معتل العين فيكون مثل: استَقَامَ استِقَامَةً.

هذه هي أبنية مصادر الأفعال ذات الأوزان الكثيرة الاستعمال.

والقاعدة في أبنية مصادر الأفعال

الخماسيّةِ والسداسية أن الفعل متى كان مبدوءًا بهمزة وصل كان مصدره بوزن الفعل نفسه مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره.

وإن كان الفعل مبدوءًا بتاء زائدة كان مصدره بوزن الفعل مع ضمِّ رابعه.

وما خرج عن الأوزان التي ذكرت هنا فهو شاذّ، نحو: كَذَّبَ كِذَّابًا (التوضيح ٢/ ١٦-٢٢).

تثنية المصدر وجمعه: المصدر المقصود به مطلق الجنس لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: ضربته ضَرْبَيْنِ ولا ضروبًا، لأنه كماءٍ وعَسَلٍ في أنّ المقصودَ به الجِنْسُ من حيث هو.

والمصدر المختوم بتاء الوحدة كضربة ـ بعكسه باتفاق، فيقال: ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ، لأنه كتَمْرَةٍ وكَلِمَةٍ.

واختُلِفَ في النوعيِّ فالمشهور الجواز، قال الله تعالى: ﴿وتظنُّون بالله الظُّنُونَا﴾ (التوضيح ١/ ٣٠٨).

(نحو) عمل المصدر: يعمل المصدر عمل فعله تعدِّيًا ولزومًا، فإن كان فعلُهُ لازمًا فهو لازم ـ وإلّا فهو متعدٍ. ويخالف المصدَرُ فعلَه في: ١ـ أنّه لا يعمل إلّا بشروط ٢ـ وفي جواز حذفِ فاعِله ٣ـ وفي رفْعه نائبَ الفاعِلِ خلافٌ ـ بخلافِ الفعل في الجميع. ويشترط أيضًا لإعمال المصدر: ١ـ ألّا يكون مصغَّرًا ٢ـ ولا محدودًا بتاء الوحدة، فلا يجوز اعجبَتْني ضربَتُك سعيدًا ٣ـ ولا موصوفًا قبل العمل، فلا يجوز: ساءَنِي كلامك المُؤْلِمُ محمدًا ٤ـ ولا محذوفًا، ولا مفصولاً من معمولِهِ بأجنبيٍّ، ولا مؤخَّرًا عنه ٥ـ وأن يكون مفردًا.

والمصدر المؤكِّدُ لا يعمل.

وعمل المصدر مضافًا أكثر، نحو: ﴿ولولا دفعُ الله الناسَ﴾، ومنونًا أقيسُ نحو: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغَبَةٍ. يَتِيمًا﴾.

وبأل قليل ضعيف لبعده من مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه، كقول الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ
يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأجَلْ

(التوضيح ٢/ ٢، ٣).

ويكثر أن يضاف المصدرُ إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناس﴾ ويَقِلّ عكسه كقول الشاعر:

أفنى تِلادي وما جَمَّعتُ من نَشَبٍ
قَرْعُ القواقيز أفواه الأباريق

ومنه الحديث: «وحِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليْهِ سبيلاً».

وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول، وبالعكس، فكثير، نحو قوله تعالى: ﴿ربّنا وتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ ونحو: ﴿لا يَسْأم الإنسانُ من دعاء الخيرِ﴾.

(أقول: ثم إذا حذف الفاعل فهو محذوف دون تقديرٍ ولا ضميرٍ مستتر، فلا يستتر في المصدر ضميرٌ، بخلاف الفعل

والوصف).

وتابع المجرور يُجَرّ على اللفظ، أو يُحْمَلُ على المحلّ فَيُرفع إن كان المجرور فاعلاً نحو قول الشاعر:

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهاجَهَا
طَلَبَ المعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ

وينصب إن كان المجرور مفعولاً به نحو:

قد كُنْتُ داينْتُ بِهَا حسَّانَا
مخافَةَ الإفلاسِ والليَّانا

(التوضيح ٢/ ٤-٦).

□ المصدر الصناعي

المصدر الصناعي يصاغ من اللفظ بزيادةِ ياءٍ مشدَّدَةٍ بعدها تاء: كالحريّة، والوطنيّة، والإنسانيّة، والكيفيّة، والكمّيّة (منار السالك ٢/٢٥).

□ المصدر المؤوّل

هو ما تكوّن من حرف مصدري وصلته.

كيف يؤوّل المصدر: إن كان المصدر مؤوّلاً من حرف مصدري مع فعلٍ، فإنه يؤوّل من لفظ الفعل. نحو: أحبّ أن أصيدَ. التقدير: أحب الصَّيْد.

وإن كان خَبَرُ أنَّ مُشْتَقًّا، فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير: بَلَغَني أنّكَ مُنْطَلِقٌ: بلغني انطلاقك. وتقدير: بلغني أنك في البيت: بلغني استقرارك في البيتِ.

وإن كان الخبر جامدًا، فالتأويل (الكَوْنُ)، نحو: علمتُ أنّك رَجُلٌ، التقدير: علمت كونك رجلاً.

أما سيبويه فيرى أن الذي يؤول بالمصدر هو أنْ والفعل دون أنَّ ومعموليها. وأنَّ أنّ ومعموليها تؤوّل بـ (الحديث) أي: بلغني هذا الحديث، أو هذا الخَبَر (المغني ١/٣٩).

والحروف المصدرية ستة هي: أنْ. أنَّ. ما. كيْ. لو. الذي.

□ المصدر الميمي

المصدر الميميّ مصدرٌ مبدوء بميمٍ زائدة في غير المفاعلة. أما المصادر التي على وزن مفاعلة، كمشاركة ومعاونة فلا تسمى مصادر ميمية.

ويصاغ من الثلاثيّ مطلقًا على وزن (مَفْعَل) بفتح العين نحو: مَجْلَس ومَنْظَر ومَفْتَح، إلّا إذا كان مثالاً واويًا صحيح اللام تحذف فاؤه في المضارع - فيكون مصدره الميميّ على وزن (مَفْعِل) بِكَسر العينِ كمَوْعِدٍ ومَوْضِع. وشذ نحو: المرجِع والمصير، والمعرفة، والمغفِرة، والمبيت. وقد ورد فيها الفتح على القياس.

ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، كمُكْرَمٍ، ومتعلَّم. وقد تزاد على صيغة المصدر الميمي تاء في آخره كمَسَرَّةٍ ومَوْعِظَة (منار السالك/ ٢٥).

◻ المضارع

المضارع أحد الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر. وهو يدلُّ على الحدث مقترنًا بالزمان الحاضر أو المستقبل، على سبيل الاشتراك بين الزمانين المذكورين. وقد يتخلص للاستقبال باتصاله بأدوات معينة كالسين وسوف وهلاّ ولام الأمر ولا الناهية (التهانوي ١/٨٨٦).

وعلامة كون الفعلِ فعلاً مضارعًا أن يصلح لدخول (لم) عليه. ومَتَى دلَّتْ كلمة على معنى المضارعِ ولم تقبل (لم) فهي اسمُ فعلٍ مضارعٍ (كآوْهْ) و(أُفٍّ) بمعنى أتوجع وأتضجر (التوضيح ١/ ١٩، ٢٠).

صياغة الفعل المضارع: يبنى المضارع من الماضي، فالماضي أصل والمضارع فرع. وبناؤه منه كما يلي:

أولاً: يزاد على أول الماضي أحد أحرف المضارعة وهي: ١ـ الهمزة للمتكلم المفرد ٢ـ والنون للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه ٣ـ والياء للغائب المذكر مفردًا أو مثنى أو جمعًا، وقد يكون للمؤنث أيضًا في أحوال خاصة (ر: الفاعل) ٤ـ والتاء للمخاطَب بأنواعه، وللغائب المؤنث مفردًا أو مثنى أو جمعًا.

ثانيًا: يحرك حرف المضارعة بالضم إن كان الماضي رباعيًا كيُكرم ويُدحرج، وبالفتح في ما عدا ذلك، كيَخرج ويَنصرف ويَسْتغفر.

ثالثًا: إن كان الماضي ثلاثيًا سُكّنت فاؤه وحركت عينه بحسب ما درج عليه أهل اللغة. ويعرف ذلك من كتب متن اللغة. وله قواعد تعرف في مواضعها (ر: التجريد).

رابعًا: إن كان الفعل أكثر من ثلاثة بقيت حروفه على هيئتها ما عدا ما يلي: (١) تحذف همزة الوصل إن وجدت (٢) ويُكْسَر ما قبل آخر كل فعل غير ثلاثي ما لم يكن مبدوءًا بتاء فيبقى مفتوحًا كيتدحرَجُ.

خامسًا: المضارع المبني للمجهول بُيِّنت كيفية صياغته في موضع آخر. (ر: المبني للمجهول) اهـ.

إعراب الفعل المضارع: إذا تجرَّدَ المضارع من الناصب والجازم كان مرفوعًا. فإن سبقه حرفٌ ناصبٌ نصبه، وإن سبقه جازم جَزَمَهُ. ولا يُجَرُّ الفعل.

وحروف النصب أربعة هي: لَنْ وكَيْ، وأنْ ظاهرة أو مقدرة، وإذَنْ. وتُعْلَمُ أحكامُ كلِّ منهنَّ بالرجوع إليه في موضعه من هذا المعجم.

وأما الجوازم فهي ١٥ كلمة: لَمْ، لمّا، لام الأمر، لا الناهية. ويجزم كل منها فعلاً واحدًا. وأدواتُ الشرطِ الجازمة ويَجزم كلٌّ منهنّ فعلين وهي: إنْ، إذْ ما، مَنْ، ما، مَهْما، أين، مَتَى، أيٌّ، أيّانَ، أنَّى، حَيْثُما، وتعلم أحكام كل منها في موضعها من هذا المعجم (التوضيح ٢/ ٢٠٠ـ٢٢٨).

جزم المضارع في جواب الطلب: إذا سبق الفعل المضارع بطلب محض وقُصِدَ

كونُ المضارع جزاءً للطّلب جزم الفعل جوابًا لشرط مقدرٍ ـ نحو: ﴿قل تعالوا أتْلُ﴾ وشرط صِحَّةِ الجَزْم بعد النَّهْي صحة وقوع (إنْ) في موضعه، فمن ثَمَّ جاز: لا تدنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ ـ بالجزم، ووجب الرفع في نحو: لا تَدْنُ من الأسَدِ **يأكلُك** (التوضيح ٢/ ٢١١، ٢١٢).

المضارع المعطوف على جواب الشرط الجازم: إن جاء بعدَ جوابِ الشرط مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو ـ فَلَكَ جزمُهُ بالعطف، أوْ رفعُهُ على الاستئناف، أوْ نصبه بأن مضمرةً وجوبًا وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر: ﴿وإنْ تُبْدوا ما في أنفُسِكُمْ أو تخفوه يحاسبْكُمْ به الله فيغفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (فيغفرُ) بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب. وقرئ بهن أيضًا في قوله تعالى: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرُهم﴾.

المضارع المعطوف على فعل الشرط الجازم: إذا توسَّطَ المضارعِ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين ـ فالوجْهُ المعتمد الجَزْم، ويجوز النصب كقول الشاعر:

ومن يَقْتَرِبْ مِنّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ
ولا يَخْشَ ظلمًا ما أقامَ ولا هَضْمَا

(التوضيح ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(معاني) **التعبير بالمضارع عن الماضي:** ر: الزمان.

□ المضارع

(عروض) البحر المضارع أصل تفاعيله هكذا:

مفاعيلنْ فاع لاتُنْ مفاعيلن
مفاعيلن فاع لاتُنْ مفاعيلن

وقد نظمه بعضهم للتذكر فقال:

تُعَدُّ المضارِعاتُ
مفاعيلُ فاعِ لاتُ

وله عروض واحدة مجزوءة وضرب مثلها، ومثاله:

دعاني إلى سعادِ
دواعي هَوَى سعادا

ومثاله أيضًا:

وقد رأيت الرجال
فما أرى مثل زيد

ويجوز في مفاعيلن هنا أن تكفَّ فتكون (مفاعيلُ) أو تُقْبَض فتكون (مفاعِلُنْ) ولا يجوز جمع الزحافين لتكون (مَفاعِلُ) (أهدى سبيل/ ٧٤).

هذا، وإن للمضارع في شعر العرب أمثلةً نادرة، بل قَرَّر الأخْفَشُ أنَّه لا يصحُّ نسبة ما رُوي منه (موسيقى الشعر/ ١٣٨).

□ المضاعف

ر: التضعيف.

□ المضاف والمضاف إليه

ر: الإضافة.

□ المطابقة

(بديع) المطابقة، وتسمى الطباق

والتضادُّ أيضًا، هي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كقوله تعالى: ﴿وتحسبهم أيقاظًا وهم رقود﴾ وقد تكون بين حرفين كقوله تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ والطباق قد يكون ظاهرًا كما ذكرنا، وقد يكون خفيًا نوع خفاء كقوله تعالى: ﴿مما خطيآتهم أُغرقوا فأدخلوا نارًا﴾ طابق بين (أُغرقوا) و(أدخلوا نارًا).

طباق الإيجاب وطباق السلب: الطباق ينقسم إلى طباق الإيجاب، كما تقدم، وإلى طباق السلب، وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبتٍ ومنفي أو أمرٍ ونهي، كقوله تعالى: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون. يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا﴾ وقوله: ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ وقول الشاعر:

خلقوا، وما خلقوا لمكرمة،
فكأنهم خلقوا وما خلقوا
رزقوا، وما رزقوا سماح يد،
فكأنهم رزقوا وما رزقوا

ومن الطباق نوع يسمّى التدبيج (ره) ونوع آخر يسمّى المقابلة (رها) (الإيضاح ٤/ ٤-٩).

□ المطاوعة

قال الشيخ أحمد الأسكندري: المطاوعة التأثر، أي قبول أثر الفعل المتعدي، سواء أكان التأثّر مع تعدية في المتأثر، نحو: علّمته الفقه فتعلَّمَهُ، فالتعليم تأثير، والتعلُّم تأثُر، أم كان مع لزوم: نحو: كسرته فانكسر، أي تأثر بالكسر في ذاته، من غير نقل معنى الكسر إلى غيره.

والمعالجة الحسيّة شرط في هذا الباب. ومعنى الحسية ظهور الأثر في العين: كالقطع والجذب والكسر. فلا يقال: عَلِمَهُ فانْعَلَم، ولا عَدِمته فانعدم، ولا ظننته فانظنّ... وربما يكتفى في الدلالة على المطاوعة بفعل ثلاثي يفيد قبول الأثر ولو لم يكن من صيغ المطاوعة مثل: طردْتُه فذهب.

وقد قرَّرَ مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

١ـ قرار مطاوع فَعَل الثلاثي:

كل فعل ثلاثيٍّ متعدٍّ دالٍ على معالجةٍ حسيّة، فَمطاوعه القياسي (انفَعَل)، ما لم تكنْ فاء الفعلِ واوًا، أو لامًا، أو نونًا، أو ميمًا، أو راءً ـ ويجمعها قولك (ولنمرّ) ـ فالقياسُ فيه حينئذٍ (افتَعَل).

٢ـ قرار مطاوع (فعَّل) بتشديد العين:

قياس المطاوعة لِفَعَّل (تَفَعَّل).

والأغلب في ما ضُعِّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيًا.

٣ـ قرار مطاوع (فاعَلَ):

(فاعَلَ) الذي أُريدَ به وَصْفُ مفعوله بأصل مصدره مثل: باعدته، يكون قياس مطاوعه (تفاعَلَ) كتباعَدَ.

٤ـ قرار مطاوع (فَعْلَل):

(فَعْلَلَ) وما أُلحِقَ به قياس المطاوَعة منه

على (تفعْلَلَ) نحو: دَحْرجْتُهُ فتدحْرَجَ، وجَلْبَبْتُهُ فتجلْبَبَ (مجلة المَجْمَع ١/ ٢٢٢-٢٢٩).

أقول: وأضيفُ إلى ذلك أن الفعل المبني للمجهول واسم المفعول ونحوه إنما ذلك كله من المطاوع القياسي: **كالموقوذة. والنطيحة**. وما ذُبح على النُّصُب.

□ المُطَّرِد

(عروض) البحر المطَّرد بحرٌ مولَّد لم ينظم عليه العرب المحتج بكلامهم، وتفاعيله (فاعِ لاتن مفاعيلن مفاعيلن) مرَّتين. ومثاله:

ما عَلَى مُسْتَهامٍ رِيعَ بالصدِّ
فاشتكى ثمَّ أبكاني من الوَجْدِ

□ مع

(نحو) مَعَ اسمٌ بدليل التنوين في قولك: (معًا) وتسكين عَيْنِهِ لغة.

وتستعمل مضافةً فتكونُ ظرفًا. ولها حينئذ ثلاثةُ معان (أحدها) موضع الاجتماع نحو: ﴿والله مَعَكم﴾. (والثاني) زمانُهُ نحو: جئتُك مع العصر. (والثالث) مرادَفَةُ (عِنْدَ).

وتستعمل مفردَةً فَتُنَوَّن، وتكون حالاً. وقد جاءت ظرفًا مخبرًا به في نحو قول الشاعر:

أفيقوا بني حربٍ وأهواؤنا معًا
وأرماحُنَا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ

وهي في الإفراد بمعنى جميعًا.

وتستعمل (معًا) للجماعة كما تستعمل للاثنين. قالت الخنساء:

وأفْنَى رجالي فَبَادُوا معًا
فأصْبَحَ قلبي بهم مُسْتَفَزًّا

وتقول: ذهبَ عليّ وأخوه معًا.

(المغني ٢/ ٢١).

□ المعاني

علم المعاني هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال. وهو منحصر في ثمانية أبواب:

(١) أحوال الإسناد الخبري (ر: الخبر).
(٢) أحوال المسند إليه.
(٣) أحوال المسند.
(٤) أحوال متعلقات الفعل.
(٥) القصر.
(٦) الإنشاء.
(٧) الفصل والوصل.
(٨) الإيجاز والإطناب والمساواة.

(الإيضاح ١/ ٢٧-٢٩). وتعلم أحكام كلٍّ منها بالرجوع إليه في موضعه من هذا المعجم.

□ المعتل

ر: العلة.

□ المُعْجم

حروف المعجم: هي حروف ا. ب. ت... وقد رتبها هذا الترتيب نصر بن عاصم

ويحيى بن يعمر، عندما وَضَعا نَقْطَ الحروف، وكانت الحروف قبلهما غير منقوطة، وكانت مرتبة بترتيب أبجد هَوَّز. . . فنقطاها للتمييز، وأعادا ترتيبها بحيث جعلا الحروف المتشابهة متوالية كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، وغير ذلك. فحروف المعجم إذن هي جميع الحروف العربية التسعة والعشرين مرتبة بالترتيب الألفبائي (ر: الألفباء، ورسالتنا في (الفهرسة والترتيب المعجمي).

□ المُعْجَم

المُعْجَمُ مجموعة من الألفاظ العنوانية مرتبة على حروف الهجاء، وقد ترتّب بترتيبات أخرى، ومع كل عنوانٍ منها شرْحٌ له. ويفترق بذلك عن الفهرس، فالألفاظ في الفهرس مرتبة أيضًا ولكنها غير مشروحة، بل معزوّة فقط.

ومأخذ كلمة (المُعْجَم) من ترتيبه على (حروف المعجم) وهي حروف (ا. ب. ت. .) (رسالتنا في الفهرسة والترتيب المعجمي).

□ المعرب والمبني

ر: الإعراب. البناء.

□ المُعَرَّب

ر: التعريب.

□ المعرفة

(نحو) المعرفة ما دل على شيء معين.

وضابط المعرِفَة أن يقال: هي ما لا يقبل أل المؤثرة للتعريف، ولا يقع موقع ما يقبلها. فإن لم يقبل (أل) أصلاً كزيد وعمرو فهو معرفة، وكذلك إن قَبِل (أل) غير التعريفية كـ(حارث) و(عباس) فإنه يقال فيهما (الحارث) و(العباس) ولكن ألْ لم تفدهما التعريف لأن التعريف فيهما سابق على مجيء (أل).

هذا، والمعارف سبعة أنواع هي: الضمير كأنا وهم، والعَلَمُ كزيدٍ وهند، والإشارة كذا وذي، والموصول كالذي والتي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كأبني وغلامي، والمنادى نحو: يا رجل (لِمُعَيَّن) (التوضيح ١/٤٨). (ر: الضمير. الإشارة. الموصول. أل. الإضافة. النداء. النكرة).

أغراض التعريف:

(معاني) الغرض من التعريف أن تكون الفائدة أتمّ، لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبُعْدُه بحسب تخصيص المسند إليه والمسند: كلّما ازدادا تخصيصًا ازداد الحكم بعدًا، وكلما ازدادا عمومًا ازداد الحكم قربًا. وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: (شيء ما موجود) وفي قولنا: (فلان بن فلان يحفظ الكتاب). والتخصيص كمالُه بالتعريف. (الإيضاح ١/٧١). ولأغراض التعريف بالإضافة وأل والإضمار (ر: الإضافة. أل.

الضمير).

◻ المَعْنَى

المعنى هو الصورة الذهنية التي يُتلفَّظُ باللفظ ليكون دليلًا عليها مطابقًا لها. ثم قد يكون المعنى لِلَفظٍ مفردٍ، فيعرف ذلك بالرجوع إلى كتب متن اللغة. وقد يكون لِلَفظٍ مركَّبٍ، فيُعرف معناه الأصلي من ناحية التركيب بالرجوع إلى كتب النحو. وقد يكون له معنى ثانٍ، وهو الغرض من الكلام، الذي لأجله يُساق، فهذا يعرف من علم البلاغة.

ويقع في كلام النحاة والصرفيين أن يقولوا: الذهاب اسم معنًى، ومقصودهم ما يقابل اسم العين. فالعين ما يقوم بنفسه، والمعنى ما يقوم بغيره (التهانوي/ ١٠٨٤).

◻ المغالبة

(صرف) المغالبة أن تذكر بعد المفاعَلَة فعلًا ثلاثيًّا مجرّدًا لبيان غلبة أحد الطرفين المتشاركين في أصل الفعل. ولا يكون فعل المغالبة إلّا من باب (نَصَر ينصُر) أعني مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع. نحو: كارَمَني فَكَرَمْتُهُ أكْرُمُه، وسابَقَني فَسَبَقْتُهُ أَسْبُقُهُ. إلّا المثال الواويّ فيكون مضارعه بكسر العين. وأفعال المغالبة سماعية لا يقاس عليها (التهانوي/ ١٠٩٠).

◻ المفرد

ر: الإفراد.

◻ المفعول به

المفعول به هو ما يقع عليه فعل الفاعل. وحكمه أن يُنْصَبَ. فَإِنْ حُذِفَ الفاعِلُ ونابَ عنهُ المفعول به رُفِع (ر: النائب عن الفاعل)، وإن كان الفعل لازمًا جُرَّ المفعول بِهِ بحرف الجرّ. فإن حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ عاد المجرورُ إلى النَّصب (ر: نزع الخافض).

هذا، والفِعْلُ المتعدِّي قد ينصب أكثر من مفعول (ر: التعدي) وحينئذ فالأصل أن يتقدم ما كان من المفاعيل مبتدأً في الأصل، كما في باب ظَنّ، أو فاعلًا في المعنى كما في باب أَعْطَى، أو منصوبًا على الأصل والآخر مجرور أو منصوب على نزع الخافض وذلك كزيدًا في: ظننت زيدًا قائمًا، وأعطيتُ زيدًا درهمًا، واخترت زيدًا القومَ - أو من القومِ.

ثم قد يجب الأصل كما إذا خيف اللبس، كأعطيت زيدًا عمرًا، أو كان الثاني محصورًا كما أعطيت زيدًا إلّا درهمًا، أو ظاهرًا والأول ضمير نحو: ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾.

وقد يجب تقديم المفعول الثاني، وذلك إذا اتصل الأول بضمير الثاني، كأعطيت المال مالكه، أو كان محصورًا، كما أعطيت الدرهمَ إلّا زيدًا، أو مضمرًا والأول ظاهر، كالدرهم أعطيته زيدًا - والقوم اخترتهم عمرًا (التوضيح ١/ ٢٩٠، ٢٩١).

أقول: ثم إن ما كان الأصْلُ تقديمَه فهو الذي يسمى المفعول الأوّل. والمنصوب الآخر هو المفعول الثاني. وإن كان للفعل مفاعيل ثلاثة نحو: أخبرتُ محمدًا أخاه حاضرًا، فإنّ ما هو فاعل في المعنى هو المفعولُ الأوّل، وما هو مبتدأ في المعنى هو المفعول الثاني، وما هو خبرٌ في المعنى هو المفعول الثالث.

ولو تقدم ما سَميناه المفعول الثاني، أو تأخر ما سميناه المفعول الأول، لبقي الثاني ثانيًا والأوّل أوّل.

(معاني) أغراض تقديم المفعول به: يقدم المفعول ونحوه مما حقّه التأخير من المعمولات، لأغراضٍ منها: التخصيص، نحو: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ معناه نخصُّك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصّك بالاستعانة لا نستعين غيرك.

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتمامًا بشأن المقدم، ولهذا قُدِّر المحذوف في قوله: (بسم الله) مؤخرًا. (الإيضاح ٢/ ١٤-١٦).

أغراضِ حذف المفعول به: الفعل المتعدي إذا أُسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول. ولا يقدر أيضًا لأنّ المقدَّر في حكم المذكور. كقوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ أي: مَنْ عندهم علم ومَنْ لا علم عندهم.

الضرب الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، فيجب تقديره بحسب القرائن.

ثم حَذْفُهُ من اللفظ: إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، ومنه قوله تعالى: ﴿فلو شاء لهداكم أجمعين﴾.

فإن كان في تعلق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس السامع وتؤنسه به، وعليه قول الشاعر:

ولو شئت أن أبكي دمًا لبكيته
عليه ولكنْ ساحةُ الصبر أوسَعُ

وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد، كقول البحتري:

وكم ذُدْتَ عني من تحاملِ حادثٍ
وسَوْرَةِ أيامٍ حززنَ إلى العظمِ

وإما لأنه أُريد ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه كقول البحتري أيضًا:

قد طلبنا فلم نجدْ لكَ في السؤ
دَدِ والمجدِ والمكارمِ مِثْلا

فحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع نفي

الوجود على صريح لفظ المثل.

وإما للقصد إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار، وعليه قوله تعالى: ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾ أي: يدعو كل أحد.

وإما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى: ﴿والضحى. والليل إذا سجى. ما ودعك ربك وما قلى﴾ أي: وما قلاك.

وإما لاستهجان ذكره، كما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما رأيت منه ولا رأى مني، تعني العورة.

وإما لمجرد الاختصار، كقولك ـ أصغيت إليه ـ أي: أذني، وأغضيت عليه ـ أي: بصري. (الإيضاح ٢/ ٣ـ١٠).

□ المفعول فيه

المفعول فيه هو المسمّى ظرفًا (ر: الظرف).

□ المفعول لأجله

المفعول لأجله هو مصدرٌ ينتصب بالفعل ونحوه دالًّا على عِلّةِ وقوع الفعل. ويسمى المفعولَ لأجله، ومِنْ أجلِهِ. ومثاله: جئت رغبةً فيك.

ويشترط في ما ينتصب مفعولًا لأجله خمسة أمور:

١ـ كونه مصدرًا، فلا يجوز: جئتُكَ السَّمْنَ والعَسَلَ.

٢ـ كونه قلبيًّا كالرغبة، فلا يجوز: جئْتُكَ قراءةً للعِلْمِ.

٣ـ كونه علة، عَرَضًا كان كرغبة ـ أو غيرَ عرضٍ، كقعد عن الحرب جُبْنًا.

٤ـ اتحاده بالمعلَّلِ به وقتًا، فلا يجوز: تأهَّبْتُ السَّفَر.

٥ـ اتحادُهُ بالمعلَّلِ به فاعلًا، فلا يجوز: جئتُك محبتَك إيَّايَ.

ومتى فقد المعلل شرطًا منها، وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن تجرَّه بحرف التعليل. ففاقد الشرط الأول نحو: ﴿والأرضَ وَضَعَهَا للأنام﴾ وفاقد الثاني نحو: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاقٍ﴾ ـ بخلاف (خشية إملاق)، وفاقد الرابع نحو قول الشاعر:

فجئْتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها
لدى السِّترِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وفاقد الخامس نحو:

وإنّي لتعروني لذِكراكِ هِزَّةٌ
كما انتفض العصفور بَلَّلَهُ القَطْرُ

هذا، ويجوز جَرُّ المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل، وبقلة إن كان مجرَّدًا. وشاهد القليل فيهما قول الشاعر:

لا أقْعُدُ الجبنَ عن الهيجاءِ
ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

وقول الآخر:

من أمَّكُمْ لرغبةٍ فيكُمْ جُبِرْ
ومن تكونوا ناصِرِيهِ ينتصِرْ

ويستويان في المضاف نحو: ﴿ينفقون أموالَهُمُ ابتغاءَ مرضاةِ اللهِ﴾ ونحو: ﴿وإن منها لما يهبطُ من خشيةِ اللهِ﴾ (التوضيح ١/ ٣١٦-٣١٩).

□ المفعول المُطْلَق

إن قلت: (ضَرَبَ عليٌّ اللصَّ ضَرْبًا) فإن ذلك يَعْني أنَّ (ضَرْبًا) مفعولٌ لعليٍّ لأنه فَعَلَ الضَّرْبَ وأوجده، إذ لم يكن ذلك الضرب موجودًا قبل إيجادِ عليٍّ له فهو مفعول لعليٍّ على الإطلاق. أما (اللصُّ) فهو مفعول (بِهِ) أيْ: إنَّ عليًا أوقع (باللصِّ) الضرب. فليس (اللصُّ) مفعولاً على الإطلاق، لأن عليًا لم يوجده، ولكنه كان موجودًا فأوقع (به) الضَّرْبَ. فاللص إذن مفعول (به)، وليس (مفعولاً) إلاّ بتقييده بالباء. وكذا سائر المفاعيل إنما هي مفعولات مقيدة، بمعنى أن الفعل وقع (فيها)، أو (لأجلها)، أو (معها).

تعريف المفعول المطلق: هو اسم يؤكِّد عامله، أو يُبيِّنُ نوعَهُ، أو عدده، وليس خبرًا ولا حالاً. نحو: ضربت ضربًا ـ أو ضربَ الأمير ـ أو ضربتين. بخلاف نحو: ضربُك ضربٌ أليم، ونحو: ﴿ولَّى مدبرًا﴾.

وأكثر ما يكون المفعولُ المطلق مصدرًا.

وعاملُه: إما مصدرٌ، نحو: ﴿فإن جَهَنَّم جزاؤُكم جزاءً مَوْفُورًا﴾ أو ما اشتق منه، من فعل: نحو: ﴿وكلَّمَ اللهُ موسى تكليمًا﴾ أو وصفٍ، نحو: ﴿والصافَّاتِ صَفًّا﴾.

ما ينوب عن المصدر: ينوب عن المَصْدَرِ في الانتصابِ على المَفْعُوليَّةِ المطلقة ما يدل على المصدر: من صفته: كسرتُ أحْسَنَ السيرِ، وضربْتُه ضربَ الأميرِ اللصِّ، إذ الأصْلُ: ضربًا مِثْلَ ضربِ الأميرِ اللِّصِّ، فحذف الموصوف ثم المضاف.

أو ضميره: نحو: عَبْدُ الله أظنه جالسًا. وَ﴿فإنِّي أعذِّبُهُ عذابًا لا أعذبه أحدًا من العالمين﴾.

أو إشارةٍ إليه: كضربته ذلك الضرب.

أو مرادفٍ له، نحو: شَنِئْتُهُ بُغْضًا.

أو مشاركٍ له في مادته، نحو: ﴿واللهُ أنْبَتَكُم من الأرضِ نباتًا﴾ ﴿وتَبَتَّلْ إليهِ تبتيلاً﴾ والأصْلُ: إنباتًا وتَبَتُّلًا.

أو دالٍّ على نوعٍ منه، نحو: قَعَدَ القرفصاءَ، ورجع القَهْقَرَى.

أو دالٍّ على عددِهِ، كضربْتُه عَشْرَ ضرباتٍ. وَ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدةً﴾.

أو على آلته: كضربْتُه سوطًا أو عصًا.

أو كلّ، نحو: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميلِ﴾.

أو بعض، كضربته بعض الضرب (التوضيح ١/ ٣٠٥-٣٠٨).

(تنبيه: إن قول بعض المُعْربين في: ضرب عليٌّ اللصَّ ضربًا، إن ضربًا منصوب على المصدرية، هذا القول خطأ، لأن المصدرية ليست حالة إعراب. بل الضرب مصدر سواء وقع فاعلاً أو مفعولاً به أو مفعولاً

مطلقًا أو غير ذلك. وصواب التعبير أن يقال: منصوب على المفعولية المطلقة. وفي إعراب ضربته سوطًا: الصواب أن يقال: سوطًا منصوب على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر. اهـ).

حذف عامل المفعول المطلق: يجوز لدليل مقاليٍّ أو حاليٍّ - حذف عامل المصدر العددي أو النوعي، كأن يقال: أما جلست؟ فتقول: بلى، جلوسًا طويلاً - أو: بلى جلستين، وكقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا.

وأما المؤكِّد فلا يحذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذفُ منافٍ لهما.

وهناك مصادر تُقام مقام فعلها، فيمتنع ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العِوَضِ والمعوَّض عنه. وهي نوعان:

١- ما لا فعل له، نحو: ويلَ زيدٍ، وَوَيْحَهُ، فيقدر له عامل من معناه، فيقدر في: ويل زيد، أحْـزَنَ الله زيدًا وَيْلَهُ - أو أهلكه - أو عَذَّبَهُ؛ وفي: وَيْحَ زيدٍ، رَحِمَ الله زيدًا وَيْحَهُ.

٢- وما له فعل، وهو نوعان: الأول الواقع في الطلب، وهو الوارد دعاءً، كَسَقْيًا ورعْيًا وجَدْعًا. أو أمْرًا أو نَهْيًا، نحو: قيامًا لا قعودًا. ونحو: ﴿فضرْبَ الرِّقابِ﴾ وقول الشاعر:

فصبرًا في مجال الموت صبرًا
فمـا نيل الـخلودِ بمستـطاع

أو مقرونًا باستفهام توبيخي، نحو: أتوانِيًا وقد جدَّ قُرَنَاؤك؟ وقول الشاعر:

أَعَبْـدًا حلّ فـي شُعَبَى غريبًا
أَلُؤْمًـا لا أبـا لَكَ واغتـرابًا

والنوع الثاني: الواقع في الخبر. وذلك في مسائل:

(إحداها) مصادر مسموعةٌ كثر استعمالها ودلّت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمةٍ وشدة: حمدًا وشُكْرًا لا كفرًا، وصبْرًا جميلاً، وعند ظهور أمر معجبٍ: عجبًا، وعند خطاب مرضيٍّ عنه أو مغضوب عليه: أَفْعَلُهُ وكرامَةً ومسرّةً، أو: لا أفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ولا همًّا.

(الثانية) أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله نحو: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فداءً﴾.

(الثالثة) أن يكون مكرَّرًا، أو محصورًا، أو مستفهمًا عنه - وعامله خبرٌ عن اسم عينٍ، نحو: أنتَ سيرًا سيرًا، وما أنتَ إلا سيرًا، وإنما أنتَ سَيْرَ البريد، وأأَنْتَ سيرًا؟

(الرابعة) أن يكون مؤكِّدًا لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، نحو: له علي ألفٌ عُرْفًا - أي: اعترافًا. ونحو: ﴿خالدين فيها أبدًا وَعْدَ الله﴾ أو مؤكدًا لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره،

نحو: زيد ابني حقًا، وهذا زيدٌ الحَقُّ لا الباطلَ، ولا أفْعَلُ كذا ألْبَتَّةَ.

(الخامسة) أن يكون عَمَلًا علاجيًا تشبيهيًا، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، نحو: مَرَرْتُ فإذا لَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ، وبكاءٌ بكاءَ الثَّكْلَى (التوضيح ١/ ٣٠٩-٣١٣).

□ المفعول معه

المفعول معه: اسمٌ يقع بعد واو معية مسبوقة بجملة فيها فعلٌ أو شبهه. وحكمه النصب. ومثاله: سرت والطريقَ. و: أنا سائرٌ والنهرَ. ولا يكون المفعول معه جملةً ولا فعلًا.

ثم إن المفعول معه فضلة، ولذلك لا يجوز نصب ما بعد الواو في نحو: اشترك زيدٌ وصديقُه في التجارة؛ ولا يجوز النصب أيضًا في نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعده، لأن الواو ليست بمعنى مع؛ ولا في نحو: كلُّ رجل وضيعَتُهُ ـ لعدم تقدم الفعل.

ويجوز النصب في نحو: ما أنتَ وزيدًا؟ وكيف أنت وزيدًا؟ فيكون الضمير (أنت) فاعلًا لمحذوف لا مبتدأ، والأصلِ ما تكون ـ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعلُ وحدَهُ برز ضميره وانفصل.

والناصبُ للمفعولِ معه عند البصريين ما سبقه من فعل أو شبهه ـ لا الواو، وناصبه عند الكوفيين الخلاف (ر: الخلاف).

ثم قد يشتبه على الناظر في الاسم الواقع بعد الواو أينبغي عطفه على ما قبله بالواو، أمْ نصبه على المفعول معه. وبيان ذلك أنه إن منع من النصب مانع وجب العطفُ إن أمكن، نحو: اشترك زيدٌ وعمرٌو. وإن منع من العطف مانع وجب النصب إن أمكن نحو: ما لَكَ وزيدًا؟ ونحو: مات المريض وطلوعَ الشمس. وإن أمكنا جميعًا فالأصل ترجيح العطف نحو: جاء علي وأبوه. ويرجح النصب إن كان العطف ضعيفًا، نحو قولِ الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكُمْ
مكانَ الكُلْيَتينِ من الطِّحال

لأن العطف يقتضي كون بني الأب مأمورين ـ مع أن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا معهم متحابين (التوضيح ١/ ٣٢٧-٣٢٩).

أقول: هذا ما يذكره النحويون في هذا الباب. والذي يظهر لي أن الأمر ليس راجعًا إلى الاعتبار الذي ذكروه، وإنما يرجع إلى قصد المتكلم: فإن قال: جاء عليٌّ وأبوه، وقصد الإخبار بمجيء علي ومجيء أبيه لكون كل من الحكمين مجهولًا عند المخاطب فيجب العطف، فيقول: جاء علي وأبوه. وإن كان مجيء الأب معلومًا عند السامع وقصد المتكلم الإخبار بمجيء إبنِهِ معه وجب النصب، فيقول: جاء علي وأباه، ولا يجوز غير هذا. فإن وجد نصٌّ لا يعرف مراد قائله إلَّا منه فإن الترجيح يحصل بما ذكروا. اهـ.

□ المقابلة

(بـديع) المقـابلة نوع من الطباق (ره) والمقابلة هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين، أو معان متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب. مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿فليضحكـوا قليـلاً وليبكـوا كثيرًا﴾. ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دلامة:

ما أحسن الـدين والدنيا إذا اجتمعا
وأقبـح الكفـر والإفـلاس بالـرجـل

ومثـال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى: ﴿فأمّا مَنْ أعطى واتّقى. وصدّق بالحسنى. فسنيسّره لليسرىٰ. وأمّا مَنْ بَخِل واستغنى. وكـذّب بالحسنى. فسنيسّـره للعسـرى﴾ (الإيضاح ٤/ ١٣ـ١٥).

□ المقاربة

مقـاربة الشيء ضد مباعدته. ولمقاربة الحدث أفعال معينة تسمى أفعال المقاربة. وقد يطلق اسم أفعال المقاربة على مجموع أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع (ر: كاد وأخواتها).

□ المقالة

(أدب) المقـالـة هي البحث المكتـوب الـذي يوضـح رأيًا خاصًا أو فكرة عامّة، أو مسألة علميّة أو اقتصادية أو اجتماعية يشرحها الكاتب ويؤيدها بالبراهين.

والمقـالة تقوم على عنصرين رئيسيّين: المادّة والأسلوب. ولها خطة (أو أسلوب عقلي).

ولما كانت المادة من المسائل الفكرية الـتي ترمي إلى التعليم والإقنـاع وجب أن تكـون صحـيحـة، بريئـة من الأخـطاء والتناقض، حتى تؤدي إلى نتائج معقولة. ولا بدّ من الحَيْطة في تقرير الأحكام والنتائج؛ فإذا تحقّق الاستقرار أمكن تعميمُ الأحكام، وإلّا اقتصد الكاتب في ما يقول.

وبقـدر كمية المعلومـات وجدّتها تكون قيمة المقالة.

وأمـا خُطّة المقـالـة، فهي أسلوبهـا المعنـوي من حيث تقسيمها وترتيبها لتكون القضايا متواصلة بحيث تكون كل قضية نتيجة لما قبلها مقدِّمة لما بعدها. وهذه الخطة تقوم على المقدِّمة، والعَرْض، والختام.

فالمقـدمـة تتألّف من معارف يُسلِّم بها القُراء، قصيرة متصلة بالمـوضـوع، معينـة عليه، بإعداد النفوس له، وبإثارة المعلومات التي تتصل به.

والعرض وهو صلب الموضوع. ويكون منـطقيًا، مُقـدِّمًـا الأهمَّ علىٰ المهمّ، مؤيِّدًا بالبـراهين، قصير القصّـة أو الـوصف أو الاقتباس، متجهًا إلى الخاتمة.

والخاتمة هي ثمرة المقالة. وينبغي أن تكـون نتيجـة طبيعية للمقدِّمـة والعـرض، واضحـة، ملخِّصـة للعناصر الرئيسية المراد إثبـاتها، حازمةً تدل على اقتناع ويقين، لا تحتاج إلى شيء آخر لم يرد في المقالة.

وأُسلوب المقالة، أو عبارتها اللفظية، صفته العامّة اللازمة هي الوضوح، بالإضافة إلى القوة والجَمال. ومن أمثل كتّاب المقالات العقّاد، وأحمد أمين، والمازني (الأسلوب/ ٩٥).

☐ المقامة

المقامة نوع من القصص الأدبية القصيرة تعتمد على الخيال في تأليف حوادثها وترمي إلى تعليم اللغة أو سرد الموعظة أو وصف الأشياء، أو إبراز المقدرة على صنعة البديع. واشتقاقها من القيام.

ومن أشهر أصحاب المقامات بديع الزمان الهمَذاني (ـ٣٩٥هـ) والحريري (ـ٥١٦هـ) وابن الجوزي، والقلقشندي، والسيوطي.

وميزة المقامة عن باقي أنواع القصة ما يلي:

١ـ أنها تدور في الغالب على حادث عادي واحد يتكرر في جميع مقامات المؤلف، فالبطل واحد، يبدو للراوي متنكرًا ثم يكون بينهما حوار في موضوع مّا، وأخيرًا يعرفه الراوي.

٢ـ تقوم عباراتها على الصنعة البديعية من سجع وجناس وازدواج وطباق ومبالغات واستعارات، وعلى الإغراب اللغوي.

٣ـ تجمع المقامات إلى النثر البديعي قطعًا من الرَّجَز وغيره.

وطبيعة المقامة تبعدها عن أن تكون قصة بالمعنى الحديث. (الأُسلوب/ ١١١).

☐ المنْصِفات

(نقد أدبي) المُنْصِفات قطع شعرية حماسية يعرف فيها الشاعر لعدوّه قُوّته وصبره، أو ظَفَره ونصره. ومن أمثلتها قول زفر بن الحارث الكلابي في موقعة مرج راهط، وكان الشاعر مع الضحاك بن قيسٍ وقومه، يحاربون مروان بن الحكم الأموي ومعه أهل اليمن:

وكُنّا حَسِبْنَا كُلَّ بيضاءَ شَحْمَةً
ليالِيَ لاقينا جُذَامَ وحِمْيَرَا
فلمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بالنبع، بعضه
ببعضٍ أَبَتْ عيدانه أن تَكَسَّرا
سَقيناهُمُ كأسًا سقَوْنا بمثلها
ولكنَّهم كانوا على الموتِ أَصْبَرَا

(الأُسلوب/ ٨١).

☐ المقتضب

(عروض) البحر المقتضب أصل تفاعيله هكذا:

مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن
مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن

ولا يُستعمل إلّا مجزوءًا. ويلزمُ طيُّ عروضِه وضربه، ليكون هكذا:

مفعولاتُ مفتعلن
مفعولاتُ مفتعلن

ومثاله:

أقــبــلتْ فَلاحَ لهــا
عارضــانِ كالــبَــرَدِ

وقد نظم بعضهم هذا البحر للتذكّر، فقال:

اقـتـضِبْ كمــا سألــوا
فاعــلاتُ مُفْــتَـعِــلُ

(أهدى سبيل/ ٩٣).

والمقتضب بحرٌ له في شعر العرب أمثلة نادرة، بل قَرَّر الأخفش أنّه لا يصحُّ نسبة ما رُوِيَ منه (موسيقى الشعر/ ١٣٨).

□ المقصور

ر: القصر.

□ المقصورة

المقصورة القصيدة التي تبنى على الألف المقصورة رويًّا لها. ولا يجوز جعل روي المقصورة ألفًا زائدة أو مبدلة من التنوين أو ألف الاثنين، بل لا بد أن تكون أصلًا في كلمتها (أو مبدلة من أصل).

وادّعى بعضهم أن فنّ المقصورات توسَّع بعد الإسلام، بتأثير القرآن، تقليدًا لما فيه من الفواصل المقصورة كما في سورة طه، والنجم، والليل، والضحى.

ومن أشهر المقصورات في الأدب العربي مقصورة ابن دريد، وقد ذكرنا أبياتًا منها تحت عنوان (الرويّ) فليرجع إليه.

□ المَقْطع

(عروض) المقطع الصوتيّ مصطلح معاصر، وهو عبارة عن حركة طويلة (حرف مدّ) أو حركة قصيرة. مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات (الصامتة).

والمقاطع ثلاثة أنواع:

أ ـ مقطع قصير، ويتكون من حرف متحرِّك نحو: كَ، كُ، كِ.

ب ـ مقطع متوسط، ويتكون من حرف متحرك فحرف ساكن نحو: كا، كو، كي، كَمْ، كُمْ، كِمْ.

ج ـ مقطع طويل، ويتكون من حرف متحرك بعده حرفان ساكنان نحو: كالْ، كُوْلْ، كِيْلْ، بَحْـرْ، دُرّ، نِدّ. (موسيقى الشعر/ ١٤٤).

□ المكان

اسم المكان: ر: اسم الزمان واسم المكان.

ظرف المكان: ر: الظرف.

□ المُمَاثلة

(أصوات اللغة) المماثلة أن تتأثر أصوات الحروف عند النطق بها بعضها ببعض، فتتقارب في الصفات والمخارج بسبب تجاورها في الكلام.

والمماثلة نوعان: نوع رجعي يتأثر فيه السابق باللاحق نحو: اتَّصَل أصلها اوْتَصَل.

ونوع تقدُّمي يتأثر فيه اللاحق بالسابق، نحو: ازداد، أصلها: ازتاد، واضطَرَبَ، أصلها اضْتَرَبَ.

والغرض من هذا التأثر هو التقريب بين الصوتين المتجاورين ما أمكن، تيسيرًا لعملية النطق واقتصادًا في الجهد العَضَلي.

ويدخل في المماثلة أنواع منها الإبدال والإدغام والإخْفَاء (رها) (الأصوات اللغوية/ ١٣٠).

□ الممتدّ

(عروض) البحر الممتَدُّ بحرٌ مولّد، لم يَنظم عليه العرب المحتجّ بِكلامهم. وهو مقلوب المديد، ومن هنا جاءته التسمية. وتفاعيله: (فاعلن فاعلاتن) أربع مرات، ومثاله:

صادَ قلبِي غزالٌ أحْوَرٌ ذو دلالٍ
كلما زِدْتُ حبًّا زادَ منِّي نفورًا

(أهدى سبيل/ ١٣٠).

□ المَمْدود

ر: المَدّ.

□ الممنوع من الصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ لعدم تَمَكُّنِهِ في الاسمية، وإلاّ فهو معرَب.

والمُعرَب إن كان متمكنًا غيرَ أمْكَنَ فهو الممنوع من الصرف. وسبب ضعف اسميته وجود العِلَلِ فيه مما يقرِّبه من الفعل. وأما الاسم الذي لم يُشْبه الفعل ولا أَشْبَهَ الحَرْف فهو متمكن في الاسمية أمْكَنُ فيها، فَيُنَوَّنُ تنوينَ الصَّرْفِ للدلالة على هذه الأمكنية، نحو: رجلٍ وكتابٍ.

والأسماء الممنوعة من الصرف هي ما يلي:

١ـ كل اسمٍ فيه ألِفُ التأنيثِ ممدودةً أو مقصورة كذِكْرَى وصحراء، وسلمى وزكرياء، وكحُبْلى وحمراء. ولو كان ما فيه ألف التأنيثِ جمعًا مُنِعَ من الصَّرْفِ أيضًا كجَرْحَى وأصدِقاء.

٢ـ كل جمعٍ جاء مُوَازِنًا لمَفَاعِلَ أو مفاعِيْلَ كدراهمَ ودنانيرَ. ومن المفرد كلمة (سَرَاويلَ) خاصة.

٣ـ الصِّفَةُ الَّتي على وزن (فَعْلانَ) كسَكْرَانَ. فإن كان مؤنّثُهُ على وزن فَعْلانَةَ لم يُمْنَعْ مِن الصَّرْفِ، كألْيَانَ لكبير الالية لأن مؤنّثهُ ألْيَانَة.

٤ـ الصفة التي على وزن (أفْعَل) كأحْمَر وأكْبَر. وأما (أجْدَلٌ) للصَّقْرِ (وأخيلٌ) لطائرٍ (وأفْعَى) لِلْحيَّة ـ فإنها أسماءٌ وليست صفاتٍ، ولذلك تنوَّن.

٥ـ مَثْنَى وثُلاث ورباع وكل ما بين أُحَادَ ومَوْحَد إلى عُشَارَ ومَعْشَر لأنها معدولة عن عددٍ مُكَرَّر، فأصل مثنى: اثنين اثنين.

٦ـ كلمة أُخَرَ لأنها معدولة عن (أُخرى).

٧ـ العَلَم المركَّب تركيب المَزْج.

كبعلبكَّ وحَضْرَمَوْتَ.

٨ـ العَلَم المزيدُ بألف ونون كمروانَ وعِمْرانَ وعُثْمانَ وغَطَفَانَ وأَصْبهانَ.

٩ـ العَلَم المؤنث. والمقصودُ هنا بالمؤنث، ما كان مُؤنثًا حقيقيًّا، كهندَ، أو مجازيًا كسَقَرَ، ولَظَى، وجهنَّم، أو لفظيًّا كحمزةَ وطلحة. فإن كان العَلَم المؤنث ثلاثيًا ساكن الوسط (خاليًا من التاء لفظًا) جاز تنوينه لخفته كهندٍ ومصرٍ.

١٠ـ العَلَم الأعجميّ: إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاثة كإبراهيمَ وإسماعيل. فإن كان ثلاثيًّا ساكن الوسط نوِّن، لخفته، كنوحٍ.

١١ـ العَلَم المُوازِنُ للفِعْل بأن يكون على وزنٍ خاصٍّ بالأفعال كَشَمَّر ودُئِل لقبيلتين. أو على وزنِ الفِعْلُ أولى به، نحو: يَغرُبَ ويَزيدَ وأحْمَدَ. ولا يُؤثّرُ وزنٌ هو بالاسم أولى، ولا وَزْنٌ هو فيهما على السواء، كَحَسَنٍ.

١٢ـ العَلَم المختوم بألف الإلحاق المقصورة، كعَلْقَى وأَرْطى عَلَمَيْنِ.

١٣ـ ألفاظ التوكيد الجَمْعيَّةُ الموازنة لِفُعَل، نحو: جُمَعَ، وكُتَعَ، وبُصَعَ، وبُتَعَ، فإنها مَعْدُولَةٌ عن فَعْلاوَات؛ فإن مفرداتها: جَمْعاء وكَتْعاء وبَصْعاء وبَتْعاء.

١٤ـ (سَحَر) إذا أُريدَ به سَحَرُ يوم بعينِه ـ واستُعْمِلَ ظَرْفًا ـ مجرَّدًا من ألْ والإضافة، كجئتُ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ، فإنه معرفَةٌ معدولة عن (السَّحَر).

١٥ـ (فُعَل) عَلَمًا لمذكَّرٍ، وهي ألفاظٌ سُمِعَتْ ممنوعةَ الصرف وليس فيها علة ظاهرة غيرُ العلمية، نحو: عُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ وجُمَحَ، فإنهم قدروها معدولَةً عن عامِرٍ وزافِرٍ وزاحِلٍ وجامحٍ. ومثلُها مُضَرُ وثُعَلُ وهُبَلُ وجُشَمُ وقُثَمُ وقُزَحُ ودُلَفُ وجُحَا وعُصَمُ وبُلَعُ وهُذَلُ. فتلك خمسة عشر اسمًا وردت عن العرب على هذا الوزن غير مصروفة.

١٦ـ ما جاء على وزن (فَعَال) عَلَمًا لمؤنث، كحَذَامَ وقطامَ في لغة تميم، فإنهم يمنعون صرفه، للعلميَّةِ والتأنيثِ المعنويّ كزينب.

وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهًا له بنَزَالِ كقول الشاعر:

إذا قالَتْ حذامِ فصدِّقُوهَا
فإنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ

(التوضيح ٢/ ١٨٠ـ١٩٥).

إعراب الممنوع من الصرف: يجر الممنوع من الصرف بالفتحة بشرط أن يكون مجرّدًا من أل والإضافة كقوله تعالى: ﴿وإذا حُيِّيتُم بتحية فَحيُّوا بأحسنَ منها أو ردُّوها﴾.

وإن أُضيف جُرَّ بالكسرة كقوله تعالى: ﴿في أحسنِ تقويم﴾ وكذلك إن دخلته ألْ كقوله تعالى: ﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصمِّ﴾ (التوضيح ١/ ٤١).

صرف غير المنصرف: يعرض الصرف لغير المنصرف لأحدِ أربعةِ أسبابٍ:

(الأول) أن يكون أحدُ سَبَبَيْهِ العلميّةَ ثم يُنَكَّر، تقول: رُبَّ فاطمةٍ وعمرانٍ، وعُمَرٍ، ويزيدٍ، وإبراهيمٍ، ومعدي كربٍ وأرْطىً.

(الثاني) إرادة التناسب بين الفواصل، كقراءة نافع والكسائي (سلاسلًا) و(قواريرًا) - وقراءة الأعمش: ﴿ولا يغوثًا ويعوقًا﴾.

(الثالث) الضرورة، كقول امرئ القيس:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فقالتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

وقيل إن في لغةٍ من لغاتِ العرب يجوز تجاهل المنع من الصرف، وتنوين ما لا ينصرف في سَعَةِ الكلام (التوضيح ٢/ ١٩٦، ١٩٧).

□ مَنْ

(نَحْو) تأتي مَنْ على أربعةِ أوجه:

شرْطِيَّةً، نحو: ﴿مَنْ يعملْ سُوءًا يُجْزَ بِه﴾.

واستفهامِيَّةً، نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾.

وموصولة، في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أنَّ الله يَسْجُدُ له مَنْ في السمواتِ ومَنْ في الأرض﴾.

ونكرةً موصوفةً، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قول الشاعر:

رُبَّ من أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ
قَدْ تمنَّى ليَ مَوْتًا لم يُطَعْ

أي: رُبَّ شخصٍ.

وتقول: مَنْ يكرمني أكرمه، فتحتَمِلُ (مَنْ) الأوْجُهَ الأربعة (المغني ٢/ ١٨، ١٩).

وتكون مَنْ في جميع مواقعها الأربعة السابقة للعاقل خاصة دون غير العاقل.

ويشترك فيها المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث.

□ مِنْ

(نحو) مِنْ حَرْفُ جرٍّ تأتي لعشرة معانٍ:

١- ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتّى ادَّعى جماعةٌ أنَّ سائرَ معانيها راجعةٌ إليه. وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو: ﴿أسرى بعبده ليلاً مِنَ المسجد الحرام﴾ ﴿إنَّهُ مِنْ سليمان﴾ وفي الزَّمانِ أيْضًا بدليل: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أوَّلِ يوم﴾ وفي الحديث: «فَمُطِرْنا من الجُمُعةِ إلى الجُمُعةِ».

٢- التبعيض، نحو: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كلَّمَ الله﴾.

٣- بيانُ الجنس، وكثيرًا ما يَقَعُ بعدَ ما ومَهْمَا، نحو: ﴿ما يَفْتَحِ اللهُ للناس من رحمةٍ فلا مُمْسِكَ لها﴾ ﴿وقالوا مَهْمَا تأتِنَا بِهِ من آيةٍ﴾ ومن وقوعها بعد غيرهما قول الله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أساور من ذهبٍ ويلبسون ثيابًا خضرًا من سُنْدسٍ

وإستبرقٍ﴾.

٤ـ التعليل، نحو: ﴿مما خطيئاتِهم أُغرِقُوا﴾ وقولِ الفرزدق:

يُغْضِي حياءً ويُغْضَى من مَهَابَتِهِ
فَلَا يُكَلَّمُ إلّا حِينَ يَبْتَسِمُ

٥ـ البدل، نحو: ﴿أَرَضِيتُمْ بالحياةِ الدُّنْيا مِنَ الآخِرَة﴾ ﴿لَجَعَلْنَا منكُمْ ملائكةً في الأرْضِ يَخْلُفُون﴾.

٦ـ مرادفة (عنْ)، نحو: ﴿فويلٌ للقاسية قلوبهم مِنْ ذِكْرِ الله﴾ ﴿يا ويلَنا قد كنَّا في غفلةٍ من هذا﴾.

٧ـ مرادفة (في)، نحو: ﴿إذَا نودِيَ للصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾.

٨ـ مرادفة رُبَّمَا وذلك إذَا اتَّصلَتْ بما كَقْولِ الشاعر:

وإنّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً
على رأسِهِ تُلقي اللسانَ من الفمِ

٩ـ الفَصْل وهي الداخلة على ثاني المتضادّين، نحو: ﴿والله يعلم المُفْسِدَ من المُصْلِحِ﴾ ﴿حتى يميز الخبيثَ مِنَ الطيِّب﴾.

١٠ـ التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو: ما جاءني مِنْ رجلٍ، فإنه قبل دخولها يحتمل نَفْيَ الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال بل رجلان، ويمتنع ذلك بعد دخولِ مِنْ.

وشرط زيادتها ثلاثة أُمور:

(أحدهما) تَقَدُّم نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ بهَلْ، نحو: ﴿وما تسقط من ورقةٍ إلّا يَعْلَمُها﴾ ﴿ما تَرَى في خَلْقِ الرحمٰنِ مِنْ تفاوُتٍ﴾ ﴿هل يراكم من أحدٍ﴾.

(الثاني) تنكير مجرورِهَا.

(الثالث) كونُهُ فاعلاً أو مفعولاً بِهِ أو مبتدأً (المغني ٢/ ١٤ـ١٧).

□ مناسبة الألفاظ للمعاني

(فقه اللغة) أكثر ما تظهر مناسبة الألفاظ للمعاني في الأنواع الآتية:

١ـ حين تكون أصوات الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات طبيعية صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء، كالقهقهة، والضوضاء، والنحنحة، والتأوّه، والشخير، والخرير، والصرير.

٢ـ حين تنشأ الكلمات للتعبير عن مصدر الصوت مشتقة من تقليد الصوت للدلالة على الذات التي تصدر مثل ذلك الصوت.

(أقول: ولعل من هذا النوع تسمية الزّاغِ والدجاج والجلجل).

٣ـ حركات الإنسان وما ينشأ عنها من أصوات، مثل طرق الباب، والقَطْع، والخَضْم، والدقّ، والصّك.

٤ـ ما يعبّر عن الحالة النفسية للإنسان كالحزن والمرح.

٥ـ التكرير والتشديد والهيئات في بعض

الألفاظ المعبرة عن الأصوات قد يوحي في اللغة بمعنى التكثير أو نحوه. نلحظ هذا في (كَسَر وكسَّر) و(جرّ وجَرْجَر) و(الطيران) و(الخفقان). (أسرار اللغة/ ١٣١).

□ المناقضة

المناقضة: نوع من المحسّنات البديعيّة، وهي تعليق الشرط على نقيضين، ممكنٍ ومستحيل، ويكون مراد المتكلم المستحيلَ منهما، لتكون النتيجة عدم وقوع المشروط. ومنه قول النابغة:

وإنّك سوف تَحْلُمُ أو تَنَاهى
إذا ما شِبْتَ أو شاب الغُرابُ

(شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٢).

□ منتهى الجموع

صيغة منتهى الجمع كل صيغة وازنت مفاعِلَ أو مفاعيل، دون اعتبار لأصليٍّ وزائد، بل المعتبر الحركات والسكنات وعدد الحروف، وأن يكون ثالث الجمع ألفًا زائدة.

وكل جمعٍ على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف.

ومن أمثلة ذلك: مدارسُ، ودراهمُ، وأصابعُ، وسواقٍ، وأساطينُ، وزرابيُّ، وصَحَارَى، وخَطَايا، ودعاوَى.

□ مُنْذُ ومُذْ

(نحو) لِمُذْ ومنذ ثلاث حالات:

(إحداها) أن يليهما اسمٌ مجرور، فالصحيح أنهما حينئذ حرفًا جرٍّ بمعنى (مِنْ) إنْ كان الزمان ماضيًا وبمعنى (في) إن كان حاضرًا وبمعنى (مِنْ وإلى) جميعًا إن كان الزمان معدودًا نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الخميسِ، أو مُذْ يومِنا أو عامِنا، أو مُذْ ثلاثةِ أيامٍ.

(والحالة الثانية) أن يليهما اسمٌ مرفوع نحو: مذْ يومُ الخميسِ، ومنذُ يومان. فهما مبتدآن وما بعدهما خَبَر ومعناهُمَا (الأَمَدُ) إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا و(أوّلُ المُدّةِ) إن كان ماضيًا.

(الحالة الثالثة) أن يَلِيَهُمَا الجُمَلُ الفعلية أو الاسمية كقول الشاعر:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزَارَهُ
فَسَما فأدرك خمسةَ الأشْبَارِ

وقول الشاعر:

وما زِلْتُ أبغي المال مذ أنَا يافعٌ

والمشهور أنهما حينئذ ظَرْفَانِ مضافانِ، وقيل مبتدآن. (المغني ٢/ ٢١-٢٢).

□ المُنْسَرِحُ

(عروض) البحر المنسرح أصل تفاعيله هكذا:

مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن
مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن

ونظَمه بعضهم للتذكُر فقال:

مُنسرحٌ فيهِ يُضرَبُ المَثَلُ
مستفعلن فاعلاتُ مفتعِلُ

وله في الاستعمال ثلاثُ أعاريضَ وأربعةُ أضرب:

أ ـ مستفعلن فاعلات مفتعلن
مستفعلن فاعلات مفتعلن ـ١

... ...

... ... مفعولن ـ٢

ب ـ مستفعلن مفعولانْ ـ٣

ج ـ مستفعلن مفعولن ـ٤

وأمثلتها بالترتيب:

١ـ إنّي إذا لم يكنْ أخي ثقةً
قَطَعتُ منهُ حبائلَ الأَمَلِ

٢ـ يقول للريحِ كلّما عَصَفتْ
هلْ لكِ يا ريحُ في مباراتي

٣ـ صبرًا بَنِي عبدِ الدّارْ
صبرًا حُمَاةَ الأدْبارْ

٤ـ ويلُ آم سعدٍ سعدًا

(أهدى سبيل/ ٦٩).

□ المنسرد

(عروض) البحر المنسرد مقلوب المضارع، ووزنه (مفاعيلن مفاعيلن فاعِ لاتن) مرّتين، ومثاله:

على العقلِ فَعَوِّلْ في كلِّ شانِ
وَدَانِ كلَّ من شئت أن تداني

وهو بحرٌ مولّد لم ينظم عليه العرب المحتج بكلامهم (أهدى سبيل/ ١٣٠).

□ المنع من الصرف

ر: الممنوع من الصَرف.

□ المنقوص

ر: النقص.

□ مَهْمَا

(نَحو) مَهْما اسمٌ، لِعَوْدِ الضميرِ إليها في ﴿مَهْما تأتنا بِهِ من آيةٍ لتسحرنا بها﴾ وقيل إنّها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة. ثم أُبدلت الهاءُ من الألِفِ الأُولى دفعًا للتكرار.

وهي لما لا يعقِلُ، غيرَ الزمان، مع تضمن معنى الشرط، فتجزم فعلين (المغني ٢/ ١٩، ٢٠).

□ المهموز

رَ: أ (الهمزة).

□ المَوَاليًّا

(عروض) قال ابن خلدون: كان لعامّةِ بغداد فنٌّ من الشِّعرِ يسمونه المواليّا وتحته فنون كثيرة منها (القُوما)، و(كان وكان) ويسمونه (دوبيت) (انظرها في مواضعها من هذا المعجم) وغالبها مزدوج من أربعة أغصان. وتبعهم فيها أهل مصر القاهرة وأتوا فيه بالغرائب. ثم قال: ورأيت في ديوان الصفيّ الحلّيّ من كلامه «أن المَواليّا من بحر البسيط. وهو ذو أربعة أغصان وأربع قوافٍ. وهو من مخترعات أهل واسط» (مقدمة ابن خلدون ص١١١٦).

□ الموشح

(عروض) فن التوشيح اخترعه الأندلسيون بعد أن كثر الشعر لديهم، وبلغ التنميق فيه الغاية. وهو ذو أوزان كثيرة، ولكنّ خاصِّيَّتَهُ أنهم ينظمونه أسماطًا أسماطًا، وأغصانًا أغصانًا، يكثرون منها ومن أعاريضها المختلفة، ويسمون المتعدد منها بيتًا واحدًا. يلتزمون للأغصان قوافي. ولأبيات القصيدة قوافي كذلك. وقوافي أبيات القصيدة تستمر إلى آخر القصيدة. وأكثر ما تنتهي القصيدة إليه سبعة أبيات. وممن برع في هذا النوع بالأندلس عُبادة القزّاز، وابنُ عبدربِّه صاحب العقد الفريد، وابنُ بَقِيٍّ. ومن أجمل ما مثل به ابن خلدون للموشحات موشحة لسان الدين بن الخطيب التي أولها:

جادَكَ الغيثُ إذا الغَيْثُ همىٰ
يا زمانَ الوصلِ بالأندَلُسِ
لم يكن وصلك إلَّا حُلُمًا
في الكَرَى أو خِلسةَ المخْتَلِسِ

* * *

إذ يقودُ الدهر أشتات المُنى
تَنْقُلُ الخَطْوَ على ما نَرْسُمُ
زُمَرًا بين فُرَادَى وثُنَى
مِثْلَ ما يدعو الوفودَ الموسم
والحيا قد جلَّلَ الروض سنا
فَثُغورِ الزَّهْرِ فيه تَبْسِمُ

* * *

ورَوى النُّعمان عن ماءِ السما
كيف يروي مالكٌ عن أَنَسِ
فكساه الحسنُ ثوبًا مُعْلَمًا
يَزْدَهي منهُ بأبهىٰ مَلْبَسِ

إلى آخر القصيدة.

وانتقل فن التوشيح إلى المشرق، ولكن لم يحسنوا منه ما أحسنه أهل الأندلس (ابن خلدون ١/١١٣٧).

□ الموصول

(نحو) الموصولات قسمان: الأسماء الموصولة، والحروف الموصولة. أما الحروف الموصولة فهي الحروف المصدريّة، وهي كلّ حرف يؤوَّل مع صلته بمصدر، وعددها ستة: أنْ، وأنَّ، وما، وكي، ولو، والذي عند بعض النحويين. والمعلومات عن كل من الحروف الستة تجده في حرفه الخاص (ر: أنْ. ما. . . إلخ).

الأسماء الموصولة ١٤ كلمة هي: الذي، والتي، واللذان، واللتان، واللذين، واللاتي، واللائي، والألى، وهذه الثمانية كل منها نَصٌّ فيما هو له، فاللذانِ للمثنى المذكر فقط، واللاتي للجمع المؤنث فقط، وهكذا في بقية الثمانية. أما الستة الأخرى فهي مشتركة يصلح كل منها للمفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث، وهي: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وأل، وذو، وذا (التوضيح ١/ ٧٧-٨١) والمعلومات الخاصة بكلٍّ من هذه الأسماء

تجدها تحت عنوانه الخاص في هذا المعجم (ر: مَنْ. ما. الذي... إلخ).

وتفتقر كل الموصولات الاسمية إلى صلة تُعرِّفها وتكمّل معناها، لأنها ناقصة لا يتم معناها إلّا بالصلة. وتكون الصلة متأخرة عن الموصول، فلا تتقدم عليه. ويجب أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول يسمى العائد (ر: صلة الموصول. العائد) (التوضيح ١/ ٨٩، ٩٠).

اتصال خبر الموصول بالفاء: إن كان الموصول مبتدأ، وقصد به العموم، جاز ربط خبره به بالفاء تشبيهًا له بالشرط. ومنه قوله تعالى: **﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾**.

(علم المعاني) **أغراض التعريف بالموصولية**: الغرض من تعريف الشيء بالموصولية إما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالِم).

وأما لاستهجان التصريح بالاسم.

وإما لزيادة التقرير، نحو قوله تعالى: **﴿وَرَاوَدَتْهُ التي هو في بيتها عن نفسه﴾** فإنَّه مسوقٌ لتنزيه يوسفَ عليه السلام عن الفحشاء، والصلةُ أدل عليه من (امرأة العزيز) لأنه إذا كان في بيتها، وتمكّنَ منها، ولم يفعل، كان هذا أقوى في نزاهته. والآية تصلح أيضًا مثالاً لغرض استهجان التصريح بالاسم، لقبح الفعل المنسوب إليها. ومما عدل فيه عن التصريح بالاسم لاستهجانه قول الشاعر:

قالت لِتِرْبٍ عندها جالسةٍ
في قصرها: هذا الذي أراهُ مَن؟
قالت: فتًى يشكو الغرام عاشقٌ
قالت لمن؟ قالت لمن قالت لمن؟

وإما للتفخيم، كقوله تعالى: **﴿فغشيَهم من اليَمِّ ما غشيهم﴾**.

وإمّا لتنبيه المخاطب على خطأ، كقول الشاعر:

إن الذين تُرونهم إخوانَكم
يشفي غليلَ صدورهم أن تصرعوا

وإمّا للإيماء إلى وجه بناء الخَبرَ، نحو: **﴿إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّم داخرين﴾** ثم إنه ربما جعل ذريعةً إلى التعريض بالتعظيم كقول الشاعر:

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا
بيتًا دعائِمُه أعزّ وأطول

أو لشأنِ غيره، نحو: **﴿الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين﴾** فإنه لتعظيم شأن شعيبٍ ورسالته. (الإيضاح ١/ ٧٤-٧٧).

تصغير الأسماء الموصولة: الأسماء الموصولة لا تصغر ما عدا ما يلي: الذي وتصغيره اللَّذيّا، والّتي وتصغيره اللّتيّا، واللّذانِ وتصغيره اللّذَيّانِ، واللتانِ وتصغيره

اللَّتَيَّانِ، والذين وتصغيره اللُّذَيُّونَ (ر: التصغير - تصغير المبني).

□ المولّد

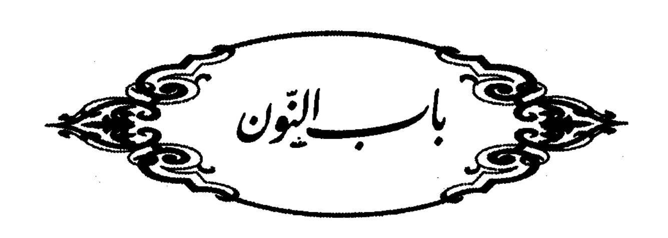
ر: التوليد.

□ المؤنث

ر: التأنيث.

□ الميزان

ر: الوزن.



□ ن (النون)

النطق بالنون: النون صوت مجهور (يهتز معه الوتران الصوتيان) متوسط بين الشدّة والرخاوة يلتقي فيه طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، ويسد الفم، فيمتنع جريان النَّفَس في الفم، ويتسرَّب من التجويف الأنفي مُحْدِثًا نوعًا من الحفيف لا يكاد يُسْمَع.

والنون حرف يكثر تأثره بما يجاوره من الأصوات. وخاصّة إن كانت ساكنة.

والنون المتحرّكة يجب **إظهارها** دائمًا.

وأما النون الساكنة فيجب **إظهارها** إن وليها حرف حلق نحو: أنْعمت. مِنْ حولهم. فمَنْ خاف. مِنْ غيرِ. يَنْهى. ينْأوْنَ.

ويجب **إخفاؤها** إن وليها أحد هذه الحروف الخمسة عشر: ق ك ج ش س ص ز ض د ت ط ذ ث ظ ف. والإخفاء محاولة الإبقاء على النون بإطالتها مع الميل بها إلى مخرج الحرف اللاحق لها.

ويجب **إدغامها** في الياء والواو بغُنَّةٍ نحو: **﴿إنْ يَنْتَهوا يغفَرْ لهم﴾**. **﴿وإنْ وَجدنا أكْثَرَهُم لفاسقين﴾**[1]، وإدغامها دون غُنَّةٍ في الراء واللام، نحو: **﴿ما أنْزَل الله لكم مِنْ رِزقٍ﴾** **﴿ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بما أنزل الله﴾** وفي حال النطق عند الإدغام بغُنَّةٍ يجري النَّفَسُ في الفم والأنف كليهما جميعًا في نفسِ الوقت ويقال للواو والياء حينئذ إنها صوتٌ أنْفَمِيّ. وليس في الفصحى صوت أنفميٌّ غيرُها. والغُنَّةُ هي أثر النون، إذ أنّها لا تفْنى في الواو والياء فناءً كاملًا، بل إدغامها إدغامٌ ناقص. بخلاف إدغامها في اللام والراء فهو إدغامٌ كامل لا يبقى معه للنون أثَرٌ صوتيّ.

وتُقْلب النون الساكنة إلى ميم إذا وقَعَتْ قبل الباء نحو: **﴿يا آدَمُ أنبِئهم﴾**. **﴿جاءُوا مِنْ بعْدِهم﴾**. (الأصوات اللغوية ٥٩-٦١).

(١) يتم هذا الإدغام في الواو والياء إن كانت النون آخر كلمتها. فلو كانت في وسط الكلمة وبعدها واو أو ياء لم تدغم فيهما كما في: الدنيا. صنوان.

(صرف) زيادة النون: كل نونٍ في آخر كلمتها مسبوقة بألفٍ والألفُ مسبوقةٌ بثلاثةِ أحرف أصلية فأكثر فهي نون زائدة، نحو: عُثْمان وغَضْبان، بخلاف نحو: أَمَان وسِنَان.

وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون تَوَسُّطُها بين أربعةٍ بالسوية، وأن تكون ساكنة: كغَضَنْفَر وعَقَنْقَل وقَرَنْفُل، بخلاف عَنْبر وغُرْنَيْق (هو طَيْرٌ من طيورِ الماءِ طويل العنق) فنوناهما أصلان.

وتزاد مُصَدَّرَةً في المضارِع (التوضيح ٢/ ٣٨١، ٣٨٢).

وتزاد في انفَعَل، وافعنْلل وما أُلحق به كاحرنجم واقعَنْسَس.

ن (نون التوكيد)

(نحو) نون التوكيد: نون التوكيد يؤكَّدُ بها الفعل وتكون مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة. ويوقف على الخفيفة كما يوقف على التنوين، فتقلب بعد الفتح ألفًا (ولذلك كُتِبَتْ في المصحف أَلِفًا) وتحذف بعد الضمة والكسرة.

أما الأمْرُ فيجوزُ توكيدُهُ بالنون مطلقًا.

وأما المضارع فيجب توكيده إذا وقع في جواب القسم متصلاً باللام نحو: ﴿وتالله لأكيدَنَّ أصنامَكُمْ﴾.

ولا يجوز توكيدُهُ بهما إن كان منفيًا نحو: ﴿تالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسف﴾ إذ التقديرُ لا تَفْتأ. أو كان مفصولاً من اللام مثل: ﴿ولئن مُتُّم أو قُتِلْتُمْ لإلى الله تُحْشَرُونَ﴾ ويجب توكيده بهما أيضًا إن كان المضارع شرطًا لإنْ المؤكَّدَةِ بِمَا، نحو: ﴿وإمَّا تخافَنَّ﴾ ﴿فإما نَذْهَبَنَّ﴾.

ويجوز توكيده بهما بعد أداةِ طلبٍ كقوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الله غافلاً﴾ أو بعد (لا) النافية أو (ما) الزائدة التي لم تُسبق بإنْ كقوله تعالى: ﴿واتقوا فتنةً لا تُصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصَّةً﴾ وكقولهم:

إذا ماتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابنُهُ
ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها

(التوضيح ٢/ ١٧٠-١٧٣).

والفعل إذا باشرته النون بأن كان مسندًا إلى اسم ظاهرٍ أو ضمير مستتر فإنه يبنى على الفتح. فإن كان الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة فإن الفعل يبقى على إعرابه وتحذف منه نون الرفع لتوالي الأمثال. ويحذف الضمير لالتقاء الساكنين، ويبقى على آخر الفعل حركة مجانسة للضمير المحذوف، ما لم يكن الفعل معتل الآخر بالألف، فإنك حينئذ تحذف آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة مثل: ﴿لتبلَوُنَّ في أموالكم﴾ ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾.

وإن كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين لم تحذف، ولا تكون النون بعدها إلاّ مشددة، وتُكسر.

وإن كان الفعل مسندًا إلى نون النسوة زيدت ألف بين النونين، تقول: أيُّها المسلماتُ اعمَلْنَانِّ الخيرَ (التوضيح ٢/

١٧٤، ١٧٥).

□ ن (نون النسوة)

نون النِّسوة ضَميرٌ لجماعة الإناث. وقد تكــون حرفًــا، وذلــك في لغــة (أكــلوني البراغيثُ) نحو: (ذهَبْنَ النِّسوةُ) لأن الفاعل هو ما بعدها (المغني ٢/٢٥).

□ ن (نون الوقاية)

نون الـوقاية نون الوقاية حرف يُؤتَى به قبـل ياء المتكلم لِيَقِيَ آخِرَ العـامـل الذي نَصَبَ الياءَ أو جَرَّهـا، من الكسر. فإنّ ياء المتكلم من الضمـائر المشتركة بين مَحَلَّيِ النصب والجر.

فإنْ نصبهـا فعلٌ، أو اسمُ فعـلٍ، أو ليت ـ وجب قبلها نون الوقاية.

فأما (الفعل) فنحو: دعاني، ويكرِمُني، وأعْطِني. وتقـول: قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني ـ إن قدرتهنّ أفْعَالاً، وتقول: ما أفقرني إلى عفو الله.

وأما اسم الفعل فنحو: دَرَاكِني وتَرَاكِنِي وعـليكَـنِي ـ بمـعـنـى أدركني، وآتـركني، وآلزمني، على الترتيب.

وأما (ليت) فنحو: ﴿يا ليتني قَدَّمتُ لحياتي﴾.

وإن نصب الياء (لعل) فالحذف ـ نحو: ﴿لعلي أبلغ الأسبـاب﴾ أكثر من الإثبـات كقول الشاعر:

أرِينِــي جوادًا مات هُزْلاً لَعَــلَّنــي
أرى ما ترينَ أو بخـيلاً مُخَـلَّدَا

وإن نصبهـا بقية أخـوات ليت ولعـل، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنّ، وكـأنّ ـ فالـوجهان جائزان كقول الشاعر:

وإنِّــي على ليلى لَزَارٍ وإنَّــنِــي
على ذاكَ فيمـا بيننـا مُسْتَـدِيمُهَـا

أما إن كانت الياء مجرورةً، فلا يجوز أن تسبِقَهـا نون الـوقـاية إلّا إنْ كانت مجـرورة بـ(من) أو (عن) فتجب نون الوقاية. تقول: (مِنِّي وعنِّي).

أمّا إن كانت الياء مجرورة بـ(لدنْ) أو (قَـدْ) أو (قَطْ) [كـلاهمـا بمعنى حَسْبُ]، فيجوز الإتيان بنون الوقاية ويجوز تركها، قال الله تعــالى: ﴿قـد بَلَغْتَ من لَدُنِّي عُذرا﴾ وقــرئ: ﴿مِـنْ لَدُنِـي﴾ بتـخـفـيف النــون (التوضيح ١/ ٥٧-٦١).

اجتمـاع نون الوقاية مع نون الرفع أو غيره: إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف إحداهما تخفيفاً، نحو: أتُحَاجُّونِي، وتأمرونِي. والمحذوف نون الرفع، لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقول الشاعر:

أبيت أسْـرِي وتـبيتي تدلكي
جلدك بالعنبر والمسك الذكي

وقيل: المحذوف نون الوقاية، لأنها لا تدل على إعـراب، فكـانت أولى بالحـذف (الأشباه والنظائر ١/ ٣٤).

□ النائب عن الفاعل

قد يحذف الفاعل لغرضٍ بلاغيٍّ فينوب عنهُ في رفعه، وعُمْدِيَّتِهِ، ووجوب التأخير عن فِعْلِهِ، واستحقاقِهِ للاتصال به، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه ـ واحد من أربعة:

الأول: المفعولُ به، نحو: ﴿وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمر﴾.

الثاني: المجرورُ، نحو: ﴿ولما سُقِطَ في أيديهم﴾ وقيل: لا ينوب المجرور، وما أَوْهَمَ ذلك كالآية فنائب الفاعل فيه ضميرُ مصدر الفعل المبني للمجهول، أيْ: ولما سُقِطَ ـ هو ـ أي: السقوط.

الثالث: المَصْدَر المختص نحو: ﴿فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدة﴾ ويمتنع نحو: (سِيْرَ سيرٌ) لعدم الفائدة، فامتناع (سِيْرَ) على إضمار ضمير السير ـ أحق.

فأما قوله تعالى: ﴿وحِيلَ بَيْنَهم﴾ وقول الشاعر:

فَيَا لَكَ من ذي حاجَةٍ حِيلَ دونَها
وما كلُّ ما يَهْوَى امرؤٌ هُوَ نائِلُهْ

فالوجه المعتمد فيه أن نائب الفاعل ضمير تقديره (هو) أي: الحَوْلُ المختص بقوله بينهم، ودونها.

الرابع: ظرف متصرف مختصّ نحو: صِيْمَ رمضانُ ـ وجُلِسَ أمَامُ الأمير. ويمتنع نيابة نحو: عندَك، ومعَك، وثَمَّ، لامتناع رفعهن. ونحو: مكانٍ، وزمانٍ، إذا لم يُقَيَّدا.

ما يُخْتَارُ من المفعولات نائبًا عن الفاعل عند حذفه: إن كان للفعلِ مفعولٌ به فهو المستحقُّ للنِّيابة عن الفاعل، ويبقى غَيْرُهُ من المفعولات منصوبًا. وإن كان للفعل أكثر من مفعولٍ به فنيابة المفعول به الأول جائزة اتفاقًا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقًا، وأما نيابة المفعول به الثاني فإن لم يكن أصله مبتدأ ولا خَبَرًا جاز، تقول: أُعْطِيَ الثوبُ فقيرًا. وإن كان أصله خبرًا أو مبتدأ لم تجز نيابته عن الفاعل، فلا يجوز أن تقول: يُظَنُّ جائعون الصائمين، بل تقول: يُظَنُّ الصائمون جائعين (التوضيح ١/ ٢٥٨-٢٦٤).

□ النَّبْر

(الأصوات اللغوية) النبر (Stress) هو نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد عند موضع مُعَيَّنٍ من الكلمة. ولا يُعْرف على التحقيق مواضع النبر في العربية كما كانت تُنْطق في عصر صدر الإسلام. أما في العصر الحاضر فإن قُرّاء مِصْرَ، النَّبْرُ عندهم على المقطع الأخير إن كان آخر الكلمة حرفًا صامتًا بعد مدٍّ نحو: ﴿نستعينْ﴾، أو حرفين ساكنَيْن بعد حركة نحو: ﴿إلى ربِّك يومئذٍ المستَقَرّ﴾. فإن لم تكن الكلمة كذلك فالغالب أن يكون النَّبْر على المقطع الذي قبل الأخير نحو: استَفهِمْ (على تَفْ)، قاتَلَ (على تَ) (الأصوات اللغوية/ ١٢٢).

□ النحت

النحت استخراج كلمة واحدة من

كلمتين فأكثر.

والنحت يفارق الاشتقاق في أن الاشتقاق عملية إطالة لبنية الكلمات، في حين أن النحت اختزال واختصار في الكلمات والعبارات.

ولا يزال المَجْمَع اللغوي متردِّدًا في إقرار قياسيّة النحت. وبعض القدماء والمحدثين يرى أن أمثال جلمد، وبعثر، وحلقوم هي في الأصل منحوتة من جَلَد وجَمَدَ، وبَعَثَ وأثر، وحَلَق وطعم، على الترتيب. وهكذا كثير غيرها من الرباعي والخماسي منحوت.

ولكن غيرهم يرى إمكانية كون (حلقم) هي أصل (حلَق) حذفت منها الميم، فلا يكون ذلك من النحت في شيء (أسرار اللغة/ ٧٦).

وقال الخليل بن أحمد: إن العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى (مجلة المَجْمَع ١٤/٦٣ عن اللسان).

وقد جاء النحت في العربية على عدة أوجه أهمها الثلاثة الآتية:

١- نحت كلمة من جملة للدلالة على التحدث بهذه الجملة:

نحو: بَسْمَلَ، وحمدلَ، وحيعلَ، إذا قال: بسم الله، والحمد لله، وحي على الصلاة.

٢- نحت من عَلَم مركب من مضاف ومضاف إليه للنَّسَب إلى هذا العلم أو للدلالة على الاتصال به بسبب ما نحو: عبشميّ ومَرْقسي، أي منسوب إلى عبد شمس وامرئ القيس.

ويقال: تَعَبْشَمَ، إذا انضم إلى عبد شمس بحلفٍ أو نحوه. ويقال في جمع امرئ القيس: مراقِسة.

٣- نحت كلمة من أُصول مستقلة للدلالة على معنًى مركب في صورة ما من معاني هذه الأُصول. ولكنْ ما آدُّعي فيه ذلك من الألفاظ لا يخلو من تعسف، قالوا: (ليس) أصلها: لا أيس. و(لكنَّ) أصلها: لا، كَ، إنَّ. و(أيَّانَ) أصلها: أيَّ آنٍ.

وادعاه بعضهم في كثير من الأُصول الرباعية، قالوا في بعثر: أصلها بَعَث وأُثار، وفي هَرْول: هرب وولى. (علي وافي - فقه اللغة/ ١٨٠).

□ نَحْنُ

نَحْنُ ضميرٌ رفع منفصل، (للاثنين أو الاثنتين فأكثر) إذا أخبر الواحد منهم عن نفسه ومن معه. وهي مبنية على الضم. وتكون نحنُ للواحد المعظَّم نفسه كقوله تعالى: ﴿ونحن الوارثون﴾.

□ النَّحو

النَّحو علمٌ يُعرَف به كيفية التراكيب العربية صحةً وسقامًا، وما يتعلّق بالألفاظ من

حيث وقوعها في التراكيب (التهانوي ١/١٧).

□ النداء

النداء هو طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدى أخواتها.

أحرف النداء: ينادَى القريب بيا أو بالهمزة. وينادَى البعيد بواحدٍ من أحرف سبعة: آ، أيْ، آيْ، يا، أيَا، هَيَا، وَا (وتُعلم أحكام كلٍّ منها بالرجوع إلى موضِعها من هذا المعجم).

ويجوز حذف حرف النداء عند نداء القريب نحو: ﴿يوسُفُ أعرِضْ عن هذا﴾ ﴿سنفرغ لكم أيُّها الثقلان﴾ ﴿أنْ أدُّوا إليّ عبادَ الله﴾ وتتعين (يا) عند الحذف (التوضيح ٢/ ١٢٢، ١٢٣).

إعراب المنادى: ١ـ إن كان المنادى معرفةً مفردًا، وجب بناؤه على الضمّ، أو على ما يُرفع به لو كان معربًا.

والمقصود بالمعرفة هنا ما كان تعريفه سابقًا على النداءِ نحو: يا زيدُ، أو عارضًا في النداء بسبب (القَصْدِ والإقبال) نحو: يا رَجُلُ ـ تريد به معيَّنًا.

والمقصود بالإفراد، ألّا يكون مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل في ذلك: المُركَّب المزجيّ، والمثنّى، والمجموع، نحو: يا معدي كَرِبُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ ويا رَجُلان ويا مسلمونَ ويا هنداتُ.

وما كان مبنيًّا قبل النداءِ قُدِّرَتْ فيه الضمة، نحو:

يا من يُرَجَّى للشدائِدِ كلِّها
يا مَنْ إليهِ المُشْتَكى والمَفْزَعُ

ويظهر أَثَرُ ذلك في تابعِهِ، فتقول: يا سيبويهِ العالمُ برفع العالم ونصبه، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّد بناؤه، نحو: يا زيدُ الفاضلُ.

٢ـ النكرة غَيْرُ المقصودةِ يجب نصبُها، كقولِ الواعظ: يا غافلًا والموتُ يطلبه، وقول الأعمى: يا رجلًا خُذْ بيدي، وَقَوْلِ الشاعر:

أيا راكبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نَداماايَ من نَجْرانَ أنْ لا تلاقِيَا

٣ـ ويجب نصب المضاف، سواء كانت الإضافة محضةً نحو: ﴿ربَّنا آغفرْ لَنَا﴾ ـ أو غير محضةٍ نحو: يا حسنَ الوجهِ.

٤ـ ويجب كذلك نصب الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيءٌ متمِّمٌ لمعناه إمَّا بكونه معمولًا له مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو مَعْطُوفًا عليهِ قبل النداء، ومنه النكرةُ الموصوفةُ قبل النداء، سواء وصفت بمفرد أو بغيره، نحو: يا حليمًا لا يعجل، ونحو: يا حسنًا وجهُهُ، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعِباد.

هذا، ويجوز في نحو: يا زيدُ بنَ سعيد الفتح والضم، وكذلك في نحو: يا سَعْدُ سعدَ الأوس، فالتّابع واجب النصب، والوجهان في

المتبوع.

هذا، وما وجب بناؤه على الضم إذَا اضطُرَّ الشاعر إلى تنوينه جاز له نصبه وضَمُّه، كقول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مطـرًا عليهـا
وليس عليك يا مطرُ السـلامُ

(التوضيح ٢/ ١٢٥-١٢٩).

نداء ما فيه أل: لا يجوز أن يباشر حرف النـداء اسمًـا فيه (أل) لِقُبْـحِ الجمـعِ بين التَّعْريفِ بالنِّداء والتعريف بألْ. فإن أُريدَ نداءُ ما فيه (ألْ) يؤتى بوصْلَةٍ للنداء هي إما (أيُّها) أو (أيَّتُها) أو (هذا) أو (هذه) أو بقية أسماء الإشارة، قال الله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾ ﴿يـا أيَّتُها النفس﴾ وتقول: يا هذا الرجل، ويا هؤلاء الرجال.

ثم إن الوصلة مبنية على الضمّ للنداء، والاسم الواقع بعدها نعت مرفوعٌ اتباعًا للفظ (أيّ) أو (هـذا) أو نحوهِمَا. ولا يجوز في هذا النعت الإتباع على المحل.

هذا، ويستثنى صُورَتَان يجوز فيهما أن يدخل حرف النداء على ما فيه (أل)، وهما:

١ـ اسم الله تعـالى، تقـول: (يا أَللهُ) بإثبــاتِ الألف والهمـزة و(يَلَّلهُ) بحـذفهمـا و(يا لله) بحـذفِ الثـانِيَةِ فقطْ. والأكثر أن يحـذف حرف النـداء ويعـوَّض عنـه الميم المشددة فتقول: (اللهُمَّ).

٢ـ ضرورة الشعر كقول الشاعر:

عبَّـاسُ يا الملكُ المتـوَّجُ والـذي
عرفـتْ له بيتَ الـعُـلا عدنـانُ

(التوضيح ٢/ ١٣١، ١٣٢).

حكم تابعِ المنادى المبنيِّ على الضمّ: تابع المنادى المبني على الضم إن لم يكن مضافًا جازَ فيه الرفع والنصب إن كان نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا، أو كان معطوفًا مقرونًا بأل، نحو: يا زيدُ الحسنُ والحسنَ ـ ويا غلامُ بِشْرٌ وبِشْرًا ـ ويا تميمُ أجمعون وأجمعين. وقال تعـالى: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾ قرئ بالنصب، وقرئ بالرفع.

وإن كان مضـافًا مجـردًا من ألْ وجب نصبه، نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا تميمُ كُلَّهم أو كلَّكم.

وإن كان مضـافًا مقرونًا بأل جاز رفعه ونصبه، نحو: يا زيد الحسنُ الوجه.

أمـا المعطوف المجرد من أل والبدل فإنهما لا ينظر فيهما إلى تَبَعِيَّتِهما للمنادى، وإنمـا يعـامَـلان معـاملة المنادى المستقلّ. وذلـك لأن البَـدَل في نية تكرار العـامـل، والعاطف كالنائب عن العامل، تقول: يا زيد بِشْرُ، بالضم ـ وكذلك يا زيدُ وبشرُ، وتقول: يا زيدُ أبـا عبـدالله ـ وكـذلـك يا زيد وأبـا عبـدالله، وهكـذا حكمهمـا مع المنادى المنصوب (التوضيح ٢/ ١٣٤، ١٣٥).

أسمـاء ملازمة للنداء: هناك أسماءٌ لا تستعمل إلا مناداة منها (فُل) و(فُلَةُ) بمعنى

رجلٌ وامرأة.

ومنها (لُؤمَانُ) بضمِّ أوَّلِه ـ بمعنى كثير اللؤم، و(نَوْمانُ) بمعنى كثير النوم.

و(فُعَلُ) كغُدَر وفُسَق سبًّا للمذكر.

و(فَعَالِ) كفساقِ وخباثِ سبًّا للمؤنث (التوضيح ٢/ ١٣٨-١٤٠).

(معاني) خروج النداء إلى معان أخرى: قد تستعمل صيغة النداء في غير معناه، كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم (يا مظلوم).

والاختصاص في قولهم: (أنا أفعل كذا أيها الرجل) و(نحن نفعل كذا أيُّها القوم) و(اغفر اللهم لنا أيَّتها العِصابة) (الإيضاح ٢/ ٧٧، ٧٨). (ورَ: الاختصاص).

□ النُّدْبة

الندبة نداءُ الميِّت المتفَجَّع عليهِ إظهارًا للحزن عليه. وقد يُنْدَبُ الحيُّ تنزيلًا له منزلة الميِّت، كقول الرجل لولده الفاشل: واوَلَداهْ. ويجز ندبة المتوجَّع منه، نحو: وارأساه. أو: وامصيبتاه.

إعراب المندوب: حُكْمُ المندوب حكم المنادى، فَيُضَمُّ في نحو: وَازيدُ، وينصب في نحو: وا أميرَ المؤمنين، إلاّ إنَّ الغالب أن يُختم بالألف كقول الشاعر:

حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لهُ
وقُمْتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عُمَرَا

ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد. ويجب حذفها عند الوصْلِ إلاّ في الضرورة كقول المتنبي:

وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قلبُهُ شَبِمُ
وَمَنْ بجسمي وحالي عنده سَقَمُ

وإذا نُدب المضاف للياء يقال: واخالاهْ، أو: وا خالِيَاهْ (التوضيح ٢/ ١٤٣-١٤٥).

□ نَزع الخافض

قد يحذف حرف الجر ويبقى الجر شذوذًا كقولِ الشاعر:

إذا قيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ
أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابِعُ

أي: (إلى كليبٍ) والصوابُ إنْ حُذِفَ الجارُّ أنْ ينصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

سماعيٌّ جائز في الكلام المنثور نحو: نصحتُهُ وشكرتُهُ. والأكْثَرُ ذكر اللام نحو: ﴿ونصحْتُ لَكُمْ﴾ ﴿إن اشكرْ لي﴾.

وسماعيٌّ خاصٌّ بالشعر كقول الشاعر:

لدنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وقياسيٌّ وذلك في أنْ، وأنَّ، وكَيْ، نحو: ﴿شهدَ اللهُ أنه لا إله إلاّ هو﴾ ونحو: ﴿أوعجبتمْ أن جاءَكُمْ ذكرٌ من ربكم﴾ ونحو: ﴿كَيْلَا يكون دولةً﴾ أي: بأنه ـ ومن أن جاءكم ـ ولكيلا، وذلك إذا قدرت (كي) مصدرية (التوضيح ١/ ٢٨٨-٢٩٠).

أقول: ثم إن المفعولَ به إذا نصب بعد

حذف حرف الجر يقال في إعرابه: إنه منصوب على نزع الخافض، أو على الحذف والإيصال، أو على الاتساع. وإنما رجع إلى النصب لأنه فضلة. اهـ.

□ النَّسَب

النَّسَب هو إلحاق ياءٍ مشدَّدَةٍ آخِرَ الاسم، مكسورٍ ما قبلها، لتدل على نسبته إلى المجرد منها.

والغرض منه توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى موطنه، أو قبيلته، أو العِلْمِ الذي اختصَّ به، أو إلى عمله، أو صفةٍ من صفاته - أو نحو ذلك، تقول: هو قاهِريٌّ، نسبة إلى الموطن؛ وهاشميّ، نسبة إلى القبيلة؛ ونَحْوِيّ، نسبة إلى العلم المعروف؛ ومَطْبَعِيّ، نسبة إلى صناعته؛ وإداريّ، نسبة إلى إحدى صفاته الظاهرة؛ وهكذا.

وإذا أردت النسب إلى شيء فلا بد لك من عملين في آخره:

أحدهما: أن تزيد عليه ياءً مشدَّدَةً تصير حرفَ إعرابه.

والثاني: أن تكسِرَ آخره، فتقول في النسب إلى دمشق: دمشقيّ. ولا يجوز إجراء تغيير في المنسوب إليه سوى هذين العملين، ما عدا ما يلي:

١- إن كان في آخره ياء مشددة بعد حرف واحد فَتَحْتَ الأولى وقلبت الثانية واوًا؛ فتقول في طيٍّ وحيٍ: طَوَوِيّ وحَيَوِيّ.

وإن كانت الياءُ المشدَّدَةُ بعد حرفين حَذَفْتَ الأولى وقلبْتَ الثانية واوًا. فتقول في النسب إلى أُمَيَّة ونبيّ: أَمَوِيّ، ونَبَوِي.

وإن كانت الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فأكثر حُذِفَتْ. فتقول في كرسيّ ومرميّ وشافعيّ: كرسيّ ومرميّ وشافعيّ.

ويحذف من آخر المنسوب إليه أيضًا ما يلي:

٢- تاء التأنيث، كمكَّةَ ومكّيّ.

٣- الألف إن كانت خامسة فصاعدًا كحبارَى وحبارِيّ.

٤- ياء المنقوص إن كانت خامسةً فصاعدًا، نحو: مستدع ومستدْعِيّ فإن كانت الألف أو الياء ثالثةً قلبَتا واوين. وإن كانتا رابعتين جاز فيهما القلب والحذف.

٥- ياء (فَيْعِل) المدغمة في ياءٍ تالية فيقال في طيِّبٍ وهيِّن: طَيْبِيّ وهَيْنِيّ - بحذف الياء الثانية.

٦- ياء فَعِيلَة كحنيفَةَ وحَنَفِيّ، وصَحِيفَةَ وصَحَفِيّ.

٧- ياء فُعَيْلَة كجُهَيْنَةَ وجُهَنِيّ وقُرَيْظَةَ وقُرَظِيّ.

٨- واو فعولة كشَنُوءَة وشَنَئِيّ.

٩- الثلاثي المكسور العين تقلب كسرتَها فتحةً، تقول: نَمِرَ ونَمَرِيّ ودُئِل دُؤَلِيّ، وإبِل وإبَلِيّ.

١٠- همزة الممدودِ تُقْلب واوًا إن كانت

للتأنيث نحو: صحراء وصحراوى. فإن كانت أصلية سلمت نحو: إنشاء وإنشائي. وإن كانت منقلبة عن أصلٍ جاز الوجهان نحو: كِسَاء كسائيّ وكِسَاوي.

١١ـ المركب المزجي والإسنادي والإضافي ينسب إلى صدره كبَعْلَبَكّ وبَعْليّ وتأبَّطَ شرًّا وتأبَّطِيّ، وامرئِ القيس وامْرئِيّ وَمَرَئِيّ. ما لم يكن عجزُ المركب أعرف فينسب إليه كأم كلثوم وكُلثوميّ.

١٢ـ المحذوف فاؤه أو عينه أو لامه، ففي ردّ محذوفه عند النسب إليه جوازًا أو وجوبًا أو عدمِ ردِّه تفصيل يرجع إليه في الأصل. وذلك كيدٍ ويَدَوِيّ، وأبٍ وأبَوِيّ، وشَفَةٍ وشَفَهِيّ.

١٣ـ الجمع يرد إلى مفرده عند النسب إليه تقول: فرائض وفَرَضِيّ وقبائِل وقَبَلِيّ، وأمَم وأُمِّيّ (ما لم يكن شبيهًا بالعَلَم، فينسب إليه على حاله كقولهم أنصاري) اهـ.

(التوضيح ٢/ ٣٣٤ـ٣٤٦).

هذا، وقد أضافَت العرب في بعض الألفاظ قبل ياء النسب ألفًا ونونًا زائدتين لمعانٍ منها:

١ـ أن ينسب إلى ما يمت للمنسوب إليه بصلة، فقالوا: (الرَّبّيّ) للمنتسب إلى الرَّب، و(الربّاني) للمنتسب إلى علم الرَّب. و(الروحانيّ) لما نُسب إلى الملائكة والجن بينما (الروحيّ) للمنسوب إلى روح الإنسان.

٢ـ للمبالغة في النسب: يقال: رجل شعرانيّ، ولحياني، ورقبانيّ، إذا خُصّ بكثرة الشعر، وطول اللحية، وغلظ الرقبة.

٣ـ للتأكيد، كالجواني والبراني.

٤ـ بدل الهمزة أو (الواو)، كصنعانيّ، وبهرانيّ.

(رمسيس جرجس من مجلة المَجْمَع ١١/ ١٨١ وما بعدها).

وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يردّ إلى مفرده، ثم يُنْسب إلى هذا المفرد. ويرى المَجْمَع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك (مجلة المَجْمَع ٢/ ٣٥).

صيغ دالة على النسب: قد يُدَلُّ على النسبة بصوغ المنسوب إليه على (فَعَّال)، أو (فاعِلٍ) أو (فَعِل). أمّا فعّال فهو غالب في الحِرَف كبزّارٍ ونَجّارٍ وعَوّاجٍ وعَطّار.

وأما فاعِل أو فَعِل فهما بمعنى (ذي كذا)، فالأول كتامِرٍ ولابِنٍ وطاعِمٍ وكاسٍ أي: صاحب تَمْرٍ ولَبَنٍ وطَعَامٍ وكِسْوَةٍ. والثاني كطَعِمٍ ولَبِنٍ ونَهِرٍ أي نهاريّ (التوضيح ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨).

وقد قرّر مَجْمَع اللغة العربية ما يلي:

يصاغ (فَعّال) قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء.

فإذا خيف لبس بين صانع الشيء ومُلازِمه كانت صيغة فعّالٍ للصانع، وكان

النسب بالياء لغيره، فيقال (زجّاج) لصانع الزجاج، و(زجاجي) لبائعه (مجلة المَجْمَع ١/٣٥).

أقول: وقد وردت ألفاظ منسوبة على وَزْن (فَعَالٍ) منها شآمٍ وتَهَامٍ ويمانٍ. اهـ.

□ النسخ

النسخ من السرقات الشعرية، بأن يأخذ الشاعر ممن قبله المعنى كله بلفظه ولا يغير شيئًا من نظمه (ر: السرقة الشعرية).

□ النسخ

خط النسخ: رَ: الخط ـ خط النسخ.

□ النَّصب

النصب حالة إعرابية. (ومن استعمل النصب في المبنيات فهو تساهلٌ غير حَسَن) وعلامة النصب الأصلية الفتحة، وتنوب عنها الألف في الأسماء الستة، والياء في المثنى، والياء في جمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة (التوضيح ١/٢٨).

نصب الفعل: ينصب المضارع إن سبق بحرف نصب (ر: المضارع).

نصب الاسم: منصوبات الأسماء كثيرة، وهي: المفاعيل بأنواعها: المفعول به. والمفعول فيه. والمفعول معه. والمفعول لأجله. والمفعول المطلق. وأسماء إن وأخواتها. وأخبار كان وأخواتها. والحال. والتمييز. والمستثنى. وتوابع ذلك.

وفي أشياء من ذلك تفصيل يرجع إليه في محله من هذا المعجم.

□ النطق

النُّطْق هو عملية إخراج الأصوات المقصودة ذات الدلالة، أي: الألفاظ اللغويّة.

وأعضاء النطق هي بالترتيب من الداخل إلى الخارج ١ـ الرئتان ٢ـ القصبة الهوائية ٣ـ الوتران الصوتيّان ٤ـ فتحة المزمار ٥ـ الحلق ٦ـ اللسان ٧ـ الحَنَك الأعلى ٨ـ الأسنان ٩ـ الشفتان.

والحنجرة هي العضو الأساسي للصوت الإنساني، لأنها تشتمل على الوترين الصوتيين. وهي عبارة عن حجرة متّسعة نوعًا ما ومكوّنة من ثلاثة غضاريف: الأوّل أو العلويّ منها ناقص الاستدارة من الخلف. وعريض بارز من الأمام. ويعرف الجزء البارز منه بتفاحة آدم. أما الغضروف الثاني فهو كامل الاستدارة. والثالث مكوّن من قطعتين فوق الغضروف الثاني.

والوتران الصوتيان رباطان مَرنانِ يشبهان الشفتين يمتدّان أُفقيًّا من الخلف إلى الأمام حيث يلتقيان عند ذلك البروز الذي نسمّيه تفاحة آدم. والفراغ الذي بين الوترين يسمّى المزمار. وفتحة المزمار تنقبض وتنبسط بِنِسَب مختلفة مع الأصوات. ويترتّب على هذا اختلاف نسبة شَدّ الوترين واستعدادُهُما للاهتزاز، فكُلّما زاد توترهما زادَتْ عدد

هزاتهما في الثانية. فتختلف تبعًا لذلك درجة الصوت.

وللمِزْمار غطاء نسمّيه لسان المزمار وظيفته الأصلية أن يكون بمثابة صمّامٍ يحمي طريق التنفّس أثناء البلع.

والحلق فراغ فوق الحنجرة وخلف الفم. وهو مخرج للأصوات الحلقية، ويضخم بعض الأصوات بعد صدورها من الحنجرة.

واللسان عضو هامّ في عملية النطق، إذ يُكَيِّفُ الصوت اللغويّ حسب أوضاعه المختلفة.

والحنك الأعلى هو سقف الفم، وتتكيف الأصوات بحسب أوضاع اللسان مع الحنك، فتتكون بذلك المجموعة الكبرى من الحروف.

والفراغ الأنفي يندفع خلاله النفس لتكوين الميم والنون.

والشفتان لهما وظيفة مهمة في تكوين بعض الأصوات فهما تنفرجان حينًا وتستديران أو تنطبقان حينًا آخر. (الأصوات اللغوية/ ١٧).

صفات الحروف من حيث النطق بها: صفات الحروف سبعة عشر:

١، ٢ـ الجهر، وضده الهمس.

٣، ٤ـ الشدة، وضدها الرخاوة. (رها).

٥، ٦ـ الاستعلاء، وهو التفخيم، وضده الاستفال، وهو الترقيق. (رها).

٧، ٨ـ الإطباق، وضده الانفتاح.

٩، ١٠ـ الذلاقة، وضدها الاصمات.

١١ـ الصفير ١٢ـ القلقلة ١٣ـ اللين ١٤ـ الانحراف ١٥ـ التكرير ١٦ـ التفشّي ١٧ـ الاستطالة.

وأكثر هذه الأنواع قد بُيّن في موضعه من هذا المعجم.

□ النَّعت

النعت تابع مكمِّلٌ لمتبوعه، فإن كان المتبوع معرفةً زاد في توضيحها برفع الاشتراك اللفظيِّ فيها، وإن كان نكرة خَصَّصَها برفع الاشتراك المعنويّ فيها. وقد يكون النعت لمجرد المدح كـ ﴿الحمدُ لله ربِّ العالمين﴾، أو لمجرَّدِ الذمّ نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو للترحُّم نحو: اللّهم أنا عبدُك المسكينُ، أو للتوكيد، نحو ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾.

هذا، ويسمّى النَّعت أيضًا (صِفَةً) أو (وَصْفًا) وتسميته (نعتًا) أدقّ في الاصطلاح (التوضيح ٢/ ٧١).

ما يكون نعتًا: الأشياء التي ينعت بها أربعة:

١ـ الوصف المشتقّ: كمضروبٍ، وحسنٍ، وأفْضَلَ.

٢ـ الجامد المُشْبهُ للمشتقّ في المعنى: كاسم الإشارة، و(ذي) بمعنى صاحب، وأسماءِ النسب. تقول: مررت بزيد هذا،

وبرجل ذي مال، وبرجل دمشقي.

٣ـ الجملة، ولا تنعت بها إلّا النكرة. ويشترط أن تكون خبرية مشتملة على رابط (ر: الرابط).

٤ـ المصدر، قالوا: هذا رجل عَدْلٌ، ورِضًا، وزورٌ، وفِطْرٌ. وذلك عند الكوفيِّينَ على التَّأويل بالمشتق ـ أي: عادلٌ، ومرضيٌّ، وزائر، ومُفْطِرٌ. وعند البصريين على تقدير مضاف ـ أي: ذو عدلٍ، ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو (التوضيح ٢/ ٧٢-٧٤).

٥ـ أقول وأُضيف هنا النَّعت بالجامد غير المؤول بالمشتق ما يذكرونه في باب النداء أن قولك: أيُّها الرجل، فالرجل نعتٌ لأيُّها على اللفظ. ومثلها: أعرف هذا الرجل. فالرجل نعت لاسم الإشارة. وإنما صح النعت بالجامد هنا لشدة إبهام المنعوت. اهـ.

أحوال النعت: تجب موافقة النعت لما قبله فيما فيه من الإعراب ومن التعريف أو التنكير.

وأما العدد والنوع، فإن رفع النعتُ ضميرَ المنعوتِ المستَتِرَ ـ وافقه فيهما، كجاءَتْني امرأةٌ كريمةٌ ورجلانِ كريمانِ ورجالٌ كرام.

وإن رفع الاسمَ الظاهرَ أو الضميرَ البارزَ ـ أُعْطِيَ حكم الفعل وَلَمْ يُعْتَبَرْ حال المنعوت، تقول: مَرَرْتُ برجل قائمةٍ أُمُّه، وبامرأة قائمٍ أبوها ـ كما تقول: قامت أُمُّه وقامَ أبوها، ومررت برجلين قائمٍ أبواهما ـ كما تقول: قام أبواهما. (التوضيح ٢/ ٧١، ٧٢).

العمل عند تعدد النعوت: إذا تعددت النعوت وكان المنعوت مثنًّى أو جمعًا، فإن اتحد معنى النعت استُغني بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحو: جاءني رجلان فاضلان، وإن اختلف وجب التفريق فيها بالعطف بالواو، كقول الشاعر:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ
على ربعينِ مسلوبٍ وبالِ

وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ النعت وكان المنعوت مُفَرَّقًا فإن اتحد معنى العامل وعمله ـ جاز الإتباع مطلقًا، كجاء زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفان، فإن اختلف العاملان في المعنى أو في العمل وجب القطع نحو: جاء زيدٌ ورأيت عمرًا الفاضلين. ونحو: هذا مُؤْلِمُ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران.

إتباع النعت وقطعُه: إن كان المنعوت مفتقرًا في تَعَيُّنِهِ إلى النعت، وجب الاتباع، وإن كان المنعوت متعيِّنًا بدون النعت جاز الإتباع وجاز القطع. ولو كان للمنعوت أكثر من نعت وجب اتباع ما يفتقر إليه المنعوت، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع. وهذا التفصيل في نعوت المعرفة. أما المنعوتُ النَّكِرَةُ فإنه يجب في الأوَّلِ من نعوته ـ الإتباع، ويجوز في الباقي القطع، كقول الشاعر:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ
وشُعْثًا مراضيعَ مِثْلَ السَّعَالي

(التوضيح ٢/ ٧٥-٧٧).

حذف المنعوتِ أو النعت: يجوز حذف المنعوت إن عُلِمَ نحو: ﴿أنِ اعمَلْ سابغاتٍ﴾ - أي: دروعًا سابغاتٍ، ونحو: مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ - أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَن ومِنَّا فريقٌ أقام.

ويجوز حذف النعت إنْ عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبًا﴾ - أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، وقول الشاعر:

وربَّ أسيلةِ الخَدَّيْن بِكْرٍ
مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أي: فرعٌ فاحم (شَعْرٌ أسودُ) وجِيدٌ طويلٌ (التوضيح ٢/ ٧٩، ٨٠).

(معاني) الغرض الأصليّ من النعت أن يكون كاشفاً عن معنى المنعوت، كقول الشاعر:

الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظنَّ
كأنْ قد رأى وقد سمعا

حكى أن الأصمعي سئل عن (الألمعيّ) فانشده ولم يزد.

وقد يؤتى به لكونه مخصِّصًا له، نحو: زيد التاجر عندنا.

أو لكونه مدحًا له، كقولنا: جاء زيد العالم - إذ يتعين فيه (زيد) قبل ذكر (العالم). ونحو: (بسم الله الرحمن الرحيم).

أو لكونه ذمًّا له، كقولنا: ذهب زيد الفاسق - حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق. ونحوه قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾.

أو لكونه تأكيدًا له كقولك - امس الدابرُ كان يومًا عظيمًا. أو لكونه بيانًا له كقوله تعالى: ﴿لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو إلهٌ واحد﴾.

(الإيضاح ١/ ٩٦، ٩٧).

□ نَعَم

(نحو) نَعَمْ حرف جوابٍ يكون للتصديق، أو للوعد، أو الإعلام.

فالأول بعد الخبر، كقام زيد، وما قام زيد.

والثاني بعد أَفْعَلْ، ولا تفعلْ، وما في معناهما، نَحْو: هلَّا تفعل، وهلَّا لَمْ تفعلْ. وبعد الاستفهام في نحو: هل تعطيني؟ ويحتمل أن تُفَسَّر في هذا بالمعنى الثالث.

والثالث بعد الاستفهام في نحو: هل جاءك زيد؟ ونحو: ﴿فهل وجدتم ما وَعَدَ ربُّكُمْ حقًّا قالوا نعم﴾ ﴿أئنَّ لنا لأجرًا... قالَ نعم﴾.

قيل وتأتي للتوكيد إذا وقعت في صدر الكلام نحو: نَعَمْ هذهِ أطلالُهُمْ. والحق أنها في ذلك حرفُ إعلامٍ وأنها جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر (المغني ٢/ ٢٥، ٢٦).

□ نِعْمَ وبِئْسَ

نِعْمَ وبِئْسَ يُستعملان تارةً للإخبار بالنِّعمة والبؤس فيَتَصرَّفانِ كسائر الأفعال، تقول: نَعِمَ محمدٌ بكذا، ينعم به، فهو ناعم، وبَئِسَ كذلك؛ وتارة يُستعملان لإنشاءِ المدحِ والذمّ فلا يتصرّفان لما سيأتي، وهذا الاستعمال هو المراد هنا. وهما حينئذ فعلان جامدان رافعان لفاعِلَيْنَ معرَّفَيْن بألْ الجنسية، نحو: (نِعْمَ العبدُ) و(بِئْسَ الشرابُ) أو بالإضافة إلى ما قارنها نحو قوله تعالى: ﴿ولنعم دار المتقين﴾ و﴿ولبئس مثوى المتكبرين﴾ ويجوز أن يرفعا ضميرين مستترين مُفَسَّريْن بتمييز نحو قوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾.

واختلف في كلمة (ما) إن وقعت بعد نِعْمَ وبِئْسَ. فقيل فاعل، فهي مَعْرفة ناقصة (أيْ موصولة) في نحو: ﴿نِعمَّا يعظكم به﴾ أي: نِعْمَ الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فنعما هي﴾ أي: فنِعْمَ الشيء هي؛ وقيلَ هي تمييز، فهي نكرة موصوفةٌ في الأول وتامةٌ في الثاني.

ويُذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ، فيقال: نِعْمَ الرجلُ أبو بكر ـ وبِئْسَ الرجلُ أبو لهب، وهو مبتدأ والجملة قبله خبر. ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدإ واجبِ الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكر ـ والمذموم أبو لهب.

وقد يتقدم المخصوص فيتعين كونه مبتدأ نحو: زيد نِعْمَ الرجل. وقد يتقدم ما يشعر به فيحذف نحو: ﴿إنا وجدناه صابرًا نِعْمَ العبد﴾ أي: هو (التوضيح ٢/ ٥٠ـ٥٤).

□ النَّفَاذ

(علم القافية) ر: القافية.

□ نَفْس

مما يقع في كلام العلماء قولهم: هذا القول نفس ذاك، ورأيت نَفْسَ المَلِك، يقصدون بذلك التوكيد، كأنهم قالوا: هذا القول هو ذاك نفسُهُ، ورأيت الملك نَفْسَهُ. وقد يستأنس لتصويب مثل هذا الاستعمال بقول قيس بن الملوَّح (مجنون ليلى):

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ
إليَّ فهلاّ نَفْسُ ليلى شفيعُها

استعمال (نفس) في التأكيد ر: التأكيد.

استعمال (نفس) إن كان المفعول ضمير الفاعل ر: الضمير ـ كون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد.

□ النَّفْي

النفي من أقسام الخبر، وهو مقابل للإثبات. وله أدوات منها: إن. لا. لم. لما. لن. ليس. ما. (النافيات).

والنفي قد يوجه إلى ذات الشيء، ويكون المراد انتفاء ثمرته. كقوله تعالى: ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾ نفى عنه الحياة لأنها ليست حياة طيبة ولا نافعة.

نفي الحقيقة: المجاز يصح نفيه ولكن الحقيقة لا يصح نفيها.

نفي المقيد: إن وُجِّهَ النفي إلى مقيد بقيد توجه النفي إلى القيد، وأفاد ثبوت أصل الفعل، فمن قال: «ما جئت راكبًا» أثبت ذلك أصل المجيء ونفى حالة الركوب. وليست هذه القاعدة كلية بل أكثرية، فمما خرج عنها قوله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافًا﴾ فهم لا يُلحفون ولا يسألون أصلًا (التهانوي/ ١٣٣٧).

كيفية نفي الجمل الفعلية والجمل الاسمية:

الجملة الفعلية إن كان فعلها ماضيًا: نفيها بإدخال (ما) أو (إنْ) تقول: ذهب عمرٌو إلى السوق، فإذا أردت نفيها قلت: ما ذهبَ عمرٌو إلى السوق، أو: إنْ ذَهَبَ...

ويجوز أن تحول الفعل الماضي إلى مضارع، ثم تدخل عليه (لم). تقول في نفي الجملة السابقة: لم يذهبْ عمرٌو إلى السوق. أو (لمّا). تقول: لمّا يذهبْ... إلا إن النفي بلمّا مستمر إلى الوقت الحاضر ويتوقّع خلافه.

ويجوز أن تنفي الماضي بـ (لا) في حالة واحدة، وهي أن يكون قد عُطِفَ على جزء من أجزاء الجملة معطوف يراد نفيه أيضًا، فتتكرر (لا)، فلا يصح أن تقول: لا ذهب عمرٌو إلى السوق، ولكن يصح أن تقول: لا ذهب عمرٌو إلى السوق ولا عليٌّ.

وتقول: لا ذهب عمرٌو إلى السوق ولا إلى المسجد، وتقول: لا ذهب عمرٌو إلى السوق ولا سافر. وتقول: لا ذَهَبَ عليٌّ إلى السوق ولا هو ذاهبٌ بَعْدُ.

وإن كان فعلها مضارعًا، فنفيه بـ (لا) ولا حاجة إلى تكرارها هنا. تقول: يذهب عليٌّ إلى السوق، فإن أردت النفي قلت: لا يذهب... ويجوز نفيه بـ (إنْ).

ويُنْفى أيضًا بـ (ما) إن كان للحال دون الاستقبال.

أما إن كان للمستقبل خاصة فنفيه بـ (لَنْ)، تقول: لن يذهبَ عليٌّ إلى السوق.

نفي الجملة الاسمية: تنفى الجملة الاسمية بـ (لَيْسَ)، وهي أكثر ما يستعمل في هذا الموضع. تقول: أخوك حاضرٌ، فإن أردتَ نفيها قلت: ليس أخوك حاضرًا.

وقد تنفى بـ (ما) وبـ (إن)، وبـ (لا) بشرط تكرارها، تقول: لا أخوك حاضرٌ ولا ابن عمك. ولا يشترط تكرارها إن أُعملت عمل (إنّ) ر: لا ـ لا النافية.

وقد يكون النفي بـ (غَيْر) مضافة إلى الخبر إن كان مفردًا، نحو: عليٌّ غيرُ حاضرٍ.

هذه هي الأدوات الموضوعة للنفي. ويجوز، على سبيل المجاز، استعمال أدوات الاستفهام في النفي، نحو: ﴿هل جزاء الإحسان إلّا الإحسان﴾، ونحو: متى فعلتُ ذلك؟ أي لم أفعله في وقت من الأوقات.

□ النفي بالإيجاب

(بديع) النفْيُ بالإيجاب أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشيء وباطنه نفيه، بأن يُنفىٰ ما هو من سببه، كوصفه، وهو المنفيُّ في الباطن، نحو: ﴿لا يسألون الناسَ إلحافًا﴾ نَفَى الإلحاف، والمرادُ في الباطن نفيُ السؤال ألبتّة. ومثله قوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاع﴾ (شرح عقود الجمان للسيوطي/ ١٣٤).

□ النقد الأدبي

النقد هو الفن الذي يعالج النصوص الأدبية، من التقييم لهذه النصوص، والتقويم لها، والحكم على الأدباء، والموازنة بينهم، والأسس التي ينبني عليها كل ذلك.

ومن فنون النقد علوم البلاغة الثلاثة (أُسس النقد الأدبي/ ١٨).

ومهمة الناقد أن يتبين مواضع الجمال في النصوص الأدبية، وأن يدلَّ عليها، ويبيِّن أسباب هذا الجمال. فهو تسجيل للخصائص، وتوجيه للقائمين بالإنتاج الأدبي.

والناقد لا بد أن يكون ذا حاسّةٍ مرهفة، وذكاء متقد، وثقافة واسعة، ومعرفة باللغة وعلومها، كثير الدراسة للأدب والمخالطة للنصوص، متدرِّبًا على تقييم الشعر والنثر (أُسس النقد الأدبي/ ٧٨).

والنقد للفظ الشعر ولمعناه، فلفظ الكلام جسمه، والمعنى روحه، فلا بد أن يكون معنى الكلام رائقًا، ويُعرضَ في ألفاظ مختارة، وسبك قويم، وأسلوب جميل (ر: الأسلوب).

ويقاس المعنى بمقاييس منها: ١ـ الصحة والخطأ، وذلك بموافقة الواقع أو مخالفته ٢ـ الابتكار والتقليد ٣ـ الطّرافة ٤ـ الوفاء بالمعنى والتقصير في ذلك ٥ـ مقدار ما يحدثه في النفس من أثر ٦ـ موافقة الشعور الإنساني الرفيع ومخالفته له ٧ـ شرف المعنى وضعته ٨ـ صدق القول وكذبه ٩ـ المثالية والواقعية ١٠ـ الاتباع والابتداع ١١ـ الوضوح والغموض ١٢ـ الألفة والندرة ١٣ـ المحسِّنات البديعية ١٤ـ السطحية والعمق ١٥ ـ الموهبة الشعرية (أُسس النقد الأدبي).

□ النَّقْص

(صرف) الفعل الناقص ما كانت لامه حرف علة. ولا بد أن تكون في الأصل واوًا أو ياء. ولا تكون ألفُ إلّا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه ستة: ١ـ ناقص واوي بقيت لامه على الأصل، نحو: سَرُوَ. رَخُوَ. بَذُوَ.

٢ـ ناقص واوي انقلبت واوه ألفًا، نحو: دعَا. دنَا. كبَا.

٣ـ ناقص واوي انقلبت واوه ياءً، نحو: حَظِيَ. حَفِيَ. شَقِيَ.

٤ـ ناقص يائي بقيت ياؤه على حالها،

نحو: رَقِيَ. صَدِيَ. لقي.

٥ـ ناقص يائي انقلبت ياؤه ألفًا، نحو: بَغَى. سَعَى. بنى.

٦ـ ناقص يائي انقلبت ياؤه واوًا، وهو (نَهُوَ) لا غيرها.

فالناقص ينقلب حرف العلة فيه دائمًا إلى حرف العلة الآخر المناسب لحركة ما قبل الآخر. وهذا الحكم جارٍ أيضًا في المزيدات وفي المضارع، تقول: استقىٰ. استصفى. يرتضِي. يدعو. ولا تثبت الواو في آخر الرباعي والخماسي والسداسي، لأن ما قبل آخرها لا يكون مضمومًا.

تصريف الناقص ماضيًا ومضارعًا وأمرًا مع الضمائر:

١ـ ياء المخاطبة وواو الجماعة، يُحذَف لهما آخر الناقص مطلقًا، وتبقى الفتحة إن كان المحذوف ألفًا نحو: أتَوْا. يَسْعَوْنَ. لِتَرْضَيْ. فإن كان المحذوف واوًا أو ياء، حُرِّك ما قبل الضمير بحركة تناسبه، نحو: رَضُوا ولم يستعصُوا، فاقْضِي.

٢ـ ألِفُ الاثنين والتاء المتحركة ونا الدالة على الفاعل، ونون النسوة. لا يحذف بسببها شيء. ولكن إن كان آخر الناقص ألفًا قلبت ياءًا في كل حال، نحو: مَضَيَا يتعاديان في الطريق، ما لم يكن الفعل ثلاثيًا أصل ألفِهِ واو، فتعود إلى أصلها، نحو: دَعَوَا إلى الحق.

فإن كان آخر الناقص واوًا أو ياءًا سَلِمَتَا، نحو: سَرُوَا ورضِيا بما يستوليان عليه. ونحو: سَرُونَ ورَضين.

الاسم المنقوص: الاسم المنقوص كل اسم معرف آخره ياءٌ قبلها كسرة. كالشَجِي والقاضي والمستعدي والليالي. وليس منه: الظَبْيُ. والدَّلْوُ. والصبِيّ. ونحوها.

وللمنقوص أحكام خاصة عند جمعه جمع سلامة. وعند تصغيره والنسب إليه. (ر: الجمع. التصغير. النَّسب).

ويقدر علامة الرفع وعلامة الجرّ على المنقوص. وتظهر عليه الفتحة.

□ النقص

(نحو) تسمى كان وأخواتها (رها) الأفعال الناقصة، ويقابلها الأفعال التامة. ومعنى نقص كان وأخواتها أنها ليست موضوعة لإفادة الحدث كسائر الأفعال، بل لإفادة الزمان مجرَّدًا عن الحدث. وليس الفعل الناقص مسندًا ولا مسندًا إليه بل هو قيد للخبر، والخبر هو المسند. ولذلك لا تتمُّ الأفعال الناقصة بمرفوعاتها، بل لا بد من ذكر المنصوب لأنه عمدة. (التهانوي/ ١١٣٦).

□ النَّقْص

(عروض) ر: الزحاف.

□ النَّقْط

كانت الحروف العربية تكتب في صدر الإسلام عارية من النقط. فكانت الباء والتاء والثاء والنون والياء تكتب بصورة واحدة بلا تمييز بينها، وكذلك الجيم والحاء والخاء. فكان للحروف التسعة والعشرين خمسة عشر

رمزًا فقط هي: ا ب ج د ر س ص ط ع ق ك ل م هـ و. فلما كان زمن الحجاج بن يوسف والي العراق من قبل عبدالملك وكثر التصحيف، وضع نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر الاعجامَ بدعوة من الحجاج.

وهناك وثائق تنسب إلى سنة ٢٢ للهجرة وفيها يتجلى أن بعض الحروف المتشابهة قد أُعْجِمَ بالنقط وبعضها قد أُغفِل. ومنها يتبيّن أن الاعجام سابق على زمن الحجاج.

أو أن تلك الوثائق كتبت أصلاً بدون نقط ثم نقطت بعد اختراع النقط.

أقول: والذي يتتبع الأبجديات القديمة المنقولة منها الأبجدية العربية يجد أنها لم تكن تستعمل النقط للتفريق بين حرف وحرف، بل كان لكل حرف صورة خاصة به. ويظهر عندي أن من أسباب ذوبان الفروق بين الحروف وصل الحروف بعضها ببعض. فعندما كانت مفرّقة كان لكل حرف صورته ففي الخط النبطي الذي هو (أبو) الخط الكوفي أو (جَدُّه) كانت القاف هكذا (ؖ) والفاء هكذا (ؤ) والواو هكذا (ؤ) وعندما تولد الخط الكوفي أصبحت الثلاثة بصورة واحدة هكذا (ؤ) هذا مع أن توصيل الحروف كانت بوادره في الخط النبطيّ.

وكذلك كانت السين والشين في الخط النبطي لكل منهما صورة، فاتحدتا في الكوفي، وقل مثل ذلك في الباء والتاء، وفي الجيم والحاء.

وأما الروادف (ث خ ذ ض ظ غ) فهي من الحروف العربية أُلحقت بعد ذلك، ولم يخترعوا لها صورًا جديدة، إنما رسموها بأشبه الحروف بها مما زاد الطين بلّة. اهـ. وانظر مقالنا «الخطّ المفصل» بمجلة البيان الكويتية سنة ١٩٧١م. اهـ.

ففرّق نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بين الحروف المتشابهة في الصورة بنقط جميعها وترك واحدٍ منها مُهْملاً، فنقطا الجيم واحدة من أسفل، والخاء واحدة من أعلى، وتركا الحاء مهملة. فكانت الحروف المعجمة ١٥ حرفًا والمهملة ١٣. وجعلا النقط بلون مداد الحروف. ويظهر أنهما جعلا للفاء نقطة من أسفل لتفترق عن الغين، وللقاف نقطتين من أعلى، فأخطأ من بعدهما فجعل للفاء نقطة من أعلى. وأما المغاربة فقد تابعوهما في نقط الفاء واحدة من أسفل، ولكنهم أخطأوا إذ ينقطون القاف واحدة فقط من أعلى (أطوار الثقافة والفكر ١/ ٤٢٨-٤٤٨).

□ النقل

١- قد يغلب استعمال اللفظ في معنى ما على سبيل المجاز، حتى يصير المعنى المجازي هو الذي ينساق إليه الذهن عند الإطلاق، ذلك ما يُسمّى في عرف البيانيين (المجاز الراجح) وإذا صار الاسم لا يُفهم منه عند التجرّد من القرينة إلّا هذا المعنى، سُمّي منقولاً، وكان النقل اسمًا لغلبة هذا الاستعمال. وذلك كما عبر الشارع بأسماء

الصلاة والزكاة والصوم والحج عن العبادات المخصوصة، ثم صارت بغلبة الاستعمال منقولة، فعادت حقائق في عُرف حَمَلة الشرع.

٢ـ ومن النقل أيضًا أن يستعمل اللفظ في معنى أخصّ من معناه الأصلي، ثم يغلب استعماله في هذا المعنى الأخصّ. وهذا أيضًا يسمّى (نقلاً) ومثاله لفظ (الدابة) فهو بحسب الأصل يتناول كل ما يدبّ على وجه الأرض، ثم غلب استعماله في ذوات الأربع خاصّة.

٣ـ ومن النقل أيضًا أن يوضع اللفظ وضعًا مستأنفًا مقصودًا للمعنى الجديد، فلا يكون ذلك من قبيل المجاز. وقد قيل إن استعمال الشارع لاصطلاحات الصلاة والزكاة ونحوهما هو من هذا النوع.

ومن الحق في هذا النوع الثالث وجود مناسبة بين المعنيين. (محمد الخضر حسين، مجلة المَجْمَع ١/٢٩٩).

□ النَّكِرة

(نحو) النكرة ما دل على غير معين، خلاف المعرفة (ر: المعرفة) والنكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها. ولذلك كانت دلالة النكرة بلا قرينة، ولا بد في دلالة المعرفة على التعيين من قرينة.

والنكرة نوعان:

أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كرجلٍ وفرسٍ ودار وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف. نحو: ذي ومَنْ، وما ـ في قولك: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، وبِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ، فإنها واقعة موقع (صاحب) و(إنسان) و(شيء) على الترتيب. وكذلك نحو (صَهٍ) منونًا: فإنه واقع موقع قولك: (سكوتًا) (التوضيح ١/٤٧).

(ر.أ: التنكير).

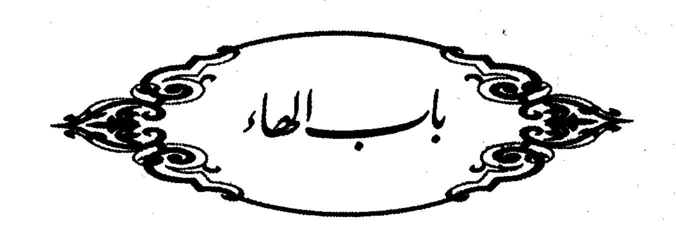
□ نموّ اللغة

طرق نموّ اللغة: تزيد الثروة اللغوية بطرق مختلفة ترجع إلى ما يلي:

١ـ القياس اللغوي ٢ـ الاشتقاق ٣ـ القلب والإبدال ٤ـ النحت ٥ـ الارتجال ٦ـ الاقتراض (رها) (أسرار اللغة/ ٦).

□ النَّهْيُ

(معاني) للنهي حرف واحد وهو (لا) الجازمة في نحو قولك: (لا تفعل). وهو كالأمر، حقيقته في الاستعلاء. وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك، كالتهديد، كقولك لخادم لا يمتثل أمرك: (لا تمتثل أمري) (الإيضاح ٢/ ٧٤، ٧٥) و(ر: لا الناهية).



باب الهاء

□ هـ (الهاء)

النطق بالهاء: الهاء صوت رخو (غير انفجاري) مهموس (لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان) مخرجه من أقصى الحلق. ويتخذ الفم معها وضعًا مشبهًا لوضعه مع أصوات اللِّين. وعند النطق بها تندفع كميّة من الهواء أكثر ممّا يندفع مع غير الهاء من الحروف (الأصوات اللغويّة/ ٧١).

إبدال الهاء: يَطَّرِد إبدال الهاء من تاء التأنيث عند الوَقْفِ عليها (ر: الوَقْف) (التوضيح ٢/٣٩٠).

(صرف) زيادة الهاء: ١- تزاد الهاء سماعًا في مواضع قليلة، كأُمَّهات، وأهراق الماء (التوضيح ٢/٣٨٢).

٢- وتزاد بعد آخر الكلمة عند الوقف على متحرك ر: الوقف.

□ هاء الغائب

هاء الغائب هي ضميرٌ يُستعمل في موضع النَّصْب أو موضع الجرّ. كقوله تعالى: ﴿قال لَهُ صاحِبُهُ وهو يحاورهُ﴾. وأما في (إياهُ) فهي حرف غيبة وليست من الضمير. والضمير (إيًّا) وحدها (المغني ٢/٢٧).

النطق بهاء الغائب: إن كان قبل هاء الضمير حرف متحرك بالضم أو بالفتح وجب أن توصل بواو مدٍّ نحو: ﴿قال لَهُ صاحِبُهُ﴾ تنطق (قال لَهُو صاحِبُهو).

وإن كان قبلها متحرك بالكسر توصل بياء مدٍّ نحو: ﴿يضلُّ به كثيرًا﴾ تنطق: بِهي. ولا يكتب حرف الوصل. وإن كان بعده ساكنٌ حُذِف في النطق أيضًا نحو: ﴿لهُ الملك﴾ ﴿قومِهِ الذين﴾.

وإن كان قبلها ساكن غير الياء فإنها تضم بلا مدّ وإن كان ياء كُسِرت بلا مدٍّ. نحو: ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيهِ... أم يقولون آفتراهُ﴾.

وما تقدم من الأحكام يخرج منه استثناءات معينة تراجع في الأصل (النَّشْر ١/٣٠٥).

▢ ة (هاء التأنيث)

(نحو) هاء التأنيث هي تاء التأنيث في بعض مواقعها، إذا وُقِفَ عليها انقلبت هاءً (ر: الوقف) قال البصريون: الأصل التاء. وقال الكوفيون: الأصل الهاء (المغني ٢/٢٧).

ما تمتنع فيه هاء التأنيث من الصفات: الغالب في تاء التأنيث أن تكون لِفَرْقِ صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم. ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان (فيستوي فيها المذكر والمؤنث) وهي:

١ـ فَعُول بمعنى فاعل كامرأة غَيُورٍ وصَبُورٍ. ولو كان (فَعُول) بمعنى مفعول ـ لحقته التاء نحو: جمل رَكُوب وناقةَ رَكُوبة.

٢ـ فعيل بمعنى مفعول، نحو: امرأةٌ جريحٌ، فإن كان (فعيل) بمعنى فاعل ـ لحقته التاء، نحو: امرأة رحيمةٌ وظريفة، فإن قلت: مررت بقتيلةِ بني فلان ـ ألحقت التاءَ خشية الإلباس، لأنك لم تذكر الموصوف.

٣ـ (مفعالٌ) كمنحار.

٤ـ (مِفْعيلٌ) كمعطير. وشذ امرأة مسكينة، وسُمِعَ (مسكينٌ) على القياس.

٥ـ (مِفْعَل) كمِغْشَم ومِدْعَس (أي مطعان) (التوضيح ٢/٢٧٧).

دخول الهاء الفارقة في الأسماء المختصة بالإناث: الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو: شيخ وعجوز، وحمار وأَتَان، وبَكْر وقَلُوص، وجَدْيٌ وعَنَاقٌ، وتَيْسٌ وعَنْزٌ، وخُزَزٌ وأرنب. وربما أدخلوا الهاء تأكيدًا للفرق كناقة ونعجة، فإن مقابلهما جملٌ وكبش، وقالوا: غلام وجارية، وخُزَزٌ وعِكْرِشَة، وأَسَد ولَبُؤَةَ. وقد تقع فارقة في الأسماء في مواضع قليلة: كامرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة. (الأشباه والنظائر ٢/١٢٢).

مجيء الهاء لغير الفرق بين المذكر والمؤنث:

١ـ يكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس، كتمر وتمرة، ونخل ونخلة.

٢ـ ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمء واحد.

٣ـ وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنّث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة.

٤ـ وقد تجيء للمبالغة كرجل راويةٍ ونسّابةٍ.

٥ـ وقد يجاء بها معاقِبَةً لياء مفاعيل، كزنادِقَة وجَحاجِحَة.

٦ـ وقد يجاء بها دلالة على النسب، كقولهم: أشعثيّ وأشاعِثَة، وأزرقيّ وأزارقة.

٧ـ وقد يجاء بها عوضًا من فاءٍ نحو: عِدَة، أو من عَين، نحو: إقامة، أو من لام، نحو: لغة ومئة، أو من مدّة تفعيل، نحو: تزكية. (الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٢، ١٢٣).

□ ها (الضمير)

تكون (ها) ضميرًا متصلاً للمفرد المؤنث، يقع في موضع النصب أو موضع الجر، كقول الله تعالى: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾.

□ ها (التنبيه)

(نحو) تدخل (ها) دالة على التنبيه على أربعة:

١ـ الإشارة لغير البعيد نحو: هذا.

٢ـ ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ ونحو: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم﴾.

٣ـ بعد (أيّ) في النداء، نحو: ﴿يا أيها الناس﴾ وهي هنا واجبة للتعويض عمّا تضاف إليه أيّ. ويجوز في لغةٍ حذف الألف وضم الهاء. وقرأ ابن عامر: ﴿أيُّهُ المؤمنون﴾. ﴿أيُّهُ الثَّقلان﴾.

٤ـ على اسم الله تعالى في القَسَم، نحو: (ها اللهِ) ويجوز هنا أن تحذف ألف ها في النُّطق وأن تثبتها (المغني ٢/٢٨).

□ ها (اسم الفعل)

(ها) اسم فعل أمر، معناه: خُذْ. ويجوز أن تقول فيها: هَاءَ، وهاكَ، وهاءَكَ. والكاف هذه تتصرف بحسب نوع المخاطب. ويجوز أن يُستَغْنَى عن الكافِ بتصريف الهمزة، فيقال: هاءَ، هاءِ، هاؤما، هاؤمْ، وهاؤُنَّ. قال الله تعالى: ﴿فيقول هاؤم اقرؤوا كتابيهْ﴾ (المغني ٢/٢٧).

□ الهجاء

(أدب) ر: المدح والهجاء.

□ الهَزَج

(عروض) بحر الهَزَج أصلُ تفاعيله كما يخرج من الدائرة (مفاعيلن) ست مرات، لكنه لا يستعمل إلا مجزوءًا، وقد نظمه بعضهم للتَّذَكُّر فقال:

على الأهــزاجِ تسهيلُ
مفــاعـيلن مفــاعيلُ

وله عروض واحدة وضربان، وهي كما يلي:

١ـ مفاعيلن مفاعيلن — مفــاعيلن مفــاعيلن

٢ـ ... ... — ... مفاعي (فعولن)

وأمثلتهما كما يلي:

١ـ لقــد طيِّب ذِكْرُ اللــ
ــهِ بالتسبيح أفــواهــا

٢ـ ومـا ظهري لباغي الضيـ
ـــم بالظهرِ الذلـولِ

(أهدى سبيل/ ٥٤).

□ الهزل الذي يراد به الجدّ

هو نوع من المحسنات البديعية، ومثاله قول الشاعر:

إذا ما تميميٌّ أتاك مُفاخرًا
فَقُلْ عدِّ عن ذا، كيف أكلُكَ للضبِّ؟

(الإيضاح ٤/٦٦).

□ هَلْ

(نحو) هلْ حرفُ استفهامٍ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي دون التصوُّر ودون التّصْديقِ السلبيّ. فلا يجوز أن تقول: هل زيْدًا ضربت؟ لأن تقديم الاسم يشعر بوجود التصديق بنفس النسبة. ولا يجوز: هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟ إذا أُريدَ بأم المتصلة. ولا يجوز: هل لمْ يقمْ زيدٌ؟ وجميع أسماء الاستفهام لطلب التصوُّر لا غير، والهمزة مشترَكَةٌ بين طَلَبِ التصديقِ وطلب التصوّر.

وتفترق هل من الهمزة من أوجه:

(أحدها) اختصاصُها بالتصديق.

(والثاني) اختصاصها بالإيجاب كما تَقَدَّم، بخلاف الهمزة نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾ ﴿أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه﴾.

(والثالث) تخصيصها المضارعَ بالاستقبال نحو: هل تسافِرُ؟ بخلاف الهمزة نحو: أتظنه قائمًا؟

(والرابع والخامس والسادس) أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إنَّ، ولا على اسمٍ بعده فعلٌ إلّا في ضرورة الشعر بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أفَأن مِتَّ فَهُمُ الخالدون﴾ ﴿أإنْ ذُكِّرْتُمْ بل أنتم قومٌ مسرفون﴾ ﴿أإنَّكَ لأنت يوسف﴾ ﴿أَبَشَرًا مِنّا واحدًا نَتَّبِعُهُ﴾.

(السابع) أنه يجوز أن يراد بالاستفهام بها النفيُ ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلّا) في نحو: ﴿هلْ جزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسان﴾.

(الثامن) أنها تأتي بمعنى (قَدْ) وذلك مع الفِعْل، وبذلك فسر قوله تعالى: ﴿هلْ أتَى على الإنسان حينٌ من الدهر﴾ وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدًا بمعنى قد وأن الاستفهامَ إنّما هو مستفاد من هَمْزَةٍ مقدرة معها ونقله في (المُفَصَّل) عن سيبويه.

وقال بعضهم معناها (التوقُّع) وكأنه قيل لقوم يتوقَّعُونَ الخبر عمّا أتى على الإنسان. وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا. وقال ابن هشام: وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك (المغني ٢/ ٢٨-٣٠).

ولأجل اختصاص هل الاستفهامية بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال ـ كان لها مزيد اختصاص بالفعل، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فهل أنتم شاكرون﴾ أدل على طلب الشكر من قولنا ـ فهل تشكرون ـ ومِنْ قولنا ـ فهل أنتم تشكرون، لأن إبرازها ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال

العنـاية بحصـولـه من إبقـائـه على أصله (الإيضاح ٢/ ٥٥ـ٥٧).

◻ هلّا

هلّا تكـون حرف توبيخ وتنـديم على الترك، فتختص بالفعل الماضي، نحو:

هلّا برزت إلى غزالـة في الـوغى
بل كان قلبـك في جناحي طائرِ

وتكـون حرف تحضيض فتـدخـل على الماضي والمضارع.

◻ الهمز

ر: أ (أول الحروف).

◻ الهمس

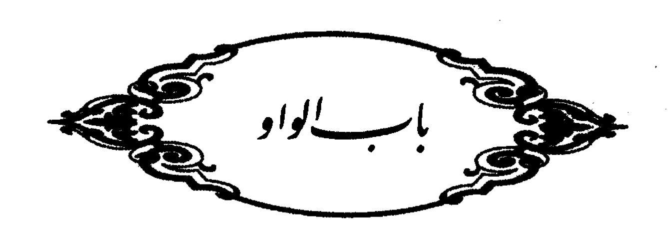
المهموس من الحروف ما لا يهتز الوتران الصوتيان عند النطق به (ر: الجهر والهمس).

◻ هنا

هنا اسم إشارة للمكان (ر: اسم الإشارة).

◻ الهيئة

اسم الهيئة: ر: اسم الهيئة.



باب الواو

□ و (الواو)

(إملاء) زيادة الواو ونقصها في الرسم: تزاد الواو في اسم الإشارة (أولاء) وما تفرع منه نحو: هؤلاء، أولئك.

وتزاد في (عمرو) في حالتي الرفع والجرّ، فرقًا بينه وبين (عُمَر)، ولا تزاد في حالة النصب، ويكتفي في التفريق بينهما حينئذ بأن (عمر) لا ينوّن و(عمرًا) ينوّن (والي/ ١٤٠).

وتنقص من (داود).

(صرف) إبدال الواو والياء من الهمزة: تبدل الواو والياء من الهمزة في موضعين:

١ـ في باب الجمع الذي على (مَفَاعِل) وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألِفِهِ، وكانت تلك الهمزة عارضةً في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا. فيجب حينئذ قلبُ كَسرَةِ الهمزَةِ فتحةً، ثم قَلْبُ الهمزة ياء (أو واوًا) ويقلب ما بعدها ألفًا. مثال ذلك خطايا (جمع خطيئة) فأصل خَطَايَا: خَطَايِءُ، ثم صارت خَطَائِئُ ثم خطاءَيُ، ثم خطاءَا، ثم خطايا.

وكذلك قَضَايَا جمع قضية.

وهَرَاوَى جمع هَرَاوَة (التوضيح ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥).

إبدال الواو من الألف: تبدل الواو من الألف إن انضمّ ما قبلها، نحو: بُويِعَ وضُورِب.

إبدال الواو من الياء: تبدل الواو من الياء في أربع مسائل:

١ـ أن تكون ساكنة بعد ضمٍّ غيرَ مُدْغَمَةٍ، نحو: مُوقِن ومُوسِر، أصلهما مُيْقِن ومُيْسِر.

٢ـ أن تقع بعد ضمة وهي لام (فَعُلَ) كنَهُوَ الرجل وقَضُوَ ـ بمعنى ما أنْهَاهُ (أي أعقله) وما أقْضَاهُ.

٣ـ أن تكون لامًا (لفَعْلَى) بفتح الفاء، اسمًا لا صفة، نحو: تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوى.

٤ـ أن تكون عينًا (لِفُعْلَى) بالضم، اسمًا كطُوبَى مصدرًا لطابَ. أو مؤنثًا لأفعَلَ كالطُّوبَى والكُوسَى والخُورى ـ مؤنثات أطْيَبَ وأكْيَس وأخْيَر. وهذا الحكم على سبيل الجواز تقول الطُّوبَى والطِّيبي، والكُوسَى والكِيْسَى، والضُّوقَى والضِّيقَي (التوضيح ٢/ ٤٠٩-٤١٢).

زيادة الواو: كُلُّ واوٍ صَحِبَتْ ثلاثةَ أُصولٍ فأكثرَ ولم تَكُنْ في صدرِ كَلِمَتِها فهي زائدةٌ، نحو: جَوْهر وعَجُوز، بخلاف نحو: سَوطٍ ودَلْوٍ وَوَلْوَلَ (التوضيح ٢/ ٣٨٠).

وتزاد بعد هاء الضمير إشباعًا، نطقًا لا رسمًا.

وتزاد الواو بعد ضميري النصب والجر المتَّصلين (كُمْ) و(هُمْ) إن اتصل بهما ضمير نصب آخر، نحو: أنُلزِمكُمُوها. يسألْكُموها. أعطيتُهُموهُ.

□ و (الواو)

(نحو) تأتي الواو المفردة عاطفة، أو استئنافية، أو حاليّة، أو حرف معية، أو حرف قَسَمٍ. وثَمَّ واوٌ يقال لها واو رُبَّ. وتكون الواو أيضًا ضميرًا لجمع الذكور. وتفصيل ذلك كله فيما يلي:

واو الاستئناف: هي حرف يُستأنف بعدها الكلام ولا يكون لما بعدها ارتباطٌ نحويٌّ بما قبلها. وجعلها بعضهم زائدة. وبعضهم يُخرِّج ما استُشْهِدَ به من الأمثلة على العطف. ومما استشهدوا به على ورودها للاستئناف قول الله تعالى: ﴿لنبيِّنَ لكم ونقرُّ في الأرحام ما نشاء﴾ ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ ويَذَرُهُمْ في طغيانِهِمْ يعمهون﴾ ﴿واتقوا اللهَ ويعلِّمُكُمُ اللهُ﴾ وقال الشاعر:

عَلَى الحَكَمِ المأْتِيِّ يومًا إذا قَضَى
قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُورَ ويقصِدُ

وهذا متعينٌ للاستئناف لأنَّ العطفَ يجعلُهُ شريكًا في النَّفْي فيلزَمُ التناقُضُ. وكذلك قولهم دعني ولا أعودُ (المغني ٢/ ٣٣، ٣٤).

واو الثمانية: ذكرها جماعة من الأُدَباء كالحريري، ومن النحويِّين والمفسِّرين، وزعموا أن العَرَبَ إذا عَدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذانًا بأن السَّبْعَةَ عددٌ تام وأنَّ ما بعدَها عددٌ مستأنَف. واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابعهم كلبهم﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿سبعة وثامنهم كلْبُهم﴾ والصحيح أن العطف من كلام الله تعالى، والمعنى: نعم، هم سبعة وثامنهم كلبهم وإن هٰذا تصديقٌ لهذِهِ المقالة، كما أن (رجمًا بالغيب) تكذيب لتلك المقالة التي قبلُ. ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انْقَطَعتِ العِدَّة.

والثانية: آية سورة الزُّمَر: ﴿حتى إذا جاءُوها فتحت أبوابها﴾ عند ذكر أبواب جهنم و﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ عند

ذكر أبواب الجنة إذ قيل ﴿فتحت﴾ في آية النار لأن أبوابَها سبعة وقيل: ﴿وفتحت﴾ في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية. والصواب أن الواو في ﴿وفتحت﴾ مُقْحَمَةٌ عند قوم، وعاطفةٌ عند آخرين. أو هي واو الحال أي: جاؤها مُفَتَّحةً أبوابُها.

الثالثة: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف (والناهون) عن المنكر﴾ فإنه الوصف الثامن. قال ابن هشام: والظاهر أن العطف في هذا الوصفِ بخصوصه إنما كان من جهة أنَّ الأمْرَ والنَّهْيَ من حيث هُمَا أمرٌ ونهيٌ متقابلانِ، بخلاف بقية الصفات.

الرابعة: ﴿عسى ربُّه إنْ طلَّقَكُنَّ أن يُبْدِلَهُ أزواجًا خيرًا منكنَّ مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثيباتٍ وأبكارًا﴾ والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هُما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبةَ والبكارة في امرأة واحدة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحةٌ للسقوط.

الخامسة: ﴿سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ حُسُومًا﴾ وإنما هذه واو العطف وهي على الصحيح واجِبَةُ الذِّكر (المغني ٢/ ٣٥-٣٧).

(نحو) واو الحال: هي واو تربط جملة الحال بما قبلها، نحو: جاء زيدٌ وعلى كَتِفه سيف.

وجملة الحال إما أن تُرْبَط بالضمير، نحو: ﴿وجاء أهلُ المدينةِ يَسْتَبْشِرون﴾، أو بالواو نحو: جئتُ والشَّمسُ طالِعَة، أو بالواو مع الضمير، نحو: ﴿وما يؤمِنُ أكثرهم بالله إلاَّ وَهُمْ مشركون﴾ وعلى هذا، فحيثما خَلَتِ جملة الحال من الضمير تَعَيَّنَ رَبْطُها بالواو. اهـ.

(بلاغة) مواقع ربط جملة الحال بالواو: الحال المؤكِّدة لا تدخلها الواو أصلًا، نحو: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾، وذلك أنّ الواو تؤذن بمغايرة ما بعدها لما قبلها، وهذا لا يتحقق في المؤكِّدة، لأنها ليسَتْ شيئًا غير المؤكِّدة.

وأما الحال المؤسِّسَة، فالأصل فيها أن تكون بغير واو لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر، ووصف له كالنعت. لكنها إن كانت جملة فإنها من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة، فاحتاجت إلى ما يربطها بصاحبها. وكل من الضمير والواو صالح للربط. والأصل في الربط الضمير كما في جملة الخبر والنعت والصلة. فإن خلت الجملة من الضمير وجب ربطها بالواو إلاّ المصدَّرة بفعلٍ مضارع مثبت، فلا يجوز ربطها بالواو أصلًا، فلا يصح أن تقول: جاء الضيفُ ويصيح الديكُ.

وإن كان في جملة الحال ضمير صاحبها فلها أحوال:

١ـ فإن كانت جملة الحال فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو، نحو: ﴿ولا

تمنُنْ تستكثِر﴾، لأن الفعل المضارع يدل على حصول وصف مقارن. وأما ما ورد مما يخالف ذلك فهو مؤوَّل، كقول الشاعر:

فلمّا خَشِيتُ أظافيرَهُم
نجوتُ وأرهَنُهم مالكا

وكقولهم: قمتُ وأصُكُّ عَيْنَه. فقد قال عبدالقاهر الجرجاني: الواو هنا عاطفة والتقدير: نجوتُ ورهنْتُهم، وقمتُ وصككتُ. وعدل عن الماضي إلى المضارع لاستحضار الصورة العجيبة.

٢ـ فإن كان الفعل المضارع منفيًّا جاز المجيء بالواو، وجاز تركها، كقول الشاعر:

أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أبًا
ولقد كان ولا يدعىٰ لأبْ

وكقولهم: جعل يقول ولا يدري ما يقول. وقال الله تعالى: ﴿فما لهم لا يؤمنون﴾ وتقول: بقي المريض أيامًا لا يأكل ولا يشرب.

٣ـ أما إن كان الفعل ماضيًا مثبتًا أو منفيًّا جاز الإتيان بالواو، وجاز تركها. وتجب (قد) ظاهرة أو مقدرة، مع المثبَت لتقربه إلى الحال فيصح وقوعه حالاً. ومثاله مع الواو قول الله تعالى، عن زكريا، ﴿أنّى يكون لي غلامٌ وقد بلغني الكِبرُ وامرأتي عاقر﴾ وعن مريم: ﴿أنّى يكون لي ولد ولم يمسسني بشرٌ﴾ وبدون الواو: ﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾ ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضلٍ لم يمسسهم سوء﴾.

٤ـ أما الجملة الاسمية فالمشهور جواز الواو، ودخولها أولى من تركها، كقولهم: كلمته فوه إلى فيَّ. سرت معه يده في يدي.

ومن تركها قول الشاعر:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نَكِرتُها
خَرَجْتُ مع البازي عليَّ سوادُ

ويحسن الترك إن تقدمتها حال مفردة، كقول الشاعر:

واللهُ يبقيك لنا سالمًا
برداك تبجيلٌ وتعظيمُ

أو كانت مفتتحة بكأنَّ ونحوها، كقول الفرزدق:

فقلتُ عسى أن تُبصِريني كأنّما
بَنِيَّ حَواليَّ الأسودُ الحواردُ

وتجب الواو إن افتتحت جملة الحال بضمير صاحب الحال لئلا يُظَنَّ الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون﴾ وقوله: ﴿قالوا وَهُمْ فيها يختصمون تاللهِ...﴾ (من التلخيص مع شرح البرقوقي ط١ ص١٨٢).

واو رُبَّ: مثالها قول الشاعر:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخَى سُدُولَه
عليَّ بأنواعِ الهمومِ لِيَبْتَلي

ولا تدخل إلّا على مُنكَّر، ولا تتعلَّقُ إلا بمؤخَّر. والصحيحُ أنَّها واوُ العطف. ويجوز افتتاح القصائد بها بالعطف على شيءٍ في نَفْسِ المتكلِّم. ويوضح كونها عاطفة أن واو

العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم (المغني ٢/٣٥).

الواو العاطفة: معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحِبِه نحو: ﴿فأنجيناه وأصحابَ السفينة﴾ وعلى سابقِهِ نحو: ﴿ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيمَ﴾ وعلى لاحِقِه نحو: ﴿كذلك يُوحِي إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ وقد اجتمع هذان في ﴿ومنكَ ومِنْ نوحٍ وإبراهيمَ وموسَى وعيسَى بنِ مريم﴾ فعلى هذا إذا قيل: قام زيدٌ وعمرٌو، احتمل ثلاثةَ معان. قال ابن مالك: وكونها للمعيَّةِ راجِحٌ، وللترتيبِ كثيرٌ، ولعكسِهِ قليل اهـ.

ويجوز أن يكون بين متعاطِفَيْهَا تقارُبٌ أو تراخٍ، نحو: ﴿إنا رادُّوه إليكِ وجاعِلوهُ من المرسَلين﴾ فإن الردّ بُعَيْدَ إلقائِهِ في اليَمِّ، والإرسالَ عَلَى رأسِ أربعينَ سَنَة. وقالَ بإفادَتِهَا الترتيب قطرب والفراء وثعلب والشافعي.

وزعم قومٌ أن الواوَ قدْ تخرج عن إفادة مطلق الجمع وذلك على أوجه:

(أحدها) أن تستعمل بمعنى (أو) فتكون بمعناها في التقسيم، كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف؛ وفي الإباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: جالس الحَسَنَ وابنَ سيرين، أي: أحدهما أو كلاهما؛ وفي التخيير كقول الشاعر:

وقالوا نأَتْ فاخترْ لها الصَّبْرَ والبُكَا
فقلت البكا أشفى إذًا لِغَليلي

قال معناه: أو البكا، إذ لا يجتمع مع الصبر.

(والثاني) أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم: أنتَ أعلم ومالك، وبعت الشاء شاةً ودرهمًا (المغني ٢/ ٣٠-٣٣).

واو القسم: لا تدخل إلّا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلّا بمحذوف، نحو: ﴿والقرآن الحكيم﴾ فإن تلتها واو أخرى نحو: ﴿والتِّينِ والزيتون﴾ فالتالية واو العطف وإلّا لاحتاجَ كل من القَسَمين إلى جواب (المغني ٢/٣٥).

واو المعية: حرف بمعنى مع تدخل على الاسم والفعل. فإن دخلت على الاسم نُصِبَ على أنه مفعول معه، نحو: سرت والطريقَ (ر: المفعول معه).

وإن وقع المضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب محضين وجب نصبه بـ(أن) مقدرة نحو: ﴿ولمّا يعلمِ الله الذين جاهدوا منكُمْ ويَعْلَمَ الصابرين﴾ ونحو قول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خلق وتأتيَ مثله
عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ

فإن انتقض النفي بـ(إلّا) امتنع النصب نحو: ما تأتينا إلّا وتُحَدِّثُنا. وكذلك إن كان

الطلب باسم الفعل (التوضيح ٢/٢١٢).

واو الضمير: تكون الواو ضميرًا لجماعة الذكور العقلاء. وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم نحو قوله تعالى: ﴿قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾ وتلحق الماضي والمضارع والأمر. وإذا صرح بالفاعل بعدها لم تكن ضميرًا بل مجرّد علامة لجمع الذكور، كما في الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وهي لغة لبعض العرب دون بعض (المغني ٢/٣٧).

◻ وا

(نحو) (وا) حرف نداء مختصٌّ بباب الندبة، نحو: وا أبتاه. وقد تكون اسم فعلٍ بمعنى أَعْجَبُ، كقول الشاعر:

وا بأبـي أنـتِ وفـوكِ الأشنَبُ
كأنَّـمـا ذُرَّ عليه الـزَّرنَـبُ
أو زنـجـبيلٌ وهـو عنـدي أطيَبُ

(الزرْنب) نبت طيب الرائحة.

◻ الوافر

(عروض) البحر الوافر وزنه (مفاعَلَتُنْ) ستَّ مرات. ونظمه بعضهم للتذكُّر فقال:

بحـور الشعـر وافِرُهـا جميل
مفـاعَـلَتُنْ مفـاعلتن فعـولُ

وله عروضان وثلاثة أضرب:

أ ـ مفاعلتن مفاعلتن فعولن
مفاعلتن مفاعلتن فعولن ـ١

ب ـ مفاعلتن مفاعلتن
مفاعلتن مفاعلتن ـ٢

... ...
... مفاعيلن ـ٣

وأمثلتها بالترتيب كما يلي:

١ـ لقيناهُمْ بأرماحٍ طوالٍ
تبشّرهُمْ بأعمارٍ قصارِ

٢ـ أتيأس أن ترى فَرَجًا
فأين الله والقَدَرُ

٣ـ رُقَيَّةُ تيمَتْ قلبي
فَوَاكبدي من الحبِّ

(أهدى سبيل/ ٤٥).

◻ واها

واها اسم فعلٍ بمعنى أَعْجَبُ.

◻ الوَتِد

(عروض) الوتد في اصطلاح العروضيين مقطع يتكون من ثلاثة حروف، إما من متحركين فساكن ويسمّى وتدًا مجموعًا نحو: (مفا) من (مفاعيلن). ومثاله: بِكُم.

وإما من متحرك فساكن فمتحرك، ويسمى وتدًا مفروقًا، نحو: (فاع) من (فاعِ لاتن) ومثاله: قام (أهدى سبيل/ ١٧).

وَجَد

وجَدَ فعل يأتي على أوجه:

١ـ أن يكون بمعنى حصول اليسار والسعة والمال. وهو حينئذ لازم. والمصدر الوجْدُ والوُجد والجِدَة.

٢ـ أن يكون بمعنى الغضب والحزن والحبّ ونحوها من العواطف يقال: وَجَد في نفسه على فلان أي: غضب. والمصدر الوَجْد والمَوْجِدة والجِدَة. وهو حينئذ لازم.

٣ـ أن يكون بمعنى إدراك المفقود، فتنصب فعلاً واحدًا، ومصدره الوجود.

٤ـ أن تدل على اليقين، وهي حينئذ متعدية تنصب مفعولين مثل دَرَى. وهذا المعنى هو الذي يتعلق به كلام النحويين (ر: ظنّ وأخواتها).

الوزن التصغيري

ر: التصغير ـ الأوزان التصغيرية.

الوزن الصرفي

(صرف) الوزن الصرفي ويسمى التمثيل، هو عَمَلِيَّةٌ تَعْليميَّةٌ صَرْفِيَّةٌ الغَرضُ منها بيانُ أحوالِ أبْنِيَةِ الكلمة في الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ، والأُصُولِ والزَّوائد، والتَّقْديمِ والتأخير، والحَذْفِ وعَدَمِهِ.

كيفية الوزن: تُقَابَلُ الأصولُ بالفاءِ فالعَيْنِ فاللّام مُعْطَاةً ما لِمَوْزُونِها من تحرّكٍ وسكونٍ، فيقال في فَلْس: فَعْل، وفي ضَرَبَ: فَعَل ـ وكذلك في قَامَ وشَدَّ، لأن أصلهما قَوَمَ وشَدَدَ، وفي عَلِمَ: فَعِلَ ـ وكذلك في هَابَ ومَلَّ، وفي ظَرُفَ: فَعُلَ، وكذلك في طَالَ وحَبَّ.

فإن بقي من أُصول الكلمة شيء زدتَ لامًا ثانية في الرباعيّ، فقلت في جَعْفَرٍ: فَعْلَل، وثالثةً في الخُماسِيّ فقلت في جَحَمْرِش: فَعَلِّل.

ويُقَابَل الزائد بلفظه، فيُقال في أكْرَمَ وبَيْطَرَ وجَهْوَر: أفْعَل وفَيْعَل وفَعْوَل. وفي اقتدر: افْتَعَل ـ وكذلك في اصطبر وادّكر، لأن الأصل: اصْتَبر واذْتَكَرَ: وفي استَخْرَجَ: استَفْعَل.

إلّا أنّ الزائد إذا كان تكرارًا لِأصلٍ، فإنه يُقَابَل بِمَا قُوبِل به ذلك الأصل، كقولك في حِلْتِيتٍ وسُحْنُونٍ واْعْشَوْشَبَ بالترتيب: فِعْليلٌ وفُعْلُولٌ وافْعَوْعَلَ.

وإذَا كان في الموزونِ تَحْوِيلٌ أو حذفٌ ـ أتَيْتَ بمثله في الميزان، فتقول في نَاءَ، فَلَعَ، لأنه من نَأَى، وفي الحادي: عالِف، لأنه من الوَحْدَة.

وتقول في يَهَبُ: يَعَلُ وفي بِعْ: فِلْ، وفي قاضٍ: فاعٍ (التوضيح٢/٣٧٦، ٣٧٧).

أقول: ولا يوزن الحرف. ولا غير المتصرف من فعل أو اسم. اهـ.

والأسماء الأعجميّة لا توزن، لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد. وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق لهما

اشتقاق، فلا يتحقق لها وزن، كالحروف (الأشباه والنظائر ١/٦٢).

□ الوزن العروضي

يوزن النظم بموازين مؤلفة من ألفاظ معينة تسمى التفاعيل (ر: التفعيلة).

والمعتبر في الحروف الموزونة ما ينطق به منها، سواء كتب أو لم يكتب، فألف (هذا) توزن. ولا يوزن ما لا ينطق به نحو: واو (عمرو) ونحو: ألف (دعا) في قولك: دعا المحرمون الله.

ولأجل تقطيع الشعر ووزنه يكتب أولاً بخط العروض (ر: خط العروض). ثم يقابل كل حرف متحرك من البيت بحرف متحرك من التفعيلات، ويقابل الساكن بالساكن (أهدى سبيل/ ١٦، ١٧).

□ الوصف

(صرف) الوصف والصفة، ما دل على الحدث ومن قام به أو وقع عليه.

فيشمل الوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة (رها).

وبعضهم يستعمل الوصف والصفة بمعنى النعت، والأَوْلى تخصيص النعت بما وقع تابعًا يخصص متبوعه أو يعرّفه، فهو اصطلاح نحويّ، كما يذكر في (النعت)، وأن الوصف ما ذكرناه من قبل، فهو اصطلاح صرفي.

□ الوصف

(نقد أدبي) الوصف الأدبي هو الفن الذي يتناول الطبيعة والإنسان والآثار القائمة، والمنشآت الجميلة، والحوادث الكبيرة، وكل ما يعنّ للإنسان تسجيله باللغة. فهو نظير الرسم والتصوير، يعتمد على الخيال وصدق التعبير.

والعاطفة الأساسية التي تنشئ الوصف الأدبي هي الإعجاب والروعة بما يشهده الأديب، فيفسره تفسيرًا خاصًا متأثرًا بمزاجه ووجهة نظره. ويخلع عليه من نفسه تفاؤلها وتشاؤمها، وإكبارها أو ازدراءها.

أُسلوب الوصف: أساليب الوصف تتنوع بحسب ما يتناوله. فهو في وصف الحروب وقوى الطبيعة، وحوادثها المفزعة، قوي جزل. وهو في وصف العواطف الرقيقة من حب واعتذار وعتاب، ليّنٌ سَلِس. وهو رائع جذاب في وصف البروق اللامعة، والكواكب النيرة، والأزهار النيّرة، والأنغام الحلوة، والجمال كيف كان. ومن أمثل ما يوضح ذلك قول البحتري يصف الربيع:

أتاكَ الربيعُ الطلْق يختال ضاحكًا
من الحسن حتى كاد أن يتكلما
وقد نبّه النيروزُ في غَسَق الدُّجى
أوائلَ وردٍ كنّ بالأمسِ نُوَّما
يُفتِّقُها بَرْدُ الندى فكأنه
يبثّ حديثًا كان قبلُ مُكَتَّما
ومِنْ شجرٍ رَدَّ الربيعُ لباسَه
عليهِ كما نشَّرتَ وشَيًا مُنَمْنَمَا

ورقَّ نسيمُ الريحِ حتى حسبته
يجيءُ بأنفاسِ الأحبَّةِ نُعَّمَا

(الأسلوب/ ٩٠).

□ الوصل

(علم القافية) ر: القافية.

□ الوصل والفصل

الوصل في الحروف والكلمات والجمل: ر: الفصل والوصل.

همزة الوصل: ر: أ (الهمزة).

□ الوصلة

(نحو) ذو دخلت وُصْلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس.

ونظيرها (الذي) وأخواته، دخلت وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل.

و(أيّ) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام.

واسم الإشارة وُصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة. ويستعمل اسم الإشارة أيضًا وُصلةً إلى نداءِ ما فيه الألف واللام، فنقول: يا هذا الرجل. (الأشباه والنظائر ١/٣١٨).

□ الوضع

الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى.

والوضع قسمان: ١ـ وضع شخصي، ويسمّى أيضًا وضعًا جزئيًا، أو عينيًا، وهو تعيين اللفظ بخصوصه للدلالة على معناه، كأن يقال: هذا اللفظ موضوع لكذا. ومن هذا القسم وضع الأعلام الشخصية. كمن يسمى ابنه عليًا أو زيدًا.

٢ـ وضع نوعي، ويسمى أيضًا وضعًا كليًا، وهو أن يُعَيَّن اللفظ، ليدل على المعنى لا بخصوصه، بل في ضمن قاعدة كلية، وذلك يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كلّ لفظ يكون بكيفية كذا مثلاً فهو متعيّن للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له. مثاله الحكم بأن ما زيد في آخره ألف ونون مكسورة فهو يدل على اثنين. ومثاله أيضًا أن (قائم) موضوع للدلالة على ذات اتصفت بالقيام، لأنه دل على ذلك بواسطة قاعدة كلية وهي أن كل ما صيغ على وزن فاعل من الفعل دل على الذات المتصفة بذلك الفعل.

ومن هذا القبيل وضع جميع الأفعال والمشتقات والمركبات والجموع والمصغرات والمنسوبات.

تقسيم آخر: الوضع أربعة أقسام:

١ـ خاص لخاص كالعلم الشخصي.

٢ـ عامٌّ لخاص كوضع الضمائر وأسماء الإشارة.

٣ـ خاص لعامّ، كوضع (رجل) حتى يقال: أكرِمْ رجلاً، والمراد رجلٌ ما.

٤ـ عام لعام كوضع (صيغة فاعل) لمن قام به مدلول المصدر (التهانوي/ ١٣٨٣).

□ الوقاية

ر: ن: نون الوقاية.

□ الوقص

(عروض) ر: الزحاف.

□ الوقف

(نحو) الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، إما لتمام الغرض من الكلام، أو لِتَمامِ النَّظْمِ في الشِّعْرِ أو السَّجْعِ في النثر. ويرجع إلى ثمانية أنواع من التَّغْيير غالبًا، وهي: الزيادَةُ، والحَذْفُ، والإسكان، والنَّقْل، والتَّضْعيفُ، والرَّوْمُ، والإشْمامُ، والبَدَل.

١ـ الوقف على المتحرك: لك في الوقف على المحرَّك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه:

(أحدها) أن تقف بالسكون وهو الأصل. ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث الساكنة كقامَتْ.

(الثاني) أن تقف بالرَّوْم وهو إخفاء الصَّوْتِ بالحركة، ويجوز في الحركات كلها (قال الخليل: والروم أشدُّ أي أظهر تحريكًا من الإشمام) (اللسان).

(الثالث) أن تقف بالإشمام، ويختص بالمَضْموم. وحقيقته الإشارة بالشَّفَتَيْن إلى الحركة بُعَيْدَ الإسكان من غير تصويت، فإنما يدركه البصير دون الأعمى.

(الرابع) أن تقف بتضعيف الحرف الموقوفِ عليه، نحو: هذا خالدّ. وهو يكتبّ.

(الخامس) أن تقف بنَقْل حركة الحرفِ إلى ما قبله، كقراءةِ بعضِهِمْ ﴿وتواصَوْا بالصَّبِرْ﴾.

٢ـ الوقف على المنون: إذا وقفت على منون فأرجح اللغات وأكثرها: أن يحذف تنوينه بعد الضمَّةِ والكَسْرة، كهذا زيْدْ، ومررت بزيْدْ، وأنْ يُبْدلَ ألفًا بعد الفتحة: كرأيت زيدًا. والمبنيّ كذلك كأيهًا وويْهًا. وشبهوا (إذن) بالمنون المنصوب ـ فأبدلوا نونَها في الوقف ألفًا، هذا قول الجمهور. وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون.

٣ـ الوقف على هاء الضمير: إذا وُقِف على هاء الضمير. فإن كانت مفتوحةً ثبتت صلتها وهي الألف، كرأيتها ومررت بها. وإن كانت مضمومةً أو مكسورةً حُذِفَتْ صِلَتُها وهي الواو والياء، كرأيتُهْ ومررت بهْ ـ إلاّ في الضرورة.

٤ـ الوقف على تاء التأنيث: إذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء إن كانت متصلة بحرف كثُمَّتْ، أو فعل كقامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأُخْتْ وبِنْتْ.

وإن كانت متصلة باسم وقبلها حَرَكَة

فالأفضل قلبها هاءًا، كشجرهْ. وكذلك إن كان قبلها ألف في غير جمع المؤنث السالم نحو: صلاهْ. أما في جمع المؤنث السالم فالأفضل إبقاؤها تاءً نحو: صلواتْ. ويجوز العكس في المسألتين، قالت العرب: كيف الإخوة والأخوَاهْ؟ وقرأ بعض القراء: ﴿إن شَجَرَتْ﴾.

٥ـ هاء السكت: من خصائص الوقف اجتلابُ هاءِ السَّكْتِ، ولها ثلاثة مواضع:

(أحدها) الفعل المُعَلّ بحذف آخِرِه نحو: لم يَغْزُهْ ولم يَخْشَهْ ولم يَرْمِهْ. ومنه في القرآن: ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾ ونحو: اُغزُهْ واَخْشَهْ وارْمِهْ، ومنه في القرآن: ﴿فبهداهم اقْتَدِهْ﴾.

والهاء في ذلك كلِّه جائزةٌ لا واجبة ـ إلاّ في مسألة واحدة وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحدٍ كالأمرِ من وَعَى يَعِي، فإنك تقول: عِهْ.

(الثاني) (ما) الاستفهامية المجرورة. وذلك أنَّهُ يجب حذفُ ألِفِهَا إذَا جُرَّتْ، فإذَا وَقَفْتَ عليْهَا ألحَقْتَهَا الهاءَ حفظًا للفَتْحَةِ الدالَّةِ على الألِف نَحْو: لِمَهْ وعَمَّهْ.

(الثالث) كل مبنيٍّ ـ على حركةٍ ـ بناءً دائمًا ـ ولم يُشْبِه المعرب، وذلك كياء المتكلِّم وكهِيَ وهُوَ ـ فيمن فَتَحَهُنَّ، وفي القرآن: ﴿ما هِيَهْ﴾. ﴿مالِيَهْ﴾. ﴿سُلْطانِيَهْ﴾ ولا تدخل في نحو: لا رَجُلَ، ويا رَجُلُ، ولا في الفعل الماضي نحو: ضَرَبَ لشَبَهِ ذلك كلِّه بالمعرَب.

٦ـ إجراء الوصل مجرى الوقف: قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك قليل في الكلام كثير في الشِّعْر، ومنه قوله تعالى: ﴿لم يَتَسَنَّهْ وانظر فبهداهُمُ اقتَدِهْ قُلْ﴾ بإثبات هاء السكت في الدرج (التوضيح ٢/ ٣٥٠ـ٣٥٩).

(قراءات) معرفة ما يوقف عليه في القراءة، وما يبتدأ به، لأجل التنفس والاستراحة مما يُعين على الإفهام وإيضاح المعنى. وإتقانُ ذلك جزء مهم من التجويد.

والوقف إما اختياري أو اضطراري.

والاختياري ثلاثة أقسام: الوقف التام، وهو ما لا يكون للكلام تعلُّقٌ بما بعده نحو الوقف على ﴿مالك يوم الدين. / إياك نعبد﴾.

والوقف الكافي: وهو ما كان له تعلُّقٌ معنويٌّ بما بعده نحو: ﴿أولئك على هُدًى من ربهم. / وأولئك هم المفلحون﴾.

والوقف الحسن: وهو ما كان له تعلُّقٌ لفظيٌّ بما بعده، فيجوز الوقوف عليه دون الابتداء بما بعده لإفادته في ذاته، نحو: ﴿الحمد لله. / رب العالمين﴾.

والوقف القبيح: نحو الوقف على: بسمِ. وعلى: الحمدُ. وعلى مالك يومِ. وبعضه أقبح من بعض، نحو: ﴿فويل للمصلين﴾ ﴿إن الله لايستحيى﴾ (النّشر/ ٢٢٤) والفرق بين الوقف والقطع والسَّكْت، أن الوقف يكون بأخذ النَّفس وتبتدئ بعد

ذلك. والقطع هو قطع القراءة والانتهاء مِنْها والانتقال إلى حالة أخرى غير القراءة. وأما السكت فهو قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف مع عدم التَّنَفُّس نحو الوقف على بل من ﴿كلَّا بَلْ رانَ﴾. وقيل: الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد (النشر ١/٢٢٨٠ وما بعدها).

وروي عن ابن كثير أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً. وعن أبي عمرو أنه كان يتعمّد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: هو أحبُّ إليَّ (النشر ١/٢٣٨).

أقول: وهذا عندي هو الأولى، لإظهار الفواصل، ولمراعاة ما صنعه الصحابة عند كتابة المصحف من وضع علامات لانتهاء الآي، واقتداء بالنبي ﷺ، فقد ورد أنه: «كان ﷺ يقطّع قراءته آية آية». رواه أبو داود. اهـ.

□ الوقف

(عروض) الوقف من علل النقص، وهو إسكان السابع المتحرك من التفعيلة، ومثاله (مفعولاتُ) تصير بعد الوقف (مفعولاتْ) وتحول إلى (مفعولانْ).

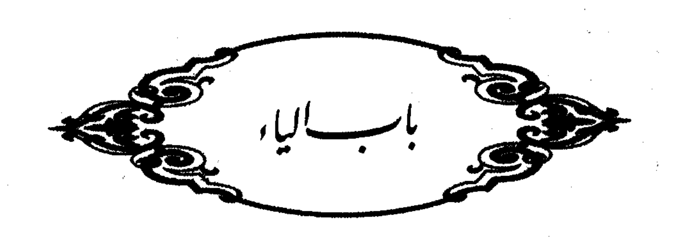
□ وَهَب

وهب فعل يأتي على أوجه:

١ـ أن يكون بمعنى أعطى، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

٢ـ أن يكون للتحويل، فينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ر: صيّر وأخواتها).

٣ـ أن يكون بمعنى ظنّ، وهو ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كذلك. ويلازم في هذه الحالة صيغة الأمر (ر: ظن وأخواتها).



☐ ي (الياء)

(صرف) يحكم بزيادة الياء إن وقعت في كلمة ومعها ثلاثة أحرف أصول نحو: يَضْرِبُ، ونحو: صَيْرف، وعِثْيَر، وحِذْرِيَة (وهي الأكمة الغليظة) (دروس التصريف ٤٣/١).

وتزاد الياء في التصغير نحو (قُمَيْر)، وفي المضارعة نحو: هو يَعلم، وللإطلاق في القوافي كما في قول امرئ القيس:

قِفَا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسقط اللِّوَى بين الدخولِ فحوملِ

ينطق هكذا: ومنزِلِي. فَحَوْمَلي.

وتأتي الياء أيضًا للإشباع، وذلك عند النطق بهاء الضمير مكسورة بعد متحرك نحو: بِهِ نَقْتَدي، ينطق بها هكذا: بِهِي.

ويجوز أن تزاد الياء بعد الكاف والتاء اللَّتين للمؤنثة المخاطبة كما في قول الشاعر:

بِسَهمين مليحَيْن
أعارتكيهما الظبية

وكما روي في الخبر «إذا وضعتيه فسمّيهِ محمَّدًا» اهـ.

إبدال الياء من الهمزة: (ر: و- إبدال الواو والياء من الهمزة).

إبدال الياء من الألف: تُبْدل الياء من الألف في مسألتين:

(إحداهما) أن يَنْكسِرَ ما قبلها، كقولك في مِصْبَاحٍ مَصَابيح - وفي مفتاح مفاتيح، وكذلك تصغيرهما: مُصَيْبيح، ومُفَيْتيح.

(الثانية) أن تقع قبلها ياءُ تصغيرٍ كقولك في غُلامٍ: غُلَيِّم.

إبدال الياء من الواو: تُبدل الياء من الواو في مسائل:

١- أن تقع بعد كسرة وهي إما في الطَّرَفِ كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ والغَازِي والدَّاعي. أو قبل تاء التأنيث كأكْسِيَةٍ وغَازِيَةٍ.

٢- أن تقع عينًا لمَصْدَرِ فِعْلٍ أُعِلَّتْ فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، كصيام وقيام وانقياد واْعتِيَاد.

٣ـ أن تقع عينًا لِجَمْعٍ صحيحِ اللام وقبلها كسرة، وقد أُعِلَّتْ في المفرد نحو: دار وديار، وحِيلة وحِيَل، وقِيمَة وقِيَم. ولو كانت في المفرد ساكنةً فكذلك إن كان بعدها ألفٌ كسَوْط وسِيَاطٍ، وحوضٍ وحِيَاضٍ.

٤ـ أن تقع طَرَفًا رابعةً فصاعدًا، تقول: عَطَوْتُ وزَكَـوْتُ فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف ـ قلت: أَعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ.

٥ـ أن تَلِيَ كَسْرَةً وهي ساكنةٌ مفردةً نحو: مِيزَان ومِيقَات.

٦ـ أن تكون لامًا (لفُعْلى) بالضم، صفة نحو: ﴿إنّا زيّنا السماء الدنيا﴾ وقولك: للمتقين الدرجة العليا. فإن كانت (فُعْلَى) اسمًا لم تُغيَّر، كقول الشاعر:

أَدَارًا بِحُـزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْـرَةً
فَمَـاءُ الـهَـوَى يَرْفَضُّ أو يَتَـرَقْـرَقُ

٧ـ أن تلتقي هي والياء في كلمة، والسابق منهما ساكِنٌ متأصِّل ذاتًا وسكونًا. ويجب حينئذ إدغامُ الياءِ في الياءِ نحو: سَيِّد ومَيِّت، أصلهما سَيْود ومَيْوت. ونحو: طَيٌّ وَلَيٌّ ـ أصلهما طَوْيٌ ولَوْيٌ.

٨ـ أن تكون لامَ (مفعولٍ) الذي ماضِيه عَلَى (فَعِل) بكسر العين نحو: رَضِيَه فهو مَرْضِيٌّ.

٩ـ أن تكون لام (فُعُولٍ) جَمْعًا، نحو: عصًا وعُصِيّ ـ ودَلْوٍ ودُلِيّ، وقد يُعَلُّ في المصدر أيضًا نحو: عَتَا الشيخُ عُتِيًّا وقَسا قلبه قُسِيًّا. (ثم قد تُكسر الفاء اتباعًا، تقول: عِصِيٌّ وعِتِيٌّ).

١٠ـ أن تكون عينًا (لفُعَّلٍ) جمعًا صحيح اللام، كصُيَّم ونُيَّم، والأَكْثَرُ فيهِ التَّصْحِيحُ، تقول: صُوَّم ونُوَّم (التوضيح ٢/ ٤٠١ـ٤٠٩).

◻ ي (الياء)

(نحو) تكون الياء المفردة كلمة نحوية إذا كانت ضميرًا للمخاطبة نحو: قومي، ونحو: تقومينَ. أو للمتكلم نحو: كتابي.

ياء المتكلم: ياء المتكلم تكون ضمير نصب يتصل بالفعل والحرف نحو: إنّني أحب من يحبني. وضمير جرّ يتصل بالاسم والحرف. نحو: لي عملي.

نون الوقاية قبل ياء المتكلم: ر: ن ـ نون الوقاية.

ياء المتكلم عند إضافة الأسماء إليها: المضاف إلى ياء المتكلم يجبُ كسر آخره كغلامِي، ويجوز فتح الياء وإسكانها. وقد تحذف الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها نحو: ﴿فبشّر عبادِ﴾.

وقد تقلب ألفًا بعد فتح ما قبلها كغلاما، وقد تحذف الألف اكتفاء بالفتحة. ولا تختص هذه الأوجه بالنداء.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل وهي: المقصور كفتًى وقذًى، والمنقوص: كرامٍ وقاضٍ، والمثنى: كابنين وغلامين، وجمع المذكر السالم: كزيدين ومسلمين، فهذه الأربعة آخرها واجب

السكون، والياء معها واجبة الفتح. وتدغم ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقاضيَّ ـ ورأيت ابنَيَّ وزيدِيَّ، وتقلب واو الجمع ياءً ثم تدغم كقوله:

أودى بَنِيَّ واعقبوني حسرةً
عند الرقادِ وعبرةً لا تُقلع

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة كما في بنِيّ ومسلمِيَّ ـ أو فتحة أبقيت كمصطفَيَّ وتسلم ألف التثنية ككتاباي. وأما ألف عَلَى ولَدَى وإلَى فإنها تقلب ياء وتدغم في ياء المتكلم (التوضيح ١/ ٤٤٧-٤٤٩).

أحوال الياء مع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: إن كان المضاف إلى ياء المتكلم مضافًا جاز فيه بالإضافة إلى ما تقدم ثلاثة أوجه أُخرى، هي:

١ـ قلب الكَسْرَةِ فتحةً والياءِ ألِفًا، نحو: ﴿يا حَسْرَتَا﴾.

٢ـ حذف الألف والاجتزاءُ بالفتحة، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ براجع ما فات منّي
بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انّي

أصله: بقولي يا لهفا. وأصله: يا لهفي.

٣ـ الاكتفاء من الإضافة بنيّتها ويضمُّ الاسم، وإنما يُفْعَل ذلك فيما يكثر فيه ألّا ينادي إلّا مضافًا، كقول بعضهم: يا أُمُّ لا تفعلي، وقراءة آخر: ﴿ربُّ السجنُ أحبُّ إليّ﴾.

فإن كان المضاف إلى الياء الأبَ أو الأمَّ، ففيهما بالإضافة إلى اللغات الست: أن تعوَّضَ تاءَ التأنيثِ من ياء المتكلم وتكسرها، وهو الأكثر، أو تفتحها وهو الأقيس، أو تضمها، تقول: يا أَبَتِ، يا أَبَتَ، يا أَبَتُ، وربما جمع بين التاء والألف، فقيل: يا أَبَتا ويا أُمَّتَا. ويجوز الوقف على هذه التاء بالهاء، تقول: يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ.

وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء ـ فالياء ثابتة لا غير، كقولك: يا ابن أخي ويا ابن خالي ـ إلّا إن كان (ابن أم)، أو (ابن عمّ) ـ فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يُفتحا للتركيب المزجي وقد قرئ: ﴿قال ابنَ أُمَّ﴾ بالوجهين (التوضيح ٢/ ١٣٥-١٣٧).

ياء المخاطبة: ضمير رفع يلحق الفعل المضارع وفعل الأمر نحو: اذهبي إن شئت أن تذهبي.

وكل فعل مضارع اتصلت به ياء المخاطبة فهو من الأفعال الخمسة (ر: الأفعال الخمسة).

□ يا

(نحو) يا: حرف موضوعٌ لنداءِ البعيدِ حقيقةً أو حُكْمًا، وقد ينادَى بها القريبُ توكيدًا إشارةً إلى أنّ الكلامَ الذي يُلقَى أو نفس الدعاء معتنًى به حتى نُزِّلَ القريب وإن كان متنبهًا لذلكَ منزلةَ الغافلِ، لكونهِ لم يأت بالأكْمَلِ المناسب. وقد ينادَى بها

القـريبُ لبعدِهِ رفعةً نحو: (يا عظيمًا يرجى للنـواثب) وقيل: هي مشتـركـة بين القريب والبعيدِ. وهي أكثـر أحْرُفِ النداء استعمالاً ولهـذا لا يُقَـدَّرُ عنـد الحـذفِ سواها نَحو: ﴿يوسف أعرضْ عن هذا﴾.ولا ينادى اسم الله عز وجل، والاسم المستغاث، وأيُّها، وأيَّتها، إلاّ بها. ولا المندوب إلاّ بها أو بـ (وا).

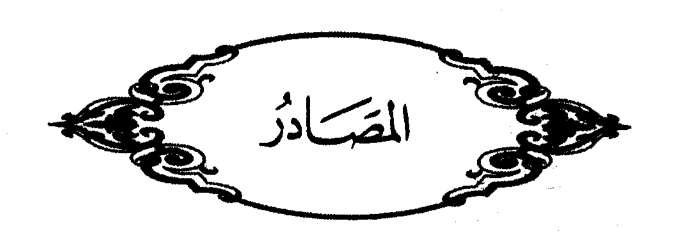
وليس نصب المنادَى بها ولا بأخواتِهَا بل (بأدعو) محذوفًا لزومًا.

وإذا وقع بعد يا ما ليسَ بمنادًى كالفعل في ﴿ألاّ يا اسجدوا لله﴾ والحرفِ في نحو: ﴿يا ليتني كُنْتُ معهم فَأَفُوزَ﴾ «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنْيَا عاريةٍ يومَ القيامة» والجملة الاسمية كقول الشاعر:

يا لعـنـةُ اللهِ والأقـوامِ كلِّهـم
والصـالِحين على سَمْعـانَ من جارِ

فقـيل: هي في ذلـك كله للنـداء، والمنـادى محـذوف والتقـدير: يا قومِ ليتني كنت معهم، مثلاً. وقيل: هي لمجرد التنبيه وليست للنداء (المغني ٢/٤١).

تمّ بحمد الله



المصادر

أبنية الصرف: كتاب أبنية الصرف. خديجة الحديثي.

الأخطاء اللغوية الشائعة: للأستاذ محمد علي النجاري. القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣٧٩هـ، ٢جـ.

أسرار اللغة: كتاب من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط ثانية. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م.

أسس النقد الأدبيّ: أحمد أحمد بدوي. ط١. القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٨م.

الأسلوب: كتاب الأسلوب. أحمد الشايب. ط سادسة. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦م.

الأشباه والنظائر: الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي (-٩١١هـ). حيدر أباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٥٩هـ في ٤ مجلدات.

الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس. ط ثالثة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦١م.

أطوار الثقافة والفكر في ظلال العروبة والإسلام: علي الجندي وزميلاه. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٩م.

أهدى سبيل إلى علمي الخليل: إبراهيم مصطفى.

الإيضاح: الإيضاح للخطيب التبريزي، لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للسكّاكي. وعليه بغية الإيضاح لعبد المتعال الصعيدي. ط خامسة. القاهرة، مكتبة الآداب.

الإيضاح في عِلل النحو: للزجّاجي. تقديم شوقي ضيف. القاهرة، دار العروبة، ١٣٧٨هـ.

تاريخ الخط العربي وآدابه: محمد طاهر الكردي المكّي الخطاط. القاهرة، المطبعة التجارية، ١٣٥٨هـ.

التصريح: للشيخ خالد بن عبدالله

الأزهـري، شرح التوضيح، والتوضيح هو أوضح المسالك لابن هشام على ألفية ابن مالك. القاهرة، عيسى الحلبي.

التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون من تأليف محمد أعلى بن علي التهانوي. طبع كَلْكُتَّة، سنة ١٨٦٢م. أعيد طبعه بالتصوير في إيران سنة ١٩٤٧م.

التوضيح: هو كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. من تأليف العلّامة ابن هشام صاحب المغنى. ط القاهرة.

جمع الجوامع: للشيخ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبْكي. في أصول الفقه. القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٥٦هـ.

دروس التصريف: للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد.

شذا العرف في فن الصرف: للشيخ مصطفى الحملاوي.

شرح عقود الجمان للسيوطي.

في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس. ط٢ القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٥٢م.

لسان العرب: لابن منظور. أعاد ترتيبه نديم مرعشلي ويوسف خياط بعنوان: لسان العرب المحيط. بيروت، دار لسان العرب.

مجلة المَجْمَع: مجلة مَجْمَع اللغة العربية بمصر.

المغني: هو مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام النحوي الأنصاري. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٧٢هـ. بحاشية الشيخ محمد الأمير.

مقدِّمة ابن خلدون: هي مقدمة كتابه في التاريخ المسمى: كتاب العِبَر، وديوان المبتدأ والخبر، في تاريخ العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٦١م.

منار السالك إلى أوضح المسالك، في شرح ألفية ابن مالك. محمد عبدالعزيز النجار.

موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، الأستاذ بكلية دار العلوم. ط٢. القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٥٢م.

النشر: النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. بيروت، دار الكتاب اللبناني، بالتصوير عن الطبعة المصرية، ٢ جـ.

والي: الشيخ حسين والي المفتش بالأزهر في كتابه (كتاب الإملاء) ط٢. القاهرة، مطبعة الشعب، ١٣٢١هـ. قال فيه: ألفته من أسفار كثيرة أهمها ما كتبه ابن الحاجب والجارَبَرْدي والرَّضِي والرومي والبَطَلْيوسي والسِّيوطي وابن جَماعة وابن قُتَيْبَة والكَرْماني وشيخ الإسلام والعِصَام والهُوريني والجزائري.

الصاحبي: هو الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. بيروت، مؤسسة بدران، ١٣٨٢هـ.

الضرائر: كتاب الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر. الآلوسي.

فقه اللغة: للأستاذ علي عبد الواحد وافي.

فقه اللغة: للأستاذ محمد المبارك.

فن الترجمة: كتاب فن الترجمة للأستاذ محمد عبدالغني حسن.

الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي: رسالة بهذا العنوان، لمؤلف هذا المعجم. الكويت، دار البحوث العلمية. ١٣٩٢هـ.